

إيضاح الأسرار المكنونة

في الجواهر المكنونة
في صدف الفرائض المستنونة

للشيخ الفقيه العالم العلامة الحيسوبي
سيدي أحمد بن سليمان الجزولي الرسموكي
رحمه الله

المكتبة العلمية
بمكة - المدينة

كتاب
إيضاح الأسرار المصونة في الجواهر المكنونة
في صدف الفرائض المسنونة

تأليف الشيخ الفقيه العالم العلامة الحيسوبي سبيدي أحمد بن سليمان
الجزولي الرسموكي رحمه الله

مراجعة
الحاج الطيب المنذر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الفقيه العالم العلامة الحسوبي سيدي أحمد بن سليمان الجزولي ثم الرسومي أصلحه الله آمين: الحمد لله المنفرد بالمعظمة والتكوين، وارت السموات والأرض ومن فيهن وهو خير الوارثين، ومميز درجات أهل العلم بما فضلهم به في سابق علمه من مزايا التقريب والتمكين، وهداهم إلى فهم معاني دينه المثين، وجعل التفقه في معالم الدين من أفضل أعمال عباد الله المتقربين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبيه المصطفى ورسوله المقرب الأمين، وعلى آله البررة الأكرمين وأصحابه المتسخين، وسائر المفتنين.

ويعد: فاعلم أن علم الفرائض علم شريف من أجل علوم الدين وأعلامها، وأهمها بالبحث والنظر وأولها، دل تبيين الله مهمة أحكامه في الكتاب على شرفه وعظمه، ووردت الأخبار النبوية بالحرص على تعليمه وتعلمه، وحفرت مما سبق من دروس معالمه السنية، وذهاب أعلامه الشرعية، ومع ذلك أعرض عنه أهل هذا الزمان حتى أشرف على الدروس والنسيان، وقد كنت قبل هذا الأوان، صارفاً همتي لتعلمه تعلم إتقان حتى أطلعني الله على ما شاء من فروع الفقهية ولواحقها الحسابية، وتأملت تأليفاته المنظومة والمنثورة، المتداولة المشهورة، فلم يظهر لي فيها تأليف متوسط جامع لما يحتاج إليه من الفقه والأعمال المقصودة، فالتفت في ذلك أرجوزة سهلة مفيدة، فأردت أن أشرحها شرحاً متوسطاً يكمل به المرغوب لكل طالب حبيب، وسميته إيضاح الأسرار المصونة، في الجواهر المكتونة في صدف الفرائض المستونة.

فأله يوفقنا في ذلك للسداد، ويجعله مقبولاً منتفعاً به إلى يوم التناد، فقلت مستعيناً بالله العظيم الذي كان له الفضل المميم.

قال الناظم أصلحه الله:

أَحْمَدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ وَقْتُنا بِبَيْتِهِ وَجِلْنَةُ أَوْزُننا

فأقول: ابتدأ الناظم تأليفه بالحمد لله لأنه فاتح كتاب الله الكريم وخاتم دهاء المؤمنين في جنة النعيم وللوارد من قوله عليه السلام: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم، ويروي أبثر وأقطع أي ناقص البركة نقصاً فاحشاً، فالابتداء به مستحب لكل مصنف ومدرس ودارس وخطيب ومريد كل أمر مهم، والحمد في اللغة هو الثناء بالكلام على الموصوف بجمل صفاته وأفعاله على جهة التعظيم فلا يكون حنيناً إلا بالكلام ويكون في مقابلة النعمة وغيرها. وفي العرف هو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه متعمداً على الحامد أو غيره فلا يكون حنيناً إلا في مقابلة النعمة ويكون بالكلام والفعل والاعتقاد فبينهما حنيناً عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما كان بالقول في مقابلة النعمة وانفراد اللغوي بما كان بالقول في صفات الكمال وانفراد العرفي بما كان بغير القول في مقابلة النعمة، والحمد خاص بأولي العلم بخلاف المدح فإنه يكون لأولي العلم وغيرهم. وآل في الحمد للاستغراق على الأظهر وقيل: إنها عهدية لأن الله لما علم عجز خلقه عن كنهه حمد نفسه في الأزل فلما خلق الخلق طلب منهم أن يحمدهم بمثل حمده أي مثل الحمد الذي حمد الله به نفسه في

الأزل واقع مني لله، والله علم على الذات الواجبة الوجود المستحق للمعبادة واللام الجارة له للاستحقاق والتوفيق هو خلق القدرة مع المقدور في العبد على موافقة أمر الله تعالى والدين هو الطاعة والعلم أريد به هنا الجنس وأفضل العلوم التي من الله بها على العباد العلم بوجوده تعالى ووحدانيته وما يجب له وما يستحيل عليه وما يلحق بذلك من علوم الشرع، والإبراهيم هو الإعطاء ومعنى البيت على أن الاستغراق لجنس جميع أنواع الحمد القديم والحديث ثابتة بثبوت استحقاق لله تعالى الذي وفقنا لطاعته وأورثنا أي: أعطانا علومه التي كان من جعلناها ما يستلزمه نظم هذه الأرجوزة من علم النحو والمروءة والحساب والفرافض لله الحمد التام والشكر التام على توالي نعمه على الدوام، وفي هذا البيت براعة الاستهلال التي يستعملها أهل البلاغة وهي الإتيان في أوائل قصائدهم بما يدل على ما أرادوا التكلم عليه.

ثم قال أصلحه الله:

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبْنَا عَلَى نَبِيْنَا وَنَسْلٍ بِهِ الْغَفَى

فأقول: ثنى الناظم بالصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ وعلى كل من اهتدى به لما في ذلك من الثواب لأن للشأن في كل أمر يبدأ فيه بحمد الله أن يصلي فيه على الرسول ﷺ والصلاة على خير الأنبياء جائزة بالنسبة للأنبياء اتفاقاً والصلاة من الله على نبيه هي الرحمة المراد بها الإنعام وسلامه عليه هو زيادة التشريف والتعظيم، والشيء هو إنسان أوصي إليه بشرع وإن أمر بتبليغه والجملة خبرية لفظاً دعائية معنى أي: اللهم صل وسلم أي: اللهم تفضل بالإنعام وزيادة التعظيم في سائر الأزمنة المستقبلية على نبينا محمد ﷺ وعلى كل من اهتدى أي: رشد بسببه إلى امتثال أوامره من أقاربه وأصحابه وسائر أمته.

ثم قال أصلحه الله:

وَيُسَدُّ الْفَقْدُ بِهَذَا الْوَضْعِ جَلْمُ الْفَرَاغِ الْجَلِيلِ الْفُتْحِ

فأقول في تفسير بعض ألفاظه: يعد ظرف زمان حذف معه المضاف إليه ونوى معناه فبنى على الضمة التي لا تكون فيه حالة الإعراب وهو متعلق بمحذوف وهو اذكر والفاء الموجودة بعده داخلية على مقدر وهو أقول وما بعده إلى آخر الأرجوزة محكي به ويصح تعلقه بغير ذلك، والفرافض جمع فريضة بمعنى مفروضة أي: مقدرة فهي الأنبياء المقدرة للوثة. وفي معنى البيت: واذكر بعد زمان ذكرتي ما تقدم ما هو مقصود فأقول القصد أي: مقصودي بهذا الوضع أي: بعض التأليف الموضوع في بحر الرجز المركب في أصله من مستعملن ذي وثد مجموع ستة مرات هو تبیین مهمات علم الفرائض الجليل النفع أي الذي جلّ أي: عظم وكثر نفعه للمسلمين لاضطرار كل الناس إليه إذ لا يخلو الإنسان من كونه وارثاً أو موروثاً إلى انقراض الدنيا، وقد حد بعضهم علم الفرائض الذي هو علم الموارث، بقوله: هو العلم بالأحكام الشرعية المختص تعلّقها بالمال بعد موت مالكة تحقيقاً أو تقديرًا فقوله: العلم كالجنس في الحد يدخل فيه جميع أنواع العلم، وقوله: الشرعية احترز به من العقلية كالحساب وغيره وقوله: المختص تعلّقها بالمال احترز به من أصول الدين والنكاح والطلاق ونحو ذلك، وقوله: بعد موت مالكة احترز به من الزكاة ونحوها، وقوله: تحقيقاً أو تقديرًا راجع لكل واحد من الموت والملك، أما تحقيق الموت والملك فمعلوم وإنما ذكره توطئة لتقديرهما، وأما الموت بالتقدير فكالمفقود إذا مات بالتميمير وأما الملك بالتقدير فكديّة الجنس ودية الخطأ فإنه يقدر ملك الميت لتلك الدية أي: بقي فيه الجزء الأخير من أجزاء حياته فتورث عنه. وقال بعضهم: يمكن

أن يقال في رسمه علم بقدر ما يورث من مال الميت ويمن يرثه ومن لا، وأخضر من ذلك أن يقال العلم بالوارث وما يورث ولا يد لطالب هذا العلم من معرفة مقدمات من الحساب وبحسب قوته في الحساب يكون اقتداره على استخراج الحفظ لأربابها فإن كان فقيهاً لا حساب عنده لم يقدر على عملها فتاة ما يتأتى للعالم بمقله في الفرائض البسيطة، وأما الفرائض المركبة كمسائل انكسار السهام والإقرار والمناسخات ونحوها فلا يقدر على عملها إلا الماهر في الحساب وإن كان حسابياً لا فقه عنده فكثير ما يخطئ في تبيين الوارثين وفروضهم وكيفية حجبهم وعدد الأسباب والموانع ونحو ذلك ولأجل احتياج الناظر فيه إلى الحساب والفقه صار كأنه علم مستقل فأفرد له العلماء تأليف مستقلة والأصل في ثبوت هذا العلم الكتاب والسنة والإجماع والقياس كسائر الأحكام الشرعية، أما الكتاب فقولہ تعالى: ﴿يُؤَيِّدُكُم بِالْفَتْحِ يُؤَيِّدُكُم بِالْفَتْحِ﴾ (النساء: ١١) الآية، وقوله: ﴿يَسْتَشِيرُوكَ فِي شَيْءٍ مِّنْهُم﴾ (النساء: ١٧٦) الآية. وأما السنة فقولہ عليه الصلاة والسلام: «تعلموا الفرائض فإنها من دينكم» وهي أول ما ينسب وهي نصف العلم وهي أول علم ينزع من أمته وينسب. وفي لفظ آخر: تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنني امرؤ مقبوض وأن العلم سيقبض حتى يختلف إنسان في فريضة ولا يجدان من يفصل بينهما.

وقوله أيضاً: العلم ثلاثة آية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة وما سواها فضل، ومعنى عادلة موافقة للأحكام التي أخذت من الكتاب والسنة، وهذا العلم علم شريف دلت على فضله الأحاديث السابقة وآثار كثيرة وقد استوفت الصحابة رضي الله عنهم النظر في ذلك وأكدوا على تعليمه. قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: مثل الذي يقرأ القرآن ولم يعرف الفرائض كلابس برنس لا رأس له. وقال ابن العربي: وقد ضيعها الناس اليوم واشتغلوا بالبيع وغيره إما لقلّة الدين أو لغرض دنيوي وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون. وهذا العلم علم قطعي ليس لأحد فيه زيادة ولا نقصان بالاجتهاد بعد الصحابة رضي الله عنهم ولذا قال ابن حبيب: من قطع حق امرئ سلم حامداً أو جاهلاً قطع الله حقه من الجنة واختلف في توجيه كونه نصف العلم فقيل: إنه بعيد وبه قال جماعة وقيل: إنه نصف باعتبار حالة الحياة والموت والحياة سبب لوقوع سائر العلوم والموت سبب لوقوع الفرائض وأحد الحالين نصف من مجموعها وقيل: إنما قال: إنها نصف العلم على جهة التشريف والمبالغة في الحي على الاشتغال بها مخافة أن تنسى وقيل غير ذلك.

ثم قال الناظم أصلحه الله:

يُخْرِجُ مِنْ تَرْكَةِ الْبَيْتِ خَلْقٌ تَخْلُقُ بِبَيْتِهِمْ مَا تَرْكُ
تُمْ مَوْثِقَةً فَتَنْتِزِعُ الْفَتْنَةَ بِضَاوَةِ الْإِزْثِ فِي الْفِتْنَةِ

فأقول: في تركه فعلة بمعنى مفعولة والمون بغير ناء جمع مؤنثة بالناء والذمة تطلق على الكفالة التي هي الحفظ أي: يخرج من تركه الشخص الذي هلك أي: مات حق ثبت على الهالك لغيره تعلق ذلك الحق ببعض ما تركه الهالك من الأموال يعني: أو بجميع ما تركه وذلك كدين المرتهن الذي تعلق بالمرهون المحوز في صحة الراهن فإنه يخرج أولاً وجوب مرتهن ذلك المرهون فإن لم يبق فيه شيء كان تجهيز الميت المدين على بيت المال أو جماعة المسلمين وكذلك إرش الجنابة الذي تعلق بركة العبد الجناني على غيره في حياة سيده فمات قبل فداؤه بالإرش أو إسلامه فيه فإن المجنى عليه أحق بذلك العبد الميت حتى يأخذ جثاته ببيتة الأرض من ثمنه فيصرف ما بقي في تجهيز الميت وإن وهن عبد ثم جنى فقد تعلق به حقان فإن لم تثبت جنايته ببيتة وإنما اعترف بها الراهن المدهم فقط بحق المرتهن يقدم على حق المجنى عليه وإن ثبت جنايته أو اعترف المرتهنان بها فحق المجنى عليه حبيبتين

يقدم على حق المرتنن فله أن يأخذه من يده حتى ينفذ منه لقوله عليه السلام: العبد فيما جنى فإن فداه أحدهما بالإرش بقي على الرهنية ولا بد بأخذ الارش من ثمنه فما بقي بأخذه المرتنن فإن فضل عن حقه شيء صرف في تجهيز المدين، وكذلك أم الولد تستحق أخذ حملها نفسها من رأس المال إذا مات سيدها فتكون حرة، وكذلك زكاة العين في عام وفاته إن اعترف بحلها عليه وأوصى بإخراجها فإنها تخرج من رأس المال، وكذلك زكاة الحرس والثمار إذا ثبت حلولهما بالإفراك والإزهاء في عام وفاته وإن لم يوصى بإخراجها أبداً، وكذلك ما أقر به المالك من الأصول والعروض بأعيانها لرجل أو قامت عليه بينة فربها أولى بها، قوله: ثم مؤنة معناه ثم يخرج مما بقي مؤنة تجهيزه بالمعروف من غسل وكفن وحنوط وما يصرف إلى أن يقبر بالتراب في قبره وإن كان الهالك زوجة كان مؤنتها في مالها على المشهور، وأما العبد فمؤنته على سيده وهل الواجب كفن واحد يسر جميعه أو عورته خلاف وإن أوصى بأكثر من واحد كان الزائد على الواحد المعروف لأناله في ثلث ماله، قوله: فدين الذمة بكسر التاء لزوماً لتكون روياء حيث لم يوافق الحرف الذي قبلها ما قبل التاء في الشطر الآخر وهكذا يكون الأمر في سائر الأبيات المختومة بهاء التأنيث أي: فيخرج مما بقي في الثروة ديون في ذمة الهالك وحكمه ولم تتعلق بشيء معين كالرهن فإن كان في الثروة وفاة بجميعها فلا إشكال وإلا تحاص أربابها فيما وجد منها إن كانت هذه الديون حقوق الأديين وهي ثابتة على الهالك ببينة عادلة أو إقراره بها في صحته أو مرضه لمن لا يتهم عليه ثم يخرج مما بقي حقوق الله المفروضة عليه من الزكاة والكفارات والتذوق إذا شهد في صحته بوجوبها عليه في ذمته فيبدأ بذلك كله من رأس الباقي الأول فالأول فيثبت كما يبدأ ذلك في الثلث إذا أوصى في المرض بوجوب ذلك عليه في الأعوام الماضية كما يفيد كلام الشيخ يعقوب البستاني على نظم التلمساني، قوله: إصاؤه والإرث في الباقية أي: ثم يكون موجباً إصاؤه وارث الورثة في بقية الثروة عما تقدم لكن تخرج الرصاها من ثلث تلك البقية ويكون ما بقي للورثة فإن كان في ثلث تلك البقية وفاة بجميع الرصاها أخرجت كلها وإلا قدم الأكدم منها على غيره وتحاصت المتساوية أو يقرع بينهما حسبما أشار إليه خليل في مختصره بقوله: وقدم لفيق الثلث فك الأيسر ثم مدبر صحة إلى آخر الرصاها التي ذكرها وسيأتي بيانها إن شاء الله، ومثال ذلك من مات وليس له إلا عبد مرهون في عشرة دنائير فجنى العبد على رجل فكسر له سناً إرثها خمسون ديناراً فأخذه المجنى عليه من دين المرتنن لثبوت جنايته عليه وعلى الميت عشرون ديناراً ديناً لرجل وحجزه وارثه بخمسة دنائير إلى المفاصلة فاجتمعوا كلهم على بيع ذلك العبد وقد كان أوصى بثلث ماله فإذا بيع العبد بخمسين ديناراً أو أقل أخذ المجنى عليه ولا شيء للباقين وإذا بيع بستين أخذ المرتنن عشرته وبسبعين أخذ المجنى خمسة وانقسم أهل العشرين على قدر ديونهم الخمسة الباقية، وإذا بيع بخمسة وثمانين اقتضى أرباب الديون ديونهم ولا وصية ولا ميراث، فإذا بيع بمائة كان ثلث ماله الذي أوصى به خمسة وورث به عنه عشرة وبالله التوفيق ثم قال أصلحه الله:

أسباب التوارث

فأقول أي: هذا الكلام الأتي باب تبیین أسباب حصول التوارث الخاص بين كل شخص أراد الحي منهما أن يرث الميت وهي جمع بسبب والسبب الشرعي هو ما يوجد الحكم عند عدمه إذ أنه وهو هنا ما يتوصل به إلى الميراث الخاص وأما الإرث الذي يكون لساير المسلمين فلا يعتبر فيه إلا موافقة الميت في الإسلام.

ثم قال الناظم أصله الله:

بِلِزْزِثْ أَتْسَبَبْ فَلَائِقْ نَسَبْ عَقْدْ يَكْبَحْ وَوَلَاءْ مُبْتَلَبْ

فأقول: أي لثبوت الإرث بين الحي والميت أسباب ثلاثة لا يثبت الإرث بينهما إلا بواحد منها، وهي نسب أي: ثبوت قرابة مخصوصة بينهما، وثبوت عقد زواج بينهما، وثبوت ولاه بينهما محتلب بالإعتاق أي: جلبه واكتسبه الممتنع لنفسه ولمعصيته بالإعتاق، وقد يكون بينهما سببان أو جميع الأسباب الثلاثة فثبت الحي منهما الميت ببعض ما حصل منهما كما سيأتي، والمراد بالنسب قرابة مخصوصة سيأتي بيانها لا مطلق القرابة، والولاء بفتح الواو مع المد قيل: هو الإنعام بالعتق لأنه شبيه بالنسب إذ السيد أخرج معتقه من الرق الذي هو كالعدم إلى الحرية التي هي كالموجود بسبب الاعتاق، كما أخرج الأب الولد بالنطفة من العدم إلى الوجود حاشاً فيحدث بينهما من الاعتاق محبة تامة واتصال تكون موجبة لموالاته بعضهم بعضاً في دفع المضار وجلب المنافع كما توجب القرابة المتأكدة ذلك، فالولاء على هذا إسم للمصدر الذي هو التوالي فإذا قلت فلان ورث فلاناً بالولاء فمعناه أنه ورثه بتولي إعتاقه والولاء حينئذ يورث به ولا يورث لأنه كالنسب، وقيل: الولاء هو النسبة التي يحدتها تولي الاعتاق بين الممتنع ومعصيته ومواليه الأعلى وبين الممتنع وأوليائه ومواليه الأسفلين وقيل: هو اتصال كالنسب نشأ عن عتق، وبهذا قال ابن مرزوق وهو المناسب للنظم وقد يطلق الولاء على الميراث ولا فرق في ذلك بين أن يكون الممتنع رجلاً أو امرأة ولا بين أن يكون الاعتاق إختيارياً أو جبراً كما يأتي بيان ذلك في شروط الولاء، فإذا عتق رجل أو امرأة اعتبر كان ذلك العبد الممتنع بمنزلة ولد معتقه فيكون الولاء لذلك السيد ولمعصيته على ذلك العبد الممتنع وعلى ذريته وعلى من اعتقوه وإن تكرر ذلك وبعد كما سيأتي بيان ذلك في ثبوت ترتيب الورثة بالولاء وكل من أراد أن يرث لا يكون له الإرث إلا مع واحد من تلك الأسباب ولا يزداد على تلك الأسباب سبب رابع وهو الملك لأن السيد إنما يأخذ مال عبده بالملك لا بالإرث بدليل أنه يأخذه ولو كان العبد كافراً إذ لو كان أخذه بالإرث لمنع منه إذ لا يرث المسلم كافراً وأما بيت المال فهو كوارث من لا وارث له وليس بوارث حقيقي.

ثم أشار إلى جهات النسب الذي يكون به الإرث بقوله:

جِهَاتُة أَبْوَدْ أُمُومْة بُوَدْة أُمُومْة

فأقول أي: جهات النسب الذي يكون به الإرث خمس جهات جهة أبوة وجهة أمومة وجهة بنتوة وجهة أخوة وجهة عمومة أي: جهة الآباء وإن علوا وجهة الأمهات وإن علون ويدخل فيهن أمهات

الأب وجهة الأبناء وإن سفلوا وجهة الأخوة الأشقاء لأب أو أم وأبناء الأخوة غير الأخوة للأب وإن سفلوا وجهة الأصمَام الأشقاء لأب وأبنائهم وإن بعد الأصمَام وأبنائهم فكل من يثرب بالنسب لا يثرب إلا إذا توصّل إلى الميت بجهة من تلك الجهات. وقال الشيخ سيدي محمد بن علي بن علف الغزنائي في شرح فرائض الإمام ابن الشاطبي السبتي اختلف قول مالك في ولادة الشوك هل يتوارث بها في الإسلام أو لا على قولين:

أحدهما: وهو قوله الأول أنه لا يوارث بها وإن ثبت النسب بعدول المسلمين.

والثاني: وهو الذي رجع إليه أنه لا يتوارث بها إلا أن يثبت النسب بالبيئة العادلة مثل الأسارى أو المسلمين أو الحربيين بأنوثهم فامان فيسلمون أو يسبون فيتقون فيسلمون انتهى باختصار، وقد سكت الناظم عن الشروط وهي ثلاثة ثبوت تقدم موت الموروث على الوارث إذا علمت حياتهما ثم ماتا معاً وتحقق حياة الوارث بعد موت الموروث احترازاً من الجنين الذي لم يستهل صارخاً والعلم بدرجة الوارث مع الموروث بأن يثبت التقاؤهما في جد واحد احترازاً من موت رجل من قرشي مثلاً ولم يعلم له قريب فميراثه لبيت المال لأجل الشك لأنه لما لم يعرف الأقرب إليه منهم كان كل قرشي يزعمه ولما لم تعلم له درجة سقط ميراثه لغوات الشرط وإنما سكت عنها لأنها مستفادة من الموانع الآتية.

ثم قال الناظم أصله الله:

والشرط في النكاح بثبوت الصفة إسلاماً وزوجين نكحاً

فأقول أي والشرط المعتبر في النكاح الذي يكون به الإرث بعد حصول صحتة باتفاق أو اختلاف هو إسلام زوجين مع حرّيتهما ويستفاد من هذا الشرط أنه يشترط في الإرث بالنكاح ثلاثة شروط: الأول أن يكون النكاح صحيحاً ولو مع الاختلاف الموجب لفسخه بالطلاق قبل الدخول ولم يفسخ حتى مات أحدهما، وأما إن كان متفقاً على فسادده وهو الذي يفسخ بغير طلاق ولا ميراث فيه إذا مات أحدهما قبل الفسخ سواء وقع الموت بعد الدخول أو قبله في النوعين والدليل على ذلك تفصيل قول ابن علف في شرحه على مواهب ابن الشاطب إذا كان النكاح فاسداً ثم وقع فيه الموت قبل الفسخ فالأصل فيه أن كل نكاح يفسخ بطلاق ففيه الإرث وكل نكاح يفسخ بغير طلاق فلا يرث فيه، ثم اختلف المذهب في ضابط ما يفسخ بطلاق أو بغيره لأن النكاح الفاسد على قسمين:

أحدهما: مجمع على فسادده كالنكاح في العدة ونكاح الأخت ونكاح على الأخت ونكاح المرأة على عمتها أو خالتها ونكاح البنت على الأم ولو قيل أن يدخل بالأم وخامسة وكل محرم ينسب أو رضاع أو جهر ونكاح المكره والمكرهة والنكاح في هذه الأمثلة ونحوها إذا فسخ كانت الفرقة فيها فسخاً بغير طلاق ولا يلزمه الطلاق إذا طلق به بنفسه والفسخ الآخر ما يختلف في فسادده. قال اللحفي: في هذا قولان فقال مرة يكون فسخه بغير طلاق لأنهما مغلوبان عليه ومرة يكون بطلاق مراعاة لقول من أجازاه وسواء كان الفساد من قبل العقد أو من قبل الصداق أو منهما جميعاً واختار ابن القاسم في هذا أن يفسخ بطلاق فيكون فيه الإرث إن مات أحدهما قبل الفسخ وذلك مثل كل نكاح يكون لأحد الزوجين أو الولي فسخه ونكاح حرة بغير وليها وأمة بغير إذن سيدها وإمراة زوجت نفسها ونكاح المريض إذا تقدم موت الصحيح منهما ونكاح السر الذي أوصى شاهده على كتمه ونكاح بكائين أو ما في البطن أو خمرأ أو خنزيراً أو على أن نفقتهما على غير زوجها أو على أن ينفق الزوج على غيرها من ولد أو غيره أو على أكثر من خادم لها ونكاح بلا مهر وما اختاره ابن القاسم خلاف اختيار أكثر الرواة. ورأى ابن حبيب فيما ضعف فيه الخلاف أن يفسخ بغير طلاق فإذا وقع الموت قبل

الفسخ فعلى القول إنه يفسخ بطلاق فيتوارثان كما تقدم وعلى القول إنه يفسخ بغير طلاق لا يتوارثان انتهى باختصار. والمتبينة إذا تزوجها مفارقها قبل زوج من جملة ما يفسخ بلا طلاق ولا توارث فيه بين الزوجين وإن طلقها ثلاثاً في مرة واحدة كما نص عليه أبو نضر في الفارق.

والشرط الثاني: أن يكون الزوجان مسلمين احترازاً من الكافرين فلا تنعكس لهما أو الكافر والمسلم فلا توارث بينهما بل يكون مال المسلم لوارثه المسلم ومال الكافر لوارثه الكافر.

والشرط الثالث: أن يكونا حريين احترازاً من العبد أو العبد والحرة فلا توارث بينهما بل يكون مال العبد لسيده ومال الحر لورثته الأحرار كما يأتي بيان ذلك قريباً.

ثم أشار إلى انتفاء الإرث بالنكاح الواقع في المرض المخوف وإن كان مختلفاً في فساد اختلافه بموجب فسخه قبل الصحة بطلاق بقوله:

نَزَوُّجٌ مُفْضَلٌ فِي خِلَالِ الْمَرَضِ لَا يَنْقُضُ الْإِثْرَ بِفُضْهِ مُفْتَرَضٌ

فأقول معناه تزوج الشخص المريض الذكر أو الأنثى صحيحاً أو مريضاً آخر في حال المرض المخوف المأمور للمفروض لا يقتضي أي لا يوجب الإرث إرث الحي الصحيح أو المريض من الميت المريض حال النكاح لقصد أي: لأجل ظهور قصد مفترض أي ممنوع شرعاً من ذلك المريض وهو قصده إدخال وارث على ورثته الذين يستحقون ماله، وكذلك إذا مات الصحيح منهما قبل المريض فلا يرثه المريض على أحد القولين قال الإمام ابن علاف وفي «النوادر» إذا تزوج حرة في مرضه ثم ماتت لم يرثها وفيها أيضاً ونكاح المريض لا يجوز فلا ترثه ولا يرثها وفي سماع أشهب إن نكح وهو مريض ثم ماتت ورثها ولا ترثه إن مات قبلها وقال ابن رشد قوله: لم يرثها إنما يتأتى على ما اختاره سحنون من أن كل نكاح كان الزوجان مغلوبين فيه على الفسخ فلا طلاق فيه ولا إرث، وأما على ما اختاره ابن القاسم من أن الطلاق والميراث يكونان في كل نكاح اختلف العلماء فيه فينبغي أن يرثها لأنه نكاح مختلف فيه انتهى. فإذا كان الزوجان حينئذٍ مريضين حال العقد فلا يرث المتأخر منهما المتقدم وإذا كان الزوج مريضاً دونها أو العكس فلا يرث الصحيح منهما المريض المتقدم، وهل يرث المريض المتأخر الميت الصحيح فيه خلاف. وقال الشيباني في شرح نظم التلمساني اختلف في نكاح المريض إذا صح فكان مالك يقول يفسخ وإن صح ثم رجع فقال يثبت إذا صح وهذا مبني على الخلاف في أصل فساد هل هو لعقده فيفسخ وإن صح أو لحق الورثة فيثبت إذا صح لزوال حقوقهم وكما يمنع الرجل من النكاح في مرضه تمنع منه المرأة في مرضها ثم قال في قوله: كلاهما في منه بيان أي: كل واحد من الرجل والمرأة في المنع من الميراث سواء ويحتمل أن يرثه المريض والصحيح أي: سواء مات الصحيح قبل المريض أو مات المريض قبل الصحيح انتهى. ولا يقال استلحاق الأب المريض ولداً فيه إدخال وارث أيضاً لأن الاستلحاق إخبار بوارث متقدم على المريض يلزمه الإقرار به لا إدخال وارث الآن.

ثم قال الناظم أصله الله:

شَرَطُ قَوْلَا إِفْثَائِي حُرْمَ مَا نَكَحْتُ عَنْ نَفْسِي وَهَذَا بِمَبْنِي إِشْتِرَافٍ
أَفْثَاةَ الْمَبْنِيَةِ أَوْ بِالْمَبْنِيَةِ لَوْ تَحَلَّى عَشَةً جِثَّتْ غَيْبُ الْغَيْبِ

فأقول: أي شرط ثبوت الولاء للمعتق بالكسر إعتاق حر أو نأبه ما ملكه عن نفسه وهو أي: والحالة أن المعتق قد اشترك معه في دين الإسلام أو الكفر حين عقد الإعتاق الناجز أو غيره ولكن لا يرثه بالولاء إلا إذا كانا متماثلين في ذلك الدين أو دين آخر أعلا من الأول يوم موت العتيق فإن اختلفا

فيه حين الإعتاق فلا ولاء له أبداً إلا إذا اعتق المسلم كافراً فله ولاؤه ولكن لا يرثه به إلا إن ماله في الإسلام حين موت المعتق سواء اعتق المملوك شخص ماله له إعتاق اختيار أو اعتقه بسبب جبر الشارع له أو كان أي حصل عنه أي: عن الحر عتق أي: إعتاق عبد الغير كان إعتاقه بإذنه أو بغير إذنه سواء كان الممتنع عنه حياً أو ميتاً ويشترط في الممتنع عنه أن يكون حراً فإن اعتقه عبده عن عبد غيره بالولاء السيد الممتنع عنه ولا يرجع إليه إن اعتق عند ابن القاسم ويستفاد من هذا أنه يشترط في كون الولاء للممتنع أربعة شروط:

الأول: أن يكون الممتنع حراً وإليه أشار بقوله: إعتاق حر واحترز به عما إذا اعتق العبد عبده فإن ولاءه لا يكون للممتنع في جميع الأحوال لأن العبد إما أن يعتق عبده بإذن سيده أو بغير إذنه ولم يعلم بذلك حتى اعتق عبده الممتنع أو علم فرده أو أجازته أو سكت وهذه جملة أوجه قال الأستاذي في شرح نظم التلمساني: فاما الوجه الأول ففي الكتاب الولاء للسيد ولا يرجع للعبد إلا إذا اعتقه، وأما الثاني الذي كان فيه الإعتاق بغير إذنه ولم يعلم به حتى اعتق الممتنع فالولاء فيه للعبد إلا على الممتنع لأن إعتاقه دون استثناء ماله يوجب أن يتبعه ماله، وأما الثالث الذي علم فيه بالإعتاق فرده فلا عتق فيه ولا ولاء، وأما الرابع الذي علم فيه بالإعتاق فأجازته فهو الوجه الأول، وأما الخامس أنه علم فيه بذلك فسكت ولم يحجزه ولا رده فقال في كتاب محمد الولاء للعبد، وقال ابن الماجشون: الولاء للسيد وهذا لله إذا كان العبد الممتنع قنأ انتهى. ومثله ما إذا كانت فيه شائبة حرية وكان للسيد إما ينزع ماله منه لممتنع لأجل إن لم يقرب الأجل وأم الولد والمدير قبل أن يمرض سيدها مرض الموت كما يفيد قول خليل في باب الولاء أو رقيقاً إن كان ينزع ماله وأما إن لم يكن للسيد انتزاع ماله كعوض ومكاتب ومعتق لأجل إن قرب انقضاءه بأن بقي فيه مثل شهر وأم ولد ومدير إن مرض سيدهما إذا اعتقوا عبيدهم قبل تمام حريتهم فالذي يفيد مفهوم الشرط في كلام خليل المذكور أن الولاء يعود لهم إن تمت حريتهم بالمعتق قاله ابن مرزوق.

والشرط الثاني: أن يكون العبد ملكاً للممتنع فلا ولاء وللوكيل المتولي للمعتق وكذلك من اشترى من الزكاة فباعها فولأه للمسلمين وكذلك إذا قال رقيبتك سائبة لله وإن اعتق ملك غيره بغير وكرائه كالغاصب ونحوه فلا عتق ولا ولاء.

والثالث: أن يعتقه عن نفسه واحترز به من أن يعتق عبده عن غيره فإن الولاء لذلك الغير إن كان حراً وإن كان عبداً فالولاء لسيد كما تقدم، وأما إذا اعتقه عنه بإذنه وهو بمنزلة ما إذا ملكه له بلا عوض على شرط العتق فوكله على إعتاقه وأما إذا لم يأذن له في الإعتاق عنه أو لم يمكن من الإذن لكونه ميتاً فقد تشرف فيه الشارع للحرية وقد دخله في ملكه ليصح الإعتاق عنه أيضاً وذلك كمن قضى ديناً عن ميت أوحى بغير إذنه فإن ذمة المدين تبرأ بذلك، وقال ابن مرزوق وكذلك يعتق عنه وإن كره ذلك لأنه أمر قد ثبت فيه الحق لعقبه وغيرهم ممن يدور إليهم الولاء فليس له أن يبطل حقاً بيبث لغيره بخلاف هبة المال فيشترط فيها قبول الموهوب.

الرابع: أن يشترك السيد والعبد في الدين حين الإعتاق ويتوقف الإرث به على اشتراكهما فيه حين موت المعتق إلا مسلماً اعتق كافراً فلا يشترط فيه اشتراكهما في الدين حين موت المعتق الذي أريد قسم ماله، وأما إذا أريد قسم ماله أولاد المعتق أو مال عتق المعتق فلا بد من استواء المعتق وصاحب المال في الدين حين موت صاحب المال المطلوب والله أعلم، وقال ابن علاف: يتصور في ذلك أربع صور:

الأولى: أن يعتق سيد مسلم عبده المسلم ولا إشكال في تقرر الولاء للسيد فيرثه إن بقيا على الإسلام حين موت العتيق.

والثانية: أن يعتق كافر عبده المسلم الكافر فإن ولّاه يتعلم لمعتقه فإن المسلم المعتق بعد ذلك فإن ولّاه ثابت لسيدته لأنه اعتقه وهو على دينه لكن لا يرثه سيده إن بقي على كفره حين موت العتيق المسلم ولكن يرثه عصبته سيده من المسلمين ولا يحجبهم السيد الكافر عن الميراث لأن كل من لا يرث لمانع فلا يحجب غيره فالولاء الذي ثبت له لا ينتقل عنه إلى عصبته وإنما ينتقل عنه إليهم الإرث فقط فإن لم يكن لسيدته عصبته مسلمون فميراثه لبيت المال فإن أسلم السيد ثم مات العبد المعتق ورثه سيده لاتفاق دينهما حين موت العتيق بالولاء الذي ثبت له بالاشتراك في الكفر حين الإعتاق.

والثالثة: أن يعتق المسلم عبده الكافر فيكون له ولّاه لصحة تملكه له حين الإعتاق إلا أنه إن مات العبد على كفره فلا يرثه السيد لاختلاف الدينين ويكون ميراثه لبيت المال إن لم يكن لذلك العبد العتيق ورثة في دينه، واختلف إن كان له ورثة هل يكون لهم ميراثهم وهو لابن القاسم أو يكون لبيت المال وهو لأشهب وإن مات العتيق بعد إسلامه كان وارثه بالولاء لسيدته المسلم لاستوائهما في العين حين الموت.

والرابعة: أن يعتق الكافر عبده المسلم فلا يتقرر عليه ولّاه لعدم صحة تملكه له حين الإعتاق لأن دين العبد أعلا من دين سيده فيجبر على إخراجه من يده وإنما يكون ميراثه لجميع المسلمين دون السيد ودون ورثته المسلمين ولو أسلم السيد بعد الإعتاق لم يرجع إليه ولا ولّاه الذي استقر للمسلمين حين الإعتاق اهـ باختصار. وكل عتيق لم يقر عليه الولاء لمعتقه في تلك الصور الأربع لتماثلهما في الدين أو لكون دين المعتق أعلا من دين عتيقه فإنه يجر ولّاه أولاده وعقائهم وإن بعدوا لمعتق وعصبته فيحصل الإرث بذلك إن كان الوارث دون من أدلى به مثل الموروث في الدين حين موته وكل عتيق لم يقر عليه الولاء لمعتقه في تلك الصور الأربع لكون دين معتقه فلا يجر ولّاه أحد إلى معتقه والمعتبر في ذلك تماثلهما في الدين حين إنشاء عقد العتق الناجز أو غيره لا حين تمام الحرية.

قال ابن مرزوق: وإن أعتق كافر عبداً كان مسلماً يوم عقد له العتق سواء اعتقه بئناً أو إلى أجل أو كاتبه ثم أسلم سيده قبل الأجل أو قبل أداء الكتابة أو بعد ذلك فإن ولّاه العبد إذا أعتق لجميع المسلمين دون السيد ودون ورثته المسلمين اهـ. باختصار ولا فرق في جميع ذلك بين أن يمتقه السيد اختياراً منه كما إذا اعتقه على وجه التطوع والنذر ناجزاً أو إلى أجل أو دبره أو كاتبه أو قاطعه على الكتابة بمال حلال أو جاعله العبد بأن قال إن أعتقني فلك كذا فأعتقه أو حلف بعتقه فحنث أو أعتقه في كفارة من الكفارات التي يكون فيها الإعتاق أو وكل غيره على الإعتاق وأن يكون ذلك بالحبر الشرعي كما إذا كان عتقه عليه بقرابة بينهما أو بالاستيلاء أو المثلة أو تبعض العتق أو يكون إعتاق المالك عبده عن غيره كما تقدم وإذا حصل عتق العبد بوجه من الوجوه المذكورة فللسيد أو عصبته إن مات ولّاه ذلك العتيق وذريته وعقائهم وإن بعدوا إن لم يكن لهم من يرثهم بنسب وبالله التوفيق.

ثم قال الناظم أصله الله:

موانع الإرث

فأقول معناه هذا باب في بيان الموانع السبعة التي تمنع من الميراث بالكلية وهي عدم الاستهلاك والشك والدلعان والكفر والرق والزنى والقتل التي رمز إليها بعضهم بأحرف (عشر لك رزق) فجعل الحرف الأول للمانع الأول والثاني للثاني كذلك إلى آخرها وفي بيان المانعين من الميراث في الحال وهما الحمل والعقد ووجه تقديم أسباب الإرث التي يلزم من وجودها وجود الإرث ومن عدمها عدمه ثم شروط الإرث التي يلزم من عدمها عدم الإرث ثم موانع الإرث التي يلزم من وجودها عدم الإرث أن الناظر في الميراث إنما ينتظر أولاً فيمن يطلبه هل حصل له سبب يستحق به الإرث أم لا ، فإذا حصل له العلم بالسبب نظر في شروط الإرث هل حصلت له أم لا ، فإذا حصل له العلم بحصول السبب والشرط نظر هل انتفت الموانع فيرث أو حصلت فلا يرث ، وهذا من الترتيب الحسن وهذا المانع منها ما هو معنى قائماً في الموروث أو الوارث ، ومنها ما هو فقد شرط من شروط الإرث .

ثم قال الناظم أصله الله :

يَنْتَعِ الْإِرْثُ عَدَمَ انْتِهَالِهِ فَكَ إِنْ شَاءَ كُنْزٌ فِي أَفْزَالِهِ
 بِرَقٍ وَإِنَّمَا وَقُتِلَ مَنْ مَنَعَهُ إِلَّا الْوَلَاءُ عَنْ مُنْعِيهِ قَدْ قَبِلَ
 فَيَنْتَعِ مَنْ خَطَأَ إِثْمَ الذَّنْبِ وَقَبِلَ فَمَنْ بِيْنِ الْوَرَثَةِ

فأقول معناه يمنع الإرث لسبعة أمور حذف العاطف من بعضها للضرورة .

الأول: عدم استهلاك الولد أي: عدم صراخه بعد انفصاله عن أمه فلا يرث المولود الذي لم يستهل صارخاً قريبه الذي مات قبل وضعه ولا يورث عنه غير الدية الواجبة على قاتله بغيره في بطن أمه فإنها تورث عنه على فرائض الله وإنما لم يرث قريبه لانتهاء شرط الإرث الذي هو تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث ولو استهل صارخاً لمورث ذلك القريب إن ثبت بالنساء أنه في البطن يوم موته وإن تأخر وضعه أكثر من خمسة أعوام أو لم يثبت ذلك بهن ووضعت لدون ستة أشهر من يوم موته إن كان لها زوج أو سيد مرشد على وطنها يوم موته أو وضعت إن لم يكن لها من طعامها يوم موته لإطالة أمد الحمل الذي هو خمس سنين أو أربع من يوم موتها وإطالتها أو تطلقها إياه أو غيبته عنها لأنه يلحق به فيرث قريبه كأخ لأم لأن حياته التي تحققت بعد وضعه تقدر كامة في النطفة الكائنة في الرحم حين موت مورثه فيلحق شرعاً بالحياة المحققة حين موت الموروث لأن إحصال الرجل نطفته إلى الرحم كولاية المرأة فاعتبر الشرع انفصاله عن أول أبويه فجعله موجوداً حين موت قريبه وإن كانت حياته المعلومه عند الله لا تظهر لنا إلا بعد حين .

والثاني: شك في السبب والشرط أو المانع فالشك في السبب مثل قيام بيعة على أن فلاناً عم الميت وتعذر سؤال البيعة عن المقصود بالعم فلا يرثه ذلك العم لاحتمال أنه عم لأم وهو لا يرث شرعاً أو قيامها على أن فلاناً ابن أخ للميت وتعذر سؤالها فلا يرثه أيضاً لاحتمال كونه ابن أخ لأم وهو لا يرث أو قيامها على أن فلاناً أخ الميت الذي ترك بنتاً مثلاً وتعذر سؤالها فلا يرث أيضاً لاحتمال كونه أخاً للأم وهو لا يرث مع البنت وإن لم يترك الميت من يحجب الأخ للام أعطى ذلك الأخ

السندس لاحتمال كونه آخاً لآلام كما نص على ذلك الإمام ابن علاف، ومن الشك في السبب مسألة من شهد الشهود بأنه ولد بعد موت أبيه ولم يمتوا قدر تأخر وضعه عن موته ولا ثبت بالنساء أنه كان في البطن من يوم موته وتعدر سؤال الشهود عن ذلك فإنه لا يرث لاحتمال ولادته بعد أكثر من أمد الحمل المشهور، وقد قال في ذلك الشيخ سيدي أحمد المتجور الفاسي في «شرح القواعد الزمانية» قال ابن المطار: لا تتم الشهادة في المولود بعد أبيه حتى يقول الشهود في العقد أنه ولد بعد أبيه لأمد يلحق به فيه ويكون الشهود من أهل المعرفة بذلك وإن لم يكونوا من أهل المعرفة فلا بد من تحديد المدة التي هي ولد فيها بعد موت أبيه، وقال ابن الخار لا بد لهم من تعديدها إن كانوا من أهل المعرفة أو لم يكونوا لاختلاف الناس فيها اهـ. والشك في الشرط مثل الشك فيمن تقدم موته منهما إذا ماتا بهدم أو غرق أو حرق أو ماتا في مكانين متقاربين في ساعة واحدة من نهار فلا يرث أحدهما من الآخر وإنما يرث كل واحد منهما أقاربه الذين تحققت حياتهم بعد موت المشكوك فيهما ومثل الشك في تحقق حياة المولود بعد وضعه والشك في شخص هل هو العم الأقرب للميت أو غيره من أقاربه هو الأقرب إليه والشك في المانع مثل الشك في كون القتل عمداً أو خطأ فلا يرث القاتل حينئذ من مال المقتول ولا من دينه ونحو ذلك كموت رجل عن زوجته الأمة وثبت عتقا ولم يعرف هل وقع موت الزوج قبل عتقا أو بعده فلا ترثه.

والثالث: اللعان الحاصل بحلف الزوج فإن ولده المنفي بلعان الزوج فقط لا يرث من الذي نفاه شيئاً ولا يرث منه الثاني شيئاً إلا أن يستلحقه بعد ذلك فيجد حد القذف للزوجة ويتوارثان وإن استحلغه قبل موته ويرثه أيضاً إن استحلغه بعد موته وترك ذلك الوالد ولده أو لم يتركه وقل المال الذي تركه، وأما توارث الزوجين فإنه ينقطع بتمام لعان الزوجة بعد لعانه فإن ماتت وقد بقي عليها من لعانها مرة واحدة ورثها الزوج وإن مات الزوج بعد التعانه قبل لها التعني وإن أبت ورثته وحدث حد الزنى وإن التعت لم ترثه، وأما الولد المنفي وأمه فإنهما يتوارثان أيداً.

والرابع: كفر شخص صاحب اعتدال أي: انفصال عن دين قريبه الذي شاركه في سبب الإلث فلا توارث حينئذ بين أهل الإسلام والكفار كان الكافر منهما وارثاً أو موروثاً ولا توارث أيضاً بين يهودي نصراني ولا بين كتابي وغيره من جميع أنواع الكفار فالمشترط حينئذ هو إنفاق الوارث والموروث في الملة حين موت الموروث لأنه وقت استحقاق الميراث سواء كان إرثه بنسب أو نكاح أو ولاء.

والخامس: وق كامل أو ناقص فلا توارث بين حر وعبد أو فيه طرف حرية كمبعض ومعتق لأجل ومكاتب وأم ولد ومدبر وموصي يعتقه كان الرق يوم موت الموروث في وارث أو موروث كان الإلث بنسب أو نكاح أو ولاء كما إذا ترك المعتق بالكسر ابناً رقيقاً فلا يكون له ولاء المعتق أو ترك المعتق ابناً عبداً فصات فلا يكون ماله لمعتق أبيه فيكون ذلك مال ذي وق لسيدته ومال حر لأقاربه الأحرار أو يثبت المال.

تنبيه: اعلم أن أولاد أم الولد إن كانوا من سيدها فهم أحرار وإن كانوا من سيد زوج أو زنى قبل إيلادها فهم عبيد وإن كانوا من زوج أو زنى بعد إيلادها في حياة سيدها فيهم في حصول شائبة الحرية فيهم فليس للسيد بيمهم فيمتقون من رأس المال كهي إذا مات سيدهم فإن زوجها مولدها حينئذ لحرفا تشترك معها أولادها ثم مات ذلك الزوج في حياة سيدها عنها وعن أولادها منها لم ترثه بالزوجية ولا أولادها منها بالبنوة لعدم كمال حريتهم حين موته وإن ماتت هي أو بعض أولادها قبل موت السيد كان جميع مال الهالك للسيد بالملك ومن بقي بعد موتها من أولادها إلى موت السيد عتق من رأس المال

ولا يبطل ما حصل فيه من شائبة الحرية بموت أبيه قبل كمال حريتها لأن أولادها نزلوا منزلتها في العتق من رأس المال فثبت ذلك الحكم لجميعهم بالاستقلال وكذلك أولاد المدبرة والمكاتب والمعتقة لأجل إذا كانوا في البطن يوم عقد العتق أو حدثوا بعد العقد من زنى أو زوج ينزلون منزلة أمهم فيعتقون بعفتها وكذلك أولاد المدير والمكاتب والمعتق لأجل ينزلون بمنزلة أبيهم فيعتقون بعفته فتكون تلك الأمة أم ولد بذلك وانظر أولاد المبيعة بعد تبييضها من زوج أو زنى ينزلون بمنزلتها، وكذلك أولاد المبيضة من أمته هل ينزلون منزلة أبيهم وهو الظاهر أم لا، وأما أولاد الموصي بعفتها إذا حدثوا من زوج أو زنى قبل موت الموصي فلا ينزلون منزلتها في الدخول في الوصية لأن له الرجوع عن الوصية بالعتق كالوصية بالمال فلا يدخل فيها إلا ما ولدته بعد موت الموصي.

والسادس: زنى فلا يرث ولد الزنى من الرجل الذي كان منه ولا الرجل منه كمن غصب امرأة فولدت منه فلا نسب بين الغاصب والولد إذ لا يعرف أنه أبوه إذ لا فراش لذلك الرجل شرعاً ليحمل الولد على أنه للفراش حيث أمكن زناها أثر الأول فيكون منه الحمل وأما ولد الزنى مع أمه فأنهما يتوارثان لأن الولد ملحق بأمه على كل حال.

تنبيه: اعلم أن ولد وطء الشبهة الذي لا حد فيه على الواطء يلحق بالواطء فيتوارثان وإن الحد ولحق الولد قد يشجعان في مسائل كثيرة لا حصر لعددتها وقد قال فيها الشيخ خليل في توضيحه عند قول ابن الحاجب في الغصب ويحد الواطء العالم والولد رقيق ولا نسب له بشرطه في انتفاء النسبة إن تقدم البينة قبل الوطء على أن الواطء أقر بعلمه أن الأمة مفسومة أو تشهد الآن ببينة بأنه أقر عندهم قبل الوطء بعلمه بذلك وأما إن لم يكن إلا مجرد إقراره الآن بأنه وطئ عالماً فقد قال فيه أهل المذهب يحد لأجل إقراره على نفسه بالزنى ويلحق به الولد لحق الله تعالى وحق الولد في ثبوت النسب وهي إحدى المسائل التي يجتمع فيها الحد وثبوت النسب. وثانيها أن يشتري رجل من تعتق عليه من أمهاته أو بناته أو أخواته فيولدها فيقر أنه وطنها عالماً بتحريم وطنها. وثالثها أن يتزوج امرأة محرمة بنسب أو صهر أو رضاع فيولدها ثم يقر أنه وطنها عالماً بتحريمها، ورابعها أن يتزوج امرأة طلقت ثلاثاً قبل زوج فيولدها ثم يقر أنه وطنها عالماً بتحريمها. وخامسها أن يتزوج خامسة فيولدها ثم يقر أنه وطنها عالماً بتحريمها وليس ذكر هذه على طريق الحصر بل الظاهر في ذلك أن كل حد ثبت بالإقرار ويسقط بالرجوع عنه فالنسب معه ثابت وكل حد لازم لا يسقط بالرجوع عنه فالنسب معه لا يثبت معه أحد. فأقرار الواطء في تلك المسائل وشبهها فإنه عالم بتحريم الوطء الحاصل منه قبل ذلك والإقرار بالزنى فإذا رجع عن العلم بذلك فقال: لم أعلم بالتحريم يميل منه ذلك بالرجوع عن فعل الزنى وهي نوازل البرزخية عن ابن رشد نحو ما في التوضيح وزاد على تلك المسائل من اشترى أمته فولدها ثم يقر أنه علم حين وطنها إنها حرة قبل الاشتراء ثم قال: وكذلك دل ما في معنى هذه المسائل إذ لا حصر فيها وإنما ذكرت هذه لكونها أمهات مسائل يقاس عليها ثم ذكر الضابط الثاني بتسامه ويستفاد من ذلك أن الولد لا ينتفي عن الواطء في كل ملك ونكاح متفق فيهما على الفساد إلا في وجه واحد وهو ما إذا ثبت ببينة أن الواطء أقر عليهم قبل الوطء الذي نشأ منه الولد بأنه علم بتحريم الوطء سواء ظهرت عليه البينة بذلك قبل ذلك الوطء أو شعرت الآن بأنه أقر عليهم قبل ذلك الوطء بعلمه بذلك الظهور كونه حقيقياً كالزاني المحصن إذا لم يدع أنه وقع منه غلطاً أو نسياناً، وأما إذا لم يثبت إلا عند إقراره بذلك قبل ذلك الوطء بل ثبت أنه أقر بعد الوطء الذي نشأ منه الولد قبل الولادة أو بعدها بأنه علم قبل ذلك الوطء بتحريم ذلك لو لم يثبت شيء من ذلك لموته قبل أن يعلم ما عنده ولا ينتفي عنه الولد بمجرد الدعوى أو الاحتمال لحق الله تعالى وحق الولد في ثبوت النسب

لأن الولد إذا كان من وطء النكاح ولو كان متفقاً على فساد لا ينتهي إلا باللعان بشرطه وإذا كان من وطء الملك ولو كان متفقاً على فساد فلا ينتهي عن سيد ولد أمته التي أقر بوطئها إلا بدعوى استيرائها بحبشة مع وضعه لسنة أشهر فأكثر من يوم استيرائها. (فإن قلت): إذا كان عقد النكاح أو الملك متفقاً على فساد فلا يكون الولد فيه على إقراره إلا ولد الزنى بالتفصيل لعدم وجود عقد يستند إليه الولد بدليل الزوجين لا يورثان بذلك العقد المتفق على فساد: (أجيب) بأنه لم يعتبر في ذلك إلا وطء شبة لأن المفر بعد نقرر الولد في الرحم عالم بالتحريم يتوهم بأنه قصد نفي الولد عن نفسه بلا موجب شرعي وقد نص صاحب المعيار في أواخر نوازل النكاح أن من وطء أجنبية لا زوج لها معتقداً أنها زوجته فحملت منه يلعن به ما ولدته مع أن هذه المسألة لم يتقدم فيها عقد بالكلية.

والسابع: قتل ظلم ولا يكون إلا على وجه العمد أي: ويمنع قتل ظلم الإرث منعاً مسجلاً أي: مطلقاً في مال المقتول وفي دمه إن قيلت منه ويتصور هذا المانع في النسب كما إذا قتل رجل أخاه صمداً ظلماً فلا يرثه، وفي النكاح كما إذا قتل أحد الزوجين صاحبه ظلماً فلا يرث القاتل المقتول، وفي الولاء كذلك كما إذا قتل من له الإرث بالولاء من يرثه به قتل المعتق بالكسر أو غاصبه المعتق بالفتح ولا يتصور هذا المانع إلا في جانب الوارث سواء وجب فيه قصاص أو لا كان رمي ابنه بحديدة فقتله فقال قصدت تخويفه وتأديبه لا قتله، ويشترط في القاتل كما قال ابن مرزوق أن يكون بالغاً عاقلاً وأما الصبي أو المجنون فعمدهما كالخطأ فلا يحرمان الميراث بخلاف البالغ العاقل المكروه على القتل اهـ. وفي ابن علاف ما يقتضي التعميم لأن الشخص قد يظهر أنه صبي وهو بالغ أو يظهر أنه مجنون وهو عاقل فتعميم منع الكفر والرق والإرث في البالغين العقلاء وغيرهم ولكن يظهر من علته أن ذلك مع الشك كونه صبياً أو مجنوناً حين القتل وسواء باشر القتل بنفسه أو تسبب فيه بإطعام المسموم له أو نصب له سكيناً أو حفر بئراً له وسواء قتله طائماً أو مكروهاً ولو بالقتل إذ لا يجوز لأحد قتل غيره لإحياء نفسه.

قال البستاني في شرحه على نظم التلمساني قال سحنون: لو أن ظالماً أكره رجلاً على قتل أخيه فقال له: إن لم تقتله فتلكت فقتله فإنه لا ميراث للقاتل إلا أن يكون المكروه غير بالغ أو متعمداً فله الإرث لأن عمدهما كالخطأ، وإن كان الأمر بالقتل هو الوارث وكان بالغاً عاقلاً لم يرث في قول أكثر أصحابنا اهـ. وظاهر هذا الكلام أنه لا فرق بين أن يكون المأمور خائفاً من الإجماع لا كما إذا قال الوارث لأجنبي إن قتل موروثي فلك كذا فقتله لأن الأمر قد نسب في قتله ولكن قد ذكر أبو الحسن في تخفيف المباني عند التكلم في قتل الساحر أن من دفع مالا لرجل ليقتل إنساناً لا يقتل لأنه لا يكون قاتلاً بذلك. وذكر الشيخ ابن هلال في «الدر الثمير» ما يقتضي التفصيل في ذلك ونصه وإن وقع من الوارث الأمر بالقتل وكان المأمور لا يستطيع مخالفتها بحيث يقتص من الأمر أيضاً فهنا يحرم من الميراث اهـ. وهذا يقتضي أن تسبب الوارث في القتل إنما يمنع من الإرث إذا كان قوياً له تأثير من الإلتلاف والمأمور الخائف من الأمر شبة بألة في يد الأمر فقتل بها بالأمر فحينئذ قريب من المباشر فلذلك يقتص منهما مآء وإذا لم يخف المأمور من الأمر فهو الذي باشر القتل باختياره وبعد إذن الأمر له في القتل بالغرور القول الذي لا يلزم فيه شيء على المشهور وما قاله ابن هلال هو صريح في الحكم فلا يعدل عنه والله أعلم.

تنبيه: إذا قيلت الدية في العمد من القاتل الوارث أو الأجنبي وقد كان على المقتول دين ولم يترك ما يفي بالديون فإن ديونه تنقضى من الدية وما بقي يدخل فيه سائر ورثته غير القاتل على قدر

ميراثهم، ومن له العفو وغيره كالزوجة سواء في الدخول في ذلك على المشهور كما نص عليه ابن مرزوق في شرحه على مختصر خليل في باب القتل، ووجه قضاء الديون منها أن المقتول يستحق بالجزء الأخير من أجزاء حياته أحد أمرين وهما القصاص والدية وجعل الشارع تعيين أحدهما للورثة فإذا عيّنوا ظهر لنا ما كان يستحقه ذلك المقتول في نفس الأمر والعفو مجانباً نادر لا عبرة به والله أعلم، قوله: إلا الولاء عن معتق قد قتل معناه يمنع قتل ظلم إرث ما كان للمقتول مطلقاً إلا الولاء الموروث عن معتق مقتول ظلماً فإنه ينتقل لقاتله على المشهور فينتظر ذلك القاتل حينئذ موت العبد الذي اعتقه المقتول فيرثه بكونه عاصب المعتقد كما إذا قتل ظلماً أحد الآخرين أخاه الذي اعتق عبداً فإنه ينتظر موت ذلك العبد المعتقد حتى يموت فيرث ماله بكونه عاصباً لمعتقد المقتول وهذا مبني على أن علة منع القاتل ظلماً من الإرث هي استعجال الشيء قبل أوانه فعوقب قاصد ذلك بحرمانه وهذه العلة بعيدة في الولاء إذ لا يقصد القاتل أن يقتل قريبه الذي اعتق عبداً ينتظر موت ذلك العبد ليرثه وهو لا يدري هل يموت في حياته أو يموت هو قبله وقيل: لا ينتقل له الولاء عن مقتول ظلماً بناءً على أن علة منعه من الإرث هي ظهور الجمود منه غير محسوب من عصبته وذلك كله في القاتل وحده، وأما ولد القاتل ظلماً فإنه يرث من مقتول والده إذ لا يؤاخذ أحد بذنب غيره ولا عبرة بما نسب بعض أصحاب ابن البناء الذي يرى الفصول الفرضية لكتاب الدلائل والأضداد من أن ولد القاتل عمداً لا يرث المقتول.

قال سيدي يعقوب بن أيوب الجزولي في شرح تلك الفصول الذي سماه «نزهة العقول للذكية في شرح الفصول الفرضية»: لم أر هذه المسألة في غير هذا التأليف ولا من نقلها من الأشياخ عن ذلك الكتاب مع أن هذا الكتاب منسوب لأبي عمران الفاسي صاحب «التمليق» وهو كتاب منكر مجهول لا تصح نسبته إليه لأنه ينقل عن اللخمي وصاحب «الجواهر» وغيرهما من المتأخرين عن صاحب التعلاتيق لذلك لم يعتمد العلماء على ما في هذا الكتاب وليس فيه ولا في «مختصر التبيين» الذي أنكرت نسبته لابن أبي زيد أيضاً إلا كثرة الرخص ومع ذلك اختصر الزناتي كتاب «الولاء» ولعل مؤلفه متأخر موافق لصاحب التعلاتيق في الاسم اهـ. باختصار والوصية مثل الإرث في ذلك الحكم فمن قتل ظلماً من أوصى له فلا تبطل وصيته ومن قتل ظلماً من أوصى لولده فلا تبطل وصيته لولده إذ لا ينهم أحد أن يقتل من أوصى لولده لعل ولده يعطيه منه شيئاً كما نص على الوصية في إيفاح المسالك.

(قوله) ويمنع الخطأ إرث الدية أي: ويمنع قتل الخطأ إرث القاتل من الدية التي وجبت بجنايته دون مال المقتول فإنه يرث منه وكذا ما وجب بجنايته من شاركه في قتله خطأ فإنه يرث منه وإذا لم يرث من دية الخطأ كما قال ابن علاف لأنها واجبة على القاتل بجنايته والعاقلة تحملهما عنه تخفيفاً ولا يجوز أن يستحق الإنسان لنفسه على نفسه شيئاً ولا يجوز أن يجني جناية يستحق بها مالاً لأن الجناية إن لم تلزمه شيئاً فلا أقل من أن لا تفيد استجلاب مال وأيضاً لما لم ترث شيئاً في القصاص الواجب عليه عوضاً عن النفس التي أنفقا عمداً لم ترث شيئاً أيضاً في الدية الواجبة عليه عوضاً عن النفس التي أنفقا خطأ اهـ. وقد يستشكل تورث القاتل خطأ ومال المقتول دون دينه بأن يقال إن كانت الدية مملوكة للمقتول فهي من جملة ماله فيرثه القاتل وغيره وإن لم تكن مملوكة له فلا يرثها القاتل ولا غيره، ويجب عن ذلك بأن دية المقتول وماله بمنزلة مالي رجلين ماتا معاً عن رجل ثالث كان بينه وبينهما سبب الإرث لكن منعه من إرث أحدهما مانع الإرث كالقرب أو الكفر دون الآخر فإذا مات أخوان حر وعبد عن أخيهما الحر ورث الحر منهما دون العبد وإن مات أخوان مسلم وكافر عن أخيهما المسلم ورث المسلم منهما دون الكافر فدية المقتول حينئذ مملوكة للمقتول لكن منع من إرث

القاتل منها انخرام القاعدة الشرعية من أن الجاني لا يأخذ بسبب جنايته شيئاً فنزلت دية حينئذ منزلة مال رجل آخر حصل بسبب إرثه ومنع قرينه ما حصل من موانع الإرث.

(قوله): وقاتل الحق من الورثة أتى به تكميلاً لأقسام القتل وبمعنى به أن قاتل الحق محسوب من ورثة المقتول إذا كان بينهما سبب الإرث من نسب أو نكاح أو ولاء وذلك مثل من قتل مورثه بإذن الإمام في حربة أو قصاص وجب له عليه أو في حداً للزنى إذا كان محصناً أو بغير إذن بعد ثبوت ما يوجب له قتله إذ ليس عليه إلا الأدب، وقال السيستاني على نظم التلمساني وإذا لقي ظالم رجلاً من ورثته فطلب ماله فدفعه عن نفسه فهلك أحدهما ورث المطلوب من الطالب ولا يرث الطالب من المطلوب. وإذا قتل اقتتل طائفتان من المسلمين مع تأويل كل منهما أي: اعتقادها الحق فيما تقاتل عليه وفي أحدهما من يرث بعض الأخرى فقتل بعضهم بعضاً فإنهم يتوارثون لأنهم لم يقصدوا أخذ أموالهم وإنما قصدوا التأويل الذي يرونه اهـ. وقال ابن علاف: إذا قتل إمام عدل مورثه في حد وجب عليه من زنى أو قصاص بإقرار أو بينة فإن القاضي أبا الحسن يلحقه بالخطأ والظاهر التفصيل بين قتله بالإقرار وغيره وقله بالبينه فلا يرثه لأنه منهم بقبول بينة كاذبة اهـ.

ثم قال الناظم أصله الله:

فَالْإِثْرُ لَا يَنْكُحُونَ بَيْنَيْنِ غَيْبِي حُرٌّ وَبَيْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَغَيْدُ

فأقول معناه إذا كان كل من الرق والكفر يمنع الإرث إذا اتصف به أحد القربيين عند موت أولهما فالإرث لا يكون بواحد من الأسباب الثلاثة السابقة بين عبيد مسلم حر أو فيه شيء من الحرية وحر مسلم اشتركا في سبب الإرث فأجرى بين عبيد حر ولا يكون الإرث بواحد من تلك الأسباب بين مسلم حر وعبد الذي هو الكافر الحر المشارك له فيه في سبب الإرث سواء كان كافراً بالأصالة أو بالارتداد حين موت أولهما، وصورة الرق في النسب أن يموت حر ويترك ابنه المملوك أو يموت العبد ويترك ابنه الحر فلا ميراث بينهما بل يكون مال الحر لوارثه الحر البعيد أو لبيت المال ويكون مال العبد لسيده إلا الذي كوتب مع من يعتقد عليه قتاله لمن كان معه في الكتابة كما سيأتي، وصورته في النكاح أن يتزوج الحر العبد أمة مملوكة لغيره سواء كانت فتناً أو كانت فيها شائبة حرية كمبعضة أو معتقة لأجل أو مكاتبة أو أم ولد أو مدبرة أو موصى بعقبتها ثم يموت أحدهما قبل تمام حرية تلك الزوجة فلا توارث بينهما بالزوجية. ويتزوج العبد حرة ثم يموت أحدهما فلا يرث الآخر بل يكون ماله لمن يستحقه بلا مانع، وصورته في الولاء أن يموت المعتق بالكسر على أولاد عبيد فإنهم لا يرثون حتى أبيهم بالولاء إلا إذا اعتقوا قبل موت ذلك العتيق فإن الولاء يرجع إليهم. وصورة الكفر في النسب أن يموت له مسلم عن ابن كافر فلا يرثه إجماعاً أو يموت ابن كافر عن ابن مسلم فلا يرثه أيضاً، وصورته في النكاح أن يتزوج المسلم كتابية ثم يموت أحدهما فلا يرث الآخر، وصورته في الولاء أن يعتق المسلم عبده الكافر أو يعتق الكافر عبده المسلم ثم يموت العبد المعتق وهما باقيان على دينهما فلا يرثه المعتق بالولاء بل يكون مال كل واحد من هؤلاء لمستحقه فلا مانع، وقال ابن علاف: لا ينيح الولد أحد أبويه في الردة وكذلك إذا ارتد الأبوان معاً فلا يحكم بكفر الولد وإن أسلم كافر وله حمل أو صغير لا يعقل دينه كابن ست سنين ونحوها فهو مسلم بإسلام أبيه فيرث أحدهما الآخر لأنه إذا بلغ وامتنع من الإسلام يقتل كولد المسلم في جميع أحواله، وإن أسلم وله ولد مراهق كابن ثلاث عشرة سنة ونحوها فلا يكون مسلماً بإسلام أبيه فإن مات أبوه المذكور وقف ماله إلى بلوغه فإذا بلغ وأسلم ورثه وإن لم يسلم حين بلغ لم يتعرض له ويكون ذلك المال لبيت المال، وإن أسلم الولد قبل بلوغه لم يتمتع به حتى يبلغ لأن ذلك ليس بإسلام إذ لو أسلم ثم رجع

إلى الكفر لم يقتل وإنما يجبر على الإسلام بغير القتل، قال ابن يونس: وقيل إسلامه إسلام وله الإرت لأنه لو رجع إلى الكفر جبر على الإسلام بالضرب حتى يسلم أو يموت، وإذا قال المراهق لا أسلم بعد بلوغي لم ينتظر لذلك ولا بد من إيقاف المال إلى بلوغه، وإن مات المراهق الذي وقف له مال أبيه قبل بلوغه فإنه ينتظر إلى حاله حين موته فإن أسلم ذلك المراهق فمات فإنه يرث أبوه فيورث عنه ذلك، وإن لم يسلم حين موته فلا يرث أباه وقد حمل أمره على ما كان عليه عند الموت من إسلام أو كفر لأن البلوغ الذي يكشف حقيقة ما هو عليه متعذر هنا، وإذا قتل أحد هذا المراهق قبل بلوغه فإن أظهر الإسلام قتل قاتله وإن أظهر الكفر لم يقتل قاتله، وإذا ارتد الولد المحكوم بإسلامه قبل البلوغ فقتل: يعتبر ارتداده وقيل: لا يعتبر، ففي المدونة لا يصلى عليه ولا تؤكل ذبيحته يعني: ولا يرثه قريبه المسلم، وقال سحنون: يصلى عليه لأنه يجبر على الإسلام بغير قتل ويورث، وقال اللخمي: القول الأول أحسن فيكون لمن ارتد حكم الكافر ولمن أسلم حكم المسلم، وإذا أسلم بعض ورثة الكافر بعد موته وقبل القسمة أو أسلم جميعهم وكانوا من أهل الكتاب ففي المدونة عن مالك أن ماله يقسم على موارث أهل الكتاب التي وجبت لهم يوم موت صاحبهم ولا يبعدهم الإسلام عن موارثهم التي كانوا عليها، وإذا كان ورثته من المجوس قسم ماله لهم على موارث الإسلام، وقيل: يحكم بقسم ماله على حكم الإسلام لأهل الكفر كلهم أهل الكتاب وغيرهم اهـ. باختصار. وكلام الشيخ خليل في مختصره يقتضي أن ماله يقسم لمن أسلم بعد موته مع شركائه الكتابيين على موارثهم إن لم يرض جميعهم بحكم الإسلام.

ثم قال أصلحه الله:

وَلَا يَكُونُ بَيْنَ كَافِرَيْنِ أَبْهَاطُ غِيْلَافٍ بِلُغَيْنِ

فأقول في معناه: ولا يكون الإرت أيضاً بواحد من تلك الأسباب الثلاثة بين كافرين ومشركين في سبب الإرت مع حصول اختلاف لمتيها أي: مخالفة دين أحدهما لدين صاحبه بأن يكون أحدهما يهودياً والآخر نصرانياً أو يكون أحدهما كنياً والآخر مجوسياً لأن جملة المال المعتبر في الإرت أربع مال ملّة الإسلام وملّة اليهود وملّة النصراني وملّة من عداهم لأن ملّة من عداهم ملّة واحدة وإن اختلفت معبوداتهم لأنهم لا كتاب لهم.

ثم قال أصلحه الله:

فَمَالُ عَبْدٍ مُطْلَقاً إِذَا هَلَكَ مُتَعَقِلٌ بِغَيْبِكَ لِيَذِي نَفْكَ

إِلَّا أَلْذِي كُوتِبَ مَعَهُ نَسْرٌ يَنْشُرُ غَلْبَهُ نَالَةً لِّمَا خَلَقُ

فأقول في معناه: إذا كان العبد لا يورث فمال عبد إذا هلك أي: مات عن مال مطلقاً سواء كان مسلماً أو كافراً فناً أو فيه شيء من حرية كميمض ومعتق إلى أجل ومكاتب ومدير وأم ولد وموصى يعتقه منتقل بالملك لا بالإرت للسيد المسلم أو الكافر الذي ملك جميعه أو بعضه ولا يكون لمن أعتق حق في ماله إلا العبد الذي كوتب مع من يعتق عليه في كتابة واحدة بالشروط أو بالحكم كما إذا أحدث له ولد من أمته بعد كتابته أو اشترى من يعتق عليه بإذن سيده أو تصدق عليه بمن يعتق عليه بعد كتابته وهم أصوله الذكور والإناث وإن علوا في جهة الأب والأم وفصوله الذكور والإناث وإن سفل أولاد الصنفين والأخوة الذكور والإناث أشقاء أو لأب أو لأم خاصة ماله أي: فمال الزائد على بقية الكتابة التي كان لا يسر أخذها حالة من ماله تكميلاً للكتابة فعن الثبوت له أي: لهذا الذي كوتب معه وهي من يعتق عليه من أصوله وفصوله وأخوته يقسم لهم ذلك الزائد على فرائض الله فإن فضل

عن فروضهم شيء أو كانوا لا يرثون المكاتب كالأجداد للألم كان للسيد الحي أو لجميع ورثته بالرق ولا بالولاء لعدم كمال مرتبة يوم موته ومقتضى النظر أن يكون جميع ماله للسيد يأخذ ما تكمل به الكتابة فيكونون أحراراً ويأخذ الزائد على قدرها بالرق لموته على الرق فالزائد على قدرها حينئذ لم ينتقل إلى من يمتق عليه على وجه الإرث المحض وإنما انتقل إليهم لتعلق حقهم بماله الذي بيده يوم الكتابة وبما يكتسبه في المستقبل لأنهم يمتقون منه لأن المجموعين في كتابة واحدة من غير تعيين ما يعطيه كل واحد منهم عند العقد يؤخذ الملقى منهم عن معدم لأنهم حملاء وإن لم يشترط عليهم ذلك واختصر ذلك بمن يمتق عليه لعمل الأوائل الجاري به ولأن الدافع عنهم إذا عدوا لا يرجع عليهم بما غرمه عنهم وكذلك لا يرجع عليهم السيد القائم مقام الميت الذي وقع الدفع من ماله بما يتوبهم مما أخذ منهم تكميلاً للكتابة كما لا يرجع به عليهم الميت لو غرمه عنهم في حياته لأن ذلك بمنزلة ما إذا اشترى بهم فعتقوا عليه فلا يرجع عليهم بشتمهم ولا يدخل في ذلك الزائد أحد الزوجين المجموعين في كتابة وإن كان أحدهما لا يرجع على الآخر بما دفعه عنه لأن الزوجية يمكن انقطاعها بطلاق بخلاف النسب ولا يرث في الزائد على قدر الكتابة من كان معه فيها من أبناء الأخوة والأصنام وأبنائهم الذين لا يمتقون عليه إن ملكهم لأن الدافع عنهم يرجع عليهم ولا يرث فيه أيضاً من ليس معه في كتابة من أولاده الأحرار لأن حريته لم تتم فلا يرث الحر عبداً ولم يأخذ السيد ذلك الزائد بالرق ولأنه لم يمت عاجزاً ولا كان العقد الذي عقده له متعلقاً بالموت حيث ترك من ينوب عنه في أداء الكتابة فالإمام مالك رحمه الله لم يجعل هذا الذي كُتِبَ مع من يمتق عليه فمات قبل الأداء عبداً مات عن سيده ولا حراً يرثه أقاربه الأحرار بل جعله قسماً ثالثاً وهو المكاتب لأنه يشبه الحر في أحكامه والعبد في أحكام أخرى إذا كان معه في الكتابة من لا يمتق عليه من الأقارب أو الأجانب فمات عن مال زائد على ما بقي في الكتابة فإن السيد يأخذ جميع ما بقي منها حالاً لأن ما كان على الميت بالإحالة والحالة ينحل بموته فيكونون أحراراً ويأخذ الزائد على قدرها أيضاً بالرق ثم يرجع السيد على كل واحد ممن كان مع ذلك الميت في الكتابة بالنجوم التي تانبه من توزيع جملة الكتابة عليهم على قدر قوتهم على الأداء يوم العقد إذا حل أجل تلك النجوم لأن ذلك الميت لو كان حياً فغرم عنهم شيئاً لرجع عليهم به فانتقل لسيد ذلك الحق حيث مات، وهذا كله إذا ترك المكاتب مع غيره أكثر من باقي الكتابة وأما إن لم يترك شيئاً أو ترك مالاً يفي بالباقي أو ترك ما يفي به دون زيادة فلا فرق في ذلك بين أن يدخل معه في الكتابة الأقارب الذين يمتقون عليه والذين لا يمتقون عليه والأجانب بل يأخذ السيد ما تركه في جميع تلك الأقسام ثم يرجع على غير من يمتق على المكاتب بما ينوبه من ذلك إذا حل أجله ويسمى من بقي منهم في الكتابة فيؤدونه نجوماً إلا إذا ترك أقل من باقي الكتابة وكان معه أولاد كبار أو أم ولد مأمونة مع ولد صغير يقدرون على التجر بذلك المال ويؤدونه ما بقي عليهم من النجوم في أوقاتها فإنه يلزم السيد تسليم ذلك المتروك لهم على الوجه المذكور وإن ترك أقل من باقي الكتابة مع ولد صغير كُتِبَ معه دون أم ولد وكان في المتروك قدر النجوم إلى بلوغه السمي في الأداء ورثه الولد فيأخذه السيد عنه حالاً بحكم الكتابة ويسمى بعد بلوغه في الباقي وإن لم يكن فيه قدر النجوم إلى ما ذكر أخذه السيد عن الميت بالرق ويرق له الولد فالأب حينئذ يرث ما تركه ولده الذي كُتِبَ معه مطلقاً فيدفعه في الكتابة ويسمى في الباقي والولد أي: يرث ما تركه أبوه إن كان كبيراً لا إن كان صغيراً وهذا مما يلغز به فيقال رجل يرث ولده في مذهب مالك إن كان كبيراً لا إن كان صغيراً أو هو يرث ولده مطلقاً إن مات قبله وإن لم يترك الميت شيئاً فلا يسقط عنهم ما تابه لأنهم حملاء كما تقدم، وما ذكره الناظم هو حكم أموال العبيد بعد موتهم وأما حكمها في حياتهم هل

للسيد أن يستردها منهم أم لا ففيه تفصيل عليه الانتزاع من المعتقد إلى أجل ما لم يقرب الأجل بأن بقي فيه مثل الشهر ومن المدبر وأم الولد ما لم يمرض مرضاً مخوفاً وليس له الانتزاع من المكاتب قبل عجزه. وأما الذي كان بعضه حراً فليس لمن ملك نفسه أن ينتزع ماله منه وهو موقوف بيده وله بيع حصته من رقبته ويحل المبتاع في مال العبد محل البائع وإن كمل عقده تبعه ماله وإن مات كان ماله للمتمسك بالرق خاصة دون الذي اعتق حظه منه لأنه لا يورث بالإعتاق حتى تتم حرية.

تنبيه: قد كان عندما عبد لسيد أن ينتزع منه بعض ماله دون بعض وإذا مات كان بعض ماله لسيد بالرق وكان البعض الآخر لورثته الأحرار بالأرث وهذا مما يلغز به وهو الذي شهدت بينه برقه لشخص فحكم الحاكم برقه ثم رجعت البينة عن الشهادة برقه وقالوا إنه حر وكذبهم المحكوم له فإن الحكم لا ينقض برجوعهم فيبقى رقه للمحكوم له إلى موته ويكون لذلك العبد الرجوع على الشهود بأجرة كل ما عمله للشهود له وبالمال الذي وهب له فانتزعه السيد منه فإذا مات العبد يكون ما أخذه من الشهود لورثته الأحرار إذ ليس للسيد أن ينزعه منه في حياته لأنه يدهي أنه يأخذه منهم ظلماً إذ هو غير حر عنده فلا يستحق الرجوع عليهم بشيء على دعواه وما عدا ذلك من أمواله يكون لسيد بالرق كما ذكره الشيخ خليل في باب الشهادة من مختصره.

ثم قال الناظم أصله الله:

وَسَأَلْ خَيْرَ كَافِرٍ فِي جِزْيَةِ لُؤَارِثٍ ثُمَّ لِأَهْلِ هُنَّةٍ

فأقول في معناه: ومال شخص حر كافر صاحب جزية عنوية أو صلحية مفرقة على رقاب الأشخاص أو على الأحوال أو عليهما معاً ثابت لوارثه المشارك له في الملة إن وجد ثم لجماعة أهل السنة المحمديّة إن لم يوجد له وارث وسواء كان ذلك المال المملوك للعنوي أرضاً ملكها بعد الفتح أو غيرها من الأموال التي ملكها بعد الفتح أو قبله وأما الأرض التي كانت في يده يوم الفتح فهي موقوفة لمصالح المسلمين دائماً فإن رأى الإمام المصلحة في تركها في يده ليستفيد بها على ما كان عليه من الجزية فله ذلك ثم إذا مات العنوي وهي باقية في يده عن وارث فنلك الأرض فقط ترجع للمسلمين لأنها غير مملوكة له فتبقى على حالها وما ذكرناه من انتقال مال العنوي الذي مات لا وارث له إلى جماعة المسلمين هو المشهور الموافق لقول ابن القاسم كما نص عليه الإمام ابن مرزوق في شرح قول الشيخ خليل في مختصره ومال الكتابي الحر المؤدي للجزية لأهل دينه من حوزته قائلاً وتخصيص المصنف الكافر بكونه كتابياً لا أعلم له وجهاً لأن حكم المجوسي كذلك وفي كلامه أيضاً الفتوى بغير المشهور لمخالفته لقول ابن القاسم بأنه للمسلمين ولعله اغتر بتقديم أبي إسحق وابن يونس القول الذي أفني به أحد. وقد ذكر ابن علاف في الفتوى قولين:

أحدهما: إنه حر فإذا مات ستل علماء أهل دينه هل له وارث في دينهم أم لا، فإن قالوا له وارث سلم إليه ماله وإن قالوا لا وارث كان للمسلمين وهو رواية عيسى عن ابن القاسم.

والثاني: إنه في حكم عبد مأذون له في التجارة فإذا مات كان ماله للمسلمين كان له وارث في دينهم أو لم يكن وهو رواية سحنون عن ابن القاسم ولم يذكر قولاً بأنه يكون لأهل دينه وأهل الصلح الذي فرقت الجزية على رقابهم فإن شرط عليهم أن يعطوا كذا عن كل رأس وسكت عن الأصول أو حمل عليها شيء آخر بأن شرط عليهم أن يعطوا عن جملة أصولهم كذا أيضاً أو فرقت على أصولهم بأن شرطت عليهم أن يعطوا كذا عن كل شجرة أو عن كل فراع أرض وسكت عن رقابهم أو أجمل شيء آخر على رقابهم بأن شرطت عليهم أن يعطوا كذا عن جملة رؤوسهم أو فرقت عليهما معاً كما

ذكره يجوز لهم في الصور الخمس التصرف في أرضهم وسائر أموالهم يبيع وغيره فإذا ماتوا عن وارث فله إرث ذلك ولا يتعرض لهم إن أوصوا بجميع ماله لأن وارث الميت والموصى له بقومان مقامه في جميع ما كان على الأصول وإن ماتوا عن غير وارث صحت وصاياهم من الثلث ويكون سائر ما بقي من الأصول أو غيرها لجماعة المسلمين وإذا باعوا الأصول وقد فرقت الجزية عليهم فقط أو عليهما معاً كان ما لزمهما من الجزية على البائع وأما أهل الصلح الذين أحملت لهم الجزية بأن شرطت عليهم أن يعطوا عن جملة رقابهم وأصولهم كذا من غير تفصيل فلهم التصرف في أصولهم وغيره بما شأوا من البيع والوصية بجميعها فمن مات بلا وارث كانت أمواله لأهل دينه لأن الجزية المفروضة عليهم لا تزيد بزيادتهم ولا تنقص بنقصهم ولا يبرأ أحدهم إلا بأداء الجميع لأنهم حمله ومن أسلم منهم كانت أمواله له بلا تفصيل هذا ما يقتضيه كلام بعض شراح مختصر خليل واحترز بالحر الكافر عن العبد الكافر فإن ماله لسيده لكن قال ابن مرزوق إن كان سيده مسلماً فلا إشكال في ذلك وإن كان كافراً أيضاً وقال أهل دينه يرثه سيده فبذلك وإن قالوا: لا يرثه فظاهر ما نقل في «الفتاوى» عن المتنبية أنه للمسلمين اهـ. واحترز بذئ الجزية عن الكافر الذي اعتقه مسلم في بلد الإسلام فإن الجزية لا تؤخذ منه فإذا مات يجبي في إرثه ما قدمته في شروط الإرث بالولاء واحترز به أيضاً عن الكافر الذي دخل بلاد الإسلام بأمان فمات فيها عن مال أو قتل ظلماً فهذا إن كان له في بلاد الإسلام وارث له في دينه دفع إليه ماله ودينه بلا تفصيل وإن لم يكن معه في بلد كافر يرثه في دينه أرسل ماله مع دينه لحاكمهم ليُدفعه لمستحقه إن دخل بلادنا على تجهيز حاله فيرجع نصاً أو عادة ولم تطل إقامته عندنا فيها وإن جاء إلينا على قصد الإقامة صراحة وكان عادة من جاء منهم لإقامة أو جهل ما دخل عليه ولأعادة أو دخل على التجهيز أو كانت عادتهم التجهيز ولكن طال إقامته فيها بالعرف فمات في تلك الصور الخمس أو قتل ظلماً ولم يكن معه في بلادنا من يرثه في دينه فما له مع دينه لبيت المال ولا يبيت لأهله لأنه لا يمكن الحي من الرجوع إلى بلده في هذه الصور وإن أودع ماله عندنا فصار لبلده ليقضي حاجته فيرجع إليه فمات في بلده فإن وديعته تكون لوارثه إن كان عندنا وإلا بعث إلى أهله في الصورتين الأولىين وتكون لبيت المال في الصور الخمس الباقية وإن قاتل المسلمين بعد أن ترك ماله عندنا وديعة فأسره شخص فقتله أو استرقه فوديعته لأسره وإن حارب فقتل في معركة قبل أسره فقيل: يجري في وديعته ما تقدم وقيل: تكون لبيت المال هذا ما يقتضيه بعض شراح مختصر خليل رحم الله الجميع بفضلهم.

ثم قال الناطم أصلحه الله:

وَسَأَلَ مُرْتَدُّ وَكَمَلُ مَنْ قَبِلَ كُفْرًا لِبَيْتِ الْمَالِ خَشْمًا يَنْخَبِلُ

فأقول في بعض ألفاظه الارتداد في اللغة هو الرجوع فالمرتد هو الراجع عن الإسلام إلى كفر أي: الخارج عن الإسلام بالكيفية إلى كفر وفي معنى ذلك ومال كل حر مرتد أي: خارج عن الإسلام بالكيفية إلى الكفر بلفظ يقتضي ذلك أو جعل كالغناء مصحف في نجس إذا مات على الكفر يقتل أو غيره ينتقل انتقال حتم عن ورثته كانوا مسلمين أو على الدين الذي ارتد إليه إلى بيت مال المسلمين وكذلك مال كل من قتل كفر لكونه ملحقاً بالمرتد تنتقل عن ورثته إلى بيت المال كالجاحد لوجود الصلاة والزكاة والصوم والحج والطهارة ونحو ذلك مما علم في الدين ضرورة لأن هذا وإن لم يخرج من الإسلام بالكيفية فهو جاحد بشيء من فروعه المعلومة عند كل أحد وذلك مقتضى لتكذيبه فيما أخبرنا به عن الله تعالى وإن مات من يرثه المرتد فميراثه لغير المرتد من ورثته ولا يرث منه المرتد شيئاً فإن رجع ذلك المرتد إلى الإسلام لم يرجع عليهم بشيء مما ورثوه لأنه حكم قد نفذ لهم وإن رجع المرتد إلى الإسلام فإن ماله الذي نزع منه ووقف يرجع إليه وإن كان الارتداد من العبد المسلم

فقتل على ردة فإن ماله لسبيده وإذا ارتد المراهق العاقل فقد تقدم الخلاف في اعتبار ارتداده عند التكلم في التوارث بين مسلم وكافر .
ثم قال النازم أصلحه الله :

وَمَنْ أَسْرَ الْكُفْرَ أَوْ خَسَا قَبِيلَ فَمَالُهُ عَنْ وَارِثٍ لَا يَنْجِبُ

فأقول في معناه: والحر الذي أسر الكفر بعبادة مثل الشمس سرّاً وأظهر الإسلام للناس وهو الذي يقال له زنديق ومتناقف فقامت عليه بيعة بالكفر الذي أسره فنفى ما شهدت به عليه البيعة أو صدقها في ذلك وادعى توبته من ذلك فقتل إذ لا تقبل توبته إذا لم يفر بذلك حتى قامت عليه به بيعة أو شهدت البيعة بذلك عليه بعد موته فماله لا ينفصل عن وارثه المسلم أي لا ينتقل عنه لبيت المال لأنه مسلم في ظاهر حاله ولم يقتل إلا بالشهادة الواقعة عليه وهي محتملة للكذب، وكذلك كل من قتل على شيء من المعاصي قتل حد فإن ماله لا ينفصل عن وارثه إلى بيت المال كمن قتل على الزنى والمواط أو نحو ذلك، وإن قامت عليه البيعة بأنه يسر الكفر فتمادى بعد الشهادة على الكفر فهو مرتد فيكون ماله إذا قتل لبيت المال وأما إذا جاء إلى الإمام مقرأً بذلك وقال إنه تاب من قبل قيام البيعة فإن توبته تقبل فلا يقتل وإذا كان المقتول لأجل ذلك عبداً كان ماله لسبيده، وقال البيهقي في شرح نظم التلمساني: وإذا قتل الساحر ورثه ورثته كالزنديق ومن سب الله عز وجل أو نبياً من الأنبياء أو استنفعه أو عابه أو ادعى النبوة أو الربوبية فميراثه للمسلمين قاله في سماع عيسى، وقال أصبغ: إن كان معلناً بذلك فهو مرتد وإن كان مستسراً به فهو زنديق اهـ.

ثم أشار النازم إلى أن كل متنوع من الإرث بواحد من الموانع السابقة لا يحجب غيره من الورثة فيما حجب عنه بقوله:

وَمَنْ عَنِ الْإِثْبِ لِسَبَاحٍ حُجِبَ لَمْ يَحْجِبْ الْفَيْزُ بِنَا غُفَةِ الْخَبِيبِ

فأقول في معنى بعض ألفاظه قوله عن الإرث متعلق بحجب والمجورور بالياء الظرفية متعلق بحجب وفي معناه وكل من حجب عن الإرث لأجل مانع من الموانع السبعة السابقة لم يحجب غيره من الورثة فيما انحجب عنه وهو جميع متروك الميت أو الدية الواجبة بجنايته فكانه قال كل من لا يرث لمانع فلا يحجب وارثاً بل يقدر أنه لم يخلق بالنسبة إلى من لم يرث فيه لأجل مانع فلو مات رجل عن زوجة وأم وعن ابن لم يستهل أو شك في استهلاله أو نفاه بلعان أو كان كافراً بالأصالة أو الارتداد أو كان رقيقاً أو ابن زنى أو قتل أباه ظلماً لكان لزوجته الربع ولأمه الثلث لأن ذلك الولد حيث حجب عن الإرث بمانع لا يحجبهما فيما حجب عنه بل يقدر أنه لم يخلق في الدنيا وكذلك لو كان لامرأة ثلاثة بنين فمات إثنان منهم في يوم واحد ولم يعرف المتأخر من المتقدم فإنها ترث الثلث في كل منهما ويكون الباقي للمشيقي الحي لأن كلاً من الميتين لا يرث من الآخر لأجل الشك في تأخر موته وقتل أحد الأخوة الثلاثة أحد أخويه خطأ وترك أمه وأخويه الذين قتل أحدهما لورثة الأم من السدس في مال المقتول لأن القاتل يرث فيه فتعجب فيه بالأخوين عن الثلث إلى السدس ونثر في دية الخطأ ثلثاً كاملاً لأن القاتل لا يرث فيها لأجل القتل فلا يحسب حبيته في ورثة الدية والأخ الواحد الذي ورث فيها لا يحجب الأم عن الثلث إلى السدس.

ثم أشار إلى كلبة أخرى تشبه التي قبلها وهي قولهم كل من لا يرث من الأخوة لحاجب فإنه يحجب وارثاً بقوله:

وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ إِخْوَةِ فَيْزٍ بِوَارِثٍ يَحْجِبُ فَإِثْبُ سَبْعِ

فأقول في معناه: وكل من كان أخوة الميت الأشقاء أو لأب أو لأم منع أي ممنوعاً من الإرث بسبب وارث آخر أقوى منه يحجب ذلك الشخص الذي كان ممنوعاً بغيره شخصاً ثالثاً صاحب إرث مسموع من الشارع كما يحجب إذا ورت معه، وسيأتي أن إثنين من الأخوة يحجبان الأم من الثلث إلى السدس وذكر هنا أن الأخوة إذا حجبوا بحاجب يحجبون ما كان يحجبونه إذا ورتوا معه فيستفاد من ذلك أن من هلك عن أب وأم وأخوين شقيقين أو لأب أو لأم يكون لأمه السدس لوجود أخوين وإن حجباً بالأب الذي يحجب مائر الأخوة ويكون لأبيه خمسة أسداس وحجة الأب على الأم أن يقول لها لو لم أكن موجودة لم يكن لك إلا السدس ويكون ما بقي لغيرك وأنا حاجب لذلك الغير فأكون أحق بما كان له، ومن هلك عن أم وجد وأخوين لأم يكون لأمه السدس لوجود أخوين لأمه وإن حجب بالجد الذي يحجب الأخوة للأم ويكون للجد خمسة أسداس ومن هلك عن أم وأخ شقيق وأخ لأب يكون لأمه السدس لوجود أخوين وإن حجب للأخ الذي يحجب الأخوة وللأم السدس وتكون الخمسة الأسداس الباقية للشقيق لأن الأم إذا كانت تنحجب بأخوين محجوبين فأخري بأخوين قد ورت أحدهما وكذلك الأخوة للأب يحجبون الجد عن بعض الميراث وإن حجبوا بالأشقاء في بعض مسائل المعادة التي ستأتي وينحجب أيضاً أخ لأب فأكثر بالأخوين لأم المحجوبين بالجد في المالكية وهي زوج وأم وجد مع أخوين لأم وأخ لأب فأكثر فيكون للزوج النصف وللأم السدس لوجود الأخوة وإن حجبوا بغيرهم وللجد الثلث الباقي ولا شيء للأخ للأب لأنه محجوب بالأخوين لأم المحجوبين بالجد كما يحجبانه لو لم يكن معهم جد فيأخذان ذلك الثلث كما سيأتي بيان ذلك.

تنبيه: اعلم أن كاتب عقد عدة الورثة يجب عليه أن يكتب فيه جميع عدد الأخوة وإن لم يروا لأجل حاجب حجبهم إذا كان معهم أم أو جد ليعلم بذلك ما تستحقه الأم والجد فيقول في المسألة الأولى من هذه المسائل السابقة مات فلان عن أب وأم وأخوين شقيقين فأحاط بميراث أبوه فقط وقس على ذلك.

ثم أشار إلى المانعين من الميراث في الحال وهما الحمل والفقد بقوله:

وَيُوقَفُ الْفَتْنُ بِحَبْلِ مُنْتَظَرٍ وَخُطُّ نَفَقَةِ إِثْنَيْ عَشَرَ فَهَرُ
وَكُلُّ نَفَقَةٍ لِبَوْلٍ خَضِرٍ لِأَجْلِ إِنْكَارِ خِيَالِ ذِي الشُّفَرِ
وَسَأَلَ نَفَقَةَ حَبْلِ الْأَقْلَى إِلَى ثَبُوتِ نَزْوَةِ بِحُكْمِ خَضَلَا

فأقول في معنى ذلك أي ويوقف وجوباً قسم مال الميت بين ورثته الموجودين على مذهب مالك لأجل جعل وارث للميت يكونه إبتاً أو أخاً أو غيرها منتظر أي مرجو حصوله حتى تضعه الحامل أو يئاس من حملها بحيث لا ينفذ قدر العدة بلا ريبه سواء كانت الحامل به زوجة الميت أو أم ولده أو امرأة لبعض أقاربه يرث حملها من ميراث الميت وإن كانت أم الميت قد تزوجها غير أبيه وليكن حملها منه بولد يكون أخاً للميت بالأم ويوقف القسم له أيضاً إن لم يكن في الموجودين من يحجبه وهل يمنع الرجل من وطنها بعد موت من يرثه حملها حتى يظهر هل هي حامل يوم موت الميت أو غير حامل أو لا يمنع منه فيرث حينئذٍ من ولدته لدون ستة أشهر فقط من يوم الموت لتحقق انفصاله عن أول أبويه حين موت قريبه في ذلك قولان وإن ثبت بالنساء أنها حامل يوم الموت فلا فائدة في منعه من وطنها فيرث من ولدته ولو تأخر أكثر من خمسة أعوام وإن لم يكن لها وجل مرسل على وطنها يوم الموت لكونه مات عنها أو طلقها أو غاب عنها فيرث من وضعته لتمام أكثر أمد الحمل الذي هو خمس سنين أو أربع من يوم انقضاء الإرسال عليها كما تقدم بيانه في أول الموانع، ويصدق في نفى الحمل أو وجوده أو الشك فيه إلى الإياس من بما تقدم.

وقال ابن زرب: ينظرها القوابل إن ظهر لدها ولا يعطى للموجودين من ماله شيء حتى يعلم عدد جملة الورثة لأن مدة الحمل قصيرة لا ضرر عليهم في الصبر إلى ذلك، وقيل: يعطى للموجودين ما هو محقق لهم وهو ما يكون لهم وجد الولد أو لا اتحد أو تعدد، ويوقف المشكوك فيه فقط، هذا حكم الميراث وأما الدين فإنه يعجل قضاءه من تركه الميت بعد الإعداد في بيته للموجودين وبين القضاء وأما الوصية فهي تعجيلها ووقفها إلى وضع الحمل قولان ويوقف من مال الميت أيضاً وارث المفقود مدة تعمير ظاهر أي مشتهر وهو سبعون سنة على الأصح أو يظهر خبره فإن لم يظهر حياة المفقود ولا موته حين مات قريبه أو ظهر كون موت ذلك المفقود قبل موت صاحب المال كان الوقوف في صورتين لمن يستحقه من الحاضرين حين موت صاحب المال وإن ثبت حياة المفقود بعد موت صاحب المال كان الحظ الموقوف لذلك المفقود فينتقل لوارثه إن مات بعد ذلك كما إذا ماتت امرأة عن زوج وابنتين وابن ثالث مفقود فيعطى من ماله لكل واحد من الثلاثة الحاضرين ربع المال ويوقف الربع الذي ينوب المفقود حتى يمضي أمد التعمير أو يظهر تقدم موت المفقود فيكون الموقوف للابنتين الحاضرتين أو يظهر حياة المفقود بعد موت صاحب المال فيكون له ما وقف له وإذا لم يوقف الجميع إذا كان بعض الورثة مفقوداً لطول أمد التعمير الذي يكون الوقف إليه ويوقف أيضاً كل شيء مشكوك فيه كإبنت لوارث حاضره إلى التعمير أو ظهور خبره لأجل إمكان حياة المفقود صاحب السفر الذي يحجب ذلك الحاضر عن جميع حظه أو بعضه وما يتوصل به إلى معرفة قدر المحقق الذي يدفع لصاحبه والمشكوك الذي يوقف إلى ظهور مستحقه سيأتي في باب عمل تصحيح المسائل التي كان فيها وارث مفقود مثال ذلك إذا ماتت امرأة عن زوج وأخ شقيق وابن مفقود فيعطى من ماله للزوج وبعه الذي تحقق له لأنه أقل حظه إذا قدر إرثه مع الأخ نارة ومع الابن نارة أخرى والأخ لا يتحقق له شيء لأنه لا يرث مع تقدير حياة الابن المفقود فتوقف حينئذ الثلاثة الأربع الباقيّة فإن تبين حياة المفقود بعد موت صاحب المال كان جملة ذلك الموقوف للابن وإن لم يبين ذلك كان للزوج من الموقوف ما يكمل به نصف المال لإمكان حياة المفقود يوم موت صاحب المال فيكون جميعه للابن وعدم حياته في ذلك الوقت فيكون للزوج والأخ كما ذكر، ويوقف أيضاً مال المفقود الذي كان في ملكه حين فقده عن أهله في يد ثقة قريب له أو أجنبي إلى ثبوت موته بحكم حاصل من الحاكم إذا لم يظهر خبره إلى انقضاء أمد التعمير الذي هو سبعون سنة على أصح الأقوال في المفقود بأرض الإسلام أو بأرض الشرك بأسر أو بغيره بلا حضور قتال ولا وباء ولا بد من حصول حكم الحاكم بموته ليرفع الخلاف الذي كان في أمد التعمير فيكون ماله لمن يرثه حين الحكم بذلك كان موجوداً يوم الفقد أو غير موجود وإذا مات بعد فقده قريبه ولم يكن للميت من يرثه إلا ذلك المفقود ضم مال ذلك الميت إلى مال المفقود فيوقف الجميع في يد ثقة إلى الحكم بموته فيكون ذلك لمن يرثه حينئذ، وينفق الحاكم من مال المفقود الحر على زوجته المريدة للفرق إلى تمام أربعة أعوام من العجز عن خبره بعد دفعها الأمر إليه وعلى مريضة البقاء في عصمته إلى انقطاعها بموتها أو الحكم بموته وعلى أولاده وأبويه إلى حد سقوط النفقة عنه لو كان حاضراً بعد إثبات موجبات النفقة المعلومة في الفقد وتحلف البالغ منهم على أنه لم يسقط النفقة عنه ولا ترك له مالا خفياً ينفق منه ولا وصله عنه كما نص عليه غير واحد من الأئمة وبالله التوفيق.

ثم قال الناظم أصله الله:

الْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

فأقول: لما فرغ من أسباب التوارث وشروطه وموانعه أراد أن يتكلم هنا على من يرث من الرجال والنساء، أي هذا الكلام الآتي باب في بيان الأشخاص الوارثين من الرجال والنساء ومن يرث منهم بفرض أو تعصيب أو بهما معاً وفي حكم من كان ذا فرضين أو تعصبيين لانتصافه بنسبين مختلفين يقتضي كل منهما فرضاً أو تعصياً.

ثم قال الناظم أصله الله:

ذُكُورٌ مَنْ كَانَ لَهُمْ مِيرَاثٌ فَخِزْرَةٌ وَنَسَبٌ لِلْإِنثَا

فأقول: معنى ذلك ذكور الأشخاص الذين كان لهم ميراث الميت عشرة ذكور على سبيل الإجمال وهم على سبيل التفصيل خمسة عشر والإناث الوارثات سبع إناث على الإجمال وهي على التفصيل عشر مما سيأتي بيان ذلك فجملة من يرث من الصنفين سبعة عشر على الإجمال وخمسة وعشرون على التفصيل.

ثم أشار لمن يرث من الرجال مع حذف العاطف من بعضها للضرورة بقوله:

الْإِبْنُ وَبِئْتُهُ ذَا أَوْ نَسَبًا أَبٌ وَبِئْتُهُ لَابٌ وَإِنْ هَلَا
وَالْأَخُ مُطْلَقًا يَتَوَخَّاهُ نَسَبًا وَالنَّسَبُ مُطْلَقًا وَإِنْ هَبِزَ قَرَبًا
وَبِئْرٌ لِنَسَبٍ قَدْ ذَا أَوْ نَسَبًا ذَوِجٌ وَنَسَبٌ لِنَسَبٍ قَدْ وَجَدَا

فأقول: معنى ذلك أول العشرة الوارثين الابن المنسوب للميت والثاني إبنه ذنا أي: قرب للميت أو سفل عنه أي: ابن الابن وإن سفل الأقرب فالأقرب والثالث أبا الميت والرابع جد الميت لأب وإن علا فوق الميت ما لم تفصل بينه وبين الأب أنثى لكن الجد الأقرب يسقط الأبعد كما سيأتي وأما الجد للام فلا يرث لأنه من ذوي الأرحام الذين لا يرثون والخامس الأخ للميت مطلقاً أي: كان شقيقاً أو لأب أو لأم فهذا قسم واحد على الإجمال وثلاثة على التفصيل والسادس جسر بني أخ نسب للميت أي: ابن أخ مشارك للميت في النسب وهو ابن شقيق أو ابن أخ لأب يعني وإن بعد الأقرب فالأقرب فهذا قسم واحد على الإجمال وقسمان على التفصيل واحترز بنسب عن الأخ للام الذي لا يشارك الميت في النسب فإن ابنه لا يرث أصلاً والسابع للميت مطلقاً أي: شقيقاً أو لأب هذا إذا كان قريباً للميت بأن كان عمه مباشرة به وإن كان غير قريب إليه بأن كان عم أبيه أو عم بعض أجداده أي: العم الشقيق والعم للأب وإن بعد الأقرب فالأقرب فهذا قسمان على التفصيل وأما العم للام فلا يرث أصلاً والثامن ابن العم الشقيق أو للأب قد ذنا أي: قرب ذلك ابن العم للميت أو بعد عنه أي: ابن العم الشقيق وابن العم للأب وإن بعد الأقرب فالأقرب فهذا قسمان أيضاً على التفصيل فكل واحد من هؤلاء الثمانية يرث الميت إذا حصلت شروط الإرث وانتفت موانعه والثاسع زوج فإنه يرث زوجته بالنكاح المستكمل لشروطه السابقة مع انتفاء الموانع والعاشر مولى نعمة موجود أي متولي إعتاق الميت الموجود بعد موت معتقه أو عصبته القاتمون مقامه على تربيتهم الآتي في الإرث بالولاء فيرث المعتق أو عصبته بالولاء مال العبد المعتق إن لم يوجد من يرثه بنسب ونكاح أو ما فضل عن فرض

النسب والنكاح إذا وجدت شروط الإرث بالولاء وانتفت الموانع .

ثم أشار إلى من يرث من الرجال بفرض وتعميب بقوله :

فَإِذَا زَوْجٌ وَأَخٌ لِأَمٍّ
وَقَسْرٌ بِفَرْضٍ فَيَسْتَعْمِبُ جَدًّا
إِنْ قَرَّبْنَا بِنَسَبٍ أَوْ بِوَلَاءٍ
كَالْأَبِّ وَالْجَدُّ بِنَسَبٍ أَوْ بِوَلَاءٍ

فأقول في معنى ذلك : وارث زوج من زوجته وارث أخ للأم من أخيه إن بعدا عن الميت بحيث لم يكن بين كل منهما والميت نسب ولا أولاد كابين بالفرض فقط عند القوم العلماء فإذا ماتت امرأة عن زوج أجنبي عنها ولم يعتقها ولا اعتنق واحداً من أصولها فإنه يرث فيها النصف مع انتفاء الولد أو الربع مع وجوده بالفرض وإذا مات شخص عن أخيه للأم وهو أجنبي عنه ولم يعتقه ولا بعض أصوله فإنه يرث فيه السدس إذا انفرد والثالث إذا تعدد بالفرض إن لم يكن من يمنعه من الإرث وهو أحد أصول الميت المذكور وفصوله وأشار لمن يرث بهما معاً بقوله وهو أي : يرث المذكورين حاصل بفرض ويتمتع بهما جلي أي ظاهر إن قرب المذكوران إلى الميت بنسب أو بولاء كإرث الأب والجدة بالفرض واتعميب في بعض أحوالهما الآتية فالوارث بالفرض والتعميب والرجال حينئذ أربعة أصناف :

أحدهم : أن يتزوج رجل بنت عمه فتصير عنه فإنه يرث فيها النصف بالزوجة فرساً والباقي يكون ابن عم لها تعصياً أو يعتنق أمة فيتزوجها فتصير عنه فإنه يرث فيها النصف فيه لزوجيته فرساً والباقي يكونه معتقاً لها تعصياً .

والثاني : أن يكون عند أخوين إبنان من امرأة واحدة تزوجها أحدهما بعد الآخر فمات أحد الإبنين المذكورين بعد موت أبويهما وترك الإبن الآخر الذي هو أخوه بالأم وابن عمه فيرث فيه السدس يكونه أخاً للأم فرساً والباقي يكونه ابن عم له تعصياً أو يشتري حراً أخاه بالأم فيعتنق عليه ثم يموت العبد المعتنق عن أخيه المذكور فإنه يرث فيه السدس بالفرض والباقي بالتعميب وقد يجتمع في الوارث الأسباب الثلاثة السابقة فيرث باثنين منها كما إذا اعتنق رجل بنت عمه فتزوجها فماتت عنه فإنه يرث فيها النصف بالنكاح والنصف الباقي بالنسب لأن الإرث بالنسب مقدم على الإرث بالولاء .

والثالث : الأب في بعض أحواله كما إذا مات شخص عن أم وأب وبنت فتصبح مائتهم في ستة فتكون للأم السدس واحد وللبيت النصف ثلاثة وللأب الثلث الباقي إثنان نصفهما الذي هو سدس المال بالفرض ونصفهما الآخر بالتعميب هكذا :

٦	
١	أما
٣	بنتا
٢	أبا

والرابع : الجد في بعض أحواله كما إذا كان في موضع الأنثى في تلك المسألة فإنه يأخذه الأب بالفرض والتعميب .

ثم قال الناظم أصله الله :

فَإِذَا مَلَئَ نَفْسِي بِشُعْبِيبٍ خَيْرٌ
لِأَخِي الشَّيْبِيبِ لِي فَتَشْتَرِكُ
لِإِثْنَيْنِ بِفَرْضِهِ فِي الشَّرِكَةِ
أَخٌ شَيْبِيبٌ فَاعْمَلْ بِالْأَمِّ
وَإِنْ تَكُنْ شَيْبِيبَةً نَحْوَ شَيْبِيبٍ
كَأَنَّ لِلْأَخِ بِشَيْبِيبٍ خَطٌّ لِلشَّيْبِيبِ

فأقول في معنى ذلك : وارث كل من بقي من الرجال الوارثين حر أي : حقيق بتعميب فقط في

سائر المسائل وهم الابن وابن الابن وإن سفل والأخ كان شقيقاً أو لأب وابن الأخ المذكور وإن بعد والعم كان شقيقاً أو للأب وإن بعد وابن العم المذكور وإن بعد ومولى النعمة الذي هو الممتنع أو عصيته إلا الأخ الشقيق في المسألة المشتركة أي: التي يشترك فيها الأشقاء مع الأخوة للام في ثلثهم فإزالت ذلك الشقيق في تركه هذه المسألة بسبب فرضه لا بتعصيبها وهي زوج أم وأخوة للام إثنان فأكثر وأخ شقيق واحد أو أكثر داخل مع الأخوة للام في ثلثهم بسبب الأم أي: اشتراكه معهم في ولادة الأم التي أدلى بها الأخوة للام إلى الميت ويقال لها الحمارة أيضاً لأن الشقيق يقول حيث لم يبق له شيء للأخوة للام حب أباه الذي كان به شقيقاً حمارةً أليست للام التي هي ورثتهم بها والدته لم يبق أيضاً فيقولون له نعم فيرث معهم فيها بكونه أخاً لأم وإن تكن حينئذٍ أخت شقيقة واحدة أو أكثر مع أخ شقيق في هذه المسألة كان للأخت الشقيقة حظ مثل حظ كائن للشقيق المذكور لأنها حينئذٍ لأخوين لأم والأخت للام يستوي ذكوره وإناثهم في الثلث وأصل تلك المسألة إذا كان فيها أخوان لأم وأخ شقيق وشقيقة من سنة للزوج نصفها ثلاثة وللأم سدسها واحد وللأخوين لأم ثلثها إثنان فيفرغ المال فيدخل الشقيقان على الأخوين للام في ثلثها لوقوع اشتراك جميعهم في ولادة الأم فينكسر اثنان على أربعة رؤوس فيضرب نصف الرؤوس في أصل المسألة فتصبح من إثنين عشر ويضرب ما بيد كل وارث فيما ضرب في المسألة فيخرج للزوج سنة وللأم إثنان ولكل واحد من الأخوة الأربعة واحد هكذا:

١٢	٥٥	
٥٦	٣	زوجاً
٥٢	١	أما
٥١		أخام
٥١		أخام
٥١		أخاش
٥١		أخناش

وإن كان فيها أخ واحد لأم فلا تكون مشتركة لأنه يأخذ السدس ويبقى سدس آخر يأخذه شقيق واحد أو أكثر وإن لم يكن فيها شقيق ذكر وكانت فيها الأخوات الشقائق فلا تكون مشتركة فإن كان فيها أخت شقيقة فقط أعطي لها نصف سنة بالفرض فتحول إلى تسعة وإن كان شقيقتان فأكثر أعطي لهما ثلثا سنة بالفرض فتحول إلى عشرة وإن كان فيها الأخوات للاب أحيل لهن كحول الشقائق المذكورة.

ثم قال الناظم أصله الله:

وَالأخ لِأَبٍ بِهَلْبِي يَشْجِبُ كَمَا بِبَيْتٍ وَشَقِيقَةٌ حُجِبُ

فأقول في معناه والأخ المذكور الواحد فأكثر للاب ينحجب عن الإرث في هذه المسألة المشتركة إذا كان فيها عوضاً عن الشقيق فلا يدخل على الأخوة للام في ثلثهم كما يدخل عليهم في الأخ الشقيق لخروجه من ولاد الأم التي أدلى بها الأخوة للام إلى الميت فلم يكن عنده ما يدخل به عليهم كما يحجب الأخ للاب بنت أب في مسألة واحدة أو أكثر مع أخت شقيقة تأخذ بالتعصيب النصف الباقي عن الميت أو الثلث الباقي عن البنتين فأكثر فالأخ للاب حينئذٍ كالشقيق في عدمه إلا في مسائلين:

إحدهما: المشتركة والأخرى مسألة البنات وإن سفلن مع أخت شقيقة فأكثر لأن الشقيقة مع البنت عاصية فتكون هنا كالشقيق فتحجب سائر الأخوة للاب الذكور والإناث وتحجب من باب أولى أبناء الأخوة كانوا أشقاء أو لأب وإن كانت أخت لأب مع بنت وإن سفلت دون شقيقة كانت عاصية تنسقط أبناء الأخوة مطلقاً لأنها حينئذٍ كأخ لأب.

ولما ذكر حكم الأخوة الأشقاء والأخوة للام وكان أمر أولاد الملائنة والمسيبة والطارئة والزانية والمنصبة مشكلاً أشار لبيان ذلك بقوله:

وَنَوَاسِئُ لَمِئَتْ أَوْ شَبِيتْ أَوْ عَزَزَتْ بِسَلْبَةٍ قَدْ بَعُدَتْ

بِكَلَامِنَا شَبِيحُ الْأَخِيرِ وَنَسْنُ وَلِذْ بَشْتَهَا قَبْلُ أَوْ نَبْشُدْ قَسْمُ
بِكُتُونِهِ أَعْمَا لِلْأَمِّ قَبْلُنْتُ كُتُونَانِي نَسْنُ زَنْتِ أَوْ نَسْنُ غَضِبْتُ

فأقول في بعض ألفاظه: الثومان بالثاء المثناة ولدان من حمل واحد مفردة ووام فأبدلت الواو الأولى ناء فصار توأما ومن يصح فيه كسر الميم وفتحها لكن يضبط هنا بفتح الميم ليسلم البيت من سناد الترجيح الذي هو حركة اختلاف ما قبل الواو الساكن وفي معنى ذلك وتوأم المرأة التي لوعنت أي: لاعنها زوجها التمنت هي أم لا وتوأم الفاجرة التي سببت حاملاً عند الكفار فولدتها ثم أسلمتا وتوأما مسلمة طرأت من بلدة بعيدة حاملاً وادعت أن حملها كان من زوج طلقها أو مات عنها ويدخل في ذلك توأما كافرة طرأت علينا بأمان فولدتها ثم أسلمتا كلاً منهما أي: كلا واحد من ذكر توأمي من النساء أخ شقيق لصاحبه الآخر الذي أخرج معه في حمل فإذا مات أحد التوأمين ورثه الآخر بقوله أخاً شقيقاً، أما توأما الملائنة فهما شقيقان عند مالك لأن اللعان إنما نفى بلعانه أن ينسب إليه ولا يلزم من ذلك انتفاء الأبوة الحاصلة بينهما لثبوت الغرائس للزوج إذ لو استحلقت أحدهما لحقا معاً به وبمحد حد الغذف، وأما توأما الكافرة المسبية أو المستأنسة فهما شقيقان لأن الغالب كونهما من نكاح ونكاح الكفار يجوز البقاء عليه بعد الإسلام، وأما توأما المسلمة الطائفة من بلد بعيد يصعب إثبات النكاح منه فهما شقيقان كتوأمي المرأة من زوجها والأمة من سيدها لأن الغالب مع الإسلام الصحة ولأن توأمي الثلاث الأخيرة يصح استحقاقهما أيضاً. قوله: ومن ولد منها قبل أو بعد فمن يكونه أخاً لأم علمت أي: والولد الذي ولد من الملائنة المذكورة بحمل آخر قبل ذلك أو بعد وضعه فمن أي: حقيق يكونه أخاً لأم معلومة للتوأمين أو متحد من حمل آخر ويدل على ذلك قول ابن علاف ولو كان للملائنة ولد قبل اللعان لكانا أخاً لأم للمنتفي باللعان واحداً كان أو توأمين اهـ. وقال البستاني: ولو تزوجت امرأة فولدت معه توأمين ثم زني بها فولدت توأمين فمات أحد توأمي النكاح بعد موت أبيه فقد ترك أمماً وشقيقاً وأربعة أخوة للام ثم إن كان أحد توأمي اللعان فقد ترك أمماً وشقيقاً وثلاثة أخوة للام ثم إن مات أحد توأمي الزنى فقد ترك أمماً وثلاثة أخوة لأم اهـ. ويجري مثل ذلك في أولاد النسبية والطائفة والله أعلم لأنه إذا لم يكن أولاد الملائنة التي علم كون واطنها أولاً هو واطنها ثانياً أشقاء فأحرى أولاد المسبية والطائفة التي يتعذر غالباً علم كون واطنها أولاً هو واطنها ثانياً، قوله: كتوأمي من زنت أو غضبت معناه من كان من حمل حقيق يكونه أخاً لأم لمن كان من حمل آخر فيما تقدم ككون توأمي التي ثبت زناها أو هي التي ثبت غضبها أخوين لأم فيرت أحد توأمي المرأتين المذكورتين الآخر إذا مات يكونه أخاً له لأم وأخرى من كان من حمل آخر، وقد تبع الناظم في توأمي المنتصبة ثم نقل بعضهم عن ابن رشد أنه كان به العمل وقال ابن علاف: قال ابن يونس: أما توأما المنتصبة والزانية فالصواب أن يتوارثا من قبل الأم خاصة لأن المنتصبة والزاني لو استلحقا لم يلحقا بهما، وقال الشيخ أبو الوليد: القياس في توأمي المنتصبة ألا يتوارثا إلا من قبل الأم لأن نسبهما من الأب منقطع إذ لا وارث له ولو استلحقهما الغاصب لم يلحقا به وهو قول أصح وقيل: إنهما يتوارثان من قبل الأب والأم استحساناً من أجل درء الحد عنها وهو قول ابن القاسم وفيه ضعف وإنما كان القياس فيها جميعاً ألا يتوارثان إلا من قبل الأم على الأصل فإنه لا ميراث لابن الزني من أبيه وإن عرف أنه أبوه اهـ. ويقوي قول أصح الذي صوبه ابن يونس وابن رشد أن الغاصب الذي نقل عن ابن القاسم نسبة الولد لم تنف عنه الحد بل هو أعظم جناية من الزاني بها طائفة ولا يكون انتفاء الحد عنها موجباً للحرقه بمن هو أكبر ظلماً من الزاني الذي طارعه والله أعلم.

ثم قال الناظم أصلحه الله:

وَمَنْ يَسِرْ بِشَهْمٍ بِشَغَبٍ حَبْلُ فَخَوْزُهُ لِلْمَالِ أَوْ بَقِي فَرْزُ

فأقول في ذلك: يرث مجزوم على أنه فعل الشرط وقد نيه الناطم بهذا البيت على قدر إرث من يرث من الرجال بالتعصيب مع الإشارة إلى أن العاصب هو الذي يحوز المال أو الباقي بعد الفرض أي وكل واحد من الرجال الوارثين أن يرث بتعصيب معلوم فقط أو به ويفرض يحوز به لجميع المال إذا انفرد أو لباقي عن ذي فرض لازم لأن من يرث منهم بالتعصيب فقط إذا انفرد أخذ جميع المال بالتعصيب وإذا كان مع ذي فرض أخذ ما بقي عنه بالتعصيب ومن يرث منهما معاً فإنه يستحق فرضه في المال على كل حال ويأخذ ما بقي عن الفرض.

ثم قال الناطم أصلحه الله:

أَزْنَمْتُ بِشَرِكُونِ أَبْنَا نَحْ أَخَوَاتِهِمْ بِنَالِ قَدْ بَدَا
بِلَاغَتِ نَصْفِ نَا يَكُونُ لِلرُّجُلِ وَفِي الْإِثْنِ وَابْنَةُ فَإِنْ سَقَلُ
أَخٌ شَبِيهُ وَأَخٌ كَابِنٌ لِأَبٍ تَحُلُ نَصْفُ بِلَاغَتِ فِي الثَّنْبِ

فأقول: معنى ذلك أربعة من الرجال الوارثين يشتركون أبداً مع أخواتهم في قدر مال قد ظهر لهم أي: ثبت كونه لهم وهو جميع المال عند الانفراد أو ما بقي عن ذي فرض لأخذ كل واحد في المال نصف ما يكون للرجل الذي هو أخوها والأربعة المشتركون مع أخواتهم هم الابن وابن الابن وإن سفل وأخ شقيق وأخ كابن لأب وكل واحد من هؤلاء الأربعة معصب لأخته الواحدة أو أكثر في النسب فلا يفرض لها معه فيقسم أولاد الميت أو أولاد ابنه أو إخوته الأشقاء أو إخوته لأب ما تركه الميت أو بقي عن ذي فرض للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون لكل أنثى نصف ما يكون لأخيها لأن الله تعالى جعل حظاً في الميراث لهؤلاء الإناث رحمة منه لضعفهن وترغياً في تنكيحهن وجعل ميراث الذكر أكثر عدلاً منه لما يلزم الذكور من الإنفاق والصدقات ولما أوجب عليهم من النجاء للأعداء والدفع عن النساء وجعل حظ الأنثى نصف حظ الذكر كما جعل شهادة الأنثى نصف شهادة الرجل وجعل دينها نصف دين الرجل.

ثم قال الناطم أصلحه الله:

وَبَيْنَهُمْ أَزْنَمْتُ الْفَرْقَا تَحُلُ عَنْ الْمَرْبِ بِالْإِثْنِ أَبْنَا
بِأَهْلَانِمْ تَكُ مِنْ نَسَاءِ وَلِإِثْنَةٍ نَبِيحٍ بِبِلَاغَتِ بَرَاهِ
وَفِي الْإِثْنِ لِأَخٍ شَبِيهِ فَوْنُ بِنْتِ بِلَالِكَ الثَّنْبِ
وَفِيهِمْ فَوْنُ عُنَّةٍ وَابْنِ ثَمِ بِلَانِمْ فَوْنُ بِنْتِ عَمِ فَاثَمِ
وَإِنْ لَشَخَصٍ شَخْشٍ لِبَلْغِيرِ فَوْنُ بِنْتِ الْفَنَشَقِ أَبْنَا فَاثَمِ
إِذَا لَا يَكُونُ الْإِثْنُ لِلنَّسَاءِ فِي شَخْشٍ الْفَرْبِ بِأَهْلَوَاهِ

فأقول في معنى ذلك: ومن الرجال الوارثين أربعة رجال يفرد كل واحد منهم أيضاً بالإرث عن أخته فلا ترث معه شيئاً لأنها لم تكن من نساء وارثات للميت يسع يأتي تعيينهن قريباً بلا وجود امتراء أي شك في ذلك وهم أي:

وأولهم: الابن لأخ نسب للميت أي مشارك له في النسب وهو الأخ الشقيق أو الأخ لأب لأن ابن الابن من الأخوين المذكورين يرث ما تركه الميت أو ما بقي عن ذوي فرض دون ابنة لذلك الأخ النسب فلا ترث معه شيئاً وأما ابن الأخ للام فلا يرث أصلاً.

والثاني: العم الشقيق أو لأب فإنه يرث جميع المال أو ما بقي عن ذي فرض دون عمة شقيقة أو لأب فلا ترث معه شيئاً.

والثالث: ابن العم منسوب للعم الشقيق أو العم لأب فإن ابن كل منهما يرث جميع المال أو الباقي عن ذي فرض دون ابنتهم فلا ترث معه شيئاً فافهم أيضاً الغالب ذلك.

والرابع: ابن لشخص ذكر أو أنثى معتق لغيره فإنه يرث عن المعتق الميت جميع المال أو الباقي عن ذي فرض يكونه عاصب المعتق دون ابنة ذلك المعتق أيضاً فلا ترث شيئاً معه فادر أي: فاعرف ذلك إذ لا يجوز الإرث بالولاء للنساء في معتق قريبهن أبداً وإنما يرثن بالولاء ما اعتقن أو جزء من اعتقن إلهن بولادة أو عتق فإن أعتق حر عبده ثم مات السيد المعتق عن ابن وبنت فافتهما مال أبيها للذكر ضعف ما يكون للأنثى ثم مات العبد المعتق عن ولدي سيده المذكورين كان جميع ماله لابن المعتق ولا ترث معه أخته التي هي بنت المعتق شيئاً في مال معتق أبيها والخنثى المشكل من أولاد المعتق كابتة لأنه لا يرث بالتعصيب الحقيقي الذي يورث به الولاء عن المعتق بالكسر ولم يوجد إلا بنت المعتق لأن ما تركه العبد المعتق لبيت المال.

ثم قال الناظم أصله الله:

وَالْوَارِثَاتُ الْأُمُّ ثُمَّ الْبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ زَوْجَةً وَأَخْتًا
شَبِيهَةً أَوْ لِأَبٍ أَوْ أُمٍّ وَجَدَةً لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ
وَأِنْ عَمَلَتْ إِنْ لَمْ تَكُنْ قَدْ تَصَلَّتْ بِذَخَرٍ ثُمَّ أُنْصِيَ قَدْ افْتَضَلَتْ

فأقول في معنى ذلك: والإناث الوارثات التي تقدم أنهن سبع: الأم للميت الذكر والأنثى وبنت الميت وبنت ابنه وإن سفلت وزوجته وأخت شقيقة أو لأب أو لأم وجدة للأب وإن علت أو جدة للام وإن علت إن لم تكن الجدة العالية مفصولة عن الميت بذكر كام أب الجدة للأب أو أم أب الجدة للام فلا ترث الميت إذ لا يرث عند مالك إلا أم الأب وأم الأم أو أمهاتهما التي لم يفصلن عن الميت بذكر ثم إذا لم يوجد من يرث الميت بنسب ولا نکاح ترثه المرأة التي قد اعتقها بالولاء ثم عصبتها فالوارثات حينئذ على الإجمال سبع وهي الأم والبنات وبنت الابن والزوجة والأخت والجدة والمعتقة التي هي مولاة النعمة وهن على التفصيل عشر لأن الأخت فيها ثلاثة أنواع والجدة فيها نوعان كما بين ذلك في النظم.

ثم قال الناظم أصله الله:

إِذَا تَجَبَّبَهَا بِفَرْضٍ خَصَصَ إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَبِغَضَبٍ جَلَا
الْأَعْوَمَ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ نَحَ جَدَةً أَوْ ابْنَةً إِبْنٍ دُونَ سَبِينِ
مُتَبَقَّةً لِإِبْنِهِ وَتَغَرَّدَتْ بِسِلَازٍ كَمَلِ الْمَالِ خَيْثُ تَحَدَّثَتْ

فأقول معنى ذلك: إرث جميع الوارثات المذكورة حاصل بفرض فقط إلا اثنتين منهن فقد جلا أي: ظهر إرثهما بتعصيب فقط وهما جنس أخوات الميت للابن أو الأبوين من ابنة واحدة أو أكثر ومع ابنة ابن واحدة أو أكثر وإن سفلت دون وجود مبن أي: كذب في ذلك إلا الأخوات مع البنات كالعصبة يرثن ما فضل عنهن ولا يفرض لهن مع البنات أبداً ومعتقة لأجنبي عنها فإنها ترث أيضاً بالتعصيب فقط وانفردت المعتقة عن سائر الوارثات بإرث جميع المال بتعصيب فقط إن اعتق أجنبياً أو بفرض وتعصيب إن اعتق غير أجنبي حيث اتحدت بالإرث بأن لم يوجد من يرث الميت بشيء من الأسباب السابقة إلا هي فإذا اعتقت حرة عبداً الذي هو أجنبي عنها فمات ولم يجد من يرثه إلا هي فإنها ترث جميع ماله بالولاء وإن ملكت أباهاً فمقت عليها ثم مات عنها وحدها فإنها ترث نصف ماله بالنسب والنصف الباقي بالولاء وإن اعتقت عبداً الأجنبي فتزوجها ثم مات عنها وحدها فإنها ترث جميع

المال ربه بالفرض والباقي بالولاء أي: الربع بالزوجية وجميع الأرباع الثلاثة الباقية بالولاء فهذه زوجة تترث جميع المال ربه بالفرض والباقي بالتعصيب.

ثم أشار إلى حكم من كان ذا نسبين يقتضي كل منهما قرصاً أو تعصياً بقوله:

وَإِنْ يَكُ الْوَلَدُ حَازِ نَسَبَيْنِ نَحَامُ أَحَبُّ نَبَاتَيْنِ

فأقول في معنى ذلك: وإن يك الشخص الوارث الذكر أو الأنثى حاز نسبين أي: نوعين من النسب بالنون لا يصح وقوعهما في الإسلام على سبيل التعمد يقتضي كل منهما قرصاً أو تعصياً فيرث بأقوى النسبين الذي لا ينحجب من يرثه أو يقبل حجه وذلك كأم أخت أو بنت أخت وقع ذلك لمجوسي تزوج بعض محارمه فولد منها أولاداً ثم أسلموا أو وقع في المسلمين غلط.

مثال: وقوع ذلك في الإسلام إذا انجلى القوم عن بلدهم فالتقى رجل مع ابنته في بلدة أخرى فتزوجها وهو لا يعرفها فوطئها فحملت منه فتحدث معها فتبين له أنها ابنته ففارقها ثم ولدت من ذاك الحمل بنتاً فالكبيرة منهما أم أخت بالأب للصغيرة والصغيرة منهما بنت أخت بالأب للكبيرة فإذا مات ذلك الواطئ فهما بنتان له ترثان فيه الثلثين وإن ماتت الصغيرة منهما أولاً فالكبيرة أم لها وأخت لها بالأب فترثها لكونها أما لأن الأم لا تنحجب عن الإرث أبداً بخلاف الأخت فإنها تنحجب في بعض الصور وإن ماتت الكبيرة منهما أولاً فالصغيرة بنت لها وأخت لها بالأب فترثها بكونها بنتاً لأن بنت الصلب لا تنحجب عن الإرث أبداً وإن تزوج رجل أم أبيه غلط فولدت معه طفلة ثم مات أبوا الواطئ من تلك الطفلة بعد موت أبيها فهي بنت إبنه وأخته بالأب فترثها بكونها بنت إبن لأنها لا تنحجب إلا بآبن أو بنين فوقها بخلاف الأخت للام وإنها تنحجب بالأصول الذكور وسائر الأولاد وإن سفلوا فالنسب الذي يقل حجب صاحبه أقوى من كثير الحجب وإن تزوج ابنته غلط فوطئها فولدت إبناً ثم ماتت الموطوءة بعد الواطئ. عن ذلك الآبن فهو إبن لها وأخوها بالأب فيرثها لكونه إبناً لأن إبن الصلب لا ينحجب بخلاف الأخ فإنه ينحجب في مواضع كثيرة.

ثم قال الناظم أصله الله:

غَسَمَ إِنْكَ لَا يَرِثُنْ غَيْرَهُنْ وَذَلِكَ الْغَيْرُ لَمْ يَرِثْهُنْ
بِثَّتْ أَخٌ فَبِثَّتْ غَمُّهُنَّ وَبِثَّتْ لِأَخٍ غَيْبَةُ

فأقول معنى ذلك: إذا تزوج خمس إناث لا يرثن أشخاصاً من غير أقاربهن وذلك الغير له مودتهن.

الأولى: بنت أخ فلا تترث عمها إن مات قبلها لأن بنت الأخ لم تذكر من الإناث الوارثات وإن ماتت قبله فإنه يرثها لأن العم من جملة الوارثين.

والثانية: بنت عم فلا تترث إبن عمها إن مات قبلها لأنها غير مذكورة في الوارثات وإن ماتت قبله فإنه يرثها لأن إبن العم من جملة الوارثين.

والثالثة: العمة فلا تترث إبن أخيها إن مات قبلها لأن العمة غير مذكورة في الوارثات ويرثها هو إن ماتت قبله لأن إبن الأخ من جملة الوارثين.

والرابعة: بنت بنت امرأة فلا تترث أم أمها التي هي جدتها للام إن ماتت جدتها قبلها لأن أولاد البنت كانوا ذكوراً أو إناثاً لا يرثون شيئاً وترثها جدتها للام إن ماتت حفيدتها قبلها لأن البدة للام من الوارثات وأما بنت بنت رجل فلا تترث ذلك الرجل الذي هو جدها للام ولا يرثها أيضاً.

والخامسة: عتيقة أي: معققة بالفتح فإنها لا تراث من أعطتها أبداً إذا مات قبلها لأن مولى الأسفل سواء كان ذكراً أو أنثى لا يرث من المولى الأعلى الذي هو الممتق بالكسر شيئاً سواء كان ذكراً أو أنثى وإن ماتت العتيقة أولاً فإن معققتها يرثها إن لم يوجد من يرثها بنسب أو نکاح.

تنبيه: اعلم أنه لا يرث عند مالك أولاد البنات الذكور والإناث ولا بنات الأخوة الأشقاء أو لأب أو لأولادهم ولا أولاد الأخوات مطلقاً ولا أولاد الأخوة للام ولا المم للام وأولاده ولا العمات مطلقاً وأولادهم ولا بنات الأعمام مطلقاً وأولادهم ولا أبو أم الأب ولا أمهات الأجداد للاب وأبائهم ولا آباء الأم وأمهاتهم ولا الأخوال والخالات وأولادهم ولا مولى الأسفل الذي هو الممتق ولا الإناث القريبة للممتق.

ثم قال الناظم أصله الله:

وَلِإِثْنَيْهِمْ قَدْ خُتِنَ بِأَلْفِ كِتَابٍ ثَلَاثَةُ إِجْمَاعٍ بِأَلْفِ زَنْبَابٍ

فأقول في معناه: وارث الوارثين من الرجال والنساء قد كان بالكتاب أي: القرآن وسنته وهي أقوال النبي ﷺ وإجماع أي: اتفاق الصحابة بعد وفاته ﷺ وإجماع أي: اتفاق الصحابة على توريته قياساً على من واث بالكتاب أو بالسنة أي: وارث بعضهم قد كان بالكتاب وارث بعض آخر قد كان بالسنة وارث البعض الباقي قد كان بالإجماع بلا وجود ارتياب أو شك في ذلك والوارثون بالكتاب خمسة أنواع:

الأول: أولاد الصلب ذكورهم وإناثهم لقوله تعالى: ﴿يُورِثُكُمُ اللَّهُ إِنْ كُنْتُمْ ذَكَرًا يُدْرِكُ الْآلِثِيَّةَ﴾ [النساء: ١١] إلى قوله تعالى: ﴿الْأُثْمُ﴾ [النساء: ١١].

والثاني: الأبرار لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُوْرِثُوكُمْ وَجُودُهَا أَلْمُتُّ وَمَا تَرَكَ مِنْ كَنْ لَمْ وَلَهُ﴾ [النساء: ١١] إلى قوله: ﴿أَلْمُتُّ﴾ [النساء: ١١].

والثالث: الزوجان لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ لِزَوْجَيْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ لَمْ تَهْرُؤُوا لَهُمْ وَلَهُ﴾ [النساء: ١٢] إلى قوله: ﴿أَلْمُتُّ﴾ [النساء: ١٢].

والرابع: الأخوة للام ذكورهم وإناثهم لقوله تعالى: ﴿وَلِنْ كَانَتْ زَوْجَاتُ حَكَمَكُمُ أَوْ أَسْرَاءُ وَلَهُ أَلْمُتُّ أَوْ لَمْ تَكُنْ وَجُودُهَا أَلْمُتُّ﴾ [النساء: ١٢] إلى قوله: ﴿أَلْمُتُّ﴾ [النساء: ١٢].

والخامس: الأخوة الأشقاء ذكورهم وإناثهم لقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَمْ تَهْرُؤُوا لَهُمْ وَلَهُ أَلْمُتُّ وَلَهُ أَلْمُتُّ وَلَهُ أَلْمُتُّ﴾ [النساء: ١٢] إلى قوله: ﴿أَلْمُتُّ﴾ [النساء: ١٢].

والوارثون بالسنة أحد عشر نوعاً على التفصيل وهم ابن الأخ الشقيق وابن الأخ للاب والعم الشقيق وابنه والم للاب وابنه ومولى النعمة والجددة أم الأم وابنة الابن مع بنت الصلب والأخت للاب مع الشقيقة، والوارثون بالإجماع أربعة أنواع:

الأول: أولاد الابن ذكورهم وإناثهم وقد اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على أن ولد الابن كالابن في عدمه فيما يرث ويحجب، وقيل: إنما يرثون بنص القرآن لدخولهم في قوله تعالى: ﴿يُورِثُكُمُ اللَّهُ إِنْ كُنْتُمْ ذَكَرًا يُدْرِكُ الْآلِثِيَّةَ﴾ [النساء: ١١] الآية، ومعنى قول بعضهم حينئذ أنهم وارثون بالإجماع أن الإجماع وقع على دخولهم في تلك الآية.

والثاني: الأخوة للاب ذكورهم وإناثهم وقد اجتمعت الصحابة على أن الأخوة للاب في عدم الأشقاء كالأشقاء إلا في المشتركة فلا يكون فيها ذكور الأخوة للاب لذكور الأشقاء وقيل: إنما يرثون

بالقرآن لدخولهم في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَسْرَأْتُمْ إِلَىٰ كَلْبٍ فَلَا مَعْرَظَ لَهُ وَلَكُمْ فَتْنٌ مِّمَّا تَفْعَلُونَ﴾ الآية لعدم كونه صريحاً في الأشقاء ومقصود من قال إنهم يرثون بالإجماع أن الإجماع وقع على دخولهم في الآية.

والثالث: الجد للآب وقد اجتمعت الصحابة على أن الجد في عدم الآب كالآب إلا في أربع مسائل وهي كون الآب يسقط جميع الأخوة دون الجد ويسقط الجدة للآب دون الجد وكون الأم ترث مع الآب في الفرضين من ثلث الباقي عن فرض الزوجين وترث مع الجدة ثلثاً من رأس المال فيهما.

والرابع: الجدة أم الآب وقد اجتمعت الصحابة على أن لها السدس قياساً على الجدة للام التي ورد فيها نص الحديث وبالله التوفيق.

ثم قال الناظم أصلحه الله :

عَدَدُ الْفُرُوضِ وَأَصْحَابُهَا

فأقول: لما فرغ الناظم من ذكر عدد الورثة ومن يرث منهم بالفرض أو بالتعصيب أو بهما معاً أراد أن يبين هنا الفروض التي يرثها من يرث بالفرض ويبين أصحاب كل فرض منها أي: هذا الكلام الآتي باب في بيان عدد الفروض التي يرثها من تقدم أنه يرث بالفرض وفي بيان أصحاب تلك الفروض من الورثة.

ثم أشار لعدد الفروض بقوله:

فَرُوضُهُمْ بِضْعٌ وَرُبْعٌ فَرَسٌ ثَلَاثَانِ ثَلَاثٌ ثَمَنٌ مُسْتَفِيزٌ
وَتَلَاثٌ مَا يَبْقَى ثَدٌّ يَنْكُرُ بِلَامٍ وَقَبْجٌ كَمَا يَبْزِي

فأقول: الفرض في اللغة هو التقدير وفي الاصطلاح هو الجزء المقدر ومعنى ذلك فروض الوارثين من الرجال والنساء نصف المال وربع وثمان وثلثان وسدس معين يبين الأجزاء فهذه البيئة هي الفروض الأصلية التي تؤخذ من أصل المسألة الذي هو رأس المال وأشار إلى الفرض الذي لا يؤخذ من رأس المال بقوله: وثلاث ما بقي إلخ. أي: وثلاث ما بقي في المال بعد إخراج الفروض التي تؤخذ من رأس المال قد يمكن أي: يعطى للام في الفزاوين وبمكس للجد إذا كان أحسن له مع الأخوة وأهل الفروض كما يبين ذلك بعد إن شاء الله وأصحاب تلك الفروض الأصلية أي: التي تؤخذ من أصول المسائل إثنان واثنا عشر وارتأى يجمعها قولك: (هبادج) فالهاء خمسة لأصحاب النصف والباء إثنان لأصحاب الربع والألف واحد لصاحب الثمن والدال أربعة لأصحاب الثلثين والجيم ثلاثة لأصحاب الثلث والزاي سبعة لأصحاب السدس.

ثم شرع في ذكر أصحاب تلك الفروض على ذلك الترتيب واحداً بعد واحد مبتدئاً بأصحاب النصف لأنه أكثر الفروض البسيطة لفظاً فقال:

فَالنَّصْفُ لِلْعَيْنَةِ بِنْتِ الصَّبِّ زَوْجٌ وَيَنْتَبِئُ الْإِثْنُ ثَوْنٌ زَيْبٍ
أَنْحَبُ شَبِيفَةٌ وَأَنْحَبُ لِأَبٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَتَّبَعٌ ثَلَاثُ الْمَطْلَبِ

فأقول: معنى ذلك إن سألت أيها الطالب عن أصحاب نصف المال فالنصف ثابت لخمس أنواع من الورثة: بنت الصلب أي: بنت صلب الميت كانت من صلب أو رحم وسميت بنت الصلب تغليباً وزوج وبنت الابن وإن سفلت دون وجود ريب أي: شك في ذلك وأخت شقيقة وأخت لأب فيرث كل واحد من هؤلاء الخمسة نصف المال إن لم يكن أي يوجد مانع من ذلك المطلب وسباني من يمنع كل واحد من النصف المطلوب في أنواع الحجب.

ثم أشار إلى أصحاب الربع بقوله:

وَالرُّبْعُ فَرَضُ الزَّوْجِ نَحْوَ فَرَسٍ وَرَثَ وَزَوْجَةٍ نَحْوَ ثَلَاثِ فَرَسٍ نَرَثَ

فأقول في معناه: وربع المال فرض الزوج من مال زوجته مع وجود فرع أي: ولد وارث لها وإن سفل وفرض زوجين فأكثر من مال زوجها مع انتفاء وجود فرع وارث لذلك الزوج والزوج حبتين يرث

ربح مال زوجته مع وجود ولدها الوارث لها وإن سفل وأما الولد الذي لا يرثها لمانع من عدم استهلاك أو شك في تأخر موته عنها أو كفر أو رق أو قتل فهو كالمعدم فبهرت الزوج حينئذ نصف المال، والزوجة أيضاً ترث ربع مال زوجها إن لم يكن له ولد وإن سفل أو كان له ولد غير وارث له لأجل مانع من عدم استهلاك أو شك في تأخر موته عنه أو لعان أو كفر أو رق أو زنى أو قتل إذ لا يمنع ذلك الولد الزوجة من إرث الربع لأن كل من لا يرث لمانع لا يحجب وارثاً كما تقدم.

ثم أشار لصاحب الثمن بقوله:

وَالثَّمَنُ نَسْرُضُ زَوْجَةً فَأَكْثَرُا نَسْخَ وَلَدٍ وَلَوْ ثَوْنُ فَنَسِيرَا

فأقول في معناه: وثمن المال فرض زوجة فأكثر في مال زوجها الهالك مع وجود ولد ذكر أو أنثى وإن سفل وارث لأبيه الهالك دون وجود مراء أي: الشك في ذلك، وأما الولد الذي لا يرث أباه لمانع من الموانع السابقة فهو كالمعدم فترث الزوجة الربع كما تقدم بيانه في إرثها الربع، وهذا الذي تقدم في توارث الزوجين هو حكم ما إذا لم يقع طلاق حتى مات أحدهما وأما إن وقع طلاق قبل موت السابق منهما فلا يخلو ذلك الطلاق من أن يكون رجعيًا في صحة الزوج أو بئنًا أو رجعيًا في مرضه المخوف أو بئنًا في صحته فأشار إلى القسم الأول الذي يكثر وقوعه بقوله:

فَنَسَوْرَثُ أَهْلًا بِلَاكَ وَنَسْطُ جِنْدَ طَلَّاقُهَا الرِّجْعِي فُلْدِي لِمَا لَمْ يَخْضَ

فأقول في معنى ذلك: ويرث الحي من الزوجين الهالك منهما وسط أي: داخل عدة من طلاق الزوجة الرجعي الذي وقع في حال صحة الزوج حقيقة أو حكمًا كما إذا كان مرضه خفيفًا لا يلزمه الفراش وإذا طلق الزوج الحي الصحيح حينئذ زوجته الحرة المدخول بها كانت صحيحة أو مريضة طلاقًا رجعيًا كان واحدة أو اثنتين فشرعت في عدة تلك الطلاق فمات أحدهما وهي في داخل العدة فإن الحي منهما يرث الميت لأن المطلقة الرجعية الباقية في العدة كالزوجة التي لم تطلق في أحكام الإرث قال ابن علاف: إذا طلق الزوج زوجته طلاقًا يملك فيها الرجعة فأنهما يتوارثان ما كانت في العدة فإذا وقع موت أحدهما في العدة ورثه الآخر وإن انقضت العدة ثم وقع الموت بعدها فلا ميراث بينهما وكذلك إن كان الطلاق بئنًا ووقع موت أحدهما في العدة فلا يرث الآخر، وهذه قاعدة لا يخرج عنها إلا المريض فإنه إذا طلق زوجته في مرض مخوف ومات قبل أن يصح من ذلك المرض فإن زوجته ترثه كان الطلاق بئنًا أو رجعيًا كانت العدة باقية أو منقضية وإن كانت قد تزوجت غيره فطلاق المريض يخالف طلاق الصحيح في أنها ترثه إذا مات في العدة من الطلاق البائن وفي أنها ترثه إذا مات بعد العدة كان الطلاق بئنًا أو رجعيًا أحد. فيستفاد من هذا الكلام الجامع لأحكام الإرث بعد الطلاق أن المطلق المريض كالصحيح في كونه يرثها في عدة الطلاق الرجعي ولا يرثها في غير هذه الصورة لأن القاعدة السابقة لا تفصيل فيها بالنسبة إلى المطلق.

ثم أشار إلى القسم الثاني الذي يقرب من الأول في كثرة الوقوع كان المريض الخائف من إرثها له إنما يطلقها غالبًا طلاقًا بئنًا يمنحها من الإرث في العدة بقوله:

وَنَسَوْرَثُ بِسَائِسٍ خَالٍ نَسْرُضُ نَسْرُضُ إِنْ مَاتَ بَيْنَ فَالْأَمْرُضُ
فِي جِنْدَ أَوْ نَسْرُضُهَا وَنَسْرُضُهَا بَيْنَ إِنْ نَسْرُضُهَا فَبَيْنَا

فأقول في معنى ذلك: زوج موقع لطلاق بائن يكونه قبل البناء أو بوعض أو يكونه طلاقًا مملكة أو ثلاث في حال حصول مرض مخوف لذلك المطلق سواء كانت هي صحيحة أو مريضة ترثه تلك الزوجة المطلقة إن مات من ذلك المرض قبل أن يصح منه صحة بينة في داخل عدة ذلك الطلاق أو

بعد انقضائها ولو تزوجت برجل آخر عملاً له بتقيض قصده لأن إخراج الوارث بالطلاق في المرض منهي عنه كما نهى عن إدخاله بالنكاح في المرض، وينقطع إرث البائنة منه بصحته في العدة أو بعدها صحة بينة، وخرج الزوج أي: منع من إرثها إن سبقته في الموت أي: ماتت قبله فيهما أي: في العدة وبعدها لأن المطلق طلاقاً باتناً لا يبرئ بعد الطلاق في سائر المسائل ولو طلق المريض زوجته المسمى لها قبل البناء ثم مات من ذلك المرض فإنها ترثه ولا يكون لها إلا نصف الصداق عند مالك ولم ينهم بإسقاط تكميل الصداق بالطلاق المذكور إذ لا ينهم المطلق في المرض إلا في الأحكام التي يختص حصولها بالموت كالإرث وأما تكميل الصداق فإنه يكون بموت وغيره وإنما ورثته إذا مات من ذلك المرض لأن إيقاع الطلاق في المرض المخوف مظنة قصد إخراج الوارث فينتهم المطلق بقصد ذلك ولو كان رجلاً صالحاً وهذا ظاهر إذا كان الطلاق بغير خلع وإن كان يخلع فلها الإرث أيضاً طرداً للحكم إذ لو جاز ذلك لأضر بعد المرض بزوجه إذا كره أن ترثه فتفتدى منه ويظهر أنها التي كرهته ولا فرق بين إيشانه للمطلق في المرض وإقراره في المرض بأنه قد كان طلقها في حال صحته لأنه منهم في إسناده إلى الزمان السابق ولا بين وقوع الطلاق من الزوج ووقوعه ممن هو كوكيله كما إذا خيّرهما في صحته فاختارت الفراق في مرضه أو حلف لها في صحته بالثلاث إن فعلت كذا ففعلته في مرضه وإن شهدت بعد موته بينة بأنه طلقها في صحته باتناً أو رجعاً انقضى قدر عدته حين موته وهي تحت يده وكان الشهود غيباً لا تمكن لهم المبادرة لرفع الشهادة فذلك كالطلاق في المرض عند ابن القاسم فترثه وتعتد عدة وفاة لأنها باقية في حرزه على صفة الزوجة ولو كان حياً لأمكن أن ينكر الطلاق فيجب الإعذار إليه فيها فيمكن أن يجرحها فبقى في عصمته وحيث فأت الإعذار بموته حكم باستصحاب بقائها في العصمة فترثه وإن قامت البينة بذلك بعد موتها أعذر فيها للزوج الحي فإن جرح تلك البينة ورثها وإن عجز عن تجربتها لم يبرئها لظهور خروجها عن عصمته حين موتها، وقال ابن علاف: قال الشعبي: المرض ثلاثة مخوف ومخوف غير متناول ومخوف متناول كالمسل والاستسقاء وهو انتفاخ البطن، فتحكم الأول إذا طلق فيه حكم الصحيح وإن كان مخوفاً غير متناول قد ألزمه الفرائض أو متصرف يدل أنه قد قرب الموت كأصحاب السل والاستسقاء فطلقها حينئذ طلاقاً باتناً أو رجعياً قد انقضت عدته قبل موته ورثته والشهر والشهران في مثل هذا قريب وإن كان المرض متناولاً مخوفاً فطلق في آخره أو في أوله وأعقبه الموت قبل المتناول ورثته.

واختلف إذا طال مرضه بعد الطلاق ثم مات، والذي يقتضيه قول مالك في المدونة أنها ترثه لأنه قال إذا تزوجت بعد الأول أزواجاً كلهم طلقها وهو مريض ثم تزوجت آخر والذين تزوجها أحياء أنها ترثهم جميعهم إذا ماتوا من مرضهم وقال عبد الوهاب السل مرض من الأمراض المخوفة وأفعال صاحبه في الثلث ولم يعرف هل طال الأمر بعد فعله أم لا وإذا كانت أفعاله في الثلث ورثته الزوجة وكذلك الاستسقاء إذا ظهرت أمارات الخوف وإن طال، وقال ابن الماجشون في «اللبسوط»: الأمراض المتناولة كالمسل والربو والطحال واليواسير ما تناول منها ويجري بعد تناوله مجرى الصحة وإن كان الموت قبل المتناولة ورثته زوجته وكان فعله في الثلث وهذا أحسن، وكذلك الجذام إذا لم يظهر دليل الخوف كان على حكم الصحة اهـ. وقال الفيشي: المذهب أن المرض المتناول كغيره وهو ظاهر كلام الشيخ خليل اهـ. ويلحق بالمرض المخوف كل حالة يمتنع فيها التبرع بأكثر من الثلث لحق البودنة كمن حضر صف القتال أو قرب لقصاص أو لقطع يد أو رجل أو لضرب حدود وخيف عليه الموت من ذلك فإنه بمنزلة المريض في تلك الحالة عند ابن القاسم.

ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام موت أحد الزوجين بعد الطلاق بقوله:

وَنَوَقِعَ الرَّجْعِيَّ فِيهِ بِخُكْمٍ بِإِزْنِهَا بِشْءٌ كُنْكَسَ بِئَلْمِ
 إِنْ وَقَعَ الْقَمُوتُ بِبَيْتَةٍ وَإِنْ وَقَعَ بِنَفْسِهَا لِإِزْنِهَا قَبْلَ
 إِنْ نَأَتْ مِنْ نَرْغَبِهِ الْقَوِي وَإِنْ بِنَفْسِنَا لِرُزُوجِ خَيْرِ

فأقول في معنى ذلك: وزوج موقع للطلاق الرجعي على زوجته الصحيحة أو المريضة في مرضه المخوف يحكم بإرث زوجته منه كما يحكم بالإرث في عكس معلوم لما ذكر وهو ما إذا ماتت قبله إن ماتت منهما في صورتين وإن وقع بعد موت أحدهما بعد العدة فأرث الزوجة من زوجها المالك قبلها فمن يكسر الميم أي: حقيق إن مات ذلك الزوج من مرضه القوي أي: المخوف الذي طلقها فيه هذا إذا لم تكن في عصمة أحد حين موته وإن كانت حين موته في عصمة زوج آخر حتى تزوجها بعد العدة وقد تراث أيضاً أزواجاً وهي في عصمة رجل حتى إذا طلقها كل واحد منهم في مرضه ولم يموتوا من أمراضهم الطويلة حتى كانت في عصمة الأخير لأنها في عصمة كل واحد منهم حين حصل مرضه الذي هو سبب موته فتتزل مرض كل واحد حين التطبيق منزلة موته تنزلاً للسبب منزلة سببه وأما الزوج فلا يرث منها إذا ماتت بعد العدة لأنها تصير بائمة بخروجها من العدة والزوج لا يرث من الزوجة البائمة منه بلا تفصيل كما تقدم في كلام ابن علاف ما يفيد جميع ذلك ولا يقع إرث الرجعية من مطلقها في المرض المخوف إلا إذا مات خارج العدة بعد صحته منه صحة بيته.

ثم أشار إلى القسم الرابع من أقسام موت أحد الزوجين بعد الطلاق وإن لم يكن فيه الإرث الذي هو المقصود بالذات تكميلاً لجملة الأقسام بقوله:

وَإِنْ شَكُرَ بِبَيْتَةٍ فِي الْمُنْجَبَةِ فَلَا إِرْثَ لَا يَكُونُ بِالرَّجْعِيَّةِ

فأقول في معناه أي: وإن تكن أي: تحصل بينونة الزوجة من عصمة زوجها أي: انفصالها من عصمتها في حال صحته وهي صحيحة أو مريضة بالطلاق قبل البناء أو الطلاق المملكة أو طلاق الخلع أو الثلاث فأرث الحي من صاحبه الميث لا يكون بسبب الزوجية لانقطاعها بالبينونة التي وقعت في صحته، وكذلك ينقطع توارثهما بانقضاء عدة الطلاق الرجعي الواقع في صحة الزوج وهذا إذا ثبت طلاقه في الصحة بيته أو إقراره في الصحة أنه طلقها في الصحة، وأما إذا ادعت الزوجة ذلك ولم ينشئه فقد قال فيه ابن علاف: ولو ادعت امرأة أن زوجها طلقها طلاقاً ثلاثاً ولم تقم لها بذلك بيته وبقيت عنده فلما مات أكذبت نفسها وقالت لم يكن طلقني وإنما كنت أبغضه فإنها تصدق وتراثه عند مالك.

ثم قال الناظم أصله الله:

وَالثَّلَاثَانِ فَرَضُ مَنْ تَمَثَّلَتْ مِنْ وَارِثَاتِ الشَّصَفِ قَبْلَ بَيْتِثْ

فأقول: هذا شروع منه من أصحاب الفرض الرابع المركب لفظاً لكونه مثنى وهو الثلثان فذكر أنه فرض كل متعددة من وارثات النصف السابقة أي: والثلثان من جملة فرض كل واحدة تعددت من أنواع وارثات النصف المبينة قبل هذا المحل فأصحاب الثلثين حينئذ أربعة أصناف الإثنان فأكثر من بنات الصلب والإثنان فأكثر من بنات الإبن والإثنان فأكثر من الأخوات الشقائق والإثنان فأكثر من الأخوات للاب إن لم يكن من يحجبهن عن ذلك كما سيأتي ما يتصور فيهن من أنواع الحجب.

ثم أشار لأصحاب الثلث الكامل الذي هو الفرض الخامس ولم يكن له ثلث الباقي بقوله:

وَالثَّلَاثُ فَرَضُ الْأُمِّ مَنْ قَبْلَ الْوَلَدِ وَنَفْسِهِ شَفْعُ الْخَمْرَةِ ذَاكَ الْمَرْءُ

إِلَّا بِشَرَفَاتْنِ زَوْجِ أَبَوَيْنِ
فَلْتَلْثَ مَا بَقِيَ لَهَا قَدْ شَرَعَا
وَالْتَلْثَ الْكَامِلَ فَرَضَ اثْنَيْنِ
وَعَمَ فِي ثَلْثِ شُرَكَاءَ لَذَكَرَ
وَأَخَذَ بِنِ فَرَضَيْنِ الْبَيْدَ الْفُلِي
وَقَدْ يَكُونُ ثَلْثَ مَا بَقِيَ لِبَيْدَ

وَزَوْجَتِ مَعَ وَجُودِ الْأَبَوَيْنِ
وَهُوَ يَكُونُ سُدْسًا أَوْ زَوْجًا
بِمَنْ مَخْرُوجَ لَمْ دُونَ مَبِينِ
بِثَمِّ كَمَا لَأَتَى فِي اقْتِسَامِ مَا غَلَزَ
كَانَ مَعَ الْإِخْوَةِ وَأَخَذَتْهُمْ خِلْفِي
مَعَ إِخْوَتِ وَأَهْلِي فَرَضِ سُدْسًا

فأقول في معنى ذلك: وثلت جميع المال فرض الأم في مال ولدها الذكر أو الأنثى مع فقد الولد أي: مع انتفاء وجود الولد الذكر أو الأنثى القريب أو الأسفل لذلك الميت ومع فقد أي: انتفاء وجود شفع أي: اثنين أو أكثر ذكرين أو أنثيين أو مختلفين من أخوة أشقاء أو لأب أو لأم أو مختلطين وأما الأخ الواحد فللأم معه الثلث وإن كان للميت ولد وإن سفل أو إثنان من الأخوة أياً كانوا فسيأتي أن الأم ترث مع كل واحد منهما السدس وذلك الحكم المذكور الذي هو إرث الأم الثلث مع فقد الصنفين المذكورين مطرد في سائر المسائل إلا بغزاوين أي: إلا في مسألتين معروفتين بغزاوين لشهرتهما أخذاً من غرة الفرس وهما من شواذ المسائل التي تحفظ ولا يقاس عليها لأن الأم لها حالتان الثلث من رأس المال إن لم يكن حاجب والسدس مع الحاجب وثلث الباقي خارج عنهما معاً وهما مسألة زوجة مع وجود الأبوين فيهما أيضاً فثلث ما بقي عن فرض الزوجين قد شرع لها أي: للام فيهما معاً وهو أي: ثلث الباقي يكون سدساً من رأس المال وذلك في المسألة الأولى أو يكون ربعاً من رأس المال وذلك في المسألة الثانية فأصل المسألة الأولى من إثنين

٦	٢	
٣	١	زوجاً
١		أماً
٢		أباً

مقام نصف الزوج بناء على أن الأب لا يفرض له إلا مع البنات وغيرهن من أهل الفروض كما سيأتي في أحواله فيعطى للزوج منها واحد فيبقى واحد وليس له ثلث صحيح يغطي للام فيضرب مقام الثلث في أصل المسألة فتخرج ستة ومنها تصح فيضرب ما بيد كل فيما ضرب في المسألة فيخرج للزوج نصفها ثلاثة وللأم ثلث الثلاثة الباقية وهو واحد ونسبته من الستة التي هي كراس المال سدس ويبقى للاب إثنان هكذا:

٤	
١	زوجة
١	أماً
٢	أباً

وأصل الثانية من أربعة عدد مقام ربع الزوجة بناء على أن الأب لا يفرض له هنا أيضاً إذ لو فرض له السدس لكان أصلها من إثني عشر لتوافق مقام الفرضين بالنصف فيعطى للزوجة من تلك الأربعة وبعدها واحد وللأم ثلث الباقي وهو واحد والأب إثنان هكذا:

ونسبة الواحد الذي كان للام من أصل المسألة ربع فقد ورثت الأم هنا ربع المال مع انتفاء المول وهما مما يلغز به فيقال: أي مسألة لا حول فيها ترث فيها الأم ربع المال وسيأتي أن الأب هو الذي حجبها عن الثلث الكامل إلى ثلث الباقي، قوله: والثلث الكامل إلى قوله ظهر أي: والثلث الكامل أيضاً فرض إثنين ذكرين أو أنثيين أو مختلفين يعني فأكثر من أخوة للام دون وجود مبن أي: كذب في ذلك وهم أي: الأخوة للام شركاء في ثلث المال فذكر منهم مثل الأنثى في اقتسام ما ظهر لهم من أنواع المال في ثلثهم فلا يفضل الذكر منهم على الأنثى لقوله تعالى: ﴿فَهُنَّ شُرَكَاءُ فِي﴾ [النساء: ١٢]، والشركة تحمل على التسوية عند الإطلاق والقياس ألا يرث الأخوة للام شيئاً لأنهم من قوم آخرين لكن راع الشرع قرابتهم فأعطاهم ما أعطاهم كالمواصلة لهم لا كالميراث ولذلك

استوروا فيه ولم يجاوز بهم الثلث لأنه غايته ما تصح به المواساة من مال الميت، قوله: واحد من فرضي الجد إلى قوله: خذ أي: والثلث الكامل أيضاً أحد من فرضي الجد أي: من وجهين مفترقين للجد الذي كان مع الأخوة الأشقاء أو لأب أو معهما معاً وحدهم أي: دون وجود أهل الفرض خذ أي: خذ أيها الطالب ذاك عني وأصل به والفرض الآخر هو مقاسمة الأخوة في جميع المال كواحد منهم لأن الجد إذا كان مع الأخوة فقط يعطى له الأكثر من الثلث وخارج المقاسمة كما سيأتي، قوله: وقد يكون ثلث ما بقي لجد إلى قوله معتمد أي: وقد يكون ثلث ما بقي على أهل الفرض لحد مع وجود أخوة أشقاء أو لأب أو مختلطين ووجود أهل فرض معتمد عليه أي: قبول مع الجد في المسألة إذا كان ثلث الباقي أفضل له ولا يكون له السدس من رأس المال أو مقاسمة الأخوة كواحد منهم في الباقي عن أهل الفرض كما سيأتي أنه يكون له مع الأخوة وأهل الفروض الأكثر من ثلث الباقي والسدس من رأس المال والخارج من مقاسمة الأخوة في الباقي عن أهل الفروض ويستفاد حينئذٍ مما ذكر أن الثلث الكامل فرض ثلاثة أصناف وهم الأم مع انتفاء الولد وشفع الأخوة واثنان فأكثر من الأخوة للام والجد إذا كان أفضل له مع الأخوة خاصة وأن ثلث ما بقي فرض صنفين وهما الأم في الغراوين والجد إذا كان أفضل له مع الأخوة وأهل الفروض.

ثم أشار الناظم إلى أصحاب الفرض السادس وهم سبعة أحناف بقوله:

وَالسُّبْنُ فَرَضُ الْأَبِ وَالْجَدِ الْأَخْزَ	فِي بَيْتِهِ أَوْ وَلَدِهِمَا بِنْتُهُ ثَلَاثُ
وَفَرَضُ أُمِّ مَخْ فَرَضُ دُورَا	أَوْ شَفْعُ إِخْوَةٍ وَإِنْ لَمْ يَسِرْهَا
وَفَرَضُ جَدِّ لَوْ أَتَتْهُنَّ	مَخْ تَسْلُوبِي وَتَقْبَةُ الشَّخْصَيْنِ
أَوْ مَخْ بِنْتُهُ كَانَتْ لِلْأُمِّ	وَفَرَضُ وَاجِدٍ بَيْنَ الْحَوْرِي لَأُمِّ
وَيُسْتُ الْإِمْنِ بِإِنْتِ قَرِيبَةٍ	وَالْأُغْتِ لِلْأَبِ مَخِ الشَّيْبَةِ

فأقول في معنى ذلك: سدس المال فرض للأب في بعض أحواله التي تقر أي: تثبت وتذكر بعد أي: بعد هذا المحل وفرض الجد الآخر أي: المعلوم بالآثار وهو المدني للميت بالأب في بعض أحواله التي تذكر بعد هذا المحل والسدس أيضاً فرض أم الميت الذكر أو الأنثى مع وجود فرع الولد ذكر أو أنثى قريب أو سافل وارت لذلك الميت إن لم يرث ذلك الفرع الميت لأجل وجود واحد من الموانع السابقة فهو كالمعدم فترث الأم حينئذٍ ثلث جميع المال إلا في الغراوين كما تقدم بأن مات رجل عن زوجة وأبوين وولد لم يستهل أو شك في استهلاله أو في نسه أو كان متفياً بلعان أو كافراً أو رقيقاً أو ابن زنى أو قاتلاً ظلماً فهو كالمعدم فتكون المسألة إحدى الغراوين فترث الأم فيها ثلث ما بقي عن فرض الزوجة وإن ماتت امرأة عن زوج وأبوين وولد لم يستهل أو شك في استهلاله أو في كونه ولداً أو كان كافراً أو رقيقاً أو قاتلاً ظلماً فهو كالمعدم أيضاً فتكون المسألة إحدى الغراوين أيضاً فترث الأم فيها ثلث ما بقي عن فرض الزوج ولا يضر كون ولد امرأة متفياً بلعان أو ابن زنى إذا ثبت أنه ولداً لأن ذلك لا يمنعه من أن يرث من أمه والسدس فرض الأم أيضاً مع وجود شفيع أي: اثنين فأكثر ذكرين أو اثنين أو مختلفين من أخوة أشقاء أو لأب أو لأم أو مختلطتين هذا إذا ورت أحدهما الميت بل وإن لم يرثاه يعني: لأجل وارث آخر حجبهما معاً أو أحدهما لأن كلاً من لا يرث من الإخوة لحاجب فإنه يحجب وارثاً كما تقدم وأما إن لم يرثاه أورثه أحدهما دون الآخر لأجل مانع من الموانع السبعة فهما كالمعدم فترث الأم حينئذٍ ثلث جميع المال إلا في الغراوين فترث فيهما ثلث ما بقي عن فرض الزوجين فإن مات شخص عن أم وأخوين شقيقين أحدهما رقيقاً أو كافراً أو قاتلاً ظلماً كان للام

ثلث المال وللأخ الوارث ما بقي وإن مات وجل عن زوجة وأبوين وأخوين أحدهما قاتل أخاه الذي هو صاحب المال ظلماً أو رقيقاً أو كافراً فهما كالمدم لأن الواحد الباقي لا يمنع الأم فتكون المسألة إحدى الغراوين فنثر فيها الأم ثلث ما بقي عن فرض الزوجة ولا يحجبها من الثلث إلى السدس الجد الذي يكون كالأخ مع الأخ أو الأخت فيقسم من كان معه لأنه ليس بأخ حقيقي وإنما هو جد له أن يقاسم الأخوة مقاسمة أخيهم والسدس أيضاً فرض جدة واحدة أم أو لأب أو فرض جدتين إنتين عند اجتماعهما وهما أم الأم أو بعض أمهاتها مع أم الأب أو بعض أمهاتها مع تساوي مرتبة الشخصين المذكورين أي: الجدتين بأن يكون بين كل واحدة من الجدتين والميت مقدار واحد من الأشخاص أو مع بعد جدة كاتنة للأم وقرب الجدة التي كانت للأب فيكون السدس بينهما أيضاً، وأما إن كانت التي للأم قريبي والتي للأب بعدى فالسدس كله التي للأم الوارثة بالثقة دون التي للأب الوارثة بالإجماع لأن من يرث بالثقة أقوى ممن يرث بالإجماع والسدس أيضاً فرض واحد ذكراً أو أنثى من أخوة الميت للأم إذا لم يوجد من سيأتي أنه يحجبه والسدس أيضاً فرض ابنة الابن الواحدة فأكثر وإن سفلت بانية أي: مع وجود ابنة فوقها قريبة إلى الميت سواء كانت القريبة إلى الميت بنت صلب أو بنت ابن وتحتها غيرها من البنات لأن البنات العليا أي: كانت يكون لها نصف المال ويكون للتي تحتها وإن تعددت السدس تمام الثلثين الذي هو غاية فرض البنات المتعددات في انتفاء الحاجب الذي سيأتي والسدس أيضاً فرض الأخت للأب الواحدة فأكثر مع وجود الأخت الشقيقة التي ترث نصف المال لأن غاية فرض الأخوات الشقائق أو لأب أو المختلطات ثلثان فإذا أخذت الشقيقة النصف كان للأخت الواحدة فأكثر للأب السدس تمام الثلثين مع انتفاء الحاجب الذي سيأتي.

ثم أشار إلى أحوال الأب بقوله:

وَالأَبُ يَأْخُذُ جَمِيعَ مَالِهِ إِنْ كَانَ وَخِذَهُ بِلَا إِشْكَالٍ
وَسُئِمَا نَعِ وَوَلَدٌ ذَكَرٌ أَوْ وَلَدٌ أَنْثَى بِلَا ذَكَرٍ
وَمَا يَبْقَى يَأْخُذُ نَعِ بِشَيْءٍ أَوْ نَعِ فِي فَرْضِ بَنَى الْبَنَاتِ
وَنَعِ بِشَيْءٍ نَعِ فِي فَرْضِ جَدٍّ يَأْخُذُ سُلْماً نَعِ بَنَى غَضَلًا

فأقول في معنى ذلك: أن الأب له أربعة أحوال:

الأول: أن ينفرد بالارث وإليه أشار بالبيت الأول أي: أن الأب يأخذ جميع مال ولده الميت الذكر أو الأنثى إن كان الأب وارثاً للميت وحده بلا وجوب إشكال في ذلك.

والثاني: أن يكون مع الولد الذكر وإن سفل فيكون له السدس وإليه أشار بالبيت الثاني أي: ويأخذ الأب سدساً من مال ولده الميت مع وجود ولد ذكر للميت وهو ابن صلب أو مع وجود ولد مذكر أسفل من الأول وهو ابن الابن وإن سفل سواء كان الولد الذكر المذكور وحده أو كان معه شيء من البنات أو ذوي الفروض فإذا أخذ الأب وغيره من ذوي الفروض فروضهم كان ما بقي بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين.

والثالث: أن يكون مع البنات وإن سفلن فقط أو مع ذوي الفروض غير البنات فيكون له ما بقي بالتعصيب وإليه أشار بالبيت الثالث أي: ويأخذ الأب ما بقي عن ذوي الفروض بالتعصيب مع جنس بنات الميت فقط أو مع صاحب فرض غير البنات، وإنما لم يفرض له السدس في هذا الحال لأنه يبقى له عن فروض غيره سدس فأكثر فلا فائدة في الفرض له حينئذٍ إذ لا يزيد ذلك إلا تطويل العمل في بعض الصور، فإذا كان الأب مع البنت الواحدة تصح مسائلها من إثنين فيبقى له النصف، وإذا كان مع

ابنتين فأكثر يبقى له ثلث المال، وإذا لم توجد البنات وكان مع الزوج فقط يبقى له نصف المال، وإذا كان مع الزوجة فقط يبقى له ثلاثة أرباع المال، وإذا كان مع الأم فقط يبقى له ثلثان، وإذا كان مع الجدة للأم فقط يبقى له خمسة أسداس المال، وإذا كان مع الزوجة والأم يبقى له ثلث المال، وإذا كان مع الزوجة والأم يبقى له نصف المال لأن هاتين الأخيرتين هما الغراوان السابقتان، وإذا كان مع الزوج والجدة للأم يبقى له ثلث المال، وإذا كان مع الزوج والجدة للأم يبقى له ثلاثة أسداس ونصف سدس.

والرابع: أن يكون للاب مع البنات وإن سفلن وغيرهن من ذوي الفروض فيفرض له السدس ويأخذ ما بقي بالتعصيب وإليه أشار بالبيت الرابع أي: ويأخذ الأب مع جنس بنات مجتمعه مع صاحب فرض جلي أي: ثابت سدساً يفرض له مع قدر باقي حاصل له بالتعصيب إن بقي من فروض جميعهم شيء لأن هذا الحال لا يخلو من ثلاثة أنواع:

٦	
٣	بنتاً
١	أماً
٢	أباً

الأول: أن يبقى من الفروض شيء يأخذه الأب بالتعصيب كمسألة بنت وأم وأب فاضلها من ستة للبنات نصفها ثلاثة وللأم سدسها واحد ويبقى للاب إثنتان أحدهما بلا فرض والآخر بالتعصيب هكذا:

٦	
٢	بنتاً
٢	بنتاً
١	أماً
١	أباً

والثاني: أن يستغرق الفروض أصل المسألة فلا يبقى له ما يأخذه بالتعصيب كمسألة بنتين وأبوين فاضلها من ستة للبنتين منها ثلثان أربعة وللأم السدس واحد وللأب السدس واحد أيضاً هكذا:

١٣	
٣	زوجاً
٤	بنتاً
٤	بنتاً
٢	أباً

والثالث: أن تزيد أجزاء الفروض على أصل المسألة فيلزم حولها كمسألة زوج وبنتين وأب فاضلها من إثني عشر وتعمل لثلاثة عشر فيكون منها للزوج ثلاثة ولكل بنت أربعة وللأب إثنتان هكذا:

فيستفاد من ذلك أن للاب أربعة أحوال إذا انفرد حاز المال وإذا كان مع الولد الذكر وإن سفل فله السدس فقط وإذا كان مع البنات فقط أو مع غيرهن من ذوي الفروض فقط فله ما بقي بالتعصيب وإذا كان مع البنات وغيرهن من أصل الفروض فله السدس بالفرض وما بقي بالتعصيب.

ثم أشار إلى بعض أحوال الجد التي يماثل فيها الأب بقوله:

وَقَدْ جُذَّ كَالأَبِ بِفِي الأَقْسَامِ جَبِيْجَهَا وَذَلِكَ بِالأَحْكَامِ

فأقول في معناه: والجد وإن علا مثل الأب في هذه الأقسام الأربعة السابقة جميعها أي: كلها وزاد الجد على الأب بالأحكام الآتية التي تكون له مع الأخوة وأهل الفروض، واعلم أن الجد له ستة أحوال:

الأول: أن ينفرد فيحوز المال.

والثاني: أن يكون مع الولد الذكور إن سفل فله السدس فقط.

والثالث: أن يكون مع البنات وإن سفلن أو مع غيرهن من أهل الفروض فله ما بقي بالتعصيب.

والرابع: أن يكون مع البنات وغيرهن من أهل الفروض معاً فله السدس وما بقي بالتعصيب.

والخامس: أن يكون مع الأخوة الذكور أو الإناث أو المختلطتين الأشقاء أو الأخوة للاب أو معها جميعاً فله في هذه الأنواع الأكثر من ثلث المال وخارج مقاسمة الأخوة كواحد منهم.

والسادس: أن يكون مع أهل الفروض والأخوة الذكور والإناث أو المختلطتين الأشقاء أو الأخوة للاب أو معها جميعاً فله في هذه الأنواع الأكثر من سدس المال وثلث ما بقي عن الفروض وخارج مقاسمة الأخوة في الباقي كواحد منهم وإذا دفع للجد حظه مع الأخوة أو دفع له ولأهل الفروض حظوظهم قسم ما بقي للأشقاء أو الأخوة للاب على قدر ميراثهم وإن اجتمع الصنفان نزل الجميع قلو أو كثروا منزلة الأشقاء فيعطى للجد ما يستحقه معهم ويقسم ما فضل عنه لصف الأشقاء فقط على قدر ميراثهم في سائر المسائل إلا في مسائل اجتماع الأخت الشقيقة الواحدة مع الأخوة للاب فيعطى للشقيقة قدر نصف المال مما فضل عن الجد ويقسم الباقي على الأخوة للاب وإن لم يفضل عن الجد إلا نصف المال أو أقل منه كان للشقيقة فقط وإن لم يفضل شيء عن الجد وأهل الفرض فلا شيء لمن حضر من الأخوة أو الأخوات الأشقاء أو لأب إلا في الأكديرة فيفرض فيها للأخت الواحدة النصف ثم يقاسمها الجد فيما بأيديهما كأخيهما، أما الأحوال الأربعة الأولى فالجد فيها مثل الأب بلا تفصيل فاجعل الجد عوضاً عن الأب في جميع الأمثلة السابقة غير الفرواوين تنصع لك أمثلة الجد في تلك الأحوال الأربعة، وأما الفرواوان إذا كان فيهما جد عوضاً عن الأب فالأمر فيهما ثلث كامل كما تقدم بيان ذلك.

ثم أشار إلى أحوال الجد مع الأخوة وإلى حكم صفتي الأخوة إذا اجتمعا معه بقوله:

فَنَمَّا إِذَا أَخَذَ ثَلَاثُ الْفُلَا	فَنَمَّا إِذَا أَخَذَ ثَلَاثُ الْفُلَا
أَخْتًا ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثِينَ	أَخْتًا ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثِينَ
فَكَانَ مِنْهُمْ كَأَخٍ بِغَيْرِ نِسْبَةٍ	فَكَانَ مِنْهُمْ كَأَخٍ بِغَيْرِ نِسْبَةٍ
أَخْتًا لِلْجَدِّ بِفَرْضِ الْجَدِّ	أَخْتًا لِلْجَدِّ بِفَرْضِ الْجَدِّ
وَجَدِّ الْإِخْيَانِ فَكُلُّهُنَّ	وَجَدِّ الْإِخْيَانِ فَكُلُّهُنَّ
وَأَقْبَلُ لِلْجَدِّ جَبِيعٌ مَا تَشْتَقِي	وَأَقْبَلُ لِلْجَدِّ جَبِيعٌ مَا تَشْتَقِي
أَوْ أَكْثَرُ مَا فَضَّلَهُ خَلِيقٌ	أَوْ أَكْثَرُ مَا فَضَّلَهُ خَلِيقٌ
يَعْنِي لِلصَّنْفِ الطَّيِّفِ سِلْمًا	يَعْنِي لِلصَّنْفِ الطَّيِّفِ سِلْمًا
بِالْجَدِّ مِنْ شَبِيقَةٍ بَعْضًا عَوْتَ	بِالْجَدِّ مِنْ شَبِيقَةٍ بَعْضًا عَوْتَ

فأقول معنى ذلك: مهما يكن الجد جالياً أي: حاصلاً مع الأخوة الذكور أو الإناث أو المختلطتين الأشقاء أو لأب أو مجتمعين فقط أي: دون وجود من يرث بالفرض قاسم الجد الأخوة في جميع المال كواحد منهم إن كان خارج المقاسمة أفضل من الثلث أو مثله أو أخذ ثلثاً كاملاً أفضل من خارج المقاسمة أي: مهما يكن الجد مع الأخوة فقط كان له الأكثر من الثلث الكامل أو خارج مقاسمة الأخوة في جميع المال كواحد منهم فهو أي: بالجد حينئذٍ يقاسم أخاً شقيقاً أو لأب فيكون لكل منهما نصف المال ويقاسم أيضاً أخوين شقيقين أو لأب فيكون لكل واحد منهم ثلث المال ويقاسم أيضاً أختاً

شقيقة أو لأب فيكون له ثلثان ولها ثلث ويقاسم أيضاً ثلاث أخوات شقائق أو لأب فيكون له خمسان ولكل واحدة خمس ويقاسم أيضاً أربع أخوات شقائق أو لأب فيكون له ثلث ولكل واحدة سدس ويقاسم أختين إنتين شقيقتين أو لأب فيكون له نصف المال ولكل واحدة ربع ويقاسم أيضاً أخاً مع الأخت كانا شقيقتين أو لأب فيكون له خمسان وكذلك الأخ ويكون للأخت خمس ويقاسم أيضاً أخاً مع أختين إنتين كانوا أشقاء أو لأب فيكون له ثلث المال وكذلك الأخ ويكون لكل أخت سدس المال فكان الجد حينئذ مع الأخوة في تلك المسائل الثماني مثل أخ شقيق مع الأشقاء ومثل أخ للأب مع الأخوة للأب بغير وجود ميم أي: كذب في ذلك وقد استوى خارج المقاسمة والثلث للجد في ثلاث مسائل من المسائل المذكورة وهي ما إذا كان مع أخوين أو عدلهما الذي هو أربع أخوات أو أخ واختان لأن الذكر يعد برأسين والأنثى برأس وكان خارج المقاسمة أفضل له في المسائل الخمس الباقية التي كان فيها أقل من عدل أخوين وهي أصول مسائل المعادة الآتية وحسبنا زادوا أب الأخوة الأشقاء أو لأب على أخوين أو عدلهما بأن كان مع الجد أخوات مع أخت أو خمس أخوات أو أخ مع ثلاث أخوات أو أكثر من ذلك وهم أشقاء أو لأب فثلث كامل يفرض منجل أي: ظاهر أحسب للجد من مقاسمة الأخوة في جميع المال فتصحيح مسائلهم حينئذ من الثلاثة التي هي مقام فرض الجد فيعطى له واحد ويقسم الإثنان الباقيان للأخوة بعمل الإنكار الآتي سواء كانوا أي الأخوة كلهم أشقاء للبيت أو كانوا كلهم أخوة لأب، ولا ينقص للجد مع الأخوة فقط شيء من الثلث الكامل لأنه يحجب الأخوة للام الذين كان لهم الثلث مع الأخوة الأشقاء أو لأب بالجد الذي هو أقوى منهم أولى بالثلث معهم، وإن أردت أن تقسم المال للجد والأخوة عند الاجتماع أي اجتماع الأخوة الأشقاء والأخوة للأب مع الجد دون أهل الفروض فاحسب الكل أي جميع الأخوة الموجودين مثل الصنف الأقوى الذي هو ضد الأشقاء لأنهم يسقطون الأخوة للأب بأن تقدر أن الأخوة للأب أشقاء كان كل من الصنفين عدداً قليلاً أو كثيراً لأن مسائل المعادة التي يقاسم الجد الأخوة في بعضها ويكون الثلث أفضل له في بعضها لا حد لها وإنما ينحصر في الثلاث عشرة التي ذكرها بعضهم مسائل المعادة والمقاسمة معاً لا مسائل المعادة مطلقاً لأن الأخ الشقيق الواحد له أن يعاد الجد بماية أخ لأب مثلاً فينتقل بسبب ذلك إلى فرض الثلث ويكون الثلثان الباقيان للشقيق وحده ثم إذا حسبت الجميع كالأشقاء راع أي: لازم استعمال ما سبق من كون الجد يقاسم أخوين أو عدلهما أو أقل من ذلك وحيث زادوا على ذلك كان الثلث الكامل أفضل له وأعطى للجد جميع ما استحقه من المال بمقاسمة الأخوة أو فرض الثلث وأعطى بعد ذلك للشقيقتين الموجودتين أو لشقيق موجود أو لأكثر من ذلك جميع ما فضلته عنه حقيق أي: جميع الشيء الذي يقاؤه عن الجد حقيق أي: حاصل ولا شيء للأخوة للأب الموجودين قلوا أو كثروا لأن الجد لا بد أن يأخذ ثلثاً كاملاً إذا كان مع الأخوة فقط فإن ظهر له أنه يزيد عليه شيئاً بالمقاسمة قاسمهم وإلا رجع إلى ثلثه فلا يبقى للشقيقتين حينئذ إلا قدر فرضهما الذي هو الثلثان أو أقل منه فلا يمكن أن يبقى شيء للأخوة للأب أبداً وقد حجب الجد حينئذ عن بعض الميراث بالأخوة للأب وإن حجبا بالأخوة الأشقاء لأن كل من لا يرث من الأخوة لعاجب فإنه يحجب وارثاً كما تقدم وادفع إلى أخت شقيقة واحدة كانت مع الأخوة للأب والجد مما فضل عن حظ الجد نصفاً أي: قدر نصف أصل المسألة التي نزل منزلة المال وسلمن ما بقي إن بقي شيء للصنف الضعيف الموجود من الأخوة وهو صنف الأخوة للأب لأنهم ينحجبون بالأشقاء وانقسم لهم على قدر ميراثهم بالأخت للأب محجوبة من الإرث لذلك أي لأجل وجوب دفع النصف للشقيقة بسبب الجد مع أخت شقيقة حوت نصفاً أي: أخذت بنصف المال بعد أخذ الجد نصفاً، وهذه المسألة قد اجتمع

فيها الجد والأخت الشقيقة والأخت للاب فجعلناها كالشقيقة فصحبنا مسائلهم من أربعة عدد وروسم فكان للجد إثنان وأخذت الشقيقة الإثنين الباقيين فتعجب الأخت للاب لأنها لا تترت شيئاً حتى تستكمل الشقيقة نصف المال فترجع بالاختصار برد كل سهم لنصفه إلى إثنين هكذا:

وهذه إحدى مسائل المعادة مع المقاسة التي هي ثلاث عشرة مسألة وما عدا هذه المسألة لا بد أن يفضل فيها عن نصف الشقيقة شيء للأخوة للاب.

٢	٤	
١	٢	جداً
١	٢	أختاًش
٥	٥	أختاًب

والثانية: ما إذا كان الجد مع شقيقة وأختين لأب فيكون أصل مسائلهم من خمسة ليكون للجد إثنان ويبقى ثلاثة وليس لذلك الأصل نصف صحيح تأخذه الشقيقة من تلك الثلاثة فيضرب مقام النصف في الأصل فتصح من عشرة ويضرب ما بيد كل فيما ضرب في الأصل فيكون للجد أربعة وللشقيقة خمسة ويبقى واحد للأختين وهو غير منقسم عليهما فيضرب عدد وروسمها في العشرة فتصح من عشرين فيكون للجد ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل أخت لأب واحد هكذا:

٢٥	١٥	٥	
٨	٥٤	٢	جداً
١٥	٥	٣	أختاًش
٥١			أختاًب
٥١	١		أختاًب

والثالثة: ما إذا كان الجد مع الشقيقة وأخ لأب فيكون أصل المسألة من خمسة ولا نصف للأصل ليؤخذ قدره من الباقي عن الجد فيضرب مقامه في الأصل فتصح من عشرة ويكون للجد أربعة وللشقيقة خمسة وللأخ لأب واحد هكذا:

١٥	٥	
٥٤	٢	جداً
٥	٣	أختاًش
٥١		أختاًب

والرابعة: ما إذا كان الجد مع شقيقة وثلاث أخوات لأب فيكون أصل المسألة من ستة وتصح من ثمانية عشر لانكسار الواحد على الأخوات للاب فيكون للجد ستة وللشقيقة تسعة ولكل أخت لأب واحد هكذا:

١٨	٦	
٥٦	٢	جداً
٥٩	٣	أختاًش
٥١		أختاًب
٥١	١	أختاًب
٥١		أختاًب

والخامسة: ما إذا كان الجد مع الشقيقة وأخ وأخت لأب فتصح من ثمانية عشر كالتى قبلها هكذا:

وهذا غاية ما نعاد به الشقيقة به من الأخوة للاب فتحصل المقاسة معهم وتعادل بما زاد على ذلك فينتقل إلى فرض الثلث كما إذا اجتمع الجد مع شقيقة وأخوين لأب أو أكثر فأصل مسائلهم من ثلاثة لكن ليس لها نصف صحيح يعطى للشقيقة فيضرب مقام النصف في الثلاثة فيجعل الخارج أصل مسائلهم فيعطى للجد ثلث ذلك العدد وللشقيقة نصفه ويقسم الباقي للأخوة للاب بعمل الانكسار الآتي إن انكسر عليهم.

١٨	٦	
٥٦	٢	جداً
٥٩	٣	أختاًش
٥٢	١	أخاًب
٥١		أختاًب

والسادسة: ما إذا كان الجد مع شقيقتين وأخت لأب فيكون أصل مسائلهم من خمسة فيكون للجد إثنان وللشقيقتين جميع الثلاثة الباقية فيستعمل فيها عمل الانكسار الآتي فتصح من عشرة ويكون للجد أربعة ولكل شقيقة ثلاثة هكذا:

١٥	٥	
٥٤	٢	جداً
٥٣	٣	أختاًش
٥٣		أختاًش
٥٥	٥	أختاًب

والسابعة: ما إذا كان الجد مع شقيقتين وأختين لأب فتصح مسائلهم فيكون للجد إثنان ولكل شقيقة إثنان ولا شيء للأختين للأب هكذا:

٦	
٢	جداً
٢	أختاًش
٢	أختاًش
٠	أختين ب

والثامنة: ما إذا كان الجد مع الشقيقتين وأخ لأب فتصح مسائلهم من ستة فيكون لكل وارث فيها مثل ما ذكر هكذا:
ويصح رجوعها كالتي قبلها إلى نصفها.

٦	
٢	جداً
٢	أختاًش
٢	أختاًش
٠	أخاًب

والنابعة: ما إذا كان الجد مع شقيق وأخت لأب فتصح مسائلهم من خمسة فيكون للجد إثنان وللشقيق ثلاثة هكذا:

٤	
٢	جداً
٣	أختاًش
٠	أخاًب

والعاشرة: ما إذا كان الجد مع شقيق وأختين لأب فتصح مسائلهم من ستة فيكون للجد إثنان وللشقيق أربعة وترجع بالاختصار إلى ثلاثة يرد كل سهم إلى نصفه هكذا:

٣	٦	
١	٢	جدأ
٢	٤	أخأش
٠	٠	أختين ب

والحادية عشرة: ما إذا كان الجد مع شقيق وأخ لأب فيكون أصلها من ثلاثة فيكون للجد واحد وللشقيق إثنان هكذا:

٣	
١	جدأ
٢	أخأش
٠	أخأب

والثانية عشرة: ما إذا كان الجد مع ثلاث شقيقات وأخت لأب فيكون أصلها من ستة وتصح لأجل الانكسار من ثمانية عشر فيكون للجد ستة ولكل شقيقة أربعة وترجع بالاختصار إلى نصفها تسعة هكذا:

٩	١٨	٦	
٣	٠٦	٢	جدأ
٢	٠٤	٤	أخأش
٢	٠٤	٠	أخأش
٢	٠٤	٠	أخأش
٠	٠	٠	أخأب

والثالثة عشرة: ما إذا كان الجد مع شقيق وشقيقة وأخت لأب فيكون أصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر للانكسار وترجع بالاختصار إلى تسعة كالتى قبلها هكذا:

٩	١٨	٦	
٣	٠٦	٢	جدأ
٤	٠٤	٤	أخأش
٢	٠٤	٠	أخأش
٠	٠٠	٠	أخأب

فهذه مسائل المعادة مع المقاسمة وإن زاد عدد الأخوة للآب على ما ذكر في تلك المسائل الخمس التي هي أصول المعادة فلا يقاسم الجد الأخوة فيها بل ينتقل بسبب المعادة إلى فرض الثلث ويقسم الثلثان الباقيان على الشقيقتين أو الشقيق فأكثر وإذا نزلت الأخوة للآب في هذه المسائل الثلاث عشرة منزلة الأشقاء وجدتها لم تخرج عن المسائل الثمان السابقة التي يقاسم فيها الجد الأخوة وإن كان الجد مع الشقيقتين أو عدلهما أو أكثر مع شيء من الأخوة للآب فلا يلتفت إلى من وجد من الأخوة للآب لأن الجد ينتقل إلى فرض الثلث بالأشقاء وحدهم كما يفيد قوله وحيشما زادوا بثلت كما أحسن للجد .

ثم أشار إلى أحكام الجد مع ذوي الفروض والأخوة الذكور والإناث أو المختلطتين الأشقاء أو لآب أو الصنتين بقوله:

وَالْجَدُ خَبِيثٌ كَانَ مَعَ ذِي الْفَرْضِ
كَانَ لَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ شَدَرٍ كَبِيلٍ
وَسَمَةٌ لَا تَفْرُضُ لِأَخِيٍّ قَصْدَتْ
زَوْجٌ وَأُمٌّ جَدٌّ أَمَحَتْ فَاقْبَلَا
وَبِنْ فُرُوضٍ غَيْرِ جَدٍّ ضَعُفَتْ

وَأَغْوَةٌ كَانَتْ بِكُلِّ فَرْضٍ
وَتَلَفٌ بَاقٍ وَقَبَامٌ مَا قَبِلَ
إِلَّا بِأَكْثَرِيَّةٍ قَدْ شَهِدَتْ
فَرْضَهُمَا وَأَقْبَمَ وَجَدًا فَجَبَلَا
بِفَالِهِمْ وَفَرْضٍ كُلِّ لَفَمَنْ

وَأَمَّا الْجِدُ لِجَدِّ شَدْنِ الْأَصْلِ بِالشَّوْءِ
وَأِنْ يَسَا كَمَنْزَرٍ بِهَا ثُمَّ أَغْنَى
وَأِنْ يَكُنْ كَمَنْزَرٍ بِشَدْنِ أَوْ شَدْنِ
فِيهِ يَبْقَى عَنْ شَدْنِ جَدِّ شَدْنِ
وَأِنْ يَكُنْ لَهَا الْفَيْسَامُ أَفْضَلُ
وَالْبَيْتُ عَلَى الْفَيْسَامِ عَطَى الْغَوْهَ
وَأَجْمَلُ فِي الْأَجْمَاعِ كُلُّ مَنْ خَضِرَ
وَأَفْضَلُ لِجَدِّ نَالَهُ وَنَا أَفْضَلُ
إِلَّا إِذْ فُجِّلَ عَنْ جَدِّ نَسَا
فَأَذْلَعُ لَهَا بَيْنَ ذَلِكَ بَعْضًا كَمَثَلًا

وَتَلَّتْ نَا بَقِي وَغَارِجُ الْفَيْسَامِ
لِلْجَدِّ بِالشَّوْءِ بِهَا تَحْكُمَا
فَأَضْرَبَ بِالشَّوْءِ جَيْمًا أَوْ فَوْقَ الشَّوْءِ
شَيْءٌ يَكُنْ لِبَعْضِ الْغَوْهَ خَضِرَ
أَوْ بِشَدْنِ غَيْرِ فَيْسَامٍ غَوْلًا
لَهُمْ إِنْ أَتَى وَضَعُ الْغَوْهَ
بِشَدْنِ كَمَنْزَرٍ وَجَدَّ فَيْسَامٍ غَيْرَ
لِخَاصِرٍ مِنَ الْأَيْقَانِ يَنْتَقِلُ
شَيْئًا أَفْضَلَ بِشَدْنِ جَيْمًا
وَمَا يَبْقَى إِلَى ضَرْبٍ أَفْضَلًا

فأقول: ينبغي كسر ميم كمل الذي يجوز تثليثه ليسلم البيت من سداد التوجيه ومعنى قوله والجدة إلى قوله: ما فضل أن الجدة لأب وإن علا حيث كان مع صاحب الفرض مع أخوة ذكور أو إناث أو مختلطين أشقاء أو لأب ومجتبئين كابتة في كل مثال فرض أي: مفروض أو مقدر كان له أي لذلك الجدة الأكثر من ثلاثة أمور سدس كامل وثلاث عدد باقي عن الفروض وقسام ما فضل عن الفروض أي: من خارج مقاسمة الجدة ما فضل عن الفروض مع الأخوة لأن ما بقي عن ذوي الفروض كجملة المال فللجدة أن يقاسم الأخوة في الباقي كما يقاسمهم في الجملة الحقيقية إن لم يكن ثلث الباقي أكثر وإلا كان ثلث الباقي فرضه ما لم يكن أنقص من سدس الجميع الذي لا يحيط عنه الجدة كالأب وكأنه قال: والجدة إذا كان مع أهل الفروض والأخوة الأشقاء أو لأب والصنفين كان له الأكثر من السدس الكامل المأخوذ من أصل المسألة وثلث الباقي عن الفروض وخارج مقاسمة الجدة الأخوة في ذلك الباقي.

ومعنى قوله ومعه لا تفرض إلى قوله فضلا لا تفرض أيها الطالب مع وجود الجدة لأخت وابنتها أو أكثر شقيقة أو لأب حاضرة مع الجدة في الإرث إلا في مسألة واحدة أكاديمية أي: منسوبة إلى رجل يقال له: أكدر كان يحسن الفرائض فسأله عنها عبد الملك بن مروان فأخطأ فيها مشهودة عند الفرائض وهي مسألة زوج وامرأة وجد وأخت واحدة شقيقة أو لأب فاقبلن أيها الطالب في هذه المسألة فرضاً للجد والأخت الواحدة أي: فرض السدس للجد وفرض النصف للأخت وأقسم بعد ذلك عليها ما بأيديهما وفضلن حاضراً على الأخت في القسمة لأنه كآخيتها الذي يقاسمها للذكر مثل حظ الأنثيين وإنما يفرض للأخت الواحدة في هذه المسألة لاستكمال ذوي الفروض مع الجدة جميع أصل المسألة مع انتفاء من سيأتي أنه يسقط الأخت الواحدة عن الميراث وانتفاء من لا تثرث معه إلا بالتعصيب كالتبنت ومن يقاسمها أبداً كآخيتها وأما الجدة الذي كان له أن يقاسمها تارة ولا يقاسمها أخرى فهو أضعف من آخيتها فأصل هذه المسألة من سنة للزوج نصفها ثلاثة وللأم ثلثها إثنان ويبقى واحد وهو سدس الأصل وقد كان للجد الأكثر من السدس الكامل وثلث ذلك الواحد الباقي وخارج مقاسمة الأخت في ذلك الواحد الباقي فيعطى له الواحد الذي هو السدس فيفرغ المال فينظر في الورثة فلم يوجد فيهم من يسقطها عن الإرث ولم يوجد فيهم من لا تثرث معه إلا بالتعصيب فيفرض لها نصف تلك السنة وهو ثلاثة فتعدل المسألة إلى تسعة فلما رأى الجدة في يدها أكثر مما بيده قال إذا كان الجدة مع الأخوة وأهل الفروض فله الأكثر من ثلث الباقي والمقاسمة والسدس من رأس المال والمقاسمة هنا أحسن لي فيجمع ما للأخت إلى للجد فيكون أربعة وهي منكسرة عليها انكساراً مبايناً فنضرب الثلاثة

التي هي عدة رؤوسها في تلك التسعة فتصح من الخارج الذي هو سبعة وعشرون فيضرب ما بيد كل واحد في تلك الثلاثة فيخرج للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة هكذا:

٢٧	٩	
٠٩	٣	زوجاً
٠٦	٢	أماً
٠٨	٤	جداً
٠٤	٠	أختاً

ولو كان معهم أخ لأم لم تكن أكرمية لعدم استغراق الفروض لها لأن الأم تنحجب إلى السدس بالأخت والأخ للأم وإن حجب فالجد كما تقدم أن كل من لا يرث من الأخوة لحاجب فإنه يحجب وارثاً فأصلها من ستة للزوج ثلاثة وللأم واحد وينكسر إثنان على الجد والأخت فتضرب رؤوسها في الأصل فتصح من ثمانية عشر فيكون للزوج تسعة وللأم ثلاثة وللجد أربعة وللأخت إثنان، قال ابن علف: ولا يقال للأخت مع الجد إلا بشرطين:

أحدهما: أن تتحد الأخت فلو تعدد لم يفرض لها.

والثاني: أن يستغرق أهل الفروض المال دونها فلو لم تستغرقه الفروض لم يفرض مع الجد فلو فقد الشرط الأول فكان في مكانها أختان لم يكن للام إلا السدس ولم يقل للأخت لأنها يبقى لها السدس وتستوي للجد فيعطى المقاسة وسدس رأس المال وإن فقد الشرط الثاني فلم تستغرق الفروض المال لم تكن أكرمية فلا يفرض للأخت فيها كما لو كان في مكان الزوج زوجة بأن ترك الرجل زوجة وأماً وجداً وأختاً شقيقة أو لأب وأصل هذه المسألة من إنا عشر للزوجة ربعها ثلاثة وللأم ثلثها أربعة فتبقى خمسة فيقسم الجد الأخت في تلك الخمسة الباقية لأن المقاسة هنا أفضل له من سدس المال وثلث الباقي انتهى. وكذلك لا تكون أكرمية إذا استغرقها الفروض وكان مع الأخت من لا ترث معه إلا بالتعصيب كمسألة زوج وبنتين وجد وأخت شقيقة أو لأب فأصلها من إثني عشر وتحول إلى ثلاثة عشر فيكون للزوج ثلاثة وللبنين ثمانية وللجد إثنان ولا شيء للأخت لأنها لا ترث بالفرض مع البنات في سائر المسائل.

ثم أشار إلى كيفية تصحيح مسألة فيها الجد والأخوة وأهل الفروض وإلى ما يعرف به ما هو الأكثر الذي يستحقه الجد من الأمور الثلاثة السابقة بقوله: ومن فروض غير جد إلى قوله: محكماً، ومعنى ذلك صححه أيها الطالب مثال الورثة المذكورين وهم الجد والأخوة وأهل الفروض من مقامات فروض غير جد بالعمل الأتي في كيفية تصحيح السائل وأما الجد فلا يفرض له شيء عند التصحيح إذ ليس له فرض متعين يؤخذ من أصل المسألة لأن ثلث الباقي الذي لا يؤخذ من الأصل والمقاسة التي لا تكون إلا في الباقي قد يكون أفضل له وأما الأخوات فلا يفرض لهن مع الجد إلا في الأكرمية المذكورة فيفرض فيها لأخت واحدة معه كما تقدم وإذا بعد من أصل المسألة فرض كل ذي فرض له قدامه وأزل في طرق الفريضة للجد سدس أصل المسألة بتمامه وكتب عليه حرف السين علامة على أنه سدس المال وأزل أيضاً مع ذلك المعزول ثلث ما بقي على أهل الفروض وكتب عليه حرف التاء الثلاثة علامة على أنه ثلث الباقي وأزل أيضاً مع المعزولين المذكورين خارج مقاسة الجد الأخوة في ذلك الباقي وكتب عليه حرف القاف علامة على أنه خارج المقاسة هذا إذا لم يكن كسر في تلك الأعداد الثلاثة بل أعزلها كما ذكر وإن بدا أي خرج كسرهما بها أي: في تلك الأعداد الثلاثة وانظر ما هو الأكثر من تلك الأعداد المعزولة ثم أحكم من حيثن للجد باستحقاق الأكثر منها أي: من تلك الأعداد حالة كونك محكماً عملك أي: متقناً له وهذا العمل أسهل ما يعرف به ما هو الأنفصل للجد في كل مسألة اجتمع فيها الجد مع الأخوة وأهل الفروض كان أهل الفروض متحداً أو متعدداً والمتحد كنصف لزوج مع جد أو أخوة أو ربع لزوج مع جد وأخوة أو سدس لجد مع جد وأخوة أو ثلث لأم

مع جد وأخ متحد أو ثلثين لبتنين مع وجود جد وأخوة والمتعدد كنصف وسدس لزوجة وجدة مع جد وأخوة أو نصف وثمان لبتت وزوجة مع جد وأخوة أو نصف وربع لبتت وزوج مع جد وأخوة أو نصف وثلاث لزوجة وأم مع جد وأخت أو ربع وسدس لزوجة وجدة مع جد وأخت أو ربع وسدس لزوجة واحدة مع جد وأخوة أو ربع وثلاث لزوجة وأم مع جد وأخ متحد أو ثمن وثلثين لزوجة وبتنين مع جد وأخوة وإرادة أهل الفروض نصف الأصل فثلث الباقي مماثل للسدس وإن أخذوا أقل من النصف فثلث الباقي أكثر من السدس وإن أخذوا أكثر من النصف فالسدس أكثر من ثلث الباقي وإن قاسم الجد أخوين أو عدلهما في نصف الأصل أو أكثر أو أقل فخارج المقاسة مماثل لثلث الباقي وإن قاسم أقل من أخوين في نصف أو أكثر أو أقل فخارج المقاسة أكثر من ثلث الباقي فإن قاسم مثل أخوين في نصف الأصل فقد استوت الثلاثة وإن قاسم مثلهما في أقل نصف الأصل فالسدس أكثر من خارج المقاسة وثلث الباقي المتماثلين وإن قاسم أقل من أخوين في نصف الأصل فخارج المقاسة هو أكثر من السدس وثلث الباقي المتماثلين وإن قاسم أقل منهما في أقل نصف الأصل نظر بين خارج المقاسة والسدس ما هو الأكثر منها فيقسم الجد الأخوة جيتن في خمس وخمسين صورة فضل فيها شيء عن الفروض وهذا التفصيل صعب على الميتدى. ولذلك اقتصر في النظم على عزل الأعداد الثلاثة في الصرف والنظر إلى الأكثر منها في سائر المسائل.

ثم أشار إلى كيفية إزالة الانكسار مما هو الأفضل له من ثلث الباقي والسدس وإلى ما يكون للأخوة مع الجد الذي كان السدس أفضل له بقوله وإن يكن كسر ثلثه إلى قوله حاضر، ومعناه إن يكن كسر في ثلث الباقي الذي هو الأفضل للجد فاضرب في أصل المسألة جميعاً أي: الثلاثة التي هي مقام الثلث يخرج لك عدد يكون لباقي بعد إخراج الفروض ثلث صحيح ولا ينتظر هنا المتوافق بين مقام الثلث والأصل لأن الثلث مأخوذ من الباقي لا من الأصل وإن يكن كسر في سدس الأصل الذي هو الأفضل للجد فاضرب في أصل المسألة وفق السدس أي: وفق مقام السدس الذي وافق به ذلك الأصل يخرج عدد له سدس صحيح ومقام السدس الذي هو ست موافق أبداً للأصول التي لا سدس لها لأن أصول المسائل التي كان فيها شيء من ذوي الفروض سبعة كما سبأني بالسنة منها والإثنا عشر والأربعة والعشرون لها سدس صحيح والأصول الباقية التي هي الإثنان والثلاثة والأربعة والثمانية لا سدس لها لكن ما عدا الثلاثة منها يوافق مقام السدس بالنصف والثلاثة توافقه بالثلث وإذا دفع للجد السدس من أصل المسألة الذي هو الأفضل له بعد إخراج غيره من الفروض فإن بقي شيء من سدس جد معتبر شرعاً لكونه أفضل له يكن ذلك الشيء الباقي له نصف حاضر من الأخوة الأشقاء أو لأب وإن لم يكن شيء من فروض الجد وغيره فلا شيء للأخوة إلا في الأكاديمية السابقة فيفرض فيها للأخت الواحدة، وأما إذا كان ثلث الباقي أو المقاسة أفضل له فلا بد أن يبقى في ذلك شيء للأخوة مثال كون ثلث ما بقي أفضل له وليس فيه كسر ما إذا ترك رجل زوجة وجداً وثلاثة إخوة أشقاء أو لأب فأصل المسألة من أربعة مقام فرض الزوجة فتعطي للزوجة منه واحداً يبقى ثلاثة وثلثا واحد فنزله في الطرف ونضع عليه حرف الثاء وتأخذ السدس من أصل المسألة بوضع تلك الأربعة على السنة مقام السدس فيكون أربعة أسداس وإن أزيل الاشتراك منه بوضع وفق البسط الذي كان فوق الخط على وفق الإمام الذي كان تحته كان ثلثين فنزله مع الأول ونضع عليه حرف السين ونقسم الثلاثة الباقية على الجد والأخوة الثلاثة بوضع تلك البقية على الأربعة عدد رؤوس المقسوم عليهم فيكونون ثلاثة أرباع فنزله مع الأولين ونضع عليه حرف القاف ثم ننظر في تلك الأعداد الثلاثة الممزولة ما هو الأكثر فنجد ثلث الباقي هو الأكثر فنقول الجد هنا وارثاً لثلث الباقي فتعطي له الواحد الذي هو ثلث الباقي فيبقى

إنسان للأخوة ونستعمل في ذلك عمل الانكسار الآتي بضرب عدة الرؤوس في أصل المسألة فنصح من إثني عشر الخارجة فنضرب ما بيد كل فيما ضربناه في الأصل فيكون للزوجة ثلاثة وللجد ثلاثة ولكل أخ إنسان هكذا:

١٢	٤	
٠٣	١	زوجة
٠٣	١	جدأ
٠٦	٢	إخوة

ومثال كون ثلث ما بقي أفضل له وفيه كسر ما إذا مات رجل وترك زوجة وأماً وجدأ وثلاثة إخوة أشقاء لأب فنضرب للزوجة الربع وللأم السدس فننظر بين مقاميهما بالعمل الآتي في تصحيح المسائل فنضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيكون أصلها من إثني عشر فتعطي منها للزوجة ثلاثة وللأم إثنين فتبقى سبعة فنعزل ثلث هذه السبعة وهو واحد وثلاثة أرباع ونعزل سدس الأصل وهو إنسان فننظر فيها فنجد ثلث الباقي أكثر من صاحبه ولا نلث لتلك السبعة الباقية فنضرب جملة الثلاثة التي هي نقط الجيم في الأصل فيخرج ستة وثلاثون فنضرب ما بيد كل في الثلاثة فيخرج للزوجة تسعة وللأم ستة وللجد في ثلث الباقي من فرضيهما سبعة فتبقى أربعة عشر منكسرة على الأخوة الثلاثة فنضرب عددهم في تلك الستة والثلاثين فيخرج ثمانية ومائة ومنها تصح فنضرب ما بيد كل في الثلاثة فيخرج للزوجة سبعة وعشرون وللأم ثمانية عشر وللجد أحد وعشرون ولكل أخ أربعة عشر وهذه صورته.

١٠٨	٣٦	١٢	
٢٧	٩٠	٣	زوجة
١٨	٦٠	٢	أماً
٢١	٧٠	٧	جدأ
٤٢	١٤	٠	أخوة

ومثال كون السدس أفضل له وليس فيه كسر ما إذا تركت الهالكة زوجاً وأماً وجدأ وثلاثة أخوة فأصلها من ستة للزوج منها ثلاثة وللأم واحد فيبقى إنسان وثلثهما ثلثان وخارج المقاسمة نصف والسدس من الأصل واحد كامل وهو الأكثر فتعطي للجد فيبقى واحد منكسر على الأخوة الثلاثة فنضرب عدد رؤوسهم في الأصل فنصح من ثمانية عشر فيكون للزوج تسعة وللأم ثلاثة وكذلك الجد ولكل أخ واحد هكذا:

١٨	٦	
٠٩	٣	زوجاً
٠٣	١	أماً
٠٣	١	جدأ
٠٣	١٣	أخوة

ومثال كون السدس أفضل له وفيه كسر ما إذا ترك زوجة وبنثاً وجدأ وثلاثة إخوة فأصلها من ثمانية للزوجة منها واحد وللبنث أربعة فتبقى ثلاثة وثلث هذا الباقي واحد وخارج المقاسمة ثلاثة أرباع وسدس الأصل واحد وثلث وهو الأكثر لكن ليس لذلك الأصل سدس صحيح فتوفق بين الستة التي هي الأصل فنجدهما متوافقين بالنصف فنضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيخرج أربعة وعشرون فيكون منها للزوجة ثلاثة وللبنث إثنان عشر وللجد أربعة فتبقى خمسة منكسرة على الأخوة الثلاثة فنضرب عدد رؤوسهم في الأربعة والعشرين فيخرج إنسان وسبعون ومنها تصح فنضرب ما بيد كل في الثلاثة فيخرج للزوجة تسعة وللبنث ستة وثلاثون وللجد إثنان عشر ولكل أخ خمسة هكذا:

٧٢	٢٤	٨	
٩	٣	١	زوجة
٣٦	١٢	٤	بنثاً
١٢	٤	٣	جدأ
١٥	٥	٣	إخوة

ومثال عدم بقاء شيء عن سدس الجد مسألة زوج وأم وجد وأخ شقيق أو لأب فأصلها من ستة فيكون للزوج نصفها ثلاثة وللأم ثلثها وللجد سدسها واحد فلم يبق شيء للأخ، وقد يتفحص سدس الجد مع سائر الفروض بالمول كمسألة زوج وأم وبنث وجد وأخ شقيق أو لأب فأصلها من إثني عشر وتعمل إلى ثلاثة عشر فيكون

للزوج ثلاثة وللأم إثنان وللبنت ستة وللجد إثنان ولا شيء لالأخ أيضاً.

ثم أشار إلى أنه لا يعمل من عمل المقاسمة إلى غيره إذا كانت مقاسمته للأخوة في الباقي عن القروض أفضل له أو مثل غيره بقوله: وإن يكن له القسام أيضاً البيت ومعناه إن يكن القسام وحده أفضل للجد لكون خارجه أكثر قدراً من ثلث الباقي والسدس الكامل إن كان قسامه للأخوة في الباقي مثل جميع غيره في القدر أي: مثل ثلث الباقي والسدس معاً يعني أو مثل أحدهما إذا كان الآخر أقل منها فقولن أيها الطالب على عمل القسام ولا تعدل عنه إلى غيره لأن عمل المقاسمة لا يعرض فيه الانكسار مرتين لاتفاق وجه الإرث فيه لأن الجد إنما يرث في المقاسمة بكونه أخاً فكانوا كلهم نوعاً واحداً مثال ما إذا كانت المقاسمة وحدها أفضل له ما إذا ترك الهالك زوجة وهداً وأختين شقيقتين أو لأب فأصلها من أربعة عدد مقام فرض الزوجة إذ لا يفرض للجد ابتداءً ولا للأختين معاً فيعطى للزوجة ربعها واحد فيبقى ثلاثة وثلثها واحد كامل وسدس الأصل لثلاث وخارج المقاسمة واحد ونصف وهذا أفضل للجد وتلك الثلاثة الباقية منكسرة على الجد والأختين فيضرب عدد رؤوسهم في الأصل فيخرج

ستة عشر ومنها تصح فيكون للزوجة أربعة وللجد ستة ولكل أخت ثلاثة هكذا:

١٦	٤	
٤	١	زوجة
٦	٣	جداً
٣		أخاًش
٣		أخاًش

ومثال استواء الأمور الثلاثة مسألة زوج وجد وأخوين شقيقتين أو لأب فأصلها من إثنين فيعطى منها واحد للزوج ويبقى واحد وتلك ثلث وسدس الأصل ثلث أيضاً وخارج المقاسمة في الباقي ثلث أيضاً فيستعمل في ذلك عمل الانكسار الآتي فتصح من ستة ويكون للزوج ثلاثة ولغيره واحد هكذا:

٦	٢	
٣	١	زوجاً
١		جداً
١		أخاًش
١		أخاًش

ومثال استواء المقاسمة وثلث الباقي مع كون السدس أقل منهما مسألة زوجة وجد وأخوين شقيقتين أو لأب فأصلها من أربعة فيعطى للزوج واحد فتبقى ثلاثة وثلثها واحد وخارج المقاسمة واحد أيضاً وهو أكثر من سدس الأصل الذي هو ثلثان فيعطى لكل واحد منهم واحد هكذا:

٤		
١		زوجة
١		جداً
١		أخاًش
١		أخاًش

ومثال استواء المقاسمة والسدس الكامل مع كون ثلث الباقي أقل منها مسألة زوج وبنت وجد وأخت شقيقة أو لأب فأصلها من أربعة للزوج منها واحد وللبنت إثنان ويبقى واحد وإذا قسم للجد والأخت كان للجد ثلثان وسدس الأصل ثلثان أيضاً وهما أكثر من ثلث الباقي الذي هو ثلث واحد فنضرب الثلاثة التي هي عدد رؤوسها في الأصل فتصح من إثنين عشر فيكون للزوج منها ثلاثة وللبنت ستة وللجد إثنان وللأخت واحد هكذا:

قوله: واقسم على الميراث البيت معناه اقسم أيضاً أيها الطالب على قدر الميراث بأن تعطي للذكر مثلي حظ الأنثى حظ أخوات كانوا مع الجد لهم أي: لجسيمهم إذا اتحد وصف الأخوة

١٢	٤	
٣	١	زوجاً
٦	٢	بتاً
٢	١	جداً
١		أختاً

المجتمعين مع الجد بأن كانوا كلهم أشقاء أو أخوة للاب كما تقدم في الأمثلة السابقة، وأما إذا لم يتحد وصف الأخوة بأن اجتمع الأخوة الأشقاء والأخوة للاب مع الجد وأهل الفروض فقد أشار إلى ما يعرف ما بفضل عن الجد ومن يستحقه من الأخوة بقوله واجعل في الاجتماع كل من حضر منهم كمنصف واحد إلى قوله: إنفاً ومعناه اجعل أبها الطالب في حال الاجتماع الأشقاء والأخوة للاب مع الجد وأهل الفروض كل من حضر منهم أي: من صنفى الأخوة مثل صنف واحد في جميع ما غير

أي: مضي من تصحيح مسائلهم من فروض غير الجد والأخوة وعزل الأعداد الثلاثة التي يخير فيها الزوج الجد وإن كان فيها كسر فإذا عزلتها وعلمت ما هو الأكثر منها فاحكم للجد بإرثه لذلك الأكثر وادفع للجد ما كان له من تلك الأعداد المعزولة وإن كان كسر في ثلث الباقي أو السدس واستعمل في إزالته ما سبق وما فضل عما يستحقه الجد وأهل الفروض ينتقل عن الميت بالارث لصنف حاضر من الأخوة الأشقاء فتكون بينهم على قدر ميراثهم ولا شيء للأخوة للاب الذين كانوا معهم في سائر المسائل لأن المعادة بهم إنما كانت ليعتصروا الجد من كثرة الميراث التي تحصل له بمقاسمة الأشقاء وعولهم إلا في مسألة ما إذا فضل وجد مع أخت شقيقة واحدة أكثر نصف جمعاً أي: مجموع ما كان للشقيقة وللأخوة للاب الذين عادت بهم الجد فادفع لها أي: الشقيقة من ذلك الفضل نصفاً كاملاً مأخوذاً من الأصل وانقل ما بقي في ذلك الفضل بعد أخذ نصف الأصل منه إلى صنف ضعيف من الأخوة وهو صنف الأخوة للاب فيكون بينهم على قدر ميراثهم مثال كون الفضل أكثر من نصف الأصل مسألة أم وجد وأخت شقيقة وأخوين لأب فاصلها من ستة للام منها واحد فتبقى خمسة فتجعل الأخوة مثل صنف واحد فنقسم ذلك الباقي لهم وللجد فيكون للجد في المقاسمة واحد وثلاثة أسباع وسدس الأصل واحد فقط وثلث تلك الخمسة الباقية عن فرض الأم واحد وثلثان وهذا أفضل للجد فنضرب مدلول الجيم في الأصل فيخرج ثمانية عشر فيكون للام منها ثلاثة وللجد ثلثان الباقي وهو خمسة ويكون للشقيقة وللأخوين لأب العشرة الباقية عن الأم والجد وهي أكثر من نصف الأصل فنعطي منها للشقيقة التسعة التي هي نصف الأصل ونعطي الواحد الباقي للأخوين وهو منكسر عليها فنضربهما في الثمانية عشر فنصح من ستة وثلاثين فيكون للام ستة وللجد عشرة وللشقيقة ثمانية عشر ولكل أخ واحد هكذا:

٣٦	١٨	٦	
٦	٣	١	أماً
١٠	٥		جداً
١٨	٩		أختاً ش
١			أخاً ب
١			أخاً ب

وإن لم يبق من أهل الفروض والجد إلا قدر نصف الأصل أو أقل من النصف كان للشقيقة وحدها إذ لا يرث الأخوة للاب إلا ما فضل عن نصف الشقيقة وحدها في سائر المسائل ومثال بقاء قدر نصفها مسألة زوجة وجد وشقيقة وأخوين لأب فاصلها من أربعة فنعطي للزوجة واحداً فتبقى ثلاثة فنعطي للجد الواحد الذي هو ثلث الباقي لأنه أكثر من السدس وخارج القسمة فيبقى إثنان وهو مثل نصف الأصل فتأخذهما الشقيقة ولا شيء للأخوين للاب، ومن

أمثلة بقاء أقل النصف مسألة زوج وجد وشقيقة وأخوين لأب فاصلها من اثنين فنصح من ستة فيكون للزوج ثلاثة وللجد ثلاثة فيبقى إثنان وهما أقل من نصف الستة فتأخذهما الشقيقة ولا شيء للأخوين، وأما إذا اجتمع أهل الفروض والجد مع شقيق أو شقيقتين أو ثلاث شقيقات أو شقيق مع شقيقة وشيء

٣٦	٦	
٦	١	أماً
١٠		جداً
١٠		أختاً
١٠	٥	أختاً
٥٠		أختاً

من الأخوة للآب فلا بد أن يحسب للجد ما كان من الأخوة للآب كالأشقاء في سائر المسائل حتى يأخذ الجد ما هو الأفضل له من الأعداد الثلاثة الممزولة في الصرف فيكون ما فضل عن الجد للأشقاء وحدهم، مثال ذلك مسألة أم وجد وشقيقتين وأخوين لآب فأصلها من ستة فيكون للآب واحد فتبقى خمسة وهي منكسرة على الجد والأخوة فتضرب السنة التي هي عدد رؤوسهم في الأصل فتصح من ستة وثلاثين فيكون للآب ستة وللجد عشرة ولكل شقيقة عشرة ولا شيء للآخ للآب لعدم كمال الثلثين للشقيقتين وهذه صورتها:

والأخوة الأشقاء حينئذ يعادون الجد بالأخوة للآب ليمنعوه من كثرة الميراث إذا أراد أن يقاسمهم فيما بقي من أهل القروض لكون مقاسمة الأخوة الأشقاء أفضل له من السدس وثالث الباقي فلا يحتاج حينئذ إلى ذلك إلا إذا كان من حضر من الأشقاء أقل من شقيقتين أو عدلها وأما إذا حضر شقيقتان أو عدلها أو أكثر فلا يلتفت إلى الأخوة للآب أصلاً إذ لا فائدة في اعتبار وجودهم لأن الخارج له من مقاسمة الشقيقتين أو عدلها مسائل ثلث الباقي أبداً فالجد إذا كان يرث ثلث الباقي مع الشقيقتين إذا كان أكثر من السدس فأحرى أن يرثه مع أكثر من أخوين لأن خارج المقاسمة ينتقص بكثرة الأخوة ولما ذكر أن الجد إذا كان مع الأخوة الأشقاء أو لآب وأهل القروض كان له الأكثر من ثلث الباقي أو المقاسمة فيه والسدس من رأس المال وكان ذلك مطرداً في سائر المسائل إلا في المالكية وشبهها فإن الجد يسقط فيها جميع الأخوة فيأخذ ثلث جميع المال أشار إلى ذلك بقوله:

وَالْجَدُ يُسْقِطُ جَمِيعَ الْأَخْوَةِ فَيَأْخُذُ الثُّلُثَ بِنِ الشَّرْعِ
فِي مَالِكِيَّةٍ وَشَبَّهَهَا لَفْظُ زَوْجٍ وَأُمٍّ وَلَمْ يُلَفِّظْ بِجَدٍّ
وَنَحْنُ لَمْ نَلَوْافِئْهَا أَيْ لَآبٍ وَفِي الْأَجْمَرَةِ شَبَّيْتُ فِي الثَّنِي

فأقول في معنى ذلك: والجد للآب يسقط جميع الأخوة الذكور أو الذكور مع الإناث الأشقاء أو لآب فيأخذ الجد الثلث الكامل من تركه الميت في مسألة مالكية أي: منسوبة إلى إمامنا مالك رحمه الله لكونه خالف فيها زيد بن ثابت القائل فيها ببقاء الجد على التخيير في الأمور الثلاثة السابقة، وفي شبه المالكية أي: شبهها التي قال ابن خروف: لا نص فيها لمالك واختلف فيها أصحابه فمنهم من جعلها كالمالكية ومنهم من قال فيها بقول زيد اهـ، قوله: فقد معناه فحسب أي: يسقط الجد جميع الأخوة فيأخذ ثلث التركة بهاتين المسألتين فقط دون غيرهما من المسائل فلا يكون فيها الإسقاط مع أخذ الثلث الكامل، وأما سقوط الأخوة الأشقاء أو لآب عند

استغراق سدس الجد وقروض غيره جميع المال بهذا لا اختلاف فيه عندهم وقد تقدمت لنا بعض أمثله وورثة كل من المسألتين زوج وأم وولدها أي: وولدان من أم المالكة أي: وأخوان فأكثر لأم مع جد لآب وكان في أولهما التي هي المالكية أع لآب واحد أو أكثر زيادة على المذكورين وكان في المسألة الأخيرة منها التي هي شبه المالكية أع شقيق للميت في نسبة كان واحد أو أكثر زيادة على المذكورين أيضاً، والمالكية حينئذ هي زوج وأم وأخوان لأم وجد وأع لآب وشبه المالكية هي زوج وأم وأخوان لأم وجد وأع شقيق وأصل المالكية من ستة فيكون للزوج ثلاثة وللأم واحد وللجد إثنان هكذا:

٦	
٣	زوجاً
١	أماً
٢	جداً
	أختاً
	أخوين م

ولا شيء للآخ للآب هنا عند مالك لأن الجدة يقول له لو لم أكن في هذه المسألة لدخل فيها الأخوة للآم فيأخذون الثلث الباقية عن الزوج والآم بالفرض فتتجنب لأنك عاصب فإذا لم ترث شيئاً مع عدم حضوره فلا يكون حضوره موجباً لك شيئاً لم يكن لك وإذا كان الأخوة للآم يحببونك في هذه المسألة وأنا حاجبهم فيها كنت حاجباً لك فيها أيضاً فيكون جميع الثلث لي لأن من يحبب حاجبك له أن يحببك لأن حاجب الحاجب أقوى من الحاجب ولقوته عليه كان له حصة فالحاجب للآخ للآب على هذا هو الجدة بنفسه وقيل: الحاجب له هم الأخوة للآم المحجوبون بالجدة لأن كل من لا يرث من الأخوة لحاجب فإنه محجوب وارثاً كما تقدم ومذهب زيد في المالكية أن يقاسم الجدة الأخ للآب في الثلث فيكون لكل منهما سدس لأن الجدة إذا كان مع الأخوة وأهل الفروض كان له الأكثر من ثلث ما بقي والسدس والمقاسمة ولا يلتفت لاحتماله بقوله: لو لم أكن إلى آخره لأنه قد كان والأخوة للآم مع وجوده كالعدم والجدة لا يكون له الحجب إلا عن السدس الذي لا يتقص له منه وأصل شبه المالكية من ستة فيكون للزوج ثلاثة وللأم واحد وللجدة إثنان هكذا:

٦	
زوجة	٣
أما	١
جدة	٢
أخا	
أخوين	٢

ولا شيء للآخ الشقيق المتحد أو المتعدد عند بعض أصحاب مالك وأما هو فلا نص له فيها على ما نقل عن ابن خروف وهو الذي اقتصر عليه الشيخ ابن عاصم في «تحفة الأحكام» والشيخ التلمساني في أرجوزته ووجه ذلك أن الجدة لو لم يكن في هذه المسألة لكانت مشتركة فيدخل فيها الأخوة الأشقاء على الأخوة للآم في ثلثهم فيرثون معهم يكونهم أخوة للميت بالآم مع قطع النظر عن الآب وحيث كان الجدة معهم قال لهم: أنا أحجب في هذه المسألة كل من يرث فيها يكونه أخاً لأم لو لم أكن موجوداً وليس وجوده بالذي يوجب لكم بجهة الآب شيئاً لا تستحقونه في عدي ومذهب زيد مع بعض أصحاب مالك في شبه المالكية أن يأخذ الجدة السدس ويكون السدس الباقية للأخوة الأشقاء لأن الجدة موجود في هذه المسألة والموجود لا يرتفع والأشقاء لا يرثون مع وجود الجدة يكونهم أخوة لأم وإنما يخير الجدة معهم في المقاسمة وثلث الباقية والسدس من رأس المال ويشترط في كل من المسألين أن يكون فيها زوج يرث النصف ومن يرث السدس من أم أو جدة وإخوان لأم فأكثر مع الجدة وأن يكون الأخوة للآب في الأولى والأشقاء في الثانية عصبية أي: ذكوراً أو إناثاً ولو كان في كل منهما أخ واحد لأم لكان الجدة بائناً على حكمه السابق فيأخذ السدس ويكون السدس الباقية للأخوة باتفاق مالك وزيد لأن حصة الجدة في إسقاط الأخوة غير موجودة مع اتحاد الأخوة للآم لأن الأخوة للآب لا يرثون في الأولى على تقدير عدم وجود الجدة سداً وكذلك الأشقاء يرثون في الثانية على تقدير عدم وجود السدس يكونهم أشقاء ولو لم يكن فيهما شيء من الأخوة للآم فإن كان في الأولى أخ واحد لآب وفي الثانية شقيق واحد فلا شيء للآخ فيهما باتفاق أيضاً ويكون للزوج ثلاثة وللأم إثنان وللجدة واحد وهو السدس الذي لا يتقص له منه إلا يعول وإن تعدد الأخ المذكور فيهما مع انتفاء الأخوة للآم كان لهم السدس وللجدة السدس باتفاق أيضاً وللزوج النصف وللأم السدس ولو كان في كل منهما إناث من الأخوة المذكورين دون الذكور لقي الجدة على حكمه السابق أيضاً باتفاق لأنه يعال لهم في المسألين مع عدم وجود الجدة وقال بعضهم: الأشقاء يعادون الجدة بالأخوة للآب مطلقاً والجدة يعاد الأخوة للآب والأشقاء بالأخوة للآم في المالكية وشبهها.

ثم قال الناظم أصله الله:

وَعَلَّ مَنْ يَرِثُ فَرَضاً ذَكَرَ فَلَا نَحْ يَفْقِدُ عَوْلَ شَهْرَا

فأقول: العول في اللغة هو الزيادة وفي الاصطلاح هو زيادة أجزاء الفروض المأخوذة من أصل المسألة على أفراد الأصل فيزداد على الأصل ما يماثل به جملة أجزاء الفروض فيلزم من ذلك انتفاص جميع الفروض بنسبة ما زاد على الأصل من جملة ما بلغه العول، ومعنى البيت كل من يرث من الرجال والنساء فرضاً مذكوراً فيما تقدم فذلك أي فإثره له ثابت مع فقدان أي: عدم وجود عول مشهور عند الفراض وأما إذا وجد العدل في المسألة بزيادة أجزاء فروضها على أصلها فلا بد أن يزداد على الأصل قدر تلك الزيادة ويدخل الضرر على جميع الورثة فينتقص لكل وارث من فرضه نسبة ما عالت به مما بلغته بالعول وسيأتي ما يعول من المسائل وما لا يعول منها ومثال من ذلك ليتضح به المراد ما إذا ماتت امرأة عن زوج وأم وأخت شقيقة وأخت لأب وأخ لأم فاصل المسألة من ستة فيكون للزوج نصفها ثلاثة وللأم سدسها واحد وللشقيقة نصفها ثلاثة وللأخت للاب سدسها واحد وللأخ للام سدسها واحد ومجموع أجزاء الفروض تسعة وقد زادت على الأصل بثلاثة فتزداد الثلاثة على الأصل فيكون تسعة ونسبة الثلاثة الزائدة على الأصل من التسعة التي بلغها الأصل بالعول ثلث فقد انتقص حصة لكل وارث ثلث فرضه الذي يستحقه لو لم يكن عول فالزوج في هذه المسألة وارث ثلث المال وكذلك الشقيقة لأن نسبة الثلاثة التي خرجت لكل منهما من التسعة التي صحت منها المسألة ثلث والأم وارثة لتسع المال وكذلك كل من الأخت للاب والأخ للام لأن نسبة الواحد الذي خرج لكل منهم من التسعة تسع فعلى هذا إذا سأل أحد عما يرثه بعض أهل الفروض السابقة فسأله عن جملة الورثة وصحح مسائلهم وانسب حظهم مما صحت منه مسائلهم فما خرج من النسبة هو الذي يرثه من المال فقل له حينئذ هو وارث لكذا ولا تجبه عن مراده قبل استعمال ما ذكر فتوقعه في الخطأ إذ لو سأل في المسألة المذكورة على قدر إرث الزوج في زوجته التي لم يكن لها ولد ولا ولد إبن فقلت له في الجواب: ابتداء أنه يرث فيها النصف لأوقته في خطأ عظيم لأنه لم يرث فيها إلا الثلث وانتقص له تمام النصف بالعول فافهم ذلك واعمل به فإن كثيراً من الطلبة يسرع إلى الجواب قبل البحث عما ذكر فيضل الناس بغير علم وبالله التوفيق.

ولما فرغ الناظم من بيان قدر ميراث الرجال الذي تحققت ذكوريتهم والنساء اللاتي تحققت أنوثيتهن شرع هنا في بيان قدر ميراث من أشكل أمره ولم يعرف هل هو من الرجال أو النساء فقال: قدر ميراث الخنثى المشكل فأقول الخنثى هو المختن وهو هذا الشبه بالنساء من أصل خلقه فالفقه للأنثى فلا ينون إذا نكر لامتناع صرفه ومع ذلك يؤتى بأوصافه وضمائره مذكورة وجمعه خنثائي يفتح الخاء وخنثا بكسره أي هذا باب بيان قدر ميراث الشخص الخنثى أي الشبه بالنساء من أصل خلقته التي أشكل حاله لعدم ظهور علامة الرجال والنساء فيه ولا خلاف أن الخنثى موجود وإنما الخلاف هل يوجد من هو مشكل أو لا بد أن تظهر فيه علامته تلحقه بالرجال أو النساء وقال بعضهم ومذهب الجمهور أن الخنثى لا بد أن يكون ذكراً أو أنثى في نفس الأمر وليس بنوع ثالث وهل لا بد من علامة ظاهرة تعين من أي الصنفين هو أو يجوز أن يكون مشكلاً لا علامة فيه فالجمهور على أنه يجوز أن يكون مشكلاً ومذهب الحسن البصري وإسماعيل القاضي إلى أنه لا يوجد مشكل إذ لا بد من علامة تنزيل إشكاله.

ثم قال الناظم أصله الله:

وَمَنْ لَمْ يَلْبَسْ أَوْ نَزَجَ ذَكَرٌ
فَتَشْكِلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَصِفَ ظَهَرُ
يَلْبَسُهُ بِأَخْبِ الصُّغْفَرِ
تَلْبَسُهُ فَذِي وَصْفٍ ذَيْنِ

فأقول: الواو الواقعة في أوائل بعض أبواب هذه الأرجوزة للاستئناف كما نقل بعضهم عن ابن هشام في بعض تأليفه أن واو الاستئناف تقع كثيراً في أوائل الأبواب والفصول ومطالع القصائد وقد أشار بهذا الكلام إلى بيان من هو مشكل من الختاني أي: والشخص الذي كان له ثقبه تخرج منها فضلاته وليس له ذكر ولا فرج أو كان له فرج وذكر معاً فهو خنثى مشكل إن لم يكن فيه وصف ظاهر يلحقه ذلك الوصف بأحد الصنفين السابقين وهما الذكور والإناث والوارثون وذلك مثل ظهور لحية فقط له فيحكم له بأنه ذكر أو ظهور ندي فقط له فيحكم بأنه أنثى وإن انتفت اللحية والثدي والمنى والحيض أو حصل له جميع تلك الأربعة فهو مشكل وإن حصلت له اللحية والثدي معاً أو عدما معاً نظر في الباقيين فإن حصل له المنى دون الحيض فهو ذكر وإن حصل له الحيض دون المنى فهو أنثى وإن حصل له المنى والحيض معاً أو عدما معاً نظر في الباقيين أيضاً فإن حصلت له اللحية دون الثدي فهو ذكر وإن حصل له الثدي دون اللحية فهو أنثى وهذه علامات يميز بها بعد بلوغه إذا كان مشكلاً في حال صفه ويختبر في حال الصغر بمياله فإن كان بوله من ذكره فقط أو كان بول ذكره أكثر أو أسبق فهو ذكر وإن كان بوله من فرجه فقط أو كان بول فرجه أكثر أو أسبق فهو أنثى لأن خروج البول من محل يدل على أن الماء الدافق يكون من ذلك المحل وذلك يدل على أنه يلد من ذلك المحل أو كان يبول من المخرجين زماناً واحداً أو كان ما يخرج من أحدهما مثل ما يخرج من الآخر فهو مشكل في الحال فينتظر بلوغه وقال الإمام السنوسي في شرح الحوفي: واختلف إذا كان بول أحدهما أكثر وبول الآخر أسبق اهـ. والاختبار بالمبال عام في الصغير وفي الكبير الذي لم يختبر في حال صفه لعدم وجود ضرورة تنحج إلى اختياره وصفة ذلك أن ينظر إلى مخرجه حين بوله إن كان صغيراً وإن كان كبيراً فقبل يجوز النظر إليه للضرورة وقيل: يشق الثوب قدام المخرجين وينظر من إحدى جهتيه إلى اندفاع البول خارج الثوب وقيل: ينظر من ورائه في المرأة التي يقبضها قدامه حين بوله بناء على أن النظر إلى صورة الـ ليس كالنظر إليها. واعلم أن الخنثى المشكل لا يخلو من خمسة أقسام:

الأول: أن يرث على تقدير ذكوره وأنثوته ويكون ما يرث بالذكورة أكثر.

والثاني: أن يرث على كل من التقديرين أيضاً ويكون ما يرث بالأنوثة أكثر.

والثالث: أن يرث على تقدير الذكورة فقط.

والرابع: أن يرث على تقدير الأنوثة فقط.

والخامس: أن يكون ما يرث بالذكورة مثل ما يرث بالأنوثة.

وقد أشار إلى قدر ميراثه في الأولين بقوله:

فُغْرِضَ نِصْفُ نَسَبِ الذَّكَرِ وَنِصْفُ نَسَبِ نِسَاءِ مَنْ

فأقول: معنى ذلك إذا ثبت أنه مشكل وهو ممن يرث على أنه ذكر خلاف ما يرث على أنه أنثى بفرضه المقدور له شرعاً نصف نصيب الذكر ونصف سهم مقدور لامرأة كامراً أي نصف نصيبه على تقدير أنه ذكر ونصف سهمه على تقدير أنه امرأة ويتصور ذلك في الأولاد وإن سفلوا أو في الأخوة الأشقاء أو لأب فقط ومثال ما يزيد فيه ميراث الذكر على ميراث الأنثى ما إذا ترك الميت إثنين أحدهما مشكل وأخوين شقيقين أو لأب أحدهما مشكل فمسألة تذكيره تصح من إثنين وتأنثيه من ثلاثة فتضرب إحدهما في الأخرى لتباينهما فتخرج ستة فتضرب في إثنين عدد حالي المشكل ليكون لكل نصيب نصف صحيح فيخرج إثنا عشر ومنها تصح فيقسم على كل منهما فيخرج جزء سهمها فيضرب فيه ما لكل وارث فيها ويعطى له نصف النصيب الخارج له في كل من المسألتين وقد خرج للمشكل في

١٢	٣	٢	
٧	٢	١	إبناً
٥	١	١	إبناً خنثى

الأولى ستة وفي الثانية أربعة قطعي له نصف النصيبين وهو خمسة وللمحقق الذكورية في الأولى ستة وفي الثانية ثمانية فيعطى له نصف النصيبين أيضاً وهو سبعة كما سيأتي هذا العمل في تصحيح مسائله وهذه صورتها:

واعلم أن الخنثى المشكل ليس بنوع ثالث زائد على الذكور والإناث في نفس الأمر وكذلك فرضه في نفس الأمر ليس بنوع ثالث زائد على نصيب الذكر والأنثى بل لما أشكل حاله في الظاهر وجب شرعاً أن يقسم المال له ولغيره على الدعوى والتسليم وهو قول ابن القاسم في كل مال تنازعه إثنان دون بينة وبيان ذلك في المثال المذكور أن الذكر قد سلم للخنثى ثلث الإثني عشر الذي هو أربعة لأن أسوأ حاله أن يكون أنثى والخنثى قد سلم للذكر نصف الإثني عشر الذي هو ستة وبقي النزاع في سدس الإثني عشر الذي هو إثنان فعلى تقدير أن الخنثى ذكر يكون له ذلك السدس وعلى تقدير أنه أنثى يكون ذلك السدس للذكر فيقسم هذا السدس بينهما نصفين فيجتمع للخنثى خمسة ولغيره سبعة كما تقدم وهذا مثل ثوب تنازع فيه إثنان وأدعى أحدهما نصفه والآخر ثلثيه ولا بينة لهما على ذلك فإنه يقسم بينهما كما ذكر لكن بعد إيمانهما ومثال ما يزيد فيه ميراث الأنثى على ميراث الذكر مسألة زوج وأم وأخ شقيق أو لأب خنثى فتصح مسألة تذكره من ستة للزوج ثلاثة وللأم إثنان وللخنثى الواحد الباقي ومسألة تانيته من ثمانية لأجل العول للزوج ثلاثة وللأم إثنان وللخنثى ثلاثة فيضرب نصف أحدهما في كامل الأخرى ثم الخارج في إثنين عدد حاله فيخرج ثمانية وأربعون ومنها تصح فنقسم على كل منهما فيخرج جزء سهمها فيضرب فيه ما بيد كل وارث فيها كان خنثى أو غيره فيعطى له نصف النصيبين فيكون للزوج أحد وعشرون وللأم أربعة عشر وللخنثى ثلاثة عشر كما سيأتي عمل ذلك هكذا:

٤٨	٨	٦	
٢١	٣	٣	زوجاً
١٤	٢	٢	أمّاً
١٣	٣	١	أخاً خنثى

ثم أشار إلى قدر ميراثه في القسم الثالث الذي برث فيه بالذكورة فقط والرابع الذي برث فيه بالأنوثة فقط بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ يَسِرُّ بِالشَّذِيبِ كَالْعَمِّ أَوْ أُنُوفَةِ الشَّذِيبِ
كَالْأَخِ لِلْأَبِ يَنْوَلُ قَدْ وَجَدَ كَمَا لَمْ يَنْصَفْ نَصِيبَ مُنْجَدٍ

فأقول في معنى ذلك: وإن يكن المشكل برث قربه الميت بالتقدير بالذكور أي: بتقدير كونه ذكراً فقط دون الأنوثة كالعَمِّ الخنثى أي: كالأصمَامِ وإن علوا وإبناء الأصمَامِ وإن سفوا وإبناء الأخوة الأشقاء أو لأبوان وإن سفوا لأن هذه الأصناف الثلاثة برث الذكور منهم دون أخواتهم كما تقدم بيانه أو كان الخنثى برث قربه الميت بأنوثته في التقدير لا بالذكورة كالأخ الخنثى للأب مع عول موجود في بعض الصور كمسألة زوج وأخت شقيقة وأخ خنثى لأب فعلى تقدير ذكوره لا يرث شيئاً لصحة المسألة من إثنين فيكون للزوج نصفها واحد وللشقيقة نصفها واحد فلم يبق شيء لذلك العاصب وعلى تقدير أنوثته يفرض السدس فيكون أصلها في ستة وتقول لسبعة.

وأشار للجواب في القسمين بقوله كان له أي: للخنثى المشكل في القسمين معاً نصف نصيب متحد برثه بذلك الوجه الذي برث به، وكيفية تصحيح كل من المسألتين حتى يعلم ما يستحقه كل وارث ستأتي في عمل تصحيح مسائله إن شاء الله، قال ابن الشاط في تأليفه المسمى بغنية الرابض في

علم الفرائض: وإن كان من صنف يرث منه الذكر دون الأنثى فله نصف ميراث الذكر وإن كان من صنف يرث منه الذكر ضعف ميراث الأنثى لكن اقتضى الحال أن ترث الأنثى دون الذكر فله نصف ميراث الأنثى اهـ. وقال ابن علاف في مثال الأول: ولو ترك الميت ابن أخ خنثى وابن عم ذكر لقسم المال بينهما نصفين لأن الخنثى يتقدر ذكوره يرث جميع المال فقد تنازعا حينئذ في المال وادعى كل منهما جميعه فقسم بينهما، وقال في مثال الثاني: وإذا تركت امرأة زوجاً وأماً وأخوين لأم وأخاً لأب خنثى فعلى تقديره ذكراً لا يرث شيئاً لأنه عاصب لم يرث له شيء، وعلى تقديره أنثى يفرض لها نصف فتعمل إلى تسعة ونسبة حظه على أنه أنثى في التسعة ثلث فيكون له حينئذ نصف الثلث الذي هو ميراث الأنثى اهـ. المراد منه.

ثم أشار إلى قدر ميراثه في القسم الخامس بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ أَحَدُ الْأَخِيَّاتِ لَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْأَخِيَّاتِ فَتَكُونُ كَأُمِّ الْأَخِيَّاتِ

فأقول في معناه: وإن يكن الخنثى المشكل أخاً لأم لقريبه الميت وجب له بالإرث نصيب كامل مطلوب في ماله وهو سدس إن اتحد الخنثى وثلث إن تعدد لأن الخنثى أخفض رتبة من الذكر وأرفع من الأنثى فإذا كان الأنثى من هذا الصنف كالذكر فأحرى الخنثى الذي هو أرفع منها، ويلحق بالأخ للام في استكمال ميراثه كل وارث ويكون ميراثه على أنه ذكر مثل ميراثه على أنه أنثى وذلك كما خاف خنثى شقيق أو لأب مع البنات فإنه يرث ما بقي عن البنات بالتعصيب سواء كان ذكراً أو أنثى لأن الأخوات مع البنات كالصبة يرثن ما فضل عنهن وكأخ شقيق إذا كان معه شقيق آخر ذكراً أو أنثى فإنهما يدخلان على الأخوة للام في ثلثهم فيقسم بينهم بالسواء، قال ابن علاف: وإذا تركت امرأة زوجاً وأماً وأخوين لأم وأخوين شقيقين أحدهما خنثى فالخنثى في هذه المسألة يستوي الحكم في تقديره ذكراً أو أنثى فيه تارك مع أخيه الأخوة للام في الثلث وأما لورثت زوجاً وأماً وأخوين لأم وأخاً شقيقاً خنثى فإنه بتقدير كونه ذكراً تكون مشتركة فيشارك الأخوين للام في الثلث فتصح مسألتهم من ثمانية عشر فيكون له إثنتان وهي ثلث التركة فيكون له نصف مجموع الميراثين فتعمل المسألة من ستة وثلاثين لدخول الثانية في الأولى فتضرب الأولى في إثنتين عدد حالي الخنثى فيكون للزوج خمسة عشر وللأم خمسة ولكل أخ لأم أربعة وللخنثى ثمانية اهـ. بالمعنى. واعلم أن المشكل كما قال بعض الأشباح لا يوجد أباً ولا أمّاً ولا جدّاً ولا جدة ولا زوجاً ولا زوجة لأنه إن كان أباً أو جدّاً أو زوجاً فهو ذكر محض وإن كان أمّاً أو جدة أو زوجة فهو أنثى محض لأن المشكل لا يرث بالزوجية لعدم صحة نكاحه لأنه لا يتكح ولا يتكح. وقال ابن رشد في المقدمات: ولا يكون الخنثى المشكل زوجاً ولا زوجة ولا أباً ولا أمّاً وقد قيل: أنه وجد من ولد له من بطنه ومن ظهره فإن صح ذلك ورث من ابنه لصلبه ميراث الأب كاملاً ومن ابنه لبطنه ميراث الأم كاملاً وهو بعيد اهـ. ويتصور ذلك فيما إذا ظن أنه أنثى فتزوج رجل فوطئه الزوج فولد من بطنه ولداً ثم وطئ ذلك الخنثى أمته فولدت الأمة منه ولداً فلهذا الخنثى ولدان هو أم لأحدهما وأب للآخر. قال الشيخ خليل في «التوضيح»: ورأيت عن مالك في بعض التعليل أن مثل هذين الولدين لا يتوارثان لأنهما لم يجتمعا في ظهر ولا في بطن فليسا أخوين لأب ولا لأم ابن القاسم ويمتنع النكاح من الجهتين اهـ. وأما كونهما شقيقين فلا يتوهم لعدم كونهما من امرأة واحدة. وهذا ما يتعلق بقدر ميراث الخنثى وأما غير الميراث فإنه يكون شأنه في سائر أحواله على أحوط الأمرين فلا يجوز له أن يفعل إلا ما يفعله الرجال والنساء وأما ما يجوز فعله لأحد الفريقين دون الآخر فلا يجوز للخنثى أن يفعله وبالله التوفيق.

ولما بين الناظم أسباب التوارث وشروطه ثم مواعنه ثم عدد الورثة من الرجال والنساء ومن يرث منهم

بالفرض أو بالتعصيب أو بهما معاً ثم عدد الفروض وأصحاب كل فرض ثم قدر ميراث من لم يتضح كونه من الرجال ولا من النساء أراد أن يتكلم هنا فيما يتصور في كل وارث بالفرض من أنواع الحجب فقال:

أنواع الحجب وما يتصور فيها في كل ذي فرض

فأقول: الحجب في اللغة هو المنع لأنه يقال حجب فلان فلاناً من كذا حجباً وحجباً إذا منعه منه، ويجمع حجاب حجاب على حجب. ويتصور مضارع مبني للمفعول من تصورت الشيء إذا صورته وقدرته في ذهنك، قال في «المصباح»: يقال تصورت بشيء مثل صور وشكلته فتصور هو ومعنى ذلك هذا الكلام الآتي:

باب بيان أنواع حجب بعض أهل الفروض عن جميع الميراث أو بعضه وبيان القدر الذي يتصور أي يقدر شرعاً من أنواع الحجب في كل وارث ذكر أو أنثى صاحب فرض ولو كان يرث بالتعصيب أيضاً وأما حجب العصبية بعضهم بعضاً فسيأتي في الباب الذي يلي هذا. واعلم أن هذا الباب هو أكد أبواب الفرائض وعليه تنبني جميع مسائله وهو كالغريال للغة السليق نتجس به أحكام كل وارث في موضع واحد بعد أن كانت متفرقة في مواضع كثيرة، قال ابن بونس: أصل معرفة الفرائض معرفة الحجب وحفظه فينبغي الاعتناء به وإتقانه.

ثم قال الناظم أصله الله:

الحجب بإسقاط والشركة والنقل للناقص أو عسوية

فأقول: قد تعرض في هذا البيت إلى أن الحجب يتنوع إلى أربعة أنواع:

أولها: يكون به الحجب عن جميع الميراث والثلاثة الباقية يكون بها الحجب عن بعضه ومعناه الحجب يكون بإسقاط وارث غيره عن جميع الميراث ويكون أيضاً بشركة وارث غيره في فرض واحد ينوبه منه أقل من فرضه الذي يستحقه لو انفرد ويكون أيضاً بنقل وارث غيره عن الفرض الكامل إلى الفرض الناقص ويكون أيضاً بنقل وارث غيره عن الفرض إلى عسوبة يرث بها أقل مما يرث بالفرض فقد وقع الحجب في هذه الثلاثة الأخيرة عن بعض الميراث، فأنواع الحجب حينئذ حجب إسقاط وحجب مشاركة وحجب نقصان وحجب تعصيب أي: حجب لذي نقصان وحجب لإرث تعصيب أما حجب الإسقاط فإنه يكون عند اجتماع الأقرب والأبعد فيسقط الأقرب الأبعد كإسقاط الابن بنت الابن وإسقاط الأخ الشقيق الأخت للاب ونحو ذلك، وأما حجب المشاركة فهو على نوعين:

أحدهما: أن يقع الاشتراك في الفرض الذي يستحقه المظروء عليه كمشاركة الزوجة الطارئة زوجة أخرى في الربع والثلث ومشاركة جدة أخرى في السدس ومشاركة بنت الصلب الطارئة أو بنت الابن أو الأخت الشقيقة أو الأخت للاب إثنين من جنسها في الثلثين ومشاركة الأم طارئة أخوين لأم في الثلث والآخر أن يقع الاشتراك في فرض آخر غير الأول كمشاركة بنت الصلب الطارئة أو بنت الابن أو الأخت الشقيقة أو الأخت للاب واحدة من جنسها في الثلثين لا في النصف الذي كان لها قبل ظهور أحتهما، وأما حجب نقصان أي حجب لفرض ذي نقصان عن الأول وهذا مراد من عبر بهذه العبارة لأن النقص حال في الأنواع الثلاثة الأخيرة كلها فكحجب الولد الزوج من نصف إلى ربع والزوجة من ربع إلى ثمن والأم من ثلث إلى سدس وحجب بنت الصلب بنت الابن من نصف إلى سدس وحجب الأخت الشقيقة الأخت للاب من نصف إلى سدس ونحو ذلك، وأما حجب تعصيب أي: حجب لتعصيب فكتعصيب كل من الابن أو ابن الابن أو الأخ الشقيق أو الأخ للاب أخته فنترت معه بالتعصيب جميع المال وما بقي عن أهل الفروض للذكر ضعف ما يكون للأنثى.

ثم أشار إلى من لا يتصور فيهم حجب الإسقاط أبداً بقوله:

وَلَا تُسْقُوطُ لِأَبٍ وَوَلَدٍ صُلْبٍ وَزَوْجَيْنِ وَأُمٍّ فَفَدٍ

فأقول في معناه: ولا سقوط لأب من ميراث ولده الذكر أو الأنثى الميت ولا سقوط أيضاً لولد صلب أي: لولد ذكر أو أنثى لصلب من إرث مال والده الأب أو الأم الميت ولا سقوط أيضاً لأخذ زوجين من إرث صاحبه الميت ولا سقوط أيضاً لأم من إرث ولدها الذكر أو الأنثى الميت فقد أي: فقط أي: لا سقوط لأبوين والزوجين وأولاد الصلب عن الميراث فقط أي: دون من عداهم فإنه يسقطه من هو أقرب منه إلى الميت كما سيأتي بيان ذلك في كل وارث غير هؤلاء.

ثم أشار إلى ما يتصور منها في كل وارث واحد من أهل الفروض على ترتيب الفروض السابقة فبدأ بأول أصحاب النصف فقال:

وَيَسْقُوطُ بِنْتُ الصُّلْبِ عَجَبَانِ مِنْ أَنْوَاعِ فَكَّ الْخُصْبِ
بِنْتُ بَنِي أَغْوَحَا قَدْ بَنَا وَأَخْتُهَا قَدْ شَارَكَتْهَا أَبْنَا

فأقول في معنى ذلك: ويتصور شرعاً في بنت الصلب أي: في بنت الميت كانت بصلب ذكر أو بنت وحم امرأة حجبان من أنواع الحجب السابق وهما حجب تعصيب وحجب مشاركة كما يفهم ذلك مما بعده، يعصب البنت المذكورة أخوها الواحد بأكثر قد بدا أي: ظهر معها في الإرث كان أخوتها كلهم ذكوراً أو ذكوراً مع إناث فيقتسمون مال أبيهم أو أمهم أو ما بقي عن ذوي الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين ولو كانت وحدها لكان لها النصف بالفرض ولو كان معها أخوها الذي شاركها في ولادة الميت نقلها إلى الإرث بالعصوبة ولا يعصبها حينئذ إلا أخوها الواحد فأكثر وأختها الواحدة فأكثر أي وأخت بنت الصلب قد شاركتها أي: تشارك بنت الصلب في الثلثين أبداً أي: في سائر الأزمنة التي يقع فيها اجتماعها يعني: أن بنت الصلب إذا انفردت ترث النصف وإذا كان معها أختها أو أخواتها الإناث فقط كان لهن الثلثان فإذا كانت مع واحدة كان لها نصف من ذلك الفرض وهو الثلث ولا شك أنه أنقص من النصف الذي كان لها عند الانفراد بسدس وإذا كانت مع أكثر كان ما ينوبها من الثلثين أخرى في نقصان عن النصف فينتزى يتصور فيها حجبان حجب تعصيب وحجب مشاركة يعصبها أخوها أو أخواتها الذكور أو الذكور مع الإناث وتشاركها أختها أو أخواتها فيكون فرض الكل الثلثين.

ثم قال الناظم أصله الله:

وَيَسْقُوطُ بِنْتُ الْإِبْنِ عَجَبِي الْأَنْوَاعِ بِفَوْنِ مَبِينٍ
بِنْتُهَا بِنْتُ الْإِبْنِ وَأَخْتُهَا لَزْنُهَا
أَوْ كَانَتْ أَنْفَلُ فَلَا قَدْ خَصْبَا
مَنْصُوبٌ لَهَا أَغْوَحَا وَبِنْتُ حَمٍ
وَأَخْتُهَا أَوْ بِنْتُ حَمٍ تَشْتَرِكُ
تَنْقُلُهَا بِنْتُ خَلْتِ حَمٍ بِصُفْبِ
نَحَالِ إِلَى السُّدُسِ قَوْنِ خَيْفِ

فأقول في معنى ذلك: ويتصور شرعاً في بنت الابن الواحدة وإن سفلت عن الإرث صنفان جميع أنواع الحجب السابقة بدون وجود مين أي كذب في ذلك وهي حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة وحجب نقصان وأشار إلى من يسقطها بقوله يسقطها أي: بنت الابن وإن سفلت عن

الأثر صنفان فقط إبن وإبنتان ارتفعا أي الصنفان فوقها سواء كان الصنفان من أولاد الصلب أو من أولاد الابن أما الابن المرتفع فوقها سواء كان ابن صلب أو ابن ابن تحت بنت فإنه يسقطها عن الإرث دائماً فلا ترث معه في سائر المسائل وأما الإبتان المرتفعتان فوقها سواء كانتا بنتي صلب أو بنتي الابن أو مختلفتين في الدرجة وتحتهما بنت فإنهما تسقطانها عن الإرث إلا في مسائلين أشار لإحدهما بقوله: إلا إذا كان إبن واحد أو أكثر قد دفع أي: حصل معها في درجة واحدة سواء كانتا بنتي صلب أو بنتي الابن كان أخاها أو ابن عمها فإنه يعصبها في الثلث الباقي فيقسمه للذكر ضعف ما للأنثى وأشار إلى الثانية بقوله أو كان أسفل أو إلا أن يكون ابن أسفل من بنت الابن المحبوبة بابنتين فوقها فذا أي: فهذا الابن الذي كان أسفل منها قد عصب أي: يعصب دائماً من كانت معه في درجته من أخواته أو بنات عمه ومن فوق أي: ومن كانت فوقه ممن حجب أي: من سائر البنات المحجوبات من الثلثين سواء كانت تلك البنات محجوبات من الثلثين في درجة واحدة أو درجتين أو درجات فيقسم معهن الثلث الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين فابن الابن الأسفل حينئذ يعصب من كان في درجته ومن كان فوقه من عماته وعمات أبيه وعمات جده إذا حجبن من الثلثين بسبب البنتين الكائنتين فوق الجميع فإن كان شيء آخر من البنتين تحت ذلك الابن فإنه يسقطهن إذا لا ترث البنات مع الابن فوقهن بلا تفصيل، أما كون ابن الابن الأسفل يعصب من فوقه من البنات المحجوبات من الثلثين فقد نص عليه غير واحد، وأما كونه يدخل في ذلك الثلث من في درجته مع من فوقه من البنات فقد نص عليه أبو الحسن في تحقيق المباني عن ابن عبد السلام ويفهم ذلك أيضاً من كلام بعضهم ثم أشار إلى من يعصب بنت الابن إذا لم يكن فوقها بنتان يتقدم ذلك ولا كان فوقها بنت لأنه سيأتي في أصحاب السدس بقوله معصب لها أخوته وإبن عمه بمعصب خبر مقدم أي: وأخو بنت الابن وإن سفلت معصب لها وإبن عمه مماثل لها في الدرجة معصب لها أيضاً في جميع المال أو في الباقي عن سهم يوم أي: يقصد أي: أو في الباقي عن الفروض المقصودة بالإخراج ابتداء كفرض الزوج أو الزوجة أو الأم أو نحو ذلك سواء كان أخوها أو ابن عمها متحداً أو متعدداً فيقسمون المال أو الباقي عن أهل الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين وبنت الابن حينئذ وإن سفلت إذا لم يكن فوقها شيء من الأولاد ترث النصف وإذا كان معها أخوها أو أختها أو ابن عمها أو بنو عمها أو كان معها أخوتها وأبناء أعمامها معاً في درجتها فإنها ترث معهم بالتمصيب نصف ما يرثه الذكر ثم أشار إلى من يحجبها حجب مشاركة بقوله وأختها إلى قوله ترد أي: وأخت بنت الابن أو بنت عم لها أو هما معاً اتحدت كل منهما أو تعددت تشترك معها أي: مع بنت الابن في ثلثين منسوبين لجميع المترك فوجب قسم الثلثين بينهما أو بينهن بالسواء وبنت الابن حينئذ وإن سفلت تشاركها في الثلثين أخوتها أو بنات أعمامها أو الصنفان معاً كان معهن أهل الفروض غير البنات أو المعصبة الأباعد عنهن، ثم أشار إلى من يحجبها حجب نقصان بقوله تنقلها بنت علت إلخ أي: وتنقل بنت الإبن وإن سفلت بنت واحدة عالية فوقها كانت بنت صلب أو بنت ابن تحتها ابن عن إرث نصف مال لأن تلك العالية أولى به إلى إرث السدس بالفرض تمام الثلثين دون وجود حيف أي: ظلم في ذلك وبنت ابن حينئذ وإن سفلت لا ينقلها عن نصف المال إلى سدسه إلا بنت واحدة فوقها لأن البنت العالية كانت بنت صلب أم لا ترث نصف المال وترث معها السفلى سدس المال تمام الثلثين الذي هو فرض واحد لهما معاً فإذا باعت إحداهما حينئذ حظها قبل القسمة كانت الأخرى أولى بالشفعة لأنها مشاركة لها في السهم الواحد الذي هو الثلثان فكان للمعصبة ثلاثة أرباع الثلثين وهي بالنسبة إلى جملة المال نصف وكان للسفلى ربع الثلثين وهو بالنسبة إلى جملة المال سدس فقد اشتركت العليا والسفلى حينئذ في الثلثين شركة مختلفة ونسبت الأجزاء

المأخوذة من الثلثين إلى جملة المال دون أصلها التي أخذت منه فأشكل بسبب تلك النسبة كون النصف والسدس فرضاً واحداً ولو قالوا في عبارتهم إذا اجتمعت بنت عليا وسفلى كان للعليا ثلاثة أرباع الثلثين ولكن المعنى المقصود بالعبارتين واحد.

ثم قال الناظم أصلحه الله:

وَيْسِي الشَّقِيقَةُ ثَلَاثَةُ حُجُبٍ	يَنْسَبُهَا بَيْنُ وَابْنِ الْإِسْنِ ثُمَّ الْأَبِ
وَالْأَخُ وَالْبَيْتُ ذَنْتُ لَوْ يَنْمَدَتْ	يَنْصَبُ بِهَا بِأَنْشَوَالٍ يَذَتْ
وَلَا تُكُونُ فَاتٌ لِفَرْضٍ إِذْ جَلَا	وَجُودٌ جَدُّ مَنُهَا وَإِنْ جَلَا
إِلَّا بِأَكْثَرِ بَنِي زَوْجٍ وَجَدَ	أَمْ وَبِئْسَ الْأَخْتُ مَنُهَا لِي الْمَنَدِ
فَيَفْزَعُ الشَّعْفُ لَهَا فَيَفْزَعُ	عَوَلٌ فَيَنْسَبُ الْجَدُّ مَنُهَا يَنْسَعُ
وَيُشَارَحُهَا أَغْثُهَا قَبَا يَجِبُ	بِئْسَ فَرْضٌ ثَلَاثِينَ لِمَالٍ قَدْ طَلِبُ

فأقول في معنى ذلك: ويتصور شرعاً في الأخت الشقيقة ثلاثة حجب مع حجاب أي ثلاثة من أنواع الحجب السابقة حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة وأشار إلى من يحجبها حجب إسقاط بقوله يسقطها ابن وابن الابن ثم الأب أي: يسقط الأخت الشقيقة عن الإرث ثلاثة رجال ابن الميت وابن الابن وإن سفل ثم الأب إذا تركه الميت دون الأبناء فلا ترث مع واحد من هؤلاء الثلاثة أبداً.

ثم أشار إلى الأخ والبيت والجدة الذين يحجبونها حجب تعصيب بقوله والأخ والبيت إلى قوله يسمع أي: والأخ الشقيق الواحد أو أكثر والبيت الواحدة أو أكثر دنت أي قربت تلك البنت إلى الميت بأن كانت بنت صلب أو بعدت عنه بأن كانت بنت ابن وإن سفلت يعصبان الأخت الشقيقة في جميع أحوال بدت أي: ظهرت في ميراثها من جملة المال أو الباقي عن أهل الفروض وإذا كان معها بنت واحدة فإنما كان معها أخوها الواحد فأكثر فإنه يعصبها فترث معه نصف ما يرثه في جميع المال أو الباقي عن أهل الفروض وإذا كان معها بنت واحدة أباً كانت كان لتلك الشقيقة النصف الباقي عن الميت بالتعصيب فتستغرقان المال ولذلك ينحجب معهما الأخ للاب وأبناء الأخوة مطلقاً كما تقدم وإذا كان معها بنتان فأكثر كان للشقيقة الثلث الباقي عنهما بالتعصيب أيضاً كما يرثه الشقيق بالتعصيب إذا كان معهما ولا تكون الشقيقة صاحبة فرض أيضاً أي: جلا أي: ظهر وجود جد وإن علا معها أي: مع الشقيقة في الميراث أي: ولا يفرض لها مع وجود الجد إلا في مسألة أكدرية أي: منسوبة إلى أكدر وهو رجل سئل عنها فأخطأ فيها وهي مسألة زوج وجد وأم وتلك الأخت الشقيقة كانت معهم في عدد الورثة فيفرض النصف لها أي: الشقيقة حيث فرغ المال ولم يوجد من يسقطها من الرجال الثلاثة السابقة ولما وجد معها من لا ترث معه إلا بالتعصيب كاليئات ولا من يقاسمها دائماً كأخيها لأن أخيها الذي يقاسمها دائماً أقوى من الجد الذي يقاسمها في بعض الصور فيقع بسبب فرض النصف لها عول المسألة من ستة إلى تسعة فتنقسم الجدة معها ما في أيديها للذكر ضعف ما يكون للأنثى يسمع أي: مسموع من الشارع ومجموع ما في أيديهما أربعة وهي لا تنقسم عليهما فنضرب الثلاثة عدد رؤوسهما في التسعة فيخرج سبعة وعشرون ونقسم ما يصح ثم يضرب ما بيد كل واحد في تلك الثلاثة فيخرج للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة وقد تقدمت هذه المسألة في أحوال الجد وإنما أعيدت هنا لئلا يتوهم دخولها في أخيرة النظائر التي لا يفرض فيها للشقيقة فالأخت الشقيقة حينئذ ترث مع الجد ما بقي عن الجد وغيره من أهل الفروض إلا في الأكدرية التي لا يبقى لها فيها شيء.

يفرض لها نصف ثم يقاسمها الجد فيما بأيديهما كأخيه ثم أشار إلى من يحجبها حجب مشاركة بقوله وشاركها أختها فيما يجب إلخ أي: وتشارك الشقيقة أختها الشقيقة الواحدة أو أكثر فيما يجب الأخوان الشقائق من فرض ثلثين منسوبين لجمال مطلوب بالقسمة فالأخت الشقيقة حينئذٍ ترث النصف إذا انفردت وإذا كان معها أخت أو أخوات شقائق كان فرض الجميع الثلثين فينتقص لها شيء من النصف بسبب الشركة.

ثم قال الناظم أصلحه الله:

أَزْنَعُ ثَقِيْفَتُ بِنِ خَجِبِ	وَنَسْطُورُ بِأَخْتِ لِأَبِ
أَبِ وَالْإِبْنِ وَابْنَةُ خَجِبِ	إِسْقَاطُهَا بِبَنِي خَجِبِ
ثَقِيْفَةُ نَحْ بِنْتِ ابْنِ خَجِبِ	ثَقِيْفَةُ نَحْ بِنْتِ ابْنِ خَجِبِ
مَعَهَا بِأَخْرَافِ بِنْتِ خَجِبِ	ثَقِيْفَتَانِ خَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ ذَكَرُ
وَلَيْسَ مَسْجُوعًا لَهَا إِنْ أُنْزِلَ	وَأِنْ يَكُنْ مَعَهَا بِنَاتِي أَذْخَلَ
فَلَيْسَ فَرْعُهَا بِجَدِّ بَنِي خَجِبِ	وَمُعَصِبَتُ بِالأَخِ وَالْبَنَتِ وَجَدُ
لَهَا فِيهَا كَثْفِيْفَةُ خَلَّتْ	إِلَّا بِأَكْثَرِيْفَةٍ ثَقِيْفَتُ
بِي ثَقِيْفَتِي فَخَالِ الْبَنِي فَذْ خَلَا	لَأَخْتِهَا مَعَهَا أَشْرَكَ لَزِمَا
ثَلَاثِينَ نَحْ ثَقِيْفَةٍ ثَقِيْفَتُ	وَأَشْرَكَ لِي بِشَرِّ بَنِي خَجِبِ

فأقول في بعض ألفاظه: الباء الجارة للجد في الموصمين للمعصية وحيث متعلق بحقيق والباء الجارة الآخرين بكسر الخاء ظرفية ومفعول أدخل صغير محذوف عائد على الأخت للآب وفي معنى ذلك ويتصور شرعاً في أخت لآب أربعة متقدمة من حجب أي: من أنواع المحجب وهي حجب إسقاط وحجب تمصيب وحجب مشاركة وحجب نقصان وقد أشار إلى من يحجبها حجب إسقاط بقوله إسقاطها بسببة إلى قوله أنزل أي إسقاط الأخت للآب عن الإرث حقيق بسببة أصناف:

الأول: أبو الميت فإنه يسقطها فلا ترث معه أبداً.

والثاني: الابن فلا ترث معه الأخت للآب أبداً.

والثالث: ابن الابن وإن سفل فلا ترث معه الأخت للآب أبداً.

والرابع: أخ شقيق للميت فلا ترث معه الأخت للآب أبداً.

والخامس: أخت شقيقة اجتمعت مع ابنة واحدة أو أكثر كانت بنت صلب أو بنت ابن وإن سفلت فلا ترث معها الأخت للآب أبداً لأن الشقيقة مع وجود شيء من البنات كالشقيق في إرث ما بقي عن البنات بالتمصيب.

والسادس: أخت شقيقة وارثة نصفاً مع الجد الوارث نصفاً آخر فلا ترث معها الأخت للآب شيئاً إن لم يكن معها شيء آخر من الأخوة للآب لأن الشقيقة تعاد الجد بها فتصح مسائلهم من أربعة فيأخذ الجد إثنين وتأخذ الشقيقة الإثنين الباقيين لأن الأخت للآب لا ترث شيئاً حتى تستكمل الشقيقة نصف المال كما تقدم ذلك في أحوال الجد.

والسابع: أختان شقيقتان فلا ترث معها الأخت للآب شيئاً إن لم يكن معها أخ لآب يعصبها في الباقي عن الشقيقتين لأن غاية ما يكون للأخوات التي لم يكن معهن ذكر لثان سواء كن شقائق أو أخوات لآب أو مختلفات فإسقاط الأخت للآب حينئذٍ حقيق بجميع السبعة المذكورة حيث لم يوجد

أخ ذكر معها أي: مع الأخت للآب في موضعين آخرين مما قد غير أي: من عدد السبعة الذي قد سبق وهما كون الأخت للآب مع الجد والشقيقة وكونها مع الشقيقتين وأما إن كان معها فقد أشار إليه بقوله: وإن يكن معها إلخ. أي: وإن يكن أخ ذكر واحد فأكثر مع الأخت للآب أدخلها في قدر باقي عن الجد والشقيقة في أولاهما وفي باقي عن الشقيقتين في الثانية فيقسم مع أخته ذلك الباقي للذكر ضعف ما للأنثى ويكون أصل أولاهما من ستة لأن الشقيقة تعاد الجد من كان معها فيأخذ الجد إثنين وتأخذ الشقيقة نصف الأصل وهو ثلاثة فيبقى واحد يقسمه الأخ والأخت للآب وهو منكسر عليهما فيضرب عدد رؤوسهما في الأصل فيخرج ثمانية عشر ومنها نصع فيكون للجد ستة وللشقيقة تسعة وللأخت للآب إثنان ولأخته واحد هكذا:

١٨	٦	
٦	٢	جداً
٩	٣	أختاً
٢	١	أخاً للآب
١		أختاً للآب

وكذلك لا تنحجب الأخت للآب إذا كان معها أخت أخرى يكمل بها عول الذكر لأن أصل مسائلهم يكون في خمسة عدد رؤوسهم ثم تنتقل إلى عشرة لأجل نصف الشقيقة ثم إلى عشرين لأجل الانكسار فيكون للجد ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل أخت لآب واحد كما تقدم في مسائل المعادة ويكون أصل الثانية في ثلاثة مقام فرض الشقيقتين فتصح من تسعة لأجل الانكسار فيكون لكل شقيقة ثلاثة وللأخت للآب إثنان ولأخته واحد، ثم أشار إلى حكم ما إذا كان مع الأخت للآب المحجوبة ذكراً نزل منها وهو ابن الأخ بقوله: وليس مدخلاً لها أن أنزل به أي وليس الذكر مدخلاً لها أي: للأخت للآب في الإرث إن كان ذلك الذكر أنزل منها أي: أسفل منها بأن كان ابن الأخ في المسائلين بل ينحجب ابن الأخ في أولاهما بالجد كما تنحجب فيها الأخت للآب فيأخذ الجد النصف وتأخذ الشقيقة النصف الآخر وينفرد ابن الأخ في الثانية بإرث جميع الثلث الباقي عن فرض الشقيقتين ولا يدخل فيه عته المحجوبة التي هي أخت الميت بالآب بخلاف ابن ابن الميت وإن سفل فإنه يعصب من فوقه من البنات المحجوبات عن الثلثين كما تقدم، والفرق بين أبناء الأبناء وأبناء الأخوة أي: البنوة أقوى من الأخوة في عدم الحجب والأخت للآب حينئذ ضعيفة ولا تقوى بالضعيف الذي هو أسفل منها وبنت الابن أقوى من الأخت ولهذا كانت قوية بالضعيف الأسفل ويفرق بينهما أيضاً بأن السبب الذي يرث به ابن الأخ لم تشاركه الأخت فيه لأن سببه مركب من بنوة أو أخوة لأنه ابن أخي الميت وسببها بسيط لأنها أخت الميت بواسطة أبيه.

ثم أشار إلى من يحجبها حجب تعصيب إذا لم يكن معها شقيقتان لتقدم ذلك ولا شقيقة لأنه سيأتي في أصحاب السدس بقوله وعصبت بالأخ إلى قوله خلت أي: وعصبت الأخت للآب أيضاً باليت الواحدة بالأخ للآب فيقسمان جملة المال أو ما بقي عن أهل الفروض للذكر مثل حظ الأنثى وعصبت الأخت للآب أيضاً باليت الواحدة بأكثر وإن سفلت فترث النصف الباقي عن البيت الواحدة أو الثلث الباقي عن البنين فأكثر بالتعصيب فتسقط أبناء الأخوة مطلقاً إن لم تكن معها أخت شقيقة وأما إن كانت معها فالشقيقة هي أولى بإرث الباقي عن البنات بالتعصيب وعصبت الأخت للآب أيضاً للجد لآب فليس فرض الأخت للآب حينئذ مع وجود جد أمراً يعتمد عليه بل يقاسمها كأخيها في جملة المال أو الباقي عن الفروض إن كانت المقاسة فيما بقي عن الفروض أفضل له وإلا أخذ ما هو أفضل له من الأمور التي تقدم أنه يخير فيها ثم تأخذ الأخت للآب بالتعصيب ما بقي عن الفروض إلا في مسألة أكدرية تقدم ذكرها فهي أي فالأخت للآب في الأكدرية مثل أخت شقيقة خالية أي: سابقة قبل هذا المحل في كونها يفرض لها النصف حيث فرغ المال ولم يوجد في الورثة من يسقطها ولا من

بعضها دائماً كاليثبات ولا من يقاسمها دائماً كأختها فتعمل المسألة من ستة إلى تسعة ثم يقاسمها الجد فيما بأيديهما كأختها فتصح لأجل الانكسار من سبعة وعشرين فيكون للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت للاب أربعة كما تقدم بيان ذلك في أحوال الجد وإنما أعيد ذلك هنا جمعاً للنظائر التي لا يفرض فيها للأخت للاب .

ثم أشار إلى من يحجبها حجب مشاركة بقوله لأختها معها اشتراك قد بدأ إلى قوله علماً أي : الاشتراك معها أي : مع الأخت للاب لازم لأختها الواحدة فأكثر في ثلثي المال المعلوم للثمن يعني أن الأخت للاب إذا انفردت كان لها نصف المال وإذا كان معها أختها أو أخواتها كان فرض الجميع الثلثين فينتقص لها شيء من النصف بسبب الشركة .

ثم أشار إلى من يحجبها حجب نقصان بقوله : وانتقلت لسدس إلخ أي : وانتقلت للأخت للاب عن النصف الذي يكون لها إذا انفردت إلى سدس ينتم أي : يكمل ثلثين مع وجود أخت شقيقة مقدمة على الأخت للاب في استحقاق النصف عند اجتماعهما يعني أن الأخت للاب تنتقل بالشقيقة عن النصف إلى سدس يكون تمام الثلثين الذي هو الفرض الواحد المعين بخمس الأخوات سواء كن شقائق أو أخوات للاب أو مختلفات .

ثم أشار إلى ما يتصور في الزوج الباقي من أصحاب النصف من حجب النقصان بقوله :

وَالزَّوْجُ عَنْ نِصْفِ الزَّوْجِ بِشَقْلٍ يُولَدُ كَانَ قَرِيباً أَوْ سَفَلًا

فأقول : يتبني كسر فاء سفل الذي يجوز تثليثه ليسلم من سناد التوجيه ومعنى ذلك الزوج ينتقل عن إرث نصف مال زوجته لربع أي إلى إرث ربع مالها بسبب وجود ولد ذكر أو أنثى لزوجته الهاكمة كان ذلك الولد قريباً إليها بأن كان ولدها مباشرة أو كان سافلاً عنها بأن كان ولد ابن لها وإن بعد عنها جداً سواء كان ثابت النسب أو ابن زنى أو منفياً بلعان لأنه وارث لأمه على كل حال وكل من يرث يحجب وإنما يشترط فيه أن يكون وارثاً بحيث لا يوجد فيه مانع يمنعه من إرث أمه كعدم الاستتلال والشك والكفر والرق والقتل سواء كان ذلك الولد من هذا الزوج أو من زوج متقدم كان أبوه حراً أو عبداً لأن ابن الحرة من العبد تابع لأمه في الحرية .

ولما فرغ مما يتصور من أنواع الحجب في أصحاب النصف الخمسة شرع فيما يتصور منها في صاحبي الربع مبتدأً بحكم الزوج فقال :

وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ الْحَبَابُ عَنْ زَوْجٍ لَأَنَّهُ أَقْبَلُ نَافَةَ زَوْجٍ

فأقول في معنى ذلك : وليس للزوج الحجاب عن إرث الربع مال زوجته بغيره من الورثة لأنه أي الربع هو أقل ما شرع له في القرآن من الفرضين لأنه يرث النصف في مال زوجته إذا لم يكن لها ولد وإن سفل والربع إذا كان لها ولد وارث وإن سفل فلا يتصور شيء من أنواع الحجب السابقة حيثن في الزوج المجتمع في إرث زوجته مع ولدها ثم أشار إلى ما يتصور في الزوجة التي ترث الربع أو الثمن بقوله :

وَيَسْقُلُ الزَّوْجَةُ عَنْ زَوْجٍ إِلَى ثَمَنِ ضَجِيجٍ وَلَقَدْ قَدْ أَنْجَلَا

وَأَشَارَ كَثُفَا وَوَجْهٌ فِي الزَّوْجِ كَثُفَنِي جَنْدَ وَجُودِ الْفَرْعِ

فأقول : أشار بهذا الكلام إلى أن الزوجة يتصور فيها حجب نقصان عن ربع إلى ثمن ويتصور في كل من واردة الربع والثلث حجب مشاركة فقط ومعنى ذلك ينقل الزوجة الواحدة أو أكثر عن إرث ربع

مال زوجها الهالك إلى إرث ثمن ماله ولد صحيح نسب قد انجلا أي ظهر في جملة الورثة سواء كان الولد الذي صح نسبة ذكر أو أنثى واحداً أو متعدداً كان من هذه الزوجة أو زوجة أخرى أو مستولده، وأما إن كان ابن زنى أو متفياً بلمان فلا يرث ولا يحجب، ويشترط في ذلك الولد أيضاً أن يكون وارثاً لأبيه لانتفاء الموانع الخمسة الباقية التي هي عدم الاستهلال والشك والكفر والرق والقتل.

ثم أشار إلى تصور حجب المشاركة في كل من واردة الربع ووارثة الثمن بقوله وشاركتها زوجة إلخ أي: وتشارك الزوجة في إرث الربع عند انتفاء الولد زوجة أخرى واحدة أو أكثر كاشتراك ثمن أي كاشتراك الزوجتين أو أكثر في ثمن المال عند وجود الفرع أي الولد الوارث للزوج الهالك، وحيث كان لهن الربع أو الثمن فإنه يقسم بينهما بالسواء إلا في صور نادرة مثل أن يكون له أربع زوجات قد أبان إحداهن ثم تزوج امرأة أخرى ثم مات وحملت المطلقة وعلمت الجديدة وكل واحدة من الأربع السابقة تقول أنا غير ميانة، فإذا فرض المال أربعة وستين ديناراً فربعه الذي هو ستة عشر يكون للزوجات الخمس في عدم الولد الوارث لكن يعطى للجديدة التي تعقق كونها في عصمتها حين موته الأربعة التي أنابتها إذا قيس ذلك العدد للزوجات الأربع التي بقيت في عصمتها في نفس الأمر وتبقى ثلاثة أرباع الربع وهي اثنا عشر فتقسم أربعاً بين الزوجات الأربع السابقة بعد أن تحلف كل واحدة أنها غير مطلقة ميانة فيكون لكل واحدة منها ثلاثة دنائير وإذا جهلت الجديدة والمطلقة معاً فالربع بينهما أخماساً مع إيمانهم وإن كان لكافر عشر زوجات وأسلم وأسلمن معه فمات قبل أن يختار بعضهن فالربع أو الثمن بينهما أعشار وإن أسلم منهن ست أو أقل فمات قبل أن يختار فلا ميراث لهن لاحتمال أن يختار الكافر الأربع وإن أسلم منهن سبع أو أكثر فمات ولم يختار ورث المسلمات منهن الربع أو الثمن بالسواء وقد يموت الزوج عن خمس زوجات إحداهن لها الميراث والصدائق والثانية لا ميراث لها ولا صدائق والثالثة لها الصدائق دون الميراث والرابعة لها الميراث دون الصدائق والخامسة لها الميراث ونصف الصدائق، أما الأولى فهي التي على دين زوجها الميت دخل بها أو لم يدخل، وأما الثانية فهي التي نكحها في مرضه المخوف قبل الدخول فلا ميراث لها ولا صدائق لفساد النكاح ولا صدائق لعدم الدخول في النكاح الفاسد، وأما الثالثة فهي كتابية فلها الصدائق دخل بها أو لم يدخل دون الميراث لعدم استوائهما في الدين، وأما الرابعة فهي منكوحة التفويض إذا مات قبل أن يفرض لها وقبل الدخول عليها فلها الميراث لصحة نكاحها ولا صدائق لها لعدم الفرض والدخول لأن الموت إنما يقرر ما فرض، وأما الخامسة فهي المسمى لها إذا طلقها قبل الدخول طلاقاً بانئني مرضه المخوف ثم مات من ذلك المرض فلها نصف الصدائق لأن المطلقة قبل البناء يكون لها نصف الصدائق ولها الميراث حيث مات من ذلك المرض لأن إخراج الوارث منه عن تقديمه كما تقدم فيقسم الربع أو الثمن بين الثلاث التي كان لها الميراث بالسواء.

ثم أشار إلى ما يتصور من أنواع الحجب في أصحاب الثلثين بقوله:

وَحَجَبٌ وَلَوْثَاتٌ ثَلَاثِينَ مَنَّا كَحَجَبٍ وَلَوْثَاتٍ يَنْصَبُ نَوْفَا
بِوَيْ شَيْبَةَ نَحْ أَيْبَةَ لَلَا نَسِبُ الْمَخْنِيْنِ فَأَصْلَى مُنْجَلَا

فأقول في معنى ذلك: وحجب إناث وارثات ثلاثين من المال مع أي جميعاً نوع أي منوع تنويعاً مثل تنويع حجب إناث وارثات نصف من المال فكل ما يتصور في البنت التي ترث النصف من أنواع الحجب يتصور في البنين فأكثر التي يرثن الثلثين وما يتصور في بنت الإبن التي ترث النصف من

أنواعه يتصور في ابنتي الابن فأكثر اللاتي يرثن الثلثين وما يتصور في الأخت الشقيقة التي ترث النصف من أنواعه يتصور في الشقيقتين فأكثر اللتان يرثن الثلثين وما يتصور في الأخت للاب التي ترث النصف من أنواعه يتصور في الأختين للاب فأكثر التي ترثن الثلثين بلا تفصيل في جميع ذلك سوى أخت شقيقة مع الجد فلا تسقط تلك الشقيقة المجتمة مع الجد أختين لأب فأعلى أي فأكثر مسجلاً أي مطلقاً كان معهما أخ لأب ذكراً أو لم يكن كما تسقط الشقيقة مع الجد أختاً واحدة لأب إلا أن يكون معها ذكر في درجتها فأختان لأب فأكثر حينئذ كان معهن أخ أو لم يكن لا بد أن يفضل لهن شيء عن الجد والشقيقة كما تقدم بيان ذلك في أحوال الجد، فيقال في ذلك حينئذ ويتصور في بنتي الصلب أو أكثر حبيبان حجب تعصيب وحجب مشاركة بمصيهما أخوهما أو أخوتهما وتشاركهما أختهما أو أخوتهما فيكون فرض الكل الثلثين ويتصور في بنتي الابن أو أكثر أربعة حجب، حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة وحجب نقصان يسقطهما إبن أو ابنتان فوقهما إلا أن يكون معهما إبن في درجتهما فيعصبهما في الثلث الباقي أو يكون إبن أسفل منهما فيعصب من كانت معه في الدرجة ومن كانت فوقه من البنات المحجوبات عن الثلثين في الثلث الباقي ويعصبهما أخوهما الواحد فأكثر وإبن عمهما الواحد فأكثر في المال أو في الباقي عن أهل الفروض وتشاركهما أختهما أو بنت عمهما الواحدة فأكثر في ثلثي المال وتنقصهما بنت فوقهما فترثان معها السدس تكملة الثلثين ويتصور في أختين شقيقتين أو أكثر ثلاث حجب: حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة فيسقطهما إبن وإبن الابن والأب ويعصبهما أخوهما الواحد فأكثر والبنات والجد ولو مع زوج وأم إذ لا يقال لها أكدرية إلا مع اتحاد الأخت فيكون أصل هذه إذا كان فيها أختان من ستة فتصح لأجل انكسار اثنين على الجد والأختين من إثني عشر فيكون للزوج ستة وللأم إثنان وللجد إثنان ولكل أخت واحد إذ لا يفرض لهما الثلثان لعدم فراغ المال إذا أخذ الجد سدس الأصل كما تقدم بيانه في أحوال الجد وتشاركهما أختهما الواحدة فأكثر في الثلثين. ويتصور في أختين لأب أو أكثر أربعة حجب: حجب إسقاط وحجب تعصيب وحجب مشاركة وحجب نقصان يسقطهما ستة أصناف الأب والابن وإبن الابن وإن سفل وأخ شقيق وأخت شقيقة مع البنت وأختان شقيقتان إلا أن يكون معهما ذكر في درجتهما فقط فيعصبهما في الثلث الباقي عن الشقيقتين وإن كان معهما ذكر أنزل منهما مفرد وحده بالثلث الباقي ولا تسقطهما شقيقة مع الجد لأن الشقيقة تعاد الجد بأختين لأب فيكون أصل ماأنهم من خمسة وتصح لأجل الانكسار من عشرين فيكون للجد ثمانية، وللشقيقة عشرة ولكل أخت لأب واحد ويعصبهما أخوهما الواحد فأكثر والبنات والجد ولو مع زوج وأم إذ لا يقال لها أكدرية مع تعدد الأخت فلا يفرض لهما الثلثين لعدم استغراق الفروض الأصل فتصح المسألة إذا كان فيها أختان لأب من إثني عشر كما تقدم في الشقيقتين إذ لا فرق في ذلك بين كون الأختين شقيقتين أو لأب وتشاركهما أختهما الواحدة فأكثر في الثلثين وتنقصهما أخت شقيقة فترثان معهما السدس تكملة الثلثين.

ولما فرغ مما يتصور من أنواع الحجب في أصحاب الثلثين شرع فيما يتصور منها في أصحاب الثلث مبتدئاً بالأم فقال:

وَيَسْتَقْبَلُ الْأُمُّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى	سُدْسِ نَالٍ وَلَدْنَا نَزَلَا
وَأَيُّهَا بِنُ امْرَأَةٍ مَيْتٍ مَطْلَقَا	وَأِنْ يَكُنْ خَبِيرُهُمَا مُحَقَّقَا
وَالْأَبُ نَائِلٌ بِمَنْزِلَتَيْنِ	لَهَا لِثَلَاثُ الْبَاقِي فَوْزَ نَسِينِ

فأقول: أشار بهذا الكلام إلى أن الأم لا يتصور فيها إلا حجب النقصان الذي هو الانتقال عن الثلث الكامل إلى السدس أو ثلث الباقي ومعنى ذلك ينقل الأم عن إرث الثلث الكامل في مال ولدها الميت الذكر أو الأنثى إلى إرث سدس المال ولد ذكر أو أنثى ما نزل أي مدة نزوله أي وينقل الأم من الثلث إلى السدس ولد ذكر أو أنثى وإن سفل إذا كان وارثاً لولدها الميت الذكر أو الأنثى لانتهاء جميع الموانع السبعة عنه إذا كان ولدها الميت ذكراً وانتهاء الموانع الخمسة التي هي عدم الاستهلال والشك والكفر والرق والقتل عنه إذا كان ولدها الميت أنثى وينقلها أيضاً عن الثلث إلى السدس إثنان فأكثر من أخوة ميت مطلقاً أي كانا ذكراً أو أنثيين أو مختلفين أو كانا شقيقين أو لأب أو لأم أو مختلفين هذا إذا ورثا أخاهما الميت الذكر أو الأنثى بل ينقلانها عن الثلث إلى السدس وإن يكن حجب الأخوين المجتمعين معها محققاً يورث أقوى منها لا يمنع من الموانع السابقة كمسألة أم وأب وأخوين شقيقين أو لأب فإن الأب يحجب سائر الأخوة ومع ذلك يحجب الأخوان الأم إلى السدس فتأخذ السدس وتأخذ الأب خمسة أسداس، ومسألة أم وجد وأخوين لأم فإن الأخوين لأم المحبوبين بالجد يحجبان الأم إلى السدس فيأخذ الجد الأسداس الخمسة الباقية وكذلك إذا ورت أحد الأخوين دون الآخر كمسألة أم وأخ شقيق وأخ لأب فإن الأم ترث فيها السدس لوجود أخوين وإن حجب أحدهما لأن ما فضل عن السدس يكون للشقيق وحده وأشار إلى من ينقلها عن الثلث الكامل إلى ثلث الباقي بقوله والأب ناقل بغراوين إلخ أي والأب ناقل في غراوين لها أي: لأم عن الثلث الكامل لثلاث الباقي عن فرض لزوجين دون وجود مبن أي كذب في ذلك، والغراوان هما زوج وأبوان وزوجة وأبوان فالأولى تصح من ستة فيكون للزوج ثلاثة وللأم واحد وللأب إثنان وتصح الثانية من أربعة فيكون للزوجة واحد وللأم واحد وللأب إثنان وقد كان ثلث الباقي في الأولى سدساً وفي الثانية ربعا كما تقدم بيان ذلك في أصحاب الفروض وإنما سميتا بالغراوين لشهرتهما في مسائل الأم أخذاً من الفزة التي هي البياض في جبهة الفرس لأن الأم عند انفرداها عن الولد وشفع الأخوة ترث الثلث وعند وجود الولد أو شفع الأخوة ترث السدس وهاتان المسألتان لبس فيهما ولد ولا أخوة وأعطيتم الأم ثلث ما بقي من فرض الزوجين دون الثلث الكامل فراراً من أن ترث الأنثى أكثر من نصف ما يرثه الذكر المساوي لها في الدرجة لأن جملة المال تكون للأبوين إذا انفردا للأب الثلثان وللأم الثلث فإذا كان مع أحد الزوجين نزل ما بقي عن فرضه منزلة جملة المال فيكون للام ثلثه وللأب ثلثاه وهذا هو مذهب الجماعة في ذلك.

ثم أشار إلى أخوين فأكثر لأم يتصور فيهم حجب إسقاط وحجب مشاركة بقوله:

فَيَسْقُطُ بِشَفْعِ الْإِخْوَةِ بِلَاَمٍ إِسْقَاطٌ وَحِجْبٌ بِشَرَكَةِ
بِسِقْطِهِمْ أَبٌ وَجَدٌ مَاضٍ وَإِلَّا لَوْ إِبْنَةٌ ذَا لَوْ سَقَطَ
فَارَكْتَهُمْ أَيْ بِثَلَاثِ الشَّرَكَةِ ثَلَاثُ شَقِيقَتَيْنِ كَأَنَّ فِيهِنَّ شَرَكَةَ

فأقول في معنى ذلك: ويتصور شرعاً في شفع الأخوة للام فأكثر حجب إسقاط عن الإرث وحجب مشاركة في الثلث الذي يكون للمتعدد من الأخوة للام.

وأشار إلى من يسقطهم بقوله فيسقطهم أب إلى قوله سفل أي: ويسقط الأخوة للام من الإرث أب للميت كما يسقط غيرهم من سائر الأخوة كما قال صاحب الرسالة ولا ميراث للأخوة والأخوات مع الأب فيرث حيتنيز جميع المال أو ما بقي عن الفروض ويسقطهم أيضاً عن الإرث جد للميت ما علا أي مدة علوه وارتفاعه عن الميت أي الجد للأب وإن علا فلا يرثون مع الجد شيئاً ويسقط الجد

أيضاً الأشقاء المنزولين منزلة الأخوة للآم في شبه المالكية التي هي زوج وآم وجد وأخوات لآم وآخ شقيق فأكثر فنقص مسائلهم من ستة فيأخذ الزوج منها ثلاثة والآم واحد والجد اثنين كما تقدم في أحوال الجد وسقطهم أيضاً عن الإرث ابن للميت أو ابنة للميت ذنا أي قرب كل منهما إلى الميت أو سفل عنه، أي سقطهم الابن والبنت وإن سفلوا فلا يرثون حينئذ مع الأصول الذكور ولا مع الفصول مطلقاً.

ثم أشار إلى من يشاركهم في ثلثهم بقوله شاركهم آخ إلخ أي ويشارك الأخوين فأكثر للآم آخ لهم ذكر أو أنثى واحد أو أكثر في ثلث التركة فيحصل لهم النقص مما ينوبهم منه بسبب كثرة إخوانهم للآم، وكذلك يشارك الأخوين فأكثر في ثلثهم آخ شقيق واحد فأكثر كائن معهم في المسألة المشتركة التي تقدم ذكرها في ترجمة الوارثين وهي مسألة زوج وآم وأخوين لآم فأكثر وآخ شقيق فأكثر فإن الزوج يرث فيها النصف والآم ترث فيها السدس ويقسم الثلث الباقي على مجموع الأخوة للآم والأشقاء بالسواء بين ذكورهم وإناثهم كما تقدم بيان ذلك.

ثم أشار إلى أن الجد الوارث مع الأخوة وحدهم لا يتصور فيهم حجب بقوله:

وَلْيَجِدْ لَا يَنْقُصُ عَنْ ثُلُثٍ تَمْلُكُ إِذَا نَحَّيْنَا الْإِخْوَةَ وَخَضَعْنَا خَضْلُ

فأقول في معنى ذلك: والجد للآب وإن علا لا ينقص له شيء عن ثلث كامل إذا حصل واجتمع مع الأخوة الذكور أو الإناث أو المختلطين الأشقاء أو لآب أو المختلطين وحدهم أي دون وجود شيء من أهل الفروع لأن الجد إذا كان مع الأخوة فقط كان له ثلث جميع المال بلا كلام فإن وجد سبيلاً إلى زيادة شيء عليه بمقاسمة قليل الأخوة قاسمهم كأخيه وإن زادوا على أخوين أو عدلها رجع إلى ثلث جميع المال كما تقدم بيان ذلك في أحوال الجد.

ولما فرغ مما يتصور من أنواع الحجب في أصحاب الثلث شرع في بيان ما يتصور منها في أصحاب السدس مبتدئاً بالآبوين والجد فقال:

وَالْهَيْئَةُ لَا يَنْقُصُ مِنْهُ لِأَبٍ وَالْآمُ وَلْيَجِدْ بِكُلِّ مَطْلَبٍ
وَحَيْثُمَا اجْتَمَعَ جَدُّ نَحَّيْنَا أَبَ مَطْلَبٍ جَدُّ بَابٍ عَمَّا طَلَبَ

فأقول في معنى ذلك: وسدس المال لا ينقص منه شيء للآب والآم والجد في كل ميراث مطلوب إذ السدس هو أقل ما يرثه كل واحد من هؤلاء الثلاثة في جميع المسائل التي لا عول فيها فلا يتصور في سدس هؤلاء حينئذ شيء من أنواع الحجب.

وأشار إلى أن الجد يتصور فيه حجب إسقاط بقوله وحيثما اجتمع جد إلخ أي وحيثما اجتمع جد للميت مع الآب في طلب إرث مال الميت سقط جد مذكور بآب موجود معه عن الإرث الذي طلبه الجد لأنه لا يدلي إلى الميت إلا بالآب والقاعدة أن كل ممن يدلي للميت بشخص لا يرث مع وجوده إلا الأخوة للآم فإنهم يرثون مع أمهم التي أدلوا بها إلى الميت.

ثم أشار إلى ما يتصور من أنواع الحجب في كل من الجدة للآم والجدة للآب بقوله:

وَنَحْضُورُ بِكُلِّهَا الْفَجْدُوتَيْنِ وَأَنْهَاهَا أَشْرَافُ الْفَجْدُوتَيْنِ
وَحَيْثُ إِسْقَاطُ الْآلَامِ نَحْجِبُ بِكُلِّبَيْنِ وَأَنْهَاهُ الْأَبُ
وَنَحْضُوتُ نَحْجِبُ الْبَيْنُوتِ جَهْدُهَا بِسُوءِ تَقْدِيرِهَا
وَنَحْضُوتُ الْآلَامِ نَحْضُوتُ بَيْنُوتِ وَلَهُمَا فِي عَكْسِهَا تَقْدِيرُ وَجِبْ

عَسَا يَكُونُ لَهُنَا بِالْمُتَرَكَّةِ جِنْدٌ تَسْتَأْتِلُهُنَا فِي الْمُرْتَبَةِ

فأقول في معنى ذلك: ويتصور شرعاً يكلنا أي في كل من الجدتين أم الأم وأم الأب وأمهاتهما أي وأمهات كل منهما في عدمهما اشتراك جدتين فقط عند مالك رحمه الله في السدس الواجب للواحدة إذا انفردت فيحصل بذلك حجب مشاركة ويتصور في كل جدة وأمهاتها أيضاً حجب إسقاط عن الإرت فأم الميت الذكر أو الأنثى تحجب كلتا الجدتين فلا ترث واحدة منهما مع وجود الأم لأن جميع الجدات أمهات والأم أقربهن فأسقطنهن ويحجب الأب أمهاته فقط أي الجدات من جهته فقط إذ به وقع إدلاؤهن إلى الميت وكل يدلني بشخص لا يرث مع وجوده إلا الأخوة للأم فلا ترث الجدات من جهة الأب حينئذ شيئاً مع وجود الأب، ولا يحجب الجدات من جهة الأم لأنه غير مشارك لهن في الأمومة ولا وقع إدلاؤهن به والجدة التي دنت أي قربت إلى الميت من جهة الأم أو جهة الأب مانعة لجدة بعدى من جهتها من سدس محدود للجدات فالقريب من كل جهة تسقط البعدى من جهتها فتأخذ السدس وحدها فكل واحدة من الجدتين وأمهاتهما وإن علون تسقط أمهات التي هي البعدى عنها إذ بالقربى وقع إدلاء البعدى مع وجود ابنتها التي هي جدة القريب أيداً، وقريب جهة الأم مانعة من السدس بعدى جهة الأب أي والجدة القريب من جهة الأم مانعة جدة بعدى بدرجة أو أكثر من جهة الأب لأن الجدة للأم وارثة بالسنة فكانت أقوى من الجدة للأب التي ورثت بالإجماع وسدس واجب لهما في عكس هذا الوجه أي والسدس ثابت للجدتين أم الأم وأم الأب وأمهاتهما في عدمهما فيما إذا كانت الجدة للأم بعدى بدرجة أو أكثر وكانت الجدة للأب قربية للميت لأن الضعيف لا يسقط القوي فتشتركان حينئذ في السدس لأن ضعفها يقل بقربها أو بالاشتراك في الدرجة ولذلك قال كما يكون السدس لهما أي للجدتين فشركنهما فيه نصين عند تماثل الجدتين في المرتبة أي في الدرجة بأن يكون بين كل واحدة من الجدتين والميت مقدار واحد من الأشخاص كأم أم أبي الميت وأم أم أم الميت فقد كان بين كل واحد منهما والميت شخصان وقس على ذلك وإنما ورثت الجدتان سدساً واحداً لأن الجدات أمهات أبعد من الأم فأعطي لهما أدنى سهام الأم وهو السدس، تنبيهان:

الأول: اعلم أن الجدات على مذهب مالك على أربعة أوجه: جدة ترث وتورث وهي أم الأب فقط، وجدة لا ترث ولا تورث وهي أم أم الجد للأب وإن علا وكذلك أمهات الأجداد للأم، وجدة ترث ولا تورث وهي أم الأم وأمهاتها وكذلك أمهات أم الأب، وجدة تورث ولا ترث وهي أم الجد للأب وإن علا وهذا مذهب إمامنا مالك رحمه الله في الجدات، وأما زيد بن ثابت رضي الله عنه فله فيهن قولان:

أحدهما: وهو المشهور عنه موافقة الإمام والآخر تورث أمهات الأجداد للأب أيضاً ولا يختص ذلك بأمهات الجد القريب الذي هو أبو الأب فيرث عند زيد على هذا القول ثلاث جدات أو أكثر إن استوت في الدرجة كأم أم الأم وأم أم الأب وأم أب الأب، وقال السبتياني في شرح التلمساني والذي يقتضيه القياس في ثلاث جدات أن القريب من جهة الأم تحجب البعدى مطلقاً وأن القريب من جهة غير الأم تحجب البعدى من جهة غير الأم ولا تحجب البعدى من جهة الأم وقال أيضاً قد يتصور على مذهب زيد اجتماع أكثر من ثلاث جدات بحسب القرب والبعد فإذا سثلت عن عدد قل أو أكثر كيف يتفق فأنطق بذلك العدد أمهات على جهة الإضافة في جانب الأم ثم أبذل الأم الأخيرة أباً في جانب الأب ثم أبذل الأخيرتين أبوين في جانب الجد ثم أبذل الثلاثة الأخيرة أباً في جانب أب الجد ثم كذلك حتى لا يبقى لك إلا أم واحدة في أول السطر الأخير

فتجد تلك الجدات في رتبة واحدة فإذا سئلت عن ثلاث جدات متساويات في الدرجة فقل له هي:

أم أم الأم
وأم أم الأب
وأم أبي الأب

وإن سئلت عن خمس جدات
متساويات بالدرجة فقل له هي:

أم أم أم الأم
وأم أم أم أم الأب
وأم أم أم أم الأب
وأم أم أم أم الأب
وأم أم أم أم الأب

وقس على ذلك ما أشبهه الله. مع زيادة بعض الألفاظ للإيضاح.

الثاني: اعلم أنه يتصور على مذهب مالك رحمه الله تعدد الجدة للاب لأجل تعدد الأباء المستلزم تعدد الأجداد أيضاً في شركاء الأمة إذا وطئها في طهر واحد فولدت ولداً وألحقته القافة بكل واحد من الشركاء لكونه شبيهاً بكل واحد منهم في شيء أو لم توجد قافة جمع قائف وهم الذين يعرفون الأنساب بالأشبه فإنه يكون إبناً لهم إلى بلوغه فينتسب من شاء منهم في النسب فيكون له إبناء، فإذا كان الشركاء الواطئون عشرة مثلاً وألحق القافة الولد بجميعهم أو لم توجد بالكلية كما في هذا الزمان فإنه يكون إبناً لكل واحد منهم قبل البلوغ فيلزم من ذلك أن يكون لهذا الولد قبل بلوغه عشرة آباء وعشرة أجداد وإحدى عشرة جدة إحداهن جدة للام والباقي جدات للام فتجب نفقته وكسوته على جميع آبائه فإن مات قبل بلوغه وبعد موت أمه عن مال كان ماله لأبائه وجداته للام وإن مات قبل بلوغه وبعد موت آبائه عن مال كان ماله لأجداده وجميع جداته قبل بالميراث وقبل كان تنازعه جماعة بغير بيعة.

ثم قال الناظم أصلحه الله:

والأخ لأم إذا اتحد أي كان واحداً يسقطه عن الإرث أصل ذكر للميت
ولا دخول للشقيقين لنا نفقه زوج وأم وجدة

فأقول في معنى ذلك: والأخ للام إذا اتحد أي كان واحداً يسقطه عن الإرث أصل ذكر للميت وفرع ذكر أو أنثى معهودان أي متقدمان في حجب المتعمد من الأخوة للام فيسقطه حينئذ الأصول

١٢	٦	٠
٦	٣	زوجاً
٢	١	أماً
٢	١	أخاً لأم
٢	١	أخوين شقيقين

الذكور وإن علوا والنفوس مطلقاً وإن سفلوا ولا دخول للأخوين الشقيقين فأكثر لدى سدس أي في سدس الأخ للام الكائن له مع زوج وأم موجودين في عدد الورثة لأن أصل هذه المسألة من سنة فيكون للزوج ثلاثة وللأم واحد وللأخ للام واحد ويبقى للشقيقين أو أكثر واحد متكرر عليهما فيضرب عددهما في الأصل فتصح من إثني عشر فيكون للزوج ستة وللأم إثنان وللأخ للام إثنان ولكل شقيق واحد هكذا:

وليس للشقيقين هنا أن يقولوا لأخ لأم قد اشتركتنا معك في الأم التي ورثت بها فنشترك معك بكوننا أخوة لأم فيما بقي عن الزوج والأم إذ لا تكون مشتركة إلا إذا كان فيها أخوان لأم فأكثر لأن الفروض حينئذ تستغرق الأصل فلا يبقى للأشقاء شيء ولذلك كان لهم الدخول على الأخوة للام في ثلثهم كما تقدم وأما الشقيق الواحد إذا كان في هذه المسألة فإنه يبقى له مثل ما كان للأخ

للام فلا يتوهم أن يطلب الأخ للام بالدخول عليه بكونه أخاً لأم لأنه لا يزيد بذلك شيئاً.

ثم أشار إلى ما يتصور من أنواع الحجب في بنت الإبن المستحقة سدساً مع بنت فوقها بقوله:

وَبِئْسَتْ الْإِئْمَنُ نَحْبُ بَيْتٍ قَدْ خَلَتْ وَرُفْسُهُ لِيَصْنِفَ أَسْوَاقَ جَمَلَتْ
قَدْ عَصَبَتْ بِذُكْرِ فِي الرُّثْبَةِ فِي النِّصْفِ الْأَخِيرِ بِبَيْتِكَ الْفُتْنَةُ
لَا أَسْغُلُ فَيَأْخُذُ الثَّلَاثُ الْفُلِي بَيْنِي مِنْ فَرْضَيْنِهَا فِي الْمَأْخُذِ
وَقَدْ مَذْجَلُ بِهِ نَرْ وَجِدَتْ نَفْسُهُ وَفَوْقَ بَيْنِ بَيْتٍ عَجِبَتْ
وَفِي سُدَيْسٍ شَارَكَهَا مَنْ يَذَتْ بَيْنَ أَخِيهَا أَوْ بَيْتٍ غَمَّ وَرُفْسَتْ

فأقول في معنى ذلك: وبنت الإبن الواحدة أو أكثر وإن سفلت مع بنت واحدة عالية فوقها وارتنة لنصف أموال ظاهرة للميت كانت تلك العالية بنت صلب أو غيرها قد عصبت بنت الإبن المذكورة بذكر أخ لها وابن عم كائن معها في رتبتهما في النصف الأخير الباقي في تلك القسمة التي أخذت منها البنت العالية النصف بالفرض فلا يفرض لها السدس الذي كانت تستحقه إذا لم يكن معها ذكر في درجتها فيكون ذلك النصف حينئذٍ لذلك الذكر مع من كان في درجته من أخواته أو بنات أعمامه للذكر مثل حظ الأنثيين لأن الجميع أولاد أبناء البنت المتماثلون في الدرجة لا تعصب بنت الإبن الواحدة أو أكثر الكائنة مع بنت عالية فوقها بذكر أسفل منها بدرجة أو أكثر بل تبقى على سدسها الذي يحصل به تمام الثلثين فيأخذ الذكر الأسفل وحده الثلث الذي بقي على مجموع الفرض إلى البنت العالية والبنت التي كانت تحتها في المأخذ أي مأخذ الفروض الذي هو أصل المسألة وأصلها من ستة تأخذ البنت العالية نصفها ثلاثة والتي تحتها سدسها واحداً فيبقى ثلثها الذي هو إثنان للذكر الأسفل وحده إذا لم يكن في درجته إلا فوق بنات محجوبات من الثلثين وإن كان شيء من ذلك فقد أشار إليه بقوله وهو مدخل إلى قوله حجب أي والذكر الأسفل مدخل به أي في ذلك الثلث الباقي من وجدت مع ذلك الذكر في درجته ومن وجدت فوقه من بنات محجوبات من الثلثين فيكون ذلك الثلث بين ذلك الذكر وأخواته وبنات أعمامه ومن فوقهم من العمات المحجوبات من الثلثين للذكر مثل حظ الأنثيين ولا يدخل في هذا الثلث من دخل في الثلثين من بنات الإبن.

ثم أشار إلى من يشاركها في سدسها بقوله وفي سدس شاركتها إلخ، أي وتشارك بنت الإبن التي كان فوقها بنت واحدة في سدس واجب لها مع العالية كل من بدت أي ظهرت في درجتها من أختها الواحدة أو أكثر أو من بنات عم لها وارتنة للميت بكونها من بنات الإبن وبنت الإبن حينئذٍ تشاركها في سدسها الذي تستحقه إذا كانت مع بنت فوقها كل من كانت في درجتها من أخواتها أو بنات أعمامها لأن الجميع بنات ابن الميت.

ثم أشار إلى ما يتصور من أنواع الحجب في الأخت للاب المستحقة سدساً مع الأخت الشقيقة بقوله:

وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ نَحْبُ الشَّقِيقَةِ عَصَبَتْهَا أَخُهَا عَجِبَتْ
فِي الْفَضْلِ عَنْ شَقِيقَةٍ وَإِنْ نَزَلَ عَنْهَا فَبِالثَّلَاثِ وَخَلَّةٍ مَسْغُولِ
وَدَعَلَتْ أُمْتُهَا فَالْأَخْتُ فِي سُدَيْسٍ كَانَ لَهَا بِأَمِيرَا

فأقول في معنى ذلك: والأخت للاب الواحدة أو أكثر الكائنة مع الأخت الشقيقة يعصبها ذكر أخ لها بالاب حقيقة في الفضل عن نصف شقيقة مذكورة ويكون ذلك الفضل الذي هو النصف بينهما الذكر مثل حظ الأنثيين واحتراز بقوله حقيقة عن ابن الأخ الذي ينزل منزلة الأخ في أولاد أبناء الميت

فإنه هنا لا ينزل منزلة أخيها وإلى حكمه أشار بقوله وإن ينزل عنها إلخ، أي وأنزل ذكر واحد أو أكثر عنها أي عن الأخت للآب الكائنة مع الشقيقة فإنه يستقل وحده بإرث الثلث وحده أي بإرث الثلث الباقي عن مجموع فرضيهما ولا يقسم معها جميع النصف الفاضل عن الشقيقة كأخيها وتظهر فائدة ذلك فيما إذا كان تحتها ذكراً أو أكثر وأما الذكر الواحد فقد أخذ مثلي ما أخذته على كل حال.

ثم أشار إلى من يشاركها في سدسها بقوله: أدخلت أخت إلخ أي وتدخل أخت واحدة فأكثر لها أي لأخت الأب في سدس كان لها مع الشقيقة تمام الثلثين بلا وجود امتراء أي شك في ذلك فالأخت للآب حينئذ تشاركها أختها أو أخواتها في السدس الذي يكون لها مع الشقيقة ولا يزداد لهن على السدس شيء لأن غاية ما يكون للأخوات ثلثان سواء كن شقيقات أو أخوات لآب أو مختلطات وهذا آخر ما يتصور في أصحاب الفروض من أنواع الحجب الأربعة وبالله تعالى التوفيق.

كيفية ترتيب العصبية في الإرث بالنسب والأولاد

فأقول: العصبية جمع عاصب وهو الوارث الذي لم يقدر له شيء أي مقدار مخصوص يرثه والتعصيب في اللغة هو الشد والربط وهذا المعنى موجود في العصبية لأن بعضهم يشد بعضاً في دفع المضار ومعنى ذلك هذا الكلام الآتي باب كيفية ترتيب الشارع الورثة العصبية في إرث الميت بالنسب أي بسبب القرابة وترتيبهم في إرث الميت بالولاء أي بسبب إعتاق الميت أو بعض أصوله أو إعتاق معتقه إن لم يوجد من يرث جميع ماله بنسب ونكاح لأن العبد المعتق يؤخذ وحده من أهله فينزل منزلة ولد سيده الذي أعفته يثبث الإرث بالولاء الذي هو الإعتاق لذلك السيد المعتق أو العصبية الذكور القائمين مقامه في عدمه على ذلك العبد المعتق وعلى جميع أولاده وإن سفل أولاده الذكور وعلى معتقهم المنزلين منزلة أولادهم وعلى أولاد معتقهم وعلى معتقهم وعلى أولادهم وهكذا ينتشر الميراث بالولاء في أولاد الذي يوشر بالعتق ما سفلوا وفي معتقهم ومعتق أولادهم ومعتق معتقهم أبداً إلى غاية من يمكن بقاؤهم حيث يوجد من لم يرث صاحب المال الهالك بنسب ونكاح، وأعلم أن العصبية يتصور فيهم حجباً فقط وهما حجب إسقاط وحجب مشاركة فكل واحد من المذكورين في النظم يسقط من بعده من المعطوفين بسم أو الفاء عن الإرث بالتعصيب لا بالفرض وكل واحد من المراتب إذا تعدد وجب اشتراكهم في إرث جميع المال أو الباقي عن الفروض بالمعصية.

ثم قال الناظم أصله الله:

فَدَقَّمُ التَّعْصِيبَ بِالْبُتُوَّةِ عَلَى قَلْبِي يَنْكُورُ بِالْأَبُوَّةِ
وَمَنْ دَنَا بِالنَّسَبِ بَيْنَ أَوْلَى مِنْ قَلْبِي يَنْسَبُ قَدْ تَنَلَسَى
وَمَنْ يَبْتَطِنُ أَقْرَبَ يَفْزَحُ عَلَى قَلْبِي كَانَ بَيْنَانِ يَنْتَلَمُ

فأقول: أشار بهذه الأبيات إلى قول بعض الشيوخ: أصول التعصيب ثلاثة: البتوة قبل الأبوة والسببان قبل السبب الواحد والبطن الأول قبل البطن الثاني ومعنى ذلك قد قدم في الإرث بالنسب التعصيب بالبتوة أي يكون العاصب ابناً للميت وإن سفل على التعصيب الذي يكون بالأبوة أي يكون الرجل أباً للميت عند اجتماعهما فابن الميت وإن سفل مقدم على أبي الميت في إرث مال الميت عند اجتماعهما لأن الأب ينتقل بسبب الإبن إلى الوارث بالفرض فقط فيرث السدس بالفرض ويكون ما بقي عن سائر الفروض لابن وإن سفل بالتعصيب، ومن دنا إلى الميت أي قرب إليه وتوصل إليه بالسببين أي بسبب مشاركته للميت في الانفصال عن رجل واحد بسبب مشاركته في الانفصال عن امرأة واحدة أولى أي أحق بإرث الميت بها لتعصيب من القريب الذي قد أدلى إلى الميت أي توصل إليه

بسبب واحد أي بسبب مشاركته للميت في الانفصال عن ذلك الرجل فقط عند اجتماعهما واستوائهما في الدرجة ويحسور هذا النوع في الأخوة وأعمام أمه وأعمام جده وأعمام بقية أجداده وإن علوا فالشقيق منهم الذي هو ذو سببين يقدم في الإرث على الذي كان للاب فقط لأنه ذو سبب واحد عند استوائهما في القرب وكذلك من أدلى للميت بذئ سببين يقدم في الإرث على من أدلى إليه بذئ سبب واحد إذا استويا في القرب فابن الأخ الشقيق حينئذ يقدم على ابن الأخ للاب عند استوائهما في الدرجة وابن العم الشقيق القريب أو العالي يقدم على ابن العم للاب عند استوائهما في القرب.

وأشار إلى النوع الثالث الذي وقع فيه الاختلاف في الدرجة بالبيت الثالث أي والمعاصب الذي كان في بطن أقرب إلى الميت من غيره يقدم في الإرث على المعاصب الذي كان في بطن ثانٍ معلوم عند اجتماعهما، ويستفاد من هذا أن الابن يقدم في الإرث على ابن الابن وأن الأب يقدم في الإرث على الأخوة وأبنائهم وعلى سائر الأعمام وأبنائهم لأنه أقرب إلى الميت منه إذ به يقدم أولادهم إلى الميت وكل من أدلى بشخص لا يرث مع وجوده إلا الأخوة للام وأن الأخوة يقدمون على أبنائهم وأن الأخ للاب يقدم على ابن الأخ الشقيق لأنه أقرب منه بدرجة وابن الأخ للاب يقدم على ابن ابن الأخ الشقيق لأنه أقرب منه وأن الأخوة وأبنائهم يقدمون على الأعمام لأنهم أدلوا إلى الميت بأبيه الذي هو الأقرب إلى الميت من الجد الذي أدلوا به الأعمام وأن العم للاب يقدم على ابن العم الشقيق لأنه أقرب منه بدرجة وأن ابن العم للاب يقدم على ابن ابن العم الشقيق لأنه أقرب منه أيضاً وأن أعمام الميت وأبنائهم يقدمون على أعمام أب الميت ثم كذلك وأن الجد الأقرب يقدم على الجد الأبعد وإنما كان الإشكال في الجد القريب أو العالي الذي جعل في الإرث بالنسب مثل الأخوة الأشقاء أو لأب فيحجب الجد وإن علا أبناء الأخوة وسائر الأعمام وأبنائهم فيحفظ هذا كما ورد لأن الجد وإن علا يرث السدس مع الابن فصار قريباً من الأب في الحكم. ولما ذكر الأشياء الثلاثة التي يكون إرث التعصيب بها وكان فهم ترتيب العصبة من ذلك صعباً على المبتدئ. أشار إلى التصريح بكيفية ترتيبهم بقوله:

فَالْإِسْرَءِيلِيُّ أَوْلَى لِبَنَاتِهِ مِمَّا سِوَاهُ	فَالْأَبُ فَلَإِبْنِهِ ثُمَّ لِزَوْجِهِ
وَبَنَاتُهُ الْإِخْوَةُ خِيَتْ خِصْلًا	بَنَاتُهُ لَهُمْ كَمَا قَدْ قُضِيَ
يُتَقَدَّمُ الشَّقِيقُ خِيَتْ وَجِدًا	ثُمَّ أَخٌ لِأَبٍ خِيَتْ تَضَرُّعًا
فَابْنُ شَقِيقٍ قَابِلٌ مَن كَانَ لِأَبٍ	مَنْ الشَّوَابِيُّ ثُمَّ قَوْ بَطْنٍ قَرَبٌ
فَالْمَمُّ ثُمَّ ابْنُ قَدِّمِكْ	فَنُمُّ وَإِلَيْ ذَلِكَ أَهْلُكَ
ثُمَّ ابْنَةُ كَمَا قَدَّمُ الْقَبِيذُ	ثُمَّ ابْنَةُ ثُمَّ كَمَا لِقَبِيذُ
ثُمَّ يَلْبِسُهُمْ بَيْتُ مَالٍ إِنْ خَبِنَ	بِهِ وَفِي أَصْرِهِ جُنُودُ غَلَبِ

فأقول: معنى ذلك إذا كان إرث التعصيب بالنسب يكون بما تقدم فالابن أي فابن الميت الحر بالأصالة أو بالاعتناق أولى بميراثه بالتعصيب من جميع من ذكر بعده متحداً كان أو متعديداً وإن كان معه أخته عصبتها فيأخذ مثلي ما تأخذه كما تقدم وأشار إلى ثاني العصبة بقوله فابنه ما سفل أي ثم ابن الابن مدة سفلوه عن الميت أولى بميراث الميت بالتعصيب ممن ذكر بعده ويراعى في ذلك الأقرب فالأقرب لأن البطن الأول يقدم على البطن الثاني فيقدم ابن الابن حينئذ وإن سفل في الإرث بالتعصيب على جميع من ذكر بعده ويشاركه في ذلك أخوته الذكور والإناث وأولاد أعمامه المماثلون له في الدرجة فيكون ما يورث بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين كما تقدم ولا يراعى في قسمة المال لأولاد

أبناء الميت عدد آبائهم فلو كان لرجل ثلاثة بنين محمد وأحمد وحامد فمات محمد عن ثلاثة بنين وأحمد عن إيتين وحامد عن إين ثم مات أحدهم لوجب قسمة مال جدهم لهم أسداساً لا أثلاثاً لأن آباءهم لا يعتبرون وهكذا يكون الحكم في أبناء الأخوة وأبناء الأعمام وإن بدوا فلا يعتبر في الجميع إلا عدد الأحياء حين مات موروثهم وليس هذه المواضع مما يحى فيها الميت بالذكر لينتقل حفظه لوارثه. ثم أشار لثلاث المعصية بقوله فالأب أي ثم أب للميت أولى بميراث الميت بالتمتع من ذكر بعده ويرث مع الذين قبله السدس بالفرض كما تقدم فالأب حينئذ يحجب جميع من ذكر بعده من الميراث. ثم أشار للصنف الرابع منهم بقوله فالجد له وإن علا أي ثم الجد للأب وإن علا فوق الميت أولى بميراث الميت بالتمتع. ثم ذكر بعده ويرث مع الأولين فقط السدس بالفرض كما تقدم فإن تعدد الجد قدم الأقرب على الأبعد لأن البطن الأول بالنسبة إلى الميت يقدم على الثاني ومثل الجد في الإرث بالتمتع بعد الأصناف الثلاثة السابقة أخوة الميت الأشقاء أو لأب حيث حصل قسامة لهم أي مقاسمته لإخوته في جملة المال أو في الباقي من الفروض كما قد فصل ذلك وبين في أحوال الجد مع الأخوة، وأما إذا لم يقاسمهم لكون غير المقاسمة أفضل له فالجد حينئذ وارث بالفرض فقط فإن بقي شيء من جملة الفروض كان للأخوة بالتمتع ويقدم الشقيق على الأخ للأب في الإرث بالتمتع حيث وجد معاً كانا مع الجد أو بدونه لأنهما إذا كانا مع الجد يعاده الشقيق بالأخ للأب حتى يقاسمهما الجد فيرجع الشقيق على الأخ للأب بما ينوبه كما تقدم وإذا لم يكن معهما جد فكذلك يقدم الشقيق ومن نزل منزله وهو الشقيقة مع بنت وإن سفلت مع الأخ للأب لأن ذا سببين يقدم على ذي سبب واحد.

ثم أشار إلى الصنف الخامس الذي يلي الشقيق في الإرث بالتمتع بقوله ثم أخ للأب حيث انفرد أي ثم يقدم أخ للأب على من بعده في الإرث بالتمتع وكذلك الأخت للأب المنزلة منزلة الذكر مع بنت وإن سفلت تقدم في ذلك على من يأتي حيث انفرد الأخ للأب بالوجود دون الشقيق كان معه جد أو لم يكن ويشارك كلاً من الشقيق والأخ للأب أخواته فيقاسمهم للذكر مثل حظ الأنثيين كما تقدم فالجد حينئذ وإن علا والأخوة الأشقاء والأخوة للأب فقط يسقطون جميع من ذكر بعدهم عن الإرث بالتمتع.

ثم أشار لمن يليهم في الرتبة بقوله فابن شقيق أي ثم يقدم ابن أخ شقيق على من بعده في الإرث بالتمتع لأنه يسقطه من ذكر قبله ويسقط من يأتي بعده سواء كان واحداً أو متعدداً فيراعى عددهم لا عدد آبائهم ولا دخول لإخواته معه في الإرث لأن بنات الأخ لا يرثن كما تقدم. ثم أشار لمن يليه في الرتبة بقوله فابن من كان للأب أي ثم يقدم ابن الأخ الذي كان للأب على من بعده في الإرث بالتمتع كان واحداً أو متعدداً فيراعى عددهم لا عدد آبائهم ولا تدخل معه أخواته في ذلك ولكن إنما يقدم ابن الأخ الشقيق على ابن الأخ للأب مع تساويهما في الدرجة بأن كان بين كل منهما والميت مقدار واحد من الأشخاص، وأما إن كان ابن الأخ للأب أقرب إلى الميت بدوياً أو أكثر من ابن الشقيق فقد أشار إليه بقوله ثم ذو بطن قرب أي ثم يقدم صاحب بطن قريب للأب من أبناء الأخت للأب في الإرث بالتمتع على صاحب بطن بعيد من أبناء الأشقاء فابن الأخ للأب حينئذ يقدم على ابن ابن الشقيق فيلزم أن يراعى في الأبناء الأشقاء والأخوة للأب الأقرب فالأقرب. وإن استووا في الدرجة قدم أبناء الأشقاء على أبناء الأخوة للأب. ثم أشار لمن يليهم في الرتبة بقوله فالعم ثم ابن له كذلك فقوله كذلك راجع لهما معاً أي ثم يقدم عم الميت على من سيأتي فالعم الشقيق حينئذ يلي من تقدم في الإرث بالتمتع ثم العم للأب يليهم في الإرث أيضاً سواء كان كل منهما واحداً أو متعدداً

ولا دخول لإخواته معه في ذلك، وقوله ثم ابن له كذلك أي ثم يقدم على من سيأتي ابن عم للميت لعم الميت كان كونه مماثلاً لأبناء الأخوة في تقديم ابن الشقيق ثم ابن الذي كان للاب وإن سفل مع تساويهما في الدرجة وإن اختلفا فيها قدم صاحب البطن الأقرب على صاحب البطن الأبعد سواء كان كل منهما واحداً أو متعدداً فيراعى عددهم لا عدد آبائهم، ولا دخول لإخواته معه في الإرث.

ثم أشار إلى من يليهم في الرتبة بقوله فعم والد لذلك الهالك ثم ابنه كذا رابع لهما معاً أي ثم يقدم على من سيأتي عم والد لذلك الهالك أي الميت الذي أريد قسم ماله كذا أي حال كون عم والده مماثلاً لذلك العم السابق في تقديم العم الشقيق ثم الذي للاب فالعم الشقيق لوالد الميت حينئذ يقدم في الإرث على العم بالآب للوالد الميت لأن ذا سببين يقدم على ذي سبب واحد كما تقدم، وقوله ثم ابنه كذا أي ثم يقدم على من سيأتي ابن عم والد الميت كذلك أي حال كون ابن عم والده مماثلاً لابن عم الميت في تقديم ابن العم الشقيق عن ابن العم للاب عند تساويهما في الدرجة وإن سفل وفي تقديم الأقرب على الأبعد عند اختلافهما في الدرجة فيراعى عددهم لا عدد آبائهم في جميع ذلك، ثم أشار لمن يليهم في الرتبة بقوله فعم الجد ثم ابنه يعني كذلك فحذفه للعملم به ما سبق أي يقدم على من بعده عم جد الهالك كذلك أي حالة كون عم جده مثل العمين السابقين في تقديم العم الشقيق على العم للاب في الإرث، وقوله ثم ابنه كذلك أي ثم يقدم على من بعده ابن عم جد الهالك حال كون ابن عم جده مماثلاً لابن العمين السابقين في تقديم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب عند تساويهما في الدرجة وإن سفل وفي تقديم الأقرب على الأبعد عند اختلافهما في الدرجة فيراعى في ذلك عددهم لا عدد آبائهم، ثم أشار لترتيب بقية المعصية بقوله ثم كذا للجد أي ثم يقدم التقديم في بقية الأعمام وأبنائهم كذلك أي مثل ما ذكر إلى جد الأعمام وأبنائهم الذي يمكن بقاؤهم حين موت مورثهم ثم يلي هؤلاء المعصية إذا لم يوجد واحد منهم بيت مال المسلمين فيكون حائزاً له ليرثه الإمام العدل في مصارفه في البلد الذي استوطنه الميت وكانت وفاته فيه أو في غيره وكان ماله فيه أو في غيره. وقال ابن مرزوق ولابن القاسم في كتاب محمد: من مات ولا وارث له تصدق بما ترك إلا أن يكون الوالي يخرج في وجهه كعمر بن عبد العزيز فيدفع له قيل وهو محال عادة أن يوجد أحد. وإنما يكون ماله لبيت المال إن عدم تقدم عتق معلوم في ذلك الميت وفي جميع أصوله الذكور والإناث من قبل الأب ومن قبل الأم وأما إن تقدم العتق فيه أو في واحد من أصوله فهو الذي تكلم عليه في بقية الباب فقال:

وَإِنْ يَكُ فَمِنْكَ مُنْجَلٌ فَجَدٌ
فَإِنَّهُ مُنْجَلٌ بِفَتْنَتِي
وَعَوِ ابْنَةُ ثُمَّ بَشَوُهُ ثُمَّ الْآبُ
ثُمَّ بَشَوُهُ ثَابُ الْبَجْدُ
أَجْمَلُهُ نَحْ بِبِيهِمْ إِلَى
ثُمَّ يَلِيهِمْ مُنْجَلٌ بِفَتْنَتِي
وَعِيْنَا عَدِيمٌ نَا قَدْ وَجَدْنَا

فأقول: لما فرغ من كيفية ترتيب المعصية في الإرث بالنسب شرع في كيفية ترتيبهم في الإرث بالولاء الذي هو تولي الاعتاق وقد تقدمت شروط الإرث به في ترجمة أسباب التوارث ومعنى ذلك إن يك الشخص الهالك الذي أريد قسم ماله معتقاً اعتقه وجل أو امرأة اختاراً أو جبراً بعد انفصاله عن

أمه أو في البطن أو كان معتقاً مع أمه الحامل به قد فقد أي عدم وجود وارث ذلك المعتق المالك بنسب الذي وجد أي ذكر قبل هذا المحل وكان له وارث بالقرض لا يستغرق المال فإرث ماله أو ما بقي من أهل الفروض منتقل بالولاء لسيده الذكر أو الأنثى إن كان حياً حين موت عتيقه وإن اعتقه إنسان أو أكثر كان ماله مشتركاً بينهم على قدر الأجزاء التي اعتقوها فيه، ثم ينتقل مال المعتق المالك إذا لم يكن معتق حياً لعاصب محقق له أي لعاصب محقق المصوبة أقرب للسيد المعتق، قوله محقق نمت لعاصب احترز به عن البنات والأخوات مع وجود من يعصبهن وعن الخنثى المشكل إذ لا يرث واحد من هؤلاء شيئاً ممن اعتقه قريبه، وليس المراد بعاصب المعتق من هو وارث له بالمصوبة حين موته بل المراد به من يستحق إرثه بالمصوبة على تقدير موته أثر موت عتيقه، وضابط ذلك أن يقدر موت السيد المعتق إثر موت عتيقه فينظر إلى من هو أحق بعيرائه بالمصوبة من أقاربه الرجال فهو الذي يرث مال العتيق بكونه عاصب المعتق سواء كان ذلك العاصب موجوداً حين مات ذلك المعتق أو خلف بعد موته فإذا اعتق شخص عبداً ثم مات السيد المعتق عن ابن وبنت فاقسما ماله ثم مات ذلك الابن عن ابنته والحادثين بعد موت جدتهما فاقسما مال أبيهما ثم مات العبد المعتق ولم يترك من يرثه بنسب ولا نكاح فإن ماله ينتقل بالولاء لابن ابن معتقه وحده ولا تدخل فيه بنت معتقه ولا بنت ابنته إذ لا ميراث للنساء بالولاء فيمن اعتقه قريبهن كما تقدم أن المولى الأعلى يرث دون بنت المولى وإن مات السيد عن ابنتين انتقل الإرث بالولاء لابنتيه فإن مات أحدهما عن ابنتيه انتقل الإرث به لأخيه لأنه أقرب للمعتق وإن مات ذلك الأخ عن ابن انتقل الإرث بالولاء إلى أبناء الابنتين أثلاثاً فإذا مات العبد العتيق عنهم كان ماله بين الثلاثة أثلاثاً لاستوائهم في الدرجة.

وأشار إلى ترتيب عصبته بقوله وهو ابنه إلى آخره أي وعاصب المعتق الذي يرث العتيق هو ابن المعتق سواء كان واحداً أو متعدداً ولا دخول لإخواتهم في ذلك، ثم الوارث للعتيق إذا لم يكن ابن معتقه حين موت العتيق هو بنوه أي بنو الابن وإن سفلوا الأقرب فالأقرب فهم يرثون عتيق جدهم إذا لم يبق فقومهم ابن السيد المعتق حين موت العتيق فيكون ماله لأبناء الابن الأقربين للسيد بالسواء دون أخواتهم فيراعى في ذلك عددهم لا عدد آبائهم كما نص عليه صاحب الرسالة، وهكذا يكون الحكم في سائر أبناء الأخوة وأبناء الأعمام وإن بعدوا كما تقدم مثله في عصبه الميت الموروث بنسب إذ لا يفرق في ذلك بين الإرث بالنسب والولاء. ثم الوارث للعتيق إذا لم يكن فصول ذكور لمعتقه حين موت العتيق هو الأب أي أبو المعتق فيرث مال عتيق ابنه بالولاء، ثم الوارث للعتيق إذا لم يكن فصول ولا أب لمعتقه حين موت العتيق هو بنوه أي بنو الأب وهم أخوة المعتق وأبنائهم وإن سفلوا لكن يراعى فيهم ما فصل في الورثة بالنسب من تقديم الأشقاء على الأخوة للاب وتقديم أبناء الشقيق على أبناء الأخ للاب عند استوائهم في الدرجة وتقديم الأقرب منهم على الأبعد عند اختلافهم في الدرجة، ثم الوارث للعتيق إذا لم يكن فصول ولا أب ولا أبناء أب لمعتقه حين موت العتيق هو جد للمعتق في نسبه لا جد لام فيرث جد المعتق مال عتيق ابن ابنته بالولاء، ثم الوارث للعتيق إذا لم يكن فصول ولا أب ولا فصول أب ولا جد لمعتقه حين موت العتيق هو بنوه أي بنو الجد وهم أعمام المعتق وأبنائهم وإن سفلوا لكن يراعى فيهم أيضاً ما فصل في الورثة بالنسب من تقديم الأعمام الأشقاء على الأعمام للاب وتقديم أبناء العم الشقيق على أبناء العم للاب عند استوائهم في الدرجة وتقديم الأقرب منهم على الأبعد عند اختلافهم في الدرجة فالوارث للعتيق إذا لم يكن فصول ولا أب ولا فصول أب ولا جد ولا فصول جد لمعتقه حين موت العتيق هو أب لجد المعتق فيرث بالولاء ما تركه عتيق ابن ابن ابنه، ثم الوارث للعتيق إذا لم يكن فصول ولا أب ولا فصول أب ولا جد ولا فصول جد ولا أب جد

لمعتقه حين موت العتيق هو بنوه أي جد العتيق وإن سفلوا وهم أعمام أي المعتق وأبنائهم لكن يراعى فيهم أيضاً ما فصل في الورثة بالنسب من تقديم أعمام الأب الأشقاء على الأعمام للأب وتقديم أبناء الأعمام الأشقاء على أبناء الأعمام للأب عند استوائهم في الدرجة وتقديم الأقرب بالأقرب منهم على الأبعد عند اختلافهم في الدرجة، فعد أيها الطالب أجداده مع بنيتهم كذلك إلى غايتهم حال كونك مراعيًا في ذلك وفي أبناء كل واحد من آباء المعتق ما فصل فيهم إذا ورثوا الميت بالنسب أي فعد أيها الطالب بقية أجداد المعتق مع بني أجداده كذلك أي مثل الآباء المذكورين مع بنيتهم في تقديم الأصل الأقرب ثم بنيتهم ثم الأصل الأقرب ثم بنيتهم ثم كذلك إلى غاية أجداد المعتق وبنيتهم الذين يمكن بقاؤهم إلى موت العتيق حال كونك مراعيًا أي ملتزمًا في أبناء هؤلاء الأصول اعتبار ما فصل فيهم إذا ورثوا الميت بالنسب، ويدل على صحة ذلك قول ابن رشد في نوازل: فإن كان الميت حرًا معتقًا فولأوه لمولاه الذي اعتقه ثم لمن يجب له ذلك بسببه وهم الأقرب فالأقرب من العصبية الرجال فأحق الناس بولاء من اعتقه الرجل والمرأة من رجل أو امرأة ابنته ثم ابن ابنته وإن سفل الأقرب فالأقرب ثم الأب ثم بنوه وهم الأخوة ثم بنوهم وإن سفلوا الأقرب فالأقرب أيضاً فإن كانوا في درجة واحدة في القرب فالمال بينهم بالسواء إلا أن يكون فيهم شقيق فيكون أحق بالولاء من الذي للأب ثم الجد ثم بنوه وهم الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا الأقرب فالأقرب أيضاً فإن كانوا في درجة واحدة وبعضهم شقيق فالشقيق أولى من الذي للأب ثم أبو الجد ثم بنوه على الترتيب الذي ذكرناه ثم جد الجد ثم بنوه على الترتيب الذي ذكرناه ثم أبوا الجد ثم بنوه هكذا أبدأ إلى ما يمكن أن يعلم ويحصر اهـ. وإذا لم يوجد واحد من عصبية المعتق حين موت العتيق وكان معتقه معتقاً كان مال ذلك العتيق الثاني لمعتق معتقه وإليه أشار بقوله ثم يليهم معتق للمعتق أي ثم يلي عصبية مباشر إعتاق الهالك في إرث ماله بالولاء معتق معتقه إن كان حياً سواء كان معتق معتقه رجلاً أو امرأة.

تنبيه: اعلم أنه يفهم من تقديم عصبية المعتق على معتق المعتق حكم المسألة التي قال فيها ابن خروف: قد أخطأ فيها أربعمائة فاض وجعلوا أولاد العتيق بين ابن المعتق وابنته وهي مسألة ابن وبنت ملكاً أيهاها معتق عليهما ثم اعتق أبوهما عبداً ثم مات الأب فورثاه للذكر مثل حظ الأنثيين ثم مات العبد العتيق عن ولدي سيده المذكورين فإنه يرثه إبن سيده دون البنت لأن الإبن مشارك لأخته في كل منهما معتق للأب المعتق لذلك العبد وزاد عليها الإبن بكونه من عصبية الأب المعتق له وعاصب المعتق يقدم على معتق المعتق وإن مات ذلك الإبن بعد العبد أو قبله أو لم يكن معها عبد بالكلية عن أخته المذكورة كان لها ثلاثة أرباع ماله لأنها ترث منه النصف بالنسب وبقي نصف آخر لم يوجد من يرثه بالنسب فنقول لو كان هذا الإبن الهالك عتيقاً لكان ذلك الباقي لمعتقه أو العصبية لكنه من غير معتق فنقول هذا الباقي لمن اعتق أباه كما سيأتي ما يفهم منه في النظر فنقول تلك الأخت أنا وشخص آخر هما المعتقدان له نصفين بيننا فنقول لك حيثنن نصف ذلك النصف المنزل منزلة جملة مال ابن عتيق ميت لم يوجد من يرثه بنسب فيجتمع لها ثلاثة أرباع المال ويكون الربع الباقي الذي ينوب الشخص الآخر الذي هو أخوها لمعتق أمه أو لغيره ممن يستحقه وإن مات ذلك الأب فورثه ولده ثم مات ذلك الإبن فورثت فيه أخته المذكورة ثلاثة أرباع ماله كما ذكر ثم مات ذلك العبد العتيق عن بنت سيده المذكورة فإنها ترث ثلاثة أرباع ماله لأن ذلك العتيق لم يكن له وارث بنسب ولا بقي معتقه ولا كان لمعتقه عصبية فيكون ماله لمعتق معتقه وهو شخصان تلك البنت وأخوها فيكون لها نصف ماله بالجر بالعتيق لأنها معتقة نصف المعتق لذلك العبد العتيق ويكون النصف الباقي لأخيها الذي يجيء معها بالذكر ويقدر موته إثر موت عتيق أبيه ليقفل حظه إلى من يستحقه عنه بالولاء لا ليرث حظه لأن الميت

لا يرث من مات بعده إرثاً حقيقياً إذ ليس له إلا أخذ ذلك النصف بالإعتاق فلما مات عن ذلك الحق الذي هو الأخذ بالإعتاق انتقل ذلك الأخذ لورثته لأن من مات عن حق ينتقل حقه لوارثه ولهذا لا يورث عنه ذلك الحظ بنسب فنقول حينئذ قد مات أخوها المذكور عن استحقاق أخذ ذلك الحظ وهو حر غير معتق فينتقل استحقاق أختها بالولاء لمن اعتق أبا صاحب ذلك الحظ فنقول تلك الأخت أنا وشخص آخر هما المعتقان لأبيه فنقول لها لك حينئذ نصف ذلك الحظ وهو ربع المال بالجر بالولاء لأن ذلك الحظ مثل مال شخص قد اعتقت نصف أبيه فيجتمع لها ثلاثة أرباع المال ويبقى الربع الآخر لمعتق أم الابن أو لغيره ثم يستحقه فإن قيل إن البنت المذكورة قد ورثت نصف مال العبد العتيق بكونها معتقة نصف الأب الذي اعتق ذلك العتيق ثم ورثت الربع بكونها معتقة نصف ذلك الأب الذي اعتق ذلك العتيق أيضاً والسبب الواحد لا يورث به مرتين أجيب بأن السبب الواحد لا يورث به مرتين عن مورث واحد في حق واحد وهنا ليس كذلك لأن تلك البنت ورثت النصف عن العتيق بكونها معتقة نصف معتق ذلك العتيق وورثت الربع عن أخيها بكونها معتقة نصف أبيه الذي هو معتق ذلك العتيق وإن قيل كيف ترث تلك البنت عن أخيها الربع الذي هو نصف النصف الذي كان لأخيها في مال العتيق مع أن أخاها مات قبل ذلك العتيق فلا يرث في العتيق شيئاً لثروته عنه أخته إذ من شرط الإرث تأخير الوارث عن موت المورثين أجيب بأن الوارث للعتيق حقيقة هو من كان الآن حياً من ورثة الابن الذي كان له أخذ نصف مال العبد بسبب إعتاقه نصف معتقه فمات عن هذا الحق فانتقل ذلك الحق الذي هو الأخذ بالإعتاق لورثته وإن قيل كيف ترث تلك البنت النصف بالإعتاق مع أخيها الذي قدر معها حياً وقد تقدم أنه إذا كان معها أخوها بمنعها من الإرث لأنه عاصب المعتقد وهو مقدم على معتق المعتقد أجيب بأن أخاها الذي يمنعها من الإرث هو الحي الوارث حقيقة كالذي كان في مسألة الفضاة السابقة لا الميت الذي قدر حياً لينتقل حقه لوارثه الحي الذي هو الوارث لذلك الحي حقيقة وإن قيل هل يقدر كل ميت كان له حق في الولاء حياً لينتقل حقه لوارثه أو كان في ذلك تفصيل (أجيب) بأن الميت لا يقدر هنا حياً إلا إذا أراد من هو حي حقيقة أن يأخذ مال العتيق بسبب شاركة فيه ذلك الميت وكان الحي لا يستكمل به جميع المال وبيان ذلك أن البنت الموجودة حقيقة لما أرادت أن تأخذ مال العبد العتيق بسبب إعتاق معتقه وهي غير معتقة لجميعه قدر حياة الابن الذي شاركها في ذلك السبب لينتقل حقه لحي يستحقه عنه حقيقة بإرث الولاء فالمعتبر في حياة ذلك الابن حينئذ هو كونه معتق المعتقد كآخته لا كونه عاصب المعتقد الذي يستحق به التقدير على أخته، واحفظ يا أخي هذه الأجوبة الأربعة التي لا تجدناها في غير هذا الشرح الأنفع، وإن مات الابن ثم الأب وقد مات العبد العتيق قبلهما أو بينهما أو بعدهما أو لم يمت أو لم يكن فيها عبد بالكلية وبقيت البنت فمال الابن والعتيق للاب الساتر موتة عنهما بلا إشكال ولتلك البنت من متخلف أبيها النصف بالنسب ويبقى نصف آخر لمن اعتقه وهما شخصان ابنته الموجودة وابنه الحي معها بالتقدير فيكون لتلك البنت نصف ذلك النصف وهو ربع المال بالإعتاق ويكون أخذ الربع الباقي لذلك الابن فمات عن هذا الحق فانتقل عنه إلى من اعتق أباه وهما شخصان ابنته المذكورة وابنه المذكور الذي كان ذلك الحق له فترث تلك البنت في ذلك الربع الذي كان لأخيها نصفه الذي هو ثمن المال بإعتاقها نصف أبيه فيجتمع لها سبعة أثمان المال وورثت نصف المال عن أبيها بالنسب وورثت ربع المال عن أبيها بإعتاق نصفه وورثت ثمن المال عن أخيها بإعتاق نصف أبيه ويبقى في الربع الذي هو حق ذاك الأخ ثمن المال فيكون لمعتق أمه أو لغيره ممن يستحقه وإن مات العبد العتيق بعد الأب والابن والبنت كان ماله بين معتق أم الابن ومعتق أم البنت نصفين أو بين عصابة معتقهما أو لغيرهم ممن يستحقه وإن كان لعبد ابن

وبنت من حرة واشترت البنت أباهما فعتق عليهما ثم اعتق الأب عبده ثم مات الأب فورثه ولدها ثم مات العبد العتيق عن ولدي سيده فإنه يرثه ابن سيده دون ابنته التي اعتقت جميع معتقه لأن الإبن عاصب المعتق وهو مقدم على معتق المعتق وكذلك مقدم على تلك البنت التي هي معتقة المعتق وعلى سائر عصبه الأب المعتق كانوا أبناءه أو أجداده أو أخواته أو أعمامه أو أبناءهم وإن مات ذلك الإبن عن أخته التي اعتقت أباهما كان لها جميع ماله نصفه بالنسب ونصفه بإعتاق أبيه وقس على ذلك ما يريد عليك من أمثال تلك المسائل وقد يتكرر للحفي إرث الولاء بسبب واحد عن موروث واحد في بعض المسائل التي ينتقل فيها استحقاق المال عن موروث إلى ميت غيره ثم يرجع إليه عن ذلك الغير ثم ينتقل عنه إلى ذلك الغير ثم يرجع إليه أيضاً لأن انتقاله عنه ورجوعه إليه كنجده مال آخر له كما إذا أسلمت أختان نصرانيتان في بلدهما فاشترتا أمهما فعتقت عليهما ثم اشترت الأم والأجنبي أباهما فأعتقاهما ثم ماتت إحدى الأختين بعد موت الأبوين عن أختها فقط فيكون لها نصف بنسب والنصف الباقي لمعتقي أبي الهالكة وهما الأجنبي وأما فيأخذ الأجنبي نصفه وهو ربع الثروة وتجر الأم الميتة ربعها لمعتقها وهما ابتناها فتأخذ الحية نصفها وهو نصف ثمن الثروة وتجر البنت الميتة ثمنها لمعتقي أبيها الأجنبي والأم فيأخذ الأجنبي نصفه وهو ثمن الثروة فيصير للأجنبي نصف ما أخذه الأخت ويعود القسم في نصف ثمن الأم كما في الربع الذي قبله وهكذا يدور الأمر في المسألة أبداً فإذا كان الباقي يقسم عليهما جزءاً بعد جزء مثلاً للأخت ومثل للأجنبي فليقسم ذلك بينهما ابتداءً اثلاثاً وينتقل ذلك الدور نص عليه السندسي في «شرح المحوفي» فالأم والبنت المبتتان تارث تارث الأم عن تلك البنت وتارث تارث البنت عنها.

ثم أشار إلى حكم ما إذا لم يكن معتق المعتق حياً حين موت العتيق الثاني بقوله فعصب المعتق أي ثم يلي معتق له في إرث مال العتيق الثاني عاصب أقرب لمعتق المعتق ويراعي في ترتيب عصبه ما تقدم في ترتيب عصبه المعتق وقوله ثم كذا أي ثم أمض كذلك في المعتقين وعصبتهم إلى غاية ما يمكن أن يوجد فحقق أبها الطالب ذلك لأن المعتق الأعلى بمنزلة الأب لعتيقه لأنه أخرجه بالإعتاق من الرق الذي هو كالعدم إلى الحرية التي هي كالوجود كما يخرج الأب ولده بالنطفة من العدم الحقيقي إلى الوجود الحقيقي فيكون العتيق حينئذ كالولد لمعتقه وعتيق عتيقه كولد ولده وعتيق عتيق عتيقه كولد ولده وهكذا وإن سفل لكن يقدم في إرث مال العتيق الميت بعد ورثة النسب معتقه المباشر ثم عصبه المرتبون في النظم ثم معتق معتقه ثم عصبه المرتبون كذلك ثم معتق معتق معتقه ثم عصبه المرتبون كذلك ثم أمض عليهم كذلك إلى أعلامهم الذي كان باقياً حين موت العتيق الأسفل وحشما عدم وجود من قد وصف أي ذكر من عصبه المعتق ومعتق معتقه وعصبته وإن بعدوا فمال ذلك العتيق الهالك لبث المال إذا كان معتق ذلك الهالك أو معتق معتقه حراً غير معتق ولم يوجد معتق يرثه ولا عصبته لأن المعتق بالكسر إذا كان حراً بالأصالة ينتقل عنه ولاء عتيقه وعتيق عتيقه وإن بعد إلى معتق أصول ذلك المعتق الحر بالأصالة ثم لعصبه معتقهم ثم لمعتق معتقهم ثم لعصبه معتق معتقهم ثم هكذا وإن بعدوا يجري في ترتيب المعتقين لأصول ذلك المعتق الحر بالأصالة الذكور والإناث إذا تنازعوا في إرث مال العتيق الميت جميع ما يأتي في ترتيب المعتقين لأصول غير المعتق الميت غير العتيق الذكور والإناث ومهما كان الهالك معتقاً بعد ولادته أو في بطن أمه أو معتقاً مع أمه الحامل به فلا يلتفت إلى أحواله هل فيهم عتيق أم لا في سائر المسائل لأن ولاده لا يتجر أبداً لمن اعتق بعض أصوله وإنما يلتفت إلى أصول الهالك إذا كان ذلك الهالك حراً غير عتيق وإلى هذا أشار بقوله:

وإن يكن غير عتيق أصلاً بمنح أصوله وقد خلف

عَنْهُ وَأَبُوهُ لَمْ يَنْسَبْ فَنَجُوزُ فِإِلَيْهِ لِمَنْ يَنْسَبُ لِأَبٍ

فأقول: ذكر هنا أن مال الهالك غير المعتبر ثابت لمعتن أبيه لأن الهالك ولد حقيقي للعتيق الذي هو كولد المعتبر الهالك فالحالك حينئذ كولد ولد المعتبر أي وإن يكن الهالك عن مال حر غير عتيق أي معتن قد اعتن بعض أصوله الذي هو أبوه فقط أو أبوه وغيره والحالة أنه قد تحقق وثبت عدم وجود وارث له من النسب يستغرق ماله بالأرث فيجوز جميع ماله أو ما بقي عن القروض إذا وجدت شروط الأرث بالولاء ثابت شخص رجل أو امرأة معتن لا في ذلك الهالك الحر لكونه ولد حرة لأن الولد يتبع أمه في الحرية أو لكونه قد أسلم في موضعه قبل الاستيلاء عليه وإن لم يوجد معتن أبيه فماله لمصبة معتن أبيه ثم معتن معتقه ثم عصبته ثم كذلك ثم بيت المال كما سيأتي الإشارة إليه في البيت الأخير، قال ابن رشد في نوازل: وإن كان البيت حراً لم يعتن وكان أبوه حراً معتقاً فولأوه لمولى أبيه ثم لمن يجب له ذلك بسببه على الترتيب الذي وصفنا في مولاة سواء اعتن أبوه بعد زيادة ذلك الولد عنده أو قبلها وإذا كان أبو الهالك معتقاً فلا يلتفت إلى من اعتن أجداده وأمه لأن الولاء لا يرجع عن معتن الأب إلى معتن بعض أجداده أو لمعتن أمه إلا إذا كان ولد المرأة العتيقة هو المعتبر لأبيه فإن ولاد الولد يكون لمعتن أمه لا لمعتن أبيه الذي هو نفسه كما سيأتي.

ثم أشار إلى ما يكون فيه الولاء لمعتن الجد بقوله:

وَحِينَئِذٍ أَقْبُوهُ أَوْ كَفَرَهُ فَنَفَقَةُ لِمَنْ يَنْسَبُ أَلْجَدُ اسْتَفْرَضَ

فأقول: قال الإمام ابن مرزوق في أول باب الدماء من شرحه على مختصر خليل: الظاهر أن رق ماض مبني للمفعول ولعله متضمن عنده معنى استرق، وقد تكلم في هذا البيت على أن مال الهالك الحر الذي لم يعتقه أحد يكون لمعتن جد ذلك الهالك بالأب فيما إذا كان أبو ذلك الهالك رقيقاً أو كافراً أي وحينما استرق مالك أبي الهالك الحر الذي لم يعتقه أحد يعني أو كان أبوه حراً غير عتيق لكونه من حرة فأرث مال ذلك الهالك ومال أولاده وإن سفلوا بالولاء إذا وجدت شروطه مستقر أي ثابت لمعتن الجد للأب الأقرب فالأقرب وإن علا إذا كان جميع الآباء التي كانت بين الجد العتيق والولد الحر الهالك عبيداً مسلمين أو كافراً يعني أو أحراراً غير عتقاء لكونهم أبناء الحرارن إذا لم يكن من يرثه بنسب وحينما كفر بالله أبو الهالك الحر الذي كان من حرة يعني أو كان أبوه مسلماً قبل أسرته فأرث مال ذلك الهالك وأولاده بالولاء مستقر لمعتن الجد للأب الأقرب فالأقرب وإن علا إذا كان جميع الآباء التي كانت بين الحر العتيق والولد المسلم الحر الهالك كافراً أحراراً يعني أو مسلمين غير عتقاء فالمراد حينئذ أن مال الولد الهالك يكون لمعتن جده إذا لم يكن عتيق في الفصول التي كانت بين ذلك الجد والهالك سواء كانت تلك الفصول عبيداً أو أحراراً مسلمين غير عتقاء أو كان عتقاء لمعتن جدهم إذا لم يوجد من يرثه بنسب كما إذا مات أصله المسلم قبله ولو اعتقت أمه ابتداءً كان ولادها لمعتنهما وإن اعتن جده للأب بعد ذلك رجع الولاء عن معتنهما إلى معتن الجد وإن علا إذا كانت الأم حاملاً به بعد إعتاقها وأما الذي كان في بطنها حين إعتاقها فهو عتيق آخر لمعتن أمه فلا يرجع أبداً لمعتن بعض آبائه وكذلك إذا اعتن ولد العتيقة بعض أجداده فإن ولاد ذلك الولد لمعتن أمه لا لمعتن جده الذي هو نفسه وإن اعتن أبوه بعد ذلك رجع الولاء لمعتن أمه عن معتن الجد وكذلك يرجع عن معتن الجد الأبعد إلى معتن الجد الأقرب لأن الجد الأقرب يحجب الأبعد ومعتن كل ينتزل منزلة عتيقه. وقال الإمام ابن الشاطي في تأليفه المفيد: ويجز الجد الولاء إلى مواليه عن موالى الأم ما دام الأب رقيقاً أو كافراً ثم إذا اعتن الأب أو أسلم جره إلى مواليه عن موالى الجدات اهـ. وإن تعدد

جد الممتنع كان ولاه حفيده وإن سفل لممتنع جده الأقرب إليه ثم لمعتنه ثم لمن يليهم في استخلافه كما ستأتي الإشارة إليه في البيت الأخير، واعلم حينئذ أن إرث مال الهالك الحر الذي لم يمتنع بالولاء إذا وجدت شروطه ثابت لممتنع الجد إذا كان أبو ذلك الهالك عبداً مسلماً أو عبداً كافراً أو حراً كافراً غير ممتنع أو مسلماً حراً غير ممتنع لكونه ابن حرة أو لكونه مسلماً في بلده قبل أخذه لأن الحرية لا تحصل إلا بهذين أو بالإعتاق مثال النوع الأول ما إذا تزوج عبد مسلم مملوك لمسلم كتابية اعتقها مسلم آخر فولدتها معه ولداً وهو حر مسلم لأنه تابع لأمه في الحرية ولأبيه في الإسلام وقد ملك مسلم آخر أباً ذلك الزوج فولده ولدها يكون لممتنعها في الحال سواء أسلمت أمه حين موته أو لم تسلم إذ لا يشترط في إرث مال الولد العتيق بالولاء إذا اعتق المسلم كافراً إلا متساوي الممتنع وصاحب المال في الدين حين موت صاحب المال كما يقتضيه ظاهر نصوصهم لأن الولاء يكون للمسلم على عتيقه الكافر لكن يستعمل الكفر من الإرث به فإن زال كفره قبل موته ورثه وفصول عتيقه كهر في ذلك والله أعلم وإن اعتق المسلم جده المذكور رجع ولاه ذلك الولد لممتنع جده سواء أسلم ذلك الجد فمات قبل حفيده أو لم يسلم وإن اعتق المسلم أباه رجع ولاؤه لممتنع أبيه سواء أسلم ذلك الأب فمات قبل ولده أو لم يسلم.

ومثال الثاني ما إذا تزوج عبد كتابي ملك مسلم كتابية اعتقها مسلم آخر فولدت معه ولداً وقد ملك مسلم آخر أباً ذلك الزوج ثم أسلم ولدها وحده أو مع أمه فإن ولاه ولدها لممتنعها في الحال وإن اعتق المسلم جده رجع ولاؤه لممتنع الجد سواء أسلم أبوه فمات قبله أو لم يسلم.

ومثال الثالث ما إذا خرج نصراني لبلادنا بأمان فتزوج نصرانية اعتقها مسلم فولدت معه ولداً وقد ملك مسلم آخر أباً ذلك الزوج ثم أسلم ولدها وحده أو مع أبيه فإن ولاه ولدها لممتنعها في الحال وإن اعتق المسلم جده رجع ولاؤه لممتنع جده سواء أسلم جده قبله أو لم يسلم وإن أسلم أبوه فمات ولده في حياته ورثه أبوه بعد إسلامه في حياة الولد كان ولاه الولد لممتنع جده لكون أبيه حراً غير ممتنع وأما إن كان أبو الولد الحر المسلم الهالك حراً كافراً اعتقه مسلم فولده ذلك الولد لممتنع أبيه لأن كفر الآباء لا يمنع ممتنع معتقه عن إرث ولده لأن كل من لا يرث لمانع لا يحجب وارثاً ولا يكون ولاؤه لممتنع جده وإن أسلم جده ولا لممتنع أمه وإن أسلمت.

ومثال الرابع ما إذا تزوج حر مسلم غير عتيق حرة فولدت معه ولداً وأبو ذلك الزوج قد اعتقه مسلم ثم مات ذلك الولد بعد موت أبيه وجده فولاه لممتنع جده، ويستفاد من ذلك أن أولاد العتيق كانوا ذكوراً وإناثاً وأولاد الذكور من أولاده ما سفلوا كانوا ذكوراً وإناثاً إذا كانوا أحراراً مسلمين ولم يكونوا عتقا لممتنع أصلهم يكون ولاؤهم لمن اعتق آبائهم أو الأقرب من أجدادهم للأب ثم لعصبته ثم لمواليه وأما أولاد بنات العتيق فهم من قوم آخرين فتحكمهم حكم أولاد العتيقة في انجرار ولائهم إلى ممتنع بعض أصولهم فإن كان أولاد بنات العتيق من زنا أو منغيبين بلمان أو كان آبائهم أرقاء أو كفاراً ولم يكن في آبائهم من هو حر مسلم كان ولاؤه لمن له ولاه أمهم وإن كان لأولاد بنات العتيق آباء أحرار مسلمون كان ولاؤهم لممتنع الأقرب من آبائهم. وقال العياشي في شرح الحوفي: لا يكون ولاه حفدة الأجداد لمن اعتق أجدادهم إلا بشرط أن يكون الأجداد أحياء يوم نشوء ذلك الولد في بطن أمه فالولد الذي مات قبل كون حفيده في بطن أمه لا يكون ولاؤه لممتنع ذلك الجد كذا قال ابن القاسم في العتبية وظاهر المدونة أنه لا يعتبر هذا الشرط. ويشترط في كون ولاه الأولاد لمن اعتق بعض أصولهم أن تعلم حياة العتيق حين إعتاقه فمن اعتق مفقوداً فلا يكون له ولاه أولاده لاحتمال أن يصادفه الإعتاق ميتاً والإرث لا يكون بالشك ولا يكون عتقا لغير ممتنع أصلهم وألا

يكون الهالك منهم كافراً وأما الرقيق منهم فلا يتصور فيه الولاء ما دام رقيقاً لأن ماله لسيده بالملك.
ثم أشار إلى ما يكون فيه ولاء الأولاد لمعتن الأم بقوله:

وَإِنْ تَكُنْ أَبَا فَرْعٍ أَوْ كَفَرًا
أَوْ كَانَ مُتَّعِيًا أَوْ بَيْعًا بِرَأْسِ ذَا
عَبِيداً أَوْ كَفَرًا أَوْ كَفَرَةً مُتَّعِيَةً
فَمَالُهُ لِمُعْتَنِى الْأُمِّ ذَا

فأقول في معنى ذلك: وإن تكن أباه فرع أي ولد المرأة المعتقة الذي حملت به بعد إعاقها عبيداً مسلمين أو كفراً أو كان أباه فرعها أحراراً كفرة جمع كافر متعفة على الكفر ولم يكن في أباه الكفرة من أعتقه مسلم كانوا في بلاد الحرب أو في بلاد الإسلام بأمان أو كان فرع المعتقة متعياً بلمان واقع من زوج أمه سواء التعتت معه أم لا أو كان فرعها أباً من زنى يعني أو اغتصاب إذ لا فرق هنا بين أن تكون أمه طائفة للوطى أو معتقبة فلا يكون له حنين أب ولا أجداد ولا جدات للاب فماله أي فإثر مال فرع المعتقة في الأقسام الأربعة ذنا أي قرب وحصل المعتن تلك الأم المعتقة بجر الولادة إذا لم يكن من يرثه ينسب وقد أشار بذلك الكلام إلى قول ابن رشد في المقدمات فإن كان منقطع النسب ولد زنى أو متعياً بلمان أو كان أباه كفراً أو عبيداً كان ولاده لموالي الأم إن كانت معتقة أمه. وقال ابن علافة قال بعضهم لا يكون الولد لموالي الأم إلا في أربعة مواضع إذا كان الأب مملوكاً أو حربياً بدار الحرب أو ملاحاً أو كان الولد ولد زنى فلا يكون ولده الولد حنيناً لموالي الأم ثم قال وقول هذا القائل أو حربياً بدار الحرب لم يشترط ذلك غيره وإنما اشترط أن يكون الأب كافراً أمه. وقال الفيلسوف على الرسالة إنما خص بدار الحرب لأن نسبه مجهول فيها غالباً ولو كان معروف النسب لكان ولاده لمن أعتق أباه لأن الكفر لا يقطع النسب أمه. وأما إن كان من هو حر مسلم أو كافر أعتقه مسلم في زوج المعتقة وأبائه الذين هم أباه ولد المعتقة، سواء كان المسلم حراً بكونه ولد حرة غير معتقة أو بإسلامه قبل أسره أو بالإعتاق فلا يكون ولده الولد لمعتن أمه أبداً فإن لم يوجد من يرثه ينسب كان ولاده وماله لبيت المال، قال ابن رشد في المقدمات وكذلك إن كان في أبائه حر معتن فانقرض المعتن وعصبته ورثه المسلمون دون موالي الأم أمه. وقال ابن مرزوق ومن أسلم فكان ولاده للمسلمين فتزوج امرأة من العرب أو معتقة فولدت منه ولداً ثم مات الأب ثم الإبن كان ميراث الإبن للمسلمين أمه. وقد اشترط حنين في كون ولده الولد لمعتن أمه ألا يكون لذلك الولد نسب من رجل حر مسلم أو كافر أعتقه مسلم باقي حين موت الولد أو ميت قبله كان ذلك الحر أو معتقه المسلم لو حضر لورث جميع مال الولد المسلم الهالك وحيث لم يحضر ناب عنه بيت المال، وإن استحق الأب متعياً بلمان حد فيلحق به ويكون له أب وأجداد وجدات للاب شرعاً فإن علم فيهم من هو حر مسلم أو كافر أعتقه مسلم سواء كان المسلم حراً بالأصالة أو بالإعتاق فلا يبقى لمعتن الأم ولا ولد لها، قال ابن رشد في نوازل: ومتى استلحق الملاح ابنه أو أسلم الكافر أو أعتق العبد رجع الولد عن موالي الأم إلى موالي أبيه لأن كل ولد يولد للحر المسلم من الحرة فليس لموالي أمه من ولاته شيء. ولولاه لمن كان من أبائه حراً معتقاً فإن لم يكن في أبائه الأحرار معتن فميراثه لجماعة المسلمين فإن لم يكن لأحد الموالي الثلاثة عصبية أو كانوا فانقرضوا رجع الولد إلى موالي مولاه إن كان مولاه حراً معتقاً لمن يجب له ذلك بسببه على الترتيب الذي ذكرناه، ولا يرث النساء من الولد إلا من أعتقن أو أعتقن من أعتقن من الرجال إن كان حراً لم يعتقن أو من النساء إن كان منقطع النسب أو مات أبوه عبداً أو كافراً أمه. وقبل استرقاقه هم المسلمون لا من أسلم على يديه كما في الرسالة وإن تعدد العتق في أباه ولد العتقة كان ولده الولد لمعتن الأقرب من أبائه كما تقدم وجميع ما ذكرنا إنما هو في أولاد المعتقة الذكور والإناث مباشرة وهل يستمر ذلك الحكم بلا تفصيل في أولاد أبنائنا المذكور

أبوه وجده معتقن فالولاء لموالي أبيه ولو كان الولد والأب حريين لم يعتقفا ولكل منهما أم معتقة فالولاء لموالي أم أبيه ولو كان الولد حراً لم يعتق وأبوه وجده مملوكين ولكل منهم أم معتقة فالولاء لموالي أم الجد وهكذا ما فوق هذا ولو كان الولد حراً لم يعتق وأبأؤه وأمهات آبائه كلهم ممالك لكان ولأه الولد لموالي أمه المعتقة اهـ. ويستفاد من ذلك أنه يشترط في كون ولأه الولد الهالك لمعتق الأم البعدي من أمهات آبائه المعتقات شرط واحد في زوج المعتقة وآبائه الذين هم الآباء العلون للهالك وثلاثة شروط في أولاد المعتقة الذين هم آباء الهالك الأسفلون عنها أما الذي يشترط في زوجها وآبائه فهو ألا يكون فيهم من هو حر مسلم أو معتق كافر حي في الحال أو ميت كانت حرية المسلم بإعتاق أو بغيره، وأما الثلاثة المشروطة في أولادها فهي ألا يكون الولد الهالك عبداً ولا كافراً ولا يقع فيه ولا في آبائه الفاصلين بينهما إعتاق من غير معتقها، ويشترط في كون ولأه الولد الهالك لمعتق أمه ألا يكون في زوج المعتقة وآبائه الذين هم جملة آباء الهالك من هو حر مسلم أو كافر أعتقه مسلم وهو حي في الحال أو ميت كانت حرية المسلم بالإعتاق من أجنبي أو بغيره وألا يكون في أمهات آباء الهالك من هي حرة بالإعتاق ولا يشترط فيها الإسلام كما لا يشترط في الأب المعتق لأن المسلم إذا أعتق شخصاً كافراً يكون له الولاء على أولاده المسلمين ولا ينع كفر أصلي من ذلك لأن كل من لا يرث لمانع فلا يحجب وارثاً كما تقدم في شروط الإرث، وزاد الإمام العقباني شرطاً آخر قائلًا: ولا تجر الأم ولأه ولأه لمواليها إلا أن يولد لها ذلك الولد بعد ما كانت رقيقة وأما إن لم يصبها رق إلا بعد ما ولدته في دار الحرب فلا تجر ولأه لمواليها وكذلك الأب لا يجز ولأه ولأه لمواليها إلا إذا ولده بعد استرقاقه وقيل بتجر ولأه الولد لموالي أبيه أو أمه كان الولد بعد استرقاق أصوله أو قبله معه ويشترط مع ذلك أن تحمل به بعد إعتاقها وإنما كان ولأه الولد الهالك لمعتق الجدة البعدي لعدم وجود أب معتق في جميع آباء الهالك الأسفلين عن الجدة والأعلىين فوقها كما يكون ولأه لمعتق الجد الأبعد إذا لم يكن بينه وبين الهالك أب معتق فإن قيل لماذا لم يقدم معتق القريبى بالقريبى من أمهات الآباء مع الأم في إرث مال الولد الهالك بالولاء كما قدم معتق الأقرب فالأقرب من الآباء في إرثه قلت قد طالعت كل ما رأته من الكتب فلم أجد من فرق بينهما بشيء والظاهر في الفرق بينهما أن الشأن في الولاء أن يكون للمعتقين بالمعصية فمن أعتق واحداً من الآباء الذين يرثون ذلك الولد بالتعصيب قام مقام الأب الذي أعتقه في إرث مال ذلك الولد بالتعصيب إذا لم يوجد وارثه بنسب ولهذا تقوم معصية كل معتق دون أهل الفروض مقامه في إرث مال ذلك الولد إذا لم يوجد المعتق فلذلك يقوم معتق الأب الأقرب في إرث مال الولد بالولاء على معتق الأبعد من آبائه كما يقدم الأب الأقرب في إرثه بالنسب على الأب الأبعد وأما الأمهات فبعضهن لا يرث بعض ثورث بالفرض وليس فيهن وارثة بالتعصيب ليقدم عتقها عليها في ذلك عند عدمها فيعتبر حيتن في الأمهات العتقات من هي أم لعدد كثير من طبقات الأبناء الذين يرثون بالتعصيب لأن ابن ابنها وإن سفل كابنها لأنها سبب في وجود الجميع فيقدم معتقها على معتق من هي أم لعدد قليل من الأبناء فلذلك يقدم معتق أم الأب التي هي أم لابنها ولولده ابنه معاً على معتق أم الولد الهالك لأنها أم لولدها فقط ويقدم معتق أم الجد على معتق من تحتها من الأمهات لأن الجد أم لأصل ثلاث طبقات والتي تحتها أم لعدد أقل من ذلك وهذا ما ظهر لي في ذلك فإن كان صواباً فمن الله الموفق العليم، وإن كان خطأ فمن فهم واقعه السقيم، ويلحق بالمواضع الأربعة التي يكون فيها ولأه الأولاد لمعتق الأم موضع خامس كان فيه أبو أولادها حراً معتقاً ومع ذلك لم ينقل ولأه أولادها عن معتق أمهم إلى معتق أبيهم لما يلزم من انتقاله لأنه من

الحال وهو كون ولاء الشخص لنفسه فوق ذلك إلى أن يرث الشخص نفسه وإلى هذا الفرع الخامس أشار بقوله:

كَذَلِكَ يَنْجُزُ لَهْ إِنْ ائْتَفَقَا وَلَفَتْهُ أَبَانَهُ نَحْوُهَا

فأقول في معنى ذلك: كذلك فينجز ولاء أولاد المرأة العتيقة له أي لمتعنتها إن اعتنق ولد تلك المرأة أباً محققاً له أي معلوماً له مباشرة أو بواسطة كما إذا اعتنق ولدها بعض أجداده للآب ثم يموت ذلك الولد الممتع بعد موت أصله الذي اعتنقه فإن ولاء هذا الولد الميت يكون لمتعنت أمه فإذا أخذت الأم ثلث ماله بالنسب أخذ متعنتاً ما بقي يكونه متعنتاً أمه إذا لم يوجد من يرثه بغير الولاء إلا أمه والأصل في هذا الفرع أن يكون فيه ولاء الولد الميت لمتعنت أبيه كغيره من المسائل التي كان فيها للولد نسب من رجل حر مسلم لكن منع من ذلك كون ولاء الإنسان لنفسه المستلزم تأخر حياة الشخص عن موته ليرث نفسه وهو محال إذ لو قلنا ولاء الولد الميت لمتعنت أبيه ومعنتى أبيه هو نفسه لزم أن يكون ولاء الولد لنفسه وهو لا يصح فيبقى ولاء ذلك الولد حينئذٍ لمتعنت أمه ومن أمثلة هذه المسألة ما إذا اعتنق ابن وبنت أباهما ثم مات الابن بعد الأب عن أخته فإنها ترث ثلاثة أرباع ماله ويبقى ربعه لمتعنت أم ذلك الابن وإن كان له نسب من حر مسلم وإذا مات الابن في هذا المثال ثم الأب عن ابنته فإنها ترث في مال أبيها سبعة أثمانه ويبقى ثمنه لمتعنت أم ذلك الابن الذي هو أخوها وإن كان له نسب من حر مسلم كما تقدم بيان ذلك في التنبيه السابق ولكن لا ينتجر ولاء الولد الذي اعتنق أباه والله أعلم لمتعنت أم البعدي بالبعدي لوجود عتق للشخص آخر في بعض الآباء الكائنين تحت العتقة البعدي.

ثم أشار إلى من يكون له ولاء الولد الذي كانت آباؤه عبيداً أو كفاراً لم يكن فيهم من اعتنقه مسلم ولم تعنق واحدة من أمهاتهم أو كان متنفياً بلعان أو ابن زنى وكانت أمه في جميع ذلك حرة لم تعنق وقد اعتنق بعض أصولها بقوله:

وَحِينَئِذٍ لَمْ يَنْبَغِ لَهَا رِقٌّ ظَهَرَ فَتُعْتَقُ أَصُولُهَا كَمَنْ غُيِّرَ

فأقول في معنى ذلك: أي وحيت لم يبق رِقٌّ ظاهر لأم الولد الهالك الذي كانت آباؤه عبيداً أو كفاراً لم يكن فيهم من اعتنقه مسلم ولم تعنق واحدة من أمهاتهم أو لم يحصل رِقٌّ لأم الذي لآبائه له لكونه متنفياً بلعان أو ابن زنى أما لكون تلك الأم حرة بحرية أمها أو لكونها مسلمة قبل سببها لأن الكافر إذا أسلم في موضعه قبل سببه يكون حراً لا يجوز لأحد استرقاقه فمتعنت أي شخص ذكر أو أنثى معتن بعض أصول تلك الأم كمن أي مثل المعتنق الذي غير أي سبق ذكره في أصول الولد الميت فيقدم في إرث الحقيقة الهالك معتن أب أمه ثم معتن جد أم الأقرب فالأقرب وإن كانت آباء أم الهالك عبيداً أو كفاراً أيضاً أو كانت متنفية بلعان أو بنت زنى فمتعنت أم تلك الأم ثم معتن الأقرب من آباء أم الأم هو الذي يرث مال الحفيد الهالك كما نص ابن رشد على ذلك في المقدمات فينجز حينئذٍ في أصول معتبرة كل ما تقدم في أصول الهالك.

ثم أشار إلى من يلي في الرتبة معتن كل واحد من أصول الهالك وأصول أم الهالك الذي لا أصول له معتبرة بقوله:

وَعَصَابٌ بِكُلِّ مُنْبَغِي دَجِيزٍ يَنْشَوِي عَشَةً ثُمَّ بِأَقْبَى نَسَبٍ

فأقول في معنى ذلك: وعاصب أي: وعاصب لكل شخص معتن مذكور في أصول الهالك وفي أصول أم الهالك الذي لا أصول له معتبرة ينوب عنه أي عن ذلك المعتنق إذا عدم في إرث الهالك بالولاء ويراعى في ترتيب عصبه معتن كل واحد من هؤلاء الأصول ما تقدم في ترتيب عصبه معتن

الميت ثم يلي عصبه كل معتنق مذكور باقي من سطر أي كتب من الوارثين بعد عصبه معتنق الهالك من قوله ثم يليهم معتنق للمعتنق إلى آخر البيتين ثم ينوب عنه معتنق المعتنق ثم عصبته المرتبون كما ذكر ثم معتنق معتنق المعتنق ثم عصبته المرتبون كما ذكر ثم كذلك وحيثما عدم جميع ذلك فمال الهالك لبيت المال إن كان الإمام عدلاً.

تنبيه: قد استفيد مما تقدم أن الوارث للولاء إما أن يكون مباشراً لعنق الميت كمن اعتنق مملوكه فمات العتيق بلا وارث نسب فإن معتنقه كان ذكراً أو أنثى يرثه أو غير مباشر لعنقه فهذا إما أن يكون له الولاء بواسطة نسب بينه وبين المعتنق أو بواسطة إعتاق عتيقه غيره أو بواسطة ولادة عتيقه أولاداً فالذي كان بواسطة نسب خاص بعصبه المعتنق ولا مدخل فيه لذوي الفروض ولا للنساء الذي كان بواسطة إعتاق العتيق يجر فيه العتيق إلى معتنقه ولاء معتنقيه ومعتنقي معتنقيه وولاء معتنقي أولاده وولاء أولاد معتنقيه وولاء معتنقي معتنقي أولاده وولاء أولاد معتنقي معتنقيه وولاء معتنقي أولاد أولاد معتنقيه وهكذا ما أمكن بقاؤهم والذي كان بواسطة ولادة العتيق أي أن يكون العتيق ذكراً أو أنثى فإن كان العتيق ذكراً فإنه يجر إلى معتنقه ولاء أولاده الذكور والإناث وأولاد بنيه الذكور والإناث وإن بعدوا وإن كان العتيق أنثى فلا تجر إلى معتنقها ولاء أولادها إلا أن يكون الولاء ابن زنى أو متناً بلعان أو تكون أباه عبيداً أو كفاراً أو لم يعلم فيهم من هو حر مسلم فجر له ولا لهم كولاء أولاد أبنائها وإن سفلوا إذا لم يكن الهالك عبداً ولا كافراً ولا يعتنق هو ولا بعض آبائه الكائنين تحت الجدة العتيقة ولم يعلم في زوج العتيقة وآبائه من هو حر مسلم أو كافر أعتقه مسلم أو يكون ولد العتيقة هو المعتنق لأبيه، وقد تبين من ذلك أن الموالى أربعة مولى الميت ومن يذلي به ومولى أبيه ومن يذلي به ومولى بعض أجداده ومن يذلي به ومولى بعض الأمهات ومن يذلي به من المعصبة أو المعتنق أو بيت المال في بطن صاحب المال وبالله التوفيق.

كَيْفِيَّةُ تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ وَبَيَانُ مَا يَتَوَلَّى مِنْهَا وَمَا لَا يَتَوَلَّى

فأقول: لما فرغ من فقه علم الفرائض شرع في الأعمال التي يتوصل بها إلى تصحيح مسائله من عدد صحيح ينقسم على جميع الورثة بلا انكسار ويقوم مقام مال المورث ليأخذ كل وارث من جملة المال مثل نسبة ما بيده من ذلك الصحيح إذ المقصود في الحقيقة هو قسمة المال المتروك لهم أي هذا الكلام الآتي باب في بيان كيفية أي صفة تصحيح مسائل علم الفرائض من أعداد صحيحة تؤخذ منها الأجزاء الصحيحة المقصودة بالانكسار، ويقال لها أصول المسائل ومقاماتها ومخارجها وفي بيان ما يعول من أصول المسائل وما لا يعول منها أي وفي بيان كل أصل يزيد قدر أجزاء الفروض التي تؤخذ منه على جملة أفرادها فيقال لتلك المسألة عائلة وفي بيان كل أصل لا يعول أي لا يزيد قدر أجزاء فروضه على جملة أفرادها بل يكون قدر أجزاء فروضه مثل جملة أفرادها فيقال لها عادلة أو أقل من جملة أفرادها يبقى فيها شيء للمعاصب فيقال لها ناقصة إذ المسائل التي كان فيها أهل الفروض لا تخلو عن أن تكون عائلة أو عادلة أو ناقصة وأما المسائل التي لم يكن فيها صاحب فرض فلا يتصور فيها شيء من تلك الأقسام، وإلى كيفية تصحيح مسائل هذا النوع أشار بقوله:

سَأَلْتُ الْمُصَاصِبَ صُحْبُحَ مِنْ هَذِهِ رُؤُوسِهِمْ وَذَكَرُوا بِإِثْنَيْنِ هَذَا

فأقول في معنى ذلك: المسألة التي هي إسم المكان من سأل عن الشيء إذا بحث عنه فهي النازلة المسؤول عن حكمها والعصائب جمع عاصب أي صحح أيها الطالب مسألة الورثة العصبية إذا كانوا كلهم ذكوراً ولم يكن معهم ذو فرض من عدد رؤوسهم وأعط لكل عاصب واحداً فدامه سواء

كانوا عصبة الميت أو عصبة الممتنع أو كانوا معتقن لعبد مشترك بينهم بالسواء ويتنزل منزلة العصبة ما إذا اشترك جماعة بالسواء في المال باشتراء وهدية أو نحوهما فإذا كانوا عشرة صحت مسائلتهم من عشرة وإذا كانوا خمسة صحت مسائلتهم من خمسة وهكذا وعد أيها الطالب ذكراً من العصبة بانثنين والأُنثى بواحد عند اجتماع الذكور والإناث في العصبة وصحح مسائلتهم من مجموع عدد رؤوسهم وأعطى لكل ذكر إثنين ولكل أنثى واحداً وهذا خاص بأولاد الصلب وأولاد الإبن وإن سفلوا والأخوة الأشقاء والأخوة للآب إذا كانوا عصبة للميت فقط إذ لا يعصب أخواتهم إلا هؤلاء الأصناف الأربعة كما تقدم فإن ترك الميت خمسة بنين وخمس بنات فصحح مسائلتهم من خمسة عشر وأعطى لكل إبن إثنين ولكل بنت واحداً وإن ترك عشرة أخوة وعشر أخوات فصحح مسائلتهم من ثلاثين وهكذا يكون أمر العصبة في تصحيح مسائلهم قلوا أو كثروا ولا تنحصر أصول مسائلهم في أعداد مخصوصة كما تنحصر فيها أصول مسائل أهل الفروض.

ثم أشار إلى بيان مقامات الفروض الستة السابقة التي تستنبط منها أصول مسائل أهل الفروض مع تقديم الخبر المجرور على المبتدأ بقوله:

لِلصَّغِيرِ وَالْمُتَلَبِّسِ ثَلَاثُ الثَّلَاثِينَ وَالْمُسْنَعِ وَالْمُزْنَعِ الْوَفِيُّ وَالْثَّمَنِ
خَمْسُ أَصْنَافٍ إِنْ تَرَكَ ابْنًا فَمَنْ ثَلَاثُ أَصْنَافٍ ثَلَاثُ أَصْنَافٍ إِنْ تَرَكَ ابْنًا

فأقول معنى ذلك مقام الجزء هو أقل عدد يؤخذ منه ذلك الجزء بلا انكسار وتبان مضارع مبني للمفعول من أبان الشيء إذا أظهره وبينه أي خمس مقامات تبين بعد هذا المحل بترتيب ثابتة للنصف وللثالث مع الثلثين وللربع وللسدس الوفي أي الكامل وللثمن وتلك المقامات هي شفع أي إثنان للنصف وثلاثة للثالث مع الثلثين وأربعة للربع وستة للسدس وثمانية للثمن ويستفاد من هذا الكلام المختصر أن الفروض الستة لها خمس مقامات فقط لاشتراك الثلث والثلثين في مقام واحد ولذلك لم يعطف الثلثين بالواو كغيره فمقام النصف الذي هو فرض خمسة أصناف إثنان إذ هي أقل عدد له نصف صحيح ومقام الثلث الكامل الذي هو فرض ثلاثة أصناف مع الثلثين الذي هو فرض أربعة أصناف ثلاثة لأنها أقل عدد لها أثلاث صحيحة ومقام الربع الذي هو فرض صنفين أربعة لأنها أقل عدد له ربع صحيح ومقام السدس الذي هو فرض سبعة أصناف ستة لأنها أقل عدد له سدس صحيح ومقام الثمن الذي هو فرض صنف واحد ثمانية لأنها أقل عدد له ثمن صحيح.

ثم أشار إلى كيفية تصحيح مسألة فيها صاحب فرض واحد بقوله:

وَصَحَّحْنِ ثَمَالَ فَرَضٍ مُتَجَدِّدٍ بِسَبْعَةِ أَصْنَافٍ تَحْبِثُنَا وَجَدَّ

فأقول في معنى ذلك: وصححن أيها الطالب مثال فرض واحد من الفروض الستة المذكورة من عدد مقام ذلك الفرض كيفما وجد مقام ذلك الفرض في المثال أي سواء كان بسيطاً كمقام نصف أو ثلث أو مركباً كمقامات البواقي.

مثال النصف زوج وعم تصحح مسائلتهما من إثنين فيكون للزوج واحد وللعم واحد.

ومثال الثلث أم وعمان تصحح مسائلتهم من ثلاثة فيكون لكل وارث واحد.

ومثال الثلثين بستان وابن ابن تصحح مسائلتهم من ثلاثة فيكون لكل وارث واحد.

ومثال الربع زوج وثلاثة بنين تصحح مسائلتهم من أربعة فيكون لكل وارث واحد.

ومثال السدس أم وابن تصح مآلتهم من سنة فيكون للام واحد وللابن خمسة.
ومثال الثمن زوج وابن تصح مآلتهم من ثمانية فيكون للزوجة واحد وللابن سبعة.
ثم أشار إلى كيفية تصحيح مسألة فيها فرضان من الفروض الست بقوله:

وَقَابِلُ بَيْنِ مَقَامَيْنِ مَعَا وَلِزَفَقْنَا لِخَدِّ قَدْ جَنَمَا
بَيْنَ مَقَامَيْنِ مَعَا بَيْنَ مَقَامَيْنِ مَعَا
وَمَقَامَيْنِ مَعَا وَمَقَامَيْنِ مَعَا
وَمَقَامَيْنِ مَعَا وَمَقَامَيْنِ مَعَا
وَمَقَامَيْنِ مَعَا وَمَقَامَيْنِ مَعَا

فأقول في معنى ذلك: وقابل أيها الطالب بين مقامين معاً أي جميعاً إذا كان في المثال فرضان من الفروض الستة وارد المقامين لعدد واحد قد جمعتهما أي: جمع أجزاء المقامين بحيث يكون في ذلك العدد الخارج كل ما كان في المقامين من الأجزاء يكون ذلك العدد الجامع لأجزائهما أصل ذلك المثال وأعط منه لكل ذي فرض فرضه وما بقي للمعاصب واردهما للعدد الجامع لهما بعمل الوجه الواحد الذي قد لزم وقوعه بين المقامين الموجودين في المثال من أوجه أربعة معلومة عندهم يحصل واحد منهما بين كل عدد من منظور بينهما في سائر الأبواب كانا قليلين أو كثيرين أو كان أحدهما قليلاً والآخر كثيراً وهو أي والوجه الواحد الذي لزم وقوعه بينهما هو التوافق أي توافق المقامين في نصف أو غيره من الأجزاء الصحيحة كسنة مع أربعة أو مع ثمانية أو التداخل أي تداخل أصغر المقامين تحت أكبرهما أي انطراح أكبرهما بأصغرهما مرتين أو أكثر كائنين مع أربعة أو مع سنة أو مع ثمانية أو التباين أي مباينة أحد المقامين للآخر أي عدم مشاركة أحدهما للآخر في شيء من الأجزاء الصحيحة كتلاثة مع أربعة أو مع اثنين أو مع ثمانية أو التماثل أي مماثلة أحد المقامين للآخر أي مساواته له في قدر الأفراد كائنين مع اثنين أو ثلاثة مع ثلاثة أو سنة مع سنة واستغن إذا أردت ردهما لعدد واحد بأحد المقامين في مثال التماثل وصحح منه المسألة وأعط منه لكل وارث ماله واستغن بأكبر المقامين في مثال التداخل وصحح منه المسألة وأعط منه لكل وارث ما يستحقه وأجر أي واضرب وفق أحد المقامين في كل الآخر في مثال التوافق وصحح من الخارج المسألة وأعط منه لكل وارث ما كان له، والوفي بفتح الواو اسم مصدر بمعنى الموافقة على تقدير مضاف أي جزء الموافقة والمراعى في التوافق هو أقل جزء وقع فيه الاشتراك وأجر أي واضرب كل أحد المقامين في كل الآخر في مثال التفارق أي التباين وصحح من الخارج المسألة وأعط منه لكل وارث ما ثبت له، مثال التماثل زوج وأخت شقيقة أو لأب وأخوان لأم لأن كلا منهما يرث النصف ومقامه إثنان ومقامان متماثلان فاستغن بأحدهما وصحح منه المسألة وأعط لكل وارث واحداً هكذا:

وكذلك أختان شقيقتان أو لأب وأخوان لأم لأن الأختين يرثان الثلثين والأخوين يرثان الثلث ومقام كل منهما ثلاثة والمقامان متماثلان فاستغن بأحدهما وصحح منه المسألة وأعط لكل أخت واحداً وللأخوين واحداً وهو منكسر عليهما واستعمل فيه عمل الانكسار ألا في يضرب عدد الأخوين في الأصل فتخرج سنة فصحح منها المسألة وأعط لكل أخت اثنين ولكل أخ واحداً هكذا:

٢	
زوجاً	١
أختاً	١

٦	٣	
٢	١	أختاً
٢	١	أختاً
١	١	أخاً لأم
١	١	أخاً لأم

وكذلك أم وأب وابن ابن لأن كلاً من الأبوين يرث السدس ومقامه ستة والمقامان متماثلان فاستغن بأحدهما وصحح منه المسألة وأعطى منه لكل من الأبوين واحداً وللأبن أربعة هكذا:

٦	
١	أماً
١	أباً
٤	إبناً

ومثال التداخل زوج وبنت وعم لأن الزوج يرث الربع ومقامه أربعة والبنت ثلث النصف ومقامه اثنان وهما داخلان تحت الأربعة لانطراح الأربعة بهما مرتين فاستغن حينئذٍ بأكبرهما الذي هو الأربعة وصحح منها المسألة وأعطى للزوج واحداً وللبنات اثنتين ولعم واحداً هكذا:

٤	
١	زوجاً
٢	بنتاً
١	عماً

وكذلك أم وبنت وعم لأن الأم ثلث السدس ومقامه ستة والبنت ثلث النصف ومقامه اثنان والإثنان داخلان تحت الستة لانطراحها بهما ثلاث مرات فاستغن حينئذٍ بأكبرهما وصحح منه المسألة وأعطى للأم واحداً وللبنات ثلاثة ولعم اثنيتين هكذا:

٦	
١	أماً
٣	بنتاً
٢	عماً

وكذلك زوجة وبنت وعم لأن الزوجة ثلث الثمن ومقامه ثمانية والبنت ثلث النصف ومقامه اثنان وهما داخلان تحت الثمانية لانطراحها بهما أربع مرات فاستغن بأكبرهما وصحح منه المسألة وأعطى للزوجة واحداً وللبنات أربعة ولعم ثلاثة هكذا:

٨	
١	زوجة
٤	بنتاً
٣	عماً

ومثال التوافق زوج وأم وابن لأن الزوج يرث الربع ومقامه أربعة والأم ثلث السدس ومقامه ستة والمقامان متوافقان بالنصف لأن كل واحد منهما له نصف صحيح فاضرب وفقر أحدهما الذي هو نصفه في كامل الآخر يخرج لك اثني عشر وصحح منها المسألة وأعطى للزوج ثلاثة وللأم اثنتين وللأبن سبعة هكذا:

١٢	
٠٣	زوجاً
٠٢	أماً
٠٧	إبناً

وكذلك زوجة وأم وابن لأن الزوجة ثلث الثمن ومقامه ثمانية والأم ثلث السدس ومقامه ستة والمقامان متوافقان بالنصف فاضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يخرج لك أربعة وعشرون فصحح منها المسألة وأعطى للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللأبن سبعة عشر هكذا:

٢٤	
٣	زوجة
٤	أماً
١٧	ابناً

ومثال التباين أخت شقيقة وأخوان لأم وعم لأن الشقيقة ثرت النصف ومقامه إثنان والأخوان يرثان الثلث ومقامه ثلاثة وهما متباينان لأنهما لم يشتركا في النصف الذي كان للثنتين ولا في الثلث الذي كان للثلاثة فاضرب حينئذ كلاً في كل يخرج لك ستة فصصح منها المسألة وأعط للشقيقة ثلاثة ولكل واحد من الباقين واحداً هكذا:

٦	
٣	أختاً
١	أخاً لأم
١	أخاً لأم
١	عماً

وكذلك زوجة وأختان لأب وعم لأن الزوجة ثرت الربع ومقامه أربعة والأختان يرثان الثلثين ومقامهما ثلاثة وهما متباينان لعدم اشتراكهما في واحد من الأجزاء الصحيحة التي كانت لهما فاضرب حينئذ كلاً في كل يخرج لك إثني عشر فصصح منها المسألة وأعط للزوج ثلاثة ولكل أخت أربعة وللعم واحداً هكذا:

١٢	
٣	زوجة
٤	أختاً
٤	أختاً
١	عماً

وكذلك زوجة وبتتان وعم لأن الزوجة ثرت الثمن ومقامه ثمانية والبتتان يرثان الثلثين ومقامهما ثلاثة وهما متباينان لعدم اشتراكهما في جزء صحيح فاضرب حينئذ كلاً في كل يخرج لك أربعة وعشرون فصصح منها المسألة وأعط للزوجة ثلاثة ولكل بنت ثمانية وللعم خمسة هكذا:

٢٤	
٣	زوجة
٨	بتاً
٨	بتاً
٥	عماً

تنبيهان:

الأول: اعلم أن كل عددتين نظرت بينهما لا يخلو حالهما من أن يكونا متوافقين فلا يخلو حالهما من ثلاثة أقسام الأول أن يكونا متساويين في القدر فيزيد وصف التماثل على وصف التوافق كأربعة مع أربعة فهما متوافقان بالربع ومتماثلان أيضاً فلك أن تستعمل فيهما ما ثبت من عمل التماثل أو التوافق لكن عمل التماثل أخصر ولذلك زادوا التماثل.

والثاني: أن يكون أصغر المتوافقين داخلاً تحت أكبرهما لكون الأكبر ينطرح بالأصغر مرتين أو أكثر فيزيد وصف التداخل على وصف التوافق كأربعة مع ثمانية فهما متوافقان بالربع ومتداخلان أيضاً فلك أن تستغني بالأكبر الذي هو عمل التداخل وهو ثمانية ولك أن تضرب ربع أحدهما في كامل الآخر فيخرج لك بعمل التوافق ثمانية أيضاً لكن العمل الأول أخصر ولذلك زادوا التداخل.

والثالث: ألا يكونا متوافقين ولا متداخلين كأربعة مع ستة فهما متوافقان فقط فيستعمل فيهما عمل التوافق ولو استعمل عمل التباين بضرب الكل في سائر الأقسام الأربعة ليصح العمل في الجميع مع كثرة العدد التي لا توجب نقصاً في نسبة السهام مما تصح منه المسألة لكن الأحسن أن يستعمل في كل قسم عمله المذكور طلباً للاختصار إذ لا فائدة في التطويل مع إمكان غيره.

الثاني: اعلم أن الوجه الأسهل في تمييز بعض هذه الأقسام من بعض إذا كثرت الأعداد في الأبواب الآتية أن تنظر بين العددين الموجودين فإن تساويا في القدر فهما متماثلان وإن لم يتساويا في القدر فاطرح أقلهما بالطروح المعروفة عند أهل الحساب فإن لم ينطرح بشيء منها فهما متباينان وإن انطرح بشيء منها وعلمت ما انطرح به من تسعة أو ستة أو ثلاثة أو ثمانية أو أربعة أو اثنين أو سبعة أو خمسة أو غير ذلك من الأعداد القسم كإحدى عشرة ونحوه فاختر أحدهما فكل ما انطرح به الأقل فإن لم ينطرح الأكثر بشيء من الأعداد التي انطرح بها الأقل فهما متباينان أيضاً وإن انطرح كل منهما بعدد قاسم كلاً منهما على ذلك العدد الذي اشتركا في الانطرح به ثم اختر الخارجين في القسمة بالطروح أيضاً فإن اتفقا أيضاً في الانطرح بعدد قاسم كل واحد من الخارجين عليه ثم افعل كذلك حتى يخرج لك منهما عدداً لم يتفقا في الانطرح بشيء من الأعداد فانظر إلى الخارج الأخير من أقلهما فإن كان واحداً فهما متداخلان وإن كان أكثر من واحد فهما متوافقان بنسبة الواحد للأعداد التي وقع اشتراكهما في الانطرح بها إذا وضعت تلك الأعداد تحت خط وجعل الواحد على الأخير منها والصفر على ما قبله ووفق كل منهما هو الخارج الأخير من القسمة الذي لم يوافق الخارج الآخر في الانطرح بشيء من الأعداد كائنين وعشرين وثلاثة وثلاثين فإن كلاً منهما منقسم على إحدى عشرة فهما حينئذ متوافقان بالجزء من أحد عشر جزءاً ووفق الإثنين والمشرين هو الإثنين الخارجان من القسمة ووفق الثلاثة والثلاثين هو الثلاثة الخارجة من القسمة حيث كان الخارجان متباينين وقس على ذلك.

ثم أشار إلى ما يمكن من الفروض الستة أن يتكرر في مثال واحد وما لا يمكن أن يتكرر بقوله:

كُلُّ مِنَ النِّصْفِ وَنُدُسٍ يَرُدُّ مُكْرَرًا لَا غَيْرَ فَنِي يُوَجِّدُ

فأقول في معنى ذلك: كل من النصف ومن الدس يرد أي يقع مكرراً في مثال واحد لا غير هذين الفرضين يوجد مكرراً في المثال من سائر الفروض الأربعة الباقية والنصف يتكرر في مسألة زوج وأخت شقيقة أو لأب فقط والدس يقع مرتين في مسائل كثيرة كابوين وابن وكأم وجد وابن وكجد وجدة وابن وكأم وأخ لأم وأختين شقيقتين أو لأب وقد يقع ثلاث مرات في مسألة كابوين وبنت صلب وبنت ابن وأما الربع فلا يمكن أن يتكرر في المثال إذ لا يرثه إلا الزوج والزوجة واجتماعهما في إرث الهالك لا يمكن إذ لا يجوز شرعاً أن يكون للشخص زوج وزوجة وأما الثمن فكذا لا يتكرر إذ لا يرثه إلا صنف الزوجات اتحد أو تعدد وأما الثلث الذي هو فرض مستقل فكذا لا يتكرر إذ لا يرثه إلا ثلاثة أصناف الأم مع انتفاء الولد وشفع الأخوة وأخوان لأم والجد مع الأخوة الأشقاء أو لأب خاصة فإذا وجد أخوان لأم يرثان الثلث انحبست بهما الأم إلى الدس كما يسقط الجد الأخوة للأب والجد لا يرث الثلث الكامل أيضاً مع الأم والواحد من الأخوة المذكورين وإنما يكون له الأفضل من ثلث الباقي والدس وخارج المقاسمة كما تقوم ولا يقال قد تكرر الثلث في نحو مسألة بنتين وعم فكان للبنتين ثلثان لكل واحدة ثلث لأن الثلث هنا بعض الفرض الواحد الذي هو الثلثان لا فرض مستقل وأما الثلثان فكذا لا يمكن تكررها في المقال إذ لا يرثها إلا أربعة أصناف بنتان وبنت ابن وأختان شقيقتان وأختان لأب ولا شك أن بنتي الصلب تسقطان بنتي الابن وتعصبان الأختين كما تعصبهما ابنتا ابن وابن شقيقتين تسقطان أختين لأب كما تقدم جميع ذلك.

ثم أشار إلى ما يمكن أن يجتمع من الفروض المختلفة في مثال واحد أو ما لا يمكن أن يجتمع بقوله:

وَالثَّمَنُ لِبْنٍ بِثَلَاثِي نَحْ الرُّغْ وَلَا نَحْ الثَّلَاثُ وَغَيْرُ يَجْتَمِعُ

فأقول في معنى ذلك: والتمن الذي هو فرض الزوجات ليس يلتقي أي يجتمع مع الربع في مثال واحد لأن الربع لا يرث إلا الزوج أو صنف الزوجات والزوج لا يمكن أن يجتمع مع الزوجة في الإرث بالزوجية والزوجة وإن تعددت لا يكون لها إلا الربع مع انتفاء الولد والتمن مع وجوده ولا يكون التمن ملتقى مع الثلث في مثال واحد أيضاً لأن الولد الذي ترث معه الزوجة التمن يحجب الأم من الثلث إلى السدس ويسقط الأخوة للأولاد الذين يرثون الثلث ويمنع الجد من إرث الثلث بالفرض كما تقدم جميع ذلك وغير ما ذكر من بقية الفروض الستة يجتمع بعضها مع بعض فالتمن يجتمع مع النصف كزوجة وبنت وعم مع الثلثين كزوجة وبنتين وعم مع السدس كزوجة وأم وابن والنصف يجتمع مع الثلث كزوج وأم وعم مع الثلثين كزوج وأختين لأب ومع الربع كزوج وبنت وعم ومع السدس كزوج وجدة وعم ومع التمن كما تقدم والثلث يجتمع مع النصف كما تقدم ومع الثلثين كأختين لأب وأخوين لأم ومع الربع كزوجة وأخوين لأم وعم ومع السدس كأخوين لأم وأم وعم والثلاثان يجتمعان مع النصف ومع الثلث كما تقدم ومع الربع كزوج وبنتين وعم ومع السدس كأبنتين وأم وعم ومع التمن كما تقدم والربع يجتمع مع النصف ومع الثلث ومع الثلثين كما تقدم ومع السدس كزوج وأم وابن والسدس يجتمع مع جميع الفروض كما تقدم وقد تجتمع ثلاثة فروض وأربعة أو خمسة مع تكرور بعضها في مثال واحد ولا تجتمع فيه ستة فروض والله تعالى أعلم، هذا آخر نصف هذه الأجزاء المباركة.

ثم أشار إلى كيفية تصحيح المسائل التي كان فيها ثلاثة فروض أو أربعة أو خمسة بقوله:

وَقَبِلْتُ بَيْنَ أَلْفِي قَبْلَ خَلْسِي	بَيْنَ فَنَفَانَيْنِ وَثَلَاثِ جَلَا
ثُمَّ كَذَلِكَ إِلَى الْأَعْيَرِ	بَيْنَ فَنَفَانَاتِ بِلَا تَكْبِيرِ
لِيُخْرِجَ الْأَصْلَ لِيَكُنْ فَنَافَةً	فَتُخْرِجُ الْفُرُوضُ بَيْنَهُ تَكْنِفَةً
فَلِإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ السَّهَامِ	كَانَ لِمَا جِبَ بِلَا تَكْلَامِ
وَإِنْ تَرَدَّ فُرُوضُهُمْ عَلَيْهِ	فَيُثَلَّ مَا زِيدَ فَرُودٌ لِيَذْبَحَهُ

فأقول في معنى ذلك: وقابلن أيها الطالب بالأوجه الأربعة السابقة بين العدد الذي قد انجلا أي خرج من المقامين المنظور بينهما ابتداء بعمل التماثل أو التداخل أو التوافق أو التباين ومقام ثالث جلا أي: ظهر في المثال أي قابل بما تقدم من الأوجه الأربعة بين الحاصل من المقامين ومقام ثالث ظاهر في المثال فترجع المقامات الثلاث بعمل الأوجه المذكورة إلى عدد جامع لتلك المقامات ثم قابل كذلك أي مثل المقابلة المذكورة إن بقي شيء من المقامات حتى تصل إلى المقام الأخير من مقامات الفروض الموجودة في المثال بلا وجود تكبير أي إنكار أحد عليك صحة ذلك العمل ليخرج لك بالعمل المذكور العدد الأصل لتلك المسألة العارضة لك فتؤخذ فروض ورثتها منه أي من ذلك الحاصل حالة كون تلك الفروض مكملة الأجزاء فلا ينظر الفرض إلى الأصل هل بقي فيه شيء أم لا حتى يعطي من الأصل لذوي الفروض جميع فروضهم بكاملها ثم يجمع ما أعطاه لهم فينظر إلى جملة ذلك هل كانت مثل الأصل أو أقل أو أكثر فإن بقي شيء في الأصل عن السهام أي الفروض كان ذلك الباقى لعاصب بلا وجود كلام للعلماء يقتضي خلاف ذلك ويقال لهذه المسألة نافسة لتقصان جملة فروضها عن الأصل وإن كانت فروضها مثل أصلها فهي التي يقال لها عادلة لمعادلة أي مماثلة فروضها الأصل وإن تزد أجزاء فروض الورثة عليه أي على أصل المسألة فردن أيها الطالب لديه أي في أصلها مثل ما زيد على الأصل من الانفراد واجمل المجموع أصل المسألة فيتنقص شيء لاهل الفروض بقدر نسبة ذلك المزيد إلى المجموع الذي بلغته بالزيادة التي هي العول ولأجل ذلك يقال لها عائلة أي زائدة

أجزاء الفروض على الأصل، مثال ثلاثة فروض ناقصة على الأصل زوج وأم وبنت وعم فالزوج يرث الربع مقامه أربعة والأم ترث السدس مقامه ستة والبنت ترث النصف مقامه اثنان فقابل حينئذ بالأرواح الأربعة السابقة بين مقامين من تلك المقامات الثلاث ثم بين الحاصل والثالث بخارج لك أصل المسألة ولك أن تبندى في المقابلة بما شئت من المقامات فإذا قابلت بين الإثنين والستة تجد بينهما تداخلاً فاستغني بالستة ثم تقابل بين هذه الستة الحاصلة منهما والمقام الثالث الذي هو الأربعة فتجدهما متوافقين بالنصف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيخرج لك إثنا عشر فصصح منها المسألة وأعط للزوج ربعها ثلاثة وللأم سدسها اثنين وللبنات نصفها ستة واجمع تلك الفروض تجدها أحد عشر وأعط الواحد الباقي للمم هكذا:

١٢	
زوجاً	٣
أماً	٢
بنتاً	٦
عماً	١

٦	
زوجاً	٣
أماً	١
أخاً م	١
أخاً م	١

ومثال ثلاثة فروض معادلة للأصل زوج وأم وأخوان لأم فالزوج يرث النصف مقامه اثنان والأم ترث السدس مقامه ستة والأخوان يرثان الثلث مقامه ثلاثة فقابل بين هذه المقامات كما تقدم تجد الإثنين والثلاثة داخلين تحت في الستة فاستغن بها وصصح منها المسألة وأعط الزوج نصفه ثلاثة وللأم سدسها واحداً وللأخوين ثلثها اثنين هكذا:

١٠	
زوجاً	٣
أماً	١
أختين ب	٤
أخوين م	٢

ومثال أربعة فروض عائلة على الأصل زوج وأم وأختان لأب وأخوان لأم فللزوج النصف مقامه اثنان وللأم السدس مقامه ستة وللأختين الثلثان مقامهما ثلاثة وللأخوين الثلث مقامه ثلاثة فقابل بين تلك المقامات كما تقدم تجد بينها تداخلاً فاستغن بأبكرهما الذي هو الستة وصصح منها المسألة وأعط للزوج نصفها ثلاثة وللأم سدسها واحداً وللأختين ثلثيها أربعة وللأخوين ثلثها اثنين واجمع تلك الفروض تجدها زائدة على الأصل بأربعة فزد مثل هذا المزيد في أصل المسألة يكون المجموع عشرة فاجعلها أصل المسألة وانسب ذلك المزيد إلى هذا المجموع وقل إنهم قد انتقص لكل وارث منكم نسبة تلك الأربعة من العشرة وهي خمسان فيبقى للزوج ثلاثة من العشرة وهي ثلاثة أخماس نصف العشرة وللأم واحد من العشرة وهو ثلاثة أخماس سدس العشرة وللأختين أربعة من العشرة وهي ثلاثة أخماس ثلثي العشرة وللأخوين إثنان من العشرة وهي ثلاثة أخماس ثلث العشرة فيأخذ كل واحد من المال قل أو كثر مثل نسبة حظه من العشرة وهذه صورتها:

ومثال خمسة فروض عائلة على الأصل زوج وأم وأخت شقيقة وأخت لأب وأخ لأم فلكل من الزوج وللشقيقة النصف مقامه اثنان ولكل واحد من الباقيين السدس مقامه ستة فقابل بين تلك المقامات الخمس كما تقدم تجد بينهما تداخلاً فاستغن بالستة وصصح منها المسألة وأعط لكل من الزوج والشقيقة نصفها ثلاثة ولكل واحد من الباقيين سدسها واحداً واجمع تلك الفروض تجدها زائدة على الأصل بثلاثة فزد مثل هذا المزيد في الأصل يكن المجموع تسعة واجعلها أصل المسألة وانسب ذلك المزيد إلى هذا المجموع فينتقص لكل وارث ثلث ما يستحقه في تلك التسعة التي هي كالمال فيبقى لكل من الزوج والشقيقة ثلثا نصف التسعة ولكل واحد من الباقيين ثلثا سدس التسعة فيأخذ كل واحد من المال القليل أو الكثير مثل تلك التسعة وهذه صورته:

٩	
زوجاً	٣
أماً	١
أختاً ش	٣
أختاً ب	١
أخاً م	١

وقس على ذلك.

ثم أشار إلى انحصار أصول المسائل التي كان فيها أهل الفروض في سبعة أعداد مستنبطة من مقامات الفروض السابقة وإلى بيان ما يعول في تلك الأصول وما لا يعول بقوله:

فَنَعْدُ الْأَصُولَ سَبْعَةً يَنْبَغُ بِذَلِكَ
إِنْ بَانَ وَالْثَلَاثُ أَزْنَعُ تُرَى
وَأَزْنَعُ ثَمَانٌ مَعَ فِيمُثَرِيهَا
وَعَوْلٌ بِثَنِيَّةٍ يَرَى لِسَبْعَةٍ
وَقَدْ يَكُونُ عَوْلُ الْإِنْسِي عَضْرًا
فَيَسْتَهَيُّ الْقَعُولُ لِسَبْعَةٍ عَضْرًا
بَيْنَ الْفَنَافِاتِ الْفَنِي تَقْدُتْ
وَالْثَنِيَّةُ وَالْثَنَانُ وَالْثَنَانُ عَضْرًا
وَعَوْلٌ فِي السَّبْعِ مَعَ جُمُثَرِيهَا
وَالْثَنَانُ يَنْبَغُ وَغَضْرِيَّةٌ
لِكُلِّ فَرْزٍ يَنْبَغُ قَدْ ظَهَرَ
وَعَوْلٌ مَا بَقِيَ غَيْرُ مُنْظَرٍ

فأقول في معنى ذلك: أي إذا علمت أن أصول مسائل أهل الفروض تستخرج من مقامات الفروض بعمل التماثل أو التداخل أو التوافق أو التباين بعدد أصول مسائل أهل الفروض سبعة أعداد فقط بدت أي خرجت بالأوجه الأربعة المذكورة في مقامات الفروض التي تقدمت في صدر هذا الباب وهي اثنان وثلاثة وأربعة ترى أي تعلم أي معلومة الحصول بعد الثلاثة والستة والثمانية واثنين عشر وأربعة كانت مجتمعة مع العشرين فكان مجموعها أربعة وعشرين، (أما الإثنان) فهي أصل للمسألة في موضعين إذا كان فيها صاحب نصف وعاصب كزوج وعم أو كان فيها أهل نصفين كزوج وأخت شقيقة أو لأب وهذه صورة ذلك:

٢	
زوجاً	١
أختاً	١

٢	
أختاً	١
عماً	١

فالمسألة التي تصح من اثنين يكون فيها عاصب نارة، ويستكملها أهل الفروض نارة، (وأما الثلاثة) فهو أصل للمسألة في ثلاثة مواضع إذا كان فيها ثلث وعاصب كام وعم أو كان فيها ثلثان وعاصب كابنتين وعم أو كان فيها ثلث وثلثان كأختين لأب وأخوين لأم وهذه صورة الأولى:

٤	
زوجاً	١
بنتاً	٢
أخاً	١

والتي تصح في الثلاثة حينئذ قد يكون فيها عاصب وقد يستكملها أهل الفروض، (وأما الأربعة) فهي أصل للمسألة في موضعين إذا كان فيها ربع وعاصب كزوج وابن أو زوجة وعم أو كان فيها ربع ونصف وعاصب كزوج وبنت وأخ لأب وهذه صورة الأخيرة:

٦	
أماً	٢
أختاً	٣
عماً	١

وقد يكون فيها ربع وثلث ما بقي وعاصب كزوجة وأبوين فلا بد في المسألة التي تصح من الأربعة وعاصب، (وأما الستة) فإنها تكون أصلاً لمسألة كان فيها عاصب أو استكملها أهل الفروض أو كانت عائلة والستة في غير العول أصل للمسألة في عشرة مواضع إذا كان فيها سدس وعاصب كام وابن أو كان فيها سدسان وعاصب كابوين وابن أو كان فيها سدس وثلث وعاصب كام وأخوين لأم وعم أو كان فيها سدس ونصف وعاصب كام وأخ لأم وأخت لأب وعم أو كان فيها سدس وثلث ونصف كام وأخوين لأم وأخت لأب أو كان فيها سدسان وثلثان كابوين وابنتين أو كان فيها ثلاثة أسداس ونصف كام وأخ لأم وأخت لأب وأخت شقيقة أو كان فيها ثلث ونصف وعاصب كام وأخت لأب وعم وهذه صورة الأخيرة:

۸	
زوجة	۱
بنات	۴
عماً	۳

وأما التي كان فيها نصف وثلاث ما بقي وعاصب كزوج وأبوين فقبل أصلها اثنان بناءً على أن الأب لا يفرض له هنا كما تقدم وقبل أصلها ستة بناءً على أنه يفرض له سدس، (وأما الثمانية) فهي أصل للمسألة في موضعين إذا كان فيها ثمن وعاصب كام أو زوجة وأخوين لأم وأخ لأب أو كان فيها سدس وربع ونصف كزوجة وابن أو كان فيها ثمن ونصف وعاصب كزوجة وبنت وعم وهذه صورتها:

۱۲	
زوجة	۳
بنتين	۸
عماً	۱

ولا بد فيها من العاصب كالأربعة، (وأما الإثنا عشر) ولا بد فيها من عاصب أو عول وهي في غير العول أصل للمسألة في ستة مواضع إذا كان فيها سدس وربع وعاصب كام وزوج وابن أو كان فيها سدسان وربع وعاصب كأبوين وزوج وابن أو كان فيها سدس وربع وثلاث وعاصب كام وزوجة وأخوين لأم وأخ لأب أو كان فيها سدس وربع ونصف وعاصب كام وزوج وبنت وعم أو كان فيها ربع وثلاث وعاصب كزوجة وأم لأب أو كان فيها ربع وثلاثان وعاصب كزوج وبنتين وعم وهذه صورتها:

۲۴	
زوجة	۳
أماً	۴
بنتين	۱۶
أخاً	۱

(وأما الأربعة والعشرون) فلا بد فيها من عاصب أو عول أيضاً وهي في غير العول أصل للمسألة في ستة مواضع إذا كان فيها ثمن وسدس وعاصب كزوجة وأم وابن أو كان فيها ثمن وسدسان وعاصب كزوجة وأبوين وابن أو كان فيها ثمن وسدس ونصف وعاصب كزوجة وأم وبنت وعم أو كان فيها ثمن وثلاثان وعاصب كزوجة وبنتين وأخ لأب أو كان فيها ثمن وسدسان ونصف وعاصب كزوج وأم وجد وبنت وابن الابن أو كان فيها ثمن وسدس وثلاثان وعاصب كزوجة وأم وبنتين وأخ شقيق وهذه صورة هذه الأخيرة:

تنبيه: زاد بعضهم في الأصول ثمانية عشر وستة وثلاثين والأول أصل لكل مسألة فيها سدس وثلاث ما بقي وعاصب كام وجد وثلاثة أخوة فأكثر إذ الأفضل للجد هنا هو ثلث الباقي ولا ثلث للباقي بعد إخراج سدس الأم من الستة فيضرب مقام الثلث في مقام السدس ابتداءً فيخرج ثمانية عشر فتجعل أصل المسألة والثاني لكل مسألة فيها سدس وربع وثلاث ما بقي وعاصب كام وزوجة وجد وثلاثة أخوة فأكثر فالأفضل للجد هنا نحو ثلث الباقي ولا ثلث للباقي وهي السبعة الباقية عن الفرضين في الإثني عشر التي هي مقام السدس والربع فيضرب مقام الثلث في الإثني عشر فيخرج ستة وثلاثون فتجعل أصل المسألة والمختار أن أصل الأولى ستة وأصل الثانية إثنا عشر وإنما وصل كل منهما إلى العدد المذكور بانكسار ثلث ما بقي عن الفروض الأصلية فعصار ذلك شبيهاً بانكسار السهام الذي يقع على شخصين فأكثر.

قوله وعول ذي السبع مع عشرين أي وعول هذه المسألة الأخيرة التي يكون أصلها أربعة وعشرين يكون بزيادة أجزاء فروضها عليها إلى سبعة مجتمعة مع عشرين أي إلى سبعة وعشرين فقط وإنما تحول إلى ذلك العدد في موضعين إذا كان فيها ثمن وسدسان وثلاثان كزوجة وأبوين وبنتين وكزوجة وجدتين وابنتي ابن أو كان فيها ثمن ونصف وثلاثة أسداس كزوجة وبنت وأبوين وبنت ابن وكزوجة وبنت وجدتين وبنت ابن وللزوجة في المسألة الأولى ثمن مقامه ثمانية ولكل من الأبوين سدس مقامه ستة وللبنتين ثلاثان مقامهما ثلاثة وهي داخلة تحت الستة فاستمن بها وقابل بينها وبين الثمانية تجدهما متوافقين بالنصف فا ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يخرج لك أربعة وعشرين فاجعلها أصل المسألة وأعط منها للزوجة ثلثاً وثلاثة ولكل من الأبوين سدسها أربعة وللبنتين ثلثها ستة

٢٧	
٣	زوجة
٤	أماً
٤	أباً
١٦	يتبين

عشر واجمع تلك الفروض يجتمع لك سبعة وعشرون فاجعلها في موضع أصل المسألة وانسب تلك الحظوظ إلى السبعة والعشرين فياخذ كل واحد من المال مثل تلك النسبة ونسبة الثلاثة التي كانت للزوجة منها تسع فقد انقلب ثمنها تسعاً كما قال علي رضي الله عنه حين سئل عنها وهو يطلب على المتبر: تلك صار ثمنها تسعاً فاسترسل في خطبته العينية بلا توقف ولذلك يقال لهذه المسألة متبرية وهذه صورتها:

وقد عالت هذه المسألة بمثل ثمنها وانقص لكل وارث تسع ما يستحقه لو لم يكن عول وإذا أردت أن نعي ما قدرها عالت به فانسب المزيد الذي عالت به إلى الأصل كالثلاثة في أصل المثال فإذا نسبنا إلى أصل المسألة الذي هو أربعة وعشرون كان ذلك ثمناً وإذا أردت أن تعرف ما قدرها انتقص لكل وارث فانسب ذلك المزيد إلى المجموع الذي بلغته بالمول فإذا نسبت تلك الثلاثة إلى سبعة وعشرون كان لك تسعاً وقد أشرت قبل هذه المدة إلى العملين المذكورين بقوله:

وَقَسَّبَ لِأَصْلٍ فِي زِيَادَةِ وَفِي نَقْصٍ لِمَجْمُوعٍ مُزِيداً مُنْقُصاً

أي وانسب لأصل المسألة عدداً مزيداً عليه في حال طلب معرفة قدر زيادة المسألة على أصلها وانسب في حال طلب معرفة قدر نقص لكل وارث عدداً مزيداً على الأصل لمجموع بلغته بالمول فتفت أي تتبع ما قاله العلماء وكل وارث في المثال المذكور قد انتقص له تسع ما يستحقه من السبعة والعشرون المنزلة منزلة مال الهالك على تقدير انتفاء العول وبقي له ثمانية أنساع حقه وبيان ذلك أن الزوجة لها ثمن المال في الأصل وثمان سبعة وعشرين هو ثلاثة صحيحة وثلاثة أمان واجعل الصحيح من جنس الكسر بأن تبسطه بضرب الثلاثة الصحيحة في إمام الكسر واجمع الخارج إلى الثلاثة فوقه يخرج لك سبعة وعشرون ثمناً وانقص منها تسعاً الذي هو ثلاثة بين لها أربعة وعشرون ثمناً وفيها ثلاثة صحيحة مستخرجة بقسمتها على مقام ذلك الكسر الذي هو الثمن وهي ثمانية أنساع ثمن المال وأن كل واحد من الأبوين له سدس سبعة وعشرين لو لم يكن عول وهو أربعة صحيحة وثلاثة أسداس وبسطها كما تقدم يخرج لك سبعة وعشرون سدساً وانقص منها تسعاً الذي هو ثلاثة بين له أربعة وعشرون سدساً وفيها أربعة صحيحة وهي ثمانية أنساع سدس المال وأن البنيتين لهما ثلثا سبعة وعشرين لو لم يكن عول وهما ثمانية عشر وانقص منها تسعاً الذي هو إثنا بين لهما ستة عشر وهي ثمانية أنساع ثلثي المال، قوله وعول ستة يرى لسبعة وثمان تسعة وعشرة أي

٧	
٣	زوجة
٢	اختاش
٢	اختاش

وعول ستة الذي هو زيادة أجزاء فروض السنة عليها يرى أي شاهد وقوعه تارة إلى سبعة وتارة إلى ثمانية وتارة إلى تسعة وتارة إلى عشرة وهي غاية عولها أما عولها إلى سبعة فإنما يكون في أربعة مواضع إذا كان فيها سدس ونصفان كأخ لأم وزوج وأخت شقيقة أو لأب وكان فيها سدس وثلثان كأخ وأخوين لأم وأخت شقيقة إن كان فيها نصف وثلثان كزوج وأختين شقيقتين أو لأب وهذه صورة الأخيرة:

وقد عالت هذه بمثل سدسها لأن نسبة الواحد المزيد من الأصلي سدس وانقص لكل وارث سبع ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له ستة أنساع حقه لأن نسبة ذلك المزيد المجموع سبع وبيان ذلك أن الزوج كان له من السبعة التي هي كالمال نصفها وهو ثلاثة صحيحة ونصف وإذا بسطت كما تقدم كان بسطها سبعة أنصاف وإذا نقص منها سبعها الذي هو النصف الواحد بقي له ستة أنصاف وفيها

۰۸	
۰۲	أما
۰۳	زوجاً
۰۳	أختاً

ثلاثة صحيحة وهي ستة أسباع نصف المال وأن الأختين كان لهما من السبعة ثلثاها وهي أربعة صحيحة وثلثان وإذا بسطت كما تقدم كان بسطها أربعة عشر ثلثاً وإذا نقص منها سيعمها الذي هو ثلثان بقي لهما إثنا عشر ثلثاً وفيها أربعة صحيحة وهي ستة أسباع ثلثي المال وأما عولها إلى ثمانية فإنما يكون في ثلاثة مواضع إذا كان فيها سدس ونصف وثلثان كام وزوج وأختين لأب أو كان فيها سدساً ونصف كام وأخ لام وزوج وأخت شقيقة أو كان فيها ثلث ونصفان كام وزوج وأخت لأب وهذه صورتها:

وقد عالت هذه بمثل ثلثها وانتقص لكل وارث ربع ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له ثلاثة أرباع حقه وبيان ذلك أن الأم كان لها ثلث الثمانية التي هي كالمال وهي إثنان وثلثان وبسطها ثمانية أثلاث وانتقص لها ربعها الذي هو ثلثان وبقي لها ستة أثلاث وفيها إثنان صحيحان وهما ثلاثة أرباع ثلث المال وأن الزوج كان له نصف تلك الثمانية وهو أربعة وانتقص له ربعها الذي هو الواحد وبقي له ثلاثة وهي ثلاثة أرباع نصف المال وكذلك الأخت وأما عولها إلى تسعة فإنما يكون في أربعة مواضع إذا كان فيها سدس وثلث ونصفان كام وأخوين كام وأخ لام وزوج وأخت لأب أو كان فيها سدسان ونصف وثلثان كام وأخ لام وزوج وأختين لأب أو كان فيها ثلاثة أسداس ونصفان كام وأخت لأب وأخ لام وزوج وأخت شقيقة أو كان فيها ثلث ونصف وثلثان كأخوين كام وزوج وأختين لأب وهذه صورة الأخيرة:

٩	
٢	أخوين م
٣	زوج
٤	أختين ب

وقد عالت هذه بمثل نصفها وانتقص لكل وارث ثلث ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له ثلثا حقه وبيان ذلك أن الأخوين لهما ثلث التسعة التي هي كالمال وهو ثلاثة وانتقص لها ثلثها الذي هو الواحد وبقي لها إثنان وهما ثلث المال وأن الزوج كان له نصف تلك التسعة وهو أربعة صحيحة ونصف وبسطها تسعة أنصاف وانتقص له ثلثها الذي هو ثلاثة أنصاف وبقي له ستة أنصاف وفيها ثلاثة صحيحة وهي ثلثا نصف المال وأن الأختين كان لهما ثلثا تلك التسعة وهما ستة وانتقص لهما ثلثا الذي هو إثنان وبقي لهما أربعة وهي ثلثا ثلثي المال وأما عولها إلى عشرة فإنما يكون في موضعين إذا كان فيها سدس وثلث ونصف وثلثان كام وأخوين كام وزوج وأختين لأب أو كان فيها سدسان وثلث ونصفان كام وأخت لأب وأخوين كام وزوج وأخت شقيقة وهذه صورة الأخيرة:

١٠	
١	أما
١	أختاً
٣	أخوين م
٢	زوجاً
٣	أختاً ش

وقد عالت هذه بمثل ثلثيها وانتقص لكل وارث خمسا ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له ثلاثة أخماس حقه وبيان ذلك أن الأم كان لها سدس تلك العشرة التي هي كالمال وهو واحد صحيح وأربعة أسداس وبسطها عشرة أسداس وانتقص لها خمسها وبقي لها ستة أسداس وفيها واحد صحيح وهو ثلاثة أخماس سدس المال وكذلك الأخت للآب وأن الأخوين كان لهما ثلث تلك العشرة وهو ثلاثة صحيحة وثلث وبسطها عشرة أثلاث وفيها إثنان صحيحان وهما ثلاثة أخماس ثلث المال وأن كلاً من الزوج والشقيقة كان له نصف تلك العشرة وهو خمسة صحيحة وانتقص له خمسها وبقي ثلاثة صحيحة وهي ثلاثة أخماس نصف المال، قوله وقد يكون عول الإثني عشر لكل فرد بعده قد ظهر أي وينتهي العول للسبعة عشر أي وقد يكون على سبيل التحقيق عول الإثني عشر لكل عدد فرد ظاهر

١٣	
٤ زوجة	٣
٣ أم	٤
٢ أخت	٦

بعده وينتهي عول هذا العدد لسبعة عشر وعول المسألة التي يكون هذا العدد أصلها حينئذ يكون بالإفراد التي هي ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر فقط دون الأزواج التي هي أربعة عشر وستة عشر فلا تعمل إليها أبداً، أما عولها إلى ثلاثة عشر فإنما يكون في ثلاثة مواضع إذا كان فيها سدس وربع وثلاثان كام وزوج وبنين أو كان فيها سدسان وربع ونصف كام وبنين أو زوج وبنين أو كان فيها ربع وثلاث ونصف كزوجة وأم وأخت لأب وهذه صورة هذه الأخيرة:

وقد عالت هذه بمثل نصف سدسها وانتقص لكل وارث جزء من الثلاثة عشرة جزءاً التي انقسم عليها ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له إثنا عشر جزءاً من حقه وبيان ذلك أن الزوجة كان لها ربع من تلك الثلاثة عشر التي هي كالمال وهو ثلاثة صحيحة وربع وبسطها ثلاثة عشر ربعاً وانتقص لها من هذه الثلاثة عشر الجزء الذي هو الربع وبقي لها إثنا عشر ربعاً وفيها ثلاثة صحيحة وأن الأم كان لها ثلث من تلك الثلاثة عشر التي هي كالمال وهو أربعة صحيحة وبسطها ثلاثة عشر ثلثاً وانتقص لها من هذه الثلاثة عشر الجزء الذي هو الثلث وبقي لها إثنا عشر ثلثاً وفيها أربعة صحيحة وأن الأخت كان لها نصف من تلك الثلاثة عشر التي هي كالمال وهي ستة صحيحة ونصف وبسطها ثلاثة ونصف وانتقص لها من هذه الثلاثة عشر الجزء الذي هو الثلث وبقي لها إثنا عشر نصفاً وفيها الأربعة صحيحة، وأما

١٥	
٤ زوجة	٠٣
٣ أخوين م	٠٤
٣ أختين ب	٠٨

عولها إلى خمسة عشر فإنما يكون في أربعة مواضع إذا كان فيها سدس وربع وثلث ونصف كام وزوجة وأخوين لأم وأخت لأب أو كان فيها سدسان وربع وثلثان كام وأخ لأم وزوجة وأختين لأب أو كان فيها ثلاثة أسداس وربع ونصف كام وأخت لأب وزوجة وأخت شقيقة أو كان فيها ربع وثلث وثلثان كزوجة وأخوين لأم وأختين لأب وهذه صورتها:

وقد عالت هذه بمثل ربعها وانتقص لكل وارث خمس ما يستحقه لو لم يكن عول وبقي له أربعة أخماس حقه وبيان ذلك أن الزوجة كان لها ربع من تلك الخمسة عشر التي هي كالمال وهو ثلاثة صحيحة وثلاثة أرباع وبسطها خمسة عشر ربعاً وانتقص لها خمساً الذي هو ثلاثة أرباع وبقي لها إثنا عشر ربعاً وفيها ثلاثة صحيحة. وأن الأخوين كان لهما ثلث من تلك الخمسة عشر وهو خمسة وانتقص لها خمسها وبقي لهما أربعة صحيحة، وأن الأختين كان لهما ثلثان من تلك الخمسة عشر وهما عشرة وانتقص لهما خمسها وبقي لهما ثمانية صحيحة، وأما عولها إلى سبعة عشر فإنما يكون في موضعين إذا كان

١٧	
٦ أم	٢
٤ زوجة	٣
٣ أخوين م	٤
٣ أختين ب	٨

فيها سدس وربع وثلث وثلثان كام وزوجة وأخوين لأم وأختين لأب، ومن هنا مسألة تسمى بأم الأرامل وبالدبنارية لأن فيها سبع عشرة امرأة ورثوا سبعة عشر ديناراً بالفرض على السواء وهي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وثمان أخوات شقائق أو لأب أو كان فيها سدسان وربع وثلث ونصف كام وأختين لأب وزوجة وأخوين لأم وأخت شقيقة وهذه صورة الأولى:

وقد عالت هذه بمثل ثلثها وانتقص لكل وارث خمسة أجزاء من السبعة عشر جزءاً التي انقسم عليها ما يستحقه لو لم يكن عول ويقول إنه عشر جزءاً في حقه، وبيان ذلك أن الأم كان لها سدس من تلك السبعة عشر التي هي كالمال وهو إثنا عشر وخمسة أسداس وبسطها سبعة عشر سدساً وانتقص لها منها خمسة أجزاء وبقي لها إثني عشر جزءاً كل جزء هو سدس واحد وفيها إثنا عشر صحيحاً، وأن

الزوجة كان لها ربع من تلك السبعة عشر التي هي كالمال وهو أربعة صحيحة وربع وبسطها سبعة عشر رباعاً وانتقص لها منها خمسة أجزاء وبقي لها إثني عشر رباعاً وفيها ثلاثة صحيحة، وأن الأخوين كان لهما ثلث من تلك السبعة عشر وهو خمسة صحيحة وثلثان وبسطها سبعة عشر ثلثاً وانتقص لهما في خمسة أجزاء وبقي لهما إثنا عشر ثلثاً وفيها أربعة صحيحة، وأن الأختين كان لهما ثلثان من تلك السبعة عشر وهما أحد عشر صحيحاً وثلث وبسطها أربعة وثلثون ثلثاً فيقسم هذا البسط على سبعة عشر فيخرج إنان من تلك الأثلاث لكل جزء فيتنفص الخمسة الأجزاء التي كان في كل جزء منها ثلثان من سبعة عشر جزءاً فيبقى إثنا عشر في كل جزء منها ثلثان ومجموع ما فيها من الأثلاث أربعة وعشرون ثلثاً وفيها ثمانية صحيحة مستخرجة من قسمة تلك الأثلاث على مقام الثلث لأن العمل في استخراج الصحيح من الكسر أن نقسم على مقام الكسر، قوله: وعول ما بقي غير منتظر، أي وعول ما بقي من الأصول السبعة وهو الإنان والثلاثة والأربعة والثمانية غير منتظر أي غير مرتقب ومرجو كان عول الأصول الأربعة الباقية لا يمكن وقوعه أبداً لأن الإثنين والثلاثة ليس لهما إلا حالتان وجود العاصب فيهما أو استكمال الفروض لهما، وأما الأربعة والثمانية فلا بد فيهما من العاصب أبداً كما تقدم فلا يعول حينئذٍ من الأصول السبعة إلا الستة والإثني عشر والأربعة والعشرون لكن الستة تارة يكون فيها عاصب وتارة يستكملها أهل الفروض وتارة يكون فيها عول والإثني عشر والأربعة والعشرون لا بد فيهما من عاصب أو عول كما تقدم بيان جميع ذلك في الأمثلة السابقة وبالله التوفيق.

ثم قال الناظم أصلحه الله:

صِفَةُ إِزَالَةِ الْإِنْكَسَارِ مِنَ السَّهَامِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا

فأقول: المسألة إذا صححت من بعض الأصول السبعة السابقة إما أن تبقى على ذلك العدد وإما أن يعرض لها ما يوجب الزيادة على الأصل من عول أو انكسار السهام على بعض الورثة لكن العول يوجب الزيادة على الأصل والنقصان من السهام لأن الزيادة كانت في الأصل دون ضرب في السهام كما تقدم وعمل الانكسار إنما يوجب الزيادة على الأصل ولا ينتقص بسببه شيء للورثة لأن العدد الذي يزيد به الأصل في الانكسار لا بد أن يضرب في الأصل وفي السهام معاً فيلزم من ذلك أن تزيد السهام بمثل ما زاد به الأصل. ولما فرغ من أحكام العول ذكر بعده عمل الانكسار الذي هو عدم انقسام السهام على نوع من الورثة أو أكثر مع تعدد أفراد النوع لأن الواحد لا ينكسر عليه عدد، أي هذا الكلام لأنني بآب بيان صفة إزالة الانكسار من السهام أي من الحظوظ التي وقع الانكسار فيها سواء كانت تلك الحظوظ لأهل الفروض أو لمن ورث معهم من العصبة وأما العصبة وحدهم فلا يقع الانكسار في مسائلهم إذ لا تصح ابتداء إلا من عدد رؤوسهم كما تقدم ثم قال الناظم أصله الله:

يَنْقُصُ الْإِنْكَسَارُ لِلرُّؤُوسِ بِصَنْفٍ أَوْ جُزْئَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ
وَلَا يَنْكُورُ وَاقِعاً لِأَزْوَاجٍ إِلَّا عَلَى تَوْزِيْعٍ جَدَّدَتْ نَحْصَ

فأقول في معنى ذلك: أي يقع الانكسار للسهام في المسألة للرؤوس المتعددين لكن إنما يقع لصنف منهم أو صنفين أو ثلاثة أصناف ولا يكون الانكسار واقعاً في المسألة لأربعة أصناف من الورثة إلا على وجوب توريت جدات ثلاث أو أكثر عند زيد بن ثابت في المرجوح من قولين أو عند مالك في صورة الشركاء في الأمة إذا طوَّها في طهر واحد فولدت أولاداً فالحققتهم القافة بكل واحد منهم أو لم توجد القافة بالكلية ثم مات أحد الأولاد قبل بلوغه بعد أن ماتت أمه وآبؤه عن جدات وأربع زوجات وثلاث أخوات شقائق وثلاثة أخوة لأم فإنه يكون واقعاً لأربعة أصناف فقط ولا يقع لخمس أصناف على كل حال فع أي فاحفظ أيها الطالب ذلك ودليل الانحصار فيما ذكر هو الاستقراء لأن الورثة الذين يمكن الانكسار عليهم لإمكان تعدد أفرادهم بحجب بعضهم بعضاً فلا يمكن أن يجتمع منهم إلا مقدار ما ذكر من الأصناف والصنف والنوع والفريق والحيز والطائفة كلها ألفاظ مترادفة، وكل من يشترك في فرض واحد أو في الإرث بالعصوبة فهو صنف واحد.

ثم أشار إلى العمل العام في أصناف الانكسار بقوله:

وَنَظَرُ إِذَا كَانَ بِهَذِي الْأَنْصَافِ بَيْنَ رُؤُوسِ الصَّنَافِ وَالسَّهَامِ
فَلِإِنْ تَوَافَقَ فُتُخَذَ وَتُحْزَنُ رُؤُوسُ وَإِنْ تَنَافَتْ فَيُجَنَّلُ الرُّؤُوسُ
وَيُسَدُّ أَنْ يَسُوْغَذَ مَا قَدْ حُكِبَا يَنْكُورُ تَطْجِيْلُ بِنَا قَدْ بَيَّنَّا

فأقول في معنى ذلك: وانظر أيها الطالب إذا كان الانكسار في هذه الأنصاف السابقة التي هي الصنف والصنفان والثلاثة والأربعة بين عدد رؤوس كل صنف وسهامه التي كانت قدامه بالتوافق أو

التباين فقط فإن توافق الرؤوس والسهام ولم تشترك في شيء من الأجزاء الصحيحة فخذ الرؤوس الحاصلة عندها واجملها في طرف الفريضة وبعد أن يؤخذ من كل صنف وقع عليه الانكسار في الفريضة ما قد حكيا أي ما قد ذكر من فوق الرؤوس في التوافق وجملة الرؤوس في التباين يكون فيه تفصيل يأتي قريباً في العمل الذي قد بقي لتمام عمل إزالة الانكسار من المسألة ولا ينظر بين الرؤوس والسهام بالتماثل والتداخل لأن تماثل الرؤوس والسهام في القدر يستلزم الانقسام وكذلك دخول الرؤوس من تحت السهام يستلزمه كما إذا خرج منه أسهم الثلاثة أشخاص وأما إذا دخلت السهام تحت الرؤوس كما إذا أخرج لثلاثة أسهم لستة أشخاص فلا يستلزمه لأن كل متداخل متوافق فاقصر على عمل التوافق هنا لأنه أخصر من عمل التداخل لأن أخذ وفق الرؤوس أولى من أخذ جملة السهام ولم يكن مثال العملين هنا واحداً لأن السهام التي هي أحد العددين المنظور بينهما لا يضرب فيها شيء.

ثم أشار إلى تمام عمل إزالة الانكسار من المسألة التي وقع فيها الانكسار على صنف واحد من الورثة بقوله:

فَبِإِنْ يَخْرُجُ فَكَانَ لِمَنْ يَنْصَبُ نَحْجُزُ فَاخْرُجْ وَفَقَا أَوْ رُؤُوساً فُذْ عَهْدُ
بِأَيِّ أَصْلِهَا أَوْ عَوْلِهَا فَمَا خَرَجَ نَمِجْ بِئْسَ أَيْدَاً بِأَيِّ مَوْجِ
وَأَضْرِبْ بِسَهَامِ كُلِّ وَارِثٍ بِئْسَا ضَرْبٌ فِي مَسْأَلَةٍ فَكَانَ أَفْهَمَا

فأقول في معنى ذلك: وإن يقع ذلك الانكسار لصنف واحد من الورثة ونظرت بين رؤوسهم وسهامهم بالعمل السابق حتى استخرجت وفق الرؤوس أو جملة السهام أو طرق الفريضة فاجر أي فاضرب وفقاً معهوداً أي معروفاً فيما تقدم بأخذه من الرؤوس إن وافقت السهام أو اضرب رؤوساً أي عدد جملة رؤوس معهودة فيما تقدم وإن باينت السهام في أصل المسألة إن لم تكن عابئة أو في مبلغ عولها إن كانت عابئة فالعدد الذي خرج لك من الضرب تصح منه المسألة بلا وجود عوج أي إنكار في ذلك الخارج أبداً واجعله حينئذ بعد العدد الذي صححت منه أولاً واضرب سهام كل وارث فيما ضرب في مسألة متقدمة بعد أن يجعل فوقها فخرج له ما يستحقه من ذلك العدد الثاني وافهم أن أبها الغالب ذلك العمل بتمامه، مثال توافق الرؤوس والسهام مع عدم العول زوج وستة بنين فأصلها من أربعة فيكون للزوج واحد وللبناء الستة ثلاثة والستة التي هي الرؤوس موافقة للثلاثة التي هي السهام بالثلث فاضرب الإثنين التي هي وفق الرؤوس في أصل المسألة يخرج لك ثمانية واجملها بعد الأصل واضرب ما بيد كل وارث في الإثنين التي ضربت في أصل المسألة يخرج للزوج إثنان ولكل ابن واحد هكذا:

٢		
٨	٤	
٢	١	زوجاً
٦	٣	إبناً ٦

٤		
١٦	٤	
٤	١	زوجاً
١٢	٣	أبناء ٤

ومثال تباين الرؤوس والسهام مع عدم العول زوج وأربعة بنين فأصلها من أربعة فيكون للزوج واحد وللبناء الأربعة ثلاثة والأربعة التي هي الرؤوس ميانة للثلاثة التي هي السهام فاضرب حينئذ جملة الرؤوس في أصل المسألة يخرج لك ستة عشر اجملها بعد الأصل واضرب ما بيد كل واحد في الأربعة التي ضربت في أصل المسألة يخرج للزوج أربعة ولكل ابن ثلاثة هكذا:

ومثال توافقهما مع العول زوج وست أخوات شقائق فأصلها من ستة فتعمل لسبعة ويكون للزوج ثلاثة وللأخوات الست أربعة وهما متوافقان بالنصف فاضرب حينئذ نصف الرؤوس في السبعة التي هي

مبلغ عولها يخرج واحد وعشرون اجعلها بعد السبعة واضرب ما بيد كل وارث في الثلاثة التي ضربت في تلك السبعة يخرج للزوج تسعة ولكل أخت من الأخوات الست إثنان هكذا:

٣		
٢١	٧	
٩	٣	زوجاً
١٢	٤	٣ أخوات ش

ومثال تباينهما مع المول زوج وثلاث أخوات لأب فاصلها من سنة فممول إلى سبعة ويكون للزوج ثلاثة وللأخوات الثلاث أربعة وهما متباينان فاضرب حيتنئذ الثلاثة التي هي جملة الرؤوس في السبعة انهي هي مبلغ عولها يخرج لك إحدى وعشرون اجعلها بعد السبعة واضرب ما بيد كل وارث في الثلاثة انهي ضربت في تلك السبعة يخرج للزوج تسعة ولكل أخت أربعة هكذا:

٣		
٢١	٧	
٩	٣	زوجاً
١٢	٤	٣ أخوات ب

وقس على تلك الأمثلة الأربعة غيرها.

ثم أشار إلى تمام عمل إزالة الانكسار من المسألة التي وقع الانكسار فيها على صنفين من الورثة بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ فَلَا عَلَى الصَّنَفَيْنِ
أَوْ الرُّؤُوسَيْنِ مِمَّا أَوْ أَهْرَلاً
وَيَسِّرْ مَمْرُؤَيْنِ قَابِلٍ وَاهْتَلَا
بِئِ التَّمَائِلِ الْفِي تَقْلُتَا
وَاضْرِبْ بِأَهْلٍ أَوْ بِمَوْلٍ مِمَّا بَدَا
وَاضْرِبْ لِكُلِّ وَلَدٍ مِمَّا كَانَ لَهُ

فَأَخْرِجِ الْوَلَدَيْنِ قَوْلَ مَبِينٍ
رُّؤُوسٍ وَاجِدٍ وَوَقِّتْ مَا تَهْلَا
بَيْنَهُمَا بِمَنْحَمٍ مَا قَدْ أَتَجَلَا
أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا قَبِلَ قُلُتَا
لِمَا تَصِحُّ بِمَنْ يَبْدُو أَيْدَا
بِئِ عَدَدِ ضَرْبَتِهِ فِي التَّمَائِلِ

فأقول في تفسير ذلك: قد استعمل الناظم تشبيه رؤوس وإن كان جمع تكسیر تنزيلاً له منزلة صنف أي وإن يكن ذلك الانكسار واقعاً على الصنفين من الورثة فأخرج أبها الطالب إلى طرق الفريضة الوفين المأخوذتين من الرؤوسين إن وافق رؤوس كل من الصنفين سهامه دون وجود ميم أي كذب في ذلك أو أخرج إلى طرق الفريضة الرؤوسين أي الصنفين معاً أي جميعاً إن باين كل من الصنفين سهامه وأعزلن في طرف الفريضة رؤوس صنف واحد باين سهامه ووفق الصنف الآخر الذي تلاء أي تبعه من بعده أو من قبله إذا وافق سهامه وقابل بعد ذلك بين عديدين معزولين في طرف الفريضة وهما الوقفان في القسم الأول والرؤوسان في الثاني والرؤوس والوقف في الثالث بالتماثل والتداخل والتوافق والتباين واعملن بين العديدين في الطرق بحكم الوجه الذي قد انجلا أي ظهر بينهما من التماثل الذي تقدم عمله في تصحيح المسائل أو غير التماثل من جميع ما قدم قبل هذا الباب من التداخل والتوافق والتباين واضرب ما بدا أي خرج لك بعمل التماثل أو التداخل أو التوافق أو التباين فأصل أي في أصل المسألة إن لم تكن عائلة أو بمول أي أو في مبلغ عولها إن كانت عائلة فالعدد الذي تصح منه المسألة بلا انكسار يبدو أي يخرج من ذلك الضرب أبداً واجعله بعد العدد الأول واضرب لكل وارث ما كان له قدامه في عدد ضربته في أصل المسألة أو في مبلغ عولها بعد أن تجعله فوقها يخرج له ما يستحقه من ذلك العدد، ويستفاد مما ذكر أن الانكسار على الصنفين يتصور فيه إثننا عشرة صورة في مسائل غير المول ومثل ذلك في مسائل المول وهي صور التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين الوفين المعزولين في الطرف إذا وافق كل من الصنفين سهامه وصور تلك الأقسام الأربعة بين الرؤوس والوقف

المعزولين في الطرف إذا باين أحدهما سهامه ووافقها الآخر ، مثال تماثل الوفقين أم وثمان أخوات لأب وأربع أخوة لأم فأصلها من ستة وتمول إلى سبعة ويكون للام واحد وللأخوات الثمان أربعة وهما متوافقان بالربع فيعزل ربع الرؤوس الذي هو إثنان في الطرف وللأخوة الأربعة إثنان وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤوس في الطرف والوفقان المعزولان متماثلان فيستغني بأحدهما فيضرب في السبعة التي صحت منها المسألة بمولها فيخرج أربعة عشر ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في الإثنين المضروبين في السبعة بعد جعلهما فوقها فيخرج للام إثنان ولكل أخت واحد ولكل أخ واحد هكذا:

١٤	٧	
٢	١	أما
٨	٤	٢ أخوات أب
٤	٢	٢ أخوة أم

ومثال تداخل الوفقين أم وست عشرة أختاً لأب وأربع أخوة لأم فأصلها من ستة وتمول إلى سبعة ويكون للام واحد والأخوات الست عشرة أربعة وهما متوافقان بالربع فيعزل ربع الرؤوس الذي هو أربعة في الطرف وللأخوة الأربعة إثنان وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤوس الذي هو إثنان في الطرف والوفقان المعزولان متداخلان فيستغني بأكبرهما

فيضرب في تلك السبعة فيخرج ثمانية وعشرون ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في الأربعة المضروبة في السبعة فيخرج للام أربعة ولكل أخت واحد ولكل أخ إثنان خارجان من قسمة الثمانية على عدد الأخوة هكذا:

٢٨	٧	
٤	١	أما
١٦	٤	٤ أخوات أب
٨	٢	٢ أخوة أم

ومثال توافق الوفقين أم وست عشرة أختاً لأب وإثني عشر أختاً لأم فأصلها من ستة وتمول إلى سبعة كما تقدم فتتكسر أربعة على ست عشرة وهما متوافقان بالربع فيعزل ربع الرؤوس الذي هو أربعة في الطرف وتتكسر إثنان على إثني عشر وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤوس الذي هو ستة في الطرف والوفقان المعزولان متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل

الأخر فيخرج إثني عشر فيضرب في تلك السبعة فيخرج أربعة وثمانون ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في الإثني عشر فيخرج للام إثني عشر ولكل أخت ثلاثة خارجة من قسمة ثمانية وأربعين على عددهن ولكل أخ إثنان خارجان من قسمة أربعة وعشرين على عددهم هكذا:

٨٤	٧	
١٢	١	أما
٤٨	٤	٤ أخوات أب
٢٤	٢	٦ أخوة أم

ومثال تباين الوفقين أم وست أخوات لأب وأربعة أخوة لأم فأصلها من ستة وتمول إلى سبعة كما تقدم فتتكسر أربعة على ست أخوات وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤوس الذي هو إثنان في الطرف وتتكسر

إثنان على أربعة وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤوس الذي هو إثنان في الطرف والوفقان المعزولان متباينان فيضرب كامل أحدهما في كامل الآخر فتخرج ستة فيضرب في تلك السبعة فيخرج إثنان وأربعون ومنها تصح فتجعل بعد السبعة ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الستة فيخرج للام ستة ولكل أخت أربعة ولكل أخ ثلاثة هكذا:

ومثال تماثل الرؤوس ثلاث أخوات لأب وثلاثة أخوة لأم فأصلها من ثلاثة فتتكسر إثنان على

٤٢	٧	
٠٦	١	أما
٢٤	٤	٣ أخوات ب
١٢	٢	٢ أخوة م

ثلاث أخوات وهما متباينان فتعزل جملة الرؤوس في الطرف والرأسان المعزولان متماثلان فيستغني بأحدهما فيضرب في الأصل فتخرج تسعة ومنها تصح فتجعل بعد الثلاثة ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الثلاثة المضروبة في الأصل فيخرج لكل أخت إثنان ولكل أخ واحد هكذا:

ومثال ندخل الرؤوسين ثلاث أخوات لأب وستة أخوة لأم فأصلها من ثلاثة فتتكسر إثنان على ثلاث وهما متباينان فتعزل الرؤوس في الطرف والرؤوسان المعزولان متداخلان فيستغني بأكبرهما فيضرب في الأصل فتخرج ثمانية عشر ومنها تصح فتجعل بعد الأصل ويضرب ما بيد كل وارث في الستة المضروبة في الأصل فيخرج لكل أخت أربعة ولكل أخ واحد هكذا:

٩	٣	
٦	٢	٣ أخوات ب
٣	١	٣ أخوة م

ومثال نوافق الرؤوسين تسع أخوات لأب وستة أخوة لأم فأصلها من ثلاثة فتتكسر إثنان على تسع وهما متباينان فتعزل الرؤوس في الطرف ويتكسر واحد على ستة وهما متباينان أيضاً فتعزل الرؤوس في الطرف والرؤوسان المعزولان متوافقان بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر فيخرج ثمانية عشر فتضرب في الأصل فتخرج أربعة وخمسون ومنها تصح فتجعل بعد الأصل ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الثمانية عشر فيخرج لكل أخت أربعة ولكل أخ ثلاثة هكذا:

١٨	٣	
١٢	٢	٣ أخوات ب
٦	١	٦ أخوة م

ومثال نباين الرؤوسين ثلاث أخوات لأب وأربع أخوة لأم فأصلها من ثلاثة فتتكسر إثنان على ثلاث وهما متباينان فتعزل الرؤوس في الطرف ويتكسر واحد على أربعة وهما متباينان فتعزل الرؤوس في الطرف والرؤوسان المعزولان متباينان فيضرب أحدهما في الآخر فيخرج إثني عشر فتضرب في الأصل فيخرج ستة وثلاثون ومنها تصح فتجعل بعد الأصل ويضرب ما بيد كل واحد في تلك الإثني عشر فيخرج لكل أخت ثمانية ولكل أخ ثلاثة هكذا:

٥٤	٣	
٣٦	٢	٩ أخوات ب
١٨	١	٦ أخوة م

ومثال نعامل الرؤوس والوقف ثلاث أخوة لأم وست أخوات لأب فأصلها من ثلاثة فيتكسر واحد على ثلاثة وهما متباينان فتعزل الرؤوس في الطرف ويتكسر إثنان على ست وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤوس الذي هو ثلاثة في الطرف الرؤوس والوقف المعزولان متوافقان فيستغني بأحدهما فيضرب في الأصل فتخرج تسعة ومنها تصح فتجعل بعد الأصل ويضرب ما بيد كل وارث فيما ضرب في الأصل فيخرج لكل أخ واحد ولكل أخت واحد هكذا:

٣٦	٣	
٢٤	٢	٣ أخوات ب
١٢	١	٤ أخوة لأم

ومثال ندخل الرؤوس والوقف أربعة أخوة لأم وأربع أخوات لأب فأصلها من ثلاثة فتتكسر واحد على أربعة وهما متباينان فتعزل الرؤوس في الطرف ويتكسر إثنان على أربع وهما متوافقان في النصف فيعزل نصف الرؤوس الذي هو إثنان في الطرف والرؤوس والوقف المعزولان متداخلان فيستغني بأكبرهما فيضرب في الأصل فتخرج اثنا عشر ومنها تصح فتجعل بعد الأصل ويضرب ما بيد كل وارث في الأربعة

٩	٣	
٣	١	٣ أخوة م
٦	٢	٦ أخوات ب

المضروبة في الأصل فيخرج لكل أخ واحد ولكل أخت إثنان هكذا:

١٢	٣	
٤	١	أخوة م
٨	٢	أخوات ب

ومثال توافق الرؤوس والوقف ستة أخوة لأم وثمان أخوات لأب فأصلها من ثلاثة فينكسر واحد على ستة وهما متباينان فتعزل الرؤوس في الطرف وينكسر إثنان على ثمان وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤوس والرؤوس والوقف المعزولان متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيخرج إثنان عشر فتضرب في الأصل فتجعل بعد الأصل ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الإثني عشر فيخرج لكل أخ إثنان ولكل أخت ثلاثة هكذا:

٣٦	٣	
١٢	١	أخوة م
٢٤	٢	أخوات ب

ومثال تباين الرؤوس والوقف ثلاثة أخوة لأم وأربع أخوات لأب فأصلها من ثلاثة فينكسر واحد على ثلاثة وهما متباينان فتعزل الرؤوس في الطرف وينكسر إثنان على أربع وهما متوافقان بالنصف فيعزل نصف الرؤوس الذي هو إثنان في الطرف والرؤوس والوقف المعزولان متباينان فيضرب أحدهما في الآخر فتخرج ستة فتضرب في الأصل فتخرج ثمانية عشر ومنها يصح فتجعل بعد الأصل ويضرب ما بيد كل وارث في تلك الستة فيخرج لكل أخ إثنان ولكل أخت ثلاثة خارجة من خمسة الإثني عشر التي كانت لهم على عددهم هكذا:

١٨	٣	
٦	١	أخوة م
١٢	٢	أخوات ب

وقس على تلك الأمثلة غيرها من المسائل كان فيها عول أو لم يكن.

ثم أشار إلى تمام عمل إزالة الانكسار من المسائل التي وقع الانكسار فيها على ثلاثة أصناف من الورثة بقوله:

وإن يكن على ثلاث فاعزلاً
فتعزله الثلاثة المستنبطة
فثلاث بين اثنين منها قبل
بأوليهما أزمنة ثلثت
فاعزله في مبلغ تلك الثلثة
وتعزله أيضاً بجزء سهم واضرب
من ثلث مستنب وثلثة أو ما جلا
أوقاتاً أو رؤوساً أو مستنبطة
ثلاث بين ثلث والخاصيل
وما بقا لك بأصنافي غلث
بنية الذي تجمع بمئة مستنبطة
ما كان بالورثات إليه تجمع

فأقول في تفسير ذلك وألا يكن الانكسار واقعاً في المسألة على ثلاثة أصناف من الورثة فاعزلن أيها الطالب في الطرف من كل صنف من تلك الأصناف الثلاثة وفقه أي وفق رؤوس كل صنف وافقت رؤوسه سهامه واعزلن في الطرف جميع ما جلا أي ظهر في رؤوس كل صنف باينت رؤوسه سهامه من تلك الأصناف الثلاثة فتعز أي فتخرج بسبب ذلك العمل الأعداد الثلاثة المعزولة في الطرف المستنبطة أي المستخرجة من رؤوس تلك الأصناف الثلاثة بالتوافق والتباين حالة كون تلك الأعداد الثلاثة أوقافاً للرؤوس إذا وافق كل من الأصناف سهامه أو أعداداً مختلفة بأن كانت وفتين ورؤوساً أو رؤوسين ووقفاً إذا وافق بعض الأصناف سهامه دون البعض، ثم قابل بين عديدين إثنين منها أي من تلك الأعداد الثلاثة المعزولة في الطرف بأوجه أربعة متقدمة قبل هذا المحل وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين وأرددهما إلى عمل واحد بعمل الوجه الذي كان بينهما من تلك الأوجه ثم قابل بين عدد ثالث

من تلك الأعداد المعزولة والعدد الحاصل من الإثنين المفروغ منهما بأوجه أربعة متقدمة في النظم واردة هما أيضاً إلى عدد واحد بعمل تلك الأوجه وما بدا أي خرج لك آخراً بأعمال أي بأحد أعمال أربعة خالية أي ماضية في تلك الأوجه الأربعة فاضربه أي ذلك العدد الذي بدا وخرج آخراً في تلك المسألة التي وقع الانكسار فيها على ثلاثة أصناف يَبْدُ أي يخرج لك العدد الذي تصح منه مسألة مكمله بعمل سالم من الانكسار واجعله أيضاً أي ذلك العدد المضروب في المسألة جزء سهم موضوعاً فوق المسألة المضروب فيها واضرب ما كان للورثة قدامهم فيه أي في جزء السهم نصب أي توافق الصواب في عملك فيخرج ذلك لكل وارث ما يستحقه من المسألة الأخيرة.

ويستفاد من ذلك أن الأعداد الثلاثة المعزولة لا تخلو من أربعة أحوال: إما أن تكون كلها أوفافاً أو تكون رؤوساً أو تكون وفقين ورؤوساً أو تكون رؤوسين ووفقاً ثم الأعداد الثلاثة في الأحوال الأربعة إما أن تكون كلها متماثلة كأربعة ثلاث مرات أو متداخلة كإثنين وأربعة وثمانية أو متوافقة كأربعة وستة وعشرة أو متباينة كثلاثة وأربعة وخمسة أو يدخل إثنان متماثلان تحت ثلاث كتلاثة مرتين وستة أو يباين إثنان متماثلان ثالث كأربعة مرتين وستة أو يباين إثنان متماثلان ثالث كخمسة مرتين وإثنين أو يوافق إثنان متداخلان ثالث كأربعة وثمانية وعشرة أو يباين إثنان متداخلان ثالث كإثنين وأربعة وثلاثة أو يدخل واحد تحت متوافقين كإثنين وأربعة وستة أو يباين واحد متوافقين كخمسة وأربعة وستة أو يدخل إثنان متباينان تحت ثالث كإثنين وثلاثة وستة أو يدخل واحد تحت أحد المتوافقين ويباين الآخر كثلاثة وأربعة وستة، وإذا ضربت هذه الأقسام الثلاثة عشر التي كانت في النظر بين الأعداد المعزولة في الأربعة الأحوال التي كانت في الأعداد المعزولة باعتبار كونها أوفافاً أو غيرها كان الخارج إثنين وخمسين قسماً.

واعلم أن الانكسار على ثلاثة أصناف لا يكون إلا في المسألة التي تصح من ستة أو إثني عشر أو أربعة وعشرين، مثال الانكسار على ثلاثة أصناف في مسألة أصلها ستة جدتان وثلاث أخوات لأب وأربعة أخوة لأم فاصلها من ستة وتعمل لسبعة فينكسر واحد على جدتين وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف وينكسر إثنان على أربعة وهما متوافقان بالنصف فاعزل نصف الرؤوس الذي هو إثنان في الطرف فتبرز الأعداد المعزولة ورؤوسين ووفقاً ثم قابل بين الإثنين والثلاثة من تلك الأعداد المعزولة تجدهما متباينين فاضرب أحدهما في الآخر يخرج لك ستة ثم قابل بين هذه الستة الحاصلة وبين العدد الثالث الذي هو إثنان تجدهما متداخلين فاستغن بأكبرهما الذي هو الستة واضربه في مبلغ المسألة يخرج لك العدد الذي منه المسألة بلا انكسار وهو إثنان وأربعون فاجعلها بعد الأولى واجعل تلك الستة فوق الأولى لتكون جزء سهمها واضرب فيها ما بيد كل وارث يخرج لكل جدة ثلاثة ولكل أخت ثمانية ولكل أخ ثلاثة هكذا:

٤٢	٧	
٦	١	٢ جدتين
٢٤	٤	٣ أخوات ب
١٢	٢	أخوة ٤ م

ومثال الانكسار على ثلاثة أصناف في مسألة أصلها إثنان عشر أربع زوجات وست أخوات لأب وثمانية أخوة لأم فاصلها من إثني عشر وتعمل لخمسة عشر فتنكسر ثلاثة على أربع وهما متباينان فاعزل الرؤوسين في الطرف وتنكسر ثمانية على ست وهما متوافقان بالنصف فاعزل نصف الرؤوس الذي هو ثلاثة في الطرف وتنكسر أربعة على ثمانية وهما متوافقان بالربع فاعزل ربع الرؤوس الذي هو

إثنان في الطرف فتبرز الأعداد المعزولة وفقين ورؤوساً ثم قابل بين الإثنين والأربعة من تلك الأعداد

تجددهما متداخلين فاستغن بأكبرهما الذي هو الأربعة ثم قابل بين هذه الأربعة الحاصلة والعدد الثالث الذي هو الثلاثة تجددهما متباينين فاضرب أحدهما في الآخر يخرج لك إثنا عشر فاضربها في الخمسة عشر التي هي مبلغ المسألة يخرج لك ما تصح منه وهو ثمانون ومائة واضرب ما بيد كل وارث في تلك الإثني عشر يخرج لكل زوجة تسعة ولكل أخت ستة عشر ولكل أخ ستة هكذا:

١٨٠	١٥	
٣٦	٣	٤ زوجات
٩٦	٨	٣ أخوات
٤٨	٤	٢ أخوة

(ومثل الانكسار على ثلاثة أصناف) في مسألة أصلها أربعة وعشرون أربع زوجات وثلاث بنات وأربعة أصنام فأصلها في أربعة وعشرين فتتكسر ثلاثة على أربع وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف وتكسر ستة عشر على ثلاث وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف وتتكسر خمسة على أربعة وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف فينبرز تلك الأعداد المعزولة رؤوساً ثم قابل بين الأربعة والأربعة تجددهما متماثلين فاستغن بأحدهما ثم قابل بين الحاصل لك والعدد الثالث تجددهما متباينين فاضرب أحدهما في الآخر يخرج لك إثنا عشر وهي جزء السهم واجعلها فوق الأربعة والعشرين واضربها فيها يخرج لك ما تصح منه المسألة وهو ثمانية وثمانون ومائتان فأجعلها بعد الأصل واضرب ما بيد كل وارث في تلك الإثني عشر يخرج لكل زوجة تسعة ولكل بنت أربعة وستون ولكل عم خمسة عشر خارجة من قسمة ما كان قدامهم على عددهم هكذا:

وقس على تلك الأمثلة غيرها . تنبيهان :

٢٨٨	٢٤	
٣٦	٣	٤ زوجات
١٩٢	١٦	٣ بنات
٦٠	٥	٤ أصنام

الأول: اعلم أن العدد الذي يضرب فيه ما بيد كل وارث ليخرج سهمه يقال له في سائر الأبواب جزء السهم لأنه جزء من سهم كل وارث كان في يده إثنان فأكثر وأما الذي كان في يده واحد فذلك العدد هو مقدار سهمه ، وبيان ذلك في هذا المثال الأخير أن الإثني عشر التي هي جزء السهم هي التي تنوب كل فرد من الأفراد الستة عشر التي كانت في يد البنات وتنوب كل فرد من الأفراد الخمسة التي كانت في يد الأصنام ويلزم من ذلك أن تكون تلك الإثني عشر ثلث جملة سهم الزوجات ونصف ثمن سهم البنات وخمس سهم الأصنام فإذا كررت تلك الإثني عشر بمقدار ما بيد كل وارث خرجت جملة سهامه .

الثاني: قد تقدم أن الانكسار يقع على أربعة أصناف إذا كان في الورثة ثلاث جدات فأكثر والعمل فيه كالمعمل في الانكسار على ثلاثة أصناف إلا أنك تقابل بين الحاصل بين الأعداد المعزولة في الضرب وبين العدد الرابع الباقي من الأربعة المعزولة بالأوجه الأربعة السابقة ثم تضرب الحاصل في تلك الأعداد الأربعة فيما صححت منه المسألة الأولى فيخرج لك ما تصح منه بلا انكسار وتضرب ما بيد كل وارث فيما ضرب في المسألة فيخرج سهمه ، (مثال ذلك) أربع زوجات وثلاث جدات وست أخوات لأب وثمانية أخوة لأم فأصلها من إثني عشر وتعمل إلى سبعة عشر فتتكسر ثلاثة على أربع زوجات وهما متباينان فاعزل الرؤوس في الطرف وتتكسر ثمانية على ست أخوات وهما متوافقان بالنصف فاعزل نصف الرؤوس الذي هو ثلاثة في الضرب وتتكسر أربعة على ثمانية أخوة وهما متوافقان بالربع فاعزل ربع الرؤوس الذي هو إثنان في الطرف ثم أربع إلى الأعداد الأربعة المعزولة في الطرف فقابل بين الإثني عشر والثلاثة تجددهما متباينان فاضرب أحدهما في الآخر تخرج لك ستة ثم قابل بين الستة الحاصلة منهما والثلاثة الآخر تجددهما متداخلين فاستغن بالسته التي هي أكبرهما وقابل بينها

وبين الأربعة الباقية تجددهما متوافقين بالنصب فاضرب نصب أحدهما في كامل الآخر يخرج لك إثنا عشر من تلك الأعداد الأربعة المعزولة في الضرب فاضربها في السبعة عشر التي صحت منها المسألة الأولى يخرج لك ما تصح بلا انكسار وهو أربعة ومائتان فاجعلها بعد الأولى واضرب ما بيد كل وارث في تلك الإثني عشر يخرج لكل زوجة سنة وثلاثون ولكل جدة ثمانية ولكل أخت ستة عشر ولكل أخ سنة هكذا:

٢٠٤	١٧	
٣٦	٣	٤ زوجات
٢٤	٢	٣ جدات
٩٦	٨	٣ أخوات ب
٤٨	٤	٣ أخوة م

وإنما اقتصر الناظم في الانكسار على مذهب الكوفيين لأنه المعروف عند الطلبة المبتدئين الذين وضع لهم هذا النظم وبالله التوفيق ثم قال:

كَيْفِيَّةُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ فِيهَا وَارْثُ مَقْهُودِ

فأقول في تفسير ذلك: إن هذا الكلام الآتي باب بيان كيفية أي صفة تصحيح مسائل أي كل مسألة فيها أي في ورثتها وارث مفقود أي غائب معدوم خبره لم يعرف هل هو حي أو ميت حين مات قريبه الذي أراد ورثته الحاضرون قسمة ماله، وأما إذا كان أقاربه الحاضرون لا يرثون ربع المفقود كالأخوة مع ابن مفقود فلا يحتاج فيه إلى العمل الآتي بل يوقف جميع مال الميت ومال الابن المفقود عند أمين حتى يثبتين من يستحق كلاً منهما فإن ثبت بعد إيقاف كل من الأمين أن ذلك الابن المفقود كان حياً حين موت والده ولم يعرف الأب هل هو حي أو ميت قسم مال والده الذي ورثه إلى ماله فيوقف الجميع إلى ظهور موته أو انقضاء أمد التعمير فيكون لمن يرثه حين موته تحقيقاً أو حكماً.

ثم قال الناظم أصلحه الله:

فَقَدَرْنَا مَمَاتَ وَارْثٍ لَيْدٍ	وَصَحَّحْنَا مَسْأَلَةً لِمَنْ وَجَدَ
وَقَفَرْنَا خَبَاثَةً وَصَحَّحْنَا	أُخْرَى عَلَى مِيرَاثِهِ ثُمَّ قَطَرْنَا
بَيْنَهُمَا يَوْفَى أَوْ مُنَافَاةً	أَوْ مُنَافَاةً أَوْ مُنَافَاةً
نَبَذَ بِهِ جَانِبَهُ ثُمَّ أَقْبَنَا	جَنَلَةً مَا فِيهَا عَلَى كِلْتَابِيهَا
يَخْرُجُ لَهَا جُزْءٌ لِنَهْمٍ وَاضْرِبْ	بِهِ سَهَامَ وَارْثِيهَا الطَّلَبِ
وَادْفَعْ لِمَنْ وَرَثَ فِي الْمُسْتَلْقَيْنِ	قَلِيلاً أَوْ مُسْتَلْبِلاً مِنْ خَارِجِيْنِ
وَمَا بَقِيَ يَوْفَى غَشَى يَنْلَنَا	تَكُونُ قَبِيْدٌ وَارْثاً أَوْ غَرْنَا

فأقول في تفسير ذلك: إن سألت أيها الطالب عن كيفية تصحيح مسألة كان في ورثتها وارث مفقود فقدرنا ممات أي حصول موت وارث مفقود قبل موت قريبه الحاضر وصححن مسألة لمن وجد حاضراً في ورثته بالعمل السابق في تصحيح المسائل وقدرنا حياة ذلك المفقود حين موت قريبه وصححن مسألة أخرى على ميراث ذلك المفقود مع الحاضرين الوارثين في مال ذلك الميت بالعمل السابق أيضاً ولكن تقدم ما شئت من المسألتين لأن الواو لا تقتضي الترتيب ثم انظر أيها الطالب بينهما أي بين المسألتين يوقف أن يعمل موافقة أو مداخلية أو مباينة أو معاملة فإن تماثلتا فاستغن بإحدهما وإن تداخلتا فاستغن بأكبرهما وإن توافقتا فاضرب وقف إحداهما في كامل الأخرى وإن تباينت فاضرب إحداهما في الأخرى تبدو به أي تخرج بذلك العمل مسألة ثالثة جامعة لهما ثم اقسم جملة ما كان فيها أي في تلك الجامعة على كلتيهما أي كل واحدة من المسألتين قبلها يخرج لها أي لكل واحدة منهما جزء سهم يوضع فوقها واضرب فيه أي في جزء سهم كل منهما سهام وارثيها أي الوارثين فيها الطالب جمع طالب أي الطالبين حظوظهم في تلك الجامعة وادفع من الجامعة لمن ورث شيئاً في المسألتين أي في الأولى والثانية معاً خارجاً قليلاً من خارجين مختلفين لأن أولهما هو المحقق له أو خارجاً مماثلاً لغيره من خارجين متماثلين لاستواء إرثه في التقديرين وأما من ورث في إحداهما دون الأخرى

فلا تدفع له شيئاً لأنه لم يتحقق له في الحال شيء. واجمع تلك الأعداد التي كانت محقة لأربابها واطرح جملتها من تلك الجامعة وما بقي منها بعد الطرح هو مشكوك فيه يوقف عند أمين حتى يعلم بينة مقبولة كون فقيد أي مفقود وارثاً لذلك الميت أو محروماً من إرثه.

ثم مثل للتوافق بين المسألين بقوله:

كالزوج والام والأخت وأب فبذ غشهم قبل موت الأقرب
واشتمل على جميع ما قد ذكرنا بأربع وعشرين ثلثاً
للزوج بنسب وللام أربع فموقوف أبنائي إليكم يشفع

فأقول في تفسير ذلك: نظف مجزوم على أنه جواب الأمر وإنما فتح لإطلاق الغافية أي والتوافق مثل مسألة الزوج والام والأخت الشقيقة وأب مفقود عن المذكورين قبل موت الأقرب إليهم الذي أرادوا قسمة ماله واستعمل أيها الطالب في هذا المثال جميع ما قد ذكر من تصحيح المسألين معاً الأولى من ثمانية والثانية من ستة لأنها إحدى الغزوين اللتين تروث فيهما الأم ثلث ما بقي، والنظر بينهما بالأوجه الأربعة السابقة نظف بأربع وعشرين أي بأربعة خارجة لك في الجامعة وعشرين بضرب وفق إحداها في كامل الآخرين لتوافق المسألة بالنصف واستعمل ما بقي من الأعمال السابقة بأن تقسم تلك الجامعة على كل منهما فيخرج جزء سهم الأولى ثلاثة وجزء سهم الثانية أربعة وتضرب لأرباب كل مسألة ما لهم فيها في جزء سهمها أو تدفع لمن وروث فيهما أقل الخارجين يكن للزوج تسعة لأنها أقل الخارجين له وللام أربعة لأنها أقل الخارجين لها ويوقف الباقي الذي هو أحد عشر في يد أمين إلى حصول علم ينفع في قسمه وهو علم كون المفقود وارثاً للميت أو محروماً من إرثه وإن كان مال الميت أكثر أقل من الجامعة قسم على الجامعة بأحد طرق قسمة التركة مما ينوب من يستحق شيئاً في الحال أخذه من جملة المال وما ينوب العدد الموقوف في الجامعة يعزل من جملة المال فيوقف إلى ظهور ما يوجب قسمه وهذه صورتها:

٢٤	٦	٨	
٩	٣	٣	زوجاً
٤	١	٢	أماً
١١		٣	أختاً
	٢		أباً مفقوداً

ومثال التماثل أم وعمان أحدهما مفقود فمسألة تقدير موت المفقود تصح من ثلاثة للام واحد وللعم الحاضر إثنان ومسألة حياته تصح من ثلاثة لكل وارث واحد ثم انظر بينهما بما تقدم من الأوجه تجد بينهما تماثلاً فاستغن بإحداها واجعلها جامعة واقسمها على كلتا المسألتين يكن سهم كل جزء منهما واحداً واضرب للام الوارثة في المسألتين معاً ما لها في كل منهما في جزء سهمها يكن الخارجان متماثلين فدفع لها في الجامعة أحدهما واضرب للعم الوارث فيهما ماله في كل منهما في جزء سهمها ودفع له في الجامعة الواحد الذي هو الأقل من الخارجين واطرح مجموع ما خرج لها من الجامعة بين واحد وهو المشكوك فيه فيوقف إلى ظهور كون المفقود وارثاً أو محروماً وهذه صورتها:

٣	٣	٣	
١	١	١	أماً
١	١	٢	عماً
١	١		عماً مفقوداً

ومثال التداخل أم وأخ شقيق وابن مفقود فمسألة تقدير موت المفقود تصح من ثلاثة للام واحد وللأخ إثنان ومسألة حياته تصح من ستة للام واحد وللإبن خمسة ثم انظر بينهما بما تقدم من الأوجه تجد بينهما تداخلاً فاستغن بأكبرهما الذي هو الستة واجعلها جامعة واقسمها على كل منهما يكن جزء سهم الأولى اثنين وجزء

سهم الثانية واحداً واضرب الأم الوارثة فيهما مع مالها في كل منها في جزء سهمها وادفع لها أقل الخارجين المختلفين وهو الواحد واطرحه من الجامعة تبقى خمسة وهي المشكوك فيها فتوقف إلى ظهور كون المفلود وارثاً أو محروماً وهذه صورتها:

١ ٢

٦	٦	٣	
١	١	١	أما
		٢	أخأش
٥	٥		إبنا

ومثال آخر من التوافق زوج وأم وأخت شقيقة وأخ شقيق مفلود فمسألة تقدير موته تصح بمولها من ثمانية فيكون لكل من الزوج والأخت ثلاثة وللأم إثنان ومسألة حياته بعمل الانكسار من ثمانية عشر فيكون للزوج تسعة وللأم ثلاثة وللأخت إثنان وللأخ أربعة ثم انظر بينهما لما تقدم من الدرجة تجد بينهما توافقاً بالنصف فأضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بخرج لك إثنان وسبعون فأجعلها جامعة واقسمها على كليهما يكن جزء سهم الأولى تسعة وجزء سهم الثانية أربعة واضرب لكل من الزوج والأخت الذين ورثوا فيهما معاً ماله في كل منهما في جزء من سهمها وادفع له في الجامعة أقل الخارجين يكن للزوج سبعة وعشرون وللأم إثنان عشر وللأخت ثمانية واطرح مجموع هذه الأعداد من الجامعة تبقى خمسة وعشرون وهي المشكوك فيها فتوقف إلى كون المفلود وارثاً أو محروماً من الإرث وهذه صورتها:

٧٢	١٨	٨	
٢٧	٩	٣	زوجاً
١٢	٣	٢	أما
٨	٢	٣	أخأش
٢٥	٤		أخأش

ومثال التباين ثلاثة بنين أحدهم مفلود فمسألة تقدير موته تصح من إثنين ومسألة حياته تصح من ثلاثة فانظر بينهما بما تقدم تجد تبايناً فأضرب إحداهما في الأخرى تخرج لك ستة فأجعلها جامعة واقسمها على كليهما يكون جزء سهم الأولى ثلاثة وجزء سهم الثانية إثنين واضرب لكل واحد من الإثنين الوارثين فيهما معاً ماله في كل منهما في جزء سهمها وادفع له في الجامعة أقل الخارجين الذي هو إثنان ثم واطرح مجموع ما كان لهما من الجامعة بين إثنان وهو المشكوك فيه فيوقف في يد أمين إلى ظهور كون المفلود وارثاً أو محروماً من الإرث وهذه صورتها:

٦	٣	٢	
٢	١	١	إبنا
٢	١	١	إبنا
٢	١		إبنا

وقس على تلك الأمثلة كل ما ورد عليك من المسائل التي كان في ورثتها وارث مفلود. ثم أشار إلى أن المفلود يرث من ذلك القدر الموقوف في حالة دون حالتين بقوله:

فَإِذَا مَاتَ بِغَيْرِ خَيْرٍ فَلَهُ
وَسِعَ فِي الْخَالِئِينَ وَهَذَا
وَكَمُونَ تَنْجِيبٍ لَمْ يَدْخُلُوا

وأقول في تفسير ذلك: فإن المفلود في القدر الموقوف يثبت أي يحصل شرعاً حيثما ظهر بعد الإيقاف حياة المفلود أي ثبت ببينة مقبولة أو قدم بنفسه بعد موت غابر أي سابق له في الوفاة فإن قدم بنفسه أخذ من ذلك الموقوف قدر ما يرث منه وبأخذ الحاضر الذي تنفعه حياة المفلود قدر ماله منه أيضاً وإن ثبت أنه كان حياً فمات بعد موت موروثه انتقل حقه من الموقوف إلى ورثته بعمل

المقاسمات وإن ثبت أنه حي بعد موت موروثه ولم يعرف هل هو في الحال حي أو ميت ضم حقه من الموروث إلى جملة ماله فيوقف الجميع إلى ثبوت موته أو انقضاء مدة التعمير وينتهي إرث المفقود من الموقوف في الحالتين المخالفتين للحالة الأولى وهما ظهور أي ثبوت كون موت المفقود مقدماً على موت قريبه المالك عن المال وكون أمد تعمير مقدر له أي للمفقود قد خرج أي انقضاء ولم يبق أي لم يظهر من أمر ذلك المفقود ما يرتجى ظهوره من حياة أو موت وإذا ثبت حينئذ أن المفقود مات قبل موت صاحب المال أو بقي أمر التعمير ولم يتبين شيء فلا يرث المفقود من ذلك الموقوف شيئاً لانقضاء شرط الإرث الذي هو تأخر الوارث عن الموروث أو لأجل الشك في ذلك فيكون جميع الموقوف في الحالتين لم يستحقه بالإرث من الحاضرين حين موت صاحب المال فإن كان في الحال ميتاً انتقل حقه من الموقوف لورثته بعمل المناسبات.

ثم أشار إلى كيفية فسخة ذلك الموقوف لأربابه إذا تبين من يستحقه بقوله:

وَحَيْثُمَا حَصَلَ مَا قَدْ بُيِّنَا قَبْلَ مَوْقُوفٍ لِمَنْ ثَبِتَ
بِضَرْبٍ مَا لَهُمْ بِجُزْءٍ مِنْهُمْ فَلَهُمْ يَبْقَوْنَ ثَمَامَ حَقِّهِمْ

فأقول في تفسير ذلك: وحيثما حصل أي ثبت شرعاً ما قد بين قبل هذا المحل من كون المفقود وارثاً للميت أو غير وارث له قسم جميع قدر موقوف للمفقود الذي تبين استحقاقه للموقوف شرعاً ويكون قسمه لهم بضرب ما كان لهم أي لمستحقني الموقوف وهم بعض ورثة الأولى إن تبين أن المفقود غير وارث للميت أو بعض ورثة الثانية إن تبين أنه وارث للميت في جزء سهم مسألتهم الموضوع فوقها فلهم يبدو أي فيبدو لهم بذلك الضرب تمام حقه من الجامعة فيأخذ كل واحد من المال قدر نسبة حقه من الجامعة وإذا تبين كون المفقود حينئذ غير وارث للميت لثبوت موته قبل موت صاحب المال أو لانقضاء أمد التعمير ولم يتبين شيء فاضرب لجميع من ورث مسألة تقدير موت المفقود ما كان بيده في جزء سهمها الخارج من قسمة الجامعة عليها إن كانت الجامعة مثل التركة وادفع له مثل ذلك الخارج من الموقوف إن لم يأخذ شيئاً ابتداءً وإن أخذ شيئاً ابتداءً فانظر إلى الخارج له في الحال فإن كان مثل ما أخذه أولاً فلا شيء له من الموقوف وإن كان الخارج له في المال أكثر مما أخذه أولاً أخذ من الموقوف ما بقي لتمام حقه من جملة المال وبيان ذلك في المثال الأول الذي كانت صورته هكذا:

٧	٦	٨	
٣	٣	٣	زوجاً
٤	١	٢	أماً
		٣	أختاً
	٢		وأباً

إنك تضرب الثلاثة التي كانت بيد الزوج في الأولى التي لم يرث فيها الأب المفقود في الثلاثة التي هي جزء سهمها فتخرج له تسعة وهي مثل ما أخذه أولاً من الجامعة فلا شيء له من الموقوف حينئذ ثم تضرب للام الإنتين في جزء سهم الأولى أيضاً فيخرج لها ستة وهي أكثر مما أخذهت أولاً من الجامعة باثنين فتدفع لها الإنتين من الأحد عشر الموقوفة ثم تضرب للأخت ما بيدها في جزء سهمها أيضاً فيخرج لها تسعة وهي لم تأخذ شيئاً من الجامعة أولاً

فتدفع لها التسعة الباقية في الموقوف، وإذا تبين كون الموقوف وارثاً للميت لظهور حياته بعد موت موروثه فاضرب له ولجميع من ورث معه في الثانية ما كان لهم في جزء سهم مسألتهم وادفع لمن لم يأخذ شيئاً ابتداءً جميع ما خرج له وادفع لمن أخذ بعض حقه ابتداءً تمام حقه، وبيان ذلك في المثال المذكور أنك تضرب الثلاثة التي كانت للزوج في الأربعة التي هي جزء سهم مسألتهم فيخرج له إثنا

عشر وهي أكثر من التسعة التي أخذها أولاً بثلاثة فتدفع له الثلاثة من الأحد عشر الموقوفة ثم تضرب للام واحداً في الأربعة فيخرج لها أربعة وهي مثل ما أخذته أولاً فلا شيء لها حينئذ من الموقوف ثم تضرب للاب إثنين في الأربعة فيخرج له ثمانية وهو لم يأخذ شيئاً أولاً من الجامعة فتدفع له الثمانية الباقية في الموقوف، وهذا كله إذا كان مال الميت مثلباً وكانت جملته مقدار ما صحت منه الجامعة، وأما إن كان الموقوف مقدماً كدار أو أرض معينة أو كانت التركة مثلباً أكثر من الجامعة أو أقل منها فإنك إذا أردت أن تقسم الموقوف لمن تبين أنه يستحقه تصحح المسألتين وجامعتهما كما تقدم في صدر الباب ثم تستخرج ما يستحقه كل واحد من ذلك الموقوف في الجامعة بالعمل المذكور هنا وتجعله قدامه في موضع آخر وتجمع جملة ذلك فوق الخط فيكون مثل ذلك الموقوف في الجامعة وتضم عليه ذلك المال الموقوف حسبهما الذي هو المثلي الكثير أو القليل أو قيمة المقوم بأحد طرق قسمة التركة، وبيان ذلك في المثال المذكور إذا كان المال الموقوف مقوماً يساوي بإثنين وعشرين مثقالاً وتبين كون المفقود غير وارث للميت أنك تجعل قدام الأخير الإثنين الباقيين لتمام حقهما وتجعل قدام الأخت جميع التسعة التي هي حقها وتجمع ذلك فوق الخط فيكون أحد عشر وتجعل

١٢	١١	
٤	٢	أم
١٨	٩	أختاشر

بعدها الإثنين والعشرين المذكورة وتقسمها على ما قبلها فيخرج إثنان فتجعلها فوقها لتكون جزء سهمها وتضرب فيه ما بيد كل وارث يخرج للام أربعة وللأخت ثمانية عشر هكذا:

٢٢	١١	
٦	٣	زوجاً
١٦	٨	أباً

وإذا تبين كون المفقود وارثاً فأجعل قدام الزوج الثلاثة التي بقيت لتمام حقه وقدام الأب جميع الثمانية التي هي حقه واقسم على مجموعها الإثنين والعشرين كما ذكر يخرج للزوج ستة وللأب ستة عشر هكذا:

واستعملن مثل هذا العمل المذكور هنا في سائر الأمثلة السابقة وغيرها في كل ما يرد عليك في مسائل هذا الباب الذي هو من أهم الأبواب التي يكثر وقوع مسائلها.

ثم أشار إلى ما هو الأصح في قدر أمد التعمير للمفقود الذي يجب وقف المشكوك فيه إلى انقضائه بقوله:

وَأَفْهَرُ الْأَقْوَالِ فِي التَّعْمِيرِ نَبِيْعُونَ بِالشَّخْصِيَّةِ أَوْ تَقْدِيرِ
إِنْ كَانَ لِقِسْمَةِ عَيْنٍ أَقْلُهُ يَلَا حُظُورِ خَرْبٍ وَوَسَائِهِ خُضَلَا

فأقول في تفسير ذلك: المراد بالوباء كل مرض عام لا يسلم صاحبه غالباً كان طاعوناً أو غيره ويلحق بذلك كل مجاعة شديدة يضيع معها غالباً من غاب عن بلده أي وأشهر الأقوال الكاتنة في قدر أمد تعمير المفقود الذي يجب وقف المال إلى انقضائه هو سيمون عاماً تمضي من يوم ولادته عند مالك وابن القاسم وأشهب ثبت قدرها بتحقيق بينة مقبولة زمان ولادته أو بتحقيق البينة قدر عمره إن لم يوجد من يشهد بالتحقيق لأن الشهادة على التقدير في نسبة جائزة عند تعذر التحقيق بأن يقولوا الغالب أنه ابن كذا من الأعداد في العام الغلاتي الذي فقد فيه فيضم ما بقي من الأعوام بعد فقده إلى ما مضى قبل فقده فينظر إلى جملة ذلك فإذا اجتمع من ذلك سيمون عاماً حكم الحاكم بموته لخبر: أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين، وقل من يجوز ذلك وإن اختلف الشهود في قدر سنة فالأقل هو التعمير فإذا حكم بموته فما كان موقوفاً للشك ورثه الحاضرون دون المفقود لاحتتمال موت

المفقود قبل قريبه وكذلك مال المفقود يرثه من كان حياً من أقاربه حين الحكم بموته كما تقدم في صدر النظم ولكن إذا وقعت الشهادة بقدر سنه على التقدير لا بد أن يحلف الورثة الذين يضر بهم العلم بقدر سنه أنه قد مضى من عمره سبعون عاماً فيحكم الحاكم حينئذ بموته فيرثونه ومن نكل منهم بقيت حصته حتى يحلف سواء كان ذلك المفقود مفقوداً في أرض الإسلام أو في أرض الكفر بأسر أو غيره وقيل: أمد التعمير خمسة وسبعون وقيل: ثمانون وقيل: تسعون وقيل: مائة وعشرون وإن فقد وهو ابن سبعين أو ابن ثمانين أو ابن تسعين زيد في تعميره عشرة أعوام، وإن كان ابن مائة على زيادة عامين أو عشرة قولان وإن كان ابن مائة وعشرين زيد له العام ونحوه إيفاقاً، ولكن إنما يكون أمر تعميره ما ذكر إن كان فقده عروض أهله بلا حضور موضع حرب أي قتال حاصل بين طائفتين في المسلمين أو بين المسلمين والكفار وبلا حضور موضع وباء أي مرض يكثر الموت منه حاصل في بعض البلاد وأما إذا فعل في قتال واقع بين المسلمين فإنه يحكم بموته ويورث ماله بعد انفصال الصفيين ولم يظهر خبره كان موضع القتال قريباً أو بعيداً وقيل: لا بد من التلوم بعد الانفصال هذا ما يقتضيه كلام الشيخ خليل في مختصره لكن قيد ذلك بما إذا شهدت بيته مقبولة أنهم رأوه حاضراً في القتال قال ابن رشد في المقدمة: وأما إن رأوه خارجاً مع العسكر ولم يروه في المعترك فحكمه حكم المفقود في زوجته وماله باتفاق وأما المفقود في قتال واقع بين المسلمين والكفار فإنه يحكم بموته فيورث ماله بعد انقضاء سنة كاتنة بعد نظر السلطان وبحث عن خبره وعلى هذا القول انتصر الشيخ خليل في مختصره وبه القضاء بالاندلس وقيل: يبقى ماله إلى التعمير كالأسير والمفقود في أرض الشرك بلا قتال اللذين يجب بقاء مالهما إلى التعمير وأما المفقود في مكان الطاعون أو نحوه من الأمراض العامة التي يظلب هلاك صاحبها فحكمه حكم حاضر صف القتال بين المسلمين فيحكم بموته بعد البحث عنه ولم يظهر خبره، قال بعض شراح المختصر عن اللخمي: يحمل من فقد في بلده زمان الطاعون وفي بلد توجه إليه وفيه طاعون على الموت وذكر بعض أصحاب مالك أن الناس أصابهم سعال في طريق مكة فكان الرجل لا يسعل إلا يسيراً ثم يموت ففقد ناس ممن خرج إلى الحج ممن لم يأت لهم خبر حياة ولا موت فرأى مالك أن تقسم أموالهم ولا يضرب لهم أجل المفقود ولا غيره للذي يلته من موت الناس من ذلك السعال وكذلك الشأن في أهل البوادي في الشدائد ينتجعون من ديارهم إلى غيرهم من البوادي ثم يفقدون أنهم يحملون على الموت وقد علم ذلك من حالهم إذا توجهوا إلى البلد الذي يضرهم إليه تنبيههم الضيعة والموت اهـ. ولكن إنما يحمل على الموت إذا توجه إلى بلد فيه طاعون إذا شهدت بيته مقبولة بأنه وصل إلى ذلك البلد ففقد فيه ولم أز من صرح بذلك في هذه لكن لا فرق بين من خرج مع العسكر للقتال وبين من خرج لموضع الطاعون لأن الأصل عدم وصول كل منهما إلى محل الخوف وربما يصح ذلك من كلام اللخمي المذكور لأن وجود الفقد في بلد توجه إليه إنما يتصور بعد الوصول إليه.

تنبيه: اعلم أن المفقودين على ما يقتضيه ما تقدم على سبعة أنواع:

الأول: المفقود في أرض الإسلام بلا قتال.

والثاني: المفقود في أرض الكفر بأسر الكفار له.

والثالث: المفقود في أرض الكفر بلا قتال ولا أسر بل بهروبه إليها خوفاً من الملك أو بخروجه للتجارة في تلك الأرض فحكم أموال هؤلاء الثلاثة أن تبقى إلى انقضاء أمد التعمير.

والرابع: المفقود في موقع أرض القتال بين المسلمين والكفار فحكم هذا النوع أن يبحث

السلطان عن خبره فإذا لم يظهر له خبر ضرب له أجل محدود سنة فإذا مضت السنة ولم يظهر خبره حكم بموته فيورث ماله حيثنّ حملاً له على الموت في القتال وقيل: يبقى ماله إلى التمييز حملاً له على الأمر.

والخامس: المفقود في قتال بين المسلمين وحدهم فحكم هذا إذا ثبت أنه حضر القتال أن يورث ماله بعد انفصال الصفيين ولم يظهر له خبر لأن الغالب موته في القتال قيل: بلا تلوم وقيل: لا بد من التلوم بالاجتهاد بعد انفصال الصفيين.

والسادس: المفقود في موضع فيه طاعون أو غيره من الأمراض التي يكثر الموت منها.

والسابع: المفقود في زمن المجاعة والشدة والحكم في هذين النوعين أن يورث ماله بعد البحث عن حالهما ولم يظهر لهما خبر لأن الغالب في ذلك الموت فقد اعتبر الموت الذي هو الغالب وهذه المسائل دون السلامة التي هي الأصل لتدورها والله أعلم.

ثم قال الناظم أصلحه الله:

عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ الصُّلْحِ

فأقول في تفسير ذلك: هذا الكلام الأتي باب بيان تصحيح مسائل صلح بعض الورثة مع بعض في تركة مورثهم والمراد بالصلح عند الفرضيين هو تسليم الوارث جميع حظه أو بعضه بعموض أو غيره لمتعدد من الورثة على أن يكون ذلك بينهم على قدر مورثتهم أو على عدد رؤوسهم فما كان بعموض من التركة وغيرها فلا بد فيه من شروط البيع لأن الصلح على الإقرار يشترط فيه ما يشترط في البيع من وجود الشروط وانتفاء الموانع وما كان بغير عوض فلا بد فيه من شروط التبرع من حياتها وغيرها ويدخل في صلح المعارضة ما إذا أخذ واحد من الورثة شيئاً من التركة وسلم ما عده لباقي الورثة على الإشاعة بينهم لأنه قد باع حظه فيما سلمه لهم بحظوظهم فيما أخذه ويدخل فيه أيضاً ما إذا كان للميت أو لورثته دين على واحد من الورثة فصالحوه على أن يخرج عن جميع حظه لهم أو على أن يحط من حظه أو أخذ بعضه وتسليم باقيه لهم ويلزم من انحطاط حظه ارتفاع حظوظ غيره ويلحق به ما إذا كان لواحد من الورثة دين على الميت أو على باقي الورثة فصالحهم على أن يرفع أكثر من حظه كما إذا كان له ثلث بالارث فصالحهم على أن يأخذ النصف فيلزم من ارتفاع حظه انحطاط حظوظ غيره فيكون المصالح كالموصى له بالنصف.

ثم أشار إلى عمل ما إذا وقع الصلح بعموض أو غيره على أن يكون المشاع بين أربابه على قدر ميراثهم بقوله:

فَإِنْ يَكُنْ أَخَذْتُمْ قَدْ أَخَذْنَا	فَبِعْثَا بَيْنَ الْفَنَشْرُوكَ ثُمَّ تَبَيَّنَا
تَابِرَ أَنْوَالٍ عَلَى الْإِشَاعَةِ	لِبَنَاتِي وَزَمِي دَفْعًا لِلْبَيْنَةِ
أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ حَظَّهُ لَهُمْ	عَلَى الْفَرَائِضِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ
فَصَحَحْنَا مَسْأَلَةَ قَبِيحِ	ثُمَّ نَحْنُ حَظُّهُ بَيْنَ الْفَنَشْرُوكِ
يَبْقَى الْبَيِّ تَبْعُ بَيْتِ الْمَسْأَلَةِ	لِنَنْ يَبْقَى بِي شَرْكَةٍ تُكَفِّلُهُ

فأقول في تفسير ذلك: وإن يكن أحد الورثة قد أخذ من متروك الميت شيئاً مخصوصاً كان عرضاً أو متلباً أو الصنفين معاً ثم نبذ أي سلم ذلك الوارث سائر أموال باقية على الإشاعة لباقي وارث أي لجميع بقية وارث داعين أي طالبين لقسمه المشاعة لهم على قدر ميراثهم أو باع أحد الورثة حظه أو هبة لهم أي للورثات الباقيات يكون ذلك الحظ بينهم على قدر الفرائض أي على قدر ميراثهم فصححن أي الطالب في الأنعام الثلاثة مسألة جميع الورثة بعدد تضعه فوق الخط وتعطي منه لكل وارث حظه قدامه ثم امح أي أسقط حظ ذلك المصالح من العدد الموضوع فوق الخط بعد محو ذلك المصالح من الورثة ببق العدد الذي تصح منه المسألة للورثة الباقيات في شركة مكتملة بتسليم المصالح ذلك المشاع لهم ويقال لمسألة الباقيات معاصرة إذ بها تقع محاصنتهم في حظ المصالح وإن وقع الاشتراك في حظوظ الباقيات فلك أن تردّها إلى أوقافها اختصاراً وإن صالح أحدهم وارثاً على جميع حظه بعموض أو غيره فامحه من الورثة واجمع حظه إلى حظ مصالحه وإن صالح أجنبياً على جميع حظه بعموض أو غيره فاجعل الأجنبي في موضعه بقوم مقامه، مثال القسم الأول ما إذا ترك الميت أما

وابنين وبتناً قد جهزها بحلي وسلم على أن تحاسب بذلك إن قامت بطلب الإرث في متروكه فاختارت البنت ما جهزت به وسلمت لهم بقية متروك أبيها فطلبت الأم والإبنان لك أن تقسم ذلك المشاع المتروك لهم على قدر ميراثهم فصالح مسألة جميع ورثة الميت من سنة وأعط منها للأم واحداً ولكل ابن اثنين وللبنات واحداً ثم اصح البنت وحظها من المسألة وأسقط الواحد الذي هو حظها من السنة الموضوعه فوق الخط ببق ما صبح منه المسألة التي هي المحاصة وهو خمسة للأم منها واحد ولكل ابن إثنان فتأخذ الأم حبيبتين خمس ذلك المتروك وكل ابن خمسه قل ذلك المتروك أو كثر كان أصولاً أو غيرها فإن كان عشرين مثقالاً كان للأم منها خمسها الذي هو أربعة ولكل من الإبنين خمسهاا ثمانية وهذه صورتها:

٢٠	٥	
٤	١	أماً
٨	٢	إبناً
٨	٢	إبناً
		بنت

ومثال آخر فيها إذا كان المأخوذ من التركة الحاضرة ما إذا تركت امرأة زوجاً وأماً وأختاً لأب وكانوا كلهم رثاء عارفين قدر التركة وقدر ما يرثونه فاختارت الأم أن تأخذ في قدر إرثها داراً أو أمة أو جناناً أو مثلياً أو مقوماً مخصوصاً مع شيء من المثليات وسلمت للزوج وللأخت سائر المتروك أياً كان على الإشاعة بينهما فقبلا ذلك للأم ولو لم يجتمعا على تقويم ذلك المتروك وإنما جعل كل واحد قيمة لذلك بنفسه وتأمل ما ينوب الأم من جملة القيمة حتى عرفه فتراضوا على ذلك إذ لا يشترط في بيع عرض بعوض تعيين القيمة لها ثم طلب الزوج والأخت لك أن تقسم

ذلك المشاع لهما على قدر ميراثهما فصالح مسألة جميع ورثة الهالكة بعولها من ثمانية وأعط لكل من الزوج والأخت ثلاثة وللأم إثنين ثم أسقط من الثمانية حظ الأم الآخذة لشيء مخصوص من التركة بعد عولها من المسألة ببق سنة للزوج منها ثلاثة وللأخت ثلاثة وهي المحاصة ولك أن تردّها إلى إثنين لتوافق الحظين بالثلث فيكون لكل منهما واحد من إثنين فيأخذ نصف ذلك المشاع قل أو كثر فإن كانت قيمة المشاع ثلاثين مثقالاً كان لكل منهما خمسة عشر من تلك القيمة فيأخذ من أنواع ذلك المشاع المقوم ما يساوي ما خرج له من القيمة وهذه صورة ذلك:

٣٠	٢	٦	
١٥	١	٣	زوجاً
١٥	١	٣	أختاً

وإن أردت أن تعرف قيمة العرض الذي أخذته المصالح في سهمه على مقتضى ما يساويه عندهم وإن لم يصرحوا به فانسب حظ المصالح الذي أسقطه من المسألة من جميع ما بقي بعد إسقاطه وخذ مثل تلك النسبة من قيمة المشاع فما كان فهو قيمة ذلك العرض فإذا نسبت في هذا المثال الإثنين التي هي حظ الأم من جملة السنة الباقية بعد

الإسقاط كان ذلك ثلثاً فخذ حبيبتين ثلث الثلاثين الذي هو قيمة المشاع بقسمته على ثلاثة تخرج لك عشرة وهي قيمة ذلك العرض عند الورثة فإذا زدتها على الثلاثين يكون مجموع التركة أربعين للأم منها وبعها الذي هو عشرة كما كان لها ربع الثمانية التي هي مسألة جميع الورثة ولم يذكر في النظم ما تعرف به قيمة العرض إذ لا فائدة في معرفتها إلا كتب جميع ذلك في وثيقة القسمة فينظر في ذلك إن ادعى بعضهم الغبن في العرض المأخوذ على وجه المراضاة بلا تقويم ولا تعديل على القول بأنه يقام بالغبن في قسمة المراضاة بلا تقويم ولا تعديل وهو ضعيف والله أعلم، ومثال آخر ما إذا ترك الميت زوجة وأماً وابنين وبتناً من غيرها ودياراً وأشجاراً وفدادين فتراضوا على أن تأخذ تلك الزوجة التي هي أجنبية عنهم فدائناً مبيتاً في ثمنها وبقي ما عدا ذلك الغدان مشاعاً بين الباقيين ثم طليوا منك أن تقسم لهم تلك الأملاك المشاعة فصالح مسألة جميع ورثة المالك من عشرين ومائة لأجل الانكسار ثم أسقط

من المسألة الزوجة المصالحة وحققها كما تقدم تبين المحاصة خمسة ومائة للام منها عشرون ولكل ابن أربعة وثلاثون وللبنت سبعة عشر هكذا:

١٠٥	
أماً	٠٢٠
إبناً	٠٣٤
إبناً	٠٣٤
بنتاً	٠١٧

فياخذ كل واحد منهم من تلك الأملاك مثل نسبة حظه من العدد الذي صحت منه هذه المحاصة، ومثال للقسم الثاني الذي وقع فيه بيع المصالح جميع حظه لمن عداه من الورثة على أن يكون بينهم على قدر ميراثهم يعوض يحطونه من أموالهم على قدر ميراثهم ما إذا ترك الميت زوجة وبنتاً منها وأخاً لأب فباع الأخ حظه للزوجة مع ابنتها بعشرة مثاقيل على أن يكون حظه بينهما على قدر ميراثهما كما يكون عليهما الثمن المذكور كذلك فصاح مسألة جميعهم من ثمانية ثم أسقط الأخ المصالح وحظه من المسألة كما تقدم تبين المحاصة خمسة للام منها واحد وللبنت أربعة هكذا:

٥	
زوجة	١
بنتاً	٤

فيكون على الأم خمس الثمن الذي هو متفalan وعلى البنت أربعة أخماسه التي هي ثمانية مثاقيل ويكون جميع التركة أخماساً بينهما كذلك ويشترط في صحة ذلك البيع أن يكون قدر حظ الأخ الذي هو ثلاثة أثمان جميع التركة المعلومة معلوماً عند جميعهم حين البيع وأن تعلم كل من الأم والبنت ما ينوبها من حظ الأخ ومن الثمن الذي بيع به حين البيع أيضاً إذ لا بد أن يعلم كل مشترٍ القدر الذي اشتراه والثمن الذي اشتراه به ولا يحصل العلم بجميع ذلك غالباً إلا إن كان البيع بعد إعمال قريضة جميع الورثة وإسقاط حظ المصالح منها كما ذكروا أخبارهم بجميع ما يشترط عليه ويشترط مثل ذلك أيضاً في القسم الأول الذي كان فيه الشيء المصالح به من التركة والله أعلم.

ومثال القسم الثالث الذي وقع فيه هبة أحد الورثة جميع حظه لمن عداه على أن يكون بينهم على قدر ميراثهم ما إذا وهب الأخ في المثال المذكور حظه للزوجة والبنت على أن يكون بينهما كما ذكر فاقسم جميع التركة للام والبنت أخماساً كما ذكر في المثال الأخير ولا يشترط في صحة الهبة أن يعلم قدر الموهوب على ما مضى عليه الشيخ خليل في مختصره وإن وقع الصلح في الأقسام الثلاثة المذكورة على بعض الحظ فقط على أن يكون ذلك البعض بين من عداه على قدر ميراثهم فلا بد في ذلك من تصحيح مسألتين وجامعتهما فيكون العمل فيه شبيهاً بالعمل الآتي في قسمة المصالح عليه على عدد الرؤوس لكن لا بد بعد تصحيح الأولى لجميع الورثة أن تمزول مما بيد المصالح مثل الجزء الذي وقع عليه الصلح وتدير عليه خطأ في بيته علامة على أنه موقوف حتى يتحصار فيه المصالحون وإن لم يكن لما في يده جزء صحيح فاضرب مقام ذلك الجزء في المسألة واجعل الخارج هوضاً عنها واضربه به أيضاً فيما بيد كل وارث ثم اجعل بما خرج للمصالح مثل ما ذكره صحح الثانية بنقل سهام غير المصالح أو أرقامها إلى قدامهم ثم انظر بين الجزء المخطوط عليه في بيت المصالح وما صحت منه الثانية بالتوافق والتباين كالحظ الذي مات عنه الميت في المناسخت ثم اضرب في الأولى وفق الثانية إن توافق المنظور بينهما وجعلتها إن تباينتا تخرج لك الجامعة واجعل جزء سهم الأولى وفق الثانية في التوافق وجعلتها في التباين واجعل جزء سهم الثانية وفق جزء الجزء المخطوط عليه في التوافق وجعلتها في التباين واضرب للمصالح ما لم يصلح عليه في جزء سهم الأولى فقط واضرب لغيره في المسألتين معاً، مثال ذلك إبنان وبنت مجهزة بمال على الحساب صالحتهما أختهما على أن تأخذ ثلثي حظه من التركة وتسلم لهما الثلث الآخر في مقابلة جهازها ثم طلبوا منك أن تقسم لهم التركة التي هي ستون مثقالاً فصاح الأولى من خمسة يخرج لكل ابن إثنان وللبنت واحد والواحد الذي وقع

الصلح على آخر ثلثه ليس له ثلث صحيح فاضرب مقام الثلث في أصل المسألة واجعل الخمسة عشر الخارجة لك عوضاً عن الأولى واضرب ذلك المقام فيما بيد كل وارث يخرج لكل ابن ستة والبنيت ثلاثة واجعل قدام البنيت اثنين واجعل أحدهما مخطوطاً عليه تحتهما ثم صحح الثانية من اثنين لتوافق سهم الإبنين بالسدس ثم انظر بين الإثنين التي هي الثانية وبين الواحد المخطوط عليه تجددهما متباينين فاضرب جملة الثانية في الأولى تخرج لك الجامعة ثلاثين ثم اجعل على الأولى اثنين وعلى الثانية واحداً واضرب للإثنين فيهما مما يجتمع لكل منهما ثلاثة عشر واضرب للمصالحة الإثنين الباقيين لها في جزء سهم الأولى تخرج لك أربعة ثم اقسم الستين التي هي التركة على الجامعة يخرج جزء سهمها اثنين واضرب فيه ما بيد كل واحد يخرج لكل ابن ستة وعشرون وللبنت ثمانية هكذا:

٦٠	٣٠	٢	١٥	
٢٦	١٣	١	٦	إنياً
٢٦	١٣	١	٦	إنياً
٠٨	٠٤	ص	١/٢	بتاً

وقس على هذا المثال غيره ولك أن تنسب الجزء الذي بقي للمصالح مما صحت منه الأولى وتعطي له مثل تلك النسبة من جملة التركة وتقسم باقي التركة على محاصة المصالحين فيخرج لكل واحد ما يستحقه كما لو نسبت الإثنين الباقيين للمصالحة في المثال المذكور من خمسة عشر فتكون ثلثي الخمس ثم تأخذ

مثل هذه النسبة من الستين التي هي التركة بأن تقسمها على الخمسة التي هي الإمام الأول فيخرج خمسها وهو إثني عشر ثم تأخذ ثلثي هذه الإثني عشر وهما ثمانية فتعطيها للمصالحة ثم تسقط تلك الثمانية من الستين فتبقى إثنتان وخمسون فتقسمها على الإثنين التي هي المصالحة فيخرج لكل واحد من المصالحين ستة وعشرون، وإن صالح أحد الورثة بعضهم على جميع حظه أو بعضه على أن يكون بين المصالحين على قدر ميراثهم فصحح الأولى كما ذكر في المثال الأخير ثم صحح الثانية من سهام المصالحين فقط ثم انظر بين ما وقع عليه الصلح من حظ كامل أو بعضه وبين ما صحت منه الثانية بعمل التوافق أو التباين كالمناسحات حتى تستخرج الجامعة وحظوظ الجميع منها على الوجه

٣٦	٣	٣٦	
٦	ص	٣/٦	زوجاً
٦	٥	٦	أماً
١٦	٢	١٤	إنياً
٨	١	٧	بتاً

المذكور في المثال الأخير، مثال ذلك زوج وأم وابن وبنت صالح الزوج الإبن والبنيت فقط على ثلث حظه وأبقى لنفسه ثلثيه فصحح الأولى من ستة وثلاثين لأجل الانكسار وصحح الثانية من ثلاثة لتوافق حظي المصالحين بالسبع وهذه الثلاثة توافق الثلاثة التي وقع عليها الصلح بالثلث فاضرب ثلث الثانية في الأولى يخرج لك ستة وثلاثون وهي الجامعة واجعل جزء سهم كل منهما واحداً واضرب لكل واحد في جزء سهم

التي ورت فيها يخرج لكل من الزوج والأم ستة وللإبن ستة عشر وللبنت ثمانية هكذا:

ثم أشار إلى أول العمل في صلح وقع على أن يكون المصالح عليه بين المصالحين على عدد رؤوسهم بقوله:

وإن يكن ثلثهم غنّة لهم
فليخرج جميع ضغنهم الشايفة
وإن يكن رؤوسهم من غنّة اللأجفة
فوقاي أو تباين بلا غنل

فأقول في تفسير ذلك: وإن يكن أحد الورثة مسلماً حظه كله أو بعضه يبيع أو هبة لهم أي لجميع الورثة غيره أو لبعضهم تسليماً يكون قسمهم لذلك بسبب ذلك التسليم على عدد رؤوس المصالحين فصحن أيها الطالب المسألة السابقة أي الأولى لجميع ورثة الميت بالعمل السابق في تصحيح المسائل وصحن المسألة اللاحقة أي الثانية التي هي التابعة للأولى من عدد رؤوس من عداه أي من جاوره في الاسم وخالفه فيه من المصالحين وانظر بعد ذلك بين هذه اللاحقة وحظ المصالح الذي وقع عليه الصلح كان كلاً أو بعضاً بعمل وفق إن توافقا أو عمل تبين إن تباناً على الوجه الآتي بيانه في كل منهما بلا وجود خلل أي خطأ في ذلك العمل ويدخل في توافقهما ما إذا تماثل القدر والمصالح عليه جملة الثانية لأن المسألة تستلزم الموافقة وما إذا تناحلا لأن التداخل يستلزم التوافق أيضاً لكن لا ينظر هنا بالتماثل ولا بالتداخل حيث لا يضرب وفق العددين المنظور بينهما في كامل الآخر.

ثم أشار إلى تميم عمل ما إذا توافقت العددين المنظور بينهما في شيء من الأجزاء بقوله:

واضرب في الأولى إن وفاق حصلاً وفن الأجيصة ونأبنا أنجسلاً
جانباً وانكتم لوفقي الثانية بأنة جزءاً لسنهم المناجبة
وانكتم لوفقي خطبه في الفايصة بكونه جزءاً لسنهم الأجيصة
ثم اضرب لسنهم كمل واجمده في جزيئها واجنغ ثغر بالفايصة

فأقول في تفسير ذلك: واضرب أيها الطالب وفق المسألة الأخيرة في الأولى إن حصل وفاق بين الثانية والحظ المصالح عليه المنظور بينهما بما تقدم واجمع ما بدا أي خرج لك من الضرب مسألة ثالثة جامعة للأوليين واحكم لوفقي الثانية بأنه جزء سهم الماضية أي الأولى التي يوضع عليها فيضرب فيه لمن ورث فيها واحكم لوفقي حظ المصالح عليه في المسألة الفايصة أي السابقة التي هي الأولى بكونه جزء السهم الأخيرة التي يوضع عليها فيضرب فيه لأربابها ثم اضرب أسهم ورثة كل واحدة في المسالتين في جزء سهمها واجمع لكل واحد ما خرج له من المسالتين في جدول الجامعة تفز بكمال الفائدة المطلوبة، مثال التوافق فيما إذا وقع الصلح على جميع الحظ مع سائرهم على عدد رؤوسهم فصيح الأولى من إثني عشر والثانية من ثلاثة على عدد رؤوس المصالحين ثم انظر بين الثانية وحظ الزوج المصالح تجدتهما متوافقين بالثلث فاضرب ثلث الثانية في الأولى يخرج لك إثني عشر فاجعلها جامعة واجعل على الأولى وفق الثانية واجعل على الثانية وفق الحظ المصالح عليه واضرب لورثة كل واحدة أسهمهم في جزء سهمها واجمع الخارجين في جدول الجامعة يخرج للينث سبعة وللأم ثلاثة وللأخت إثنان هكذا:

١٢	٣	١٢	
زوجة	٣	ص	ص
بنت	٦	١	٧
أم	٢	١	٣
أخت	١	١	٢

ومثال التوافق فيما إذا وقع الصلح على جميع الحظ مع

بعضهم بالسواء من تركت زوجاً وأمّاً وبنناً وعمّاً فصالح البنت

على جميع حظها الأم والعم فقط بالسواء بينهما فصيح الأولى من إثني عشر والثانية من إثنين وهي توافقت السنة التي وقع عليها الصلح بالنصف فاضرب نصف الثانية في الأولى يخرج لك إثني عشر فاجعلها جامعة واجعل على الأولى نصف الثانية واجعل على الثانية نصف الحظ

المصالح عليه واضرب لهم في جزئي السهم واجمع كما تقدم يخرج للزوج ثلاثة وللأم خمسة وللعم أربعة واحد بالأثر وثلاثة بالصلح هكذا:

١٢	٢	١٢	
٣		٣	زوجاً
٥	١	٢	أماً
ص	ص	٦	بتاً
٤	١	١	عماً

ومثال التوافق فيما إذا وقع الصلح على بعض الحظ مع سائرهم بالسواء زوج وأم وأخت لأب صالحهم الزوج على ثلثي حظه وأبقى لنفسه ثلثاً فصاح الأولي بعولها من ثمانية والثانية من إثنين وهي توافق ثلثي حظ الزوج بالنصف فاضرب نصف الثانية في الأولى تخرج لك ثمانية فاجعلها جامعة واجعل على كل منهما واحداً ليكون جزء سهمها واضرب واجمع كما تقدم يخرج للزوج واحد وللأم ثلاثة وللأخت أربعة هكذا:

٨	٢	٨	
١	ص	٢/١	زوجاً
٣	١	٢	أماً
٤	١	٣	أختاً

ومثال التوافق فيما إذا وقع الصلح على بعض الحظ مع بعضهم بالسواء من ترك زوجة وأماً وبتاً وأباً فصالحت البنت الأبوين فقط على ثلث حظها بالسواء بينها فصاح الأولي من أربعة وعشرين والثانية من إثنين وهي توافق الأربعة التي هي ثلث حظ البنت بالنصف فاضرب نصف الثانية في الأولى يخرج لك أربعة وعشرون فاجعلها جامعة واجعل على الأولى واحداً وعلى الثانية إثنين واضرب واجمع كما تقدم ويخرج للزوج ثلاثة وللأم ستة وللبنت ثمانية وللأب خمسة بالأثر واثان بالصلح هكذا:

٢٤	٢	٢٤	
٠٣		٣	زوجة
٠٦	١	٤	أماً
٠٨	ص	٤/٨	بتاً
٠٧	١	٥	أباً

ثم أشار إلى تقسيم عمل ما إذا تبين العدان المنظور بينهما بعد تصحيح الأولى والثانية بقوله:

واضرب لكذا ثباتين أعبرزة في جملته الأولى ثكنن كعبزة
وأشهر في الحظ سهماً الثانية واضرب في الثانية

فأقول في تفسير ذلك: واضرب أبها الطالب عند حصول تبين الثانية والحظ المصالح عليه الكامل أو بعضه مسألة أخيرة مصححة من رؤوس المصالحين في جملة المسألة الأولى تكن أي تخرج لك مسألة كبيرة جامعة لهما واضرب بعد ذلك أسهم ورثة الأولى في جملة الثانية أي التابعة للأولى المعمولة فوق الأولى لتكون جزء سهمها واجر أي اضرب سهام ورثة الثانية في جملة الحظ المصالح عليه المجموع فوقها ليكون جزء سهمها واجمع لمن ورت فيها كما تقدم ليخرج لكل واحد ما يستحقه من الجامعة، مثال التباين فيما إذا وقع الصلح على جميع الحظ مع سائرهم بالسواء من ترك أخوين لأم وثلاثة أخوة لأب فصالح أحد الأخوين جميعهم على جملة حظه بالسواء فصاح الأولي من ثمانية عشر لأجل الانكسار على صنفين والثانية من أربعة وهي تبين الثلاثة التي هي المصالح فاضرب حينئذ جملة الأخيرة في الأولى تخرج لك الجامعة الكبيرة وهي إثنان وسبعون واجعل على الأولى جملة

الثانية وعلى الثانية جملة الحظ المصالح عليه واضرب لهم في جزأي السهم واجمع كما تقدم بخرج للأخ للأم خمسة عشر ولكل واحد من الأخوة للأب تسعة عشر هكذا:

١٨	٤	٧٢	
أخ لأم	٣	ص	
أخ لأم	٣	١	١٥
أخ لأب	٤	٠١	١٩
أخ لأب	٤	١	١٩
أخ لأب	٤	١	١٩

ومثال التباين فيما إذا وقع الصلح على بعض الحظ مع سائرهم بالسواء من ترك زوجة وأبوين وابنتين فصالحت الزوجة سائرهم على ثلث حظها بالسواء فصالح الأولى يعولها من سبعة وعشرين والثانية من أربعة وهي تبين الواحد الذي هو ثلث حظ الزوجة فاضرب جملة الثانية في الأولى يخرج لك ثمانية ومائة وهي الجامعة واجعل الثانية على الأولى واجعل الواحد الذي وقع عليه الصلح على الثانية واضرب السهم ورثة كل واحدة في جزء سهمها واجمع لمن ورت فيهما معاً كما تقدم يخرج للزوجة ثمانية ولكل من الأبوين سبعة عشر ولكل بنت ثلاثة وثلاثون هكذا:

٢٧	٤	١٠٨	
زوجة	٢	٨	
أماً	٤	١	١٧
أباً	٤	١	١٧
بتاً	٨	١	٣٣
بتاً	٨	١	٣٣

وقد يكون الصلح على أن يرفع أمر الورثة إلى أكثر من حظه لدين كان له على الميت مثلاً ويلزم من ذلك انحطاط حظوظ الباقيين عن قدرها (والعمل فيه) أن تصح مسألة جميع الورثة ثم تسقط منها سهام المصالح فتبقى المحاصة ثم تجعل بعدها مقام الجزء الذي وقع الصلح على أختها فيزيل المصالح منزلة الموصى له بذلك الجزء وتمطي منه ذلك الجزء المصالح ثم تنظر إلى باقي المقام

والمصالح في المحاصة فإن انقسم الباقي على المحاصة صحت مسألتهم من المقام وإن لم ينقسم عليها فانظر بينهما بالتوافق والتباين فإن توافقا فاضرب وقف المحاصة في المقام تخرج لك الجامعة واجعل وقف الباقي جزء سهم المحاصة واجعل وقف المحاصة جزء سهم المقام وإن تباينا فاضرب جملة المحاصة في المقام تخرج الجامعة واجعل جملة الباقي جزء سهم المحاصة واجعل جملة المحاصة جزء سهم المقام واضرب لذلك المصالح وحده في جزء سهم المقام ولغيره في جزء سهم المحاصة (مثال ذلك) من ترك بنتاً وأخاً لأب وأختاً لأب فصالحتها الأخت بموضع أو غيره على أن تستكمل ثلثاً كاملاً من عندهما على قدر سهامهما فصالح المسألة من ستة لأجل الانكسار ثم أسقط

	٢	٤	
	٣	٣	١٥
بتاً	٢		٦
أخ أب	٢	٢	٤
أخت أب	٠	١	٥

منها سهام الأخت المصالحه ثبث المحاصة خمسة ثم اجعل مقام الثلث بعد المحاصة وأعط منه للأخت واحداً بين اثنان فانظر بين هذا الباقي والمحاصة تجدتهما متباينين فاضرب المحاصة في المقام يخرج لك خمسة عشر وهي الجامعة واجعل المحاصة على المقام والباقي على المحاصة واضرب لكل وارث فيما ذكر يخرج للبنت ستة وللأخ أربعة وللأخت خمسة وهي ثلث كامل وهذه صورتها:

وقد يقع الصلح على أوجه أخرى غير ما ذكر ولكن فيما ذكر كفاية وإرشاد لغيره وبالله تعالى التوفيق.

عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ الْإِقْرَارِ

فأقول في تفسير ذلك : هذا الكلام الآتي باب بيان عمل تصحيح مسائل إقرار بعض الورثة الذين سبب إرثهم شرعاً بوارث آخر يرث مع المقر أو يحجب المقر عن الإرث على تقدير ثبوت سببه لأن الإقرار في الاصطلاح هو خير يعود ضرره على المخير كإقرار أحد الإبنين بثالث وإقرار أحد الأخوين بآبن، فالمقر إذا كان يتضرر بإقراره فهو مقر على نفسه وشاهد على غيره من الورثة إن كان غيره يتضرر به أيضاً لو ثبت سببه وإن كان لا يتضرر به المقر فهو مقر فقط كآخت لأب مع زوج آفرت وحدها بأخ شقيق وإن كان لا يتضرر بإقراره ولا ينتفع كزوج مع آخت لأب آفر وحده بأخ لأب فهو شاهد على الغير فقط وإن آفر به إثنان أحدهما ينتفع بإقراره والآخر يتضرر بإقراره كزوج وأختين لأب آفر لزوج مع إحدى الأختين بأخ لأب فالزوج شاهد على المنكرة ومصدقاً للمقرة وليس بمقر لأنه لا يتضرر بالأخ وإنما ينتفع به لأن العول يزول به والأخت المقررة هي التي تتضرر به فهي مقررة على نفسها وشاهدة على المنكرة فإطلاق المقر على من ينتفع بإقراره حينئذ مجاز وإن آفر به وارث واحد ينتفع به في العول أو غيره فهو مدع لا تسمع دعواه إلا بينة أو إقرار الورثة بذلك.

ثم أشار إلى ما يستحقه المقر به بسبب إقرار الغير به بقوله :

وَإِنْ أَقَرَّ وَارِثٌ قَدْ رَفَعْنَا بِوَارِثٍ وَغَيْرِهِ قَدْ جَحَدْنَا
كَانَ الْبُذِي اتَّخَذَ الْبُذِي

فأقول في تفسير ذلك : وإن آفر وارث رشيد واحد أو متعدد لا يثبت بهم السبب لانتفاء العدالة أو الذكورة بوارث آخر متحد أو متعدد يتضرر به كان إرثه ينسب أو نكاح أو ولاء أو وصية والحالة أن غير ذلك المقر من الورثة الذين ثبت سببهم قد جحد أي أنكروا ما آفر به ذلك المقر فإن الفقر الذي انتقص للغير المتحد أو المتعدد وهو بعض حقه أو جميعه منتقلاً بسبب الإقرار إلى ذلك المقر به المتحد أو المتعدد إن كان يستحق جميعه شرعاً أو إليه وإلى غيره ممن يدخل معه فيه من عاصب أو مصدق حيث لا يستحق جميعه . وقد كان جميعه للمصدق دون المقر به في مسائل العول والممول كما سبأني واحترز بقوله وارثاً عن موروث آفر في حياته أن فلاناً وارث له لما فيه من التفصيل لأنه إما أن يقر بولده أو بالمولى الأعلى أو بالزوجية أو بوارث غير هؤلاء فإن آفر الذكر بولد مجهول النسب ولم يتبين كذبه بعقل أو عادة فإنه يثبت نسبه ويتوارثان وإن آفر رجل أو امرأة بأن فلاناً أعقبه ولم يتبين كذبه بكونه حراً بالأصالة أو عيقاً لغيره فإنه يرثه بذلك ، وإن كان الإقرار بالزوجية وكانا طارئين صح إقرارهما وإن كانا بلديين وكان للمرأة ولد قد آفر به وكذلك فإن الإقرار بالولد يرفع التهمة ولا فخلاف أن تكن زوجة أخرى ثابتة النكاح وإن كان الإقرار بغير هؤلاء ولم يكن للميت وارث معروف ينسب أو ولاء وكان له وارث يحيط ببعض ميراثه ففي إرثه للجميع حيث لا وارث له أو للمفاضل عن ثابت النسب وعدم إرثه لذلك خلاف وقال بعض المحققين إن كان هناك إمام يصرف المال في مصارفه فيبت المال أولى وإلا فهو للمقر به ، واحترز بقوله قد رشد من غير الرشيد لأن إقراره لا يعتبر شرعاً ، ويقول غيرهم قد جحد بما آفر به جميع الورثة الرشداء فإنه يجعل وارثاً معهم كانوا عدولاً أو غير عدول

وكذلك إذا أقر به ذكراً عدلان من الورثة لأنهما مقران على أنفسهما شاهدان على غيرهما، وإن أقر به وارث ذكر عدل فهل يحلف معه ويرث جميع ميراثه أو لا يحلف معه فيكون له ما نقصه الإقرار للمقر فقط ولا يدخل مع المنكر في حظه إلا إذا ثبت نسبه بعدلين كما ثبت نسبه هو بهما في ذلك خلاف والمذهب كما قال الشيخ خليل في باب الاستلحاق في توضيحه أن العدل كثيره وليس للمقر به الأخذ من غير المقر ولهذا أطلق في النظم فلا يحلف حيتن من أقر به عدل يأخذ شيئاً من عند المنكر كما لا يحلف من شهد له أجنبي ليرث مع ثابت النسب، واحتراز بقوله كان الذي انتقص للمقر إلى آخره مما إذا لم ينتقص شيء للمقر بسبب إقراره بكونه يرث في مسألة الإقرار مثل ما يرثه في مسألة الإنكار فلا يكون للمقر به حيتن شيء. لأن هذا المقر شاهد على غيره فقط حيث لم يتضرر بإقراره وما ذكره في النظم من أنه يكون له ما انتقص للمقر عن حظه فقط هو المشهور وهو مبني والله أعلم على أن الجزء الشائع يتعين إذا عين لكونه مجموعاً في نفس الأمر لكن أفراد له المجموعة مجعولة عندنا لا عند الله فجعل الشرع تعيينها للورثة بالقسمة فإذا عينوها في محل مخصوص تعينت تلك الأجزاء المجعولة عندنا ابتداء لا على القول بأن الشائع لا يتعين بالتعيين لوقوع الشركة في كل جزء من أجزاء المال لأن هذا يقتضي دخول المقر به على المقر فيما بيده فيشركان فيه بقدر إرثهما في مسألة الإقرار فيكون المنكر على هذا غاصباً لهما ما ينتقص له لو أقر قال أبو عمرو في المدونة: إن تركت امرأة زوجاً أو أختاً فأقر الزوج وحده بأخ لم يعطه الزوج شيئاً وقال لأن الزوج له نصيب في وجود الأخ وعنه ولا يدفع المقر لمن أقر به إلا ما زاد في يده قبل الإقرار ويكون نصيب الأخ المنكر عند من أنكره وقيل: لا النصيب الذي يأخذه المنكر غصباً على المقر والمقر به معاً لا على المقر به فقط فيقول الأخ هنا للزوج إذا تركت المالكة ستين ديناراً نصيباً منها ثلاثون ونصيبي عشرون ونصيب الأخت عشرة وقد أخذت الأخت بالإنكار ثلاثين فزادت عشرين من نصيبي لأن مقاسمتك غير جائزة علي فيقتسمان الثلاثين التي بيد الزوج أخماساً للأخ خمساها إثنا عشر وللزوج ثمانية عشر ووجهه أي مسألة الإقرار تصح من سنة فيسقط منها سهم المنكرة فتصح فتبقى المحاصة خمسة فيقسم عليها تلك الثلاثون المنزلة منزلة جملة مال المالكة وقال ابن كنانة يدفع الزوج ثلث ما بيده للأخ ووجهه أن مسألة الإقرار من سنة وللأخ منها إثنتان وهي ثلث السنة والجزء الشائع لا يتعين في جملة التركة فيقول الأخ للزوج لي ثلث النصف الذي في يدك وثلث النصف الذي في يد المنكرة فإن أقرته الأخت به بعد ذلك رجع عليها الزوج بما أعطاه للأخ ورجع عليها الأخ ببقية سهمه ولو ترك أربع بنات وعماً فأقرت البنات بآب في «التوادر» قال ابن القاسم لو كن أربعاً لم يعطيه شيئاً لأن السدس الذي كان لكل واحدة في الإنكار يجب لها مع أخيهين لو ثبت هذا على العشر دواماً على قول ابن كنانة فيكون لذلك الأخ ثلث ما بيد البنات أيضاً لأن نسبة سهمه في مسألة الإقرار ثلث فإن أقر العم به بعد ذلك رجع عليه كل بتسام سهمه وعلى هذا الخلاف يخرج الخلاف فيمن ترك أختاً وعماً فأقرت الأخت ببنت للبنت فكان فيها ثلاثة أقوال أحدها أي الأخت أحق بجميع النصف الذي بيدها ولا شيء للبنت المقر بها لأنه لا فضل بين نصيبي الأخت في الإنكار والإقرار فكانها أقرت للبنت بالنصف الذي أخذه العم المذكور. والثاني أن البنت أحق بجميع حظ الأخت لأنها مبداء على الأخت التي ترث معها بالنصيب فحظ الأخت التي يورث بالنصيب هو الذي في يد العم المنكر. والثالث أنها يقتسمان النصف الذي بيد الأخت بالسواء لأنها أقرت للبنت بنصف المال على الإشاعة فتأخذ نصف ما بيد الأخت فيبقى لها نصفه فيكون العم غاصباً لهما معاً لا للبنت وحدها إلخ تنصيص هذا الحكم الذي ذكره الناظم في الأنوار من أن

المقر لا يلزمه إلا الفضل هو خاص بما إذا وقع الإقرار قبل القسمة كانت الثروة عيناً أو غيرها أو كان الإقرار بعد القسمة والثروة كلها مثلي لا تختلف فيه الأعراس وأما إذا كان الإقرار بعد القسمة والثروة عروض أو مثلي وعروض وخرج كل وارث بنوع من الثروة وأن المقر به يأخذ قدر نسبته في مسألة الإقرار مما وجده في يد المقر واختلف فيما يلزمه في النوع الذي أخرجه من يده ففيل قيمة الجزء الذي يأخذه المقر به من نوع المنكر لو كان الإقرار قبل القسمة وقيل يخبر المقر به في أخذ قيمة ذلك الجزء وفي إضاء الخارجة في ذلك الجزء وأخذ ما يقابله فله في النوع الذي أخذه المقر كما إذا مات شخص عن إثنين وترك أمة وعبد فأخذ أحد الإثنين أمة وأخذ الآخر عبداً ثم أقر أحد العبد بدين ثالث فإنه يعطى له ثلث العبد الذي كان بيده لإقراره أنه يستحق الثلث في كل من العبدین وقد برت عليه سدس الأمة التي سلمها للأخ بالمعاضة لأن الأمة كانت قبل الإقرار مشتركة بينهما نصفين فلما أقر أحدهما بثلث كان لذلك الثالث ثلث الأمة لكنه مفرق في نصفها فكان له سدس الأمة في نصفها الذي كان للمقر وسدس آخر في نصفها الذي كان للمنكر وسدساً مجموع الأمة هو ثلث الأمة الذي يكون للمقر به لو ثبت نسيب فيأخذ ذلك المقر سدس الأمة الذي كان للمقر في نصفها الذي سلمه لصاحبه بسدس العبد الذي أخذه على وجه المعاوضة فيرجع المقر به على ذلك بسدس قيمة الأمة وقيل: يخبر المقر به في أخذ سدس قيمة الأمة وفي إضاء المعاوضة وأخذ سدس رقية العبد الذي كان في مقابلة سدس الأمة وإذا قسم سدس العبد إلى ثلثة الذي أخذه أولاً كان نصفاً فيكون العبد بينهما نصفين. هذا حاصل كلام ابن الشاطي في فرائضه وشرح ابن علاف عليها وغيرها ووجه ذلك أن الجزء الشائع إنما كان فيه الخلاف هل يتعين أو لا يتعين إذا كان المشترك مثلياً لا تختلف الأعراس في أفرادها فتكون القسمة فيه تحيز حق لا بيعاً فلا يلزم المقر في قسمة المثلي إلا ما فضل عن حقه الكامل الذي تميز له بالقسمة والله أعلم.

ثم أشار إلى العمل الذي يعرف به ما ينتقصه الإقرار للمقر بقوله:

فَضَحَضَ مَنْ سَأَلَ الْإِنْكَارَ	وَنَفَضَ مَنْ سَأَلَ الْإِقْرَارَ
وَأَسْتَعْمِلَ الَّذِي تَجَلَّأَ بَيْنَهُمَا	بِمِثْلٍ أَوْ فِإِقَى أَوْ نَحْوِهِمَا
ثُمَّ أَقْبَرَ جَابِئَةً تَخْرُجُ	فَلَيْبِهِمَا فَبِمَرْءٍ نَهَمَ يَخْرُجُ
وَأَضْرَبَ بِكُلِّ مُتَكَبِّرٍ لِي نَهَمَ	سَأَلَ الْإِنْكَارَ يَأْ فَا أَفْهَمَ
وَأَضْرَبَ لِسَنَ أَكْرَبِي جَزْأَيْنَهُمَا	وَأَذْنُ لَهْ أَكْرَبِي جَزْأَيْنَهُمَا
وَأَذْنُ لِسَنَ أَكْرَبِي جَزْأَيْنَهُمَا	بَيْنَهُمَا حَبْتُ أَشْخَرْتُ فَكَلَا
كَالْأَمِّ وَالْفَرْعِ وَأَغْبَى لِأَبٍ	أَقْرَبُ الْأَغْبَى بِالْأَعْرَى لِأَبٍ
تَصْبَحُ جَابِئَتُهَا بِمِثْلَةٍ	فَيَنْفَضُ فَيُوجَدُ عَنْ مُبَرَّةٍ

فأقول في تفسير ذلك: إذا أردت أيها الطالب معرفة ما ينتقص بالإقرار للمقر لترفعه للمقر به فصحح مسألة إنكار جميع الورثة بالأعمال السابقة وادفع لكل وارث ماله فيها وصحح بعدها تقدير مسألة إقرار جميع الورثة بالوارث الذي أخذ به بعضهم ولكن لا تعط فيها شيئاً إلا للمقر أولاً ولئن أرادوا أن يتخاصموا فيما انتقص بالإقرار، ثم انظر بين المسألة بالتماثل والتداخل والتوافق والتباين واستعمل الوجه الذي انجلى أي ظهر بينهما من مثل أي من كون إحدهما مثل الأخرى أو وفاق أو نحوهما الذي هو التداخل والتباين واستمن بإحدهما في التماثل وبأكبرهما في التداخل واضرب وفق إحدهما في كامل الأخرى في التوافق واضرب الكل في التباين تخرج لك مسألة ثالثة جامعة لهما، ثم

اقسمن جامعة مستخرجة بالعمل المذكور عليهما أي على كل من المسألتين فجزء سهم لكل واحدة منها الذي يوضع فوقها فيضرب فيه لورثتها فيخرج لك بالقسمة المذكورة واضرب يا صاحب الفهم لكل وارث منكر حقيقة أو حكماً كما إذا كان ينتفع بإقراره في جزء سهم مسألة الإنكار ما كان بيده وادفع له الخارج في جدول الجامعة واضرب للوارث الذي أقر بغيره ما كان له في المسألتين في جزأي سهمهما أي اضرب له ما كان له في كل من المسألتين في جزء سهمهما وادفع له في جدول الجامعة خارجاً أقل من خارجي المسألتين والأقل دائماً هو الذي يخرج له في مسألة الإقرار وادفع إلى المقر به في الجامعة ذلك الفضل الحاصل بين الخارجين حيث استحق المقر به الكل أي جميع الفضل لعدم من يشاركه فيه مسألة الإقرار وإذا وجد من يشاركه فيه من عاصب أو مصدق أو كان المصدقون يستحقون جميع الفضل دون العاصب المقر به في مسائل المول فلا بد من إعمال معاصمتهم في ذلك الفضل كما سيأتي وقد يستحق المصدق جميعه في غير المول كشقيق صدق الجد في الإقرار بأخ لأب.

ثم مثل لمسألة التماثل بقوله كالأم إلى آخره أي وذلك مثل مسألة الأم والعم وأخت لأب أقرت الأخت المذكورة أخت أخرى للأب وأنكرتها الأم وأما العم فله السدس سواء أقر أو أنكر تصح جامعة هذه المسألة من ستة لوقوع التماثل بين الأولين فيستغنى بأحدهما فتقسم هذه الجامعة على كل منهما فيخرج جزء سهمهما واحداً فيوضع فوقها فيضرب للمنكر في جزء سهم الإنكار فيخرج للام إثنان وللعم واحد ويضرب للمقر في جزء سهم الإقرار فيخرج لها إثنان فتدفع لها في الجامعة ويضرب لها مالها في الإنكار في جزء سهم الإنكار فيخرج لها ثلاثة فيطرح منها الإثنان التي كانت لها في الإقرار لفضل السهم الواحد عن أخت مقررة مذكورة قبدها للأخت المقر بها في جدول الجامعة هكذا:

٦	٦		٦	
٢			٢	أما
٢	٢		٣	أخت أب
١			١	عماً
١				أخت ب

ومثال التداخل أختان شقيقتان وهم أقرت إحداهما بشقيقة وأنكرتها الأخرى فمسألة الإنكار من ثلاثة والإقرار من تسعة لانكسار سهم الأخوات عليهن والثلاثة داخله في التسعة فيستغنى بها وتجعل جامعة وتقسم على كل منهما فيكون جزء سهم الأولى ثلاثة وجزء سهم الثانية واحداً فيضرب فيهما للورثة كما تقدم فيخرج للأخت المنكرة ثلاثة وكذلك للعم وللمقررة من

الإقرار إثنان ولها في الإنكار ثلاثة والفضل بينهما واحد تأخذه المقر بها في الجامعة هكذا:

ومثال التوافق ابنتان وابن أقر الابن بابن آخر فالانكسار من أربعة والإقرار من ستة وهما متوافقان بالنصف إحداهما في كامل الأخرى فيخرج إثنا عشر وتجعل جامعة وتقسم على كل منهما فيكون جزء سهم الأولى ثلاثة وجزء سهم الثانية إثنين فيضرب فيهما للورثة كما تقدم فيخرج لكل بنت ثلاثة وللمقر من الإقرار أربعة وله في الإنكار ستة والفضل بينهما إثنان يأخذهما المقر به هكذا:

٩	٩		٣	
٣			١	أخت أب
٢	٢		١	أخت أب
٣			١	عماً
١				أخت ب

ومثال التباين إبان أقر أحدهما بثالث فالإنكار من إثنين

۱۲	۶	۲	۴	
۳			۱	بتأ
۳			۱	بتأ
۴		ق	۲	ینأ
۲	باب			

والإقرار من ثلاثة وهما متباينان فيضرب كامل إحداهما في كامل الأخرى فتخرج الجامعة ستة تنقسم على كل منهما فيكون جزء سهم الأولى ثلاثة وجزء سهم الثانية إثنتين فيضرب فيهما للورثة كما تقدم فيخرج للمنكر ثلاثة وللمقر من الإقرار إثنان وله في الإنكار ثلاثة والفضل بينهما واحد يأخذه المقر به في الجامعة هكذا:

۶	۳		۲	
۳			۱	ینأ
۲	۱	ق	۱	ینأ
۱	باب			

وقس على تلك الأمثلة الأربعة غيرها من المسائل.

ثم أشار إلى عمل ما إذا كان مع المقر به عاصب يشاركه في الفضل بقوله:

وَحَيْثُ لَمْ يَسْتَكْمِلُوا الْإِقْرَارَ وَذَ
يَكُنْ مُغَاصِبًا لَهٗ فِي الْفَضْلِ
كَالزَّوْجِ وَالْأُمُّ أَيْ لَهَا نَسَبٌ
فَكُنَّا لِلنَّبِيَّةِ مِنْ أَقْرَابِ عِلْمِ
فَالْقِسْمُ عَلَى السَّبْعَةِ سَهْمٌ فَمُنْحَجِبٌ
فَاضْرِبْ بِجَبِجٍ سَبْعَةً فَذَبَاهِثُ
يَخْرُجُ لَكَ إِثْنَانِ وَلَزَيْنُونَ
وَاضْرِبْ بِسَبْعَةٍ لِأَهْلِ السَّابِقَةِ

فأقول في تفسير ذلك: وزد أيها الطالب حيث لم يستكمل ورثة الإنكار مع المقر به عدد مسألة الإقرار على الشخص المقر عاصباً لذلك المقر به موجوداً في الخارج يكن ذلك العاصب مقاسماً له أي للمقر به في الفضل عن المقر بقدر وارث له أي للعاصب في أصل مسألة الإقرار لا يحاصه المقر به في ذلك بقدر وارثه في الأصل أيضاً وذلك مثل مسألة الزوج والأُم وأخ منسوب لها أي للام أقر أخ مذكور باليت فينحجب الأخ للام المذكور باليت التي أقر بها لأن الأخوة لا يرثون مع البيت كما تقدم فكان للبيت المقر بها ستة من إقراره معلوم مستخرج من مقامات الفروض وهو إثنا عشر وكان للعاصب من ذلك الإقرار واحد سالم من النقص فاضل عن فروض الزوج والأُم والبيت على تقدير إرث الأولين في الإقرار فاقسم حينئذٍ سهم الأخ المحتجب الذي هو واحد على السبعة التي هي مجموع حظيها الموضوعه فوق الخط عوضاً عن الإثني عشر التي لا يحتاج في المحاصة إلى جعلتها قسماً مثل قسم حظ الصلح على رؤوس المصالحين المكتوب آخر باب الصلح من هذا النظم بأن تنزل سهم الأخ المقر منزلة حظ المصالح وتنزل تلك السبعة منزلة المسألة الثانية في الصلح وتنتظر بينهما بالتوافق والتباين كما تقدم في الصلح على عدد الرؤوس فتجدهما متباينين فاضرب حينئذٍ جميع سبعة مباينة تعصيه الذي هو واحد في ستة متقدمة في الإنكار يخرج لك إثنان وأربعون جامعة تلك المسائلين جمع يقين لا شك معه، واضرب لأهل المسألة السابقة أي الأولى ما بأيديهم في سبعة موضوعه فوقها

واضرب لأهل المسألة في اللاحقة أي التابعة لما قبلها ما في أيديهم في واحد موضوع فوقها يخرج للزوج واحد وعشرون وللأم أربعة عشر وللبنات ستة وللمم واحد هكذا:

٤٢	٧		٦	
٢١			٣	زوجاً
١٤			٢	أماً
		ق	١	أخاً
٦	١	بنت		
١	١	عم		

ويقال لهذه المسألة مسألة مقررة تحت طوبة لأن المقر قصد أن يكون حظه لمن أقر به ثم خرج له العاصب الذي لم يقصده ولو أقرت الأم في هذه المسألة بينت وأنكر الزوج والأخ ذلك لوجب لها سدس المال وهو نصف الثلث الذي كان بيدها فاجعلها مثل المصالحة على نصف حظها فانظر أيضاً بين الواحد الذي هو نصف حظها وبين السبعة التي هي المحاصة تجدهما متباينين فاضرب تلك السبعة في الأولى يخرج لك إثنا وأربعون واجمل السبعة على الأولى والواحد على الثانية واضرب للام الواحد الذي بقي لها بعد الإقرار في جزء سهم الأولى واضرب فيه أيضاً ما بيد المنكرين واضرب في جزء سهم الثانية ما بيد البنات والعم يخرج الزوج أحد وعشرون ويخرج للام في سدسها سبعة وكذلك الأخ وللبنات ستة وللمم واحد هكذا:

٤٢	٧		٦	
٢١			٣	زوجاً
٧		ق	٢	أماً
٧				أخاً
٦	٦	بنت		
١	١	عم		

ولو أقر الزوج وحده بالبنات لوجب له ربع المال وهو نصف ما بيده وليس له نصف صحيح فاضرب مقام النصف في السنة التي هي الأصل يخرج لك إثنا عشر فاجعلها أولى عوضاً عن السنة واجمل قدام الزوج الثلاثة التي بقيت له واجمل تحتها الثلاثة التي أقر بها مخطوطاً عليها علامة على إيقافها للقسم وأعط للام أربعة وللأخ إثنين واجمل بعد ذلك السبعة التي هي المحاصة المأخوذة من الإقرار ثم انظر بين الثلاثة المخطوط عليها وبين السبعة تجدهما

متباينين فاضرب السبعة في الأولى التي هي إثنا عشر يخرج لك أربعة وثمانون وهي الجامعة واجمل على الأولى سبعة وعلى الثانية ثلاثة واضرب للورثة فيهما كما تقدم يخرج للزوج أحد وعشرون وللأم ثمانية وعشرون وللأخ أربعة عشر وللبنات ثمانية عشر وللمم ثلاثة هكذا:

ولو تركت الهالكة زوجاً و جدة وأخوين لأم فأقر الأخوان بينت لوجب أيضاً زيادة عاصب

٨٤	٧		١٢	
٢١		ق	٣٣	زوجاً
٢٨			٤	أماً
١٤			٢	أخاً
١٨	٦	بنت		
٣	١	عم		

كالمم فتصح جامعهم من إثنين وأربعين فيكون للزوج أحد وعشرون وللجدة سبعة وللبنات إثنا عشر وللمم إثنان وقد يكون المقر به فلا يحتاج لزيادة عاصب آخر لاستكمال الموجودين مسألة الإقرار كمسألة زوج وأخت لأب أقرت وحدها بينت لأن الأخت ترث بالعصوبة ما فضل عن الزوج والبنات في الإقرار فمسألة الإنكار من إثنين ومسألة الإقرار المقدرة من أربعة فيؤخذ منها سهم البنات والأخت فيكون مجموعها ثلاثة فتجعل مسألة ثانية وهي تبين الواحد الذي كان بيد الأخت في الإنكار فتضرب الثلاثة في الأولى

فتخرج الجامعة ستة ثم يضرب للزوج في الثلاثة ولغيره في الواحد فيخرج للزوج ثلاثة وللأخت واحد وللبنت إثنان هكذا:

٢			٣	٦
١				٣
١	ق	١	١	١
بينت	٢	٢		٢

ولو أقر الزوج بينت وأنكرتها الأخت لصحت مسألة الإنكار من إثنين والإقرار من أربعة وجامعتهما من أربعة لئلا دخلهما فيكون للزوج من الإقرار واحد وله في الإنكار إثنان فيفضل فيها واحد فيدفعه للبنت المقر بها وللأخت المنكرة في الإنكار إثنان والعاصب في هذه الصورة على تقدير إقرار الجميع هو الأخت لكن لا تحاص البنت هنا في الفضل لأنها أخذت في الإنكار النصف الذي هو أكثر من الربع الذي كان لها في الإقرار.

ثم أشار إلى المقر به الذي يزول به العول بحاص المصدق الذي ينتفع بتصديقه في الفضل بقوله:

وَقَدْ يُخَاصِمُ بِفَضْلِ الْإِقْرَارِ مُصَدِّقاً عَزْرُ بِمُزُولِ الْإِنْكَارِ

فأقول في تفسير ذلك: وقد يحاص بعد تصحيح الجامعة المقر به بجميع سهمه الذي يخرج له إذا ضرب ماله في مسألة الإقرار في جزء سهمها في فضل ذي الإقرار في فضل المقر وأرثا مصدقاً للمقر مضروباً بعول في مسألة الإنكار فانتقص له شيء من سهمه بالعول فأراد أن يحاص بالقدر الذي انتقص به ما يخرج له بالضرب في جزء سهم الإنكار عما يستحقه بالضرب في جزء سهم الإقرار التي لا عول فيها، مثال ذلك من تركت زوجاً وأختين شقيقتين وأخاً لام فأقرت إحدى الشقيقتين بجد وصديقها الزوج فالإنكار بعولها من ثمانية للزوج منها ثلاثة ولكل أخت إنسان وللأخ واحد وأصل الإقرار من إثنين فنصح من ثمانية لأجل انكسار الواحد على أختين وجد فكان للزوج منها أربعة وللمقر واحد وللجد إثنان ونصح جامعتهما من ثمانية لثمانيلهما وضرب لهم في جزءي السهم كما تقدم فيخرج للزوج ثلاثة وللمقر واحد وللمنكرة إنسان وللأخ واحد وبفضل عن المقر واحد فيوقف في يد الجد حتى يحاص فيه الزوج ثم يطرح ما أخذه الزوج في الجامعة مما يخرج له في الإقرار فيبقى واحد فيوضع قدامه وتوضع الإثنان التي تكون للجد في الإقرار قدامه ثم يوضع مجموع ذلك بعد الجامعة وينظر بين الثلاثة المجتمعة والواحد الموقوف في يد الجد بالتوافق والتباين كما تقدم في المسألة المفروغ منها فتخرج الجامعة الكبيرة أربعة وعشرون ثم تجعل الثلاثة على الأولى والواحد على المحاصة ويضرب للورثة فيهما كما تقدم فيجتمع للزوج في المسألتين عشرة ويخرج للمقر في الثمن الذي بقي لها ثلاثة وللمنكرة ستة وللجد ثلاثة إثنان هكذا:

٨			٧	٨	٣	٢٤
٣	ص	٤	٣	١	١٠	زوجاً
٢	ق	١	١		٣	أختاً
٢			٢	١		أختاً
١			١		٣	أخاً
بجد	٢	١	٢	٢	٢	

وقد يحاص المصدقون من ورثة مسألة العول في حظ المقر دون المقر به المعصب للمقر كمن تركت زوجاً وأما وأخوين لأم وأختين لأب فأقرت إحدى الأختين بأخ لأب وصديقها سائرهم غير الأخت الأخرى فلا ميراث للأخت المقر هنا ولا للأخ الذي أقرت به لأنها أقرت بمن يعصبها والمسألة بعد إسقاط سهمها فلها عائلة ويرجع سهمها إلى سائر المصدقين

يتحاصون فيه بقدر سهامهم في الإقرار وبيان عملها أن مسألة الإنكار يحملها من عشرة ومسألة تقدير إقرار جميعهم من ستة ولم يفضل فيها شيء للأخوة للآب وهذه الستة هي التي يحاص بها غير الأخت المتكرة في سهم المقر الموافق للمحاصة بالنصف فيضرب نصف المحاصة في العشرة فيخرج ثلاثون ومنها تصح الجامعة ويضرب لأرباب الأولى في نصف المحاصة ولأرباب الثانية في نصف سهم المقر فيجتمع للزوج إثنا عشر وللأم أربعة وللأخوين ثمانية ويكون للمتكرة ستة وهي مثل الخمس الذي كان لهما في الإنكار هكذا:

٣٠	٦		١٠	
زوجاً	٣	ص	٣	
أماً	١	ص	١	
أخوين م	٢	ص	٨	
أختاً ب	٢			
أختاً ب	٣			
بأخ ب				

ولو وافقتهم الأخت الأخرى في التصديق لمنعت من الإرث أيضاً كآخوتها لأنهم عصبية لم يفضل لهم شيء فتصح مسألة من عداهم من ستة ابتداء وقد يكون فضل المقر للمصدق وحده في غير مسائل العول كمسائل المعادة إذا أقر فيها الجد بشيء من الأخوة من الأب فصدقه الأشقاء كما إذا أقر الجد بأخ للآب وصدقه الشقيق بأن المال يكون بينهما أثلاثاً للجد ثلث وللشقيق ثلثان لحظه وحظ الأخ للآب في مقاسمتها الجد.

ثم أشار إلى عمل ما إذا اتحد المقر وتعدد المقر به بقوله:

وإن يكن إقراره بمن ثلث شخصاً فليحسب في فضلهم كما دُبر

فأقول في تفسير ذلك: وإن يكن إقرار الوارث الرشيد بمن كثر أي زاد على الواحد بأن أقر بابنتين أو أكثر في فور واحد تحاصص المقر بهم بقدر حظوظهم في مسألة الإقرار في فضل المقر تحاصصاً مثل التحاصص الذي ذكر في المسألة التي زيد فيها عاصب على المقر ولكن إنما يكون التحاصص في هذه بعد الجامعة في الجامعة تخرج لك مسألة أخرى جامعة لجميع ما قبلها واجعل وفق المحاصة جزء سهم الأولى ووفق الفضل جزء سهم المحاصة وإن تبين الفضل والمحاصة فاضرب جملة المحاصة في الجامعة تخرج لك الجامعة الكبيرة واجعل جملة المحاصة جزء سهم الأولى وجملة الفضل جزء سهم المحاصة، مثال توافقهما مع انقسام الفضل على المقر بهم من تركت زوجاً وبنات وأخاً شقيقاً فأقرت البنت بابنتين وأنكرهما الأخ فالإنكار من أربعة والإقرار من ستة وثلاثين لأجل انكسار السهام على البنات فيكون لكل بنت ثمانية وبينهما تداخل فتجعل أكبرهما جامعة فيستعمل في استخراج سهامهم من الجامعة مثل ما تقدم فيخرج للزوج تسعة وللمقرعة ثمانية وللأخ تسعة وللمقرعة في الإنكار ثمانية عشر وهي زائدة على ما أخذتها من الإقرار بعشرة فتجعل قدم المقر بهما ثم يوضع ثمن سهم كل منهما بعدها فتكون المحاصة إثني وهي توافق العشرة بالنصف فيضرب نصفها فيما قبلها فيخرج ستة وثلاثون فيضرب لهم في جزأي السهم كما تقدم فيخرج لكل وارث مثل ما تقدم ويكون لكل مقر بهما خمسة هكذا:

٣٦	٢	٣٦	٣٦	٤	
زوجاً	١				
بناتاً	٢	ق	٨		
أخاً ش	١		٩		
بنت			٨		
بنت			٨		

وحيث كان توافقهما مجتمعاً مع الانقسام في هذا النوع فلك أن تعمل المحاصة إذا اختلفت سهام المقر بهم في محل آخر وتقسّم عليها الفضل فما خرج لكل واحد تضعه له قدامه في الجامعة ولا تحتاج مع ذلك لوضع شيء آخر بعدها.

ومثال توافق الفضل والمحاصة دون انقسام عليها أم وأخت لأب وعم أقرت الأخت بأخت شقيقة وأخ لأم فالإنكار من ستة والإقرار كذلك فكان للمقرة منها واحد وللشقيقة ثلاثة وللأخ واحد وجامعتهما من ستة لتمامهما فيكون للام إثنتان للمقرة واحد وللمم واحد ويفضل في يد المقررة إثنتان فيوضعان قدام المقر بها وتوضع المحاصة التي هي الأربعة المجتمعة من ساهمها بعد الجامعة فينظر بينها وبين الإثنتين الفضل فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب نصف الأربعة في السنة قبلها فتخرج الجامعة إثني عشر فيضرب لهم في جزأي السهم كما تقدم فيخرج للام أربعة ولكل من المقررة والمم إثنتان وللشقيقة ثلاثة وللأخ واحد هكذا:

١٢	٤	٦	٦		٦	
٤		٢			٢	أم
٢		١	١	ق	٣	أخت أب
٢		١			١	عم
٣	٣		٣			أخت ش
١	١		١			أخ م

ومثال تباين الفضل في محاصة المقر بهم من تركت زوجاً وأختاً شقيقة فأقرت الأخت بأخت شقيقة وأم وأخوين لأم فالإنكار من إثنتين والإقرار بملوها من عشرة فكان منها للمقرة إثنتان وكذلك الأخت المقر بها وللأم واحد وللأخوين إثنتان وهما متداخلتان فتصح جامعتهما من العشرة فكان منها للزوج خمسة والمقرة إثنتان وكان لها في الإنكار خمسة فيفضل في يدها ثلاثة فتوضع

قدام المقر بهم ثم تجعل سهم المقر بهم محاصة بعد الجامعة فينظر بينها وبين الثلاثة الموضوعة قدامهم فيكون بينهما تباين فتضرب المحاصة في العشرة التي هي الجامعة فتخرج الجامعة الكبيرة خمسين فيضرب لأرباب الأولى في الخمسة ولأهل المحاصة في الثلاثة فيخرج للزوج خمسة وعشرون وللمقرة عشرة وللأخت المقر بها ستة وللأم ثلاثة وللآخرين ستة هكذا:

٤٠	٤	١٠	١٠		٢	
٢٤		٤			١	زوجاً
١٠		٢	٢	ق	١	أخت ش
٦	٢	٣	٢			بأخت ش
٣	١	١	١			أم
١	٢		٢			أخوين لأم

تنبيه : إنما يتحاصص المقر بهم في الفضل بقدر ميراثهم إذا كان الإقرار في وقت واحد نسقاً قبل القسمة أو بعدها وأما إذا كان التراضي بين الإقرارات ولم يصدق بعض المقر بهم لبعض ففيه على ما عند ابن الشاط في فرائضه أربعة أقوال قال ابن علافة أحدها أن يكون للثاني ما يوجب الإقرار على تقدير كون المقر به أولاً ثابت النسب وهو قول سحنون، قال ابن يونس إذا ترك إبناً فأقر الابن بأخ له فإنه يعطيه نصف

جميع المال عند أهل العلم فإن أقر بعد ذلك بأخ ثان فاختلف في ذلك فذهب سحنون إلى أن حكمه حكم ولدين ثانيي النسب أقر أحدهما بأخ ثالث فيدفع له ثلث النصف الذي بيده وإن أقر بعد ذلك بأخ رابع فاجعل المسألة كما لو ترك ثلاثة فأقر أحدهم برابع فإنه يعطيه ربع ما بقي بيده وذلك نصف سدس المال وعلى هذا التقدير يجيء الحكم إذا أقر بأكثر من ذلك وذكر أن هذا معنى قول ابن القاسم وغيره والثاني لأشبه أنه يجب على المقر أن يدفع لكل مقر به جميع ما يجب له في جملة المال فإن لم يبق مقداره في يده غرمه من عنده لأن جميع المال كان في يده وكان قادراً على أن يقر بالجميع في وقت واحد فلا يتلف على المقر به المتأخر شيئاً مما يجب له بالإقرار قبله فعلى هذا إذا ترك الميت إبناً فأقر

بابين آخر فإنه يعطيه نصف المال الذي بيده ثم إن أقر بابين ثالث دفع له ثلث جميع المال من النصف الذي بقي بيده ويبقى بيده سدس المال وإن أقر بعد ذلك برابع دفع له السدس الذي بيده ويغرم له من ماله تمام ربع المال لأنه قد أقر له أن له ربع المال بفوته عليه بالإقرار الأول والثاني ثم إن أقر بخامس غرم له من ماله مثل خمس المال ثم يجري الأمر على هذا الحساب وسواء كان قد دفع للآل ما يجب له قبل إقراره بالثاني أو لم يدفع وسواء كان دفعه للآل بقضاء أو بغيره وسواء أقر بالآل وهو عالم بالثاني أو غير عالم به لأن جميع المال كان بيده فقد أنلف على المقر به الآخر حقه أو بعض حقه تيمداً أو خطأ لأن الممد والخطأ في أموال النساء سواء ولا فرق على القولين بين أن يقول المقر عند إقراره بالثاني نبين لي أنني كاذب في إقراره بالآل أو يقول كل منهما صحيح والثالث الفرق بين أن يكون حين أقر بالآل غير عالم بالثاني فلا يضمن للثاني شيئاً فيكون العمل على ما ذكر في القول الأول أو يكون عالماً به فيضمن له ما أنلفه عليه فيكون العمل على ما ذكر في القول الثاني، والرابع الفرق بين أن يكون الدفع بحكم الحاكم فلا يضمن كما في القول الأول أو يكون بغير حكم الحاكم قبض كما في القول الثاني اهـ. باختصار وسبب هذا الخلاف كما قال بعضهم التصرف في مال الغير بالإذن الشرعي هل هو مسقط للضمان أم لا ولهذا قال بعضهم وهذا كله إذا لم يقر أنه تعدد الكذب في إقراره بالآل وأما لو أقره بذلك لأنفق على تضييمته وقال بعضهم القول الأول هو المشهور لأن ذلك كتركة غصب بعضها إذ لو كلف المقر بدفع جميع ما بيده أو زيادة شيء عليه لأدى ذلك إلى عدم إقرار أحد مثال ذلك ما إذا ترك الميت إبناً فأقر بابين آخر ثم بعد ذلك أقر بابين ثالث ثم بعد ذلك أقر ببنت فعلى القول المشهور يعطي ذلك المقر للمقر به الأول نصف المال ثم يعطي للمقر به الثاني ثلث ما بقي بيده وهو سدس المال وينيب الأول بالسدس الذي غصبه له في النصف الذي أخذه إن أقر به بعد ذلك ويبقى للمقر ثلث المال ثم يعطي للبنت المقر بها سبع ذلك الثلث لأنهم ثلاثة يبين مع بنت فسلاتهم من سبعة فتسب كل واحد من المقر بهما بسبع ما بين ما أخذه إن أقر به بعد ذلك ويبقى للمقر ثلث المال غير سبع الثلث وإن أردت عملها فصصح مسألة الإنكار من واحد ومسألة الإقرار بالآل من إثنين وللمقر بالثاني من ثلاثة والإقرار بالبنت من سبعة وهي كلها متباينة فاضرب بعضها في بعض تخرج لك الجامعة إثنين وأربعون فاقسمها على كل واحدة يخرج جزء سهمها فاضرب للمقر في جزء سهم الإقرار الأول يخرج له أحد وعشرون فاطرحها من الإثنين والأربعين التي تخرج له في الإنكار يكن الفضل بينهما إحدى وعشرين فادفعها للمقر به الأول قدامه في الجامعة ثم اضرب للمقر في جزء سهم الإقرار الثاني يخرج له أربعة عشر فاطرحها من الواحد والعشرين التي كانت له في الإقرار الأول يكن الفضل بينهما سبعة فادفعها للمقر به الثاني قدامه في الجامعة ثم اضرب للمقر أيضاً ما كان له في الإقرار الأخير في جزء سهمه يخرج له إثني عشر فادفعه له قدامه واطرحها من الأربعة عشر التي كانت له في الإقرار الثاني يكن الفضل بينهما إثنين فادفعها للمقر بها قدامها في الجامعة هكذا:

٤٢	٧		٣		٢		١	
١٢	٢	ق	١	ق	١	ق	١	إبناً
٢١							بابين	
٢					بابين			
٢			بنت					

وعلى القول الثاني يدفع المقر من الإثنين والأربعين التي هي كجملة المال إلى الأول نصفها الذي هو الواحد والعشرون ويبقى له النصف الآخر ثم يدفع منه للثاني ثلث جميع المال الذي هو أربعة عشر فتبقى له سبعة ثم يدفع منها للبنت سبع جميع المال الذي هو ستة

فيبقى له منهم واحد من ذلك العدد وإن أردت عملها فضعها كما تقدم ولكن لا تضع شيئاً قدام المقر في الإقرار وإنما تقع قدام كل مقر به ماله من مسألة ثم اضرب ما بيد كل مقر به في جزء سهم مسأله وادفع له الخارج قدامه في الجامعة ثم اجمع تلك الخارجات على الجامعة التي هي مثال المال في القدر ويخرج ذلك الزائد عليها من ماله وهذه صورتها:

١		٢		٣		٧	٤٢
إيناً	١	ق		ق		ق	١
	بابن	١					٢١
		بابن	١				١٤
			بيت	١			٦

وهذا إذا أنكر كل واحد من المقر به غيره وأما إذا تصادقوا كلهم فهم بمنزلة ما إذا أقر بهم في وقت واحد.

ثم أشار إلى عمل ما إذا تعدد المقر وتعدد المقر به باعتبار ذاته أو نسبته للميت بقوله:

وإن أنكر وأجحد يؤولت
رجح فضل كل وأجحد إلى
لكل ما اجتمع من إنكار
وجعلها جارية قد عطفنت
وجعل أميزاء بهام عطفنت
وغيره بغير فلا يؤولت
صاحبه يمينه تصحيح جلا
وكل إقرار بلا نكزار
بنا ينأ من أوجه قد نسبنت
بغيرها على منابلي اتجلت

فأقول في تفسير ذلك: قوله وجعلها وعلم مجروران عطفاً على تصحيح أي وإن أقر واحد من الورثة الذين ثبت سبب إرثهم بوارث يوث مع المقر أو سقطه وكذب الباقون في ذلك وأقر غير ذلك المقر بغير ذلك الوارث الذي أقر به الأول باعتبار ذاته أو نسبته إلى الميت وإن اتفقا على شخصه رجع فضل كل واحد من المقرين والمقرين الذي نقضه الإقرار له إلى صاحبه الذي أقر به بعد تصحيح ظاهر لكل ما اجتمع في المثال من مسألة كل إنكار ومسألة كل إقرار واقع من الورثة بلا وجود تكرار تصحيح مسألة إقرار قد صحت مسأله قبل ذلك وبعد جعلها أي نصير تلك المسائل جامعة عظيمة بما بدا أي بما ظهر بين تلك المسائل من أوجه أربعة سابقة في صدر الباب وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين وبعد حصول علم أجزاء سهام مطلوبة لتلك المسائل ليضرب فيها لأربابها بقسم تلك المسائل على جميع مسائل متجلية أي ظاهرة في المثال والعمل في ذلك حينئذ أن تصحح مسألة الإنكار ومسألة كل إقرار على الانفراد ثم ننظر بين اثنين منها بالأوجه الأربعة السابقة ثم بين الحاصل والثالثة ثم بين الحاصل والرابعة ثم كذلك إلى آخر المسائل فتخرج لك الجامعة العظيمة فتقسمها على كل واحدة فيخرج جزء سهمها الذي يضرب فيه لأربابها كما تقدم فيخرج لهم ما ينوبهم من الجامعة، مثال ذلك ما إذا ترك الميت أمًا وأختاً شقيقة وأختاً لأب وأختاً لأم فأقرت الشقيقة فقط وبننت وأقرت الأخت للأب فقط بزواج وأقرت الأخت للام فقط بأخ لأم فالإنكار من ستة وكذلك إقرار الشقيقة وإقرار الأخت للأب يعولها من تسعة وإقرار الأخت للام يعولها من سبعة ثم يستخرج بإحدى الستين لتماثلها ثم يضرب ثلث تلك الستة الحاصلة في سبعة لتباينهما فتخرج الجامعة ستة وعشرين ومائة فتقسم على كل مسألة فيكون جزء سهم الأولى والثانية إحدى وعشرين وجزء سهم الثالثة أربعة عشر وجزء سهم الرابعة ثمانية عشر فيضرب للام في جزء سهم الإنكار ولكل مقرة في جزء سهم إقرارها فيخرج ما ينوبها من الجامعة ويضرب لها أيضاً في جزء سهم الإنكار وما فضل في يدها يرجع إلى

صاحبها الذي أقرت به فيكون للأم أحد وعشرون وللشقيقة المقررة إثنان وأربعون وللأخت للاب أربعة عشر وللأخت للأم ثمانية عشر وللبنت أحد وعشرون وللزوج سبعة وللأخ للأم ثلاثة هكذا:

١٢٦	٧		٩		٦		٦	
٢١							١	أما
٤٢					٢	ق	٣	أختاً
١٤			١	ق			١	أختاً
١٨	١	ق					١	أختاً
٢١								بنت
٧								زوج
٣								باخ لام

وأما إذا اتفق المقران في الإقرار بشخص واختلفا في نسبته إلى الميت فإن كان المقر به يرث بالنسبة معاً دفع له كل مقر فضله كما إذا ترك الميت أمًا وأختاً وأم وابن عم فأقرت الأم وابن العم برجل وقالت الأم إنه أخ لام وقال ابن العم إنه ابن عم فيحصل هذا على أنه حائز للنسبة فتصح جامعة مسائلهم من إثنين عشر فيكون لكل من

الأم والأخت إثنان ولابن العم المقر ثلاثة وللرجل المقر به خمسة إثنان يكونه أختاً أم وثلاثة يكونه ابن عم وإن كان لا يرث شرعاً إلا بإحدى النسبتين فإن كان مجموع الفضلين مثل ميراث أفضل النسبتين أو أقل منه أخذه وإن كان مجموع الفضلين أكثر من ميراث أفضل النسبتين ففيه ثلاثة أقوال:

أولها: أن المقر به يملك الجميع وهذا هو المشهور.

والثاني: أنه يوقف الزائد على ميراث أفضل جهته أبداً حتى يرجع أحد المقرين عن إقراره فأبها رجوع عن إقراره أولاً أخذه.

والثالث: أن ذلك الزائد يقسم بين المقرين بحسب ما نقضه الإقرار لكل منهما فما تاب كل واحد منهما قال ابن الشاطب يوقف حتى يرجع عن إقراره فيملكه وقيل: ما تاب كل منهما يملكه وقال بعضهم بقيد الخلاف بما إذا كان المقر به ممن لا يصح إقراره كالصغير والسفيه أو قال لا علم عندي أي الإقرارين هو الصحيح أما لو كان وشيداً وصحح أحد الإقرارين فلا شيء له في الآخر، مثال كون مجموع الفضلين مثل أكثر الميراثين ما إذا ترك الميت بنتاً وأختاً لأب فأقرنا بطفلة وقالت البنت هي أختي وقالت الأخت هي بنت ابن فجامعتهم تصح من ستة فيكون لكل أنثى إثنان، ومثال كون مجموع الفضلين أقل من أكثر الميراثين ما إذا تركت الميتة زوجاً وأختاً شقيقة فأقرنا بطفلة وقال الزوج إنها بنت وقالت الأخت إنها أخت شقيقة فجامعتهم تصح من ثمانية وعشرين فيكون للزوج سبعة وللمقررة ثمانية وللمقررة بها ثلاثة عشر وبقي لها واحد لتمام النصف الذي يكون لها على أنها بنت. ومثال كون مجموعهما أكثر من أفضل الميراثين ما إذا ترك الميت بنتاً وأختاً لأب فأقرنا بطفلة وقالت كل واحدة هي أختي فالإنتكار من إثنين وإقرار البنت من ثلاثة وإقرار البنت من أربعة فيستغنى بالأربعة عن الإثنين فنضرب في الثلاثة فتصح جامعتهما من إثنين عشر فيكون للبنت أربعة وللأخت ثلاثة ويجتمع للمقر به الستة إثنان من عند البنت وثلاثة من عند الأخت وهي أكثر من حظ البنت بواحد فيكون الخلاف السابق في هذا الواحد بعد القول بأنه يقسم على محاصة المقرتين التي هي مجموع ما نقضه الإقرار لهما تجعل إثنان قدام البنت وثلاثة قدام الأخت فتجمع فوق الخط فينظر بينهما وبين ذلك الواحد فيكون بينهما ثباين فنضرب المحاصة فيما قبلها فتصح جامعة الجميع من ستين فيجتمع للبنت إثنان وعشرون إثنان منها بالمحاصة ويجتمع للأخت ثمانية عشر ثلاثة منها بالمحاصة وللمقر بها عشرون هكذا:

٦٧	٤	١٢	٤		٣		٢	
٢٩	٢	٤			١		١	بتاً
١٨	٣	٣	١	ق			١	أخناً
٢٠		٤		أخت				بطفلة
				لأب				بيت

وإن اتحد المقر به ذاتاً وصفة مع تعدد المقر لم يحتج إلا لمسألة إنكار وإضرار واحد وجامعتهما كما لو ترك الميت ثلاثة بنين فأقر إثنان منهم برابع فالإنكار من ثلاثة وإقرارهما من أربعة وجامعتهما من اثني عشر للمتركة أربعة ولكل معه ثلاثة وللمقر به إثنان.

تنبيه: جميع ما تقدم إنما هو إذا كان المقر بغيره ثابت النسب وأما إذا كان المقر به هو الذي أقر بغيره فإنه يعطيه الفضل إذا كان بيده فضل وإلا فلا شيء له واختلف هل يعتبر الفضل عن سهم المقر بغيره على تقدير ثبوت نسبه ونسب من أقر به دون تقدير إقرار ثابت النسب بهما معاً في وقت واحد وهو قول سحنون وبه صدر ابن الشاط وهو مذهب أهل المدينة قاله ابن علاق لأن ثابت النسب إذا أقر بغيره لا يدفع له إلا ما فضل عن سهمه على صحة نسب من أقر به فكذلك غير ثابت النسب لا يدفع له إلا ما فضل عن سهمه على تقدير صحة نسب الجميع أو يعتبر الفضل عن سهمه على تقدير إقرار ثابت النسب بهما معاً في وقت واحد وهو قول ابن أبي ليلى واستحسنه من يرضى من الفقهاء والفراش ولم يذكر ابن يونس غيره ووجهه أن المقر بهما لم يتصفا بشيء إلا بسبب الإقرار الأول إذ لو لا هو لم يقد إقرار الثاني شيئاً فأقرار الأول هو الذي أدخلهما معاً فيجب حثيثاً أن يأخذ المقر به من المقر ما نصقه الإقرار الحقيقي لثابت النسب قدر إرثه مما نصقه تقدير إقراره بهما معاً إذا قسم ما نصقه له الإقرار التدهيري للمقر بهما على تقدير ميراثهما من مسألة الإقرار التدهيري ويسلم لمن أقر به ما فضل عن قدر إرثه مما نصقه الإقرار الحقيقي لثابت النسب.

مثال ذلك من ترك ابناً وبناتاً فأقر الابن بآبائه فإنه يعطيه خمسي ما بيده لأن مسألتهم من خمسة لكل ابن إثنان وإن أقر الثاني بالثالث فلا شيء للثالث على قول سحنون لأن الذي أقر به لم يفضل به شيء عن سهمي المال التي تكون له على تقدير ثبوت النسب الجمعي المقضي صحة مسألتهم من سبعة وكيفية عملها على هذا القول أن تصحح مسألة الإنكار من ثلاثة وتضع فيها سهام وارثيها وتصحح مسألة الإقرار بالأول من خمسة وتضع فيها سهام المقر فقط ثم مسألة الإقرار بالثالث من سبعة وتضع فيها سهام المقر بهذا الثالث فقط ثم تضرب بعضها في بعض لبيانها فتخرج لك الجامعة خمسة ومائة فيكون للمقر الأول من الإقرار إثنان وأربعون ويفضل بيده مما له في الإنكار ثمانية وعشرون فتكون للمقر به الأول ويكون للبت خمسة وثلاثون ثم تضرب ما لهذا المقر به في مسألة إقراره بالأخير في جزء سهمها فيخرج له ثلاثون وهي قدر نصيبه على تقدير ثبوت نسب الجميع والشمانيه والمشرون التي كانت بإقرار الأول أقل من ذلك النصيب بإثنين فلا شيء للمقر به الأخير حثيثاً على ذلك القول وهذه صورتها:

١٠٧	٧		٧		٣		
٤٢				ق	٢		إبناً
٣٧					١		بتاً
٢٨	٢	ق				باين	
				باين			

وأما على قول ابن أبي ليلى فلا يتحجب المقر به الأخير غالباً إذا كان لمن أقر به شيء في تلك المسألة لوجوب اقتسامها ذلك عنده كما تقدم ليفضل له شيء غالباً وعملها على هذا القول أن تصحح المسائل الأربع كما تقدم وتعطي في الثالثة للمقر والمقر بهما حظوظهم

وتعطي لثابتي النسب في الجامعة مثل ما تقدم ثم تضرب للمقر الأول ما بيده في الثالثة في جزء سهمها وتطرح الخارج مما يخرج لك من الإنكار وتنقسم الأربعين الباقية للمقر بهما على قدر ميراثهما من تلك الثالثة فيخرج لكل منهما عشرون فتعطي في الجامعة لمن أقر به الأول قدر تلك العشرين من الثمانية والعشرين التي نقصها الإقرار الحقيقي للمقر الأول وتعطي الثمانية الفاضلة منها للمقر به الأخير في الجامعة هكذا:

٣		٤		٧	١٠٤
إيناً	٢	ق	٢		٤٢
بتاً	١				٣٤
	باين		ق	٢	٢٠
			باين	ش	٨

وفيما ذكر قال في هذا الباب إرشاد إلى بقية فروعه الكثيرة لأن هذا الباب كما قال ابن خروف ثلث علم الفرائض وفيه عجائب من الفقه والعمل وبالله التوفيق.

عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ التَّنَازُعِ فِي الْإِسْتِهْلَالِ

فأقول في تفسير ذلك أي هذا الكلام الآتي باب في بيان عمل تصحيح مسألة تنازع أي اختلاف ورثة الميت في استهلال مولود يرث الميت إن استهل أي صرخ صراخاً يدل على تحقق حياته بعد موت قريبه لأن تحقق حياة الوارث بعد موت موروثه شرط في إرثه منه كما تقدم سواء كان ذلك المولود ولدًا للميت أو أخاه أو غيرهما ممن يرث الميت.

ثم أشار إلى عمل المسألة التي ذكرها الشيخ خليل في مختصره ليقاس عليها غيرها من سائر مسائل تنازع الورثة في استهلال من يرث الميت بقوله:

وَأِنْ يَكُنْ وَفَاءً نَزَرَ خَصَلَتْ	عَلَى أَحَدَيْنِ مَخِ جِزْمِ خَصَلَتْ
ثُمَّ أَفْرَ وَاحِدٌ بَيْنَ أَحَدَيْنِ	وَصَدَقَتْهُ وَوَجَعٌ بِغَيْرِ نَبِيْنِ
بِأَنَّهُمَا وَلَدَتْ ابْنًا إِنْ شَهِلَ	فَمَاتَ فِي الْقَرِيبِ فَتَهُمُ وَانْتَقَلَ
فَصَحَّحْنِ مَسْأَلَةَ الْإِفْرَارِ	بِمَنْ الثَّمَانِيَّةِ كَمَا الْإِفْرَارِ
وَنَوَيْتُ فَاكَ الْإِثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ	وَفِي ثَنِيَّتَيْنِ جَمِيعِ الثَّنِيَّةِ
فُطِرَتْ ثَلَاثٌ فِي الثَّمَانِيَّةِ	وَمَا يَبْدَأُ نَظْرُ نَحْ بِفَكَ الثَّمَانِيَّةِ
تُخْرِجُ لَكَ الْحَابِئَةَ الْمَقْضُودَةَ	عَشْرِينَ مَعَ أَرْبَعَةِ مَقْضُودَةٍ
وَأَقْبَنُ جَمِيعِ ذِي عُلَى الثَّابِتَيْنِ	بِبَدْءِ بَقِيَّتِهِمْ جِزْمَهُ الْإِثْنَيْنِ
وَأَخْبِرْ مَا لِيَنْتَهِيَهُ قُلُوبُنَا	فِي جِزْمِهِ نَهْيُهُ وَمَا يَبْدَأُ أَقْبَنَا
عَلَى الثَّلَاثَةِ فَجِزْمُهُ الثَّنِيَّةِ	لَهَا يَكُونُ ثَنِيَّةٌ بِأَقْبَنِهِمْ
وَأَضْرِبْ بِجِزْمِهِ نَهْمُ الْأَوَّلَى مَا يَبْدَأُ	بِبَهَا مُشْكِرٌ وَمُزْمِسٌ أَيْبَا
وَأَخْبِرْ فِي الثَّنِيَّةِ لِلْمُتَبَرِّ	وَالْفَتَحِ لَهُ الْخَارِجُ قَوْلُ تَكْثِيرِ
وَزِدْ عَلَى بَيْتَةِ الْأُمِّ أَثْنَيْنِ	قَدْ فَهِمْنَا غُلَّةَ بَقُولِ نَبِيْنِ

فأقول في تفسير ذلك أي وإن تكن وفاة رجل حاصلة عن أخوين شقيقين أو لأب مع عرس حملت أي مع زوجة حامل من الميت ثم أفر واحد من أخوين المذكورين وصدقته زوجة مذكورة في إقراره مع وجود ميم أي كذب في تصديقها فإنها أي تلك الزوجة ولدت ابناً مستهلاً أي صارخاً فمات ذلك الابن في الزمان القريب من استهلاله عنهم أي عن أمه وعميه المذكورين وانتقل ذلك الابن من حالة إلى حالة لأن الموت ليس بعدم محض وإنما أسند الإقرار إلى الأخ والتصدق إلى الزوجة لأن الأخ ينصرف بخبره دون الزوجة لأنها ترث عن ابنها أكثر مما انتقص لها من الربع بسبب الولد فصحح أبها الطالب في أمثال المذكور مسألة إنكار الاستهلال من الثمانية لأجل انكسار السهام على الأخوين وأعطى للزوجة إثنين ولكل أخ ثلاثة كتصحيح مسألة الإقرار بالاستهلال من الثمانية لأجل الثمن فيكون للزوجة واحد وللابن سبعة وصحح مسألة موت ذلك الابن بعد استهلاله عن أمه وعميه من ثلاثة

لأجل ثلث الأم وأعطى لكل من الأم والمم واحداً ليعرف بذلك ما يأخذه المقر وما تدعيه الزوجة في الإقرار وموت الابن لتأخذ ما نفقه الإقرار للمقر وهي أي وتلك الثلاثة التي هي المسألة الثالثة تباين جميع أي جملة السبعة التي كانت في يد الابن المالك فاضرب حجتين الثلاثة المذكورة في الثمانية التي قبلها لأن ذلك هو العمل في المناسبات كما سيأتي يخرج لك أربعة وعشرون فنزلت مسألة الإقرار لأن مسألة موت الابن من تنمة الإقرار وانظر حجتين ما بدا أي خرج لك من الضرب مع تلك الثمانية الماضية أي السابقة التي هي مسألة الإنكار بما تقدم في باب الإقرار من التماثل والتداخل والتوافق والتباين واستغنى بأكبرهما لتداخلها تخرج لك الجامعة بجميع ما قبلها المقصودة عند جميع الورثة حالة كونها عشرين مجتمعة مع أربعة آخرين معدودة معها فكان مجموعهما أربعة وعشرين واقسم إذا أردت استخراج أجزاء سهام تلك المسائل الثلاث جميع هذه الجامعة على المسائلين السابقتين أي على كل من الأولى والثانية بيد أي يخرج قسم مذكور لك جزء سهم المسائلين الإثنين المذكورين وهو ثلاثة لكل واحدة وأجر أي واضرب بعد ذلك ما علم لمستهل في يده وهو سبعة في جزء سهم مسألة إرثه التي هي الثانية، واقسم ما بدا أي خرج لك من الضرب على الثلاثة التي هي المسألة الثالثة فجزء السهم لها أي لتلك الثلاثة يكون سبعة بعمل القسم المذكور واجعل سهم كل واحدة فوقها واضرب أبداً بعد استخراج أجزاء السهم في جزء سهم الأولى ما بدا فيها أي ما ظهر في الأولى لأخ منكسر للاستهلال ولعسر أي ولزوجة مصدقة للمقر لأنها مدعية لاستهلال الولد الميت لثرت منه ومن زوجها معاً أكثر مما ترثه من زوجها الذي لم يكن له ولد مستهل وليست بمقرة لأن المقر هو المقر بخبر يعود ضرره عليه يخرج للمنكر تسعة وللزوجة ستة وادفع الخارج لكل منهما في جدول الجامعة، وأجر أي واضرب للأخ المقر فقط ما بيده في السبعة التي هي جزء سهم الثالثة وادفع له الخارج الذي هو سبعة في جدول الجامعة دون وجود نكر أي شيء منكسر في ذلك العمل، وزد على ستة أم المستهل في بعض إرثها منه إثنين قد فضلا عن المقر إذا طرحت السبعة التي كانت له في مسألة وفاة المستهل من التسعة التي كانت له في الإنكار مجتمع للام ثمانية بدون وجود ميم أي كذب في ذلك وصير حجتين تلك الستة ثمانية وبقي للآخر إثنان آخران في يد المنكر لأنها تدعي أن لها العشرة التي تخرج لها من الإقرار ووفاء المستهل وهذه صورتها:

٢٤	٣		٨		٨	
٨	١	أماً	١	ص	٢	زوجة
٧	١	عماً		ق	٣	أخأش
٩		عماً			٣	أخأش
			٧	ق		مستهل

وبيان ذلك أن المنكر يقول مات أخونا عن زوجته وأخويه وترك لهم أربعة وعشرين ديناراً فكان لزوجته ربعها ستة وبقي لأخويه ثمانية عشر تسعة لكل واحد ولذلك أعطي له تسعة وأن الأم المصدقة والمقر يقولان مات ذلك الميت عن زوجة وابن مستهل حاجب للأخوين فكان لزوجته من ذلك العدد ثمنه ثلاثة وبقي لابنه

إحدى وعشرون فمات عنها وتركها لأمه وعصيه فكان لأمه ثلثها سبعة وبقي لعصيه أربعة عشر سبعة لكل واحد ولذلك أعطي للمقر سبعة من مسألة وفاة الابن ومجموع ما تدعيه تلك الزوجة في زوجها وابنها عشرة ولو صدقها الآخر لأخذتها كاملة، وحاصل العمل في هذا الباب أن تصحح مسألة الإنكار ثم مسألة الإقرار ثم مسألة وفاة المستهل ثم تنظر بين ما في يد المستهل ومسألة وفاته بالتوافق والتباين فتضرب الثالثة إذا توافقت أو جمعتها إذا تباينت في الثانية فتخرج جامعتهما لكن لا تضعها بعد ذلك إن أردت الاختصار في العمل وإنما تضعها فوق الثانية وتجعلها كمسألة الإقرار ثم تقابل بينها وبين الأولى

بالمثال والتداخل والتوافق والتباين فما خرج من ذلك هي الجامعة الكبيرة التي تضمها بعد المسائل الثلاث ثم تسحق تلك الجامعة التي وضعتها فوق الثانية من موضعها ثم تنقسم تلك الجامعة الأخيرة على كل من الأوليين فيخرج جزء سهمها فنضمه فوقها ثم تضرب لكل منكر ما له في الإنكار في جزء سهمها وتعطي له الخارج في جدول الجامعة وتضرب لكل واحد من المقرين سهامه من الإنكار في جزء سهمها وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من الإقرار أو من مسألة وفاة المستهل أو منها إن ورت فيها معاً في جزء السهم وتجمع الخارجين ثم تنظر ما يخرج له من إحداهما إن لم يرت إلا فيها أو مجموع الخارجين إن ورت فيهما مع المحفوظ الأول فإن كان المحفوظ الذي هو خارج الإنكار أكثر من عدد الآخر فهو المقر حقيقة فتعطي له ما يخرج له من غير مسألة الإنكار وتحفظ الفضل بينهما في جهة وإن كان ما يخرج له من غير الإنكار أكثر مما يخرج له من الإنكار فهو مصدق ينتفع بالإقرار فتعطي له الأقل الذي يخرج له من الإنكار في جدول الجامعة وتعطي ذلك الفضل عن المقر حقيقة لذلك المصدق الذي لم يكمل له ما يخرج له من غير الانكسار وإن لم يرت بالانكسار فلا إشكال أنه مصدق فيكون له ما فضل عن المقر، وإن لم ترد الاختصار في العمل فضع جامعة الثانية والثالثة تستخرج بعمل المناسخات بعدهما وأعط فيها لأهل الإقرار والتصدق فقط ما يخرج من الضرب في جزء سهم المسألين، ثم قابل بين هذه الرابعة التي اجتمع فيها الإقرار والوفاة وبين الأولى بما تقدم من الأوجه الأربعة فتخرج المسألة الخامسة التي هي الجامعة الكبيرة فنقسم على الأولى التي هي مسألة الإنكار وعلى الرابعة التي هي كمسألة الإقرار فيخرج سهمها واضرب لكل منكر في جزء سهم الأولى وجزء سهم الرابعة فإن كان خارج الرابعة أقل من خارج الأولى فهو مقر حقيقة فأعط له الأقل الخارج من الرابعة واحفظ الفضل بينهما وإن كان خارج الأولى أقل من خارج الرابعة فهو مصدق فأعط له ذلك الأقل مع ما فضل عن المقر وإن لم يرت المصدق الإقرار فليس له إلا ما فضل عن المقر ولو استحتمل هذا الوجه في المثال السابق لخرج لكل واحد مثل ما تقدم وكانت صورته هكذا:

٢٤	٢٤	٣		٨		٨	
٣	١٠	١	أخاً	١	ص	٢	زوجاً
٧	٠٧	١	عماً		ق	٣	أخاً ش
٩			عماً			٣	أخاً ش
٠			ت	٧			باين مستهل

وإن كان المصدق أكثر من واحد تحاصروا في ذلك الفضل بعد الجامعة بقدر ما بقي لتمام أنصابتهم من غير الإنكار وإن لم يوجد مصدق يأخذ ذلك الفضل فقد قال فيه ابن خروف يوقف حتى يقر من يكون له بما أقر به صاحبه فيأخذه فإن مات غير مقر جعل في بيت المال.

ومثال آخر ما إذا ترك الميت زوجة حاملاً وأخوين لأب فوضعت الزوجة طفلة وأقرت الزوجة مع أحد أخوين باستهلاكها قبل خروج روحها فنصح مسألة إنكارهم من ثمانية ومسألة الإقرار من ستة عشر فيعطي منها إثنان للام المصدقة وثلاثة للمقر وثمانية للمستهلة وتصح مسألة وفاتها من ثلاثة فيعطي منها واحداً لكل من الأم المصدقة والمقر وتلك الثلاثة تباين الثمانية التي في يد المستهلة فيضرب الثلاثة في المسألة الثانية فيخرج ثمانية وأربعون فتوزع مسألة الإقرار فينظر بينها وبين مسألة الإنكار فيكون بينهما تداخل فيستغني فأكبرهما الذي هو ثمانية وأربعون وهي الجامعة فنقسم على كل من الأولين فيخرج جزء سهمهما فيكون جزء سهم الأولى ستة وجزء سهم الثانية ثلاثة فنضرب هذه الثلاثة فيما بيد المستهلة ونقسم الخارج على المسألة الثالثة فيكون جزء سهمها ثمانية فيضرب للام في جزء سهم الإنكار فيخرج لها إنا عشر فتعطي لها في الجامعة لأنها مصدقة للمقر لا مقره لأن جميع ما

يخرج لها من الإقرار ومسألة وفاة المستهله أربعة عشر وهي أكثر مما يخرج لها من الإنكار فهي حبتن سبعة بدعواها الاستهلال ويضرب للمقر ما له في الإقرار في جزء سهمها وما له في الثالثة في جزء سهمها ويجمع الخارجان فيخرج له سبعة عشر فتعطي له في الجامعة لأنه مقر يتضرر بخبره لا مصدق ينتفع به لأن هذا الخارج أقل مما يخرج له من الإنكار بواحد فيدفع هذا الواحد الذي هو الفضل للأمر المصدقة فيجتمع في يدها ثلاثة عشر وبقي لها واحد آخر في يد المنكر ليكمل ما تدعيه ويضرب للمنكر في جزء سهم الإنكار ما له فيها فيخرج له ثمانية عشر هكذا:

٤٨	٣		١٨		٨	
زوجة	٢		٠٢	أماً	١	١٣
أخاً لأب	٣		٣	عماً	١	١٧
أخاً لأب	٣			عماً		١٨
بيتت مستهله	٨	ت				

ومثال آخر ما إذا ترك الميت إثنين وبنات وأماً حاملاً منه فوضعت إبناً فأقرت الأمة مع البنت وأحد الإبنين باستهلاله وأنكره الابن الآخر فنصح مسألة الإنكار من خمسة ومسألة استهلال الابن من سبعة عدد رؤوسهم فيعطي فيها للمقرين والمقر باستهلاله سهامهم ونصح مسألة وفاة المستهله من ستة لأجل سدس الأم المستولدة فيعطي فيها للمقرين والأم سهامهم ثم

ينظر بين هذه الستة وما في يد المستهله فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب نصف الثالثة في الثانية فيخرج أحد وعشرون فتجعل كمسألة الإقرار فينظر بينهما وبين الإنكار فيكون بينهما تباين فتضرب إحداهما في الأخرى فتخرج الجامعة خمسة ومائة فتقسم على كل من الأولين فيخرج جزء سهمهما فيكون جزء سهم الأولى أحدًا وعشرين وجزء سهم الثانية خمسة عشر فتضرب هذه الخمسة عشر فيما بيد المستهله ويقسم الخارج الذي هو ثلاثون على الثالثة ليخرج جزء سهمهما فيكون خمسة ثم يضرب للمنكر ما له في الإنكار في جزء سهمهما فيخرج له إثنان وأربعون فتعطي له في الجامعة ويضرب للمقر ما له في الإقرار في جزء سهمهما وما له في وفاة المستهله في جزء سهمهما ويعطي له مجموعهما الذي هو أربعون في الجامعة وقد كان له من الإنكار إثنان وأربعون فيفضل في يده إثنان ويضرب للبنت المقررة ما لها في الإقرار في جزء سهمهما فيعطي له مجموعهما الذي هو عشرون في الجامعة وقد كان لها من الإنكار واحد وعشرون فيفضل في يدها واحد فتدفع الثلاثة التي هي مجموع الفضلين للأمر وبقي لها لتنام حظها إثنان عند المنكر هكذا:

١٠٤	٦	١٤	٧	١٤	٤	
إبناً	٢			أخاً		٤٢
إبناً	٢	ق	٢	أخاً	٢	٤٠
بتاً	١	ق	١	أخاً	١	٢٠
بابن مستهله	٢					
				إماً مصدقة	١	٣

ومثال آخر ما إذا ترك الميت زوجة حاملاً وإثنين فوضعت إبناً فأقر أحد الإبنين باستهلاله وحصدته أمه المذكورة فقط فالإنكار من ستة عشر والإقرار من أربعة وعشرين لأجل الانكسار فيها ومسألة وفاة المستهله من إثني عشر لأجل الانكسار أيضاً وهذه الإثنا عشر تباين ما في يد المستهله فتضرب جملة الثالثة في الثانية فيخرج ثمانية وثمانون ومائتان فتجعل جامعة يستعمل في استخراج أجزاء السهام ما تقدم فيكون جزء

سهم الأولى ثمانية عشر وجزء سهم الثانية إثني عشر وجزء سهم الثالثة سبعة فيضرب للزوجة في جزء

سهم الإنكار لأنها مصدقة تنتفع بخبرها لا مقرة تنصرف به فيخرج لها ستة وثلاثون وقد كانت تطلب الخمسين التي تخرج لها من الثانية والثالثة ويضرب للمقر ما له في الإقرار في جزء سهمها وما له في الثالثة في جزء سهمها ويعطى له مجموع الخارجين الذي هو تسعة عشر ومائة وقد كان له من الإنكار ستة وعشرون ومائة والفضل بينهما سبعة تضمها الأم إلى ما خرج لها من الإنكار فيكون ذلك ثلاثة وأربعين وبقي لتام ما تطلبه سبعة أخرى عند المنكر ويضرب للمنكر ما له في الإنكار في جزء سهمها فيخرج له ستة وعشرون ومائة هكذا:

٢٨٨	١٢		٢٤		٥٦	
٤٣	٢	أماً	٣	ص	٢	زوجة
١١٩	٤	أخاً		ق	١٠	إبناً
١٢٦		أخاً	٧		٧	إبناً
	١	ت	٧			باين مستهل

ومثال تعدد المصدق الموجب لاستعمال المحاصة والجامعة الكبيرة بعد الجامعة الأولى ما إذا تركت الهالكة زوجاً وأماً حاملاً من أب الهالكة التي مات قبلها يسير وأختاً شقيقة وأخاً لأب فافترت الشقيقة بأن تلك الحامل ولدت ذكراً مستهلاً شقيقاً للهالكة وصدقها الزوج والأم فقط في ذلك

فمات ذلك المستهل عن الأم والأختين المذكورتين وعاصب مصدق أيضاً كالمصنف فتصح مسألة الإنكار يعولها من ثمانية ومسألة الإقرار باستهلال الأخ من ثمانية عشر لأجل الانكسار فيعطى فيها لغير المنكرة ومسألة وفاة المستهل عن أمه وشقيقة وأخت للأب والعم من ستة فيعطى فيها لغير المنكرة وهذه السنة توافق الأربعة التي كانت في يد المستهل بالنصف فيضرب نصف السنة في المسألة الثانية فتخرج أربعة وخمسون فتنزل منزلة الإقرار لينظر بينها وبين الأولى فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب بالنصف فيضرب نصف إحداهما في كامل الأخرى فتخرج ستة عشر ومائتان وهي جامعة المسائل الثلاث السابقة فتستخرج أجزاء سهامها بالعمل السابق فيكون سهم الأولى سبعة وعشرين وجزء سهم الثانية إثني عشر وجزء سهم الثالثة ثمانية فيضرب للزوج المصدق ما له في الإنكار في جزء سهمها فيخرج له أحد وثمانون فتعطى له في الجامعة وقد كان له من الإقرار ثمانية ومائة فقد زاد ما يطلبه بالتصديق على ما كان له بسبعة وعشرين فتجعل قدامه بعد الجامعة ليحاص بها غيره في فضل المقررة ويضرب للام المصدقة ما لها في الإنكار في جزء سهمها فيخرج لها سبعة وعشرون فتعطى لها في الجامعة وقد كان لها من الإقرار والثالثة معاً أربعة وأربعون فقد زاد ما يطلبه بالتصديق على ما كان لها بسبعة عشر فتجعل قدامها لتحاص بها غيرها في فضل المقررة ويضرب للشقيقة المقررة ما لها في كل من الثانية والثالثة في جزء سهمها فيخرج لها من مجموع الخارجين ثمانية وأربعون وقد كان لها من الإنكار أحد وثمانون والفضل بينهما ثلاثة وثلاثون فتجعل في السطر مدوراً عليها بخط لينحاص فيها المصدقون ويضرب ما بيد العم المصدق في جزء سهم الثالثة فيخرج له ثمانية وهي جملة حظه فتجعل قدامه بعد الجامعة فيحاص بها غيره في الفضل المخطوط عليه فتجمع أجزاء المحاصة فوق الخط فتكون إثنتين وخمسين وهي تبين الفضل المخطوط عليه فتضرب جملة المحاصة في الجامعة قبلها فتخرج الجامعة الكبيرة إثنتين وثلاثين ومائتين وأحد عشر ألفاً وتجعل المحاصة جزء سهم ما قبلها والفضل المخطوط عليه جزء سهم المحاصة فيضرب لهم في جزءي السهم كما تقدم في باب الإقرار فيجتمع للزوج من المسائلين ثلاثة ومائة وخمسة آلاف ويجتمع للام

منهما خمسة وستون وتسع ومائة وألف ويخرج للشقيقة من أولاهما ستة وتسعون وأربعمائة
والفان وللأخت للاب منهما أيضاً أربعة وأربعمائة وألف وللمم من المحاصة أربعة وستون
وماتنان هكذا:

١١٢٣٢	٤٢	٢١٦	٦		١٨		٨	
٤١٠٣	٢٦	٦٤			٩	ص	٣	زوجاً
١٩٦٩	١٧	٢٧	١	أماً	٣	ص	١	أماً
٢٤٩٦		٢٨	٣	أختاً	٢	٩	٣	أختاً
١٤٠٤		٤٨		أختاً			١	أختاً
		٣٣		ت	٤	بابين مستهل		
٢٦٤	٨		١	عماً مصداً				

وينبغي أن يقال لهذه المسألة عقرب تحتاط به للقفلة عن الماصب وقس على تلك الأمثلة غيرها
وإنما أطلته في عمل تلك الأمثلة لأن عملها صعب حيث اجتمع فيها الإقرار والمناسخة مع أنه لم أر
من تعرض في هذا الباب لكيفية استخراج أجزاء سهام المسائل على الوجه المطرد في مسائله مع بيان
ما يحتاج إليه في تلك وبالله التوفيق.
ثم قال الناظم أصلحه الله:

عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ الْخُنْثَى الْمَشْكَلِ

فأقول في تفسير ذلك أي هذا الكلام الأنّي باب صفة عمل تصحيح مسائل الخنثى الذي أشكل أمره ولم يظهر كونه ذكراً ولا أنثى لعدم وجود صفات الرجال والنساء فيه أو لكون ما فيه من صفات الرجال يقابل ما فيه من صفات النساء كما تقدم بيان ذلك عند التكلم في قدر ميراثه .

ثم قال الناظم أصله الله :

وَإِنْ يَنْكَرُ يَرِثُ بِأَلَدِ ذَكَوْرَةٍ	جَلَاثُ مَا يَرِثُ بِأَلَدِ ذَكَوْرَةٍ
أَوْ يَكُنْ إِزْنُهُ بِوَصْفِ أَوَّلِ	كَأَنَّمْ أَوْ بِأَلَتَيْنِ فِي عَوْلِ جَلِ
فَصَحْحَنُ ثَلَاثَةِ الْمَشْجَبِ	عَلَى ذَكَوْرِيَّتِهِ فَنَهَضِ
وَصَحْحَنُ أُخْرَى عَلَى ثَغِيرِ	أَوْتَةٍ لَهُ بِأَلَا نَكْبَرِ
ثُمَّ انْظُرْ بَيْنَهُمَا بِمَا هَبَزَ	بَلْ وَلَقِيَ أَوْ ثِنَاتَيْنِ أَوْ مَا فَهَزَ
ثُمَّ اضْرِبِ الْحَاصِلَ فِي فَرْذَيْنِ	فَخَرُجْ بِهِ جَامِعَةً ثِنْتَيْنِ
ثُمَّ عَلَى كَفْتَيْهِمَا أَقْبَمْ جَامِعَةً	يَنْبَذُ لَهَا حِجْزَةً بِهَامِ نَافِعَةٍ
وَاضْرِبْ لِكُلِّ مَالَةٍ فِي أَمْسَالَةٍ	بِإِي حِجْزَةٍ سَهْمٍ وَاحِظُفْ مَا كَانَ لَهُ
ثُمَّ لِنَفْسٍ لِكُلِّ نَحْصٍ مَا انْجَلَا	مِنْ غَارِجٍ أَوْ غَارِجِيْنِ عَصَلَا

فأقول في تفسير ذلك : وإن يكن الخنثى المشكّل يرث من الميت بالذكورة أي بسبب ما يرثه بتقدير كونه أنثى سواء كان ما يرثه بالذكورة أكثر مما يرثه بالأنوثة أو العكس أو يكون إرث الخنثى في الميت بوصف أول فقط وهو كونه ذكراً وذلك كالعم الخنثى وإن علا وابن العم الخنثى وإن سفل وابن الأخ الخنثى وإن سفل لأن هذه الأصناف الثلاثة يرث الذكور منهم دون الإناث كما تقدم أو يكون إرثه بالوصف الثاني فقط وهو كونه أنثى في مسائل عول جلي أي ظاهر في المسألة بتقدير كونه أنثى كمسألة زوج وأخت شقيقة وأخ لأب خنثى فصحنن أبها الطالب في الأقسام الأربعة مسألة الخنثى المتحد أي الذي يتكرر كان معه أهل الفروض أو العصبية أو بيت مال على تقدير ذكورية ذلك الخنثى فننتدي بذلك إلى مبدأ طريق عمل فرضته وصحنن أيضاً مسألة أخرى على أنوثته لذلك الخنثى بلا وجود تكبير أي إنكار أحد عليك في ذلك ثم انظر بين المسألتين بما غبر أي سبق من ثبوت وفق للمسألتين أو تبين بينهما أو ما ظهر بينهما من تماثل أو تداخل ثم اضرب الحاصل منهما بعمل أحد هذه الأقسام الأربعة فردين أي في إثنين عدد حالتي الخنثى ليكون لكل نصيب من المسألتين نصف صحيح تخرج أي بذلك العمل مسألة ثالثة جامعة لإثنين قبلهما ثم اقسّم جامعة خارجة لك كليهما أي على كل واحد من الأولين بيد لها أي يخرج لكل واحدة منهما جزء سهام نافعة لأربابها إذا أخذوها من المال فنافعة نعت للسهام واضرب لكل وارث خنثى وغيره ما كان له في المسألة واخفض ما كان له أي حصل له من المسألتين أو إحداهما ثم ادفن في جدول الجامعة لكل وارث خنثى أو غيره نصف ما

انجلا أي ما ظهر له من خارج واحد إذا ورث في مسألة واحدة أو من خارجين حاصلين من المسألتين إذا ورث فيهما معاً مثال اختلاف وكان إرثه بالذكورة أكثر من إرثه بالأنوثة ما إذا تركت الهالكة زوجاً وابنتين أحدهما خنثى مشكل فتصح مسألة التذكير من ثمانية لأجل الانكسار ومسألة الثاني من أربعة وهما متداخلتان فاستغن بأكبرهما واضربها في إثنين عدد حالي الخنثى تخرج لك الجامعة سنة عشر ثم اقسما على كل منهما ليخرج جزء سهمهما يكن جزء سهم الأولى إثنين وجزء سهم الثانية أربعة واضرب لكل وارث ما له في كل منهما في جزء سهمهما وأعط له نصف مجموع الخارجين يخرج للزوج أربعة وللأبن المحقق سبعة وللخنثى خمسة هكذا:

١٦	٤	٨	
٤	١	٢	زوجاً
٧	٢	٣	إبناً
٥	١	٣	إبناً خنثى

ومثال اختلاف ميراثه وكان إرثه بالأنوثة أكثر من إرثه بالذكورة ما إذا تركت زوجاً وأماً وأخاً شقيقاً خنثى فتصح مسألة التذكير من ستة ومسألة الثاني من ثمانية وهما متوافقان بالنصف فاضرب نصف إحداهما في كامل الأخرى ثم الخارجين في إثنين حالي الخنثى تخرج لك الجامعة ثمانية وأربعين واقسما على كل منهما يكن جزء سهم الأولى ثمانية وجزء سهم الثانية ستة واضرب لكل وارث كما تقدم وأعط له نصف مجموع الخارجين يخرج للزوج أحد وعشرون وللأم أربعة عشر وللخنثى ثلاثة عشر هكذا:

٤٨	٨	٦	
٢١	٣	٣	زوجاً
١٤	٢	٢	أماً
١٣	٣	١	أخاً خنثى

ومثال إرثه بالذكورة فقط ما إذا ترك الميت عمّاً خنثى فتصح مسألة التذكير من واحد يأخذه العم ومسألة الثاني من واحد يأخذه بيت المال وهما متماثلان فاستغن بإحداهما واضربها في إثنين حالي الخنثى تخرج لك الجامعة إثنين واقسما على كل منهما يكن جزء سهم كل منهما إثنين واضرب لكل وارث ما له في جزء سهم المسألة التي ورث فيها وأعط له نصف الخارج يخرج لكل منهما واحد هكذا:

٢	١	
١	١	عمّاً خنثى
١		بيت المال

ومثال إرثه بالأنوثة فقط في مسائل العول من تركت زوجاً وأختاً شقيقة وأخاً لأب خنثى فتصح مسألة التذكير من إثنين للزوج واحد وللشقيقة واحد ولا شيء للأخ للأب لأنه عاصب لم يبق له شيء عن الفروض ومسألة الثاني بعولها من سبعة وهما متباينان فاضرب إحداهما في الأخرى ثم الخارج في إثنين حالي الخنثى تخرج لك الجامعة ثمانية وعشرين واقسما على كل منهما يكن جزء سهم الأولى أربعة عشر وجزء سهم الثانية أربعة واضرب لكل وارث ما له في جزء سهم التي ورث فيها تعددت أو اتحدت وأعطه نصف ما يخرج له يخرج للزوج ثلاثة عشر وكذلك الشقيقة وللخنثى إثنان هكذا:

٢٨	٧	٢	
١٣	٣	١	زوجاً
١٣	٣	١	أختاً ش
٢	١	٠	أختاً لأب

وقس على تلك الأمثلة غيرها .

وأما القسم الخامس الذي يستوفيه إرثه بالذكر والآنثى كالأخ للأخ الخشني فلا يحتاج فيه إلى هذا العمل لأنه يفرض له سدس كما يفرض للأنثى ثم أشار لعمل مسائل الخشنيين بقوله :

وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ
وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ
وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ
وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ
وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ
وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ
وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ
وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ
وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ
وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ
وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ وَقَدْ رَوَى تَأَكِيدُ خَشْنِيَيْنِ

فأقول في تفسير ذلك : وقد روى أبها الطالب تذكير خشنيين موجودين في المسألة وصححها على تقدير كونهما ذكرين وقد روى أيضاً أنثى شخصي الخشنيين وصححها على تقدير كونهما أنثيين وقد روى ذكره الخشني الكبير منهما فقط دون الصغير وصحح المسألة على ذلك التقدير وقد روى عكس ذلك التقدير الأخير وهو ذكره الصغير دون الكبير بلا وجود تكرير بعض تلك التقادير في عملك وصححت مسائل جميع الأحوال الأربعة المقدرة في صفة الخشنيين وردها إلى تلك المسائل الأربع إلى مقام عالٍ أي مرتفع جامع لأجزاء المسائل الأربع بأن تنظر بين إثنين منها بالتماثل أو التداخل أو التوافق أو التباين وتردهما إلى عدد واحد بعمل ما ظهر بينهما من تلك الأوجه الأربعة ثم تستعمل كذلك بين الحاصل منهما والثالثة ثم بين الحاصل منها والرابعة فيخرج لك العدد الذي هو المقام العالي الجامع لأجزاء تلك المسائل ثم اضرب ذلك المقام العالي في الأربعة عدة الأحوال المذكورة للخشنيين ليكون لكل نصيب من تلك المسائل ربع صحيح تخرج لك المسألة الخامسة الجامعة لجميع ما قبلها واقسم الجامعة التي بدت أي خرجت من ضرب المقام في الأربعة على كل واحدة من المسائل الأربع التي تقدمت في الوضع على الجامعة تبدلها أي تخرج لتلك المسائل أجزاء أسهم مطلوبة بالاستخراج من القسمة لضرب الوارث فيها أي في أجزاء السهم ما حوته أي ما أخذته وكان قدامهم في تلك المسائل فاضرب حينئذ في أجزاء السهام لكل وارث خشني أو غيره ما صح له قدامه في جميع تلك المسائل الأربع المحصلة في المثال وما بدا أي ومجموع ما خرج لك من ضرب ما بيد كل وارث في جزء سهم ما ورث فيها من المسائل اقسمه على الأربعة عدد الأحوال المقدرة في صفة الخشنيين وادفع له أي لكل وارث خشني أو غيره الربع الخارج من تلك القسمة بكما له .

مثال ذلك من تركت زوجاً وأخوين شقيقين خشنيين فتصح مسألة تذكيرهما معاً من أربعة لأجل الانكسار ومسألة تأنيتهما بوعولها من سبعة وكل واحدة من مسألتها تختلف من ستة والثالثة والرابعة متماثلتان فيستغني بإحداهما والأولى مباحة للثانية فاضرب حينئذ إحداهما في الأخرى واضرب نصف الخارج في الستة لتوافقهما بالنصف يخرج لك المقام العالي أربعة وثمانين ثم اضرب هذا المقام في

الأربعة عدد أحوال خنتيين تخرج لك الجامعة الكبيرة سنة وثلاثين وثلاثمائة فضعها بعد المسائل الأربع واقسمها على كل واحدة ليخرج جزء سهمها يكن جزء سهم الأولى أربعة وثمانين وجزء سهم الثانية ثمانية وأربعين وجزء سهم كل واحدة من الثالثة والرابعة سنة وخمسين واضرب لكل وارث ما له في كل مسألة في جزء سهمها واجمع تلك الخارجات واقسم جملتها على الأربعة وادفع الربع الخارج من القسمة لكل واحد يكن للزوج إنسان وستون ومائة ولكل خنتى سبعة وثمانون هكذا:

٣٣٦	٦	٦	٧	٤	
١٦٢	٣	٣	٣	٢	زوجاً
٨٧	١	٢	٢	١	أخاش خنتى
٨٧	٢	١	٢	١	أخاش خنتى

وقس على هذا المثال غيره.

ثم أشار إلى عمل مسائل ثلاث خناتى أو أكثر بقوله:

وَضَعُفَ الْأَخْوََالَ تَحْفَافًا بِسَفَا زِيَادَةُ الْخَنْتَى فَنُزِجُهُمْ أَيْفَا

فأقول في تفسير ذلك أي وضعف أيها الطالب أبدأ الأحوال المقطرة في عدد موجود من الخناتى كلما بدا أي ظهر زيادة الخنتى لديهم أي في الخناتى واستعمل مثل العمل المذكور في الخنتيين إلى آخره يخرج لكل وارث ما ينوبه من الجامعة، وبيان ذلك أن الخنتى الواحد فيه حالان فإذا زاد عليه آخر كان فيهما ضعف حالين الذي هو أربعة أحوال وإذا زاد على خنتيين ثالث كان فيهم ضعف الأربعة الذي هو ثمانية أحوال وإذا زاد على الثلاثة رابع كان فيهم سنة عشر حالاً وإذا كانوا خمسة كان فيهم إنسان وثلاثون حالاً وهكذا يكون الأمر فيهم وإن كثروا ومجموع الخارجات من الضرب في أجزاء السهام يقسم على مجموع الأحوال الحاصلة في كل مثال فيخرج لكل وارث خنتى أو غيره ما يستحقه من الجامعة.

(مثال ذلك) من تركت زوجاً وثلاثة أخوة لأب خناتى فتصح مسألة تذكيرهم من سنة ومسألة تأنيبهم بالمول والانكسار من أحد وعشرين وكل واحدة من المسائل الثلاث التي كان فيها ذكرين دون الثالث من عشرة لأجل الانكسار وكل واحدة من المسائل الثلاث التي كان فيها الإنسان اثنين دون الثالث من ثمانية لأجل الانكسار والمسائل الثلاث الأخيرة متعائلة فيستغنى بإحداها والمسائل الثلاث التي قبل الثلاث الأخيرة متعائلة أيضاً فيستغنى بإحداها ثم ينظر بين العشرة والثمانية فيكون بينهما توافق بالنصف فيضرب نصف إحداها في كامل الأخرى فيخرج أربعون فينظر بين هذا الحاصل والأولى فيكون بينهما تداخل فيستغنى بأكبرهما فيكون المقام العالي أربعين وثمانمائة فتضرب فيه الثمانية عدة الأحوال ليكون لكل نصيب من تلك المسائل ثمن صحيح فتخرج الجامعة عشرين وسبعمائة وستة آلاف فيكون جزء سهم الأولى عشرين ومائة والفاً وجزء سهم الثانية عشرين وثلاثمائة وجزء سهم الثالثة والرابعة والخامسة اثنين وسبعين وستمائة وجزء سهم الثلاث الأخيرة أربعين وثمانمائة فيضرب لكل وارث ما له في كل مسألة في جزء سهمها وتجمع الخارجات فيقسم مجموعها على الثمانية عدة الأحوال فيخرج للزوج ثلاث مائة وثلاثة آلاف ولكل خنتى أربعون ومائة وألف هكذا:

	١١٢٠	٣٢٠	٦٧٢	٨٤٠					
	٦	٢١	١٠	١٠	١٠	٨	٨	٨	٦٧٢٠
زوجاً	٣	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٣٣٠٠
أخاً خشي لأب	١	٤	٢	٢	١	٢	١	١	١١٤٠
أخاً خشي لأب	١	٤	٢	١	٢	١	٢	١	١١٤٠
أخاً خشي لأب	١	٤	١	٢	٢	١	١	٢	١١٤٠

وقس على هذا المثال غيره إن تعلق غرض بشيء من مسائله وإن كان وجود الشكل نادراً ولولا أن أحكامه المذكورة في الكتب المتداولة فربما يتشوق الطلاب لمعرفة ما لم أنعرض لذكرها في النظم بالكلية وبالله التوفيق.

ثم قال الناظم أصلحه الله تعالى:

عَمَلُ تَصْحِيحِ مَسَائِلِ الْوَصَايَا

فأقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي باب بيان صفة عمل تصحيح مسائل الوصايا ببعض الأجزاء الشائعة في المال على وجه التطوع مع بيان شيء من أحكام المديبر، والوصايا جمع وصية وهي في اصطلاح الفراض كما يفهم من كلام ابن عرفة عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده يلزم بموته، ويمكن أن يقال في رسمهما هي الإشهاد بإعطاء شيء من ماله بعد موته لغير وارث على وجه التبرع يلزم بموته إخراجه من الثلث لأربابه مع تقديم الأقوى فالأقوى، وقال ابن مرزوق: وللعلماء في أحكام الوصايا خلاف كثير وتفصيل واسع قال اللخمي: وصية المريض واجبة بما عليه من زكاة وكفارة وسببهما فرط في ذلك أم لا ربما للأدبيين لأنه إذا لم يشهد تلف ذلك وإنما سمحوا بشرك الإشهاد في الصحة وما سوى ذلك تطوع فإن كان فيها قرينة ولا يضر بالورثة لقلة ماله ونحوه وكان رجاء الأجر فيها أكثر من رجائه في ترك ذلك للورثة فمستحبة، وإن كان رجاء الأجر في الترك للورثة أكثر فمكروهة، وإن تقاربا فباحة، وإن تعلق بها معصية فممنوعة، وإن كان الورثة أحياء فلا كراهة من جهتهم قل المال أو كثر والموصى له إن كان ملياً فباحة، وإن كان معسراً فمستحبة، وإن زاد قرابة تأكد الاستحباب ويستحب جعلها في الفقير القريب فإن تركه وأوصى بها إلى فقير أجني فمكروه فإن قل المال والورثة فقراء كرهت للأجني كان فقيراً أو موسراً لقوله ﷺ: «إدا بمن تعول» فهم عند ذلك، وجعلها في الأقرب من الورث مستحب كينت أخ أو عمه مع ابن عم، وكذا تستحب لأنثى لا ترث في منزلة ذكر يرث بنت عم مع أخيها ليعم نفع ماله جميع رحمه، فإن زادت بكونها صغيرة زاد التأكد، فإن قل ماله وورثه ولد فقير كرهت جملة فإن زاد صغره تأكدت الكراهة، وأما الصحيح فما في ذمته من حق الله تعالى يجب فعله الآن ولا يجعله وصية، ويجب إشهاده بحق الأدي وقيل يستحب، وأرى الوجوب اليوم لفجور الناس اهـ. واعلم أن الوصية بالمال لها ثلاثة أركان لا توجد حقيقتها بدون تلك الأركان التي هي أجزاؤها وهي الموصى والموصى له والموصى به، وأما الصيغة فالأقرب كما نقله بعضهم عن ابن عبد السلام أنها ليست من الأركان في سائر الأبواب وإنما هي دليل على حصول الماهية المشتملة على الأركان التي هي أجزاء الماهية والدليل على الشيء غير المدلول وأما الموصى فيشترط فيه أن يكون حراً مميّزاً مالكاً للموصى به فلا تصح من عبد ولا من غير المميز أي العارف بما يوصى به كالمجنون في حال جنونه والمريض في حال إغمائه والصغير في حال صغره (قال ابن مرزوق) عن التهذيب وتجوّز وصية الصبي ابن عشر سنين أو أقل ما يقاربها إذا أصاب وجه الوصية وذلك إذا لم يكن فيها اختلاط، (وروي ابن وهب) أن أبا بن عثمان أجاز وصية جارية بنت ثمان سنين أو تسعة اهـ. وقال ابن علف فإن ادعى الورثة أنه لا يعقل في حال الوصية فعليهم إثبات ذلك فإن أثبتوه وقالت بينة الوصية أنه كان يعقل أعملت البينة التي قالت إنه كان يعقل وصحة الوصية على ما في المستخرجة من رواية أبي زيد عن ابن القاسم وقيل: ينتظر إلى أعدلهما فإن تكافأنا بطلت الوصية، وقال أبو الوليد يتخرج فيها قول ثالث إن شهادة الاختلال أعمل لأنهم قالوا رأينا منه اختلاطاً في ذهنه حين الإشهاد وقال الآخرون: لم نر منه اختلاطاً حين أشهدنا اهـ. ولا تصح أيضاً من غير

المالك للشيء الموصى به كمن أوصى بثلاث دار معينة فمات فاستحق جميع الدار، وكمن أحاط الدين بماله إذا أوصى ببعض ماله لأنه غير مالك لماله ملكاً تاماً.

(وأما الموصى به) فيشترط فيه أن يكون الثلث فأقل ويكون مما يصح أن يملكه الموصى له فلا تصح الوصية لمسلم بكخمر وللموصى أن يجعل وصيته في معين فيلزم ذلك ورثته كما قال اللخمي في «التبصرة»، وإن كانت التركة دياراً وحوانيت وغيرها فله أن يجعل ثلثه في أي ذلك أحب وإن لم يرث الورثة إلا أن يعلم أن غرضهم هو بيع ما يصبر لهم وكان بيع ما تركه لهم يتأخر تأخرأً بيناً أهـ.

وأما الموصى له فيشترط فيه أن يكون غير وارث وأن لا يقتل عدماً من أوصى له كما يشترط ذلك في الإرث وأن يكون الموصى له حياً بعد موت الموصي فإن مات الموصى له في حياة الموصي بطلت الوصية علم الموصى بموته أم لا نقله ابن عاشر عن المدونة وأن يقبلها بعد موت الموصي إن كان معيناً وإن مات الموصى له بعد موت الموصي وقبل القبول كان لوارثه القبول مات قبل العلم أو بعده إلا أن يعلم أن الموصي أراد الموصى له بعينه فليس لورثته القبول قاله الفقيه، وقال ابن رشد في المقدمات واختلف إن مات الموصى له بعد موت الموصي قبل أن يقبل وصيته فقبل: إن ورثته ينزلون في القبول والرد منزله وهو قول مالك في المدونة وقيل: تبطل وترجع ميراثاً لورثة الموصي ولهذا ذهب أبو بكر الأبهري أهـ. وأن يصح تملكه حقيقة أو حكماً فيدخل في ذلك الأحرار والعبيد والحمل الموجود يوم الوصية ومن سيكون بعدهما إذا وجد واستهل والميت الذي علم الموصى بموته لأن المقصود بالوصية حينئذ وراثته أو غريمه والمسجد والفنطرة لأن المقصود من منتفع بذلك، وقال ابن علاف قال في المدونة من أوصى لحمل امرأة فأسقطته بعد موت الموصي فلا شيء له إلا أن يستهل صارحاً، وفي المدونة من قال لثلاث لولده فلان وقد علم أنه لا ولد له جاز ويتنظر هل يولد له أم لا ويسوى فيه بين الذكر والأنثى وإن لم يعلم أنه لا ولد له فذلك باطل ونحو هذا في المجموعة عن ابن القاسم وأشهد أهـ. واعلم أن الموصى لهم إما أن يكونوا كلهم موجودين يوم موت الموصي أو لا يوجد واحد منهم يوم موته أو يوجد بعضهم دون بعض إما أن كانوا كلهم موجودين فلا إشكال أن الغلة تكون لهم إذا قبلوا الوصية وأما إذا لم يوجد واحد منهم يوم موته فهل تكون الغلة للورثة إلى وجود من يستحقه أو توقف إلى وجود المستحق في ذلك خلاف ومن منتخب أبو تشربسي في ذلك ما نعه وسأل الفقهاء عن امرأة أوصت بثلاث متخلفها لأول ولد حين يولد لابنتها ثم توفيت لمن تكون الغلة حتى يكون الموصى له هل للورثة أو توقف حتى يكون أو يوتى منه فرجع الثلث ميراثاً وهل للورثة القسم أو البيع إن كان في القسم ضرر أم لا فقال بعضهم يجب وقف الثلث المذكور وغلته من يوم وفاة الموصي إلى وجود المستحق الموصى له ويكون ذلك بيد من قدمه الموصى له أو حيث يراه السلطان وإن لم يكن يرجع جميع ذلك ميراثاً ومن دعا إلى البيع لضرر الشركة من الورثة أو الوصي أو من قدمه السلطان لذلك فله ذلك وله القسمة أيضاً وسأل عنها الفقيه ابن علوان فقال: الغلة كما تقدم إن كان الموصى به جزءاً شائعاً كالثالث والرابع ولا خلاف فيه وإن كان معيناً كالجنان والدار يعينها فالغلة للورثة إلى وجود المستحق وهو متصوص في المدونة وغيرها في هذا القسم وسئل عنها الفقيه ابن أبي الدنيا فقال الغلة للورثة على المشهور إذ لا تصح الوصية وتنفذ إلا بعد قبول الموصى له وهو متعذر في الفرض قال: ولا يقبل الوالد لولده قبل وجوده وعليه إن قبل له الوصية يوم تزويد فالغلة له دون الورثة وسئل عنها أيضاً الفقيه القاضي أبو عبد الله المصري ثم التوزيرني فقال كما قال ابن أبي الدنيا من أن الغلة للورثة ثم وقف على جواب هذا الأخير الفقيه ابن زيادة الله فوافق عليه

وذكر أنها منصوبة عند الصقلي في الوصايا الثاني ثم قال: ولا يحتاج فيها إلى نص لأن الولد لا يصح لأحد قبل وجوده وأنه من ضرورياته ثم أجاب عنها أيضاً بعض الفقهاء فقال: الغلة للورثة كذلك، قلت: فالحاصل من ذلك ثلاثة أقوال: ثالثها الغلة للورثة في المعين دون المشاع اهـ. ووجه هذا القول القائل بالتفصيل بين الوصية بالشائع فالغلة للموصى له اتفاقاً وبين الوصية بالمعين فقولان في كونها للورثة أو للموصى له أن المقصود في تعيين مثل الدار لمن سيوجد كون رقية الدار له إذا وجد فالغلة غير موصى بها وإنما هي تابعة لرقبة الدار فتكون الغلة له إذا كانت الرقية له عند وجوده عند من يلحق التابع بلا متبوع بخلاف ما إذا أوصى بجزء شائع من ماله لمن سيوجد فإن الغلة من جملة ماله للذي وقع الإيصاء بجزء منه فقد وقع الإيصاء حينئذ بجزء من الغلات كما وقع بجزء من الرقاب هذا ما ظهر لي في توجيهه والله أعلم، والذي يقتضيه كلام ابن الحاجب أن الأصح كون الغلة للموصى له مطلقاً حيث قال وقبول المعين شرط بعد الموت لا قبله فإن قيل تبين أنها ملكه من حين الموت على الأصح لا ملك الموصى وعليهما ما يحدث بين الموت والقبول من ولد أو ثمرة، قال في التوضيح واختلف إذا قبل بعد الموت وقد كان القبول متأخراً عن الموت فالأصح أن القبول كشعار الموصى به ملك للموصى له من حين الموت وقيل: إنما حصل له الملك حين القبول فيكون الملك قبل القبول لورثة الموصى فعلى الأصح يكون ما يحدث بعد الموت والقبول للموصى له وعلى مقابله يكون للورثة اهـ. وهذا الخلاف مبني على قاعدة مختلف فيها وهي الأمور المترقيات إذا وقعت هل يقدر حصولها يوم وجودها في الظاهر وهي فيما قبل ذلك كالعدم أو يقدر حصولها في نفس الأمر حين حصلت أسبابها ولم يتكشف لنا ذلك إلا في الحال وأما إذا وجد بعض الموصى لهم دون بعض يوم موت الموصى كما إذا أوصى شخص بثلث ماله لأولاد أبنائه دون من تحتهم فمات بعد وجود شيء من أولاد أبنائه وقد رجي لهم زيادة الأولاد فإن الثلث المذكور يكون موقوفاً لا يباع ولا يوهب ولا يستنفع به ولا يورث إلا بعد تحقق حصول جميع الأحفاد الموصى بانقطاع ولادة أبناء الصلب إذ لا يتم لهم ملك تلك الوصية إلا بالانحصار جملتهم، واختلف هل تكون الأصول الموصى بها والمشترأة بما ينوب الوصية من غير الأصول ملكاً تاماً لمن كان حياً من الأحفاد يوم الإياس من زيادة الأحفاد دون من مات منهم قبل الإياس أو تكون ملكاً لجميع الأحفاد الأحياء منهم في حال الإياس والأموات فمن مات منهم يحبس بالذكر والتقدير فيكون حظه لوارثه يوم موته، والغلة الحاصلة منها تنقسم بالسواء على القول الأول لمن حضر من الأحفاد بقسمها دون من مات فلا شيء منها لوارثه، وبهذا أفتى كثير من الأئمة لأن الموصى لا يقصد غالباً إلا انتفاع الحاضرين بالغلة ولا يقصد وقف جميعها إلى انقطاع زيادة الأحفاد فهذه الوصية على هذا القول أولها هبة المتافع لمن حضر لقسمها وآخرها هبة الرقاب للأحياء يوم الإياس من زيادتهم، وتوقف تلك الغلة كلها على القول الثاني إلى أن تنقطع زيادة الأحفاد فتقسم كالأصول لجميع الأحفاد الذكر منهم كالأنثى والفقير كالغني ومن مات منهم يحبس بالذكر فيكون حظه من الغلة والأصول لوارثه يوم موته، ومن أراد تفاصيل فقه هذه المسألة فليطالع شرح الفقيه سيدي محمد بن أحمد ميارة الفاسي على تكميل المنهج، ولكن الذي يظهر لي من مقاصد أهل البلاد السوسية في وصيتهم لأولاد الأبناء الموجودين ومن سيوجد أن تكون كل غلة حاضرة لمن وجد منهم بالسوية ومن مات منهم كان حقه منها لوارثه ولا يوقف شيء من الغلة لمن سيوجد وإذا انحصر جملة الأحفاد بانقطاع نسل آبائهم كانت رقاب الأصول

ملكاً تاماً لجميع الأحفاد بالسوية ومن مات منهم كان حظه منها لوارثه تنزيلاً لهم منزلة المعينين واعتبار غالب مقاصد الناس بالألفاظ المتحملة واجب في كل بلد في الفتوى والقضاء والله أعلم.

ثم قال الناظم أصله الله:

وَأَوْصَى بِشَيْعٍ كَثَلَتْ نَاسُكَ	وَإِنْ يَكُنْ عَرُومٌ نَزَلَ نَاسُكَ
وَوَاقِعُ زَيْدٌ تَلَتْ كُفْلًا	أَوْ قَوْلُهُ أَوْ أَكْفَرِ إِنْ قَبِلًا
إِنْ كَانَ بَاقِي الْوَارِثِينَ كُفْلًا	لَا يَنْتَبِهُ لَوْ لَوَارِثٍ جَلًا
وَابْتِغَى مَقَاماً يَنْدُبُ لَوَصِيَّةٍ	فَضَحْخَنَ مَسْأَلَةَ الْوَرِثَةِ
بِنَظَرٍ بَيْنَ مَقَامَاتٍ بَدَتْ	وَأَسْخَرَجَ الْمَقَامَ إِنْ تَمَدَّدَتْ
بِمِ يَبِ تَضَجُّعٍ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ	بِالْأَوْجِهَةِ الْأَرْبَعَةِ الْمَقْصُوفَةِ
أَجْزَاءَهُمْ وَنَظَرَ لِبَاقِي الْمَقَامِ	وَأَعْطَى لِلْمَوْصِيِّ لَهُمْ مِنْ مَقَامِ
فَبَيْنَ مَقَامٍ ضَحْخَنَ وَأَقْبَنَا	فَلِنْ يَكُنْ لَوَارِثِهِ الْمَقَامُ

فأقول في تفسير ذلك وإن يكن شخص حي لا عيب مميز عارف لما يوصي به لا من لا يعرفه لإعفاء أو جنون أو صغر مائلاً للموصي به ملكاً تاماً لا من أحاط الدين بماله أو استحق ما أوصى به موصياً يشاع أي بجزءه شاع في ماله وذلك مثل ثلث ما تركه أو ما دون الثلث كالربع أو الخمس أو السدس أو السبع أو الثمن أو التسع أو العشر أو الجزء من أحد عشر أو غيره من الأعداد الخمسة سواء كان ذلك الشاع الذي هو دون الثلث متحداً أو متعدداً أو بجزء أكثر من الثلث إن قبل وارث الموصي حين موته وأجازوه للموصي له على سبيل ابتدائهم عطية ذلك له وكان إيصاله بالثلث أو الأقل أو الأكثر المقبول من الورثة لأجنبي غير إرث الموصي حين موته كان ذلك الأجنبي الذي هو غير الوارث حراً أو عبداً موجوداً في الخارج أو في البطن أو سيوجد أو ميتاً علم الموصي بموته أو كسجده، أو كان إيصاله بما ذكر لوارث جلا أي ظاهر في ورثته بالتمييز وكان باقي الوارثين مكملأ الوصية للوارث أي مجيز الوصية له على سبيل ابتداء عطية ما ذكر لذلك الوارث فيشترط حينئذ في لزوم إجازة الوصية بالزائد على الثلث لأجنبي وإجازة الوصية مطلقاً لوارث أن يكون المجيز ممن يصح تبرعه وأن تكون إجازته بعد موت الموصي أو في مرض موته ولم يكن للموصي دين على المجيز لأنه يخاف أن يضيق عليه فيه إن لم يجز وصيته ولا كان الموصي يجز المعطاء على المجيز لأنه يخاف أن يقطعه عنه إن لم يجز فعله ولا كان الموصي ذا قهر وسطوة على المجيز لأنه يخاف من شره إن صح وهو ممنوع من إجازة فعله فصحح أنها الطالب مسألة ورثة ذلك الموصي على ما تقتضيه القواعد السابقة في كيفية تصحيح المسائل، واجعل بعدها مقاماً للوصية المذكورة الواقعة من حر مميز ملك، وأما الواقعة من عبد أو غير مميز أو غير مالك فلا تجعل لها مقاماً بعد مسألة الورثة لبطالنها، ومقام الوصية هو أقل عدد يؤخذ منه الجزء الموصي به بلا كسر فمقام الثلث ثلاثة والزربع أربعة والخمس خمسة والسدس ستة والسبع سبعة والثمن ثمانية والتسع تسعة والعشر عشرة، ومقام الجزء أو الأجزاء من أحد عشر هو أحد عشر، وهكذا ما بعدها من الأعداد الخمسة، ومقام نصف السدس إثني عشر خارجة من تسطيع إماميه، وكذلك تسطيع أمة كل كسر تعدد إمامه فيخرج مقامه واستخرج أنها الطالب مقام الوصايا إن تعددت بنظر بين مقامات بادية أي ظاهرة للموصايا في مسائلتك بالأوجه الأربعة التي هي التماثل والتداخل والتوافق والتباين التي فصلت أفعالها في باب كيفية تصحيح كل مسألة تعرض للطالب أي باب كيفية تصحيح المسائل الذي تقدم في أثناء النظم وأعطى للموصي لهم قدامهم من عدد المقام

الموضع بعد المسألة أجزاءهم التي أوصى بها لهم كما تعطي للمتحد جزءه من المقام، وانظر لعدد باقي لتنام عدد المقام إذا طرحت منه مجموع أجزاء الوصايا هل انقسم على مسألة الورثة أم لا؟ فإن يكن ذلك الباقي انقسم أي منقسماً لورثة الموصي فصحن مسألة الإرث والوصية معاً من مقام الوصية المتعددة أو المتعددة وانقسم ذلك الباقي على مسألة الورثة فيخرج جزء سهمها واضرب فيه ما بيد كل وارث وأعط له الخارج قدامه في جدول المقام، مثال الوصية بالثلث لأجنبي مع انقسام الباقي على الورثة من ترك إثنين وقد أوصى في حياته بثلث ماله لزيد فصحن مسألة الورثة من إثنين واجعل بعدها الثلاثة التي هي مقام الثلث وأعط منها للموصى له واحداً واطرح هذا الواحد من عدد المقام يبق لتنامه إثنان واقسمها على مسألة الورثة يخرج واحد فضمه فوقها واضرب فيه ما بيد كل وارث وأعط له الخارج في جدول المقام يخرج لكل واحد منهم واحد هكذا:

٣	٢	
١	١	إنياً
١	١	إنياً
١	موصى له	

ومثال الوصية بأقل من الثلث لأجنبي مع انقسام الباقي أيضاً من ترك إنياً وبنثاً وقد أوصى في حياته بربع ماله لزيد فصحن مسألة الورثة من ثلاثة واجعل بعدها الأربعة التي هي المقام وأعط منها للموصى له واحداً واقسم الباقي في المقام على المسألة يخرج جزء سهمها واحد واضرب فيه للورثة بخروج لإثنين وإثنان وللبنث واحد كالموصى له هكذا:

٤	٣	
٢	٢	إنياً
١	١	بنثاً
١	موصى له	

ومثال الوصية بأكثر من الثلث لأجنبي مع إجازة الورثة الزائد له وانقسام الباقي لهم من ترك آخاً وأخناً لأب وقد أوصى في حياته بخمسة أثمان ماله لزيد وأجاز ذلك وراثه فصحن مسألتها من ثلاثة واجعل بعد الثمانية التي هي المقام وأعط منها خمسة للموصى له واقسم الباقي على المسألة واضرب في الخارج ما بيد كل وارث يخرج للأخ إثنان وللأخت واحد هكذا:

٨	٣	
٢	٢	أخناً
١	١	أخناً
٤	موصى له	

ومثال الوصية بالثلث لوارث مع إجازة غيره ذلك وانقسام الباقي على الورثة من ترك إثنين وقد أوصى في حياته بثلث ماله للصغير منها وأجاز الكبير ذلك له فصحن مسألتها من إثنين واجعل بعدها الثلاثة التي هي مقام الوصية وأعط منه واحداً لإثنين الموصى له واقسم الباقي على المسألة واضرب في الخارج ما بيد كل منها يخرج للكبير واحد ويصغر لإثنين هكذا:

ومثال تعدد الوصية مع كون مجموع الوصايا مقدار الثلث وانقسام الباقي على الورثة من ترك زوجة وبنثاً وأخاً شقيقاً وقد أوصى في حياته بثلث ماله لزيد وبسدر ماله لعمرو وثلث ماله ليكر فصحن مسألة الورثة من ثمانية وانظر بين مقامات الوصايا بعد تسطيح أئمة الكسر الذي تعدد أمامه يضرب بعض أئمة الكسر في بعض قاضرب الثلاثة في الثمانية حيثين يخرج لك مقام ثلث الثمن أربعة وعشرون فقابل بين هذا المقام وبين كل واحد من مقام السدر ومقام الثمن تجدهما داخلين تحت الأربعة والعشرون

٣	٢		
١	١	إنياً	
٢	١	إنياً	موصى له

من ترك زوجة وبتاً وأخاً لأب وقد أوصى في حياته لزید بسبع ماله فصحن مسألة الورثة من ثمانية واجعل بعدها السبعة التي هي مقام الوصية وأعط منها واحداً للموصى له واجعل السنة الباقية قدام الورثة حيث لم تنقسم عليهم وانظر بيننا وبين المسألة نجد بينهما توافقاً بالنصف فاضرب نصف المسألة في المقام تخرج لك الجامعة ثمانية وعشرين واجعل نصف الباقي فوق الأولى ونصف الأولى فوق المقام، واضرب لكل واحد في جزء مسألته يخرج للزوجة ثلاثة وللبنت اثنا عشر وللأخ تسعة وللوصى له وهي سبع الجامعة هكذا:

	٨	٧	٢٨
زوجة	١	٦	٣
بتاً	٤	١	١٢
أخاً	٣		٩
موصى به	١		٤

ومثال توافق الباقي والمسألة مع تعدد الوصية من تركت زوجاً وأماً وأخوين لأم وقد أوصت في حياته لزید بسدس ماله ولعمرو بنصف سدس ماله فصحن مسألة الورثة من ستة وستصح إمامي نصف السدس يقرب أحدهما في الآخر يخرج لك مقامه اثنا عشر، ومقام السدس داخل تحتها فاستغن جئتُ بالاثني عشر واجعله مقام الوصيتين بعد المسألة وأعط منها لصاحب السدس اثنين وللآخر واحداً وانظر بين

التسعة الباقية للورثة والمسألة نجد بينهما توافقاً بالثلث فاضرب ثلث المسألة في المقام تخرج لك الجامعة أربعة وعشرين واجعل على الأولى ثلث الباقي وثلث الأولى على المقام واضرب لكل واحد في جزء سهم مسألته كما تقدم يخرج للزوج تسعة وللأم ثلاثة وللأخوين ستة وللوصى له بالسدس أربعة وللوصى له الآخر اثنان هكذا:

	١٢٦	٢٤	
زوجاً	٣		٩
أماً	١	٦	٣
أخوين ٢			٦
موصى له ١		٢	٤
موصى له ٢		١	٢

ومثال تباين الباقي والمسألة مع اتحاد الوصية من ترك إبتاً وبتاً وقد أوصى في حياته بخمس ماله لزید تصحيح المسألة من ثلاثة واجعل بعدها الخمسة التي هي مقام الوصية وأعط منها واحداً للموصى له والأربعة الباقية للورثة تباين المسألة فاضرب جملة المسألة في المقام تخرج لك الجامعة خمسة عشر واجعل على الأولى جملة الباقي وعلى المقام جملة الأولى واضرب لكل واحد في جزء مسألته يخرج للإبن ثمانية وللبنت أربعة وللوصى له ثلاثة هكذا:

ومثال تباين الباقي والمسألة مع تعدد الوصية من تركت زوجاً وأماً وأخاً لأب وقد أوصت

في حياته بتسعي ماله لزید وبنصف ثمن ماله لعمرو فصحن المسألة من ستة وسهم إمامي نصف الثمن يكن مقامه ستة عشر وهي تباين مقام التسعين فاضرب إحدهما في الأخرى يكن مقام الوصيتين أربعة وأربعين ومائة فاجعلها بعد المسألة واضرب منها للموصى له الأول تسعاً اثنين وثلثين للموصى له الآخر نصف ثمنها تسعة والثلاثة والمائة الباقية للورثة تباين مسألته فاضرب جملة المسألة في المقام تخرج لك الجامعة

أربعة وستين وثمانمائة واجعل على الأولى جملة الباقي وعلى المقام جملة الأولى واضرب لكل واحد ما في يده في جزء سهم مسألته يخرج للزوج تسعة وثلثمائة وللأم ستة ومائتان وللأخ

	٣	٦	١٥
إبتاً	٢	٤	٨
بتاً	١	١	٤
موصى له		١	٣

ثلاثة ومائة وللموصى له الأول إثنان وتسعون ومائة وللآخر أربعة وخمسون هكذا:

٨٦٤	١٤٤	٩	
٣٠٩		٣	زوجة
٢٠٦	١٠٣	٢	أما
١٠٣		١	أخ لأب
١٩٢	٣٢		موصى له ٢
٥٤	٩		موصى له ١

وإذا لم تعرف مقدار الأجزاء الموصى بها من المقام فاقسم المقام على أمة كل كسر موصى به واضرب الخارج في بسط الكسر يخرج لك مقداره، وإذا أردت أن تعرف في سائر الوصايا هل مجموع الوصايا مثل الثلث الأول أو أكثر فخذ ثلث المقام وإن كان فيه كسر فاقسمه على الثلاثة وانظره مع مجموع أجزاء الوصايا يتضح لك المقصود.

تنبيه: اعلم أن الجزء الموصى به قد يكون مبهماً يوم الوصية ولا يعلم قدره إلا بعد موت الموصي وفيه مسائل بكثير وقوعها فتحتاج إلى إيضاح وعمل.

إحداها: أن يقول في وصيته اجعلوا فلاناً وارثاً مع أولادي أو ألقوه بأولادي أو اجعلوه من عدد أولادي أو اجعلوه كأحدهم أو أنزلوه منزلة ولدي أو أنزلت ولد إبني منزلة أبيه البيت أو جعلت ولد إبني ركباً في سرج أبيه الميت يأخذ من مالي ما يأخذه أبوه لو كان حياً أو ورثوا فلاناً من مالي كولدي أو نحو ذلك فالحكم فيها أن يجعل الذكر الموصى له مثل الابن والأنثى الموصى لها مثل البنت ويقتدر ولداً زائداً على العدد الموجود من الورثة فيكون له نصيب الذي نزل منزله إذا قسم المال أو ما بقي عن الفروض للأولاد معه وكان مثل الثلث أو أقل منه وإن كان أكثر منه فهو كموصى له بالثلث إن امتنع الورثة من الإجازة وما فضل عن الجزء الموصى به يكون لجميع الورثة على قدر ميراثهم كانوا كلهم عصبة أو كان معهم أهل الفروض فيلزم من كون الفضل لجميع الورثة أن يكون لكل واحد من الأولاد إذا كانوا مع أهل الفروض أكثر من القدر الذي يكون للموصى له لأن لفظ الموصى يقتضي أن يأخذ أهل الفروض فروضهم كاملة ويقسم الباقي على الأولاد ومن نزل منزلتهم بالسواء فيعود ضرر الوصية على الأولاد فقط فمنع الموصى من غرضه فيرجع الأولاد حينئذٍ على أهل الفروض بما دفعوه عنهم فيزداد بذلك شيء للأولاد على ما كان للموصى له وإنما منع الموصى بما يقتضيه بعضه لوجوب تقديم الوصية على جميع الميراث ليدخل ضرر الوصية على جميع الورثة أهل الفروض وغيرهم فينقص لكل وارث من حظه الذي يستحقه لو انتفت الوصية مقدار نسبة ما أخذه الموصى له من مقام الوصية إذ ليس للموصى أن يخص بعض الورثة لأخذ حظه كاملاً فتكون الوصية مسا عداه، وإذا كان جميع الورثة عصبة كمن ترك إثنين وقد أوصى في حياته أن ينزل زيد منزلة إبني فأنك تزيد الموصى له على الإثنين فتصح مساألتهم من ثلاثة فيكون لكل واحد منهم سهم، وهكذا يكون العمل إذا مات عن أكثر من إثنين أو عدلها من البنات وإن مات عن أقل من إثنين أو أقل من عدلها فقد كانت الوصية بأكثر من الثلث فاجعله كموصى له بالثلث إن امتنع الورثة من الإجازة، وإذا كان في الورثة أهل الفروض فصاح مسألة الورثة وحدهم وأعط لكل وارث حظه منها ثم صح مسألة أخرى بعدد الورثة وللموصى له المزيد عليهم على أنه ولد للميت لتكون مقاماً للوصية واستخرج ما ينوب ذلك الموصى له في هذه المسألة التي هي المقام واجعله قدامه كالأجزاء الشائع الموصى به إن كان مثل ثلث المقام أو أقل أو أكثر وأجازته الورثة وإلا فاجعله كموصى له بالثلث وانظر في المقام هل انقسم على مسألة جميع الورثة أم لا بالعمل السابق حتى تستخرج جامعتهما، قال الإمام ابن مرزوق ناقلًا عن ابن القاسم في العتبية وإن قال فلان من عدد ولدي والموصى له ذكر فسهم ذكر وإن كان أنثى فسهم أنثى ويخلط مع الولد في العدد فإن كان معهم أهل الفروض أخرجت فروضهم ثم أخذ

الموصى له ما وصفتنا مما بقي فيقسم ما بقي بين جميع الورثة اهـ. أي يقسم بين جميع الورثة أهل الفروض وغيرهم ما بقي بعد إخراج الوصية فقط من أصل المسألة لا ما بقي بعد الفروض والوصية معاً بدليل قوله جميع الورثة لأن أهل الفروض لا يعطى لهم مرتين فيجب حينئذ أن تجمع الفروض المعزولة أولاً إلى ما يتوب الأولاد فينظر هل ينقسم ذلك على جميع الورثة فيقسم عليهم أو لا يقسم عليهم فيستعمل فيه عمله المعروف حتى تخرج الجامعة المنقسم عليهم، وأبين من ذلك التثني قول بعض شراح التلمسانية وإن كان مع الأولاد ذو سهم عزل سهمه ثم قسم الباقي بين الأولاد والموصى له المزيد عليهم فتدفع للموصى له وصيته ويضم ما بقي للأولاد إلى ما عزل لذي السهم فيقسم بين جميع الورثة على فرائض الله اهـ. (فيلزم من ذلك العمل) أن يأخذ الموصى له أقل مما يأخذه الابن الحقيقي والله أعلم، (مثال ذلك) من تركت زوجاً وابناً وبناتاً وقد أوصت في حياتها أن ينزل زيد منزلة ابنتها فصحح مسألة الورثة فقط في أربعة وصحح بعدها مسألة زيادة الموصى له على الأولاد من عشرين لأجل الانكسار وأعزل منها ربع الزوج وأقسم الباقي لمن عدها فيخرج للموصى له ستة فاجعله له قوامة وأطرحها من العشرين تبقى أربعة عشر لجميع الورثة فاجعلها قدامهم وانظر بينها وبين المسألة الأولى تجد بيتها توافقاً بالنصف فاخرب نصف الأولى في الثانية التي هي مقام الوصية تخرج لك الجامعة أربعين واخرب لكل واحد في جزءه سهمه كما تقدم يخرج للزوج سبعة وللإبن أربعة عشر وللبنت سبعة والموصى له المنزل منزلة الابن إثنا عشر هكذا:

٤٠	٢٠	٤	
٧		١	زوجاً
١٤	١٤	٢	إبناً
٧		١	بناً
١٢	٦		موصى له

وإنما كان للموصى له المنزل منزلة الابن أقل مما كان للابن لأن لفظ الموصى لا يقتضي إلا أن ينزل الموصى له منزلة الابن وليس فيه ما يوجب تسويتها في المال والأولاد إنما يقسمون ما فضل عن أهل الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين فكان لفظه حينئذ مقتضياً لأخذ الموصى له ما يتوبه من حظوظ الأولاد فقط فكانه قال في المثال المذكور يأخذ الزوج العشرة التي هي ربع لتلك الأربعين وتقسّم الثلاثون

الباقية على الابن والبنت والموصى له لكل ذكر مثلاً حظ الأنثى فيخرج لكل إثنا عشر وللبنت ستة لكن بمنع تخصيص الموصى ببعض الورثة بضرر الوصية فيرجع حينئذ الولدان على الزوج فيقولان له قد أعطينا جميع الوصية من حظوظها وهو غير لازم لنا فلا بد أن تعطى لنا من عشرين الثلاثة التي هي خمسها ونصف خمس فيعطى لهما تلك الثلاثة وتبقى له سبعة فيقسمانها فيكون للابن منها إثنا عشر يزيدان على الإثنى عشر فيجتمع له أربعة عشر ويكون للبنت واحد يزيد على الستة فيجتمع لها سبعة ولو سئل الموصى عن المقصود بقوله نزلت فلاناً منزلة إبني فقال مرادي أن ينزل منزلة إبني فيأخذ من جملة التركة ما يأخذه إبني منها إذا قسمت لجميع الورثة والموصى له دون تفاضل بينهما أو كان كلامه صريحاً في ذلك ابتداء لوجب أن يعطى للموصى له من جملة التركة مثل ما يعطى لابنه منها مع إدخال ضرر الوصية على جميع الورثة والعمل في التوصل إلى ذلك أن تصحح مسألة الورثة فقط كانوا عصبية أو كان فيهم أهل الفروض ثم تضع الموصى له تحت الورثة وتعطى له مثل ما كان للولد الذي نزل منزلته ثم تزيد مثل ذلك على ما صحت منه

المسألة كالمول ولو كان مفصوده في المثال السابق ما ذكر لصحت من ستة هكذا:

٦	
١	زوجاً
٢	إبناً
١	بنتاً
٢	موصى له

وقس على المثال المذكور غيره محافظاً على التفصيل المذكور في لفظ الموصي ومهما أوصى أن ينزل فلان منزلة إبنه أو ابنته في تركته فإنه يقدر ولداً زائداً على الورثة كما تقدم وإن لم يكن للموصي ولد معين يوم موته والله أعلم.

والثانية أن يوصي لشخص بنصيب أحد بنيه أو بمثل نصيبه للموصي له مثل ذلك إذا قسم المال للورثة على تقدير عدم الوصية إذ لا يقدر الموصى له ولداً زائداً على أولاد الموصي عند مالك

وابن القاسم وأنشعب وأصبح فإذا أعطى للموصى له ما يستحقه قسم جميع ما عداه لجميع الورثة كان فيهم أهل فرض أم لا فيلزم حينئذ أن يكون للموصى له أكثر مما يكون للابن فإذا مات عن ابن فهي وصية بجميع المال إن أجازها الابن وإلا فبالثلث وإن مات عن إثنين فبالنصف مع الإجازة أو بالثلث مع الرد وإن مات عن ثلاثة بنين فبالثلث وعن أربعة فبالربع وعن خمسة فبالخمس وكذلك ما زاد على ذلك وإن مات عن بنين وبنات صححت مسألتهن ثم ينسب نصيب أحدهم الذي وقعت الوصية بمثل حفظه إلى الثلاث فما خرج فهو الجزء الموصى به فيوضع مقام ذلك الجزء بعد المسألة فيعطى منه ذلك الجزء الموصى له ثم يوضع الباقي قدام الورثة فينظر بينه وبين المسألة بالتوافق والتباين كما تقدم حتى تخرج جامعتهما، مثال ذلك من

٩	٣	٦	
٢		٢	إبناً
٢	٢	٢	إبناً
١		١	بنتاً
١		١	بنتاً
٣	١		موصى له

مات عن إثنين وإثنين وقد أوصى في حياته لزيد بمثل حظ أحد بنيه فمسألتهن من ستة ونسبة حظ الابن منها ثلث فقد كانت وصيته حينئذ بالثلث فيستعمل في ذلك ما ذكر فتخرج الجامعة تسعة لكل ابن منها إثنان ولكل بنت واحد وللوصى له ثلاثة هكذا:

وإن مات الموصي بما ذكر عن أولاد وأهل الفروض فللموصى له أيضاً مثل نسبة حظ أحدهم من مسألتهن وقد قال فيه اللخمي في تبصرته وإن قال له مثل نصيب أحد

ولده وله زوجة وأبوان عزل نصيب الزوجة والأبوين ثم نظر إلى ما ينوب كل واحد من الباقي فيعطى مثل نصيب أحدهم للموصى له ثم يجمع نصيب الزوجة والأبوين إلى الباقي بعد ما أخذ الموصى له فيقسمونه على قرأتش الله اهـ. وإنما جمعت الفروض إلى الباقي لأن الباقي بعد إخراج الوصايا هو الذي يكون لجميع الورثة ليدخل الفرض بالوصية على جميع الورثة والعمل في ذلك كالعامل في مسألة الأولاد فقط، مثال ذلك من مات عن زوجة وأبوين وخمسة بنين وثلاث بنات وقد أوصى في حياته لزيد بمثل نصيب الإبنين فمسألة الورثة من أربعة وعشرين ونصيب الإبنين منها أربعة ونسبتها من الأربعة والعشرين سدس فقد كانت وصيته حينئذ سدس المال فيستعمل في ذلك مثل ما تقدم فتخرج الجامعة أربعة وأربعون ومائة واحد للزوجة منها خمسة عشر ولكل من

١٤٤	٦	٢٤	
١٥	٥	٣	زوجة
٢٠		٤	أماً
٢٠		٤	أباً
٥٠		١٠	بنين
١٥		٣	بنات
٢٤	١		موصى له

الأبوين عشرون وللبنين خمسون عشرة لكل واحد وللبنات خمسة عشر خمسة لكل واحدة وللموصى له أربعة وعشرون هكذا:

ومثال آخر من ماتت عن زوج وأم وثلاثة بنين وبنت وقد أوصت في حياتها لزبد بمثل حظ أحد بنينا فمسألة الورثة من إني عشر وحظ الإبن منها إثنان ونسبتها من المسألة سدس فوصيتها حينئذ بالسدس أيضاً فيستعمل في ذلك ما تقدم فنخرج الجامعة إثنين وسبعين ويكون منها للزوج خمسة عشر وللأم عشرة ولكل إبن عشرة وللبنات خمسة وللموصى له إثنان عشر هكذا:

٧٢	٦	١٢	
١٥	٥	٣	زوجة
١٠		٢	أماً
١٠		٢	إبناً
١٠		٢	إبناً
١٠		٢	إبناً
٥		١	بتاً
١٢	١		موصى له

وما ذكر في ذلك هو المشهور من مذهب مالك وأصحابه المعمول به كما قال ابن هلال في «الفرد الثمير» ومذهب ابن أبي أويس والشافعي وأبي حنيفة الذي يقال له مذهب الفرائض إذا أوصى له بمثل نصيب أحد البنين أنه يقدر ولداً زائداً على أولاد الميت فيأخذ من جملة المال مثل ما يأخذه الإبن من جملته وأما إذا أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه فلا يقدر زائداً باتفاق مالك وأصحابه والفرائض على ما نقل عن أبي الحسن وابن عبد السلام لأن بعضه لم يكن فيه ما يستلزم مماثلة ما يأخذه الموصى له لما يأخذه الإبن في الفرد وإنما أوصى له بنصيب الإبن ولم يشترط مماثلة نصيبهما وعكس اللخمي في ذلك فجعل محل الخلاف فيما إذا أوصى بمثل النصيب وأما إذا أوصى بالنصيب فيقدر ولداً زائداً اتفاقاً لأن معناه

عنده لفلان نصيب أحد أولاده على أنه كواحد منهم، وقال أبو يوسف إن قال بمثل نصيبه فهو زائد وإن قال بنصيبه فباطلة لأنه أوصى بما هو مملوكاً لابنه بالموت والعمل في ذلك على مذهب الفرائض أن تصحح مسألة الورثة فقط كانوا كلهم أولاداً أو كان معهم أهل الفروض وتعطي لكل وارث حظه منها، ثم تفع الموصى له تحتهم وتعطي له مثل ما كان للابن، ثم تزيد ذلك على المسألة كالمول فيكون الموصى له كذي فرض طراً في المسألة بعد فراغ المال فيزاد فيها لأجله فيدخل الضرر على جميعهم كما لو أعطينا للموصى له في المثال الأخير مثل حظ الابن وهو إثنان ثم تزيدهما على المسألة فنصح من أربعة عشر فيأخذ الموصى له حينئذ سبع المال كما يأخذه كل واحد من البنين والخلاف المذكور جار على الخلاف في اعتبار مدلول اللفظ أو القصد فمذهب مالك وأصحابه أقرب إلى لفظ الموصى لأن ظاهره يقتضي أنه أوصى له بمثل حظ ابنه الذي يكون له في المال دون اعتبار الوصية ومذهب الفرائض أقرب إلى قصده عرفاً إذ العرف يقتضي تشبيهه بابنه لا تفضيله على ابنه فيلزم على هذا أن يأخذ الموصى له مثل ما يأخذه ابنه من المال إذا قسم للورثة والموصى له دون وجود تفاضل بينهما وقال اللخمي قول مالك أحسن لأن حظ أحد أبنائه إذا كانوا ثلاثة الثلث فمثلهم هو الثلث والربع دونه فكان حمله على الثلث أولى حتى يقدم دليل أنه أراد أن يجعل الموصى له مضافاً للابناء فيزاد عليهم فالمشهور حينئذ هو اعتبار مدلول لفظ الموصى الذي هو واجب للاعتبار ولو كان لفظ الموصى صريحاً في أحد الأمرين لوجب حينئذ حمله عليه بلا خلاف لكن لا بد من إدخال ضرر الوصية على جميع الورثة أهل الفروض وغيرهم باستعمال العمل السابق، وقد بينت هذه المسألة والتي

قبلها توجيهاً وعملاً بياناً شافياً لا يوجد في غير هذا الشرح والحمد لله على ذلك، وينبغي للشهود أن يسألوا الموصي حين الإيصاء بما ذكر في المسألتين عن مقصوده به ليكتبوه بعبارة صريحة لا احتمال فيها.

فرع قال الشيخ خليل في التوضيح قال ابن القاسم وإن أوصى بمثل نصيب أحد أولاده ولا ولد له وجعل يطلب الولد فمات ولم يولد له فلا شيء للموصي له أم. فليست هذه كالثي أوصى فيها أن ينزل فلان منزلة ابنه إذ لا فرق بين وجوده وعدمه والله أعلم، والثالثة أن يوصي لشخص بحظ إحدى بناته أو بمثل حظها فلا يقدر الموصي له هنا بنناً زائدة على الورثة عند مالك وأصحابه بل تصحح مسألة الورثة كان فيهم أهل فروض أم لا ثم ينسب ما ينوب البنات من المسألة فما خرج فهو الجزء الموصى به فيستعمل فيه عمل الإجازة أو الرد إن زاد على الثلث، وكذلك إن كانت الوصية بمثل نصيب الزوج أو الأم أو غيرها من الورثة، والرابعة أن يوصي بمثل حظ أحد أولاده فهذا إن مات عن الذكور فقط أو البنات فقط فالحكم في ذلك هو ما تقدم. وإن مات عن البنين والبنات دون أهل الفروض فعد رؤوس الأولاد وتضيف الذكر على الأنثى، وانسب واحداً من جملة الرؤوس فما خرج فهو الجزء الموصى به فإذا مات مثلاً عن ثلاثة بنين وبنات فقد كانت وصيته بربع ماله وإن مات عن الذكور والإناث وأهل الفروض فاعزل ما صحت منه مسائلهم ما فيها من الفروض واقسم ما بقي على الأنثى كالذكر فما خرج فانبسب للمسألة يخرج لك ما كانت به الوصية كما لو ماتت امرأة عن زوج وابن وابنتين وقد أوصت في حياتها لزيد بمثل حظ أحد أولادها فأصل مسائلهم من أربعة فإذا عزل منها ربع الزوج وقسم الباقي كما ذكر للأولاد خرج واحد ونسبه من الأربعة فقد كانت الوصية حينئذ بربع المال، وقال ابن الماجشون يعطى للموصي له بما ذكر نصف نصيب ذكر ونصف نصيب أنثى كالخشب، والخامسة أن يوصي بمثل حظ أحد ورثته فهذه وصية بجزء من عدد رؤوس الورثة فتعد رؤوسهم ولو اختلفوا في الإرث كالزوجات والبنات والأخوات فينسب واحد إلى جملة الرؤوس فما خرج فهو الجزء الموصى به.

والسادسة أن يوصي بحظ أو جزء من ماله فقد قال فيها ابن علاف قال الأستاذ أبو بكر الأبهري إذا أوصى له بسهم من ماله أو بجزء أو بحظ أو نصيب فإلصحابنا ثلاثة مذاهب أحدها أن له الثمن رواء ابن الموز لأنه أقل سهم ذكره الله تعالى في الفرائض، والثاني السدس لأنه أقل السهام من غير حجب، والثالث أن ينظر إلى ما انقسمت عليه الفريضة بالأصل أو بالعمول أو بالفرص بلغت عشرين أو ثلاثين أو أقل أو أكثر فيعطى سهماً منها، قال ابن الموز وهو أحب إلينا وعليه جماعة من أصحاب مالك أم. وعلى الأخير اقتصر الشيخ خليل في مختصره وإن لم يكن له وارث فليوصى له السدس وقبل الثمن.

ثم أشار إلى عمل الوصايا التي أوصى بها غير الميت الأول في مسائل المناسحات بقوله:

وَحَيْثُ أَوْصَى غَيْرُ أَوَّلِ نَفْسٍ مُنْصَحَاتٍ فَاتَّظَرْنَ أَبَدًا
جَابِئَةً فَنُذِرَتْ وَإِلَيْهَا نَحْ بِسَهَامِ الْمَوْصِي قَبْلَ الشَّاءِ
بَسْمَلِ الْمُنْصَحَاتِ فَتُجْزَلِ جَابِئَةً فَكُلُّ بِذَلِكَ أُنْجَلِ

فأقول في تفسير ذلك: وحيث أوصى بجزء شائع ميت غير أول في مسائل مناسحات تعدد فيها الموتى قبل القصة فانظر أيها الطالب أبداً بعد تصحيح مسألة ورثة الميت الذي جعل تاه الوفاة قدامه وبعد تصحيح مسألة إيصائه بشان وبعد تصحيح جامعتهما بما تقدم من الأعمال جامعة مسائل الإرث

والإیصاء مع سهام المیت الموصی الکامل قبل التاء الموضوعه قدامه فی الفریضة فعمل المتناسخات الأتھی الذی هو التوافق أو التباين تنجیل أي تخرج بذلك العمل جامعة الکل أي جمیع المسائل الموجودة وذلك بأن ننظر بینهما بالتوافق والتباين فإن توافقا فی شيء من الأجزاء الصحیحة فاضرب وفق جامعة الإرث والإیصاء التي یقال لها الثانية لاندراج اللتين قبلها فیها فتلقیان فی المسألة الأولى التي قبل تاء وفاة ذلك الموصی تخرج لك جامعة الجميع واجعل وفق جامعة الإرث والإیصاء جزءه سهم الأولى التي قبل التاء واجعل وفق سهام المیت الموصی جزءه سهم جامعتیها وإن تباينا فاضرب جملة جامعتیها فی الأولى التي قبل التاء تخرج لك الجامعة الكبيرة واجعل جملة جامعتیها جزءه سهم الأولى وجملة سهام المیت الموصی جزءه سهم جامعتیها واضرب لكل وارث ما كان له فی جزء سهمه یخرج ما يستحقه من الجامعة الكبيرة، مثال التوافق بین جامعتیها وسهام المیت الثاني الموصی من ترك زوجةً وبنثاً وأخاً لأب ولم یقسم ماله حتی ماتت ابنته المذكورة عن أمها التي هي الزوجة المذكورة عن زوج وابن وقد أوصت تلك البنت فی حیاتها لزيد بثلث ما ورثه عن أبيها فصحب مسألة الهالك الأول من ثمانية ومسألة البنت الهالكة من إثني عشر واجعل بعدها مقام إیصائها بالثلث الذی هو ثلاثة وأعط منها واحداً للموصی له یبق إثنان وهما متوافقان بالنصف لتلك الإثني عشر فاضرب نصفها الذی هو ستة فی المقام تخرج لك جامعة الإرث والإیصاء ثمانية عشر واستخرج لكل واحد حظه منها بما تقدم من الأعمال ثم انظر بین الثمانية عشر التي هي جامعتیها والأربعة التي هي سهام الموصی قبل التاء تجد بینهما توافقاً بالنصف فاضرب نصف الثمانية عشر فی الأولى التي هي الثمانية تخرج لك جامعة الجميع إثني وسبعين واضرب لأهل الأولى فی التسعة نصف جامعتیها ولأهل الثانية جامعتیها فی إثني نصف سهم المیت الموصی واجمع لمن ورت فی المسألتين ما یخرج له منهما یجتمع للزوجة منهما ثلاثة عشر ویخرج للأخ من الأولى فقط سبعة وعشرون وللزوج ستة من الثمانية التي هي ثمانية عشر وأما اللتان قبلها فلا تعتبران لاندراجهما فیها فصارت جامعة لهما وللابن من الثانية أيضاً أربعة عشر وللموصی له من الثانية أيضاً إثني عشر وهي ثلث السنة والثلاثين التي تخرج للمیت من الأولى هكذا:

ولا یصح أن یعمل بعد المسألة الثانية التي هي إثني عشر جامعة الأولین ثم مسألة الوصية بالثلث ثم جامعة الجميع لأن ذلك يؤدي إلى أن يأخذ الموصی له ثلث جمیع ما تركه الهالك الأول

٧٢	١٨	٣	١٢		٨	
١٣	٢	٢	٢	أما	١	زوجة
			ص	ت	٤	بنثاً
٢٧					٣	أخاًب
٦	٣		٣	زوجاً		
١٤	٧		٧	ینثاً		
١٢	٦	١	موصی له			

الذی لم یوص له بشيء فیجب حیثین أن تکمل کل مسألة فیها وصية تصحیح مسألة الورثة ومقام الوصية وجامعتیها التي یستغنی بها عنهما فتجعل ثانية ثم تستخرج بعد ذلك جامعة هذه الثانية والأولى التي قبل تاء وفاة الموصی كما فعل فی المثال المذكور، مثال ما إذا أوصی المیت الأول والثاني والثالث من تركت زوجاً وأماً وأختاً شقیقة وأخاً لأم وقد أوصت فی حیاتها بثلث مالها لزيد، ثم مات ذلك

الزوج عن أم وابن وقد أوصی فی حیاته لعمرو بریع ماله الذی ورثه عن زوجته المذكورة، ثم ماتت أم الهالكة الأولى عن ابنتها وابنتها المذكورین وقد أوصت فی حیاتها بخمس ما ورثته عن ابنتها الهالكة

أولاً ليكر فصيح الأولى يعولها من ثمانية واجمل بعدها ثلاثة مقام اثنت ثم صحح جامعتهما من اثني عشر ونزل هذه منزلة الأولى لاندراج ما قبلها فيها ثم صحح مسألة الميت الثاني من ستة واجمل بعدها أربعة مقام الرابع ثم صحح جامعتهما من ثمانية ونزل هذه الثمانية منزلة الثانية لاندراج مسألة الإرث والموصية فيها ثم استخرج جامعة هذه الثمانية مع الأولى التي هي اثني عشر بالعمل الآتي في المناسخات تكن ستة وتسعين وهي جامعة لجميع ما قبلها فنزلها حينئذ منزلة الأولى ثم صحح مسألة الميت الثالث من ثلاثة واجمل بعدها خمسة مقام الخامس ثم صحح جامعتهما من خمسة عشر ونزلها منزلة الثانية لاندراج اللتين قبلها فيها ثم صحح جامعة هذه الثانية التي هي خمسة عشر مع الأولى التي هي ستة وتسعون بعمل المناسخات فتصح من أربعين وأربعمئة ألف واضرب لكل واحد في جزء سهمه الموضوع فوق مسأله يخرج للأخت في إرثها من أختها وأما إثنان وتسعون وثلاثمئة وللأخ في إرثه منها أيضاً أربعة وثمانون ومائة، وللموصى له الأول ثمانون وأربعمئة، ولأم الزوجة خمسة وأربعون، ولابن الزوجة خمسة وعشرون ومائتان، وللموصى له الثاني تسعون وللموصى له الثالث أربعة وعشرون هكذا:

١٤٤٠	١٥	٥	٣		٩٦	٨	٥	٦		١٢	٣	٨	
									ت	٣		٣	زوجاً
				ت	٨					١	٢	١	أماً
٣٩٢	٤	٤	١	يتاً	٢٤					٣		٣	أختاً
١٨٤	٨		٢	يتاً	٨					١	١	١	أخاً
٤٨٠					٣٢					٤			موصى له
٤٥					٣	١	٣	١	أماً				
٢٢٥					١٥	٥	١	٥	يتاً				
٩٠				موصى له		٦	٢	١	موصى له				
٢٤	٣	١							موصى له				

وقس على المثالين المذكورين غيرهما وأتقن ذلك العمل لأن الوصايا تجتمع مع الميراث غالباً في مسائل المناسخات ولذلك تعرضت لعمل اجتماعهما في النظم، وإن تعدد النوع الموصى له ووقع عليهم انكسار ما نابهم من المقام فاستعمل في ذلك عمل الانكسار على الأنواع الموصى لهم فانظر حينئذ بين باقي المقام والسألة كما تقدم لتخرج جامعتهما.

ثم أشار إلى عمل ما إذا تعدد الأجنبي الموصى له وكانت الوصية بأكثر من الثلث ولم يجز الورثة الزائد على الثلث بقوله:

فَصَلِّ وَإِنْ أَوْصَى لِمَنْ تَحْتَكَ
فَانْجَحِرْ جَنْبَ لَهَا فَنَقَامِ الْأَعْظَمَا
ثُمَّ اجْتَنِبِ الْأَبْشَرَاءَ فَجَنِّبْ قَدْ ذَهَبَتْ
وَإِنْ نَزِدَ عَلَى قَنْتَمِ نَافِعَتَا

بِرَّائِدٍ وَلَمْ يَجِبْزُوا لَزَيْدَا
وَأَفْخَ بِكُلِّ نَافَةٍ قَدْ خَلَا
لَأَمَلِ جَنْبَةٍ فَوَضَايَا خَضَلَتْ
خَمَلٌ عَزَلٌ فِي الْفَرْوَضِ قَدْ خَلَا

كُنَّا إِذَا أَوْصَى لِشَخْصَيْنِ مَنَا بِالشَّخْصَيْنِ مَنَا جَمْعًا
وَأَضْرَبَ مَقَامَ ثَلَاثٍ فِيمَا اجْتَمَعَ يَبْدُو مَقَامَ لِأَمٍّ لِمَنْ شَخْصٍ
فَهَنَتْ فِي مَوْجِعِ أَوَّلِ مَبْعٍ وَفُتِحَ إِلَى الْوَرَاثَةِ ثَلَاثِينَ مَا وَجِعَ
وَأَضْرَبَ عَلَى اسْتِغْنَالِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ غَنَلٍ مُفْضِلٍ قَدْ فَتَحْنَا

فأقول في تفسير ذلك الكلام الآتي فصل أي كلام مفصول عما تقدم في العمل مع تقاربهما في الصورة لأن ما تقدم فيما إذا كانت الوصية بالثلث أو أقل أو أكثر مع إجازة الورثة الزائد وما هنا فيما إذا كانت بأكثر مع امتناعهم من إجازة الزائد، وإن أوصى الحر المميز المالك لمن تعدد ممن يصح الإيصاء لهم بشيء زائد على ثلث مال الموصي الذي علم به حين موته وبقي إلى يوم تنفيذ الوصية ولم يجيزوا أي ورثته قدرًا أزيد أي زائدًا على الثلث فاستخرجن أبيها الطالب لها أي للوصايا التي أوصى بها المقام الأعظم الجامع لجميعها بالنظر بين مقاماتها بالتمائل والتداخل والتوافق والتباين كما تقدم وادفع من ذلك المقام لكل موصى له ما قد علم له بالإيصاء قدامه ثم اجمع تلك الأجزاء المدفوعة لأهل جملة وصاياها حاصلة في المثال فإن كانت أقل من المقام أو مثله فاحفظ قدرها في طرق الفريضة، وإن تزد تلك الأجزاء على المقام الأعظم الذي أخذ منه فاعمل في ذلك مثل عمل عول قد خلا أي سبق في تصحيح مسائل الفروض الزائدة على أصلها بأن تعطي لكل موصى له جزؤه المكمل قدامه وتجمع تلك الأجزاء أي وتزد المقام عدداً آخر بمائل جملة الأجزاء كما إذا أوصى الميت في حياته لشخصين معاً أي جميعاً بالنصف لأحدهما وبالثلثين للآخر مما جمعه من الأموال في حياته فإنك تضرب مقام النصف في مقام الثلثين فيخرج لك المقام ستة فتعطي لهما لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلثين أربعة ثم تجمعهما فيجتمع لك سبعة فتزد تلك السبعة سبعة، وكما لو أوصى شخص بجميع ماله والآخر بثلث ماله فإنك تجعل مقام الكسر الذي هو الثلاثة مقام الوصيتين فتعطي جميعهما للموصى له بالمال قدامه وتعطي لثلاثه الذي هو الواحد للموصى له بالثلث ثم تجمعهما فيجتمع لك أربعة فتزد الثلاثة أربعة، ولو أجاز الورثة لهما ذلك لاقتسما المال أرباعاً، واضرب أبيها الطالب بعد جمع تلك الأجزاء مقام ثلث الذي يصح الإيصاء به شرعاً فيما اجتمع لك من الأجزاء التي قل من المقام الأصلي أو مثله أو أكثر منه سواء يخرج بذلك مقام لازم للوراث الذي منع الزائد على الثلث فضع هذا المقام اللازم في موضع مقام أول متنوع من الوراث وادفع إلى الوراث قدامهم ثلثي المقام الثاني الذي وضع في موضع الأول، واضرب بعد ذلك على استعمال ما تقدم في الوصية بالثلث من عمل في حل محكم أي مبين متفنن، وذلك بأن تنظر إلى الباقي الذي هو الثلث ومسألة الورثة بالانقسام والتوافق والتباين كما تقدم فما كان بينهما تستعمل معه السابق حتى تخرج لك الجامعة وما يتوب كل واحد منها سواء أوصى بذلك الميت الأول أو غيره.

(مثال ما إذا كانت الأجزاء الموصى بها) الزائدة على الثلث أقل من المقام ما إذا ترك الميت شيئاً وبنّا وقد أوصى في حياته لزيد بثلث ماله ولعمرو بنصف ماله فضع الورثة الزائد على الثلث فصحب مسألة الورثة من ثلاثة واضرب مقام الثلث في مقام النصف لتباينهما يخرج لك مقامهما ستة فاجعلها بعد المسألة وأعط منها لصاحب الثلث إثنين ولصاحب النصف ثلاثة واجمعهما واضرب الخمسة المجتمعة منهما في ثلاثة مقام الثلث الذي يصح الإيصاء به شرعاً يخرج لك مقام لازم للورثة وهو خمسة عشر فاجعله في موضع السنة التي هي المقام المتنوع واجعل العشرة التي هي ثلثه قدام الورثة وانظر بينهما وبين المسألة تجد بينهما تبايناً فاضرب المسألة في المقام اللازم للورثة تخرج لك جامعتهما خمسة وأربعين واضرب للورثة في العشرة المنكسرة عليهم وللوصى لهما في الثلاثة كما تقدم يخرج

للابن عشرون وللبنت عشرة وللموصى له بالثلاث ستة وللموصى له بالنصف تسعة ومجموع ما خرج لهما ثلث المال هكذا:

٤٥	١٥	٣	
٢٠	١٠	٢	إبناً
١٠		١	بنتاً
٦	٢	٢	موصى له
٩	٣	٢	موصى له

(ومثال كون الأجزاء الزائدة على الثلث) مثل مقامها من تركت زوجاً واحداً وأختاً لأب وقد أوصت في حياتها لزيد بنصف مالها ولعمرو بالنصف الباقي ومنع الورثة الزائد على الثلث فصحب مسألة الورثة من ستة واجعل بعدها اثنين مقام الوصيتين لثمائل مقاميهما وأعط منه لكل موصى له واحداً واجمعهما يخرج لك مثل المقام واضرب فيه مقام الثلث يخرج المقام اللازم للورثة ستة فاجعلها في محل الاثنين واجعل الأربعة الباقية منها قدام الورثة وانظر بينها وبين المسألة تجد بينهما توافقاً بالنصف فاضرب نصف المسألة في المقام تخرج لك الجامعة ثمانية عشر واضرب لكل واحد في جزء سهمه كما تقدم يخرج للزوج ستة وللأخ أربعة وللأخت إثنان ولكل موصى له ثلاثة، ومجموع ما خرج لهما ثلث المال هكذا:

١٨	١٦	٦	
٦	٤	٣	زوجاً
٤	١٠	٢	أختاً لأب
٢		١	أختاً لأب
٢	١	٢	موصى له
٣	١	٣	موصى له

(ومثال كون الأجزاء الزائدة) على الثلث أكثر من المقام الأصلي فيكون العمل فيه كعمل العول في من ترك أمّاً وبنتاً وعمّاً وقد أوصى في حياته لزيد بنصف ماله ولعمرو بثلثي ماله ومنع الورثة الزائد على الثلث فصحب مسألة الورثة في ستة واجعل بعدها الستة التي هي مقام الوصيتين وأعط منها لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلثين أربعة واجمعهما يجتمع لك سبعة فيلزم عول المقام إلى سبعة فاجعل تلك الستة سبعة ثم اضرب مقام الثلث في السبعة التي هي جملة الأجزاء المجتمعة يخرج لك المقام اللازم للورثة أحدًا وعشرين فاجعلها في موضع السبعة واجعل الأربعة عشر الباقية منها قدام الورثة وانظر بينها وبين المسألة تجد بينهما توافقاً بالنصف فاضرب نصف المسألة في المقام تخرج لك جامعتهما ثلاثة وستين واضرب لكل واحد في جزء سهمه يخرج للام سبعة وللبنت أحد وعشرون وللمم أربعة عشر وللموصى له بالنصف تسعة وللموصى له بالثلثين إنا عشر هكذا:

٦٣	٢١	٦	
٧	١٤	١	أمّاً
٢١		٣	بنتاً
١٤		٢	عمّاً
٩	٣	٢	موصى له
١٢	٤	٤	موصى له

(واعلم) أن للعمل المذكور في رد الزائد على الثلث إنما يحتاج إليه إذا كان الموصى له متعدداً فيلزم محاصنتهم في الثلث بقدر أجزائهم من المقام وأما إذا كان الموصى له بأكثر من الثلث متحداً ورد الورثة الزائد على الثلث فاجعله موصى له بالثلث وامض على العمل السابق في صدر الباب.

تنبيهات:

الأول: اعلم أن الوصايا إنما تقع محاصنتها في الثلث إذا كانت في مرتبة واحدة كالوصايا بالمال إذا لم يكن في كلام الموصي ما يقتضي ترتيبها سواء كانت بالأجزاء الشائعة في المال أو بالأشياء المعينة فيه أو بهما معاً وإن كان في كلامه ما يقتضي الترتيب فإنه ينسحب قال الشيخ خليل في شرح قول ابن الحاجب وإذا

أوصى بترتيب اتبع ما نصه الترتيب إما بصريح اللفظ كقدّموا كذا على كذا وإما بحرف كنتم وإما بتقديم في اللفظ فلا عبرة به عندنا خلافاً للحنفية ففي المدونة ولا يقدم ما قدم في لفظ أو كتاب ولا يؤخر ما أخر وليقدم الأوكد فالأوكد إلا أن ينص على تبديله غير الأوكد وقيد ابن الماجشون بما لا الرجوع عنه وأما ما لا رجوع له عنه من عتق ينقل ونحوه فلا يبدأ عليه غيره ورأى الباقي تنقيده مخالفاً لكثير من فروعه انتهى.

وقال الثنائي في كبيره وإن أنى في لفظه بمن فقال لزيد ثلثي ولخالد منه عشرة أو قال لفلان عشرة من ثلثي ولفلان ثلثي بأي صاحب العشرة اتفاقاً، وأما إن كانت الوصايا وما نزل منزلتها كمدير الصحة وصدّق المريض مختلفة المراتب ولم يكن في كلامه ما يقتضي ترتيباً وضاق عنها الثلث فلا بد من تقديم الأوكد منها بالأوكد في الثلث حتى يتم الثلث فيبطل ما بقي من الوصايا، فأوكد الأمور التي تخرج من الثلث فك أسير مسلم لما فيه من إخلاص المسلم من الذل والرق للكفار لأنه واجب على الكفاية ويتمين على من قام به فتصير الوصية به وصية بالواجب، ثم مدير صحة لكون تديره من أفعال الصحة التي لا رجوع فيها مع تشوف الشارع للحرية، ومدير المرض إذا صح بعده صحة بينة كمدير الصحة، وإذا تعدد المدير وكان تدبيرهم مفترقاً قدم الأول فالأول وإن كان في فرد واحد تحاصوا على المشهور ويحيى ذلك في مدير المرض الذي مثل تأتي مرتبته، ثم صدّق مريض بنا بمنكوحته في حال مرضه فمات منه أوصى به أو لم يوصى لأنه معاوضة في المرض فصار كتمن المبيع، ثم زكاة عين أو حرث أو ماشية أوصى في مرضه أنه فرط في إخراجها في بعض الأعوام الماضية وإنما لم تخرج من رأس المال كاستاء الديون لأن ذلك لم يعلم إلا من جهته فينتهم أنه لم يفرط في ذلك وإنما سماه زكاة لثلاث تساهل الورثة في إخراجها، وأما إذا أشهد في صحته أنه فرط في إخراجها فإنها تخرج من رأس المال، ثم زكاة فطر أوصى في مرضه أنه فرط في إخراجها لبعض الأعوام الماضية، ثم كفارة ظهار وقتل خطأ أوصى في مرضه بوجوبها عليه في بعض الأعوام الماضية وإن أشهد في صحته بذلك فمن رأس المال وأفرغ بينهما إن لم تحمل الثلث إلا رقية واحدة لا اختلاف فيما هو الأقوى منهما وإن كان في الثلث رقية وإطعام فهي للقتل ويظم للظهار باتفاق وأما عتق قتل العمد فهو مندوب فلا يكون كهذه الواجبات وإنما هو مثل معين غير عتق كما قاله الشيخ عبد الباقي الزرقاني، ثم كفارة يمين حنث فيها فهي أضعف مما قبلها لأنها على التخيير في ثلاثة أمور وما قبلها على الترتيب، ثم كفارة فطر نهار رمضان عمداً يأكل أو شرب أو جماع وهي أضعف من كفارة اليمين التي ورد نصها في القرآن، ثم كفارة التفريط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر إذا أوصى بها في مرضه وإن أشهد بها في صحته في رأس المال، ثم النذر الذي نذره في حال صحته وأوصى به لأنه أوجب عليه نفسه فصار أضعف من كفارة التفريط التي وجبت بنص السنة وأما النذر الذي نذره في المرض فقد قال فيه ابن مرزوق عن ابن رشد ينبغي أن يكون بمنزلة مدير المرض، ثم المعتق المبطل عتقه في المرض ومدير المرض ويتحاصن عند ضيق الثلث عنهما لاستوائهما في الرتبة إذا كان قدر ذلك في واحد وإن كان أحدهما متأخراً عن الآخر قدم الأول منهما كما قال ابن القاسم في المدونة وقال الشيخ عبد الباقي وأما الصدقة والعطية المبطلتان في المرض فتقدمتان على الوصايا على ما روى عن مالك وأكثر أصحابه ويقدم الموصي بعتقه عليهما على ما اختارها ابن القاسم، ثم المعين عنده الموصي بعتقه ناجزاً أو المعين عند غيره الموصي بشرائه وعتقه ناجزاً بعد موته والمعين الموصي بعتقه بعد أجل قريب كالشهر ونحوه من يوم موت الموصي والمعين الموصي بعتقه على مال يؤخذ منه مؤجلاً أو حالاً فعجله العبد قبل قسمة التركة وهذه الأربعة في مرتبة واحدة يتحاصون عند الضيق وأخرت عن المبطل

والمدير في المرض لأن له الرجوع فيهم دونهما ثم المعين الموصي بكتابه بعد موته فكتب ولم يجعل الكتابة والمعين الموصي بعقده على مال يؤديه حالاً فمات السيد فأعنت على مال ولم يجعله عند إرادة القسمة والمعين الموصي بعقده بعد موته بأجل بعيد كسنة أو أكثر وإن كان كمشرين عاماً لكن يقدم ذو سنة على ذي سنتين في المحاصة مع المذكورين عند الاجتماع فلا يدخل معها صاحب الأجل البعيد إلا إذا عدم صاحب الأجل القريب قال ابن مرزوق ولا يمثلون للأجل إلا بالعام فما فوقه وتقديم ذي السنة على ذي الأكثر منها قد ذكره ابن رشد ولم يعزه قال اللخمي وهو القياس ولعل المؤلف يعني خليلاً إنما اقتصر عليه لهذا وإلا فالقول بتسويتهم عزاء اللخمي لمحمد وابن القاسم قال محمد وإن كانا مؤجلين بعشرين وأحدهما أبعد تحاصوا وقال ابن القاسم إن كان أحدهما إلى سنة والآخر إلى عشر أو عشرين تحاصوا اهـ. وليس بين الشهر والسنة مرتبة أخرى كما يفيد كلام ابن مرزوق وابن غازي فما قرب للشهر حينئذ يلحق به وما قرب لسنة يلحق بها خلافاً لبهرام ومن تبعه الذين يمثلون الأجل البعيد بما فوق الشهر ودون السنة ليسلم كلام خليل من الثنائي مع أنه يسلم منه بأن يقال بأن يقدم المعتق لسنة من أنواع الأجل البعيد في الدخول مع الموصي بكتابه والموصي بعقده على مال ولم يجعله ثم المعتق لأكثر من سنة من أنواع البعيد أيضاً يدخل معها عند عدم ذي السنة ومعنى نسخة على الأكثر أن المعتق للسنة يقدم على ذي الأكثر في الدخول مع من تقدم، ثم غير المعين الموصي بعقده وحج الفريضة والمعين من الأموال والجزء الشائع فيها وهي في مرتبة واحدة يتحاصر بعضها مع بعض فيما يجب لها، ثم حج التطوع، وقد نظمها الشيخ بهرام على وفق ما عند الشيخ خليل في مختصره وأصلحت بعضه لمن أراد حفظه فقلت:

يُغْتَمَرُ فِي الْإِبْضَاءِ فَكُلُّ أَيْسَرَا	فَيُتْلَوُ ذُو التَّغْيِيرِ فِي صَحْةِ الْفَجَسِمِ
فَيُتْلَوُ مِمَّا نَهَى الْفَرِيضُ وَنَهَى	زَكَاةُ نَحْتِ أَوْصَى بِهَا خَالَةُ السَّقَمِ
تَلْبِيهَا زَكَاةُ الْفَطْرِ ثَلَاثُ بَنَفَا	عُشَاقُ جِهَارٍ أَوْ لَيْسَ بِهَا جَزَمِ
فَيُتْلَوُ مِمَّا كَفَّارَةُ لَيْسَ بِهِ	فَكَفَّارَةُ الْفَطْرِ فِي شَهْرِنَا الْفَحْمِ
فَكَفَّارَةُ الشَّطْرِ بِعِذِّ قَضَائِهِ	تَلْبِيهَا ثَلَاثُ صَحْةٍ كَانِ بِالْفَجَرِ
فَيُتْلَوُ مَا بِالْمَقَامِ كَانِ مُبْشَلَا	وَتَلْبِيْرُهُ وَكَانَا فِي الْفَقْرِ بِالْمَقَرِ
وَيُتْلَوُ جِثُّ الْمُتَمِينِ مُطْلَقَا	يَسْجُومُ الْوَلَاةُ أَوْ كَشْفِهِ مِنْ الْفَقْرِ
وَجِثُّ عَلَى مَالٍ نَسَاوٍ لَنَا ذِكْرُ	إِنَّا مُجَلُّ الْفَقْرِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْفَقْرِ
فَيُتْلَوُ مِمَّا مَوْصَى لَهُ أَنْ يَكْتَابَا	وَيُتْلَوُ مَالٍ لَمْ يَسَاوِ إِلَى الْفَقْرِ
وَجِثُّ بَنِيذِ الْفَقْرِ ثَلَاثُ أَكْثَرِ	وَقَبْلَ الْفَقْرِ يَتْلُو عَامَ لَنَا الْفَقْرِ
تَلْبِيهَا عُشَاقُ لَلْبُذِي لَمْ يَمِينِ	وَعَجْ قَرِيْبُهُ يَطْلُو مِنْ أَمِّ
وَسَالُ مُتَمِينٌ وَنَا هُوَ شَائِعٌ	فَيُتْلَوُ حَجُّ الشَّطْرِ بِالْفَقْرِ

وعصير تديره على السقم الذي هو المرض ومعنى الإطلاق كان معيناً عنده أو عند غيره وأوصى بشرائه وبإعتاق كل منهما عنه في يوم وفاته أو في زمان انقضاء مثل شهر من يوم وفاته ويخرج من الثلث قيمة المعين عنده وثمان المعين عنده لأنه يزداد له إلى ثلث قيمته إذا امتنع من البيع وبقية ألفاظ النظم ظاهرة، ولا يوضع الموصى لهم مع الورثة في الفريضة إذا كان في الأشياء المخرجة من الثلث ما هو معين بل تقوم التركة كل حاجة بقيمتها ثم يؤخذ ثلث قيمتها فيقال هو كذا فتخرج منه المعينات بقيمتها الأوكد بالأوكد ويشترى منه ما ليس في التركة الأوكد بالأوكد أيضاً حتى يتم الثلث

فيبطل باقي الوصايا ثم يقسم الثلثان للورثة وحدهم إلا إذا وصل في الثلث من أوصى له بالشائع فلا بد أن يوضع مع الورثة إن لم يرد أن يأخذ شيئاً مخصوصاً من التركة فيما نذبه من ثلث القيمة ثم يقسم ما نابه من الثلث إلى الثلثين فينسب من المجموع ما نابه من الثلث ليخرج له الجزء الذي يأخذه من غير ما أخذه أرباب الوصايا غير الشائعة ولا فائدة في وضمهم ابتداءً .

الثاني اعلم أن سائر الأشياء التي تقدم كيفية ترتيبها في الإخراج من الثلث إنما تخرج من ثلث الأموال التي علم بها الموصي قبل موته لا ما جهله فظهر بعد موته أنه مملوك له بالأرث عن قريبه الذي مات قبله أو أنه قد أعطى له في حياته، فلا دخول لها في ثلثه بل يكون جميعه لورثته إلا أن يكون للميت مدير صحة وعليه صدقات مريض لم يسمهما ثلث المعلوم فإنهما يدخلان في ثلث ذلك المجهول لأن مدير الصحة وصدقات المريض يكونان في ثلث جميع أموال الموصي سواء علم بها الموصي قبل موته أو كان جاهلاً بها فظهر بعد موته أنها مملوكة له في حياته أما مدير الصحة ومثله مدير المرض إذا صح بعده فقد نص عليه غير واحد، وأما صدقات المريض الذي كان ملحقاً بالوصايا كمدير الصحة فقد نص عليه الشيخ خليل في التوضيح والفرق بين مدير الصحة الذي يدخل في ثلث المجهول ومدير المرض الذي لا يدخل فيه أن الصحيح يقصد عتق مديره من مجهول لأنه قد يكون بين تدبيره وموته سنون كثيرة بخلاف من دبر في المرض فإنه يتوقع الموت من مرضه وهو عالم بماله فإنه يقصد أن تجري أفعاله فيما علمه واختلف إذا اجتمع مدير الصحة الذي يخرج من ثلث المعلوم والمجهول مع الوصايا التي تخرج من ثلث المعلوم فقط وكان ثلث المعلوم وحده لا يسع جميع ما يخرج من الثلث هل يدخل مدير الصحة في ثلث المعلوم وثلث المجهول دخولاً واحداً يعني بقدر المالكين ثم تخرج الوصايا من بقية ثلث المعلوم فقط أو يبدأ بإخراج المدير من ثلث المعلوم فإن بقي في المدير شيء كمل من ثلث المجهول في ذلك القولان المذكوران نص عليهما الشيخ خليل في التوضيح، وبيان ذلك بالمثال إذا كان مال الميت المعلوم إثني عشر درهماً من جملته قيمة مدير صحة يساوي ثلاثة دراهم وكان ماله المجهول ستة دراهم فكان مجموع المالكين ثمانية عشر درهماً من جملته قيمة مدير الصحة يساوي ثلاثة دراهم وكان ماله المجهول ستة دراهم فكان مجموع المالكين ثمانية عشر درهماً وقد أوصى في حياته لزيد بثلاثة دراهم أن نقول على القول الأول نسبة السنة المجهولة من مجموع المالكين ثلث فيدخل ثلث المدير الذي هو درهم في ثلث السنة وتدخل ثلث المدير وهما درهمان في الأربعة التي هي ثلث المعلوم فيكون حراً لأنه مقدم على الوصايا في الإخراج من الثلث وبقي إثنان من ثلث المعلوم فيأخذهما الموصى له فيبطل له واحد ويكون للورثة خمسة من المجهول وثمانية من المعلوم فيجتمع لهم ثلاثة عشر ولكن لا بد أن يرد المدير الواحد الذي كان بين المجهول للورثة ليأخذ من عندهم ثلث نفسه الذي قوم بالدروهم الثامن من الثمانية التي كانت لهم من المعلوم فيكون كله حراً فيأخذ الورثة حينئذ سبعة معلومة مع السنة المجهولة وجملته ثلاثة عشر أيضاً وعلى القول الثاني يخرج المدير من الأربعة التي هي ثلث المعلوم فيبقى منها واحد فيأخذه الموصى له فيفضل له إثنان ويأخذ الورثة جميع السنة المجهولة وثمانية من المعلوم وقس على ذلك ولم أزد من قال يبدأ بإخراج المدير المذكور من المجهول ثم يكمل باقيه من ثلث المعلوم ثم تخرج الوصايا من بقية ثلث المعلوم، وقال ابن مرقوق فإن ادعى الموصى له علم بماله وأنكره الورثة حلفوا أنهم ما علموا أن صاحبهم علم فإن نكلوا حلف الموصى له أنه علم ودخلت فيه الوصية فإن نكل لم تدخل، ثم قال في محل آخر وإن تصدق أو وهب في صحته ولم يفيض ذلك إلى أن مات المتصدق فإن الصدقة تبطل لعدم الحوز وتدخل فيها الوصايا بخلاف ما أقر به في مرضه، فإذا كانت الوصايا تدخل في الصدقة

والهبة المذكورين فأجرى ما حسبه في صحته ولم يقبض إلى موته لأن ربة المحبس باقية على ملك الوافق وقال ابن علاف في شرح قرائض ابن الشاط قال في المدونة وكل دار ترجع إليه بعد موته من عصرى أو من حبس هو من ناحية التعمير فالوصايا تدخل فيه ويدخل فيه من انتقض له شيء من وصيته ولو بعد عشرين سنة، وأما الحبس المبطل فلا يرجع ميراثاً ولا تدخل فيه الوصايا وأما لو كان له أبى وجمل شارد قد اشتهر موتهما ثم وجدا بعد موت الموصي فقد اختلف في دخول الوصايا فيهما على قولين .

وفي «التولود» وأما ما كان يعلم به من عيب أبى أو جمل له شارد وكان أبى منه ثم رجع بعد موته ولو بعد عشرين سنة من يوم موته أو يرجع حبس حبسه هو أو أبوه أو أجنبي جعل مرجعه إليه وإن كان بعد السنين الكثيرة فإنه تدخل فيه وصايا لأنه مما علم أصله، وأما إن اشتهر عنده أو عند الناس غرق سفينته وموت عبده ثم ظهرت سلامة ذلك فروى أشهب عن مالك في قولين فقال: لا تدخل فيه وصايا وقال أيضاً تدخل فيه وقد يذكر له موت عبده وهو يرجوه وكذلك في العتبية من سماع أشهب قال: وتدخل فيما يرجع إليه من أبى وشارد وكذلك روى عيسى عن ابن القاسم وهو في المجموعة إذا شهدت عنده بينة بغرق سفينته أو موت عبده أو فرس أو تلفة فطال زمنه وأبى منه فلا تدخل فيه الوصايا وإن كان بلغه بيلاً ثم مات بقرب ذلك ولم يشهد عنده بذلك أحد فلتدخل فيه الوصايا وكذلك ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم قال وتدخل في العبد الأبى يرجع بعد موته وإن طال زمنه وأبى منه أهـ. وقال ابن علاف أيضاً لا تدخل في دين أقر به في مرضه لبعض ورثته فرده الباقون أو أجازوه له وكذلك لا تدخل فيما أقر به في مرضه أنه كان أعفته في صحته أو أنه كان تصدق به في صحته فردهم، وقال ابن مرزوق وفي المتيطي إن قال في مرضه كنت تصدقت بداري في صحتي على أبى ونحوه ممن لا تجوز له عطية بطل إقراره وترجع ميراثاً ولا تدخل فيه وصيته بلك في هذا المرض، وإن قال في مرضه كنت أعتقت عبدي في صحتي ولم يقل أنفذوا له ذلك ولا ثبت أنه قاله في صحته لم ينفذ من رأس المال ولا في الثلث ولا تدخل فيه وصيته أهـ. لأن الموصي لما قال ذلك علم من حاله أنه لم يرد دخول الوصايا فيه، وقال ابن علاف أيضاً ولا تدخل وصيته لأجنبي فيما رد من وصيته لو ائثرت كما إذا أوصى لوارث بثلث ولأجنبي بثلث آخر بل يتحصان في الثلث وما ينوب الوارث يرجع ميراثاً كما سيأتي هذا في النظم، وقال أيضاً ولا تدخل الوصايا فيما رده بعض الموصي لهم بعد موت الموصي بل يرجع ميراثاً لأن حصته التي لم يقلها كمال لم يعلم به، وكذلك لا تدخل في دية الموصي إذا ضربه غير الموصي له خطأ فخرجت روحه أثر الضرب أو بقي مغموراً حتى مات، وأما إن عرف أنه بعد الضرب من عقله ما يعرف به ما هو فيه ولم يغير الوصايا فإنها تدخل في الدية يعني إن لم يعف ذلك المقتول خطأ عن الدية وأما إن عفا عنها فقد أوصى للمعاقلة بالدية فيصح لهم ما حمله الثلث جميع ماله الذي كانت الدية من جملة ما يغرمون ما زاد على الثلث ويحاص من كانت عليه الدية بها أهل الوصايا في الثلث، وقال أيضاً وكذلك لا تدخل في دية إذا قتله غير الموصي له عمداً فعفا أو لياؤه على الدية وإن قال إن قيل ولاني ديني فوصيتي فيها لأنها لم تجب له بالعمد ولا كان على يقين من قبولهم لها وكذلك لا تدخل فيها وإن قال يخرج ثلثي مما علمت وما لم أعلم لأن مراده ما لم أعلم من مالي ودية قتله عمداً لم تكن من ماله لكن تؤدي منه ديونه ويرثها عنه ورثته على قرائض الله لأن السلة حكمت ذلك في الدية، وإن عفا المقتول عمداً بعدما خرج على أخذ الدية من قائله أو أوصى أن يعفى عنه على الدية دخلت الوصايا في الدية قاله في سماع أصبغ ومثله في كتاب ابن الموزان، وقال أبو الوليد هذا بين على القول بأن العفو على الدية يلزم القاتل فيجبر على دفعها

لإحياء نفسه وأما على القول بأن ذلك لا يلزمه إلا برضاء فالذي يأتي على قياس المذهب عدم دخول الرضا في دينه إذا قال إن قبل ولائي ديني فوصيته فيها لا تدخل وصايا فتلك الدية التي يقبلها القاتل إذ ليس على يقين أن القاتل يرضى بدفعها اهـ. باختصار.

ويمكن هندي أن يفرق بينهما بأن الغالب من حال الولاية لا يعفون على أخذ الدية مع إمكان الفصاح لأن نفوسهم لا تطيب إلا بقتل القاتل وأن الغالب من حال القاتل أنه لا يطلب أخذ الفصاح منه مع طلب الولاية الدية منه فاعتبر الغالب في كل منهما والله أعلم، فعلى هذا إذا عفا المقتول بعد إنفاذ مقتله على الدية أو علم بعفو الولاية على أخذها وعلم أبضاً بقبول القاتل دفعها فلا إشكال أن الرضا يتدخل في تلك الدية لأنها مال علم به، وقال ابن علقاف أيضاً وإذا قتل الموصي له الموصي خطأ كانت وصيته التي أوصى له بها قبل القتل في مال المقتول دون دينه لأن الدية وديت عنه وهو لا يوصي فيها فلو أخذ منها شيئاً صار كأنه لم يؤد شيئاً أودى أقل مما لزمه سواء كان عاقلاً بعد الضرب أو مات بالفور فهو حينئذ كمن قتل موروثه خطأ فإنه يرث من ماله دون دينه، وإذا قتل الموصي له الموصي عمداً بطلت وصيته فلا تكون في مال ولا دية مقبولة منه كمن قتل موروثه عمداً فإنه لا يرث من مال ولا دية، وقال أيضاً ومن أوصى لقاتله خطأ بعد أن ضربه وعلم حين الإحصاء له أنه الجاني عليه نفذت وصيته في المال والدية ولو لم يعلم بذلك والأول هو مذهب المدونة والثاني في كتاب ابن المواز. ومن أوصى لقاتله عمداً بعد أن ضربه نفذت وصيته في المال لأن الوصية له كانت بعد الضرب فلا ينهم بالاستعمال دون الدية لأنها كمال لم يعلم به لأنها لا تجب إلا بعد الموت والقبول والخلاف فيها بين حصول العلم بكونه هو الجاني عليه وعدمه كمسألة الخطأ التي قبلها هي المقصود منه بخ، وإنما أطلت هنا بنقل تلك المسائل لكثرة وقوعها مع كون ذلك الشيخ مستوفياً للكلام فيها، وقال في «إيضاح المسالك» ولا تبطل الوصية إذا أوصى شخص لعيد رجل أو لولده أو لزوجه فقتله السيد أو الأب أو الزوج عمداً قالوا لأنه لا ينهم أحد أن يقتل من أوصى لعبده أو لولده أو لزوجه لعل أن يعطيه منه شيئاً اهـ. وما قاله في العبد مبني على أن من ملك أن يملك لا يعد مالاً والله أعلم.

الثالث: اعلم أن الوصية بمعنى تكون متعده ومتعددة وتكون مجتمعة مع الوصية بالجزء الشائع مع اتحادهما وتعدد الأخرى فتجب محاصة ما اجتمع من تلك الأنواع في الثلث لاستوائها في المرتبة كما تقدم لكن الموصي له بمعنى لا يوضع في الغريضة مع الورثة على كل حال وإنما ينظر إلى فيه المعين المتحد أو المتعدد مع ثلث قيمة جملة التركة فإن كانت قيمة الأشياء المعينة دون ثلث قيمة جملة التركة أو مثل ثلثها أخذ كل موصي له ما عين له ولا كلام للورثة في ذلك على المشهور، قال ابن مرزوق إذا أوصى بمعين من التركة ولم يحمله الثلث فالمشهور أن الورثة مخبرون بين إجازة الوصية أو القطع للموصي له بجميع الثلث في ذلك المعين لأنه لو تلف لبطلت الوصية. هذا هو الذي اختاره ابن القاسم من قول مالك في المدونة قال اللخمي وهو أحسن كان للميت أن يجعل ثلثه في ذلك المعين وإنما مقالهم في الزائد على الثلث ثم قال: وقال مرة لهم أن يقطعوا للموصي له بالثلث من كل شيء وعليه مر ابن الحاجب إلخ، وإن كانت قيمة الأشياء المعينة أكثر من ثلث قيمة جملة التركة تسمى ثلث قيمة جملة التركة من قيمة تلك المعينات فأخرج لك من تلك التسمية فادفع مثلها من كل معين لمن أوصى له به وأردد باقي كل معين على باقي التركة واقسم جملة ذلك على مسألة الورثة وحدهم بأحد طرق فسمه التركة كما إذا أوصى لزيد بمعين يساوي عشرة دراهم ولعمرو بمعين آخر يساوي عشرين درهماً وسواهما يساوي خمسة عشر درهماً فكانت جملة التركة خمسة وأربعين درهماً فإنك تسمي الخمسة عشر التي هي ثلثها من الثلاثين التي هي قيمة المعينين فيخرج لك نصف

فيأخذ كل موسى له نصف ما عين له ويقسم جميع الباقي للورثة وحدهم، وإن اجتمعت الوصايا بالمعينات والأجزاء الشائعة فخذ من قيمة جميع التركة مثل تلك الأجزاء الشائعة واجمع ذلك إلى قيمة المعينات يخرج لك مجموع ما أوصى به فانظروه مع ثلث قيمة كل واحد جملة التركة فإن كان ذلك دون ثلث جملة التركة أو مثل ثلثها فقد صحت الوصايا كلها فادفع كل معين لصاحبه ثم سم قيمة كل واحد من الأجزاء الشائعة المأخوذة من رأس المال من قيمة ما عدا الأشياء المعينة فما خرج من نسبة كل واحد فاجعله كجزءه شائع في غير المعينات أوصى به لصاحب ذلك الجزء وصحح مسألة الورثة مع الوصايا بتلك الأجزاء الشائعة واقسم على جماعتهم ما عدا تلك المعينات كما إذا أوصى الميت لزيد بمعين يساوي عشرة دراهم ولعمرو بمعين آخر يساوي خمسة دراهم وليكر بنصف سدس جميع ماله يأخذه مما عدا المعينين وسواهما يساوي خمسة وأربعين درهماً فكان مجموع التركة ستين درهماً ونصف سدسها هو خمسة فتجمع تلك الخمسة إلى قيمة المعينين فتكون جملة الوصايا عشرين درهماً وهي مثل ثلث جميع التركة فقد صحت الوصايا كلها حينئذٍ فادفع كل معين لصاحبه وانسب الخمسة التي هي قيمة الجزء الشائع الموصى به من الخمسة والأربعين التي هي قيمة غير المعينين يخرج لك تسع فاجعل صاحب ذلك الجزء موسى له بنسب غير المعينين فصحح مسألته مع الورثة كما تقدم واقسم على جماعتهم ما عدا المعينين وإن كانت جملة الوصايا المعينة الشائعة أكثر من ثلث جملة التركة فسم ثلث قيمة جملة التركة من جملة قيمة جميع الوصايا يخرج لك مقدار ما يصح لكل واحد من وصيته فيأخذ صاحب كل معين ما صح له مما عين له ثم تنسب قيمة ما صح من كل شائع لقيمة ما عدا ما صح لأرباب المعينات فيخرج جزءه شائع أوصى به لصاحب ذلك الشائع في غير ما أخذه أرباب المعينات كما إذا أوصى لزيد بمعين يساوي خمسة دراهم ولعمرو بمعين آخر يساوي عشرة دراهم وليكر بسدس جميع ماله يأخذه من غير ما أخذه زيد وعمرو وما عدا المعينين يساوي خمسة وأربعين درهماً فكانت جملة التركة ستين درهماً فتجمع العشرة التي هي سدسها إلى قيمة المعينين فيكون ذلك خمسة وعشرين وهي مجموع الوصايا الثلاث وهي أكثر من العشرين التي هي ثلث جملة التركة فسم العشرين التي هي الثلث من الخمسة والعشرين التي هي مجموع الوصايا يخرج لك أربعة أخماس وهي مقدار ما صح لكل واحد من وصيته فادفع لصاحب كل معين أربعة أخماس ما عين له فيكون لزيد ما يساوي أربعة دراهم ولعمرو ما يساوي ثمانية دراهم واجعل بكرأ كأنه موسى له بأربعة أخماس سدس جميع المال يأخذها من غير ما أخذه زيد وعمرو فيكون ذلك سدساً فاجعله كجزءه شائع أوصى به لبكر في غير ما أخذه زيد وعمرو وصحح مسألة الورثة مع بكر على أنه موسى له بسدس ما لم يأخذه زيد وعمرو واقسم على جماعتهم غير ما أخذه زيد وعمرو، واعلم أن الوصية بالمعين إنما تكون من الهالك الأول في التناسخات وأما غير الهالك الأول فلا يكون له شيء مملوك معين إلا بالقسمة فإن رضي جميع شركائه الرشداء العارفين لقدرة الأجزاء التي يرثونها من التركة بتسليم ذلك المعين في حظ الموصى به ليأخذوا عنه قسمة الرقاب مقدار ما لهم فيه من شيء آخر فيكون ذلك على سبيل المعاوضة صحت الوصية في جميعه لأنه مملوك للموصى فيستعمل في عمل ذلك وجه آخر عام في سائر المسائل التي كانت فيها الوصية بمعين من الهالك الأول وغيره وهو أن تسمي قيمة كل معين موسى به من جملة التركة تركه من أوصى به ويجعل خارج التسمية كجزءه شائع أوصى به لصاحب ذلك المعين ويعرف قدر تركه غير الهالك الأول من التناسخات بقسمة جملة تركه الأول على المسألة التي قبل ناه وفاة الموصى بذلك المعين وضرب خارج القسمة فيما بيده قبل الناه فلا بد أن يوضع للموصى له بمعين حينئذٍ مع الورثة في الفريضة ويوضع قدامه الجزء الشائع الذي خرج له من التسمية المذكورة وتصحح

مسألة الورثة بوصابها الشائعة مع الإجازة أو الرد إن زادت على ثلث الموصى بها ثم يقسم على الجامعة الأخيرة قيمة جميع تركة الأول فما خرج لكل موصى له بمعين ينظر مع قيمة ما عين له فإن تماثلاً أخذ جميع ما عين له وإن كان ما خرج له أقل من قيمة معين أخذ من قيمة ذلك المعين مثل نسبة ما خرج له من قيمة ما عين له وإن امتنع من هو شريك للموصى في ذلك المعين من تسليم حظه منه لأهل الوصية لأخذ قدره في موضع آخر فقد بحثت عن النص فيه فلم أجد فيه نصاً صريحاً والذي يقتضيه ظواهر النصوص أن ينظر إلى لفظ الموصى فإن قال أوصيت بجميع الشيء الفلاني للمساكين مثلاً ولم يزد على ذلك فامتنع شريكه في ذلك المعين من إجازة الوصية في حظه منه بقبول عوضه في غيره بطلت الوصية في حظ شريكه منه ولا شيء على ورثته في مقابلته سواء كان ذلك المعين مما يقبل القسمة بلا ضرر أولاً بقبولها كمن أوصى بمعين ثم استحق بعضه وإن قال أوصيت بجميع الشيء الفلاني للمساكين على أن يعطي ورثته لشريكه فيه قدر حظه منه في موضع آخر من الأموال المشاعة بيننا وكان ذلك المعين قابلاً للقسمة بلا ضرر كان هذا من أفراد المسألة التي وقعت فيها الوصية باشتراء معين في ملك الغير للمساكين فيؤمر ورثة الموصى حينئذ بطلب الشريك بأخذ عوض ذلك الحظ في موضع آخر من غير أن يعلم بالوصية مخافة أن يطمع فيه كثيراً أو يمتنع من تعويضه فإذا سلموا له موضعاً آخر تماثل قيمة حظ الموصى منه قيمة حظ شريكه من ذلك المعين فامتنع من قبوله بخللاً بحظه ورغبة فيه بطلت الوصية في حظ شريكه من ذلك المعين لعدم إمكان تحصيله من مالكة الممتنع من بيعه بالكلية فليس للموصى لهم إلا حظ الموصى منه وإن امتنع من ذلك لإرادة الزيادة على ما يماثله في القيمة لزم ورثته أن يزهوا على ما يماثله شيئاً فشيئاً إلى مثل ثلث ما يماثله فإن امتنع لطلب الزيادة على ذلك لم يجبروا على ذلك فيكون ما عينه له من مثل وثلثه للموصى لهم مع حظ الموصى من المعين ولم تبطل الوصية في حظ الشريك لإمكان تحصيله بالزيادة على ثلث قيمته لكن حق الورثة منع من الزيادة على ثلث القيمة الذي هو وسط ما يتغايين به الناس فاعتبر حينئذ في جانب المالك إمكان تحصيل الحظ فحكم بصحة الوصية واعتبر في جانب الورثة عدم لزوم تحصيله منه بما طلب فحكم عليهم بعرض الحظ الذي هو وسيلة إلى الحظ وإن كان ذلك المعين لا يقبل القسمة كنخلة واحدة وامتنع شركاؤه من التسليم وكان عندهم من نوع ذلك المعين أفراد تكون فيها سهام جميع الشركاء أقرع على ذلك المعين لمن يأخذه بقيمته في سهمه فإن خرج لمن أوصى به صحت فيه الوصية وإن خرج لغيره بطلت فيه الوصية كمن أوصى بمعين ثم استحق جسيمه وإن لم يكن عندهم من نوع ذلك المعين الذي لا يقبلها ما تكون فيه جميع السهام تزايد فيه ورثة الموصى وشركاء موروثهم حتى يأخذ بعضهم بتسليم حظه في نوع آخر بالتراضي لأن قسمة القرعة لا تكون إلا في نوع واحد فإن أخذه ورثة الموصى صحت فيه الوصية وإن أخذه غيرهم بطلت فيه وذلك كله إذا كان ثلث قيمة جميع متخلف الموصى مثل قيمة ذلك المعين أو أكثر من قيمته وإن كان ثلث متخلفه دون قيمتهم أو أكثر من حظ الموصى فلا يلزم ورثته إلا مقدار ثلث فيجري فيما حمله الثلث من حظ الشريك حينئذ ما تقدم في جملة حظه الذي حمله الثلث وإن كانت ثلث متخلفه مثل قيمة حظ الموصى فقط أو أقل من قيمته فلا يلزمه ورثته إلا القدر الذي هو حظ الموصى أو بعضه من ذلك المعين والله تعالى أعلم، هذا ما ظهر لي في الوصية بالمعين المشترك بين الموصى وغيره وهي كثيرة الوقوع في البوادي ومن ابتلي بها فليبحث عن نصها الصريح فالله يلهم الجميع الصواب، وفي هذا التنبيه الثالث زيادة على مضمّن تقييد قيده في ذلك قبل هذه الساعة.

ثم قال الناظم أصله الله :

وَإِنْ يَكُ الْمَوْصِي بِهِ مُكَرَّرًا غَيْرُ وَجْهٍ مُسْتَضَرًّا إِنْ كُرِّرَا
خَاصُّنَ بِالثَّلْثِ فَإِنْ تَنَدَّدَا مَعَ غَيْرِهِ لَمْ يَلْبَثْ لَدُنَّ قَبْدَا

فأقول في تفسير ذلك : وإن يك الشيء الموصى به قدراً مكرراً خروجه من المال كل يوم أو كل شهر أو كل عام مثلاً مستغنياً لجميع الثلث الذي كان للميت التصرف فيه بالإيهام بل لجميع المال إن كرر خروجه من ذلك في سائر تلك الأزمنة المستمرة أبداً حاصص صاحبه إن اتحد الموصى به المكرر بل وإن تعدد بقدر ثلث جميع المال مع غيره من الوصايا المعلومة القدر لعدم تكررها أنني تحاصص معه بما سمي لها في ثلث مقصود بالوصايا شرعاً كما إذا أوصى لزيد بمائة درهم من ماله وأن يعطي من ماله أيضاً خمسة أربال الزيت لمصباح المسجد الفلاني كل شهر وخمس عشرة قرية من الماء لأبناء السبيل في الموضع الفلاني كل شهر وعشرين خيزة لطلبة المدرسة الفلانية كل شهر ولم يجيزوا ورتته الوصية المعلومة ولا الثلاث الأخيرة المجهولة وكان ماله يساوي تسعمائة درهم فإنك تضع لفظ الموصى لهم تحت الورثة وتستعمل في ذلك عمل الوصية بالثلث وتقسم عليهم في جملة أنواع المال فإذا انعزل بالثلث فظهر بالقسمة فاستعمل في قسمة قيمة ذلك الثلث لأرباب الوصايا عمل المحاصة واجمل قدام زيد المائة التي أوصى له بها وقدام المجهولات الثلاثمائة التي هي ثلث مال الموصي واجملها فوق الخط يكن مجموع المحاصة أربعمائة واجمل بعدها الثلاثمائة التي هي الثلث واتسمها على المحاصة فيخرج جزء سهمها ثلاثة أرباع واضرب فيها ما بيد كل واحد ضرب الكسر فيخرج لزيد خمسة وسبعون وللمجهولات خمسة وعشرون ومائتان هكذا :

٣٠٠	٤٠٠	
٧٤	١٠٠	زيد
٢٢٦	٣٠٠	مجهولات

ولك أن تجمع محاصتهم في الثلث مع مسألة الورثة في فريضة واحدة بالعمل السابق في رد الزائد على الثلث وذلك بأن تصصح مسألة الورثة ثم تضع بعدها أهل الوصايا وتضع قدامهم ما تكون به محاصتهم وتضرب مقام الثلث في جملة الأجزاء التي هي أربعمائة في المثال المذكور فيخرج المقام اللازم للورثة وتضع جملة ثلثه قدام الورثة وتنظر

بينها وبين المسألة حتى تخرج جامعتهما فتقسم عليها جميع التركة فيخرج لكل واحد ماله منها فما خرج لزيد ملكه وما خرج لتلك الوصايا المجهولة فهل يقسم بينها على عددها بالسواء لاستوائها في استغراق الثلث مع التكرير في الأزمنة المشترطة وإن اختلفت قيمة الأشياء التي تخرج في تلك الأزمنة أو يقسم بينها على قدر الحصة إذا قومت تلك الأزمنة قيمة وسط في ذلك القولان المذكوران وإلى ذلك أشار الشيخ خليل بقوله وضرب للمجهول فأكثر بالثلث وهل يقسم على الحصة قولان وهذا إذا لم يبين ما تشتري به تلك الأشياء وأما إن قال يعطي كل شهر كذا من الدراهم في الزيت وكذا في الماء وكذا في الخبز فقد قال فيه ابن مرزوق يقسم ما يتروها من الثلث على الحصة فقط، ثم قال ولا يبعد جريان الخلاف مع البيان أيضاً اهـ. وإذا لم يكن مع الوصايا المجهولة وصية معلومة قسم جميع الثلث بينها كما ذكر وإذا لم يكن إلا وصية مجهولة كان لها جميع الثلث كما تحاصص بالثلث مع المعلومة على المشهور وما ذكر من محاصة جميع المجهولات بالثلث فقط هو المشهور لأنها كصنف واحد حيث اتصف الجميع بالجهل مع كون قصد الموصي صرف جميع الثلث في تلك المجهولات إن امتنع الورثة من الإجازة وقيل يحاصص كل مجهول بالثلث لأنه يستغرقه وقيل : يحاصص كل مجهول بجميع المال لأنه يستغرقه على تقدير الإجازة .

تنبيه: اعلم أن قسمة ما خرج للمجهولات بينها على قدر الحصص مشكلة لأن قيمة الأشياء في الأعوام المستقبلية قد تخالف قيمتها في العام الحاضر بمقدار كثير فلا يمكن لنا أن نعرف الآن قيمة الأشياء في سائر الأعوام التي يفرغ ذلك الخارج في آخرها لنقسم الآن على قدر قيمتها ما خرج لها من الثلث ولعل مراد من قال بذلك أنه يقسم عند الاحتياج إليه في كل زمان مشروط حاضراً وذلك بأن يوقف جميع ما خرج للمجهولات فيعطى لكل مجهول ما يشتري به في كل زمان حاضراً حتى يتم الموقوف وذلك قسمة على قدر الحصص في المعنى ثم قال:

فَضْلٌ وَإِنْ أَوْضَى لِغَيْرِ وَارِثٍ	بِشَائِعٍ وَأَخْبَرِ لِلْوَارِثِ
فَكَانَ نَجْمُورُ الْوَصِيَّتَيْنِ	أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ بَغِيرِ نَجْمِ
وَرَدَ بِنَائِي الْوَارِثِينَ كُلِّ مَا	لِوَارِثٍ وَمَا عَلَى الثَّلَاثِ لَنَا
فَلَهُنَا أَتَبَنُّ ثَلَاثَ بِلَاثَانِ	بِفَتْحٍ أَجْزَائِهِمَا مِنْ فَنَانِ
فَمَا يَنْبُو مِنْ نَفَامٍ أَكْثَمِ	وَلَوْثَ لِفَتْحِيهِ فَاظْهَمِ
وَمَا يَنْبُو غَيْرُهُ لَهْ أَجْنَلِ	فَتْحُهُ وَأَضْهَرُ عَلَى مَا أَضْلَى
كُنَا إِذَا أَوْضَى بِكُلِّ بَقْلَتِ	فَاتْمِمْ عَلَى تَضْفِيْنِ جُنَّةِ الثَّلَاثِ
وَرَدَ لِلْثَّلَاثَيْنِ شُدًّا كَمَلَا	وَأَفْعَلَ لِلْأَجْنَبِيِّنِ شُدًّا أَجْلَا

فأقول في تفسير ذلك هذا الكلام الآتي فصل أي كلام مفصول عما تقدم في العمل مع كون الجميع من الوصايا وإن أوصى الحر المميز المالك لغير وارث له بجزء شائع في ماله وأوصى بشائع آخر للوارث له فكان مجموع الوصيتين المذكورتين أكثر من ثلث ماله بغير وجود مبن أي كذب في كونها أكثر منه ورد باقي الوارثين للموصي كل ما كان لوارث موسى له من الثلث وردوا لهما معاً ما نما على الثلث أي ما زاد عليه سواء كان الرد حقيقة كما إذا كان من وارث رشيد أو حكماً كما إذا كان الوارث غير الموصي له محجوراً فاقسمن أيها الطالب لهما أي لوارث وغيره الموصي لهما ثلثاً بشماه قسمة رد زائد على الثلث التي تقدم ذكرها في الفصل السابق بحسب قدر أجزائهما من مقام الوصيتين فصحيح حينئذ مسألة الورثة واجعل بعدها مقام الوصيتين وأعط منه لكل موصى له جزءه الذي أوصى له به ثم اضرب الثلاثة التي هي مقام الثلث الذي يصح الإيهام به شرعاً في مجموع جزأيهما يخرج لك مقام كبير لازم للورثة نفسه في موضع الأول فما ينوب وارثه الموصى به من مقام أعظم لازم للورثة فاضمه لثلاثي ذاك الأعظم واجعل المجموع قدام الورثة وما ينوب الموصى له غير الوارث من المقام الأعظم اجعله قدامه واضرب على العمل الذي فصل وبين قبل هذا السجل حتى تخرج لك الجامعة وذلك بأن تنظر ما كان للورثة من المقام الأعظم هل انقسم على مسائلهم أو يوافقها أو يباينها فإن انقسم عليها صحت جامعة الإرث والوصية من المقام وإن وافقها ضربت وفق المسألة في المقام فتخرج الجامعة وإن يباينها ضربت جملة المسألة في المقام فتخرج الجامعة فيضرب لكل واحد في جزء سهمها كما تقدم فيخرج ما ينوبه من الجامعة كما إذا أوصى الميت لكل واحد من الوارث والأجنبي بثلث من ماله فاقسم بعد تصحيح مسألة الورثة جملة ثلث المقام الأعظم الذي هو ستة للموصي لهما على نصفين لاستوائهما في قدر الوصية ورد سدساً كاملاً خارجاً للوارث من ذلك المقام لبطان الوصية فيه لثلاثي ذلك المقام فيكون المجموع خمسة توضع قدام جميع الورثة وادفع للأجنبي الموصى له قدامه سدساً من المقام فاضلاً من ثلث ذلك المقام وانظر هل انقسم ما كان للورثة على مسائلهم أو يوافقها أو يباينها كما تقدم حتى تخرج لك الجامعة وما ينوبهم منها كما إذا كان الورثة في

هذا المثال زوجاً وإناً وقد أوصت الهالكه في حياتها بثلاث ماله لابنها وبثلاث آخر لأجنبي فرد الزوج ما كان للابن من الثلث وما زاد من الثلث لهما معاً فصحب مسألتها من أربعة واجعل بعدها مقام الوصيتين وهو ثلاثة وادفع للابن منها واحداً وللأجنبي واحداً ثم اضرب الإثنين التي هي مجموع أجزائهما في المقام في مقام الثلث الذي يصح الإيصاء به يخرج لك المقام الأعظم اللازم للوارث ستة واجعلها في موضع المقام الأول ورد الواحد الذي ينوب الابن الموصى له إلى الأربعة التي هي ثلثا المقام الأعظم يجتمع لك خمسة فضعها قدام الورثة وانظر بينها وبين المسألة تجد بينهما تبايناً فاضرب جملة المسألة في المقام تخرج لك الجامعة أربعة وعشرين فاضرب للورثة في الخمسة وللأجنبي في الأربعة يخرج للزوج خمسة وللابن خمسة عشر وللأجنبي الموصى له أربعة هكذا:

٢٤	٦		٤	
٥	٤		١	زوجاً
١٥	١		٣	إناً
٤	١		له	موصى له

ومثال آخر من ترك زوجة وأخاً شقيقاً وقد أوصى في حياته للشقيق بثلاث ماله ولأجنبي بربع ماله وودت الزوجة ما زاد على الثلث وما ينوب الشقيق من الثلث فصحب مسألة الورثة من أربعة واجعل بعدها الإثنى عشر التي هي مقام الثلث والربع وأعط منها للشقيق ثلثا أربعة وللأجنبي ربعها ثلاثة واضرب مجموعها في مقام الثلث الذي يصح الإيصاء به يخرج لك المقام الأعظم إحدى

وعشرين فضعه في موضع المقام الأول واجمع الأربعة التي بطلت فيها الوصية للأخ إلى ثلثي المقام يكن المجموع ثمانية عشر فضعها قدام الورثة وانظر بينها وبين المسألة تجد بينهما توافقاً بالنصف فاضرب نصف المسألة في المقام تخرج لك الجامعة إثنين وأربعين واضرب للورثة في نصف الباقي وللأجنبي في نصف المسألة كما تقدم يخرج للزوجة تسعة وللأخ سبعة وعشرون وللموصى له الأجنبي ستة وهي سبع المال لدخول الضرر عليه بمعاوضة الأخ هكذا:

٤٢	٢١		٤	
٩	١٨		١	زوجة
٢٧			٣	أخاً
٦	٣		له	موصى له

وهذا كله إذا كان مجموع الوصيتين أكثر من الثلث وكان في الورثة غير موصى له وردوا زائد الثلث للجميع وإن كان الأمر بخلاف ذلك فقد قال فيه الشيخ يعقوب السبتي في شرحه على نظم التلمساني إن كان مجموع الوصيتين مثل الثلث أو أقل مع وجود وارث غير موصى له أخذ الأجنبي وصية كاملة وترجع وصية الوارث ميراثاً وإن كان الوارث

الموصى له وارثاً لجميع المال أخذ الأجنبي جميع وصيته إن كانت مثل الثلث أو أقل وإن كانت أكثر منه وقف الزائد على إجازة الوارث وتعد وصية الوارث المتحد كأنها لم تكن لأنه مستحق لباقي المال بلا وصية وإن كان في الورثة غير موصى له وكان مجموع الوصيتين أكثر من الثلث فلا يخلو ذلك من أربعة أوجه:

الأول: أن يميزوا وصية الوارث والزائد على الثلث فهنا يأخذ كل منهما وصية كاملة.

الثاني: أن يمتنعوا وصية الوارث ويميزوا الزائد على الثلث فهنا يأخذ الأجنبي وصية كاملة ولا شيء للوارث بالوصية.

والثالث: وهو الذي في النظم وهو أن يمتنعوا وصية الوارث والزائد على الثلث فهنا يتحاص الوارث والأجنبي في الثلث على حسب وصيتهما فما ناب الأجنبي أخذه وما ناب الوارث رجع ميراثاً.

والرابع: أن يجزوا الوصية للوارث ويمنوا الزائد على الثلث فهنا يتخاص الوارث والأجنبي في الثلث على حسب وصيتهما وما تاب كل واحد منهما أخذه.

وهذا كله إذا أوصى لبعض الورثة دون بعض، وأما إن أوصى لجميعهم على قدر ميراثهم فهي كالوصية للوارث المتحد والأجنبي فيأخذ الأجنبي ماله بلا محاصة، وإن أوصى لهم مع الأجنبي لا على قدر ميراثهم فقال ابن القاسم في سماع أصح أرى أن الورثة يحاصون الأجنبي بقدر ما فضل به بعضهم على بعض في قدر ميراثهم اهـ. المقصود منه باختصار.

ثم قال الناظم أصله الله:

فَمَنْ لَوْ أَنَّ نَزَلَ فَوَصِيَّةً	مَنْبَرًا لِي ضَمَنَةً وَصِيَّةً
فَمَنْ لَوْ أَنَّ نَزَلَ فَوَصِيَّةً	نَزَلَ بِنَ كُلِّ نَزَلَ غَلَبًا
وَضَاقَ غَلَبًا ثَلَاثُ ثَلَاثُ الثَلَاثَةِ	فَلَمَّا نَزَلَ نَزَلَ لِي الضَمَنَةِ
ثُمَّ أَلْبِي فِي نَزَلَ فَوَصِيَّةً	ثُمَّ أَلْبِي فِي نَزَلَ فَوَصِيَّةً
فَمَنْ لَوْ أَنَّ نَزَلَ فَوَصِيَّةً	لَوْ بَلَّغَ غَلَبًا بِنَ ثَلَاثُ
وَأَنَّ نَزَلَ غَلَبًا فَوَصِيَّةً	بَلَّغَ مَا غَلَبَ ثَلَاثُ غَلَبًا

فأقول في تفسير ذلك هذا الكلام الأتي فصل أي كلام مفصول عما تقدم في الحكم مع كون كل منهما من الوصايا وإن ترك صاحب الوصية بالجزء الشائع عبداً مديراً في حال صحة ومدير حلة أي ومدير مرض يقوم بعد موته المديران المذكوران لأنهما من جملة ماله مع جميع ما تركه من كل نوع معلوم له من الأموال وضاق عنها على الأشياء الثلاثة التي هي الوصية بالجزء الشائع والمدير إن ثلث تلك القيمة المجتمعة مما ذكر فإن زادت قيمة تلك الوصايا على ثلث قيمة جميع المال فقدمن أبها الطالب في الإخراج من ثلث المال مديراً في حال الصحة كان متعدياً أو متعدياً ثم قدم في باقي الثلث إن بقي فيه شيء للعبد الذي قد دبر في زمان مرض مديره كان متعدياً أو متعدياً ثم أخرج من باقي الثلث إن بقي منه شيء بعض الوصية بجزء مذكور في عقد الوصية فمن بدت أي فمدير الصحة أو المرض الذي ظهرت قيمته دون ثلث جميع المال أو دون بقية ثلث المال إن قدم عليه غيره من الأشياء التي ترتب في الثلث أو مثله أي مثل ثلث المال أو مثل بقية ثلث المال أن قدم عليه غيره عتق كله من ذلك الثلث فإن بقي شيء في الثلث أخرج منه ما يليه وإن نزل قيمة المدير في الصحة أو في المرض عليه أي على ثلث جميع المال أو على بقية ثلث المال إن قدم عليه غيره فالعتق لبعضه واجب بقدر ما حملة ثلث مطلوب من ذلك المدير فإن كان الثلث أو ما بني منه مثل نصف قيمته عتق نصفه ورق نصفه للورثة وإن كان ذلك مثل ثلثي قيمته عتق ثلثاه ورق ثلثه للورثة وهكذا يكون الحكم في المدير كان تديره في الصحة أو في المرض وهذا إذا اتحد المدير في الصحة أو في المرض أو تعدد وكان تديرهم في مجالس لأنه يجب تقديم الأول فالأول في الإخراج من الثلث على المشهور كما يقدم الأخير في الأخير في البيع لأجل الدين على السيد وأما إذا دبرهم في صحة أو مرض بكلمة واحدة أو بكلمات نسفاً فإن المديرين في الصحة ثم المديرين في المرض يتخاصان في الثلث أو ما بني منه عما يقدم عليه فيعتق من كل واحد نسبة الثلث أو باقيه من مجموع قيمتهم عما يباع من كل واحد منهم لأجل الدين مثل نسبة الدين من جملة قيمتهم ثم يكون العتق منهم بعد قضاء الدين بالحصص أيضاً كما نص ابن علاف على جميع ما ذكر في المتعدد، واعلم أن المدير لا فائدة في وضعه مع الورثة إذا كان جميع التركة حاضراً أو بجملة ثلث الحاضر كما يفعله بعضهم لأنه من جملة المقيتات في التركة

التي قدما أنها لا توزع مع الورثة بل يقوم جميع التركة كل حاجة بقيمتها فيؤخذ ثلث قيمتها فيقال هو كذا فيخرج منه المدير الأول بقيمته ثم الذي يليه بقيمته ثم كذلك حتى يتم الثلث فيبطل باقي الوصايا ثم يقسم ما قوم بالثلثين للورثة وحدهم وإن بقي من الثلث شيء للموصى له بالشائع الذي أراد أن يأخذ حقه من جميع أنواع ما بقي عن الوصايا غير الشائعة فلا بد أن يجمع ما يتوبه من ثلث القيمة إلى ثلثها ثم ينسب لمجموع ذلك ما نابه من ثلث القيمة فيخرج له جزء شائع يأخذه مما بقي عن الوصايا غير الشائعة فيوزع مع الورثة ويجعل موصى له بهذا الجزء الذي خرج له كما لو دبر في صحته مبدأ يساوي يوم تنفيذه إيصائه ثلاثين درهماً ودبر آخر في مرض مدته يساوي يوم التنفيذ عشرين درهماً وسواهما يساوي مائتين وخمسين درهماً وقد أوصى في حياته لزيد بثلث جميع ماله مجموع قيمة تركته ثلاثمائة وثلثها مائة فيخرج مدير الصحة بثلاثين ثم مدير المرض بعشرين فتبقى خمسون للموصى له بالثلث فتضم تلك الخمسون إلى المائتين فتنسب إلى المجموع تلك الخمسون فتكون خمساً فيجعل مع الورثة موصى له بالخمس في غير المديرين فإن كان ورثته زوجة وعماً صحت مسائلتهم من الخمسة التي هي المقام فيكون للزوجة واحد وللعم ثلاثة وللوصى له واحد فيقسمون غير المديرين أخساً هكذا:

٥	٤	
١	١	زوجة
٣	٣	عماً
١		موصى له

ولو مات عن مدير صحة يساوي إثني عشر درهماً وعن مدير مرض يساوي ثمانية دراهم وسواهما عشرة دراهم لكان مجموع التركة ثلاثين وثلثها عشرة ونسبتها من قيمة مدير الصحة خمسة أسداس فيعنت خمسة أسداسه ويرق سدسه مع مدير المرض للورثة ولو كان غيرهما يساوي إثنين وعشرين لكان مجموع التركة إثنين وأربعين وثلثها أربعة عشر فيعنت مدير الصحة منها بإثني عشر فيبقى لمدير المرض إثنان ونسبتها من قيمته

ربع فيعنت ربعه ويرق ثلاثة أرباعه للورثة، وإن اجتمع في الثلث مدير الصحة ومدير المرض والوصية بالشائع وغيره فقد تقدم لنا كيفية ترتيبه في الثلث، ومثاله ما لو أوصى مع المديرين المذكورين بمعين يساوي عشرة دراهم وغير الثلاثة يساوي ستين درهماً وقد أوصى أيضاً بتسع جميع ماله فيكون مجموع التركة تسعين وثلثها ثلاثين فيعنت منها المديران بعشرين فتبقى عشرة يتحاص فيها الوهيئتان نصفين لأن تسع التسعين مثل قيمة المعين فيكون لكل وصية خمسة ونسبة الخمسة من قيمة المعين نصف فيكون نصف المعين لصاحبه ويرجع نصفه الآخر للورثة مع الموصى له بالشائع ثم تضم الخمسة التي نابت صاحب الشائع إلى الستين التي هي الثلثان فيجتمع منه خمسة وستون فتنسب إليها تلك الخمسة فتكون جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً فيجعل مع الورثة موصى له بهذا الجزء الشائع في غير المديرين ونصف المعين وهو ثلاثة عشر فإن كان ورثته أمّاً وإبناً صحت مسائلتهم من المقام وإذا قسم عليه خمسة وستون يخرج جزء سهمه خمسة فيضرب فيه لكل واحد فيخرج لأم عشرة ولابن خمسون وللوصى له بالشائع خمسة هكذا:

تنبيهان:

٦٥	١٣	٦	
١٠	٢	١	أمّاً
٥٠	١٠	٥	إبناً
٥	١		موصى له

الأول: اعلم أن بعض التركة قد يكون ديناً على أجنبي عديم أو غائب ولم يحمل ثلث الحاضر قيمة المدير ولا يخلو ثلث المجموع لو حضر من أن يحمل جميع المدير أو بعضه والحكم فيهما معاً أن يؤخذ ثلث قيمة الحاضر الذي يحسب المدير فيه فينسب قدر ذلك الثلث من قيمة المدير فيعنت منه ذلك المقدار

ويرق باقيه لجميع الورثة فتمت اقتضى الورثة شيئاً من ذلك الدين ينظر إلى ثلثه كم هو فيمقت ما يقابله مما رق في ذلك المدير حتى يكمل ما يعتق منه من جملة أو بعض فإن لم يكن الاقتضاء حتى باع الورثة ما رق منه فسخ البيع في مقدار ما يعتق منه على القول المختار عند الأئمة وكذلك إذا فوتوه بغير عوض فلو مات عن مدير حاضر يساوي مائة وعن حاضر غيره يساوي خمسين وكان له على أجنبي عديم مائة وخمسون لكان مجموع التركة ثلاثمائة ولو حضر جميعها لعنت المدير كله لكن لم يحضر منها إلا مائة وخمسون وثلثها خمسون ونسبتها من قيمته نصف فيمقت نصفه ويرق في الحال نصفه الآخر لجميع الورثة فإذا اقتضوا من ذلك المدين خمسة عشر مثاقيل ثلثها خمسة ونسبتها من الخمسين قيمة النصف الذي رق منه فيمقت منه حيث كان نصف خمس ذلك النصف ثم كذلك حتى يقبضوا جميع الدين فيمقت كله ولو مات عن مدير حاضر يساوي مائة وعن حاضر غيره يساوي عشرين وقد كان له على أجنبي عديم ثلاثون لكان مجموع التركة مائة وخمسين ولو حضر جميعها لعنت من المدير نصفه ويرق نصفه الآخر للورثة دائماً لكن لم يحضر منها إلا مائة وعشرون وثلثها أربعون ونسبتها من الخمسين التي هي قيمة النصف الذي يعتق منه لو حضر الجميع أربعة أخماس فيمقت أربعة أخماس ذلك النصف ويرق في الحال خمس النصف لجميع الورثة فإن اقتضوا من ذلك الدين إثني عشر مثاقيل ثلثها أربعة ونسبتها من العشرة التي هي قيمة خمس النصف الذي رق منه إلى الاقتضاء خمسان فيمقت خمسا خمس ذلك النصف ثم كذلك حتى يقبضوا جميع الدين فيكمل عنت ذلك النصف وأما النصف الآخر فهو وريق للورثة دائماً.

الثاني: اعلم أن بعض التركة قد يكون ديناً على عديم من الورثة ولم يحمل ثلث الحاضر قيمة المدير وفيه تسعة أنواع لأنه إذا كان ما على الوارث من الدين أقل مما يرثه من مجموع التركة الحاضرة التي كان المدير من جملتها والتركة الغائبة فثلث المجموع إما أن يكون مثل قيمة المدير أو أقل من قيمته أو أكثر فهذه ثلاثة أنواع وإذا كان ما عليه من الدين مثل ما يرثه من المجموع فثلث المجموع أيضاً إما أن يكون مثل قيمة المدير أو أقل من قيمته أو أكثر من قيمته فهذه ثلاثة أخرى وإذا كان ما عليه من الدين أكثر مما يرثه من المجموع فثلث المجموع أيضاً إما أن يكون مثل قيمة المدير أو أقل من قيمته أو أكثر من قيمته فهذه ثلاثة أخرى وإذا لم تعرف أن الدين مثل الإرث أو أقل أو أكثر فاطرح من مجموع التركة قيمة المدير إن كانت مثل ثلث المجموع أو أقل من الثلث كما تطرح من المجموع ثلثه فقط إن كانت قيمته أكثر من الثلث واقسم الباقي على مسألة الورثة وحدهم فما خرج للمدين نظره مع الدين فيظهر القسم العارض لك والحكم في الأنواع الستة السابقة حكم ما إذا كان جميع التركة حاضراً لأن المدين لم يبق عليه شيء ينتج به في جميعها فلا يوضع المدير حيثنجد مع الورثة وإنما يؤخذ ثلث مجموع التركة الحاضرة والغائبة فينظر مع قيمة المدير فإن كانت قيمته مثل ثلث المجموع أو أقل من ثلثه عنت جميعه ثم تطرح قيمته من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة الورثة وحدهم كقسمة التركة وإن كانت قيمته أكثر من ثلث المجموع نسب ثلث المجموع إلى قيمته فيمقت منه مثل تلك النسبة ويرق باقيه للشركاء في الحاضر ثم يطرح ثلث المجموع الذي هو قيمة ما تحدد منه من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة الورثة وحدهم كما ذكر فما خرج للمدين إن كان أكثر من الدين الذي عليه زيد له على دينه ما يكمل به قدر إرثه من جميع الحاضر الذي يحسب فيه ما رق من المدير في أحد أنواعه وإن كان ما خرج له مثل الدين الذي عليه فقد كان تحت يده قدر إرثه فيكون جميع الحاضر الذي يحسب فيه ما رق من المدير في أحد أنواعه لغير المدين من الورثة وإن أردت أن تعرف مقدار الحاضر فانقل ما أخذه كل وارث من الحاضر إلى إمامه واجمع الجميع فوق الخط بتضع لك

المقصود مثال النوع الأول الذي كان فيه الدين أقل من الإرث وكان ثلث المجموع مثل قيمة المدير إذا ترك الميت أربعة بنين ومديراً حاضراً يساوي ثمانية وثلاثة عشر أخرى حاضرة وثلاثة أخرى دينا له على ابنه الكبير القديم فيكون مجموع التركة أربعة وعشرين وثلثها ثمانية وهي مثل قيمة المدير فيعتق كله ثم تطرح تلك الثمانية من مجموع التركة فتبقى ستة عشر فتقسم على مسألة جميع الورثة وحدهم فيخرج لكل واحد أربعة فيقال للمدين قد كان تحت يدك ثلاثة من هذه الأربعة وخذ الواحد الذي بقي لتمام حظك من الحاضر ويأخذ كل واحد غيرك أربعة من الحاضر وإن نفل الواحد الذي أخذه المدين من الحاضر وما أخذه غيره منه إلى قدامهم وجمع ذلك فوق الخط يكون الحاضر ثلاثة عشر هكذا:

١٣	١٦	٤	
١	٤	١	إثنان مدين
٤	٤	١	إيناً
٤	٤	١	إيناً
٤	٤	١	إيناً

ومثال النوع الثاني الذي كان فيه الدين أقل من الإرث وكان ثلث المجموع أقل من قيمة المدير من ترك أربعة بنين ومديراً قيمة عشرة وغيره من الحاضر أحد عشر وقد كان له على ابنه الكبير ثلاثة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين أيضاً وثلثها ثمانية وهي أقل من العشرة التي هي قيمة المدير فينسب قدر الثلث إلى قيمته فيكون أربعة أخماس فيعتق أربعة أخماس المدير ويترك خمسة

الباقى لجميع الأبناء على قدر ما يأخذونه من الحاضر فتطرح الثمانية التي هي قيمة ما تحرر من المدير من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة جميع الورثة فيخرج لكل واحد أربعة فيقال للمدين قد كان تحت يدك ثلاثة فخذ من الحاضر واحداً يكمل به حظك ويأخذ منه من الحاضر كل واحد من شركائه أربعة فيكون المجموع ثلاثة عشر هكذا:

١٣	١٦	٤	
١	٤	١	إثنان مدين
٤	٤	١	إيناً
٤	٤	١	إيناً
٤	٤	١	إيناً

ومثال الثالث الذي كان فيه الدين أقل من الإرث وكان ثلث المجموع أكثر من قيمة المدير من ترك أربعة بنين ومديراً قيمته أربعة وغيره الحاضر سبعة عشر وله على ابنه الكبير ثلاثة فيكون مجموع تركته أربعة وعشرين أيضاً والأربعة التي هي قيمة المدير أقل من الثلث فيعتق كله ثم تطرح قيمته من مجموع التركة وتنقسم العشرين

الباقية على مسألة جميع الورثة فيخرج لكل واحد خمسة فيقال للمدين قد كان تحت يدك ثلاثة فخذ من الحاضر إثنين فيكمل بهما حظك ويأخذ كل واحد من شركائك خمسة فيكون المجموع سبعة عشر هكذا:

١٧	٢٠	٤	
٢	٥	١	إثنان مدين
٥	٥	١	إيناً
٥	٥	١	إيناً
٥	٥	١	إيناً

ومثال الرابع الذي كان فيه الدين مثل الإرث وكان ثلث المجموع مثل قيمة المدير من ترك أربعة بنين ومديراً قيمته ثمانية وغيره من الحاضر إثنى عشر وله على ابنه الكبير أربعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين أيضاً وثلثها مثل قيمة المدير فيعتق كله ثم تطرح قيمته من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة جميع الورثة فيخرج لكل واحد أربعة فيقول للمدين قد كان تحت يدك

مقدار حظك ولا شيء لك في الحاضر وبأخذ منه كل واحد من شركائه أربعة فيكون المجموع إثني عشر هكذا:

١٢	١٦	٤	
مدین	٤	١	إيناً
٤	٤	١	إيناً
٤	٤	١	إيناً
٤	٤	١	إيناً

ومثل الخامس الذي كان فيه الدين مثال الإرث وكان ثلث المجموع أقل من قيمة المدير من ترك أربعة بنين ومديراً قيمة عشرة وغيره من الحاضر عشرة وله على ابنه الكبير أربعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين أيضاً وثلثها أقل من قيمة المدير فينسب الثلث من قيمته فيكون أربعة أخماس المدير فيعشق أربعة أخماس المدير ويرق خمسة لغير المدين من الورثة يشتركون فيه على قدر ما يأخذونه من الحاضر فنطرح الثمانية التي هي قيمة ما تحرر منه من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة جميع الورثة فيخرج لكل واحد أربعة فيقال للمدين قد كان تحت يدك مقدار حظك ويكون لكل واحد من شركائه أربعة من الحاضر فيكون المجموع إثني عشر فيشترك الثلاثة فيما رق من المدير اثلاثاً لتوافق حظوظهم بالربع هكذا:

١٢	١٦	٤	
مدین	٤	١	إيناً
٤	٤	١	إيناً
٤	٤	١	إيناً
٤	٤	١	إيناً

ومثال السادس الذي كان فيه الدين مثل الإرث وكان ثلث المجموع أكثر من قيمة المدير من ترك أربعة بنين ومديراً قيمة أربعة وغيره من الحاضر خمسة عشر وله على ابنه الكبير خمسة فكان المجموع أربعة وعشرين أيضاً والأربعة التي هي قيمة المدير أقل من الثلث فيعشق كله ثم تطرح قيمته من مجموع التركة ويقسم الباقي على مسألة الورثة فيخرج لكل واحد خمسة فيقول للمدين قد كان تحت يدك مقدار حظك وبأخذ كل واحد من شركائه خمسة من الحاضر فيكون المجموع خمسة عشر هكذا:

١٥	٢٠	٤	
مدین	٥	١	إيناً
٥	٥	١	إيناً
٥	٥	١	إيناً
٥	٥	١	إيناً

وأما الأنواع الثلاثة التي كانت فيما إذا كان الدين أكثر من الإرث فلا بد أن يوضع فيها المدير مع الورثة فتصح مسألة الورثة ابتداء ثم يجعل المدير كالموصى له بالثلث إن كانت قيمته مثل ثلث مجموع التركة التي كان المدير من جملتها أو أكثر من ثلث مجموعها وإن كانت قيمته أقل من مجموعها نسبت قيمته إلى مجموع التركة فما خرج يجعل جزءاً موصى به لذلك المدير في جملة التركة لما في الحاضر لأنه يعشق منه ثلث ما حمله ثلث الحاضر بلا تفصيل فيوضع حينئذ مقام الوصية بعد المسألة ويعطى

للمدير ذلك الجزء من المقام ثم ينظر بين الباقي والمسألة بالانقسام والتوافق والتباين كما تقدم حتى تخرج جامعتهم فيقسم عليها مجموع التركة الحاضرة والغائبة فيخرج لكل واحد حظه من مجموع التركة ليقسط من الدين الذي كان على المدين حظه الخارج له فيبقى ما يتبع به ولتستخرج المحاصة من حظوظهم في غير النوع من تلك الثلاثة وأما هو فسيأتي عمله وذلك بأن تنقل حظوظ المدير والورثة غير المدين وأوقافها إلى قدامها فتجمع فوق الخط وإن كان في حظوظهم أو في بعضها كسر جعل جميع الحظوظ من جنس واحد بضرب كل حظ في المقام الأعظم الجامع لتلك الكسور وتوضع الخارجات أو أوقافها قدام حظوظهم أو تؤخذ سهامهم من الجامعة فيكون مجموعها محاصة بتخاص

بها المدير وغير المدين من الورثة في مجموع الحاضر الذي يوضع بعد المحاصة فما خرج للمدير من الحاضر الذي كان المدير من جملته ينسب إلى قيمته فيعتق منه مثل تلك النسبة ويرق بآقيه في الحال لغير المدين من الورثة وما خرج للورثة من الحاضر هو ما رق من المدير وباقي الحاضر ثم توضع محاصة ثانية بعد الحاضر وهو ما يبقى بعد إسقاط سهم المدين من المسألة الأولى لأن قدر ميراثه كان تحت يده ويقسم عليها لغير المدين من الورثة كلما قبضوه من دين مورثهم فيخرج لكل واحد ما يستحقه من المقبوض لكن بعد أن يقسم ذلك المقبوض على المحاصة الأولى التي كان فيها المدير ويضرب الخارج فيما بيد كل واحد ليعلم بذلك ما يتوب المدير فينسب لقيمة ما رق منه الآن مع أنه يعتق لو حضر الجميع فما خرج يعتق مقابله منه ويرق بآقيه لهم على حسب المحاصة الثانية حتى يقبضوا شيئاً آخر وهكذا يكون الحكم حتى يقبضوا جميع الدين ولا يحاصهم المدير في المقبوض لياخذ شيئاً منه بل لياخذ من عند الورثة بعض ما رق منه الذي تسام قيمته قدر ما نابه من المقبوض الذي سلمه لهم فيعتق منه الآن لأنهم أخذوا عوضه من المقبوض وهذا مراد من اقتصر على قوله يحاصهم المدير في المقبوض من غير الإفصاح عما هو المقصود بذلك وقد كنت مستكلاً لذلك مدة طويلة حتى وجدت في شرح الإمام المقباني على الحوفي ما يرشد لما ذكرناه، مثال كون الدين أكثر من الإرث مع كون ثلث المجموع مثل قيمة المدير من ترك أربعة بنين ومديراً قيمته ثمانية وغيره من الحاضر سبعة وله على ابنه الكبير العديم تسعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين وثلثها لو حضر جميعها مثل قيمة المدير فيجعل المدير كالموصى له بالثلث فيجعل مقامه بعد مسألة الورثة التي هي أربعة وباقي المقام يوافق المسألة بالنصف فيضرب نصف المسألة في المقام فتخرج جامعتهم ستة لكل ابن منها واحد والمدير إثنان فيقسم على هذه الجامعة مجموع التركة الذي هو أربعة وعشرون فيخرج لكل ابن أربعة والمدير ثمانية فتسقط الأربعة الخارجة للمدين من التسعة التي كانت عليه فيبقى خمسة عليه يتبع بها ثم تنقل أرباع حظوظ المدير وغير المدين إلى قدامهم وتجعل الدين قدام المدين فتكون الخمسة المجتمعة منها محاصة أولى فيقسم الخمسة عشر الحاضرة التي كان المدير من جملتها فيخرج للمدير ستة ونسبتها من الثمانية التي هي قيمته ثلاثة أرباع فيعتق ثلاثة أرباعه ويرق رבעه في الحال لغير المدين وتخرج لكل ابن ثلاثة يأخذها مما رق من المدير ومن باقي الحاضر ثم تنقل أنصاء غير المدين من المسألة الأولى إلى جدول بعد الحاضر فتكون الثلاثة المجتمعة منها محاصة ثانية فيقتسمون عليها جميع المقبوض من الدين وما رق من المدير ثانياً بعد اقتسام المقبوض على المحاصة الأولى ليعلم ما يعتق منه ثانياً وما يرق كما تقدم وهذه صورتها:

٣	١٥	٩	٢٤	٦	٣	٤	
		٤	٤	١		١	إيناً
١	٣	١	٤	١	٢	١	إيناً
١	٣	١	٤	١		١	إيناً
١	٣	١	٤	١		١	إيناً
	٦	٢	٨	٢	١		مديراً

وإذا طرح ما أخذه لكل واحد من الحاضر مما كان له من مجموع التركة بقي ما يتبع به المدين فكل واحد من الأبناء الثلاثة يتبعه المدير بإثنين لكن لا ليملكهما بل ليدفعهما للأبناء الثلاثة ويأخذ من عندهم ربع نفسه الذي كان يساوي إثنين من التسعة التي كانت لهم في قسمة الحاضر فيعتق فيبقى لهم من تلك التسعة سبعة فقط وإذا جمع لثلك

السبعة مجموع الخمسة التي هي الدين الذي يجب على المدير تسليم جميعه لهم كان ذلك

إثني عشر وهي جملة ما يجب للأبناء الثلاثة من مجموع التركة .

ومثال كون الدين أكثر من الإرث مع كون ثلث المجموع أقل من قيمة المدير من ترك أربعة بنين ومديراً قيمته عشرة وغيره من الحاضر خمسة وله على ابنه الكبير العديهم تسعة فكان مجموع تركته أربعة وعشرين أيضاً وثلثها الذي هو ثمانية أقل من قيمته التي هي عشرة ومنع الورثة الزائد على الثلث فيجعل كالموصى له بالثلث فيوضع مقامه بعد الأربعة من مسألة الورثة وباقي المقام يوافق المسألة بالنصف فيضرب نصفها في المقام فتخرج جامعتهم ستة لكل ابن منها واحد والمدير إثنان فيقسم على الجامعة مجموع التركة فيخرج لكل ابن أربعة والمدير ثمانية ونسبتها من العشرة التي هي قيمة أربعة أخماس فيكون الخمس الزائد عليها ملكاً مستمراً لغير المدين من الورثة وتنزل الأربعة الأقسام التي حملها مجموع التركة منزلة الرقبة الكاملة فيما تقدم فتسقط الأربعة الخارجة للمدين من التسعة التي كانت عليه فيبقى خمسة يتبع بها، ثم تنقل أرباع حظوظ المدير وغير المدين إلى قدامهم فتكون الخمسة المجتمعة منها محاصة أولى فيقسم عليها الحاضر الذي هو خمسة عشر لأن المدير من جملة الحاضر فيخرج للمدير ستة ونسبتها من الثمانية التي هي قيمة الأقسام الأربعة التي تعنت منه لو حضر الجميع ثلاثة أرباع فيعتق منه ثلاثة أرباع تلك الأقسام الأربعة وهي ثلاثة أخماس جميع الرقبة ويرى الربع الذي هو خمس جميع الرقبة لغير المدين من الورثة إلى اقتضاء بعض الدين ويخرج لكل ابن ثلاثة يأخذها من خمس المدير الذي رقى منه دائماً ومن خمسة الذي رقى منه في الحال ومن باقي الحاضر، ثم تنقل أنصبا غير المدين من المسألة الأولى إلى جدول بعد الحاضر فتكون الثلاثة المجتمعة منها محاصة ثانية يقسمون عليها جميع المقبوض من الدين وما يرقى من المدير ثانياً بعد اقسام المقبوض على المحاصة الأولى ليعلم قدر ما يعتق وما يرقى منه ثانياً كما تقدم وهذه صورتها :

٣	١٥	٩	٢٤	٦	٣	٤	
		٤	٤	١		١	إبناً
١	٣	١	٤	١		١	إبناً
١	٣	١	٤	١		١	إبناً
١	٣	١	٤	١		١	إبناً
	٦	٢	٨	٢	١		مديراً

وإذا طرح ما كان لكل واحد في جدول الحاضر مما كان له من مجموع التركة بقي ما يتبع به المدين فالمدير حينئذ يتبعه بإثنين وهما قيمة ربع الأقسام الأربعة التي تعنت منه لو حضر مجموع التركة فإذا أخذها منه ودفعها للأبناء الثلاثة أخذ من عندهم خمس نفسه الذي قوم بها فيعتق فيبقى لهم سبعة فقط في الخمس الخامس الذي يرقى منه دائماً وفي

الحاضر غير المقبوض وإذا ضم ثلث السبعة الخمسة التي يتبع بها المدين كان ذلك جملة ما كان لهم من مجموع التركة، ومثال كون الدين أكثر من الإرث مع كون ثلث المجموع أكثر من قيمة المدير التي هي أكثر من ثلث الحاضر من ترك أربعة بنين ومديراً قيمته خمسة وغيره من الحاضر سبعة وله على ابنه الكبير العديهم تسعة فكان مجموع تركته خمسة وعشرين والخمسة التي هي قيمة المدير هي أقل من ثلث المجموع فتنسب حينئذ ثلث الخمسة إلى مجموع التركة فتكون خساً فيجعل المدير موصى له بخمس في مجموع التركة لا في الحاضر فقط فيوضع مقامه بعد مسألة الورثة فيعطى له خمسة وباقيها منقسم على الورثة فيكون المقام جامعة للإرث والوصية فيقسم عليها مجموع التركة فيخرج لكل واحد خمسة، ثم يجعل الإثنا عشر التي هي مجموع الحاضر بعد مجموع التركة فيعطى منها للمدير ثلثها أربعة لأنه أحق بثلث الحاضر إذ لو لم يوجد إلا هو لعنت منه قدر ثلث الحاضر، ثم تقسم الثمانية

الباقية للأبناء الأربعة فيخرج لكل واحد إثنان فتوقف الإثنان الخارجان للمدين يحظ في بيته ليحاصر بهما المدير والأبناء الصغار بقدر ما بقي لتمام ما كان لهم في مجموع التركة إذا طرح منه ما أخذه من الحاضر لأن المدير يبقى له واحد فوضع قدامه وكل واحد من الأبناء الصغار يبقى له ثلاثة توضع قدامه فيكون مجموع ما كان لهم على المدين عشرة لأنه برث في جملة التركة خمسة إثنين من الحاضر وثلاثة من الثلاثة عشر التي هي دين عليه لجميعهم فيعطي لهم الإثنين التي نابت من الحاضر فيبقى عليه ثمانية يتبع بها فتوضع تلك الإثنان بعد العشرة المحاصصة فتقسم الإثنان عليها فيخرج جزء سهمها خمسا فيضرب فيه ما بيد كل في المحاصصة فيخرج لكل إين ثلاثة أخماس وللمدير خمس فيجتمع خمس المدير للأربعة التي أخذها من الحاضر فتنسب جملتها للخمسة اثني له من جملة التركة لأنها قدر قيمته فتكون أربعة أخماس وخمس الخمس الباقي فيعتق منه ذلك وترق أربعة أخماس خمسة في الحال للأبناء الصغار ويتبع المدين بأربعة أخماس المثقال التي هي قيمة ما راق منه ويجمع لكل من الأبناء الصغار من قسمة الحاضر والمحاصصة إثنان وثلاثة أخماس يأخذها مما راق من المدير وباقي الحاضر وإذا طرح ذلك من الخمسة التي كانت لكل في جملة التركة بقي له إثنان وخمسان يتبع بها المدين هكذا:

٨		١٥	١٢	٢٥	٥	٤	
		٥	٢	٥	١	١	إيناً
٢		٣	٢	٥	١	١	إيناً
٢		٣	٢	٥	١	١	إيناً
٢		٣	٢	٥	١	١	إيناً
٢		١	٤	٥	١		مديراً

فإذا أخذوا من عنده تلك الثمانية الباقية عليه سلم المدير أربعة أخماس المثقال التي تنويه منها للأبناء الثلاثة قبأخذ من عندهم ما يساوي ذلك من نفسه فيعتق كله والله أعلم فافهم جميع ما ذكرته لك من التقسيم العجيب والعمل الغريب وقس على ذلك كلما بدا لك، ويستفاد من ذلك أن المسألة إذا كان فيها مدير لا يمكن فعلها لأربابها إلا بعد تقديم جميع التركة ومعرفة جملة قيمتها مع الديون وبالله التوفيق.

ثم قال الناظم أصله الله:

فصل في تصحيح مسائل المناسخات

فأقول في تفسير ذلك: هذا الكلام الأتي باب في بيان تصحيح مسائل المناسخات وهي جمع مناسخة مفاعلة من النسخ وهو لغة الإزالة والإبطال والنقل وقيل: مشتقة من الناسخ الذي هو كون حال بعد حال ومنه الناسخ والمنسوخ وحقيقتها في الاصطلاح كما قال ابن يونس هي أن يموت ميت بعد ميت في مال واحد قيل أن يقسم وسمي بذلك لأن موت الأول يقتضي أن يقسم المال على أجزاء وموت الثاني يبطل ذلك ويقتضي أن يقسم على مقدار آخر من الأجزاء، وأعلم أن هذا الباب هو أهم أبواب الأعمال بعد معرفة فقه الفرائض إذ لا يخلو غالب المسائل من موت بعض الورثة قبل قسمة مال الهالك الأول وإنما أخر هذا الباب عن باب الوارث المفقود والصلح والإقرار والتنازع في الاستهلاك وعمل الوارث المشكل والوصية لأن الذين استحقوا فيها مال الميت بما ذكر لم يمت واحد منهم فينتقل عنه حقه إلى غيره وهذا الباب موضوع لما إذا مات قبل القسمة بعض من يستحق مال الهالك الأول بإرث أو صلح أو إقرار أو وصية أو نحوها فينتقل حظه إلى مستحقه بإرث أو غيره أيضاً.

ثم أشار الناظم لحقيقة المناسحات في الاصطلاح مع طلبه من المسائل بل أخذ جميع أقسامها منه بقوله:

وَلَمَّا وَارِثٌ فَبَيْعٌ أَوْ مِيرَاثٌ
فِي مِيرَاثٍ أَوْ مِيرَاثٍ
لَمَّا لَمَّا وَارِثٌ فَبَيْعٌ أَوْ مِيرَاثٌ
فِي مِيرَاثٍ أَوْ مِيرَاثٍ

فأقول في تفسير ذلك: وفاة وارث متحد أو متعدد أو منزل منزله كعمقر به وموصى له وممتلك حق غيره شائعاً بهية أو عوض قبيل القسمة لما كان لمورثه من التركة هي المناسحات في اصطلاح أهل هذا الفن، وهذا الرسم قريب لقول ابن الحاجب هي أن يموت أحد الورثة قبل القسمة ولقول ابن شاس هي أن يموت مورث ثم يموت بعض ورثته قبل قسمة تركته اهـ. وأحسن ما يقال في حقيقتها هي أن يموت حر عن مال ثم يموت بعض مستحقي ماله بإرث أو صلح أو إقرار أو وصية قبل قسمة ماله وإن ترك غير الميت الأول مالاً لم يرثه من الأول فلا يضم إلى مال الأول فيقسم المجموع على الجامعة الأخيرة بالمعمل المعروف في المناسحات بل يقسم كل من المائتين لأربابه على حدته كما سيأتي أو يستعمل في ذلك عمل آخر ستأتي الإشارة إليه آخر الباب إن كان المالك من نوع واحد مثلاً، فهناك يا صاح أي فخذ مني يا صاحي أقساماً لها أي المسائل المناسحات.

أحدها: أن يورث كل واحد من الميتين أو أكثر بالتعصيب فقط وكان ورثة المتأخر جميع بقية ورثة الميت الأول.

والثاني: أن يرث الميت الأول أهل تعصيب وأهل فرض ويرث الثاني بقية عصبية الأول بالتعصيب أيضاً دون من ورث الأول بالفرض.

والثالث: أن يختلف ورثة الميتين ويختلف وجه ميراثهم، وفي هذا القسم أنواع سيأتي محل بيانها، وقد أشار إلى القسمين الأولين بقوله:

فَلَمَّا وَارِثٌ فَبَيْعٌ أَوْ مِيرَاثٌ
فِي مِيرَاثٍ أَوْ مِيرَاثٍ
لَمَّا لَمَّا وَارِثٌ فَبَيْعٌ أَوْ مِيرَاثٌ
فِي مِيرَاثٍ أَوْ مِيرَاثٍ

فأقول في تفسير ذلك: فإن يكن وارث كل من الميتين أو الأموات قبل قسمة التركة عصبية وقد ورث جميع باقي هؤلاء العصبية بالتعصيب الميت الثاني والثالث فأكبر إن كثر فيهم الموتى كما إذا مات شخص عن خمسة بنين أو غيرهم من سائر العصبية ولم يقسم ماله حتى مات ابن عن إخوته الأربعة ثم مات عن أخوته الثلاثة ثم ثالث عن أخويه، أو كان وارث الشخص الذي تقدم موته عصبية وأهل فرض معلوم وقد كان يرث الثاني والثالث بالتعصيب فقط حاصلًا لباقي عاصب الأول الميت الأول في ترتيب الوفاة سواء كان الميت الثاني منهم صاحب فرض يرثه جميع عصبية الأول بتعصيب كما إذا مات رجل عن زوجة وبنين منها ثم ماتت الزوجة عن أبنائها المذكورين أو كان ذلك الثاني أحد العصبية الذين لا يرثهم صاحب ذلك الفرض كما إذا ترك الميت الأول أهل فرض متحد أو متعدد مع عصبية لا يرثهم أهل ذلك الفرض المتحد أو المتعدد ولم يقسم ماله حتى مات بعض العصبية عن بقية شركائه في العصبية فقط كما لو ماتت امرأة عن زوج وخمسة بنين من زوج سابق ولم يقسم مالها حتى مات ابن عن أخوته الأربعة ثم ثامن عن أخوته الثلاثة ثم ثالث عن أخويه فعد أبها الطالب في القسمين معاً ميتاً ثانياً وكل من مات بعده عن من ذكر كأنه لم يخلق في الدنيا ثم أقسم جميع مال المالك الأول لمن

كان باقياً في الحال من ورثة الأول فاقسم جملة المال حيتنو في مثال القسم الأول لاني الهالك الأول نصفين واقسم جملة في مثال القسم الثاني لزوج وابنين وأعط للزوج الربع واقسم الباقي لابنين نصفين ولا تحتاج في القسمين المذكورين إلى العمل الآتي المطرود في سائر الأقسام من تصحيح كل مسألة وجامعتهما إلى آخر الأموات إذ لا فائدة في التطويل مع إمكان الاختصار ولو استعملت فيهما العمل الآتي ثم تختصر الجامعة الأخيرة فرد حظوظ أربابها إلى أقل أوقافها لكان مثال المعملين واحداً مع ضرب المشقة بلا فائدة.

ثم أشار الناظم إلى عمل القسم الثالث الذي لا بد فيه من تصحيح مسألة كل من المبين ثم جامعتهما بقوله:

فإن يكن ميراث كل بشهنا	على جلاصنا ذكررت نخكنا
فصخرن مسألة للثابت	ونحنها مسألة للأحي
فانظر بهام نيت لي الثابتة	نخ الذي نصح بمئة الراجعة
خل التوافقة بين ذين	أو التباينة دون ذين
فإن توافقا فوكن الثابتة	أضرب بها نصح بمئة الثابتة
تبدل تلك الثابتة المتصورة	جانباً كلتيهما مقبلة
لأجل الأولى أضرب بولي ثلث	فلي الأجيعة فليبقو لنا طيب
وأضرب لأزواج الأجيعة منا	في وفق سهم الهالك الثاني استمنا

فأقول في تفسير ذلك: وإن يكن ميراث ورثة كل واحد منهما أي من الميت الأول والثاني على خلاف أي على غير التفصيل الذي ذكرته حالة كوني محكماً له أي متفلاً له وذلك بأن يرث الثاني غير بقية ورثة الأول أو يرث بقية ورثة الأول مع غيرهم أو يرث بعض بقية ورثة الأول فقط بغير الوجه الذي وروثوا به الأول من فرض أو تعصيب أو يرث جميع بقية ورثة الأول بالفرض الذي وروثوا به الأول كما إذا ماتت امرأة عن زوج وثلاث أخوات شقائق ولم يقسم مالها حتى ماتت إحدى الشقائق عن ذلك الزوج الذي تزوجها بعد موت أختها وعن شقيقتيها المذكورتين فصحب أبها الطالب في جميع تلك الأنواع ومسألة الورثة الميت السابق منهما على ما يقتضيه ما تقدم وإن كان فيها وارث مفقود أو صلح أو إقرار أو تنازع في الاستهلال أو وارث مشكل أو وصية فتصحيحها يكون بالإتيان بجامعتها كما تقدم في أبوابها وصححن بعدها مسألة أخرى للآخر أي لورثة التابع للأول كان ذلك الثاني وارثاً للأول أو مفراً به أو موصى له أو مملوكاً من غيره شائعاً وإن كان فيها أيضاً مثل ما ذكر فتصحيحها يكون بالإتيان بجامعتها كما تقدم عمل ذلك في أبوابه فانظر بعد تصحيحها سهام ميت ثاني في المسألة السابقة أي الأولى حقيقة أو حكماً كجامعة مثل ما ذكر مع العدد الذي نصح منه المسألة اللاحقة أي التابعة للأولى وهي الثانية أو حكماً كجامعة مثل ما ذكر هل الموافقة بشيء من الأجزاء الصحيحة أو بجزء أصم حاصلة بين هذين المعددين المذكورين أو المباشرة التي هي عدم الاشتراك في شيء من الأجزاء الصحيحة هي الحاصلة بينهما دون وجود مبن أي كذب في حصول ذلك ولا ننظر بينهما بمتائل ولا بتداخل اكتفاء عنهما بالتوافق الذي هو أهم منهما إذ لا يوجدان دونه كما يوجد هو دونهما فإن توافقا أي سهام الميت الثاني وما صحت منه المسألة الثانية بشيء من الأجزاء الصحيحة ويراعى في ذلك أقل الأجزاء الصحيحة التي وقع اشتراكها فيها سواء كان سهام الميت الثاني منقسماً على المسألة الثانية التي هي مسألة ورثته لكون سهامها مثلها أو أمثالها أو غير منقسم على غيره يكون موافقاً للذي

انقسم عليه دائماً واستعمال التوافق في الجميع أحسن لظهور جزء سهم كل من المسألتين في محل التوافق الذي هو أهم من التماثل والتداخل اللذين يحصل منهما انقسام سهام الميت الثاني على مسأله ولذلك لم نجعل انقسام سهام الميت الثاني على مسأله نوعاً مستقلاً كما فعل أهل هذا الفن إذ لا فائدة في تكثير الأنواع التي كان مثال عملها لا يختلف أبداً فاضرب أيها الطالب حين حصل التوافق بينهما ولو مع الانقسام لوقف المسألة الثانية في العدد الذي تصح منه المسألة الماضية أي الأولى تبد أي تخرج لك بذلك الضرب المسألة الثالثة المقصودة عند وارث الميتين حال كونها جامعة أجزاء كليهما أي أجزاء كل من الأولى والثانية مفيدة لما طلبه وارثهما من الأجزاء المودونة بلا انكسار واضرب إذا أردت قدر سهام كل وارث من تلك الجامعة لأهل المسألة الأولى ما بأيديهم في وفق منتسب إلى المسألة الأخيرة من الأوليين لكون ذلك الوقف مأخوذاً من تلك الثانية فيوضع على الأولى فيبدو أي فيخرج بذلك الضرب ما طلب إخراجه لأهل الأولى واضرب لأرباب المسألة الأخيرة من الأوليين معاً أي اضرب لهم جميعاً ما بأيديهم في وفق سهام الهالك الثاني من الأولى بعد وضعه فوق الثانية واجمع لمن ورث في المسألتين خارجيه فيخرج لكل واحد سهمه من الجامعة ثم اجمع الأعداد الموضوعة قدامهم يخرج مثل الجامعة إن صح عملك وإن لم يخرج مثلها بعد عملك حتى يخرج لك مثلها اسمعن أيها الطالب ذلك مني واعمل به، مثال التوافق مع التماثل المستلزم للانقسام من ترك زوجة وبتناً من غيرها ولم يقسم ماله حتى ماتت البنت عن زوج وبتناً من ثمانية والثانية من أربعة ثم انظر بين الأربعة التي هي سهام الهالكة والمسألة الثالثة التي هي أربعة تجد بينهما تواففاً بالربع فاضرب الواحد الذي هو ربع الثانية في الأولى تخرج لك الجامعة ثمانية واضرب لأهل الأولى في وفق الثانية ولأهل الثانية في وفق سهام الميت الثاني الذي كان له في الأولى يخرج للزوجة واحد وللعم ثلاثة وللزوج واحد وللإبن ثلاثة هكذا:

٨	٤		٨
١			زوجة
	٣	بتاً	
٣			عماً
١	١	زوجاً	
٣	٣	إبناً	

ومثال التوافق مع انقسام سهام الثاني على مسأله لدخول المسألة تحت السهام من ترك زوجة وبتناً من غيرها وأخاً لأب ولم يقسم ماله حتى ماتت البنت عن زوج وعمها المذكور فصصح الأولى من ثمانية والثانية من إثنين ثم انظر بين الأربعة التي هي سهام الميت الثاني ومسأله التي هي إثنان تجد بينهما تواففاً بالنصف فاضرب الواحد الذي هو نصف الثانية في الأولى تخرج لك جامعتهما ثمانية واضرب لأهل الأولى في الواحد وفق الثانية ولأهل الثانية

في إثنين وفق سهام الميت يخرج للزوجة واحد وللزوج إثنان ويجتمع للأخ من المسألتين خمسة هكذا:

٨	٢		٨
١			زوجة
	٢	ت	بتاً
٤	١	عماً	أخاً
٣	١	زوجاً	

ومثال التوافق مع دخول سهام الثاني تحت مسأله من تركت زوجاً وإبناً وبتناً من غيره ولم يقسم ماله حتى مات الإبن عن أخته الشقيقة المذكورة وزوجة وبتنت فصصح الأولى من أربعة والثانية من ثمانية ثم انظر بين سهام الميت الثاني ومسأله تجد بينهما تواففاً بالنصف فاضرب نصف الثانية في الأولى تخرج لك جامعتهما ستة عشر واضرب لأهل الأولى

في نصف الثانية ولأهل الثانية في نصف سهام الميت الثاني يخرج للزوج أربعة ويجتمع للبت سبعة ويخرج للزوجة واحد ولبت الهالك الثاني أربعة هكذا:

١٦	٨		٤	
٤			١	زوجة
		ت	٢	إبتأ
٧	٣	أختاً	١	بتاً
١	١	زوجة		
٤	٤	بتاً		

ومثال التوافق دون التماثل والتداخل من ترك زوجة وبتنا منها وعماً ولم يقسم ماله حتى ماتت البنت عن أمها المذكورة وعن زوج وأخ لام فصصح الأولى من ثمانية والثانية من ستة ثم انظر بين الأربعة التي هي سهام الميت الثاني ومسالته هي ستة تجد بينهما توافقاً بالنصف فاضرب نصف الثانية في الأولى تخرج لك جامعتهم أربعة وعشرين فاضرب لأهل الأولى في نصف الثانية ولأهل الثانية في نصف سهام الميت الثاني واجمع لمن ورت فيهما معاً خارجين يجتمع للزوجة منهما سبعة ويخرج للعم تسعة وللزوج ستة وللأخ إثنان هكذا:

٢٤	٦		٨	
٧	٢		١	زوجة
		ت	٤	بتاً
٩			٣	عماً
٦	٣	زوجة		
٢	١	أخام		

وقس على تلك الأمثلة نحوها ولا تستعمل في ذلك إلا عمل التوافق الذي يراعى فيه أقل الأجزاء التي وقع فيها اشتراك سهام الميت الثاني ومسالته إذ ذاك أسهل عليك من نوع الانقسام الذي يجعله أهل هذا الفن نوعاً مستقلاً ولا يذكرون فيه جزء السهم الذي تستخرج به السهام من الجامعة ولا أن تقسم الجامعة على الأولى فيخرج جزء سهمها ثم تقسره في سهام الهالك الثاني وتقسم الخارج على الثانية فيخرج سهمها.

ثم أشار الناظم لعمل التباين بقوله:

وإن تبايناً فأبصر التباينة في عدد الأولى فتنبه للجامعة
وأنجم على الأولى جميع الثانية وأنجم بسهام الثاني فوق الثانية
واضرب بجزءهم كل نسابة لكل ورت فيها ما كان له
وأنجم لمن ورت فيها ما سهميه وأنجم بنسبة ما أنجمنا

فأقول في تفسير ذلك: وإن تباين سهام الميت الثاني والعدد الذي تصح منه المسألة الثانية أي لم يشتركا في شيء من الأجزاء الصحيحة ولو في الأجزاء الصم التي أولها أحد عشر فاجر أي فاضرب أيها الطالب جملة المسألة التابعة للأولى في عدد المسألة الأولى فتجد أي فتخرج لك بذلك الضرب المسألة الثالثة الجامعة لأجزاء الأوليين واجعل على المسألة الأولى جميع المسألة الثانية للأولى وهي الثانية لتكون جزء سهمها واجعل للميت الثاني قبل تاء وفاته فوق المسألة الثانية لتكون جزء سهمها واضرب بعد ذلك في جزء سهم كل مسألة من الأوليين لكل وارث فيها ما كان له أي للوارث في تلك المسألة واجعل لمن ورت في إحداها فقط ما خرج له قدامه في جدول الجامعة واجمع لمن ورت في المسائلين معاً أي جميعاً سهميه الخارجين له واجعل ما اجتمع منهما بعده في جدول الجامعة، ثم اجمع الأعداد الموضوعة قدامهم يخرج لك مثل الجامعة إن صح عملك وإن لم يخرج مثلها وبعد عملك حتى يخرج مثلها، مثال ذلك من تركت زوجاً وأمّاً وابنتين من ذلك الزوج ولم يقسم

مالها حتى مات أحد الإبنين عن أبيه وجدته للام المذكورين وعن زوجة وابن وبنت فصصح الأولى من أربعة وعشرين بعد أن كان أصلها من إثني عشر فوقع فيها انكسار السبعة على إثنين انكسار التباين فيضرب عدد الرؤوس في الأصل وصصح الثانية من إثنين وسبعين بعد أن كان أصلها من أربعة وعشرين فوقع فيها انكسار ثلاثة عشر على ابن وبنت انكسار التباين فاضرب عدد الرؤوس في الأصل ثم انظر السبعة التي هي سهام الميت الثاني مع مسأله التي هي إثنان وسبعون تجد بينهما تبايناً فاضرب جملة الإثنين والسبعين التي هي الثانية في عدد الأولى التي هي الأربعة والعشرون تخرج لك جامعتهم ثمانية وعشرين وسبعمائة ألف واجمل جملة الثانية جزء سهم الأولى واجمل السبعة التي هي جملة سهام الميت الثاني جزء سهم الثانية واضرب لكل واحد ماله في كل مسألة في جزء سهمها واجمع لمن ورت فيهما معاً خارجيه في جدول الجامعة يجتمع للزوج منها ستة عشر وخمسمائة وللأم إثنان وسبعون وثلاثمائة ويخرج للابن من الأولى أربعة وخمسمائة وللزوج ثلاثة وستون وللابن من الثمانية إثنان وثمانون ومائة وللبنت أحد وتسعون هكذا:

١٧٢٨	٧٢	٢٤		٢٤	١٢	
٥١٦	١٢	٤	أباً	٦	٣	زوجاً
٣٧٢	١٢	٤	جدة	٤	٢	أماً
			ت	٧	٧	إبناً
٥٠٤				٧		إبناً
٦٣	٩	٣	زوجة			
١٨٢	٢٦	١٣	إبناً			
٩١	١٣		بتاً			

واعلم أن أصل كل مسألة وقع فيها الانكسار لا يجعل أولى ولا ثانية في المناسختات ولذلك لا يضعه في الفريضة بعض المولعين وإنما يضع فيه العدد الذي لا انكسار فيه على الورثة فالعدد الذي ظهر لكل واحد ما يستحقه منه هو الذي يجعل في المناسختات أولى وثانية فإذا كان حينئذ في ورثة الميت الأول مفقود وفي ورثة الثاني مفقود أيضاً هو الأول أو غيره فلا بد أن تصصح مسألة ورثة الأول على تقدير حياة المفقود منهم وأخرى على تقدير موته قبله ثم جامعتهم كما تقدم

فتكون هذه الجامعة أولى في المناسختات ثم صصح مسألة ورثة الثاني على تقدير حياة المفقود منهم وأخرى على تقدير موته قبله ثم جامعتهم كما تقدم في باب المفقود فتكون هذه ثانية في المناسختات ثم تستخرج جامعة الجامعتين المذكورتين بالنظر بين سهام الميت الثاني التي قبل تاه وفاته وبين الجامعة الثانية التي هي مسألة ورثته بالتوافق والتباين وإذا صالح ورثة الميت الأولى واحداً منهم في جميع حظه على أن يكون بينهم على عدد رؤوسهم وصالح ورثة الميت الثاني واحداً منهم في جميع حظه على أن يكون بينهم على عدد رؤوسهم فلا بد أن تصصح مسألة جميع ورثة الأول ثم الثانية من عدد رؤوس المصالحين ثم جامعتهم بالعمل المتقدم في الصلح فتكون هذه الجامعة أولى في المناسختات ثم صصح مسألة جميع ورثته ثم ثانيتهما من عدد رؤوس المصالحين ثم جامعتهم بالعمل المتقدم في باب فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسختات ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسختات، وإذا أقر أحد ورثة الميت الأول بوارث وأقر أحد ورثة الميت الثاني بوارث آخر فلا بد أن تصصح مسألة ورثة الأول على الإنكار ثم أخرى على الإقرار ثم جامعتهم بالعمل المتقدم في باب الإقرار فتكون هذه الجامعة أولى في المناسختات ثم صصح مسألة ورثة الميت الثاني على الإنكار ثم أخرى على الإقرار ثم جامعتهم بالعمل المتقدم في الإقرار فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسختات

ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسخات وإذا أقر أحد ورثة الميت الأول باستهلاك مولود وارث فصدقه بعضهم دون بعض ثم مات من تحققت حياته منهم قبل القسمة فأقر أحد ورثة هذا الثاني باستهلاك مولود وارث آخر فصدقه بعضهم دون بعض فلا بد أن تصحح مسألة ورثة الميت الأول على إنكار الاستهلاك ثم ثابته على الإقرار بالاستهلاك والتصديق ثم ثالثة على وفاة المستهل، ثم تصحح الرابعة التي هي جامعة لجميع ما قبلها بالعمل المتقدم في باب الاستهلاك فتكون هذه الجامعة أولى في المناسخات، ثم تصحح مسألة ورثة الميت الثاني بعد تحقق حياته على إنكار الاستهلاك ثم ثابته على الإقرار به والتصديق ثم ثالثة على وفاة المستهل، ثم رابعة هي جامعة للمسائل الثلاث قبلها بالعمل المتقدم في باب الاستهلاك أيضاً فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسخات، ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسخات، مثال المناسخات في مسائل الاستهلاك الذي صعب عمله من ترك زوجة حاملاً وإبنتين وبنناً فوضعت أبناء آخر فمات في الحين فأقر أحد الإبنين باستهلاكه فصدقه أمه فقط ولم يقسم ماله حتى مات الإبن المقر باستهلاك المولود عن أمه وأخويه المذكورين وعن زوجة حامل فوضعت بنناً فماتت في الحين فأقرت البنت الأولى باستهلاكها فصدقها أخوها الباني وأم البنت الأخيرة دون أم الهالك الثاني التي لا منفعة لها ولا مضرة في استهلاكها، فإن أردت عملها فصحح الأولى من أربعين لأجل الانكسار بعد أن كان أصلها ثمانية وأعط لكل وارث حظه منها، ثم مسألة استهلاك الإبن من ثمانية وأعط منها لغير المنكرين حظوظهم، ثم مسألة وفاة المستهل عن أمه وأخوته الثلاثة من ستة وأعط منها لكل من المقر والمصدقة له حظه، ثم انظر بين سهام المستهل الهالك والسة التي هي مسألة ورثته تجد بينهما توافقاً بالصف فاضرب نصف الستة في الثمانية قبلها يخرج لك أربعة وعشرون فنزلها منزلة مسألة الإقرار وقابل بينهما وبين الأربعين التي هي الإنكار تجد بينهما توافقاً بالثمن فاضرب ثمن أحدهما في كامل الأخرى تخرج لك جامعة تلك المسائل الثلاث عشرين ومائة فاقسهما على كل من الأوليين يخرج جزء سهم الأولى ثلاثة وجزء سهم الثانية خمسة عشر ثم اضرب هذه الخمسة عشر فيما بيد المستهل واقسم الخارج على المسألة الثالثة يخرج جزء سهمها خمسة واضرب للزوجة المصدقة ماله في الإنكار في جزء سهمها يخرج لك خمسة عشر ولا تضرب لها في الإقرار ووفاء المستهل لأنها منتفعة باستهلاكه مع وفاته لا متضررة واضرب للإبن المقر الذي يتضرر بإقراره بذلك في جزء سهم الإقرار وفي جزء سهم وفاة المستهل يجتمع له منهما أربعون فادفعها له وقد كان له من الضرب في جزء سهم الإنكار إثنا وأربعون فقد انتقص له بإقراره إثنا فردهما لأنه يجتمع لها سبعة عشر ويبقى من العشرين التي تدعيها في الإقرار ووفاء المستهل ثلاثة عند المنكرين واضرب للإبن والبنت المنكرين في جزء سهم الإنكار يخرج للإبن إثنا وأربعون وللبنت إحدى وعشرون واجمع جملة ذلك يجتمع لك عشرون ومائة واجعل هذه الجامعة التي ظهر فيها ما يستحقه كل واحد مسألة أولى في المناسخات ثم صحح مسألة ورثة الميت الثاني الذي أقر باستهلاك الإبن من ستة وثلاثين لأجل الانكسار بعد أن كان أصلها إثني عشر وأعط منها لكل وارث حظه ثم مسألة استهلاك البنت من إثنتين وسبعين لأجل الإنكسار بعد أن كان أصلها أربعة وعشرين وأعط منها لغير الأم المنكرة ثم مسألة وفاة المستهلة عن أمها وعمها المذكورين من ثلاثة ثم انظر بين سهام المستهلة الهالكة ومسألة ورثتها تجد بينهما توافقاً بالثلث فاضرب الواحد الذي هو ثلث مسألة ورثتها في المسألة قبلها يخرج لك إثنا وسبعون فنزلها منزلة مسألة الإقرار وقابلها مع الستة والثلاثين التي هي الإنكار تجد بينهما تداخلاً فاستغن بأكبرهما واجعلها جامعة للمسائل الثلاث قبلها ثم اقسم هذه الجامعة على كل من الستة والثلاثين والإثنين والسبعين قبلها يخرج جزء سهم

أولاهما إثنين وجزء سهم الثانية واحد واضرب هذا الواحد فيما بيد المستهله واقسم الخارج على الثلاثة مسألة ورثتها يخرج جزء سهمها يخرج لها إثنين عشر للزوج ثمانية واضرب للمفردة مالها في جدول الإثنين والسبعين في جزء سهمها يخرج لها خمسة فادفعها لها وقد كان لها من الضرب في جزء سهم الإنكار أربعة عشر فقد انتقص لها بإقرارها نسمة وقد كان المصدق يطلب من الإقرار ووفاء المستهله أربعة وثلاثين وبقي له ثلثاها سنة وأم المستهله تطلب منهما أيضاً إحدى وعشرين وبقي لها لاستكمالها ثلاثة ومجموع ما بقي لثلاثم حظيهما نسمة وهي مثل ما نقصه الإقرار للمفردة فزد حينئذ ثلثي تلك النسمة للأخ وثلثها لأم المستهله يجتمع للأخ أربعة وثلاثون وثلثك الأم أحد وعشرون ثم اجعل هذه الجامعة التي ظهر لكل واحد من ورثة الهالك الثاني ما يستحقه مسألة ثانية في المناسخات فقابل حينئذ بين الأربعين التي هي سهام الهالك بعد تحقق حياته وبين الإثنين والسبعين الأخيرة تجد بينهما توافقاً بالنسبة فاضرب النسمة التي هي ثمن الأخيرة في الأولى التي هي عشرون ومائة تخرج لك جامعة الجميع ثمانين وألفاً واضرب لأهل الأولى في التسعة ثمن الثانية ولأهل الثانية في الخامسة ثمن سهم الميت الثاني واجمع لمن ورت فيهما خارجه في جدول جامعة الجميع يجتمع للزوجة الأولى ثلاثة عشر ومائتان وللابن ثمانية وأربعون وخمسمائة وللبنت مائتان وأربعة عشر وللزوجة الثانية خمسة ومائتان هكذا:

١٠٨٠	٧٢	٣		٧٢		٣٦		١٢٠	٦		٨		٤٠	
زوجة	٥	ص	١	أماً	١٧	٦		أماً	١	١٧	١	أماً	١	ص
إبناً	١٤	ق	٢	أخاًش	٢	٤٠	ت							
إبناً	١			أخاًش	٤٢	١٤	ص	١٠	عماً	٢	٣٤	٤٤٨		
بتاً	٧			أخاًش	٢١	٧	ق	٤			٤	٢١٤		
بابن مستهل	٢	ت												
							زوجة	٩	ص	٩	أماً	١	٢١	١٠٤
							بنت مستهله	٦	ت					

ولك أن تصحح المسألة على ثبوت استهلاك تلك البيت حيث اتفق عليه من يضرر به، وإذا كان في ورثة الميت الأول خنثى مشكل وفي ورثة الثاني مشكل أول أو غيره فلا بد أن تصحح مسألة ورثة الميت الأول على تقدير كون المشكل منهم ذكراً ثم ثانية على تقدير كونه أنثى ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في باب الخنثى المشكل فتكون هذه الجامعة أولى في المناسخات ثم تصحح مسألة ورثة الثاني على تقدير كون المشكل منهم ذكراً ثم ثانية على تقدير كونه أنثى ثم جامعتهما بالعمل المتقدم في باب فتكون هذه الجامعة ثانية في المناسخات ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسخات وهذا لا يحتاج إلى التمثيل لأن وجود المشكل نادر ولولا وجود أحكامه في الكتب المتداولة لترك ذكره بالكلية، وإذا أوصى الميت الأول بجزء شائع لأجنبي ثم أوصى الميت الثاني بشائع أيضاً لأجنبي فلا بد أن تصحح مسألة ورثة الميت الأول ثم تجعل بعدها مقام وصيته ثم تصحح جامعتهما بالعمل المتقدم في باب الوصية فتكون هذه الجامعة أولى في المناسخات ثم تصحح مسألة ورثة الميت الثاني ثم تجعل بعدها مقام وصيته ثم تصحح جامعتهما بالعمل المتقدم في الوصية فتكون هذه الجامعة ثانية

في المناسخت ثم تستخرج جامعة الجامعتين بالعمل المذكور في المناسخت وقد تقدمت الإشارة لهذا العمل في باب الوصية مع التمثيل أو ما يفهم منه المقصود ليقاس عليه ولكثرة اجتماع الوصايا مع المناسخت تعرضت لعمل ذلك في باب الوصية دون الأبواب السابقة على الوصية فافهم تلك الفوائد التي لا يتعرض لبيانها أهل هذا الفن مع الاحتياج لبيانها.

ثم أشار إلى عمل المناسخت إذا كان فيها ميت ثالث فأكثر بقوله:

وَأِنْ يَنْتَ ثَلَاثٌ أَيْضاً فَاجْعَلْ خَاصَّةً أُولَى وَصَحَّحْ نَاسِلاً
وَمَنْخَرِجْنَ خَاصَّةً كَمَا ذَكَرْ ثُمَّ كَذَا إِلَى نِصْفِ نَفْسٍ

فأقول في تفسير ذلك: أي وإن يميت شخص ثالث أيضاً وارث للمالك الأول فقط أو الثاني فقط أو لهما معاً أو كان له جزء شائع يكبيح أو إقرار أو وصية في مال الأول الذي لم يقسم فاجعل أيها الطالب مسألة جامعة للأولين مستخرجة بالعمل السابق مسألة أولى بالنسبة إلى الميت الثالث لاجتماع الأولين فيها وصحح ما نلأها أي مسألة ورثة الميت الثالث التي تبعث تلك الأولى واستخرجن جامعة لهما كما ذكر أي استخراجاً مثل الاستخراج الذي ذكر في البيت الثاني في العمل السابق ثم افعل كذا أي مثل العمل المذكور لكل من مات قبل القسمة ممن له جزء شائع في مال الأول بإرث أو غيره إلى تمام مسائل من قبر أي دفن أي إلى آخر من مات ممن له حق في مال الأول الذي لم يقسم فتكون الجامعة الأخيرة مسألة للأحياء في الحال وهذا إذا كان وارث الميت متعدداً ولم يعرض لك في ذلك أحد القسمين السابقين في أول الباب فإن كان وارثه واحداً فاجعله قبل سهام موروثه يقوم مقامه في أخذه وإن عرض لك أحد القسمين المذكورين في أثناء الفريضة فاجعل من لا فائدة في وضعه كأنه لم يخلق في الدنيا كما تقدم.

مثال تعدد الموتى قبل القسمة ما إذا ماتت امرأة عن مال وترك زوجاً وأماً وأختاً شقيقة وأخاً لأم ولم يقسم مالها حتى مات ذلك الزوج عن زوجته التي هي الشقيقة المذكورة تزوجها بعد وفاة الأولى وعن أم وأب وابن من مستولدته ثم ماتت أم صاحبة المال قبل قسمة ذلك المال عن ابنتها وابنها المذكورين في الأولى، ثم مات قبل قسمته أيضاً ابن زوج صاحبة المال عن زوجته وابن ابنه المذكورين في الثانية وقد أوصى في حياته لزيد بثلث ماله، ثم مات قبل قسمته أيضاً الموصى له المذكور عن زوجة وابن فطلب منك الباقي أن تقسم لهم مال الهالكة الأولى فصحب حينئذ المسألة الأولى يعولها من ثمانية والثانية من أربعة وعشرين وجامعتهما من أربعة وستين، ثم اجعل هذه الجامعة أولى وصحح مسألة ورثة الثالث التي تليها من ثلاثة وجامعتهما من إثنتين وتسعين ومائة ثم اجعل هذه الجامعة أولى وصحح التي تليها من ثمانية واجعل بعدها الثلاثة التي هي مقام الوصية وصحح بعدها جامعة الإرث والإيصاء من إثني عشر وقابل بين هذه الإثني عشر وسهام الميت الذي كان قبل تاه وفاته تجد بينهما توافقاً بنصف السدس فاضرب الواحد الذي هو نصف سدس الثانية في الأولى تخرج لك جامعة لجميع ما تقدم إثنتين وتسعين ومائة، ثم اجعل هذه الجامعة أولى وصحح مسألة ورثة الموصى له التي تليها من ثمانية والجامعة الأخيرة من أربعة وثمانين وثلاثمائة واستخرج جزء كل مسألة تراه عليها بالعمل السابق واضرب لكل وارث ماله في كل مسألة في جزء سهمها يخرج له ما يستحقه في كل جامعة كما تراه موضوعاً قدمه فتكون الجامعة الأخيرة مسألة للأحياء في الحال ويكون منها لشقيقة صاحبة المال في إرثها منها ومن زوجها وأمها ثمانية وسبعون ومائة وأخوها لأم في إرثه منها ومن أمه ثمانون ولأم زوج صاحبة المال في إرثها من ابنتها وزوجها ستة وعشرون ولابن زوج صاحبة المال في

إرثه من أبيه وجده وإثنان وتسعون ولزوجه الموصى له واحد ولابنه سبعة هكذا:

٣٨٤	٨		١٩٢	١٢	٣	٨		١٩٢	٣		٦٤	٢٤		٨	
													ث	٣	زوجاً
										ث	٨			١	أماً
١٧٨			٨٩					٨٩	١	بنّاً	٢٧	٣	زوجة	٣	أختاً
٨٠			٤٠					٤٠	٢	بنّاً	٨			١	أخاً
٢٦			١٣	١		١	زوجة	١٢			٤	٤			أماً
					٢		ث	١٢			٤	٤			أباً
٩٢			٤٦	٧		٧	بنّين	٣٩			١٣	١٣			بنّاً
			٤	٤	١		موصى له								
١	١	زوجة													
٧	٧	بنّاً													

وقس على هذا المثال كل ما عرض لك من المسائل التي كثر فيها موت بعض مستحقي المال قبل قسمته وإن بلغ الموصى مائة أو أكثر وإن اتفق جميع سهام الورثة في بعض المسائل الجامعة في بعض الأجزاء الصحيحة بسبب إرث بعضهم من ميتين أو أكثر مما يحصل به توافق جميع السهام فرد جميع السهام إلى أوفائها اختصاراً واجعل جملة تلك الأوقاف جامعة وكن مستمراً على العمل السابق إلى آخر المناسخات إذ لا فائدة في التصرف في العدد الكثير مع إمكان اختصاره والطريقة المذكورة في عمل المناسخات الكثيرة يصح استعمالها في سائر المسائل وهي التي يقتصر عليها الناس اليوم لسهولة العمل المبتدئ.

تنبيهان:

الأول: اعلم أن بعض المتقدمين ذكر في عمل المناسخات طريقة أخرى تعمل فيها فرائض ورثة الموصى دون جامعتها فإذا كملت عمل لها جامعة واحدة ولكنها مختصة بما وجد فيها شرطان:

أحدهما: أن يكون جميع الموصى من ورثة المسألة الأولى والأخرى ألا يرث ميت متأخر من الوارث الذي مات قبله بل لا بد أن يكون ورثة كل من مات من ورثة الأول أحياء في الحال سواء كان ورثة كل ميت غير ورثة الأخرى أو كان فيهم من يرث جميع الموصى، والعمل فيها إذا وجد الشرطان المذكوران أن تصح كل مسألة على حدة، ثم تنظر سهام كل ميت من المسألة الأولى مع ما صحت منه مسأله كما تنظر بين السهام والردوس في باب الانكسار فمن وجدت سهامه منقسمة على مسأله المنزل منزلة الردوس تركته ومن لم ينقسم سهامه على مسأله أخرجه لطرق الفريضة وفق مسأله لسهامه إن وافقته أو جعلتها إن باينته، ثم تنظر بين الأعداد المخرجات بالتمائل والتداخل والتوافق والتباين، ثم بين الحاصل منهما والثالث، ثم كذلك إلى آخرها فما خرج فهو جزء سهم المسألة الأولى فاضربه فيها تخرج لك جامعة جميع تلك المسائل واضرب جزء سهم الأولى الموضوع فوقها في سهام كل ميت من الأولى واقسم الخارج على مسأله يخرج جزء سهمها واضرب لكل وارث ما

بيده في جزء سهم المسألة التي ورث فيها واجمع لمن ورث في مسألتين أو أكثر فبخرج ما يستحقه من تلك الجامعة، مثال ذلك من ترك زوجة وبنثاً منها وابنتين أحدهما من زوجة هالكة قبله والآخر من مستولدته ولم يقسم ماله حتى ماتت تلك الزوجة عن ابنتها المذكورة وزوج وأم وأختين لأب، ثم قتل عمداً ابن المستولدة الابن الآخر الذي هو أخوه للآب فأحاط بوارثه أخته للآب المذكورة وبنث، ثم مات ابن المستولدة عن أخته للآب المذكورة وأم وبنث قبل قسمة ذلك المال فصصح حينئذ المسألة الأولى من أربعين لأجل الانكسار والثانية من أربعة وعشرين لأجل الانكسار والثالثة من ثمانية والرابعة من ستة، ثم انظر بين سهام كل ابن من الأولى ومسالته تجد بينهما توافقاً بالنصف فأخرج نصف المسألة إلى الطرق أيضاً، ثم قابل بين هذه الأعداد المخرجات تجد الثلاثة والأربعة داخلين في الأربعة والعشرين فاستغن بها واجعلها جزء سهم الأولى واضربه فيها تخرج لك الجامعة ستين وتسعمائة، ثم اضربه في سهم كل ميت من الأولى واقسم الخارج على مسالته يخرج سهم الثانية خمسة وجزء سهم الثالثة إثنتين وأربعين، ثم اضرب لكل وارث ما بيده في جزء سهم مسألة إرثه، واجمع للبنت الأولى التي ورثت في جميع المسائل ما خرج لها يجتمع لتلك البنت ستة وستون وأربعمئة ويخرج لزوجة الزوجة الأولى ثلاثون ولأم تلك الزوجة عشرون ولكل واحدة من أختي تلك الزوجة خمسة ولزوجة الابن الثاني إثنتان وأربعون ولابنته ثمانية وستون ومائة ولأم الابن الثاني ستة وخمسون ولابنته ثمانية وستون ومائة هكذا:

٩٦٠	٦		٨		٢٤		٤٠	
						ت	٥	زوجة
				ت			١٤	إبن
		ت					١٤	إبن
٤٦٦	٢	أخت	٣	أخت	١٢	بنث	٧	بنث
٣٠					٦	زوجاً		
٢٠					٤	أم		
٥					١	أخت لأب		
٥					١	أخت لأب		
٤٢			١	زوجة				
١٦٨			٤	بنث				
٥٦	١	أم						
١٦٨	٣	بنث						

ولو كان الابن الثاني غير قاتل للأول وكان وارثاً له بكونه أختاً لأب لم يصح استعمال تلك الطريقة في ذلك لانتفاء الشرط الثاني حيث ورث ميت متأخر ميتاً قبله ووجه ذلك أن حق هذا الميت الوارث في المسألتين لم يوجد جميعه في المسألة الأولى ليقابل بينه وبين مسألته إلا بعد دمجها إلى جامعة هل انقسم عليها أو وافقها أو يباينها ولا يمكن أن يعلم مجموع ماله في المسألتين ليقابل بينه

وبين مسأله إلا بعد ردهما إلى جامعة وقرى على المثال المذكور كلما وجد فيه الشرطان السابقان.

الثاني: اعلم أن في عمل المناسخات طريقتين أحريين تماثلان الطريقة المفروغ منها بأنهما لا يحتاج فيهما إلا لجامعة واحدة بعد تصحيح مسألة كل ميت على حدة وتخالفاها بأنهما مطردتان في سائر المسائل دون اشتراط شيء من الشروط فيهما.

الأولى: أن تصحح مسألة كل ميت كان في المثال ثم تنظر سهام الميت الثاني من المسألة الأولى مع مسأله التي هي الثانية هل توافقا أو تباينا فإن توافقا فضع وفق المسألة الثانية فوق الأولى واجعل وفق السهام تحت المسألة الثانية محفوظاً بخط يميزه عما يدخل به تحت المسائل ويدل على أنه مقصور على أهل المسألة التي كان تحتها إذ لا يضرب فيه لغيرهم، ويدخل في التوافق ما إذا انقسم سهام الثاني على مسأله وبراعى في ذلك أقل الأجزاء التي وقع بها التوافق، وإن تباينا فضع جملة المسألة الثانية فوق الأولى وجملة السهام تحت الثانية ثم تأخذ سهام الميت الثالث من المسألة الأولى واضربه به فيما فوق المسألة الأولى وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من الثانية فيما تحتها ولا يتوهم ضربه فيما فوقها إذ لا شيء فوقها في ذلك الوقت وتجمع الخارج إلى المحفوظ وإن ورت في إحدى المسألتين دون الأخرى فاستعمل له فيها ما ذكر فما تحصل عندك منهما أو من أحدهما فهو مجموع سهامه من الجامعة المقدرة قبل تاه وفاته فاحفظه في الطرف وانظره مع مسأله التي هي الثالثة هل وافقها أو باينها فإن وافقها فضع وفق الثالثة فوق الثانية واجعل وفق ذلك المجموع المحفوظ في الطرف تحت الثالثة وإن باينها فضع جملة الثالثة فوق الثانية واجعل جملة ذلك المجموع تحت الثالثة كما فعلت بسهام الميت الثاني، ثم تأخذ سهام الميت الرابع من الأولى وتضربه فيما فوق الأولى والخارج فيما فوق الثانية وإن لم يرت فيها وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من الثانية فيما تحتها والخارج فيما فوقها وتحفظ الخارج ثم تضرب سهامه من الثالثة فيما تحتها فقط إذ لا شيء فوقها في ذلك الوقت وتجمع الخارجات وإن ورت في مسألتين أو في واحدة فاستعمل له فيما ورت فيها مثل ما ذكر فما تحصل عندك فهو مجموع سهامه من الجامعة المقدرة قبل تاه وفاته فافعل مع مسأله مثل ما فعلت بسهام الميت الثاني مع مسأله من عمل التوافق والتباين، ثم تضرب لكل ميت آخر ورت في الأولى التي لا شيء تحتها سهامه منها فيما فوق جميع المسائل وإن لم يرت في جميعها حتى تصل إلى التي لا شيء فوقها قبل تاه وفاته وتحفظ الخارج، ثم تضرب سهامه من كل مسألة ورت فيها غير الأولى فيما تحتها والخارج فيما فوقها وفوق جميع ما بعدها إلى التي لا شيء فوقها قبل تاه وفاته وتحفظ ما خرج من ذلك وتضرب سهامه من أخبرته التي لا شيء فوقها في العدد الذي تحتها فقط وتجمع الخارجات وتعمل بالمجموع مع مسألة ذلك الميت كما تقدم حتى تنتهي إلى آخر من مات، ثم تضرب ما فوق المسائل بعضها في بعض فما خرج لك فاضربه في الأولى يخرج لك ما تصح منه جامعة المسائل كلها، ثم تضرب لكل وارث حي ما ورثه من كل مسألة فيما تحتها إن كان فيه شيء ثم فيما فوقها وفيها فوق ما بعدها من المسائل إلى آخر التي كان عليها عدد وتضرب ما ورثه من الأخيرة التي لا شيء فوقها فيما تحتها فقط وتجمع لمن ورت في المسألتين أو أكثر ما يخرج له كما تفعل للموتى فيخرج ما يستحقه من تلك الجامعة، مثال ذلك من ترك زوجته وثلاثة بنين وبناتاً منها ولم يقسم ماله حتى ماتت تلك الزوجة عن أولادها الأربعة المذكورين وعن زوج وبنات منه، ثم مات هذا الزوج عن ابنته المذكورة وزوج وأم وأخ شقيق، ثم ماتت البنت عن شقائقها

الثلاثة المذكورين في الأولى وعن أختها للام التي هي البنت في الثانية وعن زوج، ثم ماتت البنت المذكورة في الثانية عن جدتها للاب التي هي الأم في الثالثة وعن زوج وثلاثة بنين وبنت منه وذلك قبل قسمة مال الهالك الأول فإذا أردت عمل هذه الطريقة فصح المسألة الأولى من ثمانية والثانية من اثنين وثلاثين والثالثة من أربعة وعشرين والرابعة من ثمانية عشر والخامسة من اثني عشر ثم انظر سهام الزوجة الهالكة بعد زوجها من الأولى مع مسائلها تجد بينهما ثياباً فأثبت الواحد الذي هو سهمها تحت الثانية واجعل المسألة الثانية فوق الأولى ثم اضرب سهام الزوج الهالك الثالث الذي هو الثمانية في الواحد الذي كان تحت الثانية تخرج ثمانية وهي قدر سهامها من الجامعة المقدرة قبل تاه وفاته فاحفظه في الطرف وانظر تلك الثمانية حينئذ مع مسائله التي هي الثالثة تجد بينهما توافقاً بالثمن فضع ثمنها الذي هو ثلاثة فوق الثانية واجعل الواحد الذي هو ثمن الثمانية تحت تلك الثالثة ثم خذ سهام البنت الهالكة الرابعة من الأولى واضربها فيما فوق الأولى والخارج فيما فوق الثانية بخارج ستة وتسعون فاحفظها وخذ الثلاثة التي هي سهامها من الثانية واضربها في الواحد الذي كان تحت الثانية واضرب الخارج فيما فوقها أيضاً بخارج لك تسعة واجمعها إلى المحفوظ يجتمع لك خمسة ومائة وهي قدر سهامها من الجامعة المقدرة قبل تاه وفاتها فانظرها حينئذ بعد حفظها في الطرف مع مسائلها التي هي الرابعة تجد بينهما توافقاً بالثلث فضع ثلث المسألة فوق الثالثة واجمع الخمسة والثلاثين التي هي ثلث ذلك المجتمع تحت الرابعة ثم خذ سهام البنت الهالكة آخراً من الثانية واضربها في الواحد الذي كان تحتها واضرب الخارج فيما فوقها أيضاً ثم الخارج فيما فوق الثالثة بخارج لك أربعة وخمسون فاحفظها ثم اضرب سهامها من الثالثة في الواحد الذي كان تحتها واضرب الخارج فيما فوقها بخارج اثنان وسبعون فاحفظها مع المحفوظ الأول ثم اضرب سهامها من الرابعة فيما تحتها فقط بخارج لك خمسة ومائة فاجمعها إلى المحفوظين يجتمع لك أحد وثلاثون ومائتان وهي قدر سهامها من الجامعة المقدرة قبل تاه وفاتها فانظرها بعد حفظها في الطرف مع مسائلها التي هي الخامسة تجد بينهما توافقاً بالثلث فضع ثلث المسألة فوق الرابعة واجعل تحت تلك المسألة السبعة والسبعين التي هي ثلث ذلك المجتمع ثم اضرب ما فوق المسائل بعضها في بعض بخارج لك أربعة وثلاثمائة وألفان واضربها في المسألة الأولى تخرج لك جامعة المسائل كلها وهي اثنان وثلاثون وأربعمائة وثمانية عشر ألفاً ثم استخرج للورثة الأحياء حظوظهم من الجامعة بالعمل السابق وذلك بأن تضرب ما للابناء الثلاثة الأولين من المسألة الأولى في اثنين وثلاثين فوقها ثم الخارج في الثلاثة فوق الثانية ثم الخارج في الستة فوق الثالثة ثم الخارج في الأربعة فوق الرابعة، ولك أن تبتدىء الضرب من آخر ما فوق المسائل فتضرب الأربعة في الستة ثم الخارج في الثلاثة ثم الخارج في اثنين وثلاثين ثم الخارج فيما بأيديهم فيخرج أربعة وعشرون وثمانمائة وثلاثة عشر ألفاً فتحتفظها ثم تضرب الثمانية عشر التي كانت لهم من الثمانية في الواحد الذي تحتها ثم الخارج في الثلاثة فوقها ثم الخارج فيما فوق الثالثة ثم الخارج فيما فوق الرابعة فيخرج ستة وتسعون ومائتان وألف فتحتفظها مع الخارج الأول ثم تضرب الستة التي كانت لهم من الرابعة في خمسة وثلاثين تحتها ثم الخارج في أربعة فوقها ليخرج أربعون وثمانمائة فتجمعها إلى المحفوظين فيجتمع لهم ستون وثمانمائة وخمسة عشر ألفاً ثم تضرب للزوجة من المسألة الثالثة الثلاثة التي كانت لها في الواحد تحتها ثم الخارج في ستة فوقها ثم الخارج في أربعة فوق الرابعة فيخرج لها اثنان وسبعون ثم تضرب ما للام من الثالثة في

واحد تحتها ثم الخارج في ستة فوقها ثم الخارج في أربعة فوق الرابعة فيخرج ستة وتسعون فنحفظها ثم تضرب ماله في الخامسة في سبعة وسبعين تحتها فقط فيخرج أربعة وخمسون ومائة فنجمعها إلى المحفوظ فيجتمع لها خمسون ومائتان ثم تضرب ما للأخ من الثالثة في واحد تحتها ثم الخارج في ستة فوقها ثم الخارج في أربعة فوق الرابعة فيخرج له عشرون ومائة ثم تضرب ما للزوج في الرابعة في خمسة وثلاثين تحتها ثم الخارج في أربعة فوقها فيخرج لها أحد وثلاثون ومائتان ثم اضرب ما للأبناء الثلاثة من الخامسة فيما تحتها فقط فيخرج لهم إثنان وستون وأربعمائة ثم تضرب ما للبنت من الخامسة فيما تحتها فقط فيخرج لها سبعة وسبعون هكذا:

١٨٤٣٢	١٢		١٨		٢٤		٣٢		٨	
								ت	١	زوجة
١٤٩٦٠			٦	أخوة			١٨	بين	٦	بنين
				ت			٣	بتاً	١	بتاً
						ت	٨	زوجاً		
		ت	٣	أختام	١٢	بتاً	٣	بتاً		
٧٢					٣	زوجة	١			
٢٤٠	٢	جدة			٤	أماً				
١٢٠					٤	أختاً				
١٢٦٠			٩	زوجة	١					
٢٣١	٣	زوجاً	٣٤							
٤٦٢	٦	بنين								
٧	١	بتاً								
			٧٧							

وإنما كان ضرب سهامهم في الأعداد المذكورة كما رصد لأن الأعداد التي تكون على الجامعات في الطريقة الأولى والمسألة الأولى كالجامعة في هذه الطريقة هي أجزاء السهام التي تكون على الجامعات قبل طرور موت الثاني والأعداد التي تكون تحت المسائل في هذه الطريقة هي أجزاء السهام التي تكون على غير الجامعات في الطريقة الأولى لأن سهام كل وارث هي تضرب في جزء سهم كل جامعة لم تكن قبله في الفريضة ولذا يضرب في هذه الطريقة سهام كل وارث في فيما فوقه وفوق ما بعده وقد علم أيضاً في الطريقة الأولى أن كل وارث في المسائل الواقعة ثم الجامعات يضرب سهامه مرة أولى في جزء سهم الثانية التي ليست بجامعة ولذلك يضرب في هذه الطريقة سهام كل وارث فيما تحته دون ما تحت ما بعده ومن أراد أن يفهم ذلك فليضع مثلاً واحداً يعمل الطريقتين ويتأمل ما أشرنا إليه فيها يتضح له وجه استنباط هذه الطريقة من الطريقة الأولى المعروفة عند الناس وقد أشرت لعمل هذه الطريقة في أبيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها من غير المبتدئين وهي هذه .

وَإِن لَّوَدَّتْ فِي الْغَنَائِبِ
فَضَحَّخْنَ مَسَائِلَ الْأَسْوَثِ
وَنَهَمْنَ ثَانِ أَنْظَرْنَ وَاللَّاحِقَةَ
وَعَذَّ الرُّوْقَى لِمَهْلِي الْغَنَائِبِ
وَوَلَقْنَ نَهْمَ الثَّانِي إِنْخَا انْجَمَلَا
وَأَضْرَبَ لِثَلَاثٍ جَمِيعَ مَا انْجَمَلَا
وَأَجْرَ مَا وَرَثَ مِنْ ثَانِيَةٍ
وَإِنْ يَرِثُ فِي أَحَدِ الثُّلُثَيْنِ
بِنْدٌ جَمِيعُ نَهْمِهِ الَّذِي انْظَرَّ
وَضَعَّ عَلَى ثَانِيَةٍ مُخْطَلَةٍ
وَنَحَتْ ثَلَاثَةَ إِنْخَا انْجَمَلَا
وَأَجْرَ لِلرَّابِعِ إِثْرُ الثَّانِيَةِ
وَإِثْرُ ثَانِيَةٍ إِنْخَا أَضْرَبَ
وَعَطَّ ثَلَاثَةَ أَجْرٍ إِنْخَا
وَإِنْ يَرِثُ بَيْنَهُنَّ ذِي الْمَسَائِلِ
يَخْرُجُ لَهُ قَدْرُ سَهْمِ مَنْظَرٍ
وَأَجْمَلُ عَلَى جَدُولٍ ذِي الثَّلَاثَةِ
وَنَحَتْ رَابِعَةَ انْجَمَلُ أَحَدَا
وَالْمَنْلُ لِكُلِّ نَيْبٍ بِنْدٌ جَمَلَا
بِنْدٌ لِكُلِّ جَمْرَةٍ نَهْمُ انْجَمَلَا
وَيَنْتَفِي الثُّلُثِيُّ عَنْ سَابِقَةٍ
ثُمَّ أَضْرَبَ الْأَوَّلَى بِكُلِّ مَا وَضِعَ
وَأَضْرَبَ بِهِمَا كُلَّ عَنِّي غَلَبَا
وَجَزَّ نَهْمَ لَوْقَهَا قَدْ خَضَلَا
وَأَحْشَبِينَ بِالضَّرْبِ فِيمَا تَجَدَّدَ
وَأَجْنَحَ لِمَنْ وَرَثَ فِيمَا كَثُرَا

وَجَمْعًا جَمِيعًا عَمَّ فِي الْخَالَاتِ
عَلَى تَوَالِيهَا لَدَا قَنَمَاتِ
بِنْدِلُ أَوْسَاقٍ وَالْمُتَفَارِقَةُ
أَوْ كَلَّمَا أَرْثَمَ قُوقَ ثَلَاثَةِ الْغَنَائِبِ
انْجَمَلُ ثَانِيَةٍ أَوْ نَهْمًا جَمَلَا
لَهُ بِالْأَوَّلَى فِي الَّذِي قُوقَ عَمَلَا
فِي عَمَلٍ انْجَمَلُ الَّذِي الثَّانِيَةِ
فَأَحْشَبِينَ بِأَحَدِ الْخَرْزَيْنِ
فَأَنْظَرَةُ مَعَ ثَلَاثَةِ كَمَا ذُكِرَ
وَقَاتِ ثَلَاثَةَ أَوْ مَكْمَلَةَ
أَحَدَ قَسَمِينَ لِسَهْمِ انْجَمَلَا
فِيمَا غَلَبَهَا وَعَلَى ذِي اللَّاحِقَةِ
فِي انْجَمَلُ وَمَا عَلَيْهَا نَعِبَ
فِي تَجَزُّهَا الْأَسْفَلُ وَأَجْنَحَ مَا بَدَا
فَأَحْشَبِينَ بِخَرْزِيهِ بِمَا سَاتِلُ
فَأَنْظَرَةُ مَعَ رَابِعَةٍ بِمَا عَبَزَ
مَا قَدْ بَدَا مِنْ قَسَمِي الرَّابِعَةِ
قَسَمِينَ لِسَهْمِ الَّذِي الْأَنْ بَدَا
إِلَى انْجَمَلُ مَعَ كَمَا قَدْ فَضَلَا
وَأَعْرَضَ فِي انْجَمَلُ قَدْ جَمَلَا
وَيَنْتَفِي الثُّلُثِيُّ عَنْ انْجَمَلَا
قُوقَ لِحَابِسَةٍ كَمَلُ تَجْنِيعَ
فِي جَمْرَةٍ نَهْمُ نَحْتَهَا قَدْ رُبْنَا
وَكُلُّ جَمْرَةٍ بِنْدَةٍ قَدْ انْجَمَلَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْنِهِ ثَلَاثَةُ عَمَلَا
غَارِبَةٍ بِمَنْلٍ قَدْ ذُكِرَا

ومعنى هذه الآيات يفهم من عمل المثال السابق فلا تعجيل بإعادة ذلك، والطريقة الثانية العامة التي لا يحتاج فيها إلا لجامعة واحدة أن تصح جميع مسائل الحبيين ثم تضرب بعضها في بعض من غير نظر بينهما فما خرج فهو الجامعة لجميع ذلك فاقسمها على المسألة الأولى يخرج جزء سهمها فضعه فوقها وإن شئت فابتدئ. ضرب المسائل من آخرها حتى تصل إلى الأولى فيخرج جزء سهمها فتضعه عليها فتضربه فيها فتخرج الجامعة وهذا هو الأقرب ثم اضرب في جزء سهم الأولى سهام الميت الثاني واقسم الخارج على مسأله التي هي الثانية يخرج جزء سهمها فضعه فوقها ثم اضرب فيه سهام الميت الثالث من أمثاله واجمع الخارج إلى ما يخرج له من ضرب ما ورثه من الأولى فيما فوقها. وإن ورت في إحداهما فقط فاكنت بضرب ما له منها في جزء سهمها واقسم ما حصل عندك

على مسأله التي هي الثالثة يخرج جزء سهمها فضمه فوقها ثم اضرب فيه سهام الميت الرابع من الثالثة واجمع الخارج إلى ما يخرج له من ضرب ما ورثه في كل من الأولى والثانية في جزء سهمها، وإن ورت في واحدة فقط أو اثنتين فاكثف بضرب ما ورثه من ذلك في جزء سهمه واقسم ما حصل عندك على مسأله التي هي الرابعة يخرج جزء سهمها فضمه فوقها ثم اقل كذلك لكل ميت من الباقي حتى تستخرج جزء سهم كل مسألة، ثم اضرب لكل وارث حي ما ورثه في جزء مسألة إرثه وأعط الخارج له في جدول الجامعة، وإن ورت في مسألتين أو أكثر فاجمع له ذلك في جدول الجامعة ثم اجمع تلك الأعداد الموضوعة فقام الأحياء يخرج لك مثل الجامعة إن صح عملك وإن لم يخرج مثلها فعد عملك حتى يخرج، ثم اختصر الجامعة برء سهام الورثة الأحياء إلى أوقافها إن كان بين جميعها اشتراك في شيء من الأجزاء الصحيحة لانطراح جميعها ببعض الأعداد التي يكون بها الطرح عند أهل الحساب بأن تقسمها على ما وقع به الطرح وتختير بالطروح أوقافها وأوقاف أوقافها وإن سفلت حتى يخرج لك من القسمة على ما وقع به الطرح أوقاف لا تنطرح بعدد واحد فتجعلها قدامهم فترجع بالاختصار إلى ما تصح منه بعمل الطريقة التي لا بد فيها من جامعة لكل مسألتين، مثال ذلك ما إذا تركت الهالكة عن مال زوجاً وأماً وابناً من غيره، ثم مات ذلك الزوج عن زوجة وأخ وأخت شقيقتين ثم مات ذلك الابن عن جدته للام المذكورة وعن زوجة وابن، ثم ماتت الزوجة من المسألة الثانية عن زوج وأم وأخت شقيقة، ثم مات الأولى من الأولى عن زوجها الذي هو الأخ في الثانية وعن أختين شقيقتين وذلك كله قبل قسمة مال الهالكة الأولى، فإن أردت عملها على هذا الطريقة الثانية فصصح الأولى من إثني عشر والثانية من أربعة والثالثة من أربعة وعشرين والرابعة بعولها من ثمانية والخامسة بعولها من سبعة، ثم اضرب السبعة الأخيرة في الثمانية قبلها ثم الخارج في أربعة يخرج لك جزء سهم الأولى ستة وسبعين وثلاثمائة وخمسة آلاف فضمه فوقها واضربه فيها فخرج لك الجامعة اثني عشر وخمسمائة وأربعة وستون ألفاً، ثم اضرب الثلاثة التي كانت للميت الثاني من الأولى في جزء سهمها واقسم الخارج على الثانية التي هي مسأله يخرج سهمها إثنتين وثلاثين وأربعة آلاف، ثم اضرب السبعة التي للميت الثالث من الأولى في جزء سهمها واقسم الخارج على الثالثة التي هي مسأله يخرج سهمها ثمانية وستين وخمسمائة وألف، ثم اضرب الذي كان للميت الرابع من المسألة الثانية في جزء سهمها واقسم الخارج على الرابعة التي هي مسأله يخرج جزء سهمها أربعة وخمسمائة، ثم اضرب الإثنتين التي كانت للميت الخامس من المسألة الأولى يخرج في جزء سهمها واجمع الخارج إلى المحفوظ واقسم المجتمع منها على الخامسة التي هي مسأله يخرج جزء سهمها إثنتين وثلاثين وأربع مائة وألفين، ثم استخرج حظوظ الأحياء من الجامعة بضرب ما ورثه كل واحد من كل مسأله في جزء سهمها فاضرب للأخ من الثمانية ماله منها في جزء سهمها واحفظ الخارج واضرب ماله من الخامسة في جزء سهمها واجمع الخارج إلى المحفوظ مجتمع له ستون وثلاثمائة وخمسة عشر ألفاً، ثم اضرب ما للأخت من الثمانية في جزء سهمها يخرج لها إثنان وثلاثون وأربعة آلاف، ثم اضرب ما للزوجة من الثانية في جزء سهمها يخرج أربعة وسبعمائة وأربعة آلاف، ثم اضرب ما لابن من الثالثة في جزء سهمها يخرج له ستة وخمسون وستمائة وستة وعشرون ألفاً، ثم اضرب ما للزوج من الرابعة في جزء سهمها يخرج له إثنان عشر وخمسمائة وألف، ثم اضرب ما للام من الرابعة في جزء سهمها يخرج لها إثنان عشر وخمسمائة وألف، ثم اضرب ما للام من الرابعة في جزء سهمها يخرج لها ثمانية وألف، ثم اضرب ما للأخت من الرابعة في جزء سهمها يخرج لها ثمانية وألف، ثم اضرب ما لكل أخت من الخامسة في جزء سهمها يخرج لكل واحدة

منها أربعة وستون وثمانمائة وأربعة آلاف، ثم اختبر تلك الحفظ التي خرجت لهم من الجامعة بالطروح تجددها منطرحه بثمانية فقد اشترك جميعها حينئذ بالثمن فأقسم الجامعة حينئذ على مقام الثمن فترجع إلى أربعة وستين وثمانمائة آلاف وأقسم حظ كل واحد على مقام الثمن أيضاً يخرج له ما تراه قدامه هكذا:

٨٠٦٥٤	٦٤٥١٢	٧		٨		٢٤		٤		١٢	
									ت	٣	زوجاً
			ت			٤	جدة	٤		٢	أماً
							ت			٧	إبناً
						ت		١	زوجة		
١٩٢٠	١٥٣٦٠	٣	زوجاً					٢	أخاً ش		
٥٠٤	٤٠٣٢							١	أخاً ش		
٥٨٨	٤٧٠٤					٣	زوجة				
٣٣٣٢	٢٦٦٥٦					١٧	إبناً				
١٨٩	١٥١٢			٣	زوجاً						
١٢٦	١٠٠٨			٢	أماً						
١٨٩	١٥١٢			٣	أخاً						
٦٠٨	٤٨٦٤	٢	أخاً ش								
٦٠٨	٤٨٦٤	٢	أخاً ش								

وقد أشرت لعمل هذه الطريقة في أبيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد أن يحفظها وهي:

في كل ما من الفرائض يرد
مفردة عن غيرها تكلفه
والخراج متبعة ينفذ ثوب
أولى النسب وما خلا
بيد ثان غالب ثم أقبنا
يند لها جرة إنهم مشغل
له بأولى اضرب بقابها الثمن
واقبم على ثلثة ما اجتمعنا
في جرة منهم الباقي بثل ما خلا
في جرة منهم كل ما فيها يرب

وفي الثمان مائة وجره مفرده
وقر أن ثغيب كل منقلة
ثنت بنظها بنظر اضرب
ثم قسم الخارج كله على
جرة إنهمها فبها أجرنا
على فريضة له ما قد قلهم
واضرب به عطا بإلاليك وما
إن وزن الثلث فبها منا
يخرج لها جرة إنهم وأثلا
ثم اضربن بهام عن قد وزن

وَأَمَّا نَحْنُ لَمْ نَخْرُجْ إِذْ نَمُوتُ نَحْلُ إِذْهُ تَتَكُنْ مُنَدَا
ثُمَّ انْجَحِ التَّهَامُ تَبْدُ جَابِئَةً كَبِيرَةٌ لَوَارِثُهَا نَائِبَةً
ثُمَّ التَّهَامُ يَنْدُ ذَلِكَ اغْتَبِرْ لِيْنِ تَجِدُ فِيهَا اشْتِرَاكاً لِمَا تَحْتَمِرْ
بِرْدُ كُلِّهَا إِلَى لَوْثَاكِ قَلْبَةً يَنْدُ بِالشَّرَافِ

وجميع ما تقدم من عمل المناسخات إنما يتوصل به لفظة مال الهالك الأول فإن كان ماله معروفاً بعينه فلا إشكال وإن كان شائعاً مع غيره بغير الإرث فقد أشار إلى ما تصح منه المسألة الأولى بقوله:

وَإِنْ بَكَ الشَّخْصُ فَلْيُذِ قَدْ خَلَا فِي أَوَّلِ الْمُنَاسَخَاتِ اشْتَرَكَا
نَحْ غَيْرِهِ فِي الْمِلْكِ بِاشْتِرَاءِ أَوْ بِشَرْطٍ بِلَا اشْتِرَاءِ
فَبِمَنْ مَقَامَاتِ أَصُولِ الشَّرْكَةِ تُصَحِّحُ الْأُولَى بِغَيْرِ تَحْلُفَةٍ

فأقول في تفسير ذلك: وإن بك الشخص الهالك في أول المناسخات مشتركاً مع غيره من الأقارب والأجانب في الملك الذي أريد قسمه لورثة الشركاء باشتراؤهم ذلك الملك من عند ربه على الإشاعة بينهم أو يتصدق ربه بذلك عليهم أو يهبه لهم بما ذكر فصحيح أيها الطالب المسألة الأولى من مقامات أصول أي أجزاء الشركة بغير وجود كلفة أي مشقة في تصحيحها مما ذكر، وذلك بأن تنزل مقدار ما يستحقه كل واحد من ذلك المال المشاع منزلة ما يورثه بالفرض من ذلك المال فتعمل مقامات أجزاء الشركة في طرق الفريضة ثم تنظر بين إثنين منها بالتماثل والتداخل والتوافق والتباين، ثم تنظر بين الحاصل منهما والثالث ثم كذلك إلى تمام المقامات فيخرج لك ما تصح منه الأولى ثم تضع ناء الوفاة فدام الهالك الأول منهم وتمضي على عمل المناسخات المتقدم إلى آخرها لتقسم جملة ذلك المال على جامعتهم الأخيرة، مثال ذلك ما إذا اشترك زيد وعمر وهما أخوان شقيقان مع بكر وهو أجنبي عنهما في مال بالاشتراء أو الصدقة أو الهبة على أن نصفه لزيد وثلاثة لعمر وسدسه لبكر، ثم مات زيد المذكور عن شقيقه عمر الذكور وعن زوجة وبنت، ثم مات بكر المذكور عن زوجته التي هي بنت الميت الأول وعن بنت وأخ شقيق، ثم مات عمر المذكور عن زوجته التي هي بنت الميت الثاني وابن وذلك كله قبل قسمة ذلك المشاع، فإذا أردت عملها على الطريقة الأولى المذكورة في هذا النظم فاجعل قبل زيد مقام النصف وقبل عمر مقام الثلث وقبل بكر مقام السدس، ثم انظر بين هذه المقامات تجد الإثنين والثلاثة داخلين تحت الستة فاستغن بها وصحح منها الأولى وأعط لزيد نصفها ثلاثة ولعمر ثلثها إثنين ولبكر سدسها واحد ثم صحح الثانية من ثمانية ثم جامعتهما من ثمانية وأربعين ثم نزل هذه الجامعة منزلة أولى وصحح ثانيتهما من ثمانية أيضاً ثم جامعتهما من أربعة وثمانين وثلاثمائة، واضرب لكل واحد سهم ما وورث فيها يخرج له ما يستحقه منها فيكون لزوجته زيد أربعة وعشرون ولبنت زيد في إرثها من أبيها ومن زوجها بكر أربعة ومائة ولبنت بكر في إرثها من أبيها وزوجها عمر سبعة وخمسون ولأخ بكر أربعة وعشرون ولابن عمر خمسة وسبعون ومائة هكذا:

٣٨٤	٨		٤٨	٨		٤٨	٨		٦	
								ت	٣	زيد
		ت	٢٥			٢٥	٣	أخأش	٢	عمر
				ت		٨			١	بكر
٢٤			٣			٣	١	زوجة		
١٠٤			١٣	١	زوجة	١٢	٤	بتأ		
٥٧	١	زوجة	٤	٤	بتأ					
٢٤			٣	٣	أخأش					
١٧٥	٧	إبتأ								

وقس على المثال المذكور سائر ما يعرض لك من هذا النوع .

ثم أشار إلى حكم ما إذا كان للبيت مال آخر لم يرثه عن الأول بقوله :

وَحِينَئِذٍ تَرَكَ غَيْرُ أَوْلٍ بِفَكَأَنَّهُ بِغَيْرِ إِرْثٍ الْأَوَّلِ
فَاعْتَمَلْ لَهُ فَرِيضَةً مُسْتَأْنَفَةً بِأَوْجِبِ الْمُنَاسَخَاتِ السَّالِفَةَ

فأقول في تفسيره : قد وقع في البيت الثاني سناد الإشباع وهو اختلاف حركة الدخيل وهو الحرف الواقع بعد ألف التأسيس لأنه جائز الاستعمال وإن كان قليلاً في شعر العرب هذا إذا قلنا إن الرجز الذي كان مثل هذا النظم مشطور مزدوج لوجود الروي في آخر كل شطر والروي لا يكون في وسط البيت وأما إذا قلنا ليس بمشهور وإنما جعل آخر الشطر الأول الذي هو وسط البيت موافقاً لآخر البيت الذي يجوز أن يكون روياً على سبيل التبرع بالتزام ما لا يلزم كالجمع في النثر فليس في البيت إسناد المذكور وإنما فيه التبرع في آخر الشطر الأول بالتزام بعض ما في القافية دون بعض والتبرع لا تحديد فيه ويقال مثل ذلك في كل بيت وقع فيه سناد التوجيه الذي هو اختلاف حركة ما قبل الروي الساكن إن وقع فيه سناد الردف الذي هو وجود حرف اللين قبل روي دون روي آخر والله أعلم ، وقد تقدم أن عمل المناسخات إنما يكون في تركة الأول فقط وأما إن كان لبعض ورثته الأموات مال خاص به فقد أشار إليه بقوله وحاشا ترك ميت غير ميت أول في المناسخات ملكاً كانت له بغير إرث من الأول كما إذا اشتراه بماله الخاص به أو أعطى له بغير عوض فاعمل أبها الطالب له أي لملكه الخاص به فريضة أخرى مستأنفة غير فريضة الأول بأوجه عمل المناسخات السالفة أي السابقة في الأقسام الثلاثة التي تقدم بيانها في أول هذا الباب وانقسم أموال كل واحد من العيتين على جامعة فريضة ورثته بأحد طرق فسمه التركة الآتية يخرج لكل واحد ما يستحقه من المال الذي ورث فيه ، وليس لك أن تجمع المالين وتقسّم المجموع على جامعة المناسخات لأن ذلك يؤدي إلى أن يرث في الميت الثاني من لا يرث فيه شرعاً أو يعطي من يرث فيه غير ما يستحقه سواء ورث في الثاني بقية ورثة الأول أو لم يرثوا فيه إلا إذا ورث الثاني جميع بقية ورثة الأول بالتعصيب الذي ورثوا به الأول فلك أن تجمع المالين وتقسّمهما على فريضة الورثة الأحياء كما إذا مات شخص عن أربعة بنين ولم يقسم ماله حتى مات أحدهم عن إخوته الثلاثة المذكورين وترك ماله خاصاً به فاجمع المالين واقسم المجتمع على فريضة الثلاثة ولا تحتاج هنا إلى فريضتين .

تنبيه: اعلم أن أهل هذا الفن قد ذكروا عملاً آخر يتوصل به إلى صحة جميع المالين وقسم المجتمع قسمة واحدة على جامعة المناسخات فقالوا إذا ترك الميت الثاني مالا خاصاً به غير مورث عن الأول وتريد جمع مال الأول إلى مال الثاني وتقسماً دفعة واحدة على فريضة واحدة فوجه العمل فيه أن تصحح مسألة الميت الأول ثم تقربها في عدد مال الميت الثاني ثم تقسم الخارج على عدد مال الميت الأول فما خرج تقسمه على سهام الميت الثاني من الأولى وتحمله أيضاً على ما صحت منه الأولى كالمول ثم اجعل ناه الوفاة قدام سهام الثاني وتمضي على عمل المناسخات إلى آخرها ثم تقسم مجموع المالين على الجامعة الأخيرة، وإن عرض لك كسر في خارج القسمة التي تحمله على سهام الثاني وعلى المسألة الأولى فأزله ببسط مجموع المسألة مع كسرها وببسط سهام الثاني بكسره وبضرب سهام باقي الورثة في إمام ذلك الكسر واجعل خارج كل واحد قدامه عوضاً عن أصله واردد تلك الأعداد الخارجة لك إلى أوقافها عوضاً عنها إلى عرض بين جميعها اشتراك في بعض الأجزاء الصحيحة اقتصاراً وامضي على عمل المناسخات إلى آخرها كما تقدم، وإن كان للميت الثالث مال خاص به أيضاً فنزل جامعة الأولين منزلة الأولى ونزل مجموع مال الأول ومال الثاني منزلة مال الأول وحده فاضرب حينئذ ما صحت منه جامعتهما في عدد مال الثالث واقسم الخارج على مجموع الأول والثاني يخرج لك ما تحمله على سهام الثالث من تلك الجامعة وتحمله أيضاً على تلك الجامعة كالمول، وإن عرض لك فيه كسر فافعل كما تقدم وهكذا تفعل إذا كان للرابع أو من بعده مال خاص به بأن تجعل الجامعة التي تكون قبل وفاته كالمسألة الأولى وتجعل مجموع أموال جميع من مات قبله عن مال كالمال الواحد وتصنع ما تقدم من الضرب والقسمة والمول، وما قالوا في ذلك صحيح من جهة الحساب وأما من جهة الفقه فهو خاص بما إذا كانت تلك الأموال من نوع واحد مثلي لا تختلف أغراض الناس في أفرادها كالدراهم والدنانير وأما إن كانت الأموال عروضاً مع مثليات فلا يجوز فيها الجمع المذكور لما فيه من التزام المعاوضة مع الجهل بما تكون فيه بالنسبة لمن يرث في أحد المالين دون الآخر أو يرث في أحدهما أكثر مما يرثه من الآخر والمعاوضة إنما تجوز في مثل ذلك بعد قسمة كل من الأموال لأربابه على فريضتهم ومعرفة كل منهم ما خرج له بالقسمة وما خرج لصاحبه والله أعلم. مثال ما إذا ترك الميت الثاني مالا غير موروث عن الأول مع كون خارج القسمة المذكورة عدداً صحيحاً من مات عن أربعين دينار أو ترك زوجة لها عليه ثمانية دنانير من الصداق وابتين منها ثم ماتت الزوجة قبل قبض صداقها عن الإبتين المذكورين وابتين آخر من غير الهالك المذكور، فإن أردت عملها كما ذكر فصصح الأولى من ستة عشر لأجل الانكسار ثم اضربها في الثمانية التي هي مال الهالكة الثانية يخرج لك ثمانية وعشرون ومائة ثم اقسما على مال الأول الذي هو إثنان وثلاثون إذ لا يعتبر له إلا ما بقي عن الدين يخرج لك من القسمة أربعة صحيحة فاحملها على سهام الهالكة الثانية بجمع في يدها ستة واحمل تلك الأربعة أيضاً على المسألة كالمول فتبلغ عشرين ثم اجعل ناه الوفاة قدام سهام الزوجة وصحح الثانية من ثلاثة وجامعتهما من عشرين لتوافق سهامها مع مسألة ورثتها بالثلث فيكون لكل واحد من الإبتين في إرثه من أبويه تسعة ويكون للابن الوارث لأمه فقط إثنان ثم اقسّم الأربعين التي هي مجموع المالين على تلك الجامعة يكن جزء سهمها إثنين واضرب فيها ما بيد كل واحد يخرج لكل واحد من الأولين ثمانية عشر وللابن الأخير أربعة هكذا:

٤٠	٢٠٣		٢		
			٦	ت	زوجة
١٨	٩	١	٧	إيناً	إيناً
١٨	٩	١	٧	إيناً	إيناً
٤	٢	١	٧	إيناً	

(ومثال ما إذا كان كسر) في خارج القسمية المذكورة من ماتت عن ثلاثين ديناراً فورثها زوج وأبن ثم ماتت الأم المذكورة عن ستة عشر ديناراً مملوكة لها فورثها زوج وابن وأردت جمع المالين كما ذكر فصصح الأولى من إثني عشر ثم اضربها في السنة عشر التي هي مال الهالكة الثانية يخرج لك إثنتان وتسعون ومائة فاقسمها على الثلاثين التي هي مال

الهالكة الأولى يخرج لك ستة وخمسان فاحملها على سهام الأم مجتمع في يدها ثمانية وخمسان واحملها أيضاً على المسألة كالمول فتبلغ المسألة الأولى ثمانية عشر وخمسين ثم أبسط ما فيه الكسر من سهام ومسألة بضرب الصحيح في إمام الكسر التي تحت الخط واجمع الخارج إلى ما فوق الخط واجمل بسط كل منهما فقامه واضرب سهام من كسر عنده في إمام ذلك الكسر واجمل الخارج فقامه لتكون الأعداد كلها من جنس واحد فتصح المسألة الأولى جينته من إثني وتسعين فيكون للزوج منها خمسة عشر وللام إثنتان وأربعمون وللأبن خمسة وثلاثون ثم اجعل تاء الوفاة قدام سهام الأم وصصح الثانية من أربعة وجامعتها من أربعة وثمانون ومائة ثم احملها إلى أربعة واثني وثلاثة وعشرين واقسم على هذه الأثمة الثلاثة المرتبة كما ذكر مجموع المالين الذي هو ستة وأربعمون يخرج ربع فاجعل الواحد الذي هو بسطه فوق الجامعة واجمل إمامه الذي هو أربعة بعد مجموع المالين واضرب ما بيد كل وارث في الواحد الذي هو البسط واقسم الخارج على تلك الأربعة يخرج للزوج من الأولى سبعة وربعمان وللزوج من الثانية خمسة وربع وللأبن منها خمسة عشر وثلاثة أرباع واجمع تلك الأرباع واقسمها على إمامها يخرج منها إثنتان صحيحان وادخل بها تحت أحاد مجموع المالين واجمع ذلك يخرج لك مثل ذلك المجموع هكذا:

ومثال ما إذا ترك كل من الميت الثاني والثالث مالا لم يرثه عن الأول من مات عن أربعة

١٨	٩٢	٤	١٨٤	٤٦	٤
٣	١٥		٣٠	٧	٢
٨	٤٢	ت			
٧	٣٥		٧٠	١٧	٢
		زوجاً	١	٢١	١
		إيناً	٣	١٣	٣

وعشرين ديناراً فورثه زوجة وثلاثة بنين وبنيت منها ثم مات الأب الكبير عن إثني عشر ديناراً فورثه أمه وأخوته الثلاثة المذكورون ثم ماتت الزوجة المذكورة عن ستة دنانير فورثها أولادها الثلاثة المذكورون وزوج وبنيت أخرى فإن أردت جمع الأموال الثلاثة كما ذكر فصصح المسألة الأولى من ثمانية ثم اضربها في مال الثاني الذي هو إثنا عشر يخرج لك

سنة وتسعون فاقسمها على مال الأول الذي هو أربعة وعشرون يخرج لك أربعة فاحملها على سهام الثاني مجتمع في يده ستة واحملها أيضاً على المسألة كالمول فتبلغ المسألة الأولى إثني عشر ثم اجعل تاء الوفاة قدام سهام الهالك الثاني وصصح الثانية من ستة وجامعتها من إثني عشر ثم نزل هذه الجامعة منزلة الأولى لاجتماع ما قبلها فيها واضرب في مال الميت الثالث الذي هو ستة يخرج لك إثنتان وسبعون فاقسمها على ستة وثلاثين مجموع مال الأولين يخرج لك إثنتان فاحملها على سهام الزوجة الهالكة مجتمع في يدها أربعة واحملها أيضاً على تلك الجامعة كالمول فتبلغ أربعة عشر فننزلها

منزلة الأولى واجعل تاه الوفاة قدام الزوجة وصحح ثابيتها من ثمانية وجامعتها من ثمانية وعشرين ثم اجعل بعدها الإثنين والأربعين التي هي مجموع الأموال الثلاثة واقسمها على أئمة الجامعة الأخيرة يخرج لك واحد ونصف فاجعل بسطه الذي هو الثلاثة فوق الجامعة واجعل إمامه الذي هو إثنان بعد مجموع الأموال واضرب ما بيد كل واحد في الثلاثة واقسم الخارج على الإثنين يخرج لكل واحد من الإبنين الوارثين في المسائل الثلاث خمسة عشر وللبنت الوارثة في جميعها سبعة ونصف وللبنت من الثالثة واحد ونصف وللزوج منها

ثلاثة هكذا:

٢	٤١	٢٨	٨		٢٦	٦		١٢	
				ت	١٤	١	أماً	١	زوجاً
							ت	٦	إبناً
		١٤	١٠	٢	إبناً	٤	٢	أخاً	٢
		١٤	١٠	٢	إبناً	٤	٢	أخاً	٢
١	٧	١	١	بتاً	٤	١	أختاً	١	بتاً
١	١	٤	١	بتاً					
		٣	٢	٢	زوجاً				

وقس على الأمثلة المذكورة ما ثبت في مسائل هذا النوع وقد أشرت إلى ذلك العمل في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه:

ما لم يرث عن أول كان هلك
فأبنا وألهم بعد الجتمع
فيما لنا الثاني بن أختي
عند مال أول لنا أختي
ثم على مسألة كالمسؤول
وانهض على طريق شيخ علينا
بالخمس إن كسر فنحسب ونفج
إنما كسر ضغ ينفذنا بنا
فنزّل جابضة كالأولى
نؤايد وانهي على ما رأينا

النيث الثاني إذا كان ترك
وكان قضيتك فخير جتمع
فأبنا بن مسألة الأول
ثم أقيم الخارج من فاك على
على بهام الثاني ذو بالخمس
ونفذ سهم الثاني تاه لزننا
والمسألة بنفد ما قد يجمع
واضرب منجيباً كان للغير لنا
وإن يترك لبنت نأفلى
ونزّل أسوال من نكسنا

وقد ظهر لي بهذا النوع وجهان آخران أسهلت أن تصحح:

المسألة الأولى: وتجميع مال الثاني إلى مال الأول ثم تسمي مال الثاني من مجموع المالين وتجعل ما خرج كالجزء الموصى به للثاني فضع مقام ذلك الجزء بعد المسألة وتعطي منه ذلك الجزء للثاني وتجعل الباقي قدام جميع الورثة وتنظر بينه وبين المسألة بالانقسام والتوافق والتباين فإن انقسم صحت جامعتهما من المقام وإن توافقا فاضرب وفقها في المقام وإن تباينا فاضرب جملتها في المقام تخرج لك الجامعة كما تقدم في الوصايا فياخذ هذا من المسائلين كالوراث الذي أجاز له الوصية، وإن كان للثالث مال أيضاً فليسم ماله من مجموع الأموال الثلاثة واعمل للخارج مثل ما ذكر، وإن كان للرابع مال أيضاً بسم ماله من مجموع الأربعة ثم كذلك إلى آخرهم، وقد قلت في هذا:

وَأِنْ بِنَا لِبَيْتَانِ مَالٌ مُبْلَغًا بِفَيْرٍ إِثْرُ أَوَّلٍ قَدْ فَلَحَا
فَنَسَمَ مَالُ الثَّانِي بِنَا أَتَخَصَا مِنْ جَمْعٍ مَا لَيْسَ وَكَلًّا ضَحَا
وَتَجَمَّلَتْ كَلَامُوسَى بِمَا ظَهَرَ وَانْطَبَحَ غُلَسُ غَمْلِهِ الَّذِي اسْتَهَزَا
وَنَسَمَ مَالُ ثَالِثٍ بِمَا اجْتَمَعَ مِنْ الثَّلَاثَةِ وَكُنْ مِنْ قَبْلِ

والثاني: أن تنظر إلى مال الميت الثاني مع مال الأول بالمائلة والأقلية والأكثرية فإن كان مال الثاني مثل مال الأول فخذ مثل ما صحت منه المسألة الأولى واحمله أيضاً على المسألة كالعمل، وإن كان مال الثاني أقل من مال الأول فما خرج من التسمية كالنصف مثلاً فخذ مثل ذلك الخارج من المسألة واحمله على سهام الثاني أيضاً وعلى المسألة كالعمل وإن لم يكن للمسألة جزء صحيح مثل ذلك الخارج فاضرب مقام ذلك الكسر الخارجي في المسألة وفيما بيد كل وارث وافعل بعد ذلك مثل ما ذكر، وإن كان مال الثاني أكثر من مال الأول فاقسم الكثير على القليل يخرج لك عدد صحيح أو صحيح وكسر وهي مقدار ما في الكثير من أمثال القليل وكسر مثل آخر فكرر المسألة بقدر أفراد ذلك الصحيح وخذ منها مثل ذلك الكسر فما اجتمع عندك فاحمله على سهام الثاني ثم على المسألة أيضاً كالعمل وإن لم يكن للمسألة جزء صحيح مثل ذلك الكسر فاضرب مقام الكسر في المسألة وفيما بين كل وارث وافعل بعد ذلك مثل ما ذكر ثم امض على عمل المناسخت إلى آخرها واقسم على الجامعة الأخيرة مجموع المالكين. وإن كان لثالث مال خاص به فنزل الجامعة التي تكون قبل تاه وفاته منزلة الأولى ونزل جملة أموال من مات قبله منزلة مال الهالك الأول وافعل في ذلك مثل ما ذكر لك، فإذا ماتت امرأة عن زوج وابنتين منه ثم مات الزوج عن ابنتين المذكورين وزوجة وابن وبنت منها وترك كل منهما مالاً فاصابه فالمسألة الأولى تنص من ثمانية لأجل الانكسار فكان للزوج منها إثنان ولكل ابن ثلاثة فإن كان مال كل منهما عشرين درهماً مثلاً فزد على سهام الزوج مثل المسألة فيجتمع في يده عشرة وزد مثل المسألة عليها أيضاً المول فتبلغ ستة عشر وإن كان مال الهالكة الأولى عشرين درهماً ومال الثاني عشرة دراهم فسم تلك العشرة والعشرين تكن نصفاً فخذ نصف المسألة وهو أربعة فزده على سهام الثاني فيجتمع في يده ستة وزد تلك الأربعة على المسألة أيضاً كالعمل فتبلغ إثني عشر وإن كان مال الهالكة الأولى عشرة ومال الثاني خمسة وعشرين فاقسم على القليل الكثير يخرج لك إثنان ونصف فخذ مثل المسألة مرتين ومثل نصفها يكن المجموع عشرين فزدها على سهام الزوج فيجتمع في هذه إثنان وعشرون وزدها على المسألة كالعمل فتبلغ ثمانية وعشرين وامض على عملك إلى آخره. تنسيم لعمل المناسخت بعمل الدين الذي يفتح بعض أقسامه من استعمال المناسخت إلى آخر الفريضة، اعلم أن الدين قد يعرض في المال الذي أريد قسمه لأبواب المناسخت وهو لا يخلو من ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون الدين على الهالك الأول لبعض الورثة أو لجميعهم أو للأجانب أو لهما معاً.

الثاني: أن يكون الدين على الهالك الثاني أو على من بعده من الأموات لشركائه في ذلك المال أو لموروثهم لأنه ينتقل عنه إليهم بالإرث فيسقط عنه ما يرثه منه إذا قسم الدين على مسألتهم أو يبقى عليه ما يتوب شركاءه أو للأجانب أو لهما معاً ولم يكن عند ذلك المدين إلا ما ورثه عن من مات قبله أو كان عنده من ماله الخاص به ما يفي ببعض ما عليه ويطلب بما بقي عليه.

الثالث: أن يكون الدين على الوارث الحي في الحال لشركائه في ذلك المال أو لموروثهم لأنه ينتقل عنه إليهم بالإرث فيسقط عنه ما يرثه منه إذا قسم الدين على مسألتهم ويبقى عليه حفظ شركائه

أو للاجانب أو لهما معاً ولم يكن عنده إلا ما ورثه عن من مات قبله في ذلك المال أو كان عنده مال خاص به ينفق به بعض ما عليه فطوبى بما بقي عليه، والدين في الأقسام الثلاثة إما أن يكون مثل مال المدين أو أكثر من ماله فلا يبقى شيء له أو لورثته إن كان ميتاً أو يكون أقل من ماله فيبقى له شيء أو لورثته إن كان ميتاً، وإذا كان الدين على الهالك الأول أو على الوارث الحي في الحال فلا يمنع من العمل السابق في المناسخات، وإن كان الدين على الهالك الثاني أو على من هلك بعده فإنه يمنع من استعمال العمل السابق كما ستبين أحكام كل واحد من الأقسام الثلاثة في فصل يخصه تقريباً للفهم إن شاء الله.

فصل فيما إذا كان الدين على الهالك الأول للورثة أو للاجانب أو لهما معاً فإن كانت الديون التي عليه مثل ماله خير ورثته في غرم الديون على قدر ميراثهم ليكون لهم مال موروثهم وفي تسليم المال لأرباب الديون ليقسموه أو ثمنه إذا بيع على قدر ديونهم وإن كان ما عليه من الدين أقل من ماله خير ورثته في غرم تلك الديون على قدر ميراثهم ليكون لهم جميع مال موروثهم وفي تسليم ما يقابل الديون لأربابها ليقسموه أو ثمنه على قدر ديونهم ويقسم الورثة ما بقي لهم بعد الديون على قدر ميراثهم فما بقي عن ديون الهالك الأول حينئذ هو الذي تكون فيه المناسخات على كل حال، وإن أردت أن تعرف قدر ما يخرجه كل وارث من الديون فاقسم جملة الديون على الجامعة الأخيرة في المناسخات كقسمة التركة يخرج لكل وارث حي ما يخرجه من جملة الديون وإن امتنع بعض الورثة من غرم ما نابه من الديون مسلماً فيه ما نابه من المال للغرماء فذلك التسليم بيع لحظه من المال بما نابه من الديون وليس ذلك بقضاء الدين لاختلافهما في الجنس فتكون فيه الشفعة لمن يستحقها من شركائه في الإرث وهو مشاركة في السهم ثم مشاركة في مطلق الإرث والله أعلم.

وإن أردت أن تقسم للغرماء ثمن المال الذي سلم لهم فباعده وقيمته ليأخذ كل واحد من المال ما قوم به بما خرج له من القيمة فاجعل قدام كل غريم مقدار دينه واجمع ديونهم فوق الخط واقسم عليها الثمن أو القيمة كقسمة التركة يخرج لكل واحد ما يستحقه من المقسوم، وإن مات بعض الغرماء أو جميعهم فاقسم حظ كل غريم من ذلك المقسوم لورثته وإن تعدد في ورثته الموتي فاستعمل فيهم عمل المناسخات كما تقدم، وإن كان على الهالك الأول دين لوارثه المتحد أو المتعدد أو للأجنبي أو لهما معاً ولم يترك إلا أصولاً كما يقع ذلك في البيوادي وكان مجموع الديون أقل من قيمة التركة ويريد صاحب الدين أن يأخذ منها مقدار دينه برضى باقي الورثة كما يأخذ منها مقدار إرثه فاعزل من قيمتها لكل غريم قدر دينه ومن مات من الغرماء فاقسم قدر دينه لورثته ثم اقس ما فضل من القيمة عن الديون على مسألة الورثة وحدهم ثم اجمع ما خرج بالإرث لكل وارث غريم إلى ما خرج له بالدين وأعط له من الأصول قدر القيمة المجمعة له بالدين والإرث، وإن أردت أن تقسم التركة قسمة واحدة قسم دين كل غريم من تركة الأول واجعل الكسر الذي يخرج له من التسمية كالجزة الشانغ الموصى به لذلك الغريم فضع مقام ذلك الكسر أو الكسور التي ردت مقاماتها لمقام أعظم بالعمل المتقدم بعد مسألة الورثة وأعط لكل غريم مقدار كسره من المقام واجعل الباقي قدام الورثة واستخرج جامعتهم كما تقدم واضرب للغريم الوارث في جزة سهم المسألين كالوارث الذي أجزيت وصيته، وإن أوصى الهالك الأول في حياته بعده من تركته لأجنبي ولم يوجد فيها ذلك العدد ويريد الموصى له أن يدخل الورثة برضاهم في سائر التركة بذلك العدد فسم ذلك العدد من جملة قيمة تركته إن لم يكن عليه دين أو مما بقي بعد طرح الدين من قيمة تركته واجعل الكسر الخارج من التسمية كالشانغ الموصى به أيضاً كما ذكر في الدين وإن اجتمع الإيصاء بالعدد مع الدين في التركة ويريد صاحب كل منهما أن يدخل

مع الورثة في الأصول بقدر ما يطلبه من العدد فاستعمل لكل واحد منهما مثل ما تقدم واجعل مقام الدين بعد جامعة الإرث والوصية التي هي كالأولى واستخرج جامعة الجميع بالنظر بين باقي مقام الدين المسألة التي قبله كما تقدم واقسم جملة قيمة تركته على الجامعة الأخيرة بأحد طرق قسمة التركة يخرج لكل واحد ما يستحقه من القيمة فيأخذ من الأصول ما يساوي ذلك القدر بالتراضي، مثال اجتماع الديون والوصية بالعدد في تركه هالك أول ليس فيها ما يجانسها من ترك زوجة وأماً وأختاً شقيقة وأختاً لأب وأخاً لأم وقد كان عليه من الديون ثلاثون مثقالاً لزوجته المذكورة وعشرون مثقالاً للأجنبي، وقد أوصى في حياته لزبد بخمسة وعشرين مثقالاً فقدم ماله بمائة وخمسين مثقالاً وقد طلب منها أهل الدين خمسين فتبقى مائة للورثة وللوصى له فصنع مسألة الورثة بعولها من خمسة عشر ثم سم الخمسة والعشرين الموصى بها لزيد من المائة الباقية على الدينين يخرج لك ربع فاجعل زيدا كالوصى له بالربع فضع الأربعة التي هي مقامه بعد المسألة وأعط له واحداً واجعل الثلاثة الباقية مقام الورثة ثم صحح جامعتهما كما تقدم من عشرين ثم سم الثلاثين التي هي دين الزوجة من المائة والخمسين يخرج لها خمس فاجعلها كالوصى له بخمس المال ثم سم العشرين التي هي دين الأجنبي من جملة التركة أيضاً يخرج له ثلثا خمس فاجعله كالوصى له بثلثي خمس المال فسطع إمام هذا الكسر يخرج لك خمسة عشر وقابل بينها وبين الخمسة التي هي إمام الكسر الأول تجد بينهما تداخلاً فاجعل الأكّد الذي هو خمسة عشر مقام الدين وأعط منها للزوجة ثلاثة وللأجنبي اثنين واجعل العشرة الباقية مقام الورثة والموصى له وانظر بينها وبين العشرين وصحح جامعتهما كما تقدم من ثلاثين وتفترق لكل واحد في جزء سهمه يجتمع للزوجة تسعة ويخرج لكل من الأم والأخت للأب والأخ للام إثنان وللشقيقة ستة وللوصى له خمسة وللغريم الأجنبي أربعة ثم اقسّم المائة والخمسين التي هي قيمة التركة على الثلاثين التي هي الجامعة الأخيرة يخرج جزء سهمها خمسة واضرب فيه ما بيد كل واحد يخرج للزوجة في دينها وإرثها خمسة وأربعون ولكل من الأم والأخت للام والأخ للام عشرة وللشقيقة ثلاثون وللوصى له خمسة وعشرون وللغريم الأجنبي عشرون فيأخذ كل واحد من الأصول ما يساوي ما خرج له هكذا:

١٥٠	٣٠	١٧		٢٠	٤	١٥	
٤٥	٩	٩	غريم	٣	٣	٣	زوجة
١٠	٢			٢		٢	أماً
٣٠	٦			٦		٦	أختاً
١٠	٢			٢		٢	أختاً
١٠	٢			٢		٢	أخاً
٢٥	٥			٥		١	موصى له
٢٠	٤	٢	غريم				

وإنما تظهر فائدة

المعمل المذكور في تنزيل من ذكر منزلته الموصى له بالجزء الشائع فيما إذا مات بعض من له حق في التركة بالإرث والدين معاً أو بالدين أو الوصية فقط وانتقل لورثته وتريد أن تقسم الأولى على فريضة واحدة إذ لو عزلت من أصول تركه الأول فسي

المثال المذكور مقدار دين الزوجة ومقدار دين الأجنبي ومقدار العدد الموصى به إذ كان هذا العدد قدر ثلث ما بقي من الديون أو أقل مع موت كل واحد من هؤلاء عن ورثته لوجب أن تعمل في المثال المذكور أربع فرائض فريضة ورثة الهالك الأول فتقسم عليها ما بقي من الديون والوصية، وفريضة

ورثة الزوجة فتقسم عليها ما عزل لها في دينها فقط ، وفريضة ورثة الغريم الأجنبي فتقسم عليها ما عزل له في دينه ، وفريضة ورثة الموصى له فتقسم عليها ما عزل له في وصيته . وأما إذا لم يمت إلا الهالك الأول فالأفضل فيه أن تعزل من الأصول لكل غريم وموصى له بالعدد مقدار ما يستحقه من القيمة وتقسّم الباقي وهو خمسة وسبعون في المثال المذكور أربع فرائض على مسألة الورثة وحدهم فيخرج لكل وارث ما ينوبه فقصه إلى ما عزل له في دينه إن كان له دين على الميت .

وقد أشرت لذلك العمل في أبيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه :

وإِنْ يَكُنْ ذَيْنَ عَلى مِثلِ هَلكِ	فِي أوَّلِ المَناصِحاتِ وَتَرَكَ
أَصُولَهُ وَزَوجِي المَغرِيبِ مِغْ	وَوَإِلهِ بِالأَصلِ عَن ذَيْنَ وَتَغْ
فَلمْ ذِينَ الأَلي فِي الحَقِّ	بِزَينةِ الأَصولِ بِما فَالَظَظِ
وَأَجَمَلَ لِزَوجِ الذِينَ كَثرَ أَضَلَّ	كَشَاحِ مَوصى بِهِ بِبِما أَجَلَّ
فَإِنَّ بِكَ فَغَريمَ وَارِثاً عَرفَ	أَخَذَ بِالإِزْثِ وَذَيْنَ كَذا وَصَفَ
وَنَمَ لِلْمَوصى لَهُ بِغَدِّ	عَيبَ ثَمَنَ لُزْ وَبِغَدِ المَندِ
عَندَهُ بِمِثْا بِغى عَن ذَيْنِ	وَنَما بِمِثْا أَجَمَلَ شَاحِماً عَلى الذِينَ
وَخَيبَنا وَخَيعَ ذَيْنَ عَلىنا	وَخَيعَ مَوصى بِهِ كَذا لَنا
فَطُغَ نَمامَ الذِينَ بِغَدِ المَباغِ	لِلإِزْثِ وَالإِيباءِ ثُمَّ جَابِغِ
وَبِزَ عَلى المَناصِحاتِ وَالمِبا	بِغَدِ الأَجِيبِ مِثْا لَنا ثَمَنَنا

وقوله جامعة معطوف على مقام أي ثم ضع بعد مقام الدين مسألة أخرى جامعة لجميع ما تقدم من الإرث والإبضاء بالعدد والدين وسر على عمل المناصحات إلى آخرها وأقسم على الجامعة الكاتبة بعد الميت الأخير قيمة مال الهالك الأول الذي تقدم موته على غيره بخروج لكل واحد من الورثة والغرماء ما يستحقه من تلك القيمة فيأخذ ما قوم بذلك القدر من الأصول بالمرضاة ولا يقسم للورثة الميت إلا ما كان حاضراً من تركته ، وأما ما كان للميت ديوناً على أناس فلا يجوز للورثة قسمها قبل قبضها بأن يخرج وارث بغريم وآخر بغريم وهكذا وإن حضر الغرماء وأقروا بالدين بل تبغى الديون بينهم فمضى قضاؤها منها شيئاً اقتسموه ولا تقسم الذمم لورود النهي عن الذمة بالذمة من اقتضى شيئاً منهم من ذلك أو صالح عن نصيبه منه دخل معه سائر الورثة في ذلك إن شاء على قدر إرتهم ثم يرجع بما أخذ منه على الغريم إلا أن يكون الذي عليه الدين غائباً ويسافر إليه المقتضي بعد الإعذار إلى شركائه في الخروج معه والتوكيل فامتنعوا وأشهد عليهم فلا دخول عليه فيما اقتضى وإنما يطلبون الغريم بحصصهم كما يطلبونه بقيمة حصصهم إذا رجعوا على المقتضي بشيء وإن اختاروا مطالبة الغريم ثم طرأ عليه المدم فليس لهم الرجوع إلى الدخول على المقتضي فيما سلموه له ابتداء كما نص عليه غير واحد من العلماء .

فصل فيما إذا كان الهالك الثاني في المناصحات أو على من بعده من الهالكين أو كان على الهالكين فأكثر ولم يترك الهالك المدين إلا ما ورثه في مال الأول عمن هلك قبله أو ترك ما يفي ببعض الدين فقط فطلب بما عليه من ذلك الدين سواء كان ذلك الدين الذي ترتب عليه لمن هو وارث في تلك الفريضة أو كان لمورثهم الأول لأنه ينتقل لمورثه بالأرث أو كان للأجانب الذين لا حق لهم في تلك التركة إلا بالدين أو كان الدين عليه لجميع من ذكر وهذه الديون التي كانت على الورثة الأموات تمنع من استعمال عمل المناصحات إلى آخرها إذ لا ميراث للورثة كل مدين إلا بعد إخراج ما

عليه من الدين مما يتوبه من حال الهالك الأول وما يتوبه مجهول إذ لا يستخرج بالمناسخت لا ما يتوب الأحياء في الحال من الجامعة الأخيرة دون الأموات لتفرق حظوظهم في أيدي ورثتهم الذين قد يرثون شيئاً آخر عن غير المدينين فافتضى الفقه حينئذ أن يقسم مجموع تركة الأول بعد إخراج ما عليه من الدين على المسألة الأولى فما يتوب كل وارث لم يرث إلا في الأولى يكون تركة له فيخرج من تركة الهالك الثاني ما عليه من الديون فيقسم الباقي لورثته فما يتوب كل وارث لم يرث إلا في الثانية يكون تركة له وإن ورث في الأولىين معاً دون ما بعدهما جمع له ما يتوب منهما فيكون المجموع تركة له فيخرج من تركة الهالك الثالث ما عليه من الدين فيقسم الباقي لورثته فما يتوب كل وارث لم يرث إلا في الثالثة يكون تركة له وإن ورث في الأولىين أو في أحدهما أيضاً دون ما بعد الثالثة جمع له ما يتوبه من المسائل الثلاث أو الإثنتين فيكون المجموع تركة له ثم كذلك إلى المسألة الأخيرة فيؤدي ذلك إلى مشقة عظيمة لأجل الكسور التي تعرض في تلك التركة مع كثرة الأعمال المحتاج إليها، وقد ظهر لي في التلخيص من ذلك وجهان:

أحدهما: أن تصحح مسائل المناسخت بوصاياها كما تقدم حتى تفرغ من المسألة التي تليها في الفريضة تاه وفاة كل ميت مدين تريد إخراج الديون من تركته التي ورثها عن مات قبله فتنتقل العدد الذي صحت منه تلك المسألة إلى طرق اللوحة فتقسم على عددها قيمة جميع تركة الهالك الأول فيخرج جزء سهمها فتضربه فيما بيد ذلك المدين من تلك المسألة فيخرج من الضرب ما يستحقه في تركة الأول بالإرث عن كل موروث مات قبله فيكون خارج الضرب تركة لذلك المدين فتحفظها، ثم تنظر في ذلك المدين هل هو وارث لبعض أرباب الديون الهالكين قبله فيسقط عنها ما يتوبه من تلك الديون كأنه عامل به أو غير وارث لواحد من أرباب الديون لكون جميع أربابها أجانب لا حق لهم في تركة الهالك الأول إلا بالدين أو لكون المدين لا يرث واحداً من أرباب الديون الراشدين في تركة الأول شيئاً عن الأول أو عن وارثيه أو لوجود الصنفين معاً في أرباب الديون فيحسب عليه جميع الديون، وإن كان المدين وارثاً في بعض أرباب الديون الهالكين قبله أو في جميعهم فاقسم دين كل غريم يرث منه مدينه الذي وصلته بعمل الفريضة على ما صحت منه مسألة ورثته بوصيتها كانت مسائلهم متقدمة في الفريضة أو غير متقدمة لاستغراق الدين ما يستحقه موروثهم فيخرج جزء سهمها واضربه فيما بيد كل وارث مدين وغيره يخرج له ما يتوبه من الدين وإن كان على بعض وارث الدين دين لشريكه في الإرث أو الأجانب فانقل قدر الدين لهم مما بيد المدين إلى غريمه إن مات بعضهم قبل قبضه فاعمل لهم فريضة في محل آخر ونزل جملة الدين المقسوم منزلة الأولى في المناسخت، وإن عرض كسر في حظوظهم فاستعمل في إزالتها منها ما يأتي، ثم صحح ثانيها، ثم جامعها، ثم كذلك حتى يفرغ من الجامعة التي تكون قبل تاه وفاة المدين الذي أريد استخراج قدر ما ورثه من الدين الذي عليه فتختصر هذه الجامعة إلى عدد مماثل لجملة الدين المقسوم لهم ابتداءً بأن تقسم العدد المختصر إليه على تلك الجامعة وتضرب الخارج فيما بيد كل وارث فيخرج ما يتوبه من ذلك الدين ثم اجمع للمدين ما يخرج له بالإرث وجميع ديون الغرماء الذين أرث فيهم وأسقط عنه المجتمع لانتقاله إليه بالإرث ثم اجعل لكل وارث غير ذلك المدين ما يتوبه من الإرث من جميع تلك الديون كأنه عامل به واجمع جميع تلك الأعداد المجتمعة لهم على ذلك المدين يخرج لك مجموع الديون التي تخرج من تركة ذلك المدين وإن كان ذلك المدين غير وارث لواحد من أرباب الديون فاجمع جميع الديون التي كانت عليه يجتمع له مجموع ما يخرج له من تركة مدينهم وإن مات بعض الغرماء الأجانب قبل القبض فاعمل له فريضة ونزل جملة ديونهم منزلة الأولى واضرب على عمل المناسخت إلى آخرها، ثم اختصر

الجامعة الأخيرة لعدد مسائل لجملة الديون كما تقدم، ثم تنظر مجموع تلك الديون في جميع تلك الأقسام ومع تركة ذلك المدين المحفوظة هل مجموعها مثل تركة المدين أو أكثر منها أو أقل منها فإن كان مجموع تركة المدين مثلها أو أكثر منها فلا تعمل لورثة ذلك المدين مسألة إن امتنعوا من غرم الدين وإنما تنظر لأهل الدين الذي عليه فإن كان طالب الدين المتحد غير متقدم في الفريضة فاكتب غريباً قبل سهام المدين في الفريضة ليقوم مقامه في أخذ حظه وامض على عمل المناسخات إلى آخرها وإن كان طالب الدين المتحد متقدماً في الفريضة بإرث أو دين وثاني حباً حين موت مدينه سواء مات بعد ذلك أو بقي حياً فانقل سهم المدين من بيته واجمعه إلى سهم طالب الدين واجعل دالاً في بيته ليدل على أنه مدين وامض على العمل إلى آخره، وإن كان طالب الدين الوارث في الفريضة قد مات قبل مدينه وانتقل لسهم طالب الدين المتحد أو المتعدد لورثته وانتقل لمن عليه دين فاقسم جميع دينه وما بقي منه إن كان متبعضاً بدين على مسألة ورثته الموجودة في الفريضة أو المعمولة في الطرق إن منع منها دين مستغرق فكسمة التركة فيخرج جزء سهمها ثم اضربه فيما بيد كل وارث يخرج حظه من ذلك الدين وإن مات بعض وارث الدين فاعمل لهم فريضة أخرى ونزل جملة دينهم منزلة الأولى وامض على عمل المناسخات إلى آخرها، ثم اختصر الجامعة الأخيرة لعدد مسائل لجملة الدين كما تقدم يخرج لكل واحد ما كان له من ذلك الدين واجعل ما اجتمع لكل وارث من الدين قدامه في الفريضة الكبيرة كأنه دين عامل به المدين إن ورت من الدين الذي عليه كما تقدم وأضف اسم أجنبي متحد أو متعدد واجعل دينه قدامه واجمع تلك الديون فوق الخط إن لم يكن فيها كسر ونزل مجموع الدين منزلة مسألة الورثة التي تكون ثانية في المناسخات وامض على عملها إلخ وإن كان كسر في الأعداد المجمولة قدامهم فلا نجعلها ابتداء وسطح أئمة كل كسر تعدد أمامه ونزل خارج التسطيع منزلة إمام واحد وانظر بين إمامين يعمل التماثل والتداخل والتوافق والتباين ثم بين الحاصل منها والثالث بذلك العمل ثم كذلك إلى تمام أئمة الكسور ثم اضرب الحاصل منها والثالث بذلك العمل في جميع الأعداد الموضوعه قدامهم كان فيها كسر أو كانت صحيحاً واجعل ما خرج لكل غريم قدامه، وإن وقع اشتراك بين تلك الأعداد في بعض الأجزاء الصحيحة فرد جميعها إلى أقل أوقافها اختصاراً واجمع تلك الأعداد الصحيحة فوق الخط ونزل مجموعها منزلة الثانية في المناسخات أيضاً وامض على عملها إلى آخره، وإن كان مجموع تلك الديون اللازمة للمدين الميت بغير إسقاط ما ورثه منها أقل من متخلف ذلك المدين الذي تقدم أنه يعلم قدره بقسم قسمة تركة الأولى على المسألة التي يكون بعدها ناه وفاة المدين ويضرب الخارج في سهمه الذي يكون قبل الناه فاعمل لذلك الوارث المدين مسألة ثم مقام وصية كأنه فيها مكملة بجماعة الإرث والوصية عدد دين كل غريم ووارث للغريم كان دينه صحيحاً أو فيه كسر من متخلف ذلك الدين الذي يعلم بما ذكر واجعل الكسر الخارج لكل غريم كجزءه شائع موسى به لذلك الغريم في حال مدينه وانظر بين مقامات الكسور الخارجة من التسمية بالتماثل وغيره من الأوجه الأربعة السابقة ودها كما تقدم إلى مقام عظيم جامع لها واجعله قدام المسألة وأعط منه لكل صاحب دين مقدار كسره واجمع الأعداد التي أعطيت لأرباب الديون واطرح مجموعها من ذلك المقوم وإن ثبتت فاجعل جميع متخلف المدين مقام الديون وأعط منه لكل غريم قدر دينه اللازم للمدين وانظر في كل من الوجهين بين الباقي والمسألة بما اشتهر في باب الوصية من انقسام الباقي على مسألة الورثة أو توافقها أو تباينها تخرج لك جامعة جميع المسائل السابقة واستخرج أجزاء سهامها وما ينوبهم منها بما هو معلوم

في باب الوصية ثم اجعل ناه الوفاة قدام من مات بعده واضرب على طريق التناسخت فيما بقي من المسائل إلى آخرها، ثم اقسّم في سائر الأقسام السابقة قيمة تركه الهالك الأول على الجامعة الأخيرة بأحد طرق قسمة التركة يخرج لكل واحد ما يستحقه بالإرث أو بالدين أو بهما معاً فيأخذ من الأموال ما قوم بذلك المقدار، مثال كون الدين على الهالك غير الأول ما إذا مات سعيد عن أموال مقومة بمائة وعشرين مثقالاً فأحاط بميراثه زوجته حواء وأولاده الأربعة منها ناصر، وصالح، والحسن، وفاطمة، ثم ماتت حواء المذكورة عن أولادها الأربعة المذكورين وقد كان عليها من الدين خمسة عشر مثقالاً لزيد فامتنع ورثتها من غرمها، ثم مات ناصر المذكور عن زوجته صفية وابنته منها علي وقد كان عليه من الدين إثنان وثلاثون مثقالاً لأخيه صالح المذكور فامتنع وارثاه من غرمها، ثم مات صالح المذكور قبل قبض دينه عن شقيقه الحسن وفاطمة المذكورين وعن زوجته عائشة وابنته منها الزهراء ثم مات الحسن المذكور عن شقيقته فاطمة المذكورين وزوجته خديجة وابنته منها رقية وقد كان عليه من الدين لأمه حواء المذكورة أربعة عشر مثقالاً فماتت قبل قبضها منه فانتقلت لورثتها المذكورين، وقد كان عليه أيضاً لعمه إنا عشر مثقالاً ونصف مثقال فكان مجموع ما عليه من الدين لأمه ولأجنبي ستة وعشرين مثقالاً ونصف مثقال لا بد أن يسقط عنه من الدين الذي كان عليه لأمه ما ورثه من الدين عن أمه وعن أخيه الحسن الوارث لها أيضاً كما سيأتي بيان قدره، فإذا أردت أن تعمل ذلك المثال على الوجه المذكور فصحح المسألة الأولى من ثمانية ثم اقسّم عليها المائة والعشرين التي هي قيمة تركه الهالك الأول يخرج جزء سهمها خمسة عشر فاضربها في الواحد الذي كان بيد حواء التي كان عليها دين لأجنبي يخرج لها خمسة عشر وهي مثل ما كان لذلك الأجنبي عليها فلا تعمل حينئذ فريضة لورثتها الممتنعين من غرم الدين واجعل قدامها ما يقتضي أنه مات بعد ذلك عن غريم موضوع قدام صالح، واضمم سهم ناصر الدين إلى سهم غريمه صالح ليقيم مقامه في أخذ إرثه وتبع بالباقي ما سيظهر له من المال فتبقى مسائلهم على ثمانية موضوعة بعد الأولى، ثم ضع الناه قدام صالح الذي لا دين عليه، وصحح مسألة ورثته من ثمانية أيضاً ثم صحح جامعتهما من ستة عشر، ثم اجعل الناه قدام الحسن واقسم المائة والعشرين أيضاً على الستة عشر التي كانت قبل ناه وفاته يخرج جزء سهمها سبعة ونصف واضرب فيها الستة التي هي سهام الحسن منها يخرج خمسة وأربعون في إرثه من أبيه وأخيه صالح وهي أكثر من مجموع ما عليه لأمه ولأجنبي الذي هو ستة وعشرون ونصف فيكون الزائد لورثته فصحح حينئذ مسألة ورثته من ثمانية ثم صحح في طرف اللوحة مسألة ورثته حواء التي هي غريمته من سبعة عدد رؤوس أولادها واقسم عليها الأربعة عشر التي هي قدر دينها عليه يخرج جزء سهمها اثنين واضرب فيما بيد كل واحد من ورثتها يخرج لكل واحد من أبنائها الثلاثة ناصر وصالح والحسن أربعة وابنتها فاطمة إثنان، ثم أعط لصالح من الأربعة الخارجة لناصر الإثنين الباقيين له عليه من دينه فيجتمع لصالح ستة ويبقى لناصر إثنان فينتفلان عنه لوارثيه واجعل جملة تلك الأربعة عشر أولى، ثم جامعتهما من ستة وخمسين أيضاً ثم اختصر عدد الجامعة إلى الأربعة عشر التي هي قدر الدين بأن يقسمها على الجامعة وتضرب الرابع الخارج فيما بيد كل واحد فيجتمع للحسن خمسة ونصف وهي مجموع ما ورثه من الأربعة عشر التي كانت لأمه عليه فأسقطها من ذلك الدين يبقى عليه لورثته أمه ثمانية ونصف منها إثنان وثلاثة أرباع مجتمعة لفاطمة من إرثها وأخوها صالح ومنها ربع لصفية ومنها واحد وثلاثة أرباع لعملي ومنها ثلاثة أرباع خارجة لعائشة ومنها ثلاثة صحيحة خارجة للزهرة للزهره فبصير كل واحد منهم كالغريم

للحسن المذكور بما تابه من ذلك الدين، وإذا اجتمعت الثمانية والنصف الباقية على الحسن المذكور لورثة أمه إلى الإثني عشر والنصف التي كانت عليه لأجنبي كان مجموع ماله أحد وعشرين مثقالاً وهي أقل من متخلفه الذي هو خمسة وأربعون مثقالاً فسم حيتنؤ ما ذكر من الدين لكل واحد من تلك الخمسة والأربعين واجعل الكسر الخارج لكل واحد منهم كالحزء الشائع الموصى به لصاحبه فيخرج لفاطمة إذا سمي لها إثنان وثلاثة أرباع من جملة الخمسة والأربعين خمسا تسع وثلاثة أرباع خمسي التسع ولعائشة إذا سمي لها ثلاثة أرباع خمس تسع ولزهره إذا سمي لها ثلاثة صحيحة من تلك الجملة وثلاثة أخماس تسع، ولصفية إذا سمي لها ربع واحد من تلك الجملة ربع خمس تسع، ولعلي إذا سمي له واحد وثلاثة أرباع من تلك الجملة خمس تسع وثلاثة أرباع خمس التسع، ولعمر الذي هو الأجنبي إذا سمي له الإثنا عشر ونصف تلك الجملة تسعان وخمسا تسع ونصف خمس التسع، ونزل جميع الكسور مثل الأجزاء الشائعة الموصى بها إيصاء لازمة للورثة، وسطح آية كل واحد من تلك الكسور وقابل بين خارجات التطيح بالتائل وغيره من الأوجه الأربعة المعلومة في ذلك تجد الجميع داخلًا تحت المائة والثمانين التي هي أكثر الخارجات فاستغن بها واجعلها مقام الديون بعد مسألة ورثة الخمس المذكور في الفريضة الكبيرة، وأعط من ذلك المقام لكل صاحب دين مقدار كسره الخارج له في القسمة، والعمل في استخراج مقداره من المقام أن تقسم المقام على الإمام الأول ثم الخارج على الإمام الذي يليه ثم كذلك إلى آخر آية الكسر التي كان فوقها عدد وتضرب الخارج في البسط المستخرج من ذلك الكسر بعمله المعروف وتجعل المجتمع لكل غريم قدامه فيخرج لعمر من ذلك المقام خمسون ولعلي سبعة، ولصفية واحد وللزهره إثنا عشر، ولعائشة ثلاثة، ولفاطمة في الدين أحد عشر ثم اجمع هذه الأعداد المجمولة قدامهم مجتمع منها أربعة وثمانون فاطرحها من المقام ببق فيه ستة وتسعون وقابل بينها وبين الثمانية التي هي مسألة ورثة الحسن والانقسام والتوافق والتباين تجد الباقي منقسماً عليها فيكون المقام حيتنؤ جامعة للإرث والديون فاقسم ذلك الباقي عليها يخرج جزء سهمها إثنى عشر واضرب فيه لكل وارث ما بيده يخرج لفاطمة بالإرث ستة وثلاثون فاجمعها لما كان لها من الدين مجتمع لها سبعة وأربعون ويخرج لخديجة إثنا عشر، ولورقية ثمانية وأربعون، ثم انظر بين المقام الذي هو الجامعة لما ذكر وبين المسألة التي قبل تاء وفاة الحسن المذكور تستخرج بذلك الجامعة لجميع ما تقدم تجد بينهما توافقاً بالسدس فاضرب الثلاثين التي هي سدس المقام في السنة عشر المنزلة منزلة الأولى تخرج لك الجامعة الأخيرة ثمانين وأربعمائة، واجعل جزء سهم الثانية واحداً وجزء سهم الثانية ثلاثين، واضرب لكل واحد في جزء سهمه واجمع لمن ورث في موضعين ما خرج له يخرج لزيد بدينه ستون ولفاطمة في جميع مالها من الإرث والدين سبعة وثلاثون ومائة وللزهره فيما لها منها أيضاً إثنان وثلاثون ومائة ولخديجة فيما لها من الإرث إثنا عشر ولورقية فيما لها منه ثمانية وأربعون ولصفية من الدين واحد ولعلي من الدين سبعة ولعمر من الدين خمسون، ثم اجعل المائة والعشرين التي هي قيمة تركة الأول بعد الجامعة الأخيرة، واقسمها على تلك الجامعة بعد حلها إلى أنمتها يخرج لها ربع فاجعل الواحد الذي هو بسطه فوق الجامعة ليكون جزء سهمها، واجعل الأربعة التي هي إمامه بعد المال المذكور واضرب ما بيد كل واحد منهم في ذلك الواحد واقسم الخارج على تلك الأربعة يخرج لزيد خمسة عشر مثقالاً وهي مقدار دينه، ولفاطمة أربعة وثلاثون مثقالاً وربع مثقال، ولعائشة ثمانية مثاقيل وللزهره ثلاثة وثلاثون مثقالاً، ولخديجة ثلاثة مثاقيل ولورقية إثنا عشر مثقالاً ولصفية

ربع مثقال ولعلي مثقال وثلاثة أرباع مثقال ولعمر إثنا عشر مثقالاً وربعا مثقال وهي قدر دهنه فيأخذ كل واحد من الأموال ما يساوي ما خرج له هكذا:

ومجموع ما انكر عليهم في تلك الأرباع إثنا عشر صحيحان وادخل بهما تحت آحاد المال المقسوم لهم وقس على هذا المثال ما يشبهه، وقد أشرت لعمل هذا الوجه في أبيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي:

٤	١٢٠	٤٨٠	١٥٠		٨		١٦	٨		٨		٨	
	١٤	٦٠	٦٠				٢					١	زوجة حواء
												٢	إثنا ناصر
									ت	٤		٢	إثنا صالح
						ت	٦	٢	أخاش	٢		٢	إثنا الحسن
١	٣٤	١٣٧	٤١	غريمة	٣	أخاش	٣	١	أخاش	١		١	بتا فاطمة
١	٨	٣٣	٣	غريمة			١	١	زوجة عائشة				
	٣٣	٣٢	١٢	غريمة			٤	٤	بتا زهرة				
	٣	١٢	١٢		١	زوجة خديجة							
	١٢	٤٨	٤٨		٤	بتا رقية							
١		١	١	غريمة صفية									
٣	١	١	١	غريم علي									
٢	١٢	٤٠	٤٠	غريم عمر									

أفها لكبين بنف ذي الشرا
بالإزب من تراك خالك نبت
من وضابفا إلى أن تكمل
لكل نبت بذين يطلف
بالأزل فجزء سهاها يفي
بند لة نخرج ذين فبا
بالإزب للنديين من ذين فبم
كبننة الشزوك فون نين

وإن بنا ذين على فزوت
وترك النديين ما قد انشقق
فمنل الننانغات انشققلا
منشقة فبيل ناه نكش
فأفهم علفها فبنة انشقق
واضرنة في سها نديين فبيل ناه
بنفد انشقق فبند فبم
على فربنة لإزب النديين

من لازم الدين وإن نزلنا
أو زائد أو ناقصاً بلا عفا
أو زاد دينه على ما وصفنا
تعرض لهم وفي الغريم فضلاً
قبيل سهم لمدين اثنين
فإنهم مدينان للهبة اثنين
مؤث مدينه الذي قد سلا
فأقسم لولائه ديناً فضلاً
وما بدا لكل بقية ضما
في طرف ديناً كأولى مكنة
ببذل لكل مائة من دين
عن مالكين ينقض دين قد ووث
فإنهم وانجس إذا ضح الجببغ
ثانية فأنسخات التكملة
فصح بمعد الكل ديناً خففا
ثانية النسخ جببغ ما اجلا
فإنهم فحينها إنزك أولاً
ونطرح الجببغ إن نزلنا
ننزل الإمام وأنظر أبدا
وثالث ثم كذلك كمنلا
أو الثبائين أو النداغل
فإنهم وما بدا بعد ضما
أولاً فها إن الشوائق حصل
إلى وضول ميث نالحرا
أقسم من نال مدين قبلنا
مع وصية بذت مكنة
من مال مدين له قد عهدها
كشائع موصى به لمن نال
لأعظم بأزوجه ثلثت
بفضل كسره الذي قد حصل
إنظر بما اشتهر في الوجبة
واستخرج من جهابها يا سائل
على طريق النسخ فيما بقيا
تركه الأول بالاشمام

وأنظر مخلف الدين أبدا
مل كان دين مثل ما تخلفنا
وحيث سار الدين ما قد خلفنا
وانتسخ الوزات من غرم فلا
فصح غريماً لم يكن ثلثنا
وإن يكن غريماً ثلثنا
إن غبي الغريم حين حصلنا
وإن بدا مؤث غريم أولاً
عنا عليه إن تكن ثلثنا
وإن يثك وزات دين فاجتلا
ثم اغتصم اجبرة للدين
والغ ما ناب المدين إن وزت
واجمل لهم عطفون دين يا سببغ
ونزل المجنوع بثها نزل
وإن نزل الغريم نزلنا
واجنع إذا ضح الجببغ واجتلا
وإن يكن كسر بنا قد جملنا
واحتفظ إمام الكسر حيث اتخا
ونزلن غارح تنطبع بنا
بين إمامين فبين ما جلا
بممل فروق أو ثلث
ثم اضرب الخاصل بما وضما
وزة الأختلة اغبطار الأقل
واضح على عمل نسخ شهرا
وإن تكن دين تلك الثمرما
فأقبل بوزات الدين ثلثنا
وسم دين كمل واحد بنا
واجمل لكل كسرة الذي حصل
وازد مقام كسور ظهرت
وأعط بثلث كل ذي دين جلا
وسين ما بقى والمنسالة
نخرج به جماعة المتسائل
واجمل لمن يليه ثاء وانجبا
ثم أقسم في سائر الأقسام

على الذي تصح بمئة جامنة أعيرة قبل بهام ثابته

الوجه الثاني: في الدين الذي كان على بعض الورثة الهالكين في المناسحات أن تستعمل عمل المناسحات في جميع الأموات الذين لا دين عليهم ونضع قدام كل ميت عن دين قليل أو كثير تاه الوفاة عن الدين ليبقى سهمه موقوفاً في يده لغرمائه فقط أو لهم ولورثته إلى الفراغ من عمل المناسحات في السالمين من الدين فإذا فرغت من جامعة الميت الأخير السالم من الدين فاقسم عليها قيمة تركة الهالك الأول بأحد طرق قسمة التركة بخروج لكل واحد ما ينوبه من تلك القيمة ثم انظر ما ينوب المدين من القيمة مع جملة الديون اللازمة فإن كان جعلتها مثل ما ينوبه أو أكثر ما ينوبه فلا شيء لورثته المستنعمين من غرم الديون فيكون جميع ما ينوبه لغرمائه وإن كان جعلتها أقل مما ينوبه وامتنع ورثته من الغرم أيضاً كان لأرباب الديون مقدار دينهم مما ينوبه من القيمة وكان لورثته ما فضل عن الديون فإن كان الغريم واحداً فلا إشكال أنه يأخذ ما ذكر وإن تعدد الغريم فاقسم ما ينوب المدين من القسمة أو مقدار ديونهم مما ينوبه منها على مسألة أخرى معمولة للغرماء من ديون موضوعة قدامهم كقسمة التركة بخروج لكل غريم ما يستحقه من تلك القسمة وإن كان بعض الغرماء ميتاً فاقسم ما نابه من القيمة على مسألة أخرى معمولة لورثته بمناسحاتها ووصاياها إن كان فيها ذلك وإن كان المدين من جملة ورثة غريمه الذي مات قبله فأسقط له ما ورثه من الدين الذي كان له عليه إذا قسم ذلك الدين على مسألة ورثة الغريم واجعل حظوظ بقية ورثة الغريم من ذلك الدين كديون الغرماء الأصلية واقسم على جعلتها ما ينوب المدين من قيمة تركة الأولى إن زادت جملة حظوظهم من الدين على ما ينوبه من القيمة إن تماثلا وإن نقص مجموع الحظوظ اللازمة عما ينوبه من تلك القيمة فاقسم ذلك البعض اللازم له على جملة الحظوظ أيضاً واقسم ما فضل عن الدين على مسألة معمولة لورثته بمناسحاتها ووصاياها إن كان فيها ذلك واجمع لمن ورث في المسألتين أو أكثر ما ينوبه من القيمة وإذا عرفت كل ما يستحقه كل وارث وغريم أو وارثه من قيمة تركة الأول فأخلي لكل واحد بأن يأخذ ما قوم بما يستحقه من تلك القيمة بالمراعاة.

وقد أشرت لعمل هذا الوجه الذي يصح استعماله عوضاً عن الأول في أبيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي:

على الذي ورث ثم نسب
في كل ميت من الذين نسب
ثلاثة قدامك عن دين وقع
نظم من دين بلا تكبر
قيمة أسوال للأول بذت
لغرمائه من ديون ثابته
من قيمة لو قدر دين سبلا
ما نابه لإورثه مخبنا
عن طالب له بدين قد ورت
بمثل ديون أغرمنا الأصلية
بذلك المنبى أو بنسخا لزيم

وإن شدة وجهها بدينين بديا
فانتهجنا عمل شيخ قد علم
ولا نضع ذكك بدينان وضع
واقسم على لمنيت أعير
واقسم على جامنة تأخرت
ثم أقبلت ثالثة مستغنة
واقسم عليها ما لدينين بجلا
ومن بنت من غرماء فاقبنا
واشيطر عن اثنين ما ورت
واجعل حظوظ غيره الجلية
واقسم على جعلتها ما قد علم

وَأَقْبَمَ لِبُورَاتِ الْفَنَدِيبِينَ مَا قَبِلَ
وَأَتَمَّغَ لِبَنِي زَوْثٍ فِي الْفَنَسَائِلِ
وَأَتَمَّغَ لِكُلِّ فِي تَرْثَاتِ نَزْ سَبَقْ
عَنْ جَنْبَلَةِ الْفُتُونِ قَسَمًا قَدْ قَبِلَ
مَا نَابَهُ بِرَ قِسْمَةٍ يَا سَائِلُ
بِقُدْرِ مَا بَيْنَ قِسْمَةٍ قَدْ أَسْتَحَقَّ

واستعمال هذا الوجه في المثال السابق سهل لا تطيل ببيانه وحق كل وارث من الزوجين أن يكتبه بالذهب لأن الغالب في البوادي أن تبقى الأصدقاء ديوناً على الأزواج إلى موتهم وأن يستعمل الذكور حظوظ الإناث المتزوجات ثم يعمر بعد ذلك أو ورثتهن بطلب الغلات لهم وليس عندهم ما يغمون به ذلك إلا أصول فإذا لم يستعمل القاسم مثل الوجهين المذكورين تعين عليه أن يقسم مجموع التركة على المسألة الأولى ثم ما يتوب الميت الثاني على مسألة ورثته ثم كذلك إلى آخر الأموات فيؤدي ذلك إلى مشقة عظيمة كما تقدمت الإشارة إليه وعلى الوجه الأول اقتصر في تعقيد سببته كشف الغطاء عن قسمة حظ المدين للفرماء وما في هذا الشرح أبين مما في ذلك التعقيد وأفيد منه والله أعلم.

فصل

فيما إذا كان الدين على الوارث الحي في الحال لشركائه في ذلك المال الذي تركه الأول أو كان عليه لموروثهم فانتقل عنه بالإرث إليهم فيسقط عنه ما يرثه منه ويبقى عليه حظوظ شركائه أو كان عليه للأجانب أو كان عليه لجميع من ذكر ولم يكن عنده إلا ما ورثه عن من مات قبله في ذلك المال أو كان عنده مال خاص به بقي ببعض ما عليه فطلب بما بقي عليه من ذلك الدين فإن كان الدين للموروث الأول الذي هو صاحب التركة فقط على بعض ورثته الأحياء في الحال وهو عديم فصصح مسائلهم كانت فيها مناسخات ووصايا أم لا، ثم اجمع الدين إلى قيمة الأموال الحاضرة واقسم المجتمع على ما صحت منه السنة الأخيرة بخروج جزء سهمها واضربه فيما بيد الوارث المدين بخرج له حظه من مجموع قيمة التركة فانظره مع الدين الذي كان عليه فإن تماثلا أو زاد حظه على الدين فأكمل قسمة قيمة التركة لهم بأن تغرب لكل وارث ما بيده في جزء سهم المسألة بخرج له حظه من قيمة التركة فإذا عرف حظ كل وارث مدين وغيره من القيمة وأرادوا المخارجة في الأموال بالمرأضة حوسب للمدين ما كان عليه فإن بقي عليه شيء زائد على الدين أعطي له من الأموال ما يساوي قدر ما بقي له وأعطي لكل وارث غير المدين من الأموال ما يساوي جملة حظه من القيمة وإن نقص حظه من قيمة جميع التركة عن الدين الذي كان عليه فلا تكمل قسمة قيمة التركة لهم فاطرح حظه الذي ورثه في مجموع التركة من الدين الذي كان عليه يبقى ما يتبعه به باقي الورثة ثم أزل سهم الوارث المدين مما صحت منه المسألة الأخيرة تبقى المحاصة التي يتحاص بها غيره من الورثة في جميع الحاضر وفيما يتبع به المدين من الدين، مثال ما إذا تماثل حظ المدين الحي من مجموع التركة والدين الذي كان عليه للموروث الأول من تركت زوجاً وابناً وبناتاً وثلاثين مثقالاً حاضرة وقد كان لها على ذلك الزوج عشرة مثاقيل من الصداق فماتت قبل قبضها منه فإذا أردت عمله فصصح مسائلهم من أربعة واقسم عليها الأربعين التي هي مجموع التركة الحاضرة والدين بخرج جزء سهمها عشرة واضربها فيما بيد الزوج المدين بخرج له عشرة وهي مثال الدين الذي عليه فأكمل حينئذ عمل قسمة التركة لهم بخرج للابن عشرون وللبنات عشرة فيحاسب للمدين ما كان عليه

في حظه من الثركة ويعطى من الحاضر المدين ما يساوي عشرون وللبنات ما يساوي عشرة وهذه صورة ذلك .

٤٠	٤	
١٠	١	زوجاً
٢٠	٢	إناً
١٠	١	بتاً

ومثال زيادة حظ المدين الحي من مجموع الثركة عن الدين الذي كان للموروث الأول ما إذا كان الدين في المثال المذكور ثمانية وكان الحاضر إثنتين وثلاثين فكان مجموع الثركة أربعين وينوب الزوج المدين منها عشرة كما تقدم وهي زائدة على الثمانية التي كانت عليه باتنتين فكمل حينئذ عمل قسمة الثركة لهم يخرج لكل واحد مثل ما تقدم فيحسب للزوج في حظه الثمانية التي كانت عليه ويعطى له من الحاضر ما يساوي عشرة

كما تقدم، ومثال كون حظ المدين الحي من مجموع الثركة أنقص من الدين الذي عليه للموروث الأول ما إذا كان الدين في المثال المذكور ثلاثة عشر والحاضر سبعة وعشرون فكان مجموع الثركة أربعين أيضاً وينوب الزوج منها عشرة كما تقدم وهي أقل من الثلاثة عشر التي كانت عليه فلا تكمل حينئذ عمل قسمة الثركة على مسألة جميع الورثة وأطرح حظه المحسوب له تحت يده مما كان عليه فبقى عليه ثلاثة يتبعه بها الورثة الابن والبنات ثم أزل المدين وسهمه من المسألة بقي المحاصة ثلاثة لابن منها إثنان وللبنات واحد فاقسم على هذه المحاصة السبعة والعشرين الحاضرة يخرج للابن ثمانية عشر وللبنات تسعة هكذا:

٢٧	٣	
١٨	٢	إناً
٩	١	بتاً

وكل ما اقتضاها الإثنان مما يتبع به الزوج المدين يقسم لهما على تلك المحاصة أيضاً ومثال هذا القسم الأخير الذي كان فيه حظه من الثركة أنقص من الدين الذي كان عليه إذا كان فيه مناسخة ما إذا تركت زوجها صالحاً وولدها منه ناصراً وفاطمة وترك ثمانية عشر مثقالاً حاضرة وقد كان لها على ذلك الزوج ثلاثون مثقالاً من الصداق ولم يقسم ماله حتى

مات ذلك الابن عن ابنه المذكور وعن زوجته عائشة وابنته منها حواء فصصح الأولى من أربعة والثانية من ثمانية لأن الابن يأخذ ما بقي وصصح جامعتهما من ستة عشر وأعط للزوج في إرثه من زوجته وابنة سبعة ولفاطمة أربعة ولعائشة واحداً ولحواء أربعة، ثم اقسام على هذه الجامعة مجموع ثركة الهالكة الأولى الذي هو ثمانية وأربعون يخرج جزء سهمها ثلاثة واضربها فيما بيد الزوج المدين يخرج له في حظه أحد وعشرون وهي أقل من الثلاثين التي كانت عليه فلا تكمل لهم عمل قسمة الثركة حينئذ وأطرح قدر حظه المحسوب له تحت يده مما كان عليه تبقى تسعة يتبعه بها الباقيون، ثم انقل سهام كل

وارث غير مدين إلى قدامه واجمعها فوق الخط

١٨	٩	١٦	٨		٤	
		٧		أباً	١	زوجاً صالحاً
				ت	٢	إناً قاصراً
٨	٤	٤			١	بتاً فاطمة
٢	١	١	١			زوجة عائشة
٨	٤	٤	٤			بتاً حواء

تخرج لك المحاصة تسعة واقسم عليها الثمانية عشر الحاضرة يخرج لفاطمة ثمانية ولعائشة إثنان ولحواء ثمانية ويتبعن ذلك الزوج بتسعة ويقسم لهن كل ما اقتضى منها على تلك المحاصة وهذه صورتها:

ولك أن تجعل المحاصة مسألة منفصلة عن الفريضة كما فعلنا في المثال قبل هذا وقد

أشرت لعمل هذه الأقسام الثلاثة في أبيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه:

وإن يبق ذنب لنزوث قديم	فلى قديم ولوث خن قديم
فأقسم على مسألة أميرة	قيمة خاضر لنا في الجنة
يند لها جمة بسهم واضرب	ببه سهماً لبدين ثوب
وتنظر لحظه الذي قد تجل	نح جنة الذين الذي قد سبل
فل كان عطف بقدر الذين	أو زاد لو نفعم دون من
وكملى في الأولين أبنا	بسنة لبنة لنزوثك بفا
واضرب له ذنباً عليه غمرا	فلان ببقى سنة فبنا خضرا
واغكم بغيره بخاضر كمل	أو نا ببقى عن القيين إن دخل
ولا نكمل سنة لنا خضل	إن كان عطف سن الفنا أقل
وعطفه طرخن من ذين وقع	ببق الذي به القيين بشفغ
واضبط سنهم بدين من عطف	مسألة ببق الفخاضة فلفذ
واقسم عليها خاضراً لمن ببقى	ومفخضى من القيين نرنبقى

وإن كان للموروث الأول دين على بعض ورثته الأحياء حين إرادة القسمة وكان على ذلك المدين الممي دين آخر لغير موروثه الشامل للأجنبي ولمن هو وارث في القرضة والمدين عديم وأراد أرباب الديون أن يأخذوا ما يتوب المدين من الحاضر الذي تركه موروثه فصحح مسألة الورثة أو مسائلهم إن كان فيهم مناسخات، ثم اقسم على المسألة الأخيرة جملة الحاضر الذي تركه الهالك الأول يخرج لك جزء سهمها واضربه فيما بيد كل وارث يخرج له حظه من الحاضر واجعله قدامه، ثم اقسم دين ذلك الموروث على تلك المسألة الأخيرة أيضاً يخرج لك جزء سهمها واضربه فيما بيد كل وارث يخرج له حظه من الدين، وإن كان الدين لهالك غير الأول على بعض ورثته الأحياء في الحال ولم يكن عليه دين آخر وكان عليه لأجنبي أو لشريك في الإرث فاقسم قيمة الحاضر الذي ترك الأول على مسألة أخيرة في فريضة أخرى مبدوءة من الأول كما تقدم يخرج لكل وارث حظه من الحاضر ثم اقسم دين ذلك الموروث على مسألة أخيرة في فريضة أخيرة مبدوءة من صاحب الدين كما تقدم يخرج لكل وارث حظه من الدين، ثم اكتب في سائر تلك الأقسام أسماء ورثة الدين في موضع آخر من اللوحة واجعل ما خرج لكل واحد من الدين قدامه، ثم أسقط عن المدين الوارث ما ورثه من الدين الذي كان عليه لموروثه بأن تمحوه وما وضع قدامه، ثم أضف إليهم الأجنبي إن كان معهم واجعل دينه قدامه، وإن كان لبعض الوارثين في الدين دين آخر على ذلك المدين فرد دينه على ما وضع قدامه واجمع تلك الديون فوق الخط يكن المجموع محاسبة ثم انظر ما ناب المدين من المحاضر مع جملة الديون الباقية عليه فإن نابه من الحاضر مثل ما عليه أو أكثر مما عليه ولا تحتاج إلى عمل آخر فإن كل واحد من أرباب الديون يأخذ دينه كاملاً مما ناب المدين فإن بقي شيء كان للمدين وإن نابه من الحاضر أقل مما عليه من الديون فضع ما نابه من الحاضر قدام المحاسبة واقسمه على المحاسبة يخرج جزء سهمها واضربه فيما بيد كل غريم يخرج له ما يستحقه بالمحاسبة واجعله له قدامه وإن طرحت من جملة دينه ببق له ما يتبع به المدين، وإن عرضت لك كسور في تلك الديون فسطح أية كل كسر تعدد إمامه واجعل خارج السطح إما ما ورد تلك الأمانة إلى عدد واحد بعمل التماثل أو التداخل أو التوافق أو الثباين واضرب العدد الحاصل منها في دين كل واحد كان فيه كسر أو كان كله صحيحاً واجعل

الخارج قدامه عوضاً عن دينه واجمعهما فوق الخط يكن المجموع محاصة، وإن اشترك جميع الأعداد الصحيحة الموضوعة قدامهم في بعض الأجزاء الصحيحة فرد جميعها إلى أقل أوقافها واجمل مجموع الأوقاف محاصة اختصاراً، ومثال ما إذا كان الدين للهالك الأول على بعض ورثته الأحياء في الحال وكان عليه دين آخر لأجنبي ودين آخر لمشاركه في الإرث وكان مجموع ما لزمه من الديون مثل ما ورثه من الحاضر من تركت زوجاً وبنثاً وبنث ابن وأختاً شقيقة وكان لها ستون مثقالاً حاضرة، ولها على زوجها المذكور إثنا عشر مثقالاً من الصداق وكان على ذلك الزوج ثلاثة مثاقيل لأخت زوجته المذكورة وثلاثة مثاقيل أخرى لزبد، فإذا أردت عملها فصاح مسألة الورثة من إثني عشر ثم قسم عليها الحاضر الذي هو الستون يخرج جزء سهمها خمسة واضربها فيما بيد كل وارث يخرج للزوج المدين خمسة عشر وللبنت ثلاثون ولبنت الابن عشرة وللأخت خمسة ثم قسم الإثني عشر التي هي صداق الزوجة على مسألة ورثتها أيضاً يخرج جزء سهمها واحداً واضربه فيما بيد كل وارث يخرج للزوج المدين ثلاثة وللبنت ستة ولبنت الابن إثنا عشر والأخت واحد فأسقط عن الزوج الثلاثة التي ورثها من الصداق الواجب عليه فبقى عليه التسعة التي كانت لغيره فأضف الثلاثة التي كانت للأخت عليه إلى الواحد الذي ورثه من الصداق يكن دينها أربعة ثم أضف إلى المجموع الثلاثة التي كانت عليه لأجنبي يكن مجموع ما لزمه من الديون الثلاثة خمسة وهي مثل ما نابه من الحاضر وأعط لكل غريم دينه كاملاً ولا شيء لمدينه المذكور، ومثال كون اللازم من مجموع دين الهالك الأول ودين الأجنبي أقل مما ينوب الوارث المدين الحي من الحاضر ما إذا كان صداق الزوجة في المثال المذكور ثمانية وكان دين الأجنبي ستة فأقسم حينئذ الثمانية التي هي الصداق على الإثني عشر التي هي المسألة يخرج جزء سهمها ثلثين واضربها فيما بيد كل وارث يخرج للزوج المدين إثنا عشر وللبنت أربعة ولبنت الابن واحد وثلاث وللأخت ثلاثاً فأسقط عن الزوج إثنين التي ورثها من تلك الثمانية ببقى له ستة فأضف إليها الستة التي كانت عليه لأجنبي يكن مجموع ما لزمه إثنا عشر وهي أقل من الخمسة عشر التي نابه من الحاضر بثلاثة فأعط حينئذ لكل غريم دينه كاملاً وأعط للزوج المدين الثلاثة الباقية له، ومثال كون اللازم من مجموع دين الهالك الأول ودين الأجنبي أكثر مما ينوب المدين الوارث الحي من الحاضر فيمنع حينئذ من الإرث في الحاضر وينبع بالباقي إذا كان الصداق في المثال المذكور أربعة وعشرين مثقالاً وكان دين الأجنبي ستة مثاقيل وكان الحاضر ستين مثقالاً وقد تقدم أن الحاضر المذكور إذا قسم على مسألة الورثة يخرج للزوج المدين خمسة عشر وللبنت ثلاثون ولبنت الابن عشرة وللأخت خمسة وهذه صورتها:

٦٠	١٢	
١٥	٣	زوجاً
٣٠	٦	بنثاً
١٠	٢	بنث ابن
٥	١	أختاً

وإذا عرفت ما كان للزوج المدين من الحاضر فاجمله موقفاً في يده ثم اقسم الأربعة والعشرين التي هي الصداق على مسألة ورثة صاحبة الصداق يخرج جزء سهمها إثنين واضرب في سهم كل وارث بعد كتب أسمائهم في موضع آخر يخرج للزوج المدين ستة فضعها قدامه وللبنت إثنا عشر فضعها قدامها ولبنت الابن أربعة فضعها قدامها وللأخت إثنا عشر فضعها قدامها ثم أسقط عن الزوج الستة التي ورثها من الصداق الذي كان عليه لموروثه بأن تمحوه وما وضعت قدامه فلا يبقى عليه من الصداق ما

ينوب غيره من الورثة وهو ثمانية عشر فأضف إليها الستة التي كانت للأجنبي بوضعها قدامه يكن مجموع ما لزم الزوج من الدينين أربعة وعشرين مثقالاً وتلك الأعداد الموضوعة قدامهم متوافقة بالنصف فرد كل عدد إلى نصفه اختصاراً واجمع تلك الأوقاف فوق الخط يجتمع لك إثنا عشر وهي

المحاصة التي يقسم عليها ما ينوب المدين الحاضر وما يقتضي ما يتبع به المدين ففصحت حبيته الخمسة عشر التي نابت من الحاضر بعد تلك المحاصة واقسمها على المحاصة بخرج جزء سهمها واحداً وربعاً فاضربه فيما بيد كل واحد ضرب الكسور أو ضرب تفكيك الصحيح عن الكسر الذي كان معه بأن تضرب ما بيد كل واحد في الصحيح وحده وفي الكسر وحده وتجمع الخارجين فيخرج لعائشة التي هي البنت سبعة ونصف ولفاطمة التي هي بنت الابن إثنان ونصف ولحواء التي هي الأخت واحد وربع ولزيد الذي هو الأجنبي ثلاثة وثلاثة أرباع واطرح ما خرج لعائشة من الإثني عشر التي هي دينها بين لها أربعة ونصف تنبع بها الزوج واطرح ما خرج لفاطمة من الأربعة التي هي دينها بين لها واحد ونصف تنبع بها واطرح ما خرج لحواء من الإثني عشر التي هي دينها بين لها ثلاثة أرباع تنبع بها الزوج واطرح ما خرج لزيد من الستة التي هي دينه بين له إثنان وربع فيتبع بها الزوج فيكون مجموع ما يتبع بها الزوج تسعة وهي الباقية عليه من الأربعة والعشرين اللازمة له بعد أن غرم لهم منها الخمسة عشر التي نابت من الحاضر وهذه صورة المحاصة مع ما يتبع به المدين :

٩	١٤	١٢	٢٤	
٤	٧	٦	١٢	عائشة
١	٢	٢	٤	فاطمة
٠	١	١	٢	حواء
٢	٣	٣	٦	زيد

ولك أن تصل المحاصة بقسمه الحاضر فتكون الفريضة واحدة كما فعله الفلصادي في آخر شرحه على موازيات الشيخ خليل لكن اجتماع الأعداد الكثيرة في محل واحد يشوش المبتدئ والله أعلم، ومثال كون اللازم من دين الهالك الثاني أقل مما ينوب الوارث المدين الحي من الحاضر ما إذا مات منصور عن أولاده الثلاثة صالح وسعيد وفاطمة وترك ستين مثقالاً ولم تقسم لهم حتى ماتت فاطمة المذكورة عن شقيقها المذكورين وعن زوجها محمد وابنتها منه عائشة وقد كان لها

على أخيها صالح المذكور ثمانية وأربعون مثقالاً وهو عديم، ثم مات سعيد المذكور قبل قسمة ما ذكر عن أخيه صالح المذكور وابنته رقية وزينب، فإذا أردت عملها فصمح مسألة الهالك الأول من خمسة والثانية من ثمانية لأجل الانكسار وجامعتهم من أربعين ثم اقسم عليها تركة الأولى التي هي الستون بخرج جزء سهمها نصفاً واضربه فيما بيد كل وارث بخرج لصالح الذي هو المدين أربعة وثلاثون فأوقمها في يده ومحمد ثلاثة ولعائشة ستة ولرقية ثمانية ونصف ولزینب مثل ما لرقية المذكورة هكذا :

وإذا عرفت ما ينوب صالحاً المدين من التركة وتريد أن تعرف ما يرثه من الدين ليسقط عنه

ويطالب بالباقي فأنبئه فريضة أخرى من فاطمة التي هي صاحبة الدين وصمح مسألة ورثتها من ثمانية والثانية من ثلاثة وجامعتهم من أربعة وعشرين ثم اقسم عليها الثمانية والأربعين التي هي الدين بخرج جزء سهمها إثنين واضربه فيما بيد كل وارث بخرج لمحمد إثنًا عشر ولعائشة أربعة وعشرون ولصالح المدين ثمانية ولرقية إثنان ولزینب إثنان هكذا :

٥	٨	٤٠	٣	١٢٠	٦٠
٢	١	١٧	أخاش	١	٦٨
٢	١	١٧	ت		
١			ت		
زوجاً	٢	٢		٦	٣
بتاً	٤	٤		١٢	٦
			بتا رقية	١	١٧
			بتا زينب	١	١٧

٤٨	٢٤	٣		٨	
١٢				٢	زوبيا محمد
٢٤				٤	بتا عائشة
٨	٤	١	أخاش	١	أخا صالحاً
			ت	١	أخا سمياً
٢	١	١	بتا رقية		
٢	١	١	بتا زينب		

وإذا عرفت ما ينوب كل وارث من ذلك الدين فأسقط عن صالح المدين الثمانية التي ورثها من الدين الذي كان عليه لموروثه وكتب أسماء غيره في موضع آخر واجعل ما ينوب كل واحد من الدين قدامه واجمع ذلك فوق الخط يكن مجموع ما لزمه أربعين مثقالاً وهي أكثر مما نابه من التركة، ثم اردد تلك الديون إلى أنصافها اختصاراً واجمعها فوق الخط يكن مجموعها عشرين وهو المحاصة التي يقسم عليها ما ناب المدين من التركة وما

يقتضي مما بني عليه فضع حينئذ الأربعين والثلاثين التي نابت منها بعد المحاصة المذكورة واقسمها عليها يخرج جزء سهمها واحد وسبعة أعشار واضربه فيما بيد كل واحد يخرج لمحمد عشرة وعشرين ولعائشة عشرون وأربع أعشار ولرقية واحد وسبعة أعشار ولزینب مثل ما لرقية هكذا:

٢٠	٢٢	٢٠	٤٠	
٢	١٠	٦	١٢	محمد
٥	١٠	١٢	٢٤	عائشة
٧	١	١	٢	رقية
٧	١	١	٢	زینب

وإذا طرحت ما أخذه كل واحد من هذا المقسوم ومن جملة دينه بقي له ما يتبع به المدين وذلك ظاهر لا تغيل به، ومثال اجتماع دين الهالك الثاني ودين الأجنبي على وارث حي في الحال ما إذا كان أحد عشر مثقالاً لزید على صالح الذي هو مدين فاطمة في المال المفروغ منه فإذا وصلت زیداً بأرباب المحاصة المذكورة وجمعت دينه إلى ديونهم اللازمة للمدين التي هي الأربعون كان مجموعها إحدى وخمسين وهي المحاصة التي يقسم عليها الأربعة والثلاثون التي نابت المدين من التركة فضعها حينئذ بعد المحاصة واقسمها على المحاصة

يخرج جزء سهمها ثلثين واضربها فيما بيد كل واحد يخرج لمحمد ثمانية ولعائشة ستة عشر ولرقية واحد وثلث ولزینب مثل ما لرقية ولزید سبعة وثلث هكذا:

٤	٢٤	٥١	
٠	٨	١٢	محمد
٠	١٦	٢٤	عائشة
١	١	٢	رقية
١	١	٢	زینب
١	٧	١١	زید

ويبيع كل واحد المدين بما بقي لتمام دينه الموضوع قدامه وقد أشرت لعمل اجتماع دين الهالك الأول ودين الأجنبي ولعمل دين الهالك غير الأول مع انتفاء دين الأجنبي أو مع وجوده على الوارث الحي في حال القسمة في أبيات لم تكن من هذا النظم وهي هذه .

على ألفريب ألفريب من قوأت
أبها على فاك فنبين الأقرب
من فندم فنبين الأقرب
نركمة لأول فندم فندم
فبب لكل فندم فندم

فإن فندم فندم فندم
وكان فندم فندم فندم
فندم فندم فندم
فندم فندم فندم
فندم فندم فندم

وَأَضْرَبَ بِنَا بِنَا سَهَامَ مِنْ وَرَثَ
نُورُوتِهِمْ أَتَيْتُ بِنِيَرِ نِيَرِ
لَهُ مِنَ الذِّينِ وَضَعْنَا خَصْلًا
بِذَلِكَ نَا لِأَعْيُنِي قَدْ عُرِفَ
مَنْ عَظَمَ مِنْ خَاصِرِ قَدْ قَسَمَا
بِمِثْلِ الَّذِي لَرَنَةِ أَوْ أَكْثَرَا
وَأَخْطَا مَا بَقِيَ لِنَسْنُ قَدْ شَبَلَا
بِمَنْ لَازِمَ الذِّينِ الَّذِي كَانَ خَصْلُ
وَأَقْبَمَ عَلَى جَنَلَتِهَا خَطَا خَطَرُ
لِكُلِّ بِنِ ذِينَ لَهُ قَدْ عَمِدَا
بِهِ إِلَى خَطُولِهِ يَلْبِسَا
بِمَنْ كَمَلُ نَيْتِ بُمِيدَ بِنَجَلِي
عَلِمَ ذِينَ أَجْعَلِي أَوْ وَرَثَ
إِلَى نَسَامِ غَمَلِ لَهَا شَهْرُ
تَرْكَةً لِسَابِقِ شَهْبَرَةِ
فَأَوْقَعْنَا عَظْمَ مَبِينِ قَدْ ظَهَرَ
بِمَنْ ضَاجِبِ الذِّينِ الَّذِي كَانَ وَرَثَ
بِنْدَ لِكُلِّ عَظَمَ بِنَا وَصِفَ
وَأَقْبَلُ بِنَا لَرَمَ بِمِثْلِ مَا نَسَبَقُ
فَرَزْنَمَا إِلَى مَقَامِ عَظْمَا
وَضَعُ بُمِيدَ عَارِجًا مُخَلَّفَا

ثُمَّ أَقْبَسْنَا عَلَيْهِمَا ذِينَ مَنْ وَرَثَ
بَخْرَجَ لِكُلِّ عَظَمَ بِنِ ذِينَ
وَأَنْتَبِطْنَا مِنَ الْمَدِينِ نَا جَلَا
لِبَغِيرِهِ ثَمَانَةَ ثَمَّ أَضِفَ
وَأَتَقَفْنَا إِلَى جَمَلَةٍ نَا قَدْ لَرَمَا
فَإِنْ يَكُونُ عَظْمَ مَبِينِ عَظْمَا
فَأَذْفَعُ لِكُلِّ ذِينَ مَكْنُتَا
وَإِنْ يَكُونُ مَلْدَ عَظَمَ أَقْبَلُ
فَأَجْنَعُ ذِينَوتِهِمْ بِمَوْضِعِ ظَهَرِ
مَكْنُتَا أَتَشْرُوكَ وَالْمَرْءُ نَا بِنَا
بِنْتِ الَّذِي يَتَّبِعُ الْمَدِينَا
وَإِنْ يَكُونُ ذِينَ لَدِينِ الْأَوَّلِ
عَلَى قَرِيبِ وَلَرِثَ عَمِي وَقَدْ
فَأَقْبَلُ قَرِيبَتِي مَنْ أَوَّلِ قَبْرِ
وَأَقْبَمَ عَلَى جَابِئَةِ أَجْمِرَةِ
بَخْرَجَ لِكُلِّ عَظَمَ بِنَا خَطَرُ
ثُمَّ إِبْنِي قَرِيبَتِي لِنَسْنُ وَرَثَ
وَأَقْبَمَ عَلَى جَابِئَةِ ذِينَ عُرِفَ
ثُمَّ مِنَ الْمَدِينِ أَتَبَطْنَا مَكْنُتَا
وَإِنْ بِنَا أَكْثَرُ قَبْرًا لَرَمَا
وَأَضْرَبْنَا فِي ذِينَ لِكُلِّ مُطْلَقَا

وإن كان الدين لأجنبي أو لوارث حي في الحال أو لهما معاً على وارث حي في الحال فاعمل مسألة الورثة بمناسبتها ووصاياها إلى آخرها واقسم على المسألة الأخيرة جملة تركة انهاءك الأول بعمل قسمة التركة بخرج لكل واحد حظه منها ثم اقس لأرباب الديون حظ المدين على قدر ديونهم وإن بقي شيء للمدين أخذه وإن بقي عليه شيء اتبع به إلى يسره وهذا القسم ظاهر لا يحتاج إلى مثال وقد أطلت في آخر هذا الباب وأوردت فيه بالنظم والنثر تفاصيل عجيبة وأعمالاً غريبة لا توجد في غير هذا الشرح وجود تحقيق والحمد لله على ذلك وبالله التوفيق.

ثم قال الناظم أصلحه الله :

كَيْفِيَّةُ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ الْمَمْلُوكَةِ

فأقول في تفسير ذلك: أي هذا باب كيفية أي صفة قسمة التركة أي الأموال المملوكة المملوكة عند مريد القسم لمستحقيها بالإرث أو الصلح أو الإقرار أو الإيصاء بعد إخراج الديون اللازمة للهاك الأول الذي هو صاحب التركة وهذا الباب هو المقصود بالذات في علم الفرائض وأما غيره من تصحيح مسائل الورثة بالانكسار والصلح والإقرار والوصية وغيرها من الأعمال السابقة فهو كله وسيلة لكيفية قسمة الأموال لأربابها على قدر سهامهم من الأعداد التي تصح منها مسائل سائر الأبواب المعاصرة فالصواب حينئذ تأخير هذا الباب عما تقدم وضعاً لتأخره طبعاً لأن قسمة التركة إنما تكون بعد استعمال العمل السابق في كل باب ليتوصل به إلى معرفة حظ كل واحد من التركة.

ثم أشار الناظم إلى أنواع قسم التركة مع الوجه الأول من أوجه قسمتها بقوله:

إِذَا لَزِمَتْ قِسْمَةٌ مُبَيَّنَّةٌ تَجْزِيَةُ الشَّرِكَةِ الْمَمْلُوكَةِ
وَهِيَ نَائِزَةٌ أَوْ يَكْوَالٌ أَوْ قِسْمَةُ الْأَسْوَاقِ أَوْ جِبَالٌ
كَانَتْ بِأَرْضٍ قُرُوشٌ بِأَخْبَلٍ أَوْ لَفْزٌ كَثُرَ بِذَلِكَ الْأَخْبَلِ
فَأُحِطَ بِلِكُلِّ مِنَ الشَّرِكَةِ نِسْبَةُ نَهْمِهِ مِنَ الْمَمْلُوكَةِ

فأقول في تفسير ذلك: إذا أردت أيها الطالب عمل قسمة مفيدة أي مظهرة كيفية تجزئه أي تفريق التركة المقصودة بالقسمة على الورثة والحال أن التركة هي ما يوزن كالحرير والصوف أو الدرهم أو الدينار أو نحوها يعني أو ما يعد كالدرهم في بعض البلدان أو هي ما يكال كالقمح والشعير ونحوها وهي قيمة الأموال التي هي الأصول فقط أو الأصول أو غيرها وطلب منك قسمة تلك القيمة لأربابها ليأخذ كل واحد بالمرضاة ما يساوي من الأموال مقدار ما خرج له من القيمة لأن قسمة القرعة لا تكون إلا في نوع تماثل أفرادها، أو هي كلها عدد حبال جمع جبل كانت تلك الحبال في أرض متساوية في الرغبة والغلة ذرعت أي قيست تلك الأرض بالحبل الذي يقسم به أهل ذلك البلد والقصب الذي يقسمون به كالحبل، أو هي أفزع جمع ذراع كانت تلك الأعداد في ذلك الأصل الذي هو الأرض المذروعة بالذراع كالف ذراع أو أقل أو أكثر فأعط أيها الطالب في جميع تلك الأنواع لكل أي لكل صاحب حق كان له بإرث أو صلح أو إقرار أو إيصاء من جملة التركة مثل نسبة عدد سهمه من عدد المسألة الأخيرة المنقسمة على سائر الأحياء في الحال، وذلك بأن تسمي سهم كل واحد كان له في جدول المسألة الأخيرة من العدد الذي صحت منه تلك المسألة بالعمل المعروف عند أهل الحساب، وهو أن تقسم المسمى الذي هو سهم كل واحد على أئمة المسمى منه الذي هو ما صحت منه المسألة الأخيرة بعد ترتيب الأئمة تحت خط وتحفظ الكسر الخارج من التسمية لكل واحد وتعطي له مثله من التركة. والعمل في أخذ مثله من التركة أن تجعل ذلك الكسر مأخوذاً والتركه مأخوذاً منه وتعمل صورة الأخذ المرادف لضرب الكسور، ثم تضرب بسط الكسر المأخوذ في بسط المأخوذ منه الذي هو نفسه وتقسم الخارج على أئمة المأخوذ فقط لأن المأخوذ منه صحيح وإمامه الذي هو الواحد المقدر لا يقسم وترتيب تلك الأئمة لجميعهم على صفة واحدة ليسهل لك جمع الكسور الخارجة لهم الواحد في

التركة إذا لم يقسم عليهم، مثال ذلك ما إذا ماتت امرأة عن زوج وأم وبنت من ذلك الزوج وأخ شقيق وترك ما يساوي ثمانية وأربعين مثقالاً ولم يقسم ذلك حتى مات الزوج عن ابنته المذكورة وهم، فإذا أردت عملها فصصح الأولى من إثني عشر والثانية من إثني عشر وجامعتهم من أربعة وعشرين للام منها أربعة وللبنات خمسة عشر وللأخ إنسان وللمم ثلاثة واجعل بعدها التركة المذكورة ثم سم الأربعة التي كانت للام من الأربعة والعشرين التي صحت منها المسألة الأخيرة بأن نحلها إلى ثمانية وثلاثة ونقسم عليهما تلك الأربعة فيخرج لها ثمن وثلاث ثمن فخذ لها مثل هذا الكسر من التركة بأن نضعها هكذا (١١ على ٣٨ من ٤٨) ثم تضرب الأربعة التي هي بسط المأخوذ في بسط المأخوذ منه الذي هو نفسه فيخرج لك إنسان وتسعون ومائة فتقسمها على إمامي المأخوذ فيخرج للام ثمانية ثم سير الخمسة عشر التي كانت للبنات من تلك المسألة كما ذكر يخرج لها خمسة أثمان فخذ لها مثل هذا الكسر من التركة بأن نضعها هكذا (٤ على ٨ من ٤٨) ثم تضرب البسط في البسط وتقسم الخارج على إمام المأخوذ فيخرج لها ثلاثون ثم سم الإثني عشر التي كانت للأخ من تلك المسألة كما ذكر يخرج لثلاث ثمن فخذ له مثل هذا الكسر بأن نضعها هكذا (٢٠ على ٣٨ من ٤٨) ثم اضرب البسط في البسط وتقسم الخارج على إمامي المأخوذ فيخرج له أربعة ثم سم الثلاثة التي كانت للمم من تلك المسألة كما ذكر يخرج له ثمن فخذ له مثل هذا الكسر بأن نضعها هكذا (١ على ٨ من ٤٨) ثم تضرب البسط في البسط وتقسم الخارج على إمامي المأخوذ فيخرج له ستة هكذا:

١٢		٢	٢٤	٤٨
زوجة	٣	ت		
أما	٢		٤	٨
بنتاً	٦	بنتاً	١٥	٣٠
أخاً	١		٢	٤
		عماً	٣	٦

تنبيه: اعلم النسبة المذكورة وغيرها من جميع أوجه قسمة التركة أصل جميعها معرفة الأعداد الأربعة المتناسبة وما يلزم من النسبة العادة بينهما وهي أربعة أعداد تكون نسبة الأول منها إلى الثاني مثل نسبة الثالث إلى الرابع ويكون خارج ضرب الأول في الرابع مثل خارج ضرب الثاني في الثالث فيلزم من هذا إذا جهل واحد من تلك الأعداد وعلمت الثلاثة الباقية أن المجهول من الأمرين يصير معلوماً من جهة النسبة التي

كانت بين الأولين المعلومين المجهولين من الأولين يصير معلوماً من جهة النسبة التي كانت بين الآخرين المجهولين، وبيان ذلك في المثال المذكور أن تجعل الأربعة التي هي سهم الأم عدد أولاً وتجعل الأربعة والعشرين التي هي المسألة ثانياً وتجعل الثمانية التي هي نصيب الأم من التركة ثالثاً وتجعل الثمانية والأربعين التي هي التركة رابعاً فتكون الأربعة هكذا ٤ - ٢٤ - ٤٨ ونسبة الأول من هذه الأعداد الأربعة إلى الثاني سدس وكذلك نفسه الثالث إلى الرابع وخارج ضرب الأول في الرابع إنسان وتسعون ومائة وكذلك خارج ضرب الثاني في الثالث فإذا جعل الثالث الذي هو نصيب الأم من التركة تستخرجه من الرابع بالنسبة التي كانت بين الأولين فنقول نسبة الأول من الثاني سدس كما أن نسبة الثالث المجهول من الرابع سدس فتأخذ حينئذ سدس التركة التي هي الرابع وتقسمها على مقام السدس فيخرج ثمانية وهي النصيب المجهول، وهكذا يكون العمل في كل واحد من الورثة الباقين لأن نسبة سهم كل وارث من المسألة كنسبة نصيبه من التركة، ويتصور في الأعداد المتناسبة أربع نسب مختلفة يستخرج المجهول بكل واحد من تلك النسب الأربع لأن النسبة التي تكون بين تلك الأعداد قد تختلف باختلاف ترتيبها الذي يتنوع إلى أنواع:

أحدهما: وهو أسهلها كون السهم أولاً ثم المسألة ثم النصيب ثم التركة فتكون النسبة التي كانت بينهما في جانب الأم سداً كما تقدم، ومثله في النسبة كون النصيب أولاً ثم التركة ثم السهم ثم المسألة.

والثاني: كون المسألة أولاً ثم السهم ثم التركة ثم النصيب فتكون الأعداد في جانب الأم هكذا ٢٤-٤-٤٨-٨ فإذا جهل النصيب الذي هو الرابع في هذا النوع فإنه يستخرج من الثالث بالنسبة التي كانت بين الأولين لأنها مساوية لنسبة الثالث من الرابع المجهول فيقال نسبة الأول من الثاني سنة أمثاله لأن نسبة الكثير من القليل إنما تكون بالأمثال ويعلم عدد الأمثال عند من لم يدركه بالعقل بقسمة الكثير على القليل فالتركة حينئذ سنة أمثال النصيب المجهول فالنصيب هو ثمانية بالضرورة لأنه العدد الذي إذا كرر ست مرات يكون مثل التركة ويعلم قدره عند من لم يدركه بالعقل بقسمة التركة على ستة عدد الأمثال، ومثله في النسبة كون التركة أولاً ثم النصيب ثم المسألة ثم السهم.

والثالث: كون السهم أولاً ثم النصيب ثم المسألة ثم التركة فتكون الأعداد في جانب الأم هكذا ٤-٨-٢٤-٤٨ فإذا جهل النصيب الذي هو الثاني في هذا النوع فإنه يستخرج من الأول بالنسبة التي كانت بين الآخرين فيقال نسبة الثالث من الرابع نصف كما أن نسبة الأول الذي هو أربعة من الثاني المجهول نصف فالنصيب بالضرورة هو ثمانية إذ هو العدد الذي تكون الأربعة نصف له ويعلم قدره من لم يدركه بالعقل بضرب إمام الكسر في العدد الأول الذي هو الأربعة، ومثله في النسبة كون المسألة أولاً ثم التركة ثم السهم ثم النصيب.

والرابع: كون النصيب أولاً ثم السهم ثم التركة ثم المسألة فتكون الأعداد في جانب الأم هكذا ٨-٤-٤٨-٢٤ فإذا جهل النصيب الذي هو الأول في هذا النوع فإنه يستخرج من الثاني بالنسبة التي كانت بين الآخرين فيقال نسبة الثالث من الرابع مثلاً يعلم ذلك بقسمة الكثير على القليل كما أن نسبة الأول المجهول مثلاً الثاني الذي هو أربعة فالنصيب بالضرورة هو ثمانية إذ هو الذي يكون مثلي أربعة ويعلم قدره عند جاهله بضرب اثنين عدد الأمثال في الثاني الذي هو الأربعة، ومثله في النسبة كون التركة أولاً ثم المسألة ثم النصيب ثم السهم وقس على سهم الأم سهام بقية الورثة في سائر الأنواع المذكورة، واعلم أن استخراج النصيب المجهول بطريق النسبة هو أسهل لراجع العقل إذا كانت كسور النسبة مفردة يدركها عقله بلا عمل تسمية وإلا فهو أصعب سائر أوجه قسمة التركة.

ثم أشار إلى وجهين آخرين من أوجه قسمة التركة بقوله:

أَوْ السَّهْمُ الشَّرِكَةُ فَلْنَسْخُورُهُ	عَلَى جَمِيعِ جُنْتَلَةِ الْأَعْبَرَةِ
وَأَضْرِبْ بِمَا نَبَا بِكُلِّ مَا ظَهَرَ	فِي يَدِهِ يَنْبَغُ نَصِيبٌ تَشْتَغِرُ
أَوْ اضْرِبْهُمْ نَهْمٌ كُلِّ وَاحِدٍ	فِي جُنْتَلَةِ الْفَنَزُوكِ فَوْقَ حَاجِدٍ
وَفَخَايَ الْبَيْتِ عَلَى فَنَنْتَلِ	يُنْفِذُ خَلَهَا إِلَى الْأَيْتِ
وَنَزْنِئُهَا كَيْفَ شِئْتَ وَنِئْدِي	بِقَنْبِهِ عَلَى الْأَعْبَرِ نَهْئِدِي

فأقول في تفسير ذلك: أو اقسم أيها الطالب إن شئت وجهاً ثانياً في قسمة التركة لأربابها عدد نوع التركة المذكورة أي التي ذكرت أنواعها على جميع جملة عدد المسألة الأخيرة في الفريضة بعد حلها إلى أنتمتها وقدم القسمة على إمام تنقسم عليه التركة بلا كسر ثم على إمام ينقسم عليه خارج القسمة ثم كذلك وإن لم ينقسم ذلك على إمام لكن ينقسم على بعض آية الإمام إذا حل إليها فحلها إليها واقسم على ما يصح الانقسام عليه سواء كانت التركة أكثر من المسألة أو أقل منها بخارج جزء.

السهم الذي تنجم به المسألة القليلة حتى نصير مثل التركة الكثيرة وتنحط به الكثيرة حتى نصير مثل التركة القليلة، واضرب في العدد الذي بدا أو ظهر لك من القسمة لكل وارث سهمه الذي ظهر في يده أي بينه الذي هو كيهه يبدو أي يخرج لك من ذلك الضرب نصيب منتظر أي مطلوب من التركة، وهذا الوجه أسهل من سائر الأوجه إذا كان خارج القسمة عدداً صحيحاً وإن كان يبدو كسر فقد يصعب على المبتدي أن يضرب فيه ما بيد كل وارث إذا لم يستحضر عمل ضرب الكسور، أو اضربين أيها الطالب إن أردت وجهاً ثالثاً سهم كل واحد من الورثة في جملة عدد المترك الذي أريد قسمه لهم دون وجود جاحد يمتازك في صحته واقسم خارج الضرب على عدد المسألة الأخيرة في الفريضة بعد حل المسألة إلى الأئمة التي تركت منها بالعمل المعروف عند أهل الحساب في حل الأعداد إلى أئمتها التي هي الأعداد الصغار الذي إذا ضرب بعضها في بعض خرج العدد المطلوب حله، وإن أردت أسهل من عمل الحل فخذ عدد المسألة الأولى وجميع الأعداد المضروبة في الأولى وفي جميع الجامعات التي قبل الأخيرة وحل ما فيه مرتين أو أكثر من تلك الأعداد واجعل المجموع أئمة للمسألة الأخيرة إذ هي ناشئة من ضرب بعض تلك الأعداد في بعض شيئاً فشيئاً ورتب أيها الطالب تلك الأئمة بعد التركة الموضوعة بعد المسألة كيف شئت إذ لا يلزم فيها تقديم الأكبر بالأكبر وإبتدى بعد ترتيبها بقسم خارج الضرب على الإمام الأخير في الوضع ثم اقسم الخارج الصحيح من القسمة على الإمام الذي قبله ثم كذلك إلى الإمام الأول يخرج لك صحيح يوضع تحت التركة واجعل تحت كل إمام ما بقي من القسمة واجعل تحته صفراً إن انقسم العدد عليه كما اشتهر جميع ذلك في القسمة على الأئمة تهتد بذلك إلى طريق قسمة التركة لأربابها، وهذا الوجه أسهل من سائر الأوجه للمبتدئين إذ لا يعرض فيه عمل الكسور، وبيان عمل الوجه الثاني الذي قدمت فيه القسمة على الضرب في المثال السابق أن تقسم التركة التي هي ثمانية وأربعون على المسألة التي هي أربعة وعشرون فيخرج لك جزء سهمها إثنين واضربه للأمام في الأربعة التي هي سهمها يخرج لها ثمانية واضربه للبنت في خمسة عشر يخرج لها ثلاثون واضربه للأخ في إثنين يخرج له أربعة واضربه للعم في ثلاثة يخرج له ستة كما تقدم خروج ذلك لكل واحد بعمل الوجه الأول، ولو كانت التركة في المثال المذكور ستين مثقالاً وقسمتها على المسألة الأخيرة التي هي أربعة وعشرون بعد حلها إلى الإثنين وأربعة وثلاثة يخرج لك في جزء سهمها إثنان ونصف فلك أن تجعلها فوق المسألة وتستعمل فيها ضرب للتفكيك أي عزل الصحيح عن الكسر بأن تضرب ما بيد كل وارث في الصحيح وحده ثم تضربه أيضاً في الكسر وحده بعمل ضرب الكسور الذي لا يتم إلا بالقسمة على إمام الكسر أو تأخذ قدر الكسر مما بيده وتجمع له الخارجين قدامه، ولك أن تبسط الصحيح مع الكسر وتجعل الخمسة التي هي بسطها فوق المسألة وتضرب تلك الخمسة بما بيد كل وارث وتقسم الخارج على إمام الكسر فيخرج له نصيبه المجهول، فإذا أردت ضرب التفكيك فاضرب الأربعة التي ظهرت بيد الأم في إثنين يخرج لك ثمانية اضربها أي الأربعة أيضاً في نصف يخرج لك أربعة أنصاف اقسما على إمام الكسر يخرج منها إثنان صحيحان فاجمعها إلى الثمانية يجتمع للأمام عشرة ثم اضرب الخمسة عشر التي كانت بيد البنت في إثنين يتلأثن ثم اضربها أيضاً في نصف بخمسة عشر نصفاً وفيها إذا قسمت على الإمام سبعة صحيحة ونصف فاجمعها إلى الثلاثين يجتمع للبنت سبعة وثلاثون ونصف ثم اضرب الإثنين التي بيد الأخ في إثنين بأربعة ثم اضربها أيضاً في نصف بنصفين وفيها إذا قسما على الإمام واحد صحيح فاجمعها إلى الأربعة يجتمع للأخ خمسة ثم اضرب الثلاثة التي بيد العم في إثنين ستة ثم اضربها أيضاً في نصف بثلاثة أنصاف وفيها إذا قسمت

على الإمام واحد صحيح ونصف فاجمعها إلى الستة يجتمع للمم سبعة ونصف هكذا:

١٢			٢	٢٤	٦٠
زوجة	٣	ت			
أماً	٢			٤	١٠
بتاً	٦	بتاً	١	١٥	٣٧
أخاً	١		٠	٢	٥
		عماً	١	٣	٧

ثم اجمع النصفين يخرج منهما واحد صحيح وادخل به تحت آحاد الصحيح واجمع الجميع يخرج لك مثل الستين المقسومة لهم، وبيان عمل الوجه الثالث الذي قدم فيه الضرب على القسمة في المثال السابق الذي كانت فيه التركة ثمانية وأربعين أن تضع التركة المذكورة بعد الأربعة والعشرين التي هي المسألة الأخيرة، وتحل المسألة إلى ثمانية وثلاثة وتضعهما بعد التركة ثم تضرب الأربعة التي هي سهم الأم في التركة فيخرج لك إثنا وتسعون ومائة فتقسمها على الثلاثة

التي هي الإمام الأخير في الترتيب فيخرج أربعة وستون فتضع صفراً تحت ذلك الإمام لانقسام العدد عليه ثم تقسم ذلك الخارج على الإمام الأول فيخرج لك ثمانية فتضع صفراً تحته أيضاً وتعطي تلك الثمانية الصحيحة للام قدامها فهي نصيبها من التركة ثم تضرب الخمسة عشر التي هي سهم البنت في التركة فيخرج لك عشرون وسبعمائة فتقسمها على الإمامين كما ذكر فيخرج لها في نصيبها ثلاثون ثم تضرب الاثنين التي هي سهم الأخ في التركة فيخرج لك ستة وتسعون فتقسمها على الإمامين كما ذكر فيخرج له في نصيبه أربعة ثم تضرب الثلاثة التي هي سهم العم في التركة فيخرج لك أربعة وأربعون ومائة فتقسمها على الإمامين كما ذكر فيخرج له في نصيبه ستة هكذا:

١٢			٢	٢٤	٤٨	٨	٣
زوجة	٣	ت					
أماً	٢			٤	٨		
بتاً	٦	بتاً	١	١٥	٣٠		
أخاً	١			٢	٤		
		عماً	١	٣	٦		

فقد اتضح لك أن نصيب كل وارث في المثال السابق لا يختلف باختلاف الأوجه الثلاثة المذكورة في النظم فلك حينئذ أن تستعمل ما شئت من تلك الأوجه في سائر المسائل العارضة لك، وأصل كل واحد من الوجهين الأخيرين الأعداد الأربعة المتناسبة، أما الوجه الثالث في النظم فلا إشكال أنه مستنبط

من الأعداد المذكورة لأن العمل المعروف فيما إذا جهل أحد الوسطين وعلمت الثلاثة الباقية أن يسطح الطرفان ويقسم الخارج على المعلوم من الوسطين فيخرج المجهول، فإذا جهل أحد الطرفين فقط يسطح الوسطان ويقسم الخارج على المعلوم من الطرفين فيخرج المجهول، وأما الوجه الثاني فهو مستنبط من تلك الأعداد أيضاً لأنه يصح فيها إذا جهل أحد الوسطين فقط أن يقسم أكبر الطرفين على المعلوم من الوسطين ويضرب الخارج في أصغر الطرفين فيخرج المجهول، فإذا قدم في ترتيبها في جانب الأم الأربعة التي هي سهمها ثم المسألة ثم جعل حرف الجيم في موضع الثالث الذي هو النصيب المجهول ثم التركة هكذا ٤ - ٢٤ - ج - ٤٨ يصح في استخراج ذلك المجهول أن تسطح الطرفين بضرب السهم في التركة وتقسم الخارج على المسألة المعلوم من الوسطين فيخرج لك النصيب المجهول الذي هو ثمانية ويصح أن تقسم أكبر الطرفين الذي هو التركة على المسألة المعلوم من الوسطين وتضرب الخارج في أصغر الطرفين فيخرج النصيب المجهول أيضاً، وفي قسمة التركة أوجه أخرى منها أن تحل كل واحدة من المسألة والتركة إلى قيمتها ثم تسقط قيمة التركة من قيمة

المسألة إن وجد فيها جميع قيمة التركة ولو بحل الإمام الكبير إلى أئمة الصغار أو تسطيع الصغيرين ثم تقسم سهام كل وارث على ما بقي من أئمة التركة، ومنها أن توفق بين المسألة والتركة إن كان بينهما اشتراك في بعض الأجزاء الصحيحة ثم تضرب سهم كل وارث في وفق التركة وتقسّم الخارج على وفق المسألة فيخرج نصيبه لأن التصرف في الوفقين بالتضرب والقسمة كالتصرف بهما في الجملتين، ومنها أن تقسم وفق التركة على وفق المسألة وتضرب الخارج في سهم كل واحد فيخرج نصيبه وهذا الوجهان إذا روعي في المسألة والتركة أقل الأوقاف يرجعان إلى الوجه الثاني في النظم لأنك إذا نظرت في المثال السابق بين الأربعة والعشرين التي هي المسألة وبين الثمانية والأربعين التي هي التركة وجدت بينهما توافقاً يثلث الثمن فيكون وفق المسألة واحداً ووفق التركة إثنتين فإذا ضربت سهم كل واحد في وفق التركة أعطيت له الخارج فقامه إذ لا فائدة في القسم على الواحد الذي هو وفق المسألة وكذلك وفق التركة في الوجه الأخير من هذين الوجهين إذ لا فائدة في قسمه على الواحد الذي هو وفق المسألة فيؤول الأمر إلى أن سهم كل وارث في ذلك المثال يضرب في إثنتين ويعطى له الخارج في جميع تلك الأوجه الثلاثة التي اختلف مبدأ أعمالها لا غایتها، ومنها أن تقسم المسألة الكثيرة عن التركة القليلة أو تسمي المسألة منها إذا زادت عليها التركة وتقسّم على الخارج ما بيد كل وارث فيخرج نصيبه كما إذا سميناه في المثال السابق عدد المسألة من التركة فيكون نصفاً فنقسم عليه سهم كل واحد قسمة الكسور فيخرج له ما تقدم، وبيان ذلك في الأربعة التي هي سهم الأم أن تضع صورة القسمة هكذا ٤ على نصف فتقول العمل في قسمة الكسور أن يضرب بسط كل من المقسومين في إمام الآخر ويقسم خارج المقسوم على خارج المقسوم عليه ويسط الصحيح نفسه وإمامه واحد مقدر تحته ويسط المفرد ما فوق إمامه فتضرب حينئذ الأربعة التي هي بسط المقسوم في إثنتين إمام المقسوم عليه فيكون خارج المقسوم ثمانية ثم تضرب الواحد الذي هو بسط الكسر في الواحد المقدر تحت الصحيح فيكون خارج المقسوم عليه واحداً ثم تقسم تلك الثمانية على الواحد فيخرج ثمانية لأن المقسوم على واحد يبقى على حاله فلا ينتقص بالقسمة لعدم وجود مشارك له في العدد ولذلك يقال لا فائدة في القسمة للواحد فتكون الثمانية حينئذ هي نصيب الأم من التركة وقس على ذلك سهام بقية الورثة، ومنها أن تقسم وفق المسألة على وفق التركة قسمة حقيقية أو تسمية وتقسّم على الخارج ما بيد كل وارث كما إذا سميناه في المثال السابق الأربعة التي هي سدس المسألة من الثمانية التي هي سدس التركة فيخرج لنا نصف فنقسم عليه ما بيد كل وارث فيخرج نصيبه وهذا الوجه مخالف لما قبله في السبيل أو موافق له في الغاية لأن استعمال القسمة في الوفقين كاستعمالها في الجملتين، ومنها أن تسمي سهم كل وارث من المسألة وتضرب الكسر الخارج لكل واحد في التركة ضرب الكسور الذي كان العمل فيه ضرب بسط أحد المضروبين في بسط الآخر وتقسّم الخارج على جميع الأئمة فيخرج له نصيبه منها وهذا الوجه يرجع إلى طريق النسبة السابق في النظم إذ لا فرق من جهة المعنى والعمل بين أن تأخذ كسور النسبة من التركة كما تقدم وبين أن تضرب كسور النسبة في التركة لأن ضرب الكسر في الصحيح معناه أخذ قدر ذلك الكسر من الصحيح أو تكرير الكسر بقدر أفراد ذلك الصحيح والعمل فيها معاً هو ضرب البسط في البسط وقسم الخارج على الأئمة فلا فرق بينهما حينئذ إلا في اللفظ فقط، ومنها أن تقسم المسألة على سهم كل وارث وتقسّم على الخارج لكل وارث جملة التركة فيخرج نصيبه كما لو قسمنا المسألة السابقة على الأربعة سهم الأم فيخرج ستة فنقسم عليها التركة فيخرج لها ثمانية، ومنها أن توفق بين المسألة وسهم كل وارث وتضرب وفق السهم في التركة وتقسّم الخارج على وفق المسألة فيخرج نصيبه، ومنها أن تسمي الواحد من التركة وتأخذ مثل الخارج من المسألة

وتقسم الجزء المأخوذ من المسألة على سهم كل وارث بقسمة الكسور فيخرج نصيبه من التركة، وجملة ما ذكرناه من الأوجه في قسمة التركة خمسة عشر وجهاً أربعة في النسبة وأحد عشر في غيرها، وفي قسمتها أوجه أخرى فلا نطيل بذكرها. ثم أشار إلى كيفية ترتيب الأئمة إذا كان في التركة كسر مع كيفية اختبار عمل القسمة التي كان فيها كسر هل هو صحيح أم لا بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ فِي أَفْئَالٍ نَوْعٌ كَسْرٍ فَخُذْ قَبِيلَهَا إِنَّمَا الْكُسْرُ
ثُمَّ كَسِّرْهُ بِالْأَجْزَاءِ أَقْبَسِمِ عَلَى إِسَائِهَا وَمَا بِنَا أَقْلَمِ
وَأَفْغِضْ بِهِ شَيْءٌ إِنَّمَا قَبِيلُ وَأَفْغِضْ كَذَا عَشَى يَتِمُّ الْكُلُ
وَأَفْغِضْ بِنَا عَرَضٌ تَكُنْ أَوْلَى مَرَاتِبٍ لِفَنَائِلٍ وَأَفْغِضْ يَنْجِلِ
وَضَعْ عَلَى إِسَائٍ فَكَ الْكُسْرِ لِفَنَائِلٍ يَسَائِلُ كُسْرُ نَائِلٍ نَادِرِ

فأقول في تفسير ذلك: وإن يكن في المال المتروك الذي أريد قسمه للورثة نوع من كسر أي من كسر وكان ذلك النوع مفرداً أو متناسباً فضع أيها الطالب إمام ذلك الكسر قبيلها أي قبل آية المسألة الأخيرة التي أمرك أولاً بترتيبها كيف شئت فإن كان إمام ذلك الكسر متعدداً فرتب أئمتها بعد جدول المال كما رتب في كسر المال ورتب بعدها أئمة المسألة كيف شئت واضرب سهم كل وارث في بسط المال مع كسره واقسم الخارج على الإمام الأخير وضع الفضل تحته فقام صاحبه واقسم الصحيح على الإمام الذي قبله ثم كذلك إلى الإمام الأول فما خرج من القسمة عليه هو صحيح يوضع في جدول المال، وإن عبر طالب القسمة عن الكسر الذي كان في المال بكسر مبعض أو مختلف أو مستثنى منقطع أو متصل فأرده إلى فرد أو منتسب بترتيب جميع أئمتها كيف شئت تحت خط واحد واقسم بسطه الذي يستخرج بعمله المعروف في فن الحساب على تلك الأئمة مبتدئاً بالأخير ثم بالذي قبله كما لو قال في المختلف ربع وثمان فإنك تضرب بسط كل في إمام الآخر وتجمع الخارجين وتقسّم الإثني عشر المجتمعة منها على الإمامين الموضوعين تحت خط واحد فيرجع إلى ثلاثة أثمان واختصر أيضاً ما عرض لك من مفرد أو منتسب إذا كان ببق بسطه ومسطح أئمة المنزل منزلة الإمام الواحد اشتراك في بعض الأجزاء الصحيحة بإزالة ذلك الاشتراك بتسميته وفق البسط من وفق المسطح كما إذا عبر الطالب بثلاثة أرباع وثلاث ربع فيبسطة عشرة ومسطح إماميه إثني عشر وهما متوافقان بالنصف قسم الخمسة نصف البسط من الستة نصف المسطح فيرجع ذلك الكسر إلى خمسة أسداس، وهي أقرب من الأصل وبعد الغرغ من عمل قسمة التركة السالمة من الكسر أو المشتتة عليه اقسم أيها الطالب كسورك الأخيرة في الفريضة العارضة لك على إمام تلك الكسور التي تنسب إليه فوقها واعلم قدر ما بدا أي خرج لك من قسمتها عليه وادخل به أي بذلك الخارج تحت جدول إمام كائن قبل ذلك الإمام واجمعه إلى ما فوقه من الكسور واقسم الجملة على إمامها وافعل كذا أي مثل هذا العمل المذكور حتى يتم أو يكمل الكل أي جميع الأئمة وادخل بما خرج من القسمة على الإمام الوالي جدول المال تحت أول مراتب كائنة للمال المقسوم لهم واجمع ما دخلت به إلى ما فوق من الصحيح ينجل أي يخرج لك قدر المال إن صح عملك وإن لم ينقسم بعض الكسور على إمامها فقد وقع لك الخطأ في عمل قسمة التركة فأعده حتى تنقسم جميع الكسور على أئمتها ويكون الخارج الصحيح مثل المال المقسوم، وهذا إذا لم يكن في المال كسر وأما إن كان فيه كسر فلا بد أن تقسم الكسور على أئمة المسألة أيضاً وأما آية الكسر المتقدمة في الوضع فلا بد أن يفضل من القسمة عليها مثل الكسر الذي كان في المال فيوضع فضل كل إمام فوقه لينظر هل خرج في القسمة مثل المال مع كسره إلخ، وإلى

هذا أشار بقوله وضع أبها الطالب على إمام ذلك الكسر الموضوع بعد جدول المال فضلاً عن القسمة عليه كان إمامه متحداً أو متعدداً بمائل ذلك الفضل الموضوع فوق أئمة الكسر لينسب إليها كسر مال قد وضع في جدول المال إن صح ذلك فادر أي فاعرف أبها الطالب جميع ما ذكرته لك، مثال ما إذا كان في التركة كسر مسألة من مات عن زوجة وأم وابن وترك ثلاثين مثقالاً وخمسي مثقال أو ربع خمس المثقال فإذا أردت عملها بالوجه الأخير في النظم لأنه أسهل من غيره في مثل هذا المثال فصصح المسألة من أربعة وعشرين وأعط الزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللأبن سبعة عشر واجعل بعدها التركة المذكورة بكسرها ورتب بعدها إمامي الكسر كما كانا في الأصل ورتب بعدها إمامي المسألة كيف شئت ثم أبسط التركة بضرب الثلاثين في سطح إمامي الكسر واجمع الخارج إلى التسعة الخارجة من ضرب ما فوق الخمسة في الأربعة واجمع الخارج إلى الواحد فوقها فيخرج في بسطها تسعة وستمائة واجعلها فوق المسألة واضرب فيها ما بيد كل وارث واقسم الخارج على تلك الأئمة مبتدئاً بالأخير ثم بالذي قبله ثم كذلك إلى أولها واجعل فضل كل إمام تحت قدام صاحبه فيخرج للزوجة ثلاثة مثاقيل وأربعة أخماس مثقال وثمان ربيع خمس المثقال، وللأم خمسة مثاقيل وربع خمس مثقال وأربعة أثمان ربيع خمس المثقال وللأبن أحد وعشرون مثقالاً وخمسا مثقال أو ثلاثة أرباع خمس المثقال وثلاثة أثمان ربيع خمس المثقال، ثم اختبر عملك بأن تجمع كسور الأخيرة التي كانت تحت الثمانية وتقسّمها على إمامها الذي نسبت إليه فيخرج واحد فتدخل به تحت جدول الذي قبله وتجمعه إلى الكسور فوقه وتقسّم الخمسة المجتمعة منها على إمامها فيخرج واحد ويبقى واحد فتضع الباقي فوق الأربعة وتدخل بالخارج تحت جدول الخمسة وتجمعه إلى ما فوقه وتقسّم السبعة المجتمعة على إمامها فيخرج واحد ويبقى إثنان فتضع الباقي فوق الخمسة وتدخل بالخارج تحت أحاد المال وتجمعه إلى ما فوقه فيخرج لك مثل الثلاثين الصحيحة ثم تنظر إلى الفضل الموضوع فوق الإمامين الأولين فينسب إليهما فتجده مثل كسر المال فتعلم بذلك صحة عملك فتخبر حينئذ كل واحد بأنه قد خرج له ما تقدم وهذه صورتها:

١	٢	٦٠٩					
٣	٨	٤	٥		٢٤		
٠	١	٠	٤	٣	٣	زوجة	
٠	٤	١	٠	٢	٤	أما	
٠	٣	٣	٢	٢١	١٧	إبنا	

ورتيب الأئمة على الوجه الموصوف هو الأسهل على المبتدئ. وأما من عرف عمل ميزان الكسر ويزن به فضل القسمة الموضوع فوق الأئمة مع الكسر الذي كان في المال ليعرف هل هما متماثلان أم لا فله أن يرتب مجموع الأئمة كيف شاء ثم يضرب ما بيد كل وارث في بسط التركة ويقسم الخارج على تلك الأئمة مبتدئاً

بالأخير ثم يقسم كسور كل إمام عليه ويضع الفضل فوقه ويدخل بالخارج تحت جدول ما قبله ثم يزن مجموع الفضل المنسوب إلى الأئمة تحته مع كسر المال بأن يضرب بسط كل من الكسر في سطح أئمة الآخر فينظر إلى الخارجين فإن تماثلا فالكسران متماثلان في القدر وإن اختلفا في الصورة فعمله حينئذ صحيح وإن اختلف الخارجان فقد وقع الخطأ في عمله فيعيده حتى يحصل التماثل ولو قدمت حينئذ في أئمة المثال المذكور ثمانية ثم خمسة ثم أربعة ثم ثلاثة وضربت ما بيد كل وارث في بسط التركة وقسمت الخارج على تلك الأئمة كما تقدم فيخرج للزوجة ثلاثة وثمان وخمسا ثمن وربع خمس الثمن وللأم خمسة وثلاثة أثمان ثمن وللأبن أحد وعشرون وأربعة أثمان وخمسا ثمن وربع

خمس الثمن وذلك مثل ما خرج لهم بالعمل الأول في القدر وهذه صورتها:

				٦٩	٣	٣
		٢٤	٣٠	٨	٥	٣
زوجة	٣	٣	٦	٢	١	
أماً	٤	٦		٣		
إبناً	١٧	٢١	٤	٢	٣	

واختبر ذلك بأن تقسم الأرباع على إمامها فيخرج واحد فتدخل به تحت جدول الخمسة وتجمعه إلى ما فوقه وتقسم المجتمع على إمامه فيخرج واحد وتفضل ثلاثة فتضع الفضل فوقه وتدخل بالخارج تحت جدول الثمانية وتجمعه إلى ما فوقه وتقسم المجتمع على إمامه فيخرج واحد وتفضل ثلاثة فتضع الفضل فوقه وتدخل

بالخارج تحت أحاد التركة وتجمعه إلى ما فوقه فيخرج مثل التركة ثم تزن مجموع الفضل مع كسر المال بأن تضعها هكذا ٣٣ على ٤٨ مع ١٢ على ٤٤ ثم تضرب بسط الأول في مسطح إمامي الثاني فيخرج لك ستون وثلاثمائة ثم تضرب بسط الثاني في مسطح إمامه الأول فيخرج مثل الخارج الأول فتعلم بذلك صحة عملك فتقول بعد ذلك لكل واحد قد خرج لك ما تقدم من الصحيح والكسر، ولك أن تستعمل في ذلك وجهاً آخر وهو أن تصير مجموع التركة من جنس أي كسر كان فيها بأن تبسطها كما تقدم واجعل بسطها الذي هو تسعة وستمئة عوضاً عنها بعد المسألة وتضرب ما بيد كل وارث في ذلك البسط وتقسم الخارج على إمامي المسألة الموضوعين بعد البسط فيخرج للزوجة ستة وسبعون وثمن وللأم واحد ومائة وأربعة أثمان وللأبن واحد ومائة وأربعة أثمان وللأبن واحد وثلاثون وأربعمئة وثلاثة أثمان هكذا:

		٢٤	٦٠٩	٨	٣
زوجة	٣	٧٦	١		
أماً	٤	١٠١	٤		
إبناً	١٧	٤٣١	٣		

ولكن لا تتوهم أن تلك الكسور كسور المتقال كما في الوجهين السابقين بل هي فرد من أفراد البسط المقسوم لهم هي كل فرد من البسط يقال فيه هو ربع خمس المتقال لأنه الألف في التركة، فإذا أردت حينئذ أن تعرف ما لكل واحد من المتقابل وكسور المتقال فاقسم العدد الصحيح الذي خرج لكل واحد على إمامي الكسر الذي كان في التركة يخرج له ما

في ذلك الصحيح من المتقابل وكسور المتقال ثم الحق بهذه الكسور ما خرج له في الفريضة من الكسور واجعل خط الجميع واحداً ليكون المجموع كسراً واحداً متباً فيخرج لكل واحد مثل ما تقدم له في الوجه الأول من المتقابل وكسورها فيرجع هذا الوجه حينئذ إلى الأول بعينه ولا سهولة فيه كما زعم بعضهم، وما قدم الناظم أن ترتيب الأئمة التي يقسم عليها خارج الضرب في الوجه الأخير يصح فيه كل ما أراده القاسم من تقديم الأكبر فالأكبر أو الأصغر فالأصغر أو غيرهما.

ثم أشار إلى الوجه الأحسن في ترتيبها بقوله:

وَأَوْتِجَةُ الْأَخْسَرُ لَهَا الشَّرْطُ بَيِّبُ تَقْدِيمُ مَا يُغْنِي بَنِي الْفَرْطُوبِ
فَقَدْ نَبَّ بِفُلِّ أَيْمُنٍ بِفَتْ لِفَتْهُ أَجْزَاءُ بِسَفْوَةٍ وَجِدَتْ
إِنْ كُنَّ بِمِثْلِهَا لَهَا الْأَيْمُنُ نَسْلَةُ أَجْبَرُهُ نَسْلَةُ

فأقول في تفسير ذلك: والوجه الأحسن عند أهل الفن لعمل الترتيب أي ترتيب أئمة المسألة الأخيرة بعد التركة ليقسم عليها خارج الضرب في الوجه الأخير من أوجه قسمة التركة تقديم ما يذني أي ما يقرب ويوصل من الأئمة في حال ترتيبها إلى فهم كسورها الذي هو مرغوب أرباب التركة لكون

كسورها على ذلك الترتيب موجودة في الخارج معروفة عندهم لموافقة كسورها ما تقع به معاملة الناس ومفاصلتهم في صنف المال المقسوم لهم، فإذا أردت أيها الطالب ذلك فقدمن في ترتيب أئمة المسألة على وجه يوافق ما تقع به المفاصلة مثل أئمة بدت أي ظاهرة وثانية لقدرة عدد أجزاء صغيرة صحيحة موجودة في فرد واحد من أفراد الصنف الذي أريد قسمه للورثة، وتلك الأجزاء تختلف باختلاف ذلك الفرد الذي تنسب إليه الكسور، وذلك كفلوس معروفة للتقود، وخرابيب للمكيل، وأصابع للحبل أو القصب المنزوع به ونحو ذلك إن كان مثلها أي في كل واحد من أئمة تلك الأجزاء موجوداً في أئمة مسألة أخيرة في الفريضة منحلة أي قابلة للحل لكونها غير أصم سواء حصلت المسألة بينهما ابتداءً أو بعد تسطيع بعضها إلى ما تركب منه لأنه يصح أن يصير إماماً واحداً بضرب أحدهما في الآخر إذا كان خارج الضرب أقل من عشرة وأن تحل الإمام الواحد إلى ما بين صغيرين أو أكثر إذا تعلق الغرض بذلك ولكن يقدم في ترتيب أئمة تلك الأجزاء ما يستخرج منه أكبر الأجزاء ثم أصغرها كموزونات ثم فلوس أو أصواع ثم خرابيب أو أذرع ثم أشبار ثم أصابع وترتيب ما بقي من أئمة المسألة كيف شئت إن زادت أئمتها على أئمة تلك الأجزاء، وأعلم أن الأجزاء الصغيرة الصحية التي تكون في الفرد الصحيح الذي هو واحد من أفراد المقسوم يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة واختلاف الشيء المقسوم، فمثال الفضة المراكشي فيه من الفلوس الجديدة ستون وتسعمائة، وأئمتها ثمانية وخمسة وستة وأربعة، ومثال الفلوس المراكشي ثلاثمائة فلس جديد، وأئمتها خمسة وإثنان وستة وخمسة، وأوقية الفضة المراكشي فيها ستة وتسعون فلساً جديداً وأئمتها أربعة وثمانية وثلاثة، وأوقية الفلوس المراكشي فيها ثلاثون فلساً جديداً، ولها إمامان ستة وخمسة، والموزونة المراكشي فيها أربعة وعشرون فلساً جديداً، وإمامها ثمانية وثلاثة، والقنطار المراكشي فيه من الأواقي ستمائة وألف وأئمتها خمسة وخمسة أخرى وأربعة وثمانية وإثنان، والغزارة المراكشي فيها من الخرابيب عشرون وثلاثمائة، وأئمتها خمسة وأربعة وثمانية وإثنان، ومثال الفضة الجزولي فيه من الحبوب ستون ومائة وأئمتها ثمانية وخمسة وأربعة، والموزونة الجزولي فيها أربع وعشرون حبة وإمامها ستة وأربعة، والغزارة الجزولي فيها ستمائة قبضة وهي إناء صغير يكون فيه ملء الكف الواحدة وأئمتها ستة وخمسة وأربعة وخمسة، وأما الحبل أو القصب ففي كل ذراع منه أربعة وعشرون أصبغاً فإذا كان في الحبل ثمانية أذرع ففيه من الأصابع إثنان وتسعون ومائة وأئمتها ثمانية وإثنان وأربعة وثلاثة وإن كان فيه عشرة أذرع ففيه من الأصابع أربعون ومائتان وأئمتها خمسة وإثنان مرتين وأربعة وثلاثة، وقس على هذه الأنواع الاثني عشر غيرها في كل بلد فإذا عرفت عدد الأجزاء الصغيرة التي كانت في كل فرد من الأنواع المذكورة وعرفت أئمة تلك الأجزاء وطلب منك الورثة أن تقسم لهم نوعاً من تلك الأنواع على قدر موارثهم فصحب مسائل فريضتهم إلى آخرها كما تقدم ثم أحل المسألة الأخيرة إلى أئمتها، ثم انظر بين أئمة تلك المسألة وبين أئمة أجزاء فرداً من الترع الذي أريد قسمه لهم تجد أمرها لا يخلو من ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون جميع أئمة تلك الأجزاء موجودة في أئمة المسألة ولو بعد تسطيع بعضها أو حل بعضها إلى ما تركب منه.

والثاني: أن يوجد بعض أئمة الأجزاء في أئمة المسألة دون بعض سواء كان البعض الموجود فيها متحداً أو متعدداً.

والثالث: ألا يوجد شيء من أئمة الأجزاء في أئمة المسألة سواء كانت المسألة منحلة أو عدداً أصم، وهذان القسمان سيأتي الكلام عليهما في النظم، وأما القسم الأول الذي تقدم الكلام عليه في النظم فلا تحتاج إلى أن تزيد فيه شيئاً من أئمة الأجزاء لوجود ما يماثل كل واحد منها في أئمة المسألة، وإنما

تحتاج إلى أن تقدم من أنفة المسألة ما يماثل أنفة الأجزاء ولو بالتسطيع أو الحل ورتبها على وجه يستخرج منه أكبر الأجزاء ثم أصغرها إن كان في أجزاء الفرد كبير وصغير بحسب معاملة الناس ثم ترتب ما بقي من أنفة المسألة بعد ذلك كيف شئت، ثم تضرب ما بيد كل وارث في المال وتقسم الخارج على المائة مبتدئاً بالآخر كما تقدم، فإن كان المال المقسوم حبيبتين مثاقيل الفضة المراكشية وكان جميع أنفة الأجزاء المثقال السابقة موجودة في أنفة المسألة فقدم من أنفة المسألة الأربعة التي تماثل أنفة الأجزاء ورتبها هكذا ثمانية ثم خمسة ثم ستة ثم أربعة ورتب ما بقي بعد ذلك من أنفة المسألة كيف شئت ليكون الأولان إمامي أربعين عدد موزونات المثقال فكتب ما استخرجته من كسورهما بالعمل المذكور بفلوس جديدة، مثال ذلك ما إذا مات رجل مراكشي عن مائة مثقال من الفضة وترك زوجة وأماً وابنتين وبناتاً منها ولم يقسم ذلك حتى ماتت تلك البنت عن أمها وأخويها المذكورين وزوج وبنات، فإذا أردت عملها فصنع الأولى من عشرين ومائة والثانية من أربعة وعشرين وجامعتهم من ثمانين وثمانمائة وألفين ثم اجعل بعدها التركة المذكورة ثم احلل المسألة الأخيرة إلى ثمانية وخمسة وستة وأربعة تجد جميع أنفة الأجزاء في أنفة المسألة فقدم حبيبتين من أنفة المسألة ثمانية ثم خمسة ثم ستة ثم أربعة ثم ضع بعدها الثلاثة الباقية من أنفة المسألة ثم اضرب ما بيد كل وارث في المائة التي هي التركة واقسم الخارج على الأربعة مبتدئاً بالآخر كما تقدم يخرج للزوج أربعة عشر مثقالاً وأربع وثلاثون موزونة خارجة من ضرب ما تحت الثمانية في الخمسة وجمع الخارج إلى ما تحت الخمسة وعشرة أفلس جديدة خارجة من ضرب ما تحت الستة في الأربعة وجمع الخارج إلى ما تحت الأربعة وثلاثون فلس جديد وهما للذات تحت الأخير وللأم ستة عشر مثقالاً وست وعشرون موزونة خارجة من ضرب ما تحت الأول في الثاني وجمع الخارج إلى ما تحت الثاني وستة عشر فلساً جديداً خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وجمع الخارج إلى ما تحت الرابع واحد من الإبنين ثمانية وعشرون مثقالاً وستة وثلاثون موزونة خارجة من ضرب ما تحت الأول في الثاني وجمع الخارج إلى ما تحت الثاني واثنتان وعشرون فلساً جديداً خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وجمع الخارج إلى ما تحت الرابع وثلاثون فلس جديد وهما للذات تحت الأخير، وللزوج ثلاثة مثاقيل وإحدى وعشرون موزونة خارجة من ضرب ما تحت الأول في الثاني وجمع الخارج إلى ما تحت الثاني وستة عشر فلساً جديداً خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وللبنت سبعة مثاقيل وثلاث موزونات وهي التي تحت الإمام الثاني وثمانية أفلس جديدة خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وقد انكسر عليهم فلسان جديان فقط وهما المدخول بهما تحت الأربعة هكذا:

وإن كان

١٢٠		٢٤	٢٨٨٠	١٠٠	٨	٥	٦	٤	٣
زوجة	١٥	أماً	٤	٤٢٨	١٤	٦	٤	٢	٢
الجديدة				٤٨٠	١٦	٥	١	٤	
المراكشية	٢٠								
وكانت أنفة	٣٤	أخاً	١	٨٣٣	٢٨	٧	١	٥	٢
أجزاء مثقالها	٣٤	أخاً	١	٨٣٣	٢٨	٧	١	٥	٢
التي هي خمسة	١٧	ت							
واثنان وستة									
وخمسة في									
أنفة المسألة									
		زوجاً	٦	١٠٢	٣	٤	١	٤	
		بناتاً	١٢	٢٠٤	٧		٣	٢	

العارضة لك فقدم من أئمتها حينئذ أربعة أئمة خمسة ثم اثنين ثم ستة ثم خمسة ثم ضع ما بقي في أئمتها بعد ذلك ليكون الأروان إمامي عشرة عدد أواقي المثقال فاكتب ما استخرجته من كسورهما بعمل بسط المنتسب بأواقي الفلوس الجديدة وليكون الباقيان إمامي ثلاثين عدد فلوس الأوقية الجديدة فاكتب ما استخرجته من كسورهما بذلك العمل بفلوس جديدة واكتب ما كان بعد تلك الأئمة الأربعة بكسور فلس جديد وإن كان المقسوم أو في الفضة المراكشية وكانت أئمة أجزاء تلك الأوقية التي هي أربعة وثمانية وثلاثة موجودة في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمة المسألة ثلاثة أئمة أربعة ثم ثمانية ثم ثلاثة ثم ضع ما بقي من أئمتها بعد ذلك ليكون الأول عدد موزونات الأوقية فاكتب حينئذ ما تحته من الكسور بموزونات وليكون الباقيان إمامي أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة الجديدة فاكتب ما استخرجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بفلوس جديدة، واكتب كسور ما كان بعد تلك الأئمة الثلاثة بكسور فلس جديد، وإن كان المقسوم أواقي الفلوس الجديدة المراكشية وكان إماما أجزاء تلك الأوقية وهما ستة وخمسة موجودين في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمتها إمامين ثمانية ستة ثم خمسة ليكونا إمامي ثلاثين عدد فلوس الأوقية الجديدة فاكتب ما استخرجته من كسورهما بعمل بسط المنتسب بفلوس جديدة واكتب كسور ما كان بعد الإمامين المذكورين بكسور فلس جديد، وإن كان المقسوم موزونات مراكشية وكان إماما أجزاء الموزونة ثمانية وثلاثة موجودين في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمتها إمامين ثمانية ثم ثلاثة ليكونا إمامي أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة الجديدة فاكتب ما استخرجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بفلوس جديدة واكتب ما كان بعدها بكسور فلس جديد، وإن كان المقسوم قناطر الصوف المراكشية وكانت أئمة أجزاء القنطار التي هي خمسة مرتين وأربعة وثمانية وإثنان موجودة في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمتها خمسة أئمة خمسة ثم خمسة أخرى ثم أربعة ثم ثمانية ثم اثنين ثم ضع ما بقي من أئمتها بعد ذلك لتكون الأئمة الثلاثة الأولى أئمة مائة عدد أروال القنطار فاكتب ما استخرجته من كسور تلك الأئمة الخمسة بكسور الثلاثة بعمل بسط المنتسب بأروال وليكون الباقيان إمامي ستة عشر عدد أواقي الرطل فاكتب ما استخرجته من كسورهما بذلك العمل بأواقي واكتب ما كان بعد تلك الأئمة الخمسة بكسور الأئمة، وإن كان المقسوم غرائر الزرع المراكشي وكانت أئمة أجزاء الغرارة التي هي خمسة وأربعة وثمانية وإثنان موجودة في أئمة المسألة العارضة فقدم من أئمتها أربعة أئمة خمسة ثم أربعة ثم ثمانية ثم اثنين ثم ضع ما بقي من أئمتها بعد ذلك ليكون الأروان إمامي عشرين عدد أصواع الغرارة فاكتب ما استخرجته من كسورها بعمل بسط المنتسب بأصواع وليكون الباقيان إمامي ستة عشر عدد خرايب الصاع فاكتب ما استخرجته من كسورهما بذلك العمل بخرايب واكتب ما كان بعد ذلك بكسور الخروبة وإن كان في أئمتها ثمانية أخرى فضعها بعد الاثنين ليكون ما تحته أئمة الخروبة لأنها موجودة في الخارج واكتب ما كان بعد ذلك بكسور ثمن الخروبة، وإن كان المقسوم مثاقيل الفضة الجزولية وكانت أئمة أجزاء المثقال التي هي ثمانية وخمسة وستة وأربعة موجودة في أئمة الجزولية العارضة لك فقدم من أئمتها أربعة أئمة ثمانية ثم خمسة ثم ستة ثم أربعة، ورتب ما بقي من أئمتها بعد ذلك كيف شئت ليكون الأروان إمامي أربعين عدد موزونات المثقال فاكتب ما استخرجته من كسورهما بعمل بسط المنتسب بموزونات وليكون الثالث عدد دراهم الموزونة فاكتب ما تحته بديرامم وليكون الرابع عدد حبوب الدرهم فاكتب ما تحته بعيوب واكتب ما كان بعد ذلك بكسور حب، وإن كان المقسوم أواقي الفضة الجزولية وكانت أئمة أجزاء الأوقية التي هي ثمانية وخمسة وأربعة موجودة في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمتها ثلاثة أئمة ثمانية ثم خمسة ثم أربعة ثم رتب ما بقي من أئمتها بعد ذلك

كيف شئت ليكون الأولان إمامي أربعين عدد دراهم الأوقية فاكتب ما استخرجته من كسورهما بعمل بسط المنتسب بدراهم ويكون الثالث عدد حبوب الدرهم فاكتب ما تحته بحبوب واكتب ما كان بعد ذلك بكسور حب، وإن كان المقسوم موزونات جزولية وكان إماما أجزاء الموزونة وهما ستة وأربعة موجودين في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمتها إمامين ستة ثم أربعة، ورتب ما بقي من أئمتها بعد ذلك كيف شئت ليكون الأول عدد دراهم الموزونة فاكتب ما تحته بدراهم ويكون الثاني عدد حبوب الدرهم فاكتب ما تحته بحبوب واكتب ما كان بعد ذلك بكسور حب، وإن كان المقسوم غرائر الزرع الجزولية وكانت أئمة أجزاء الغرارة التي هي ستة وخمسة وأربعة وخمسة موجودة في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمتها أربعة أئمة ستة ثم خمسة ثم أربعة ثم خمسة ورتب ما بقي بعد ذلك كيف شئت ليكون الأولان إمامي ثلاثين عدد أصواع الغرارة فاكتب ما استخرجته من كسورهما بعمل بسط المنتسب بأصواع ويكون الثالث عدد الأئمة الأربعة التي كانت في الصاع فاكتب ما تحته بقبضات واكتب ما كان بعد ذلك بكسور القبضة التي هي إناء صغير، وإن كان المقسوم أرعاً مزروعة يحبل أو قصب فقدم من أئمة المسألة العارضة لك مثل عدد أئمة الأذرع التي كانت في ذلك الحبل أو القصب ثم اثنين ليكونا عدد شبري الذراع ثم أربعة وثلاثة ليكونا إمامي إثني عشر عدد الأصابع التي كانت في الشبر فإن كان ذلك الحبل أو القصب ثمانية أذرع وكانت أئمة أجزاء الحبل أو القصب التي هي ثمانية وإثنان وأربعة وثلاثة موجودة في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمتها أربعة أئمة ثمانية ثم اثنين ثم أربعة ثم ثلاثة، ورتب ما بقي من أئمتها بعد ذلك كيف شئت ليكون الإمام الأول عدد أذرع الحبل أو القصب فاكتب ما تحته بالأذرع ويكون الثاني عدد شبري الذراع فاكتب ما تحته بالأشبار ويكون الباقيان إمامي إثني عشر عدد أصابع الشبر فاكتب ما استخرجته من كسورهما بعمل بسط المنتسب بالأصابع واكتب ما كان بعد ذلك بكسور الأصابع، وإن كان فيه خمسة عشر ذراعاً وكانت أئمة أجزائه التي هي خمسة وثلاثة وإثنان وأربعة وثلاثة موجودة في أئمة المسألة العارضة لك فقدم من أئمة المسألة خمسة أئمة خمسة ثم ثلاثة ثم اثنين ثم أربعة ثم ثلاثة، ورتب ما بقي من أئمة المسألة بعد ذلك كيف شئت ليكون الأولان إمامي خمسة عشر عدد أذرع الحبل أو القصب فاكتب ما استخرجته من كسورهما بعمل بسط المنتسب بأذرع ليكون الثالث عدد شبري القنوع فاكتب ما تحته بالأشبار ويكون الباقيان إمامي إثني عشر عدد أصابع الشبر فاكتب ما استخرجته من كسورهما بعمل بسط المنتسب بالأصابع واكتب ما كان بعد ذلك بكسور الإصبع، مثال هذا النوع الأخير ما إذا كانت المائة المتروكة في المثال السابق مائة قصب وفيه خمسة عشر ذراعاً فلنك تحل المسألة كما تقدم إلى ثمانية وستة وخمسة وأربعة وثلاثة ثم تقابل بينهما وبين أئمة أجزاء القصب السابقة فتجد خمسة وأربعة وثلاثة في كل من الأئمتين، ثم تحل السنة من أئمة المسألة إلى ثلاثة واثنين فتجد مثلهما في أئمة الأجزاء فتعلم بذلك أن جميع أئمة الأجزاء موجودة في أئمة المسألة وزادت أئمة المسألة على أئمة الأجزاء بشمانية فقدم من أئمة المسألة حينئذ خمسة ثم ثلاثة ثم اثنين ثم أربعة ثم ثلاثة ثم ضع الثمانية الباقية بعد ذلك واضرب ما بيد كل واحد في المائة واقسم الخارج على جميع الأئمة مبتدئاً بالأخير كما تقدم يخرج للزوجة أربعة عشر قصباً وإثنا عشر ذراعاً من قصب آخر خارجة من ضرب ما تحت الإمام الأول في الثاني وشبر وهو الذي تحت الثالث وعشرة أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وجمع الخارج إلى ما تحت الخامس وللام ستة عشر قصباً وعشرة أذرع خارجة من ضرب ما تحت الأول في الثاني وجمع الخارج إلى ما تحت الثاني ولكل واحد من الإبيين ثمانية وعشرون قصباً وثلاثة عشر ذراعاً خارجة من ضرب ما تحت الأول في الثاني وجمع الخارج إلى ما تحت الثاني

وشير وهو الذي تحت الثالث وثمانية أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وجمع الخارج إلى ما تحت الخامس وأربعة أثمان أصبع وهي التي تحت الأخير وللزوج ثلاثة أقصاف وثمانية أذرع خارجة من ضرب ما تحت الأول في الثاني وجمع الخارج إلى ما تحت الثاني وثلاثة أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وللبنت سبعة أقصاف وفزاع وهو الذي تحت الثاني وستة أصابع خارجة من ضرب ما تحت الرابع في الخامس وقد انكسر على الابنتين أصبع واحد مدخول به تحت جدول الإمام الخامس هكذا:

٨	٣	٤	٢	٢	٥	١٠٠	٢٨٨٠	٢٤		١٢٠	
	١	٣	١		٤	٨٤	٤٢٨	٤	أخاً	١٤	زوجاً
	٢			١	٣	١٦	٤٨٠			٢٠	أماً
٤	٢	٢	١	١	٤	٢٨	٨٣٣	١	أخاً ش	٣٤	إبناً
٤		٢	١	١	٤	٢٨	٨٣٣	١	أخاً ش	٣٤	إبناً
									ت	١٧	بتاً
		١		٢	٢	٣	١٠٢	٦	زوجاً		
		٢		١		٧	٢٠٤	١٢	بتاً		

وقس على مثال النوع الأول ومثال هذا النوع الأخير أمثلة الأنواع المذكورة مثل العمل المذكور فيها وافعل أيضاً في أئمة كل نوع آخر إذا أردت أن تقسمه لأربابه الشركاء فيه وأئمة مسالمتهم تخرج كسورهم معلومة القدر بلا مشقة.

ثم أشار إلى عمل يتوصل به إلى استخراج الكسور معروفة معلومة القدر إذا لم يوجد شيء من أئمة أجزاء الفرد الواحد في أئمة المسألة أو وجد فيها بعض أئمة الأجزاء دون بعض بقوله:

وَحَيْثُ لَمْ يَسُجِدْ بِهَا أَوْ وَجِدَ يَنْشُرُ فَقَطْ قَرِيزَ بِهَا مَا قَلَبْنَا
وَسَطَ حُرّاً نَا دَفَنَةً ثُمَّ مَضَرِبَ غَارِبَةً فِي أَقْصَالِ أَبْهَتَا تُصِيبُ
وَمَا بِهَا ضَمَّةٌ عَلَى الْفَتْحَةِ وَمَضَرِبَ بِهِ وَأَقْبَمَ عَلَى الْأَيْمَةِ

فأقول في تفسير ذلك: أي وحيث لم يوجد مثل أئمة أجزاء الفرد التي تنسب إليه الكسور أي لم يوجد واحد منها بها أي في أئمة المسألة كانت منحلة أو أصم لأنها تكون حينئذ إماماً واحداً أو وجد في أئمة المسألة بعض من أئمة الأجزاء فقط دون بعض سواء كان البعض الموجود فيها متحداً أو متعدداً فزد أبها الطالب عنده بها أي في أئمة المسألة ما فقد أي ما عدم وجوده من أئمة الأجزاء في أئمة المسألة وهو جميع أئمة الأجزاء في القسم الأول منهما وبعضها في القسم الأخير وقدم في ترتيب مجموع الأئمة الزائدة والأصلية مثل أئمة أجزاء الفرد التي تنسب إليه الكسور على وجه يستخرج منه أكبر الأجزاء ثم أصغرها كما تقدم في القسم السابق، ثم رتب بعدها كيف شئت ما بقي من أئمة المسألة العارضة لك في القسمين معاً وسطحن أبها الطالب بعد الفراغ من ترتيبها ما زدته من إمامين أو أكثر أي اضربين بعض الأئمة الزائدة في بعض. ثم اضربين أيضاً خارج تطيح جميع الأئمة الزائدة في

عدد المال الذي أردت قسمة لهم كما يضرب فيه الإمام الواحد المزيد أيضاً نصب أي توافق الصواب في عملك والعدد الذي بدا أي خرج من ضرب ذلك الخارج في المال نضعه على المسألة الأخيرة فيكون جزء سهمها واضرب به أي في العدد الموضوع فوقها ما بيد كل وارث واقسم الخارج على جميع الأئمة الأصلية والمزيدة المرتبة كما تقدم مبتدئاً بالقسمة على الإمام الأخير ثم بقسمة الخارج الصحيح على الذي قبله ثم كذلك إلى الإمام الأول أو فراغ العدد المقسوم واجعل فضل كل إمام تحته كما تقدم، والحاصل أن القاسم الذي يريد أن يخرج كسوره مطروقة معروفة عنده وعند الورثة في جميع الأقسام السابقة يصحح مسائل الفريضة إلى آخرها ثم يضع بعد المسألة الأخيرة عدد النوع الذي يريد قسمة لهم، ثم يستخرج الأجزاء المعروفة لفرد من أفراد ذلك النوع في ذلك المكان ويستخرج أنتمتها ثم يرتبها بعد المال على وجه مخصوص تستخرج منه الأجزاء الكبار ثم الصغار كما تقدم، ثم يحل المسألة الأخيرة المنحلة إلى أنتمتها وبعضها في طرف اللوحة ثم يأخذ الإمام الأول من أئمة الأجزاء وينظر مثله في أئمة المسألة فإن وجد مثله فيها ولو بسطح الصغيرين أو حل الكبير فليصح مثله الواحد من أئمة المسألة استغناء عنه بمثاله الموضوع أولاً، ثم يفعل بساتر أئمة الأجزاء المرتبة بعد المال، فإن وجد حينئذ جميع أئمة الأجزاء في أئمة المسألة لزمه محو أئمة مقدار أئمة الأجزاء من أئمة المسألة الموضوع في الطرف استغناء عنها بأئمة الأجزاء الماثلة لها فترتب حينئذ بعدها كيف شاء ما بقي من أئمة المسألة الموضوع أولاً في الطرف فيكون مجموع تلك الأئمة المرتبة على وجه مخصوص نفس أئمة المسألة بلا زيادة فيضرب حينئذ ما بيد كل وارث في المال ويقسم الخارج على تلك الأئمة مبتدئاً في الأخير كما تقدم فيخرج لكل واحد ماله من الصحيح والكسور المعروفة فيكتبها بمثل العبارة السابقة التي يفهمها الورثة، وإن لم يوجد واحد من أئمة الأجزاء المرتبة بعد المال في أئمة المسألة الموضوع فانه يرتب بعدها كيف شاء جميع أئمة المسألة المنحلة كما يقع بعدها جملة المسألة الصماء فيؤول الأمر في هذين النوعين إلى زيادة جميع أئمة الأجزاء على أئمة المسألة فيسطح حينئذ جميع أئمة الأجزاء المزيدة في النوعين بضرب بعضها في بعض ثم يضرب الخارج في المال فيخرج جزء سهم المسألة فيضعه عليها ثم يضرب فيه ما بيد كل وارث ويقسم الخارج على جميع الأئمة الأصلية والمزيدة مبتدئاً بالآخر كما تقدم فيخرج له بعبارة يفهمها، وإن وجد بعض أئمة الأجزاء المرتبة بعد المال في أئمة المسألة الموضوع في الطرف دون بعض ومحا كل مماثل من أئمة المسألة استغناء عنه بمثاله من أئمة الأجزاء المرتبة أولاً فانه يرتب ما بقي من أئمة المسألة بعد أئمة الأجزاء كيف شاء فيؤول الأمر في هذا القسم إلى أن يزداد على أئمة المسألة ما لم يماثل من أئمة الأجزاء شيئاً من أئمة المسألة فيكون المزيد على أئمة المسألة حينئذ إماماً واحداً أو أكثر فإن كان المزيد عليها إماماً واحداً فانه يضربه في المال أو يجعل الخارج جزء سهم المسألة، وإن كان المزيد عليها إمامين أو أكثر فانه يسطح جميع المزيد بضرب بعضها في بعض ويضرب خارج التسطيح في عدد المال ويجعل الخارج جزء سهم المسألة ويضرب في جزء سهم النوعين ما بيد كل وارث ويقسم الخارج على جميع الأئمة الأصلية والمزيدة أيضاً مبتدئاً بالآخر كما تقدم فيخرج له ما يستحقه فيكتبه له بعبارة ينقسمها كما تقدم، مثال ما إذا لم يوجد شيء من أئمة أجزاء الفرد في أئمة المسألة المنحلة مسألة امرأة مراكشية ماتت عن زوج وسبع أخوات شقائق أو لأب وترك مائة مثاقيل في الفلوس الجديدة المراكشية فإن أردت عملها فصاح المسألة بالمول والانكسار من تسعة وأربعين وأعط منها للزوج واحداً وعشرين ولكل واحدة من الأخوات السبع أربعة ثم اجعل بعدها المائة المذكورة

وقد تقدم لنا أن أجزاء متفال الفلوس الجديدة المراكشية ثلاثمائة فلس جديد وأتمتها خمسة وإثنان ستة وخمسة فقدم منها خمسة ثم إثنين ثم ستة ثم خمسة ليكون الأولان إمامي عشرة عدد أوقاي المتفال وليكون الباقيان إمامي ثلاثين عدد فلوس الأوقية الجديدة، ثم حل المسألة إلى سبعة مرتين واجعلهما في الطرف وانظر هل مائل بعض أئمة الأجزاء المرتبة واحداً منها أم لا تجد بين الأئمتين تخالفاً فرتب السبعين حينئذ بعد أئمة الأجزاء، ثم سطح جميع أئمة الأجزاء المزيدة بضرب الخمسة في ستة ثم الخارج في إثنين ثم الخارج في خمسة يخرج لك ثلاثمائة وهي عدد أجزاء الفرد التي تنسب إليه الكسور فاضربها في المائة التي هي المال يخرج لك ثلاثون ألفاً فاجعلها جزء المسألة واضرب فيه ما بيد كل وارث واقسم الكسور على جميع الأئمة مبتدئاً بالآخر كما تقدم يخرج للزوج إثنان وأربعون مثقالاً وثمان أوقاي الفلوس الخارجة من ضرب ما تحت الإمام الثاني وسبعة عشر فلساً جديداً خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وجمع الخارج إلى ما تحت الرابع وسبع فلس جديد ولكل واحد من الأخوات السبع ثمانية مثاقيل وأوقية فلوس جديدة وهي التي تحت الإمام الثاني وثمانية عشر فلساً جديداً خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وجمع الخارج إلى ما تحت الرابع وستة أسباع فلس جديد وستة أسباع سبع الفلوس ومجموع ما انكسر عليهم من الفلوس الجديدة سبعة أفلس وهي المدخول بها تحت جدول الإمام الرابع الذي هو آخر أئمة الأجزاء ومجموع ما انكسر عليهم من مثاقيل الفلوس المذكورة مثقالان وهما المدخول بهما تحت جدول المائة هكذا:

٧	٧	٥	٦	٢	٥	١٠٠	٤٩	
	١	٢	٣		٤	٤٢	٢٦	زوجاً
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	أختاًش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	أختاًش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	أختاًش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	أختاًش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	أختاًش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	أختاًش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	أختاًش
٦	٦	٣	٣	١		٨	٤	أختاًش

ومثال ما إذا كانت المسألة عدد الصم فكانت إماماً واحداً لم يمانله شيء من أئمة أجزاء الفرد الذي تنسب إليه الكسور ومسألة رجل مراكشي مات عن زوجة وأم وأختين شقيقتين وترك مائة من الأوقاي الفضة المراكشية فإذا أردت عملها فصاح المسألة بعولها من ثلاثة واجعل بعدها تلك المائة ثم قدم من أئمة أجزاء الأوقية التي هي ستة وتسعون فلساً جديداً أربعة ثم ثمانية ثم ثلاثة ليكون الأول عدد موزونات الأوقية ويكون الباقيان إمامي أربعة وعشرين عدد فلوس

الموزونة الجديدة واجعل بعدها المسألة الصماء، ثم سطح أئمة الأجزاء المزيدة حينئذ بضرب الثلاثة في الثمانية والخارج في الأربعة ليخرج لك جزء الأوقية ثم اضربها في المال يخرج لك ستمائة وتسعة آلاف فاجعلها جزء سهم المسألة واضرب فيه ما بيد كل واحد واقسم الخارج على جميع الأئمة المرتبة مبتدئاً بالآخر كما تقدم يخرج للزوجة ثلاثة وعشرون أوقية وسبعة أفلس جديدة خارجة من ضرب ما تحت الإمام في الثاني في الثالث وجمع الخارج إلى ما تحت الثالث وخمسة أجزاء من فلس جديد مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً وللام خمس عشرة أوقية وموزونة وهي التي تحت الإمام الأول والتي عشر فلساً جديداً خارجة من ضرب ما تحت الثاني في الثالث والتي عشر جزءاً من فلس مقسوم على

ثلاثة عشر جزءاً ولكل واحد من الأخنتين ثلاثون أوقية وثلاث موزونات وهي التي تحت الإمام الأول وفلس جديد وهو الذي تحت الثالث وأحد عشر جزءاً من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً أو مجموع ما انكسر عليهم من الفلوس ثلاثة وهي المدخول بها تحت جدول الإمام الثالث وهذه صورتها:

١٣	٣	٨	٤	١٠٠	١٣	
٥	١	٢		٢٣	٣	زوجة
١٢		٤	١	١٧	٢	أماً
١١	١		٣	٣٠	٤	أختاًش
١١	١		٣	٣٠	٤	أختاًش

ومثل عدم وجود إمام واحد من أئمة الأجزاء في أئمة المسألة من مات عن زوجة وأم وابن وترك مائة من أوقاي الفلوس الجديدة المراكشية فإذا أردت عملها فصحت المسألة من أربعة وعشرين واجعل بعدها تلك المائة ثم اجعل بعدها ستة ثم خمسة ليكونا إمامه أجزاء تلك الأوقية الجديدة، ثم حل المسألة إلى ستة

وأربعة واجعلها في طرف اللوحة، ثم خذ الستة من إمامي الأجزاء وانظر هل كان مثله في إمامي المسألة أم لا تجد مثله فيها فاحل الستة من إمامي المسألة استغناء بمائتها من أئمة الأجزاء ثم خذ الخمسة الباقية منها وانظر هل هما مماثل للأوجه الذي هو الإمام الباقي في إمامي المسألة أم لا تجد بينهما تخالفاً فضع تلك الأربعة حيثن بعد الخمسة فيقول أمر هذا المثال إلى أنك زدت فيه الخمسة فقط على إمامي المسألة فاضرب الخمسة المزيده حيثن في المال يخرج لك خمسمائة فاجعلها جزء السهم واضرب فيه ما بيد كل وارث واقسم الخارج على جميع الأئمة مبتدئاً بالآخر كما تقدم يخرج للزوجة إثني عشر أوقية وخمسة عشر فلساً جديداً خارجة من ضرب ما تحت الإمام الأول في الثاني وللأم ست عشرة أوقية وعشرون فلساً جديداً خارجة من ضرب ما تحت الأول في الثاني وللأم سبعون أوقية وخمسة وعشرون فلساً جديداً خارجة من ضرب ما تحت الإمام الأول في الثاني ومجموع ما انكسر عليهم من تلك الأوقاي أوقيتان وهذه صورتها:

٤	٥	٦	١٠٠	٢٤	
		٣	١٢	٣	زوجة
		٤	١٦	٤	أماً
		٥	٧٠	١٧	إبناً

ومثال عدم وجود إمامين من أئمة الأجزاء في أئمة المسألة من ماتت عن زوج وأم وابنين وبنات وترك مائة من غرائر القمح المراكشية فإذا أردت عملها فصحت مسائلهم من ستين لأجل الانكسار ثم ضع بعدها تلك المائة واجعل بعدها أئمة أجزاء الغرارة التي هي عشرون وثلاثمائة خروبة وقدم منها خمسة ثم

أربعة ثم ثمانية ثم إثنين ليكون الأولان إمامي عشرين عدد أصواع الغرارة وليكون الباقيان إمامي ستة عشر عدد خرايب الصاع، ثم حل المسألة إلى خمسة وأربعة وثلاثة واجعلها في الطرف وقابل بين الأئمتين كما تقدم تجد الخمسة والأربعة فقط من أئمة أجزاء الغرارة موجودين في أئمة المسألة فاحلها من أئمة المسألة استغناء بما يماثلها من أئمة الأجزاء واجعل بعدها حيثن الثلاثة الباقية من أئمة المسألة الموضوعة في الطرف فيقول أمر هذا المثال إلى أنك زدت فيه على أئمة المسألة إثنين وثمانية فسطحها يخرج لك عشر ستة عشر واضربها في المال يخرج لك ستمائة وألف فاجعلها جزء السهم واضرب فيه ما بيد كل وارث يخرج للزوج خمس وعشرون غرارة وللأم ست عشرة غرارة وثلاثة عشر صاعاً خارجة من ضرب ما تحت الإمام الأول في الثاني وجمع الخارج إلى ما تحت الثاني وخمس خرايب خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وجمع الخارج إلى ما تحت الرابع وثلاث خروبة ولكل واحد من الإبنين ثلاث وعشرون غرارة وستة أصواع خارجة من ضرب ما تحت الإمام

الأول في الثاني وجمع الخارج إلى ما تحت الثاني وعشر خرابيب خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وثلاث خروبة وللبنت إحدى عشرة حرارة وثلاثة عشر صاعاً خارجة من ضرب ما تحت الأول في الثاني وجمع الخارج إلى ما تحت الثاني وخمس خرابيب خارجة من ضرب ما تحت الثالث في الرابع وجمع الخارج إلى ما تحت الرابع وثلاث خروبة وقد انكسر عليهم خروبنا فقط هكذا:

	٦٠	١٠٠	٥	٤	٨	٢	٣
زوجاً	١٥	٢٥					
أماً	١٠	١٦	٣	٢	١	١	
إبناً	١٤	٢٣	١	٥		٢	
إبناً	١٤	٢٣	١	٥		٢	
بتاً	٧	١١	٣	٢	١	١	

وانظر أمثلة بقية أنواع الأموال الإثني عشر التي تقدم بيان عدد أجزائها في آخر المحاضرة من شرحنا الكبير على أرجوزتنا المسماة بأجنحة الرغاب في معرفة علم الفرائض والحساب فقد استوفيت فيه كل ما يحتاج إليه في ذلك من الأعمال وكيفية كتب الكسور الخارجة لأن كيفية الكتب من الأمور المهمة التي يهملها أهل هذا الفن.

تنبيهان:

الأول: اعلم أن القاسم إذا لم يستعمل في ترتيب الأئمة مثل التفصيل المذكور تكون الكسور الخارجة له في القسمة مجهولة لا سيما إذا كثرت وكان فيها جزء أصم ولا سبيل لمعرفة قدرها بعد خروجها مجهولة إلا صرف كسور كل واحد من الورثة على الانفراد إلى أجزاء صغيرة صحيحة كائنة في الفرد الذي تنسب إليه الكسور أو إلى كسور أخرى معروفة عندهم بالعمل المعروف عند أهل الحساب في باب الصرف فتحصل مشقة للقاسم في استعمال الصرف في كسور كل وارث على الانفراد، والعمل في صرف كسور مجهولة إلى ما فيها من أجزاء صغيرة تقع بها الفاصلة كفلوس أو خرابيب أو أصابع الفصب التي تنقسم به الأرض في ذلك المكان هو أن تضرب بسط ذلك الكسر في عدد الأجزاء الصغيرة الكائنة في الواحد الصحيح الذي أخذ منه ذلك الكسر وتنقسم الخارج على أئمة ذلك الكسر فقط لأن المصروف فيه عدد صحيح وإمامه لا يكون إلا واحداً مقدراً تحته والواحد لا يقسم له فيخرج لك من القسمة على الأئمة ما فيه من تلك الأجزاء الصحيحة مع كسور كل فرد منها إن كان في خارج القسمة كسر، مثال ذلك ما إذا مات رجل مراكشي عن زوجة وأم وثلاث أخوات لأب وترك عشرة من الماثيل الغضة المراكشية ثم صحح القاسم مسائلهم من تسعة وثلاثين لأجل الدول والانتكاس وهي مركبة من ثلاثة عشر وثلاثة فجعل تلك العشرة بعدها ثم الإمامين المذكورين بعد ذلك ثم ضرب ما بيد كل وارث في العشرة وقسم الخارج على الإمامين كما تقدم يخرج للزوجة مثقالان وأربعة أجزاء من مثقال آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً

	٣٩	١٠	١٣	٣
زوجة	٩	٢	٤	
أماً	٦	١	٧	
اختأب	٨	٢		٢
اختأب	٨	٢		٢
اختأب	٨	٢		٢

وللام مثقال وسبعة أجزاء من المثقال المقسوم على ثلاثة عشر جزءاً ولكل واحدة من الأخوات الثلاث مثقالان وثلاث أجزاء من الأجزاء الثلاثة عشر التي قسم عليها المثقال فانكسر عليهم في تلك الكسور مثقال واحد هكذا:

ثم قال له كل واحد لا تعرف هذه الكسور التي خرجت لي فاستخرج لي كم فيها من الفلوس الجديدة التي يتعامل بها في الوقت فإنه يضرب كسور كل واحد منهم في عدد الأجزاء

الصحيحة الصغيرة الكائنة في الواحد الذي أخذت منه تلك الكسور وهي ستون وتسعمائة فلس فيضع كسر الزوجة مع العدد المضروب فيه هكذا ٤ على ١٣ في ٩٦٠ ثم يضرب بسط الكسور وهو ما فوق إمامه في بسط الصحيح الذي هو نفسه فيقسم الخارج على إمام الكسر فيخرج لها خمسة وتسعون فلساً جديداً ومائتان وخمسة أجزاء من فلس آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً، وإذا قسم عدد تلك الفلوس الصحيحة على أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة الجديدة يخرج منها اثنتا عشرة موزونة وسبعة أفلس جديدة فتجمع في الكتابة مع أجزاء الفلوس السابقة ثم يضع كسر الإمام مع المضروب فيه هكذا ٧ على ١٣ في ٩٦٠ ثم يضرب بسط أحدهما في بسط الآخر أيضاً وينقسم الخارج على إمام الكسر فقط فيخرج لها ستة عشر وخمسمائة فلس جديد واثنا عشر من فلس آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً وفي تلك الفلوس الصحيحة إذا قسمت على أربعة وعشرين عدد فلوس الموزونة أحد وعشرون موزونة واثنا عشر فلساً فتجمع في الكتابة أجزاء الفلوس السابقة ثم يضع كسر إحدى الأخوات الثلاث مع المضروب فيه هكذا ٢ على ٣١٣ في ٩٦٠ ثم يضرب بسط ذلك الكسر المفرد الذي هو الإثنان في بسط الصحيح الذي هو نفسه وينقسم الخارج على إمامي الكسر فقط فيخرج لكل واحدة من الأخوات الثلاث تسعة وأربعون فلساً جديداً وثلاثة أجزاء من فلس آخر مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً وفي تلك الفلوس الصحيحة إذا قسمت على عدد فلوس الموزونة الجديدة موزونتان وفلس جديد فتجمع في الكتابة إلى أجزاء الفلوس السابقة فينكسر عليهم في تلك الأجزاء فلسان جديدان ليشتري بهما مثل الرقيق فيقسم على ستة وعشرين جزءاً متساوية وهي ما يخرج من ضرب الفلوس في إمام الكسور الخارجة في الصرف فيعطي منها للزوجة خمسة أجزاء والأم اثنا عشر جزءاً ولكل واحدة من الأخوات الثلاث ثلاثة أجزاء، وقس على كسور المثال المذكور سائر الكسور المجهولة العارضة لك سواء كانت مفردة أو منتسبة أو غيرهما لكن يرد اختصاراً إلى أحدهما بقسمة بسط المستخرج بعمله المعروف على جميع الأئمة المرتبة تحت خط واحد كما تقدم بيانه في الكسر الذي في التركة.

والعمل في القسم الثاني الذي هو صرف كسور مجهولة عند السائل إلى كسور أخرى معروفة عنده هو أن تضرب بسط المصروف في أئمة المصروف إليه ثم تكسر الخارج إلى أئمة المصروف المؤخرة في الوضع ثم على أئمة المصروف إليه المتقدمة في الوضع فيخرج المطلوب، وأعلم أن أئمة المصروف إليه إنما تستخرج من حل الأعداد الصغيرة الصحيحة التي تكون في الواحد الصحيح الذي هو فرد من أفراد النوع المقسوم في المثال المفروض، وأجزاء مثال الفضة المراكشي الذي أخذت منه الكسور السابقة في المثال الأخير ستون وتسعمائة من فلوس جديدة وأئمتها الأربعة ترتب هكذا ثمانية ثم خمسة ثم ستة ثم أربعة ليكون الأولان إمامي أربعين عدد موزونات المتقال فيكتب ما يستخرج من كسورهما بذلك العمل بفلوس جديدة وما كان يعد ذلك من كسور أئمة المصروف فيكتب بكسور فلس جديد فإن قال لك الورثة المذكورون قد كان لكل وارث منا في المثال السابق كسور مأخوذة من مثال الفضة المراكشي وهي مجهول عندنا كم في كسور كل واحد منا من الأثمان وأخماس الأثمان وأسداس أخماس الأثمان وأرباع أسداس أخماس الأثمان وما يضاف لذلك فضع كسر الزوجة مع تلك الأئمة التي هي أئمة عدد فلوس ذلك المتقال هكذا ٥ على ١٣ كم ٤٦٤٨ ثم اضرب بسط الكسر المصروف في مسطح أئمة المصروف إليه الذي لا بسط له وهو ما تأخر عن كم ثم اقسم الخارج على جميع الأئمة بعد ترتيبها تحت خطه مقدماً في الوضع أئمة المصروف إليه واضعاً نقطة بعد إمامي عدد موزونات المتقال وبعد إمامي عدد فلوس الموزونة لتعلم بها نهاية كل نوع فتستخرج بسطه على الانفراد بعمل بسط المنتسب يخرج لها ثمان وخمسا ثمن وسدس وخمس الثمن وثلاثة أرباع سدس

خمس الثمن وخمسة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً انقسم عليها ربع سدس خمس الثمن هكذا:

٢٢ على ٥٨ - ٣١ على ٤٦ - ٥ على ١٣ وفي هذه الكسور اثنا عشرة موزونة خارجة من ضرب ما فوق الإمام الأول في الثاني وجمع الخارج إلى ما فوق الثاني وسبعة أفلس جديدة خارجة من ضرب ما فوق الثالث في الرابع وجمع الخارج إلى ما فوق الرابع وخمسة أجزاء من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً ثم وضع كسر الأم مع أئمة عدد فلوس ذلك المثقال هكذا ٢ على ١٣ كم ٤٦٥٨ فاضرب بسط كسر المصروف في مسطح أئمة المصروف إليه الأخير واقسم الخارج على جميع الأئمة بعد ترتيبها كما تقدم يخرج لها أربعة أئمان وخمس ثمن وثلاثة أسداس خمس الثمن واثنا عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً انقسم عليها ربع سدس خمس الثمن هكذا:

١٤ على ٧٥٨ - ١٢٤٦ على ١٣ وفي هذه الكسور إحدى وعشرون موزونة خارجة من ضرب ما فوق الإمام الأول في الثاني وجمع الخارج إلى ما فوق الثاني واثنا عشر فلساً جديداً خارجة من ضرب ما فوق الثالث في الرابع واثنا عشر جزءاً من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً ثم وضع الكسر الخارج لواحدة من الأخوات الثلاث مع أئمة عدد فلوس ذلك المثقال هكذا:

٢ على ٣١٣ كم ٤٦٥٨ ثم اضرب بسط الكسر المصروف في مسطح أئمة المصروف إليه الأخير واقسم الخارج على جميع الأئمة بعد ترتيبها كما تقدم يخرج لكل واحدة من الأخوات الثلاث لتماثل كسورهن خمسا ثمن وربع سدس خمس الثمن وثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً انقسم عليها ربع سدس خمس الثمن هكذا:

٢٠ على ١٠٥٨ - ٣٤٦ على ١٣ وفي هذه الكسور موزوتان وهما اللتان فوق الإمام الثاني وفلس جديد وهو الذي فوق الإمام الرابع وثلاثة أجزاء من فلس مقسوم على ثلاثة عشر جزءاً وقد انكسر عليهم في تلك الأجزاء فلسان جديداً أيضاً فيشترى بهما شيء فيقسم لهم على الصفة السابقة لهم في القسم الأول وقس على ما ذكر لك سائر الكسور المجهولة لعدم الاحتيال على استخراجها مصروفة ابتداء بترتيب الأئمة على وجه توافق كسوره ما تقع به مفاصلة الناس في النوع المقسوم كما تقدم في النظم، واعلم أن الكسور الخارجة الأصلية وإنما وقع اختلافهما في الصورة فقط ومن شك في تماثلها فليزنها بميزان الكسور والعمل فيه أن يضرب بسط كل من الكسرين في مسطح أئمة الآخر فينظر إلى الخارجين فإن تماثلاً فالكسران متماثلان في القدر وإلا فلا وباب الصرف مما يجب الاعتناء بتحقيق عمله لأن من لا يعرف كيفية رد الكسور المجهولة إلى ما يوافق ما تقع به المفاصلة بين الناس في أنواع الأموال لا يتأني له تعيين قدر الحقوق لأربابها، ومن أراد عمل الصرف في بقية أنواع المال الإثني عشر التي تقدم لنا بيان ما فيها من الأجزاء الصغيرة الصحيحة فعليه بشرحنا الكبير على أجنحة الرغبة في معرفة الفرائض والحساب فقد بينت فيه إثني عشر مثقالاً في كل واحد من قسمي الصرف بياناً شافياً.

التنبيه الثاني: اعلم أن سهام الورثة التي تقسم على جملة التركة لا يعرض فيها كسر لمن تولى عمل الفريضة من أولها إلى آخرها بعمل الأعمال المذكورة في النظم وإن اختصرت أولاً لعدد فيه كسور فأتى الورثة إليك بوثيقة الاختصار فطلبوا منك أن تقسم لهم تركة مورثهم على ذلك الاختصار الذي لا تعلم جامعته التي هي أصله ولم ترد أن تستأنف الفريضة من أولها لكثرة المتناسخات فيها أو لعدم وجود عقد عدد الورثة، فلك أن تستعمل في ذلك ما شئت من وجهين:

أحدهما: وهو الأسهل لسلامته من ضرب الكسور ومشقة ترتيب الأئمة أن تضع العدد الذي وقع

الاختصار إليه فوق الخط وتضع قدام كل وارث ما ذكر له في وثيقة الاختصار من صحيح فقط أو صحيح وكسر منسوب لإمام موضوع بعد العدد المختصر إليه أو كسر فقط منسوب لإمام موضوع في المحل المذكور وتختيره بالجمع من آخر الكسور كما تقدم حتى تتحقق صحة ذلك العمل الموجود ثم تضرب العدد الذي وقع الاختصار إليه في مسطح جميع الأئمة التي نسب إليها شيء من كسورهم فيخرج لك عدد صحيح فيكون جامعة فتجمله فوق الخط بعد أئمة الكسور، ثم تضرب للوارث الذي كان له الصحيح فقط ما بيده في مسطح جميع أئمة الكسور فيخرج سهمه الصحيح من الجامعة فنضمه قدامه وتضرب لمن له صحيح وكسر ذلك الصحيح في الإمام الأول وتجمع الخارج إلى ما تحت الثاني ثم كذلك إلى تمام جميع أئمة كسورهم وإن لم تصل كسوره إلى آخرها فيخرج سهمه الصحيح من الجامعة فنضمه قدامه وتضرب لمن له كسر فقط الكسر الأول في الإمام الوالي إمامه وتجمع الخارج إلى ما تحته إن كان تحته شيء وتضرب المجتمع في الإمام الذي يلي المضروب فيه وتجمع الخارج إلى ما تحته ثم كذلك إلى إتمام جميع أئمة كسورهم وإن لم تصل كسوره لآخرها فيخرج سهمه الصحيح من الجامعة فنضمه قدامه ثم تجمع تلك السهام فيخرج لك مثل الجامعة إن صح عملك، ثم تنظر إلى تلك السهام الصحيحة هل اشتركت في الانطراح بشيء من الأعداد التي يقع بها الطرح عند أهل الحساب أم لا فإن اشتركت كلها في ذلك فلك أن تختصر الجامعة إلى عدد صحيح يقسمها وقسم كل واحد من السهام على العدد الذي اشتركت السهام في الانطراح به، ثم تنظر إلى الأعداد الخارجة من القسمة كذلك حتى يحصل التباين بين الخارجات فيخرج من القسمة عدد صحيح فتجمله عرضاً عن أصله، فإذا عرفت الجامعة والسهام الصحيحة فاقسم عليها التركة بأخذ طرق قسمتها السابقة في النظم، ولك أن ترتب أئمة الجامعة كيف شئت ولكن الأحسن أن ترتبها على وجه مخصوص تكون فيه الكسور مصروفة معروفة كما تقدم ببيان، مثال ذلك ما إذا أتى أحد الورثة إليك بعقد فيه صحت قربة ورثة الهالكة الفلانية بالاختصار من ثمانية عشر سهماً فكان منها لأمها حواء ثلاثة أسهم صحيحة ولابنتها سعيد تسعة أسهم صحيحة وخمسة أثمان سهم آخر ولابنتها فاطمة أربعة أسهم صحيحة وستة أثمان سهم آخر ونصف ثمن السهم ولرقية زوجة زوجها الهالك بعدها أربعة أثمان سهم ونصف ثمن السهم ثم طلب منك أن تقسم لهم على أربعة وعشرين مثقالاً، فإن أردت أن تعمل هذا المثال على الوجه المذكور فضع الثمانية عشر التي وقع الاختصار إليه فوق الخط واجعل بعده إمامي الكسر ثمانية ثم إثنين واجعل قدام حواء ثلاثة صحيحة فقط وقدام سعيد تسعة صحيحة في جدول عدد الاختصار ثم خمسة تحت الثمانية واجعل قدام فاطمة أربعة صحيحة ثم ستة تحت الثمانية ثم واحداً تحت الإثنين واجعل قدام رقية أربعة تحت الثمانية ثم واحداً تحت الإثنين. ثم اضرب تلك الثمانية عشر في السنة عشر مسطح الإمامين يخرج لك ثمانية وثمانون ومانتان فاجعلهما جامعة بعد الإمامين، ثم اضرب الثلاثة الصحيحة التي كانت لحواء في مسطح الإمامين أيضاً يخرج لك ثمانية وأربعون فضمها قدامها، ثم اضرب التسعة الصحيحة التي كانت لسعيد في الإمام الأول واجمع الخارج إلى الخمسة تحته واضرب المجتمع في الإمام الأخير يخرج له أربعة وخمسون ومائة فضمها قدامه، ثم اضرب الأربعة الصحيحة التي كانت لفاطمة في الإمام الأول واجمع الخارج إلى السنة تحته واضرب المجتمع في الإمام الأخير واجمع الخارج إلى الواحد تحته يخرج لها سبعة وسبعون فضمها قدامها، ثم اضرب لرقية الأربعة التي كانت تحت الثمانية في الإمام واجمع الخارج إلى الواحد تحته يخرج لها تسعة فضمها قدامها، ثم اجمع هذه السهام يخرج منها مثل الجامعة وهذه السهام لم تشترك في الانطراح بشيء من الأعداد فاجعل حينئذ الأربعة والعشرين التي هي التركة بعد الجامعة واقسها على الجامعة

بعد حلها إلى ستة واثنين وثمانية وثلاثة يخرج نصف سدس فاجعل الواحد الذي هو بسطه فوق الجامعة ليكون جزء سهمها واجعل إمامي الكسر بعد التركة واضرب ما بيد كل وارث في ذلك الواحد واقسم الخارج على الإمامين كما تقدم يخرج لحواء أربعة مثاقيل وخمسة أسداس نصف المثقال وقد انكسر عليهم مثقالان هكذا:

٦	٢	٢٤	٢٨٨	٢	٨	١٨	
٠		٤	٤٨			٩	حواء
٤	١	١٢	١٥٤		٥	٣	سميد
٥		٦	٧٧	١	٦	٤	فاطمة
٣	١		٩	١	٤	٢	رقية

ولك أن تفصل الجامعة بعد استخراجها عن الاختصار فتضع أسماء الورثة قبل الجامعة في محل آخر.

والوجه الثاني: أن تنزل العدد الذي اختصرت المسألة إليه منزلة الجامعة فتضع بعده التركة ثم تضع بعد التركة أئمة العدد الصحيح الذي وقع الاختصار إليه مرتباً لها

كيف شئت ثم تضع بعدها الأئمة التي كانت تحتها شيء من الكسر في الاختصار مرتباً لها كما كانت في اختصار، ثم تضرب بسط ما بيد كل واحد من صحيح أو كسر فقط في التركة وتقسم الخارج على الأئمة مبتدئاً لكل واحد بالقسمة على آخر الأئمة التي كان له تحتها كسر في الاختصار دون ما بعده من التي لا كسر له تحتها وإن لم يكن له كسر في الاختصار فاقسم خارج ضرب الصحيح في التركة على أئمة العدد المختصر إليه فقط دون الأئمة الموجودة أولاً في الاختصار، فإذا فرغت من العمل فاخبره بالجمع كما تقدم، فإن أردت استعمال هذا الوجه في المثال السابق فضع الأربعة والعشرين التي هي التركة بعد إمامي كسور الاختصار ثم حل العدد المختصر إليه إلى ستة وثلاثة واجعلها بعد التركة ثم ضع بعدهما كسور الاختصار مرتباً لهما كما كانا في الاختصار، ثم اضرب الثلاثة الصحيحة التي كانت لحواء في التركة واقسم الخارج على الإمامين الأولين فقط كما تقدم يخرج لك أربعة مثاقيل، ثم ابط ما بيد سعيد من صحيح وكسر بأن تضرب التسعة الصحيحة في الثمانية وتجمع الخارج إلى الخمسة تحته فيخرج في بسط سبعة وسبعون فاضربها في التركة واقسم الخارج على الثمانية وما قبلها من الأئمة دون الإمام الأخير لعدم وجود الكسر له تحته في الاختصار يخرج له اثنا عشر مثقالاً وخمسة أسداس مثقال، ثم ابط ما بيد فاطمة بضرب الأربعة الصحيحة في الثمانية واجمع الخارج إلى ستة تحته واضرب المجتمع في الإثنين واجمع الخارج إلى واحد تحته فيخرج في بسط ذلك سبعة وسبعون أيضاً فاضربها في التركة واقسم الخارج على جميع الأئمة مبتدئاً بالأخير يخرج بها ستة مثاقيل وسدس مثقال وثلاث سدس المثقال وأربعة أثمان ثلث سدس المثقال، ثم ابط ما بيد رقية بضرب الأربعة في الإثنين وجمع الخارج إلى واحد تحته فيخرج في بسط ذلك تسعة فاضربها في التركة واقسم الخارج على جميع الأئمة مبتدئاً بالأخير يخرج لها أربعة أسداس مثقال وثلاث سدس المثقال وأربعة أثمان ثلث سدس المثقال فينكسر عليهم

مثقالان أيضاً هكذا:

٦	٢	٢٤	٢٨٨	٢	٨	١٨	
		٤				٣	حواء
		٥	١٢		٥	٩	سميد
	٤	١	٢	٦	١	٦	فاطمة
	٤	١	٤		١	٤	رقية

وهذه الكسور الخارجة بهذا الوجه ماثلة للخارجة بالوجه الأول في القدر وإن وقع الاختلاف بينهما في الصورة، وإن أردت أن تنزل ما خرج لكل واحد هنا مع ما خرج له

أولاً فضع كسر سعيد هكذا ٥ على ٦ مع ٤١ على ٦٢ ثم اضرب بسط كل منهما في أئمة الآخر يخرج من كل منهما ستون فتعلم بذلك تمائلهما ثم ضع كسري فاطمة هكذا ٤١٢ على ٨٣٦ مع ٥٠ على ٦٢ ثم اضرب بسط كل منهما في أئمة الآخر يخرج من كل منهما عشرون وسبعمائة فتعلم بذلك تمائلهما أيضاً ثم ضع كسري رقية هكذا ٤١٤ على ٨٣٦ مع ٣١ على ٦٢ ثم اضرب بسط كل منهما في أئمة الآخر يخرج من كل منهما ستة وتسعون ومائتان وألف فتعلم بذلك تمائلهما أيضاً بإزالة الاشتراك من بين البسط ومسطح الأئمة بتسمية وفق البسط من وفق المسطح فيرجعان لكسر واحد إن كانا متماثلين في القدر ومن أراد بيان عمله فعليه بأحد الشروح الثلاثة التي وضعناها على أرجوزتنا المسماة بأجنحة الرغاب في معرفة الفرائض والحساب، وإن أردت أن ترتب أئمة المختصر إليه وأئمة كسور الاختصار كيف شئت بعد التركة فلا بد أن تستعمل مثل ما تقدم فرد سهامهم إلى الأعداد الصحيحة في الوجه الأول من ضرب ما بيد كل واحد مطلقاً في جميع كسور أئمة الاختصار وضرب الخارج من ذلك في التركة وقسم الخارج على جميع الأئمة فيرجع هذا الوجه بهذا العمل إلى الأول وبالله التوفيق.

ثم قال الناظم رحمه الله:

كَيْفِيَّةُ اخْتِصَارِ الْمَسَائِلِ إِذَا لَمْ يَعْرفْ قَدْرُ التَّرَكَةِ

فأقول في تفسير ذلك: أي هذا الكلام ياب ببيان كيفية أي حصة اختصار المسائل الكبار التي تعرض في الفرائض إلى عدد أقل منها إذا لم يعرف عند القاسم قدر التركة ليسهل لكل وارث فهم ما ينوبه من ذلك الأقل ليأخذ قدره من أعيان التركة عند إرادة قسمها أو لبيع حظه مشاعاً لغيره، وأما إذا كان قدر التركة معروفاً عند القاسم وهي مثلي أو قيمة مقوم أو عدد أنصاب أرض مثلاً فإنه ينقسم جملة التركة على الجامعة الكبيرة فيكتب لكل وارث ما ينوبه من الصحيح والكسور المعروفة بعمل الصرف السابق ولا يعمل لهم الاختصار لأن عمله كعمل قسم التركة في المشقة مع أنهم لا يفتنون بالاختصار لعدم فهم ما فيه من الكسور فيطلبون بعد ذلك تعيين ما ينوب كل واحد من التركة فيذهب عمله في الاختصار باطلاً.

ثم أشار إلى عمل اختصار التسطيح الذي هو أسهل وجوهه بقوله:

وإن أردت في الاختصار سهلاً
وسطحاً اثنين مبتدأً
فابتداً تختصراً له
واقسم سهام كل واحد على
سهلاً فتأبى المسائل سهلاً
بمن الأئمة فيها أو أئمتنا
ونفذ باقي الأئمة سهلاً
بذلك البواقي ينفذ خط جهلاً

فأقول في تفسير ذلك: أي وإن ترد إليها الطالب عملاً سهلاً لسلامته من الضرب الذي يكثر في العدد من عمل الكسور في كيفية اختصار المسائل الكبار إلى عدد أقل منها يسهل على كل وارث فهم ما ينوبه منه ليأخذ قدره من التركة إذا أرادوا قسمتها فاحللن غاية المسائل التي هي الأخيرة إلى أئمتنا التي تركب منها وسطحين إمامين اثنين مسا قد بدا أي ظهر لها من الأئمة أي اضرب أحدهما في الآخر، ولك أن تختصرها إلى إمام واحد إن أردت اختصارها لعدد قليل، أو سطحين أزيد أي أكثر من اثنين كثلاثة أئمة أو أكثر أي أردت اختصارها لعدد كثير واجعلن ما بدا أي خرج من التسطيح الذي هو ضرب البعض في البعض عدداً مختصراً له أي إليه موضوعاً بعد المسألة الأخيرة واعملن بعد العدد المختصر إليه باقي الأئمة الذي لم تسطحه ورتب ذلك كيف شئت، ولكن الأحسن إذا كان في البواقي أئمة تفهم كسورها لموافقتها ما تقع به مفاصلة الناس في نوع تركة الميت أن تقدمها في الوضع كما تقدم في قسمة التركة واقسم بعد ذلك سهام كل واحد من الورثة على تلك الأئمة البواقي المرتبة بعد العدد المختصر إليه مبتدأً بقسمة السهام على الإمام الأخير ثم بقسمة الخارج على الذي قبله واجعل فضل كل إمام تحته ثم كذلك حتى يفرغ العدد المقسوم أو تحصل القسمة على الإمام الأول فتضع الخارج الصحيح في جدول المختصر إليه بيد أي يخرج لكل واحد حظ مجهول من العدد المختصر إليه وهو إما صحيح فقط إن انقسم سهامه على جميع الأئمة بلا كسر، أو صحيح وكسر إن خرج شيء بعد القسمة على جميع الأئمة التي لم يحصل الانقسام عليها، أو كسر فقط إن فرغ العدد قبل القسمة على الإمام الأول، ثم اختبر عملك مبتدأً في اختياره بقسمة الكسور الأخيرة على إمامها كما ستأتي

الإشارة إليه، ووجه عمل هذا الاختصار أن نسبة خارج التطيح من الأصل كنسبة الواحد من الأئمة الباقية فيرجع الأصل والسهام إلى وفاقها، مثال ذلك في مسألة ثلاثة بطون من مات عن زوجة وابنين وابنتين منها، ثم مات الابن الكبير عن أمه وأشقائه الثلاثة المذكورين، ثم مات الابن الصغير عن أمه المذكورة وزوجة وابن قبل قسمة مال الهالك الأول، فإذا أردت عملها بعمل المتناسخات فصحح الأولى من ثمانية وأربعين والثانية من أربعة وعشرين وجامعتهم من ستة وسبعين وخمسمائة، ثم نزل هذه الجامعة منزلة الأولى وصحح ثابتهما من أربعة وعشرين وجامعتهم من اثني عشر وتسعمائة وستة آلاف، ثم حل هذه الجامعة التي هي غاية مسائل هذا المثال إلى تسعة وثمانية مرتين وستة واثنين ثم سطح التسعة والثمانية يخرج لك إثنان وسبعون فاجعلها مختصراً إليه بعد الجامعة ثم اجعل بعده ما بقي من الأئمة وهي ثمانية وستة وإثنان واجعل لكل واحد منها جدولاً لتظهر للنظر إليها كسور كل إمام بلا مشقة ثم اقسم سهام كل وارث من تلك الجامعة على جميع تلك الأئمة الباقية مبتدئاً بالآخر ثم بالذي قبله واجعل فضل كل إمام تحته كما تقدم يخرج لزوجة الهالك الأول في إرثها من زوجها وابنيها سبعة عشر سهماً وثلاثة أثمان سهم آخر وأربعة أسداس ثمن السهم ولكل واحدة من البنين في إرثها من أبيها وأخيها الكبير أربعة عشر سهماً وسبعة أثمان سهم آخر ولزوجة الابن الصغير في إرثها منه ثلاثة أسهم وخمسة أثمان سهم آخر وأربعة أسداس ثمن السهم ونصف سدس ثمن السهم، ولابن الصغير في إرثه من أبيه أحد وعشرون سهماً وثلاثة أسداس ثمن سهم آخر ونصف سدس ثمن السهم ثم اختبر عملك بأن تقسم كسورك الأخيرة على إمامها فيخرج لك واحد وهو سدس فتدخل به تحت جدول السنة وتجمعه إلى الأسداس فوقه وتقسم المجتمع على إمامها فيخرج لك إثنان وهما ثمان فتدخل بهما تحت جدول الثمانية فتجمعهما إلى الأثمان فوقهما وتقسم المجتمع على إمامها فيخرج لك بعد القسمة على جميع الأئمة ثلاثة صحيحة فتدخل بها تحت أحاد العدد المختصر إليه فتجمعهما إلى ما فوقهما فيخرج لك مثل المختصر إليه فتعلم بذلك صحة عملك فتكتب لكل واحد ما خرج له هكذا:

	٤٨	٢٤	٥٧٠		٢٤	٦٩١٢	٧٢	٨	٦	٢
زوجة	٦	أماً	٤	١٠٠	أماً	٤	١٦٧٦	١٧	٣	٤
إيناً	١٤	ت								
إيناً	١٤	أخاًش	١٠	٢٣٨	ت					
بتاً	٧	أخاًش	٥	١١٩			١٤٢٨	١٤	٧	
بتاً	٧	أخاًش	٥	١١٩			١٤٤٨	١٤	٧	
زوجة	٣	٣٥٧	٣				٣	٥	٤	١
إيناً	١٧	٢٩٢٨	٢١						٣	١

وإن طلب منك الورثة أن تسمي سهام كل واحد من العدد المختصر إليه ليأخذ مثل النسبة الخارجة له من التركة فعل العدد المختصر إليه إلى أئمة واقسم عليها ما بيد كل واحد من الصحيح فقط يخرج قدر نسبة الصحيح من ذلك العدد ثم قدم كسور تلك النسبة على كسور كانت عنده في

الاختصار واجمل حظهما واحداً ليكون المجموع كسراً واحداً متباً واكتب له ذلك في عقد الاختصار بعد كتبها له من صحيح وكسر بأن نقول ونسبة مجموع ذلك من الأصل كذا وكذا إلى آخر كسور النسبة وإن كان لبعضهم صحيح فقط في الاختصار فاكتب له كما ذكر كسور نسبة الصحيح من ذلك العدد دون زيادة، وإن كان لبعضهم كسر فقط في الاختصار فضع أصفاً على أئمة العدد المختصر إليه وقدمها أيضاً على الكسر الذي كان له في الاختصار واجمل حظهما واحداً أيضاً ليكون ذلك الكسر منسوباً للأئمة الأولى واكتب له ذلك كما ذكر والنظم في ترتيب أئمة العدد المختصر إليه ترتيباً واحداً لجميع الورثة ليظهر بذلك صحة عمل تلك النسبة وعدم صحتة والعمل في اختبارهم أن تقسم كسورهم الأخيرة على إمامها ثم تجمع الخارج إلى كسور الإمام الذي قبله وتقسم المجتمع على إمامها ثم كذلك إلى الإمام الأول فإن خرج لك من القسمة عليه واحد صحيح وهو المال الذي يقتسمونه على قدر أجزاء كسورهم فالعمل صحيح وإلا فلا وهذا الوجه أسهل من تسمية ما لكل واحد من صحيح وكسر أو كسر فقط من العدد المختصر إليه لما تعرض فيه من عمل تسمية الكسور وبيان الوجه السابق في المثال المذكور أن تحل الإثنين والسبعين إلى تسعة وثمانية وتقسم عليهما ما بيد كل واحد من الصحيح وتقدم الكسر الخارجة له على الكسر الذي كان له في الاختصار وتصل خطهما فتكون كسور الزوجة تسعين وثمان وثلاثة أثمان ثمن التسع وأربعة أسداس ثمن ثمن التسع هكذا:

٤٤١٢ و ٦٨٨. وتكون كسور البنت الكبيرة تسعاً وستة أثمان تسع وسبعة أثمان ثم التسع هكذا:

٧٦١ على ٨٨٩. وتكون كسور البنت الصغيرة مثلها هكذا:

٧٦١ على ٨٨٩. وتكون كسور زوجة الابن ثلاثة أثمان تسع وخمسة أثمان ثمن التسع وأربعة أسداس ثمن ثمن التسع ونصف سدس ثمن ثمن التسع هكذا:

١٤٥٣٠ على ٢٦٨٨٩. وتكون كسور ابن الابن تسعين وخمسة أثمان تسع وثلاثة أسداس ثمن ثمن التسع ونصف سدس ثمن ثمن التسع هكذا:

١٣٠٥٢ على ٢٦٨٨٩. فإذا أردت اختبار ذلك فاجمع الأنصاف التي هي الأدنى في تلك الكسور يخرج لك إثنان فاقسهما على إمامها الذي هو إثنان بخارج لك إثنان وهو سدس واجمه إلى الأسداس التي كانت عند الوارث الأول والأخيرين يخرج لك إثنا عشر فاقسهما على إمامها الذي هو ستة بخارج لك إثنان وهما ثمانان فاجمعهما إلى الأثمان الأخيرة التي كانت عند غير الأخير يخرج لك أربعة وعشرون فاقسهما على إمامها يخرج لك ثلاثة فاجمعهما إلى الأثمان الأولى التي كانت عند جسيمهم يخرج أربعة وعشرون أيضاً فاقسهما على إمامها يخرج لك ثلاثة فاجمعهما إلى الاتسع التي كانت عند غير الربع واتسم المجتمع على إمامه يخرج لك واحد صحيح وهو المال الكامل الذي يقتسمونه على قدر الأجزاء الكائنة في تلك الكسور الخارجة لهم فتعلم بذلك صحة عملك، واعلم أن كتب كسور النسبة على الوجه المذكور يؤدي إلى كثرة ألفاظ الكسور في عقد الاختصار فلك أن تقتصر بعد كتب ما لكل واحد من صحيح وكسر على كتب الكسور الخارجة من تسمية الصحيح فقط من العدد المختصر إليه وتحل بقية كسور النسبة على الكسور السابقة في العقد مع بيان مأخذها الذي هو السهم المنسوب المختصر إليه فتقول في المثال المذكور بعد كتب ما للوارث الأول من صحيح وكسر ونسبة ذلك من الأصل تسعان وثمان تسع مع الكسور السابقة المأخوذة من السهم الذي هو ثمن التسع وتقول لبقية ورثة المثال مثل ما ذكر، وإن كان لبعض الورثة كسر فقط فقل بعد كتب ما خرج له من الكسور وجملة كسوره المذكورة مأخوذة من السهم الذي هو كذا.

تنبيه: اعلم أن الكسور التي تكون في الاختصار لا تكون إذا كثرت فيها المطف والإضافات إلا مجهولة فيحتاج من سئل عنها إلى استعمال الصرف الذي قدمنا عمله في قسمة التركة في كسور كل وارث، ولك أن تستعمل في الكتابة وجهاً آخر فيكون فيه التعبير عن الكسور الخارجة لهم وإن كثرت بالسهم التي تفهم بلا كلفة ولا يصرح فيه بشيء من أسماء الكسور المضاف بعضها إلى بعض، وهو أن تكتب لكل وارث ما كان له قدامه من الصحيح فقط فيبقى لهم من المختصر إليه ما وقع به الدخول تحته فنقسمه على عدد سهام صفار يخرج قدرها من ضرب هذا المدخول به في الإمام الأول وتكتب لكل واحد بالسهم ما كان له تحته فيبقى لهم من عدد سهام ذلك المدخول به ما وقع به المدخول تحت الإمام الأول فنقسمه على عدد سهام صفار يخرج قدرها من ضرب هذا المدخول به في الإمام الثاني وتكتب لكل واحد بالسهم ما كان له تحته فيبقى لهم من عدد سهام ما وقع به الدخول تحته فنقسمه على عدد سهام صفار يخرج قدرها من ضرب هذا المدخول به في الإمام الثالث وتكتب لكل واحد بالسهم ما كان له تحته، ثم كذلك إلى آخر كسور المثال العارض لك لا يبقى لك فيه مع استعمال العمل المذكور كسر مجهول، وبيان ذلك في المثال السابق أن تقول في عقد الاختصار صحت فريضة المذكورين بالاختصار من اثنين وسبعين سهماً فكان منها لزوجة الهالك الأول في إرثها منه ومن ابنتها سبعة عشر سهماً ولكل واحدة من ابنتيه في إرثها من أبيها وأخيها الكبير أربعة عشر سهماً ولزوجة ابنه الصغير ثلاثة أسهم ولابن ابنه الصغير إحدى وعشرون سهماً صغيراً فيعطى منها للزوجة الأولى ثلاثة أسهم، ولكل واحدة من البنيتين سبعة أسهم، وللزوجة الثانية خمسة أسهم أيضاً، وللابن الأخير ثلاثة أسهم فيبقى من هذه الإثني عشر سهم واحد فيقسم هذا الواحد على قسمين صغيرين فيعطى منهما الزوجة الثانية سهم وللابن الأخير سهم وانقسموا حينئذ جميع ما تركه الهالك الأول من الأموال على إثنين وسبعين سهماً متساوية وافعلوا بها مثل ما ذكر فإن عرض لكم في غير المكمل ما لا يمكن قسمه على قدر تلك السهام الصغيرة فاشتروا به مكبلاً يمكن قسمه عليها ليأخذ كل ذي كسر حقه بشأه أو يسمح وهو رشيد في حقير لا يال له عنده، هذا آخر ما يكتب في هذا المثال والسهام الصغيرة الأربعة والعشرون المذكورة فيه هي ما يخرج من ضرب الثلاثة المدخول بها تحت جدول المختصر إليه في الإمام الأول والإثني عشر هي أصغر مما قبلها هي ما يخرج من ضرب الإثنين المدخول بها تحت جدول الإمام الأول في الثاني، والسهمان الأصغران هما ما يخرج من ضرب الواحد المدخول به تحت الإمام الثاني في الثالث، وقس على المثال المذكور سائر الأمثلة العارضة لك، واحفظ هذه الفائدة العظيمة التي لم أر من تعرض لبيانها مع شدة الاحتياج إليها لأن قسمة التركة على اختصار جهلت كسوره متغير للعوام قطعاً، وحق اختصار التصحيح الذي ذكرته في النظم وهذه الفائدة التي بينتها في هذا التنبيه أن يكتب بالذهب بسهولة عمل الاختصار المذكور ولكون تلك الفائدة توصل العوام إلى فهم كسور الاختصار الذي أرادوا قسمة التركة إليه، وأما اختصار النسبة الذي أحال في مدحه وعمله صاحب كتاب «نزعة المعلوم» وقال لا يستحق أن يكتب إلا بالذهب فليس الأمر فيه كما قال بل حقه ألا يكتب إذ ليس فيه إلا الأعمال الكثيرة الصعبة بلا فائدة يزيد بها على غيره من الاختصارات لأن قوله هكذا تختصر به المسألة حتى لا يبقى فيه كسر لا يصح حمله على ظاهره من أن الكسر الحاصل للورثة بعدم انقسام الورثة المختصر له عليهم يزول من الفريضة بعمل هذا الاختصار لأن ارتفاع الواقع لا يمكن أصلاً فمراذه بذلك حينئذ أنه لا يبقى فيها كسر مجهول عندهم إذا عبر لهم بالسهم الصفار عن الكسور وأن كلامه لا يدل على ذلك صراحة فلا تفتّر حينئذ بظاهر كلامه الذي لم يذكر فيه كيفية كتب الكسور التي هي الأهم.

ثم أشار لصحة استعمال الأوجه المتقدمة في قسمة الشركة في الاختصار بقوله:

وإن نشأنا فنستعمل في عهد
بني فسنسب فسنشرك فنبذ ما فنبذ
ثم اغتصبنا بأجمعنا فظهر
مبطلنا بأجمعنا فنبذ

فأقول في تفسير ذلك: وإن نشأ أي وإن ترد إليها الطالب عملاً آخر في الاختصار فاستعمل فيه العمل الذي عهد أي قدم لك في قسمة المال الذي ترك الميت لورثته يبدو أي يخرج بما استعملته من الأوجه الثلاثة السابقة لكل وارث الحظ الذي قصد استخراجه من العدد المختصر إليه، ثم اختبر أيضاً في جميع أوجه الاختصار ما ظهر أي ما خرج للورثة من صحيح وقس بالجمع أي بجمع الكسور وقسمتها على أثمانها حالة كونك مبتدئاً بالاختيار بآخر الكسور إلى أولها فيخرج لك العدد المختصر إليه إن صح عملك كما غير أي كما سبق بيان كيفية الاختيار بالجمع في قسمة الشركة إذ لا فرق بين كون العدد المقسوم للورثة تركه وعدداً منزلاً منزلتها فكل ما ذكرته في الشرح من أوجه قسمة الشركة حينئذ يجري في الاختصار وكذلك المعاصرة أيضاً لأن هذه الأبواب الثلاثة حكمها واحد فيجري في كل واحد منها ما ذكر في غيره من الأوجه، وإن أردت استعمال عمل النسبة الأولى في النظم في كل عدد أردت الاختصار إليه فصالح مسائل المناسبات المعارضة لك إلى آخرها ثم اجعل بعدها العدد الذي أردت الاختصار إليه ثم سم سهام كل وارث من المسألة الأخيرة بأن تحلها إلى أثمانها وتوزع في ترتيبها ما ينقسم عليه العدد لنقل الكسور وتنقسم عليها سهام كل وارث وخذ مثل الكسر الخارج لكل واحد من العدد المختصر إليه بأن تضرب بسط ذلك الكسر في المختصر إليه وتنقسم الخارج على أثمان ذلك الكسر لأن أخذ الكسر من غيره مثل ضرب الكسور في المعنى والعمل فيخرج ما بنوبه، ثم اختبر عملك بجمع الكسور الخارجة لهم وقسمتها على أثمانها كما تقدم إن اتفقت أثمان كسورهم وإن اختلفت فاجمع بعضها مع بعض بعمل جمع الكسور الذي هو ضرب بسط كل من المجموعين في أثمان الآخر وقسم مجموع الخارجين على جميع الأثمان، مثال ذلك مسألة من ماتت عن زوج وخمسة بنين من زوج سابق ولم يقسم مالها حتى مات زوجها عن سبعة بنين من غيرها، فإذا أردت عملها فصالح الأولى من عشرين والثانية من سبعة وجامعتهم من أربعين ومائة فيكون منها لكل واحد من أبناء الهالك أحد وعشرون ولكل واحد من أبناء زوجها الهالك خمسة، فإن أردت أن تختصرها إلى خمسة وثلاثين فضعها بعد الجامعة ثم سم الواحد والعشرين التي كانت لكل واحد من الأبناء الخمسة الأولين من عدد تلك الجامعة بأن تقسم ذلك العدد عليها بعد حلها إلى أثمانها فيخرج لكل واحد ثلاثة أخماس ربع هكذا:

٣٠ على ٧٥٤، ثم خذ لكل واحد مقدار هذا الكسر من المختصر إليه بأن تضرب الثلاثة التي هي بسط هذا الكسر في المختصر إليه فيخرج لك خمسة ومائة فنقسمها على إمامي الكسر لأن الإمام الأخير الذي وقع الانقسام عليه لا يعتبر فيخرج لكل واحد خمسة أسهم وربع سهم، ثم سم الخمسة التي لكل واحد من الأبناء السبعة الباقين من عدد تلك الجامعة أيضاً كما ذكر فيخرج لكل واحد سبع ربع هكذا:

١٠ على ٥٧٤، ثم خذ لكل واحد منهم مقدار هذا الكسر من المختصر إليه بأن تضرب الواحد الذي هو بسط هذا الكسر في المختصر إليه فيخرج لك خمسة وثلاثون فنقسمها على إمامي الكسر لأن الأخير لا يعتبر فيخرج لكل واحد منهم سهم كامل وربع سهم آخر ثم اجمع تلك الأرباع وانقسمها على إمامها فيخرج منها ثلاثة صحيحة وادخل بها تحت أحاد المختصر إليه واجمع يخرج لك مثله هكذا:

٤	٣٥	١٤٠	٧		٢٠	
				ت	٥	زوجاً
١	٥	٢١			٣	إيناً
١	٥	٢١			٣	إيناً
١	٥	٢١			٤	إيناً
١	٥	٢١			٤	إيناً
١	٥	٢١			٤	إيناً
١	١	٥	١			إيناً
١	١	٥	١			إيناً
١	١	٥	١			إيناً
١	١	٥	١			إيناً
١	١	٥	١			إيناً
١	١	٥	١			إيناً

واعلم أن اختصار النسبة الذي ذكر صاحب كتاب «نزعة العقول» مستنبط من هذا الوجه العام الذي ذكرناه لكن ما ذكره خاص بعدد مخصوص وهو ما يخرج من تسطيع الإمامين الأولين من أئمة كسور النسبة، والعمل فيه أن ترتب الأئمة جميع الورثة على صفة واحدة وتقسّم عليها سهام كل وارث وتضع الخارج كل واحد قدامه أو في جهة أخرى مع اسم صاحبه مخافة النسيان وهو الأفضل ثم تضرب الإمام الأول في الثاني وتجعل الخارج عدد المختصر إليه موضوعاً بعد الجامعة ثم تبسط لكل وارث كسور الإمامين الأولين بعمل بسط المنتسب فيخرج له الصحيح الذي يتوبه من المختصر إليه فضعه له قدامه فإن بقي له شيء من الكسور بعد الإمامين الأولين فضع أئمتها بعد المختصر إليه واجعل كسر كل إمام تحته قدام صاحبه ثم اجمع تلك الكسور واقسمها على أئمتها فينتضح لك صحة عملك،

وهذا الوجه مثل اختصار التسطيع المذكور في النظم ولم يخالفه إلا في القسمة على الإمامين اللذين أريد تسطيعهما واستخراج السهام الصحيحة من بسط كسورهما وليس في تلك القسمة والبسط إلا مشقة بلا فائدة لأن ما يقسم على الإمامين أولاً هو الذي يخرج من بسط كسورهما آخرًا، وبيان ذلك في المثال المذكور أن تقدم في ترتيب الأئمة لجميعهم سبعة ثم خمسة ثم أربعة وتقسّم عليها الواحد والعشرين للأبناء الخمسة الأولين فيخرج لكل واحد سبع وربع خمس سبع هكذا:

١٠١ على ٤٥٧، ثم تقسم عليها أيضاً للأبناء السبعة الباقين فيخرج لكل واحد خمس سبع وربع خمس السبع هكذا:

١١٠ على ٤٥٧، ثم تضرب الإمام الأول في الثاني فيخرج لك خمسة وثلاثون فتجعلها مختصراً إليه قدام الجامعة ثم تبسط للأبناء الأولين بعمل المنتسب بأن تضرب الواحد الذي كان فوق الأول في الثاني فتخرج خمسة وليس فوق الثاني ما يحمل على الخارج فتضع قدام كل واحد منهم خمسة وتنقل الربع الباقي في كسور كل واحد إلى قدام الصحيح ثم تبسط للأبناء السبعة الباقين ما كان لهم على الإمامين الأولين بعمل بسط المنتسب فيخرج الواحد الذي كان فوق الثاني فتضع قدام كل واحد منهم واحداً وتنقل الربع الباقي في كسور كل واحد منهم إلى قدام الصحيح فيخرج لكل واحد من الأبناء الخمسة خمسة وربع ولكل واحد منهم من الأبناء السبعة واحد وربع، وهذا القدر من عمل اختصار النسبة إلى عدد مخصوص لا بأس بذكره وأما ما زاده على ذلك صاحب كتاب «نزعة العقول» من تسمية الكسور من الصحيح المنكسر على الورثة أيضاً فليس فيه إلا تطويل لا يزول به الكسر من الأمثال ولا يترفع به الإشكال، فإن أردت أن تكشف الكسور التي هي الأربع في المثال المذكور بالسهم الصغار الخارجة من ضرب الصحيح المدخول به في المقام فقل في العقد صحت فرضتهم

بالاختصار من خمسة وثلاثين سهماً فكان منها لكل واحد من أبناء الهالكة الخمسة خمسة أسهم ولكل واحد من أبناء زوجها السبعة سهم كامل ومجموع ذلك إثني وثلاثون سهماً وتبقى ثلاثة أسهم فتقسم وتقسم على إثني عشر سهماً صغيراً فيعطى منها سهم لكل واحد من الأبناء الإثني عشر كما تقدم بيان ذلك في التنبيه السابق، وإن أردت أن تستعمل في اختصار المثال المذكور الوجه الثاني في قسمة الشركة فحل الجامعة التي هي أربعون ومائة إلى أربعة وخمسة وسبعة وربتها كما ذكر لأن الانقسام يحصل على الأخيرين فيحل الكسر وانقسم عليها العدد المختصر إليه الذي هو خمسة وثلاثون يخرج ربع فاجعل الواحد الذي هو بسط جزء المسألة واضرب فيه ما بيد كل واحد واقسم الخارج على الأربعة الذي هو إمام الكسر الموضوع بعد المختصر إليه يخرج لكل واحد مثل ما تقدم من الصحيح والكسر وذلك كله ظاهر لا يحتاج إلى وضع المثال ثانياً، واعلم أن هذا الوجه هو اختصار الحط عند أهل التحقيق فكانه قيل لك بكم نحت أربعين ومائة حتى نصير خمسة وثلاثين أي إلى عدد تضربه في الأول فينقص وينحت حتى يصير مثل الثاني، والعمل في استخراج ذلك المجهول أن تقسم الثاني الذي هو المحطوط إليه على الأول الذي هو المحطوط بعد حله إلى أمته التي هي أربعة وخمسة وسبعة فيخرج ربع كما تقدم بهذا الربع نحت المسألة فيها إلى العدد المختصر إليه لكن لا فائدة لنا في ضربه في المسألة إلا إذا شككت في صحة ذلك هنا تعلم صحته بضربه فيما بيد كل وارث فيكون مجموع ما خرج لهم مثل المختصر إليه الذي هو المحطوط إليه لأن ذلك الكسر ينحت به أيضاً سهام كل وارث من المسألة حتى يصير مثل العدد المجهول الذي يخرج له من المختصر إليه فيقع بذلك الكسر الخارج حينئذ الحط مرتين لكن استخراج المجهول الذي ينوب كل واحد به هو أكد من غيره، ولذلك يقتصر أهل الفرائض على ذكر أنه يستخرج به ما ينوب كل واحد ولا يذكرون أنه يضرب في المسألة ليخرج العدد الذي أريد قسمة للوثة، فإن قلت كيف ينحت به السهام حتى يصير مثل المجهول مع أنه لم يخرج من قسم الثاني على الأول الذي تقدم أنه العمل في استخراج ما بقع به الحط لأن المجهول هو الثاني المحطوط إليه لا يمكن قسمة على غيره قبل علم قدره، قلنا إنما صح حط السهام به لأن ذلك الخارج الذي يقال له جزء السهم مماثل أبداً لما يخرج من قسمة ما ينوب كل واحد من المحطوط إليه على ما بيده لأن خارج قسمة وفق أحد العددين على وفق الآخر مماثل أبداً لخارج قسمة الكل على الكل فلو قسمنا في المثال المذكور الخمسة والربع الذي هو المختصر إليه على الواحد والعشرين الذي هو وفق المسألة يخرج ربع أيضاً.

وقد أشرت لعمل اختصار الحط في آيات لم تكن من هذا النظم لمن أراد حفظها وهي هذه:

إِذَا لَوِّتْ مِنْهُ الْمَخْصَرُ	بِالْحِطِّ فَانْتَفَتْ بِلاَ إِثْكَارٍ
فَحُلْ خَائِفَةَ النَّسَائِلِ إِلَى	أَيْتَةٍ مُرْتَجِباً بِشَيْءٍ اخْتَفَا
وَاغْتَرِ أَيْتَةً عَلَيْهِمْ يَتَّقُونَ	أَضْمَرُهَا أَلَيْبِي بِمُتَبَدِّلِهَا وَبِاسْمِ
وَأَقْبِمْ عَلَيْهَا وَاجْتَلِ مَا قَدْ بَقِيَ	مِنْ عِنْدِ جُزْءِ الْفَتْحِ مُرْتَجِبِي
إِذْ لَوْ قَسَمْتَهُ عَلَى قُسْمَتَيْهِ	قَدْ يَنْطَفِئُ فَنَادَ فَاذْهَبْ
وَأَمْسِ جَبِيجَ مَا عَلَيْهِ فُلْنَا	بِشَيْءٍ وَفَا بَقِيَ بِبَيْتَةِ ارْتِنَا
بِمُعِدِ تَطْلِيحِ الثَّلَاثِينَ بِشَيْءٍ	يَبْدُوا أَثْلَ عَشْرَةِ ذَاكَ فَمَهْنَا
بِجُزْءِ سَهْمٍ حِطَّ كُلُّ مِثْرَبِ	وَأَقْبِمْ عَلَى الْفُرْسُومِ بِشَيْءٍ نُصِيبُ
وَيَجْمَلُ جَبِيجَ أَضْمَرِ إِنْ يَنْتَفِخُ	مِنْ قِسْمَةِ جُزْءِ السَّهْمِ تَنْتَفِخُ

وأنشرب به وألبسهم على الأئمة وأنشربون بألجانبع بما ذا أنشبهه فكانه قال لك : إذا أردت عمل الاختصار لحط المسألة الكثيرة إلى أي عدد شئت أصغر منها فاسمعه مني بلا وجود إنكار أحد عليك فعل أخيرة المسائل إلى أئمة نشأت منها واحللن إماماً كبيراً مركباً من تلك الأئمة الصغار أن تعلق الغرض بحطه لكون العدد لا يتقسم إلا على بعض أئمة الصغار وأخره من تلك الأئمة أئمة يتقسم عليها أصغرهما الذي رسم بعد غاية المسائل لتتخط الكبيرة إليه واقسم ذلك الصغار على تلك الأئمة التي ظهر لك أنه يتقسم عليها واجعل ما بقي من عدد لا يتقسم على شيء من الأئمة جزء السهم فوق المسألة ترتفع بذلك على أقرانك ولا تقسم ذلك العدد على الإمام المنتفع من القسمة إذ لو قسمته على الإمام المنتفع ثم استخرجت بسط الكسر الخارج لك لتضرب في بسطه ما بيد كل وارث لعاد ذلك العدد بنفسه في البسط فلا فائدة حينئذ في قسمته على المنتفع ولا في ضرب ذلك الكسر في المسألة الذي هو العدد المحطوط ليخرج المحطوط إليه الذي هو الأصغر المختصر إليه لأنه معلوم فاسمع ذلك واضح جميع ما انقسم عليه الأصغر من الأئمة وادرسن ما بقي من الأئمة التي لم يحصل الانقسام عليها بعد الأصغر بعد تسطيع الإمامين اللذين يبدوا منها إذا ضرب أحدهما في الآخر أقل مباشرة لتقل الأئمة وافهم ذلك واعمل به واضرب حظ كل وارث في جزء سهم موضوع فوق المسألة واقسم الخارج على المرسوم من الأئمة بعد المختصر إليه توافق الصواب في عملك واجمع جميع عدد أصغر أردت أن تختصر إليه مسألة كبيرة أن ينتفع ذلك الأصغر من القسمة على شيء من الأئمة جزء السهم فوق المسألة تتبع ما قاله غيرك ولا تقسمه على الأئمة التي لا يتقسم على واحد منها إذ لو قسمته عليها ثم بسطت الكسر الخارج لك لتضرب في بسطه ما بيد كل وارث لعاد ذلك العدد في البسط فيذهب عملك في القسمة باطلاً واضرب ما بيد كل وارث في جزء السهم واقسم الخارج على جميع الأئمة الموضوعة بعد المختصر إليه ، واختبرن عملك بالجمع المعروف عند أهل هذا الفن يا صاحب الهمة العالية يظهر صحة عملك ، وإن أردت أن تستعمل في اختصار المثال السابق إلى خمسة وثلاثين الوجه الثالث في قسمة التركة فحل الجامعة التي هي أربعون ومائة إلى أربعة وخمسة وسبعة ورتبها كما ذكر بعد المختصر إليه ، ثم اضرب الواحد والعشرين التي هي سهام كل واحد من الأبناء الخمسة والثلاثين التي هي المختصر إليه يخرج لك خمسة وثلاثون وسبع مائة فاقسمها على الإمام الأخير يخرج لك خمسة ومائة فضع صفراً تحته لكل واحد منهم واقسم ذلك على الإمام الأول يخرج لكل واحد منهم خمسة صحيحة ويبقى واحد فضع الباقي تحت الأربعة فيكون ربعا واجعل الخمسة الصحيحة في جدول المختصر إليه ، ثم اضرب الخمسة التي هي سهام كل واحد من الأبناء السبعة الباقيين في المختصر إليه أيضاً يخرج خمسة وسبعون ومائة فاقسمها على الأئمة الثلاثة كما ذكر يخرج لكل واحد منهم واحد صحيح وربيع ، ثم اجمع تلك الأرباع واقسمها على إمامها يخرج منها ثلاثة صحيحة وادخل بها تحت جدول المختصر إليه واجمعها إلى ما فوقها يخرج لك مثل المختصر إليه فتعلم بذلك صحة عملك ، وذلك ظاهر لا يحتاج إلى إعادة صورة المثال ، وكذلك يجري في الاختصار سائر الأوجه التي ذكرتها في الشرح لقسمة التركة ، وإن عرضت لك كسور كثيرة في سائر أوجه الاختصار وتريد إيضاحها للورثة فاكتبها على الكيفية المذكورة في التنبيه السابق وبالله التوفيق .

ثم قال الناظم أصله الله :

وَمَا قَضَيْتُ لِقَمَّةٍ هَذَا كَمَلٌ عَلَى مَهْمَاتٍ أَفْرَاجِهِرِ اشْتَغَلُ
مُتَبَيِّتَةِ الْجَوَاهِرِ أَمَّا كَثُورَةٌ فِي صَدَفِ أَفْرَاجِهِرِ الْمُسْتَوْثَلُ

فأقول في تفسير ذلك: الجواهر جمع جوهرة وهي الأحجار النفيسة التي تكون في قعر بعض البحور فيتزين للنساء بهن في النحور بعد إخراجها من أصدافها التي هي الخواطر الساترة لها والمكنونة اسم مفعوله من كن الشيء يكنه فهو مكنون إذا بينه وشرعه، أي والقدر الذي أردت نظمه من فقه الفرائض وأعمالها الحسابية قد كمل هنا في هذا المحل حالة كونه مشتتاً على مهمات فقه عمل الفرائض ومهمات أعمالها الحسابية سميت هذا النظم أي المنظوم ليعرفه من بين تاليفي من أراد أن ينسب له حكماً من الأحكام أو يطلبه فيه إذا نسب إليه «الجواهر المكنونة» أي المستورة في مثل صدف أي غطاء الفرائض المستورة أي المبنية، وقد أثبت لكل من هذه الجواهر والفرائض غطاء يحفظه من التغيير على سبيل التخيل في الذهن أي سميت الجواهر المستورة في غطاء مثل غطاء الفرائض المشروعة يكون ذلك الغطاء حافظاً لها حتى يخرجها من أرادها من غطائها الحافظ لها صافية لامة لا غبار لأحد عليها، والأقرب للمبتدئ أن يكون ذلك سميت الجواهر المستورة من التغيير في صدف أي في حفظ الله السائر للفرائض المشروعة من التغيير، وإنما سماه الناظم بالجواهر لكون كلماته سالمة من الغرابة المستلزمة لبقاء المعنى فكانت كل كلمة منه مثل جوهرة لامة قد خرجت من أصدافها في الحسن والظهور ولكون أبياتها سالمة من التعقيد لوقوع كل كلمة من كلمات تركيبها في موضع تستحقه دون تقديم وتأخير فكانت أبياتها في حسن ترتيب كلماتها مثل بيوت قلادة الجواهر في حسن ترتيب جواهرها، ولما وفق الله الناظم على تمام المطلوب على الوجه المرغوب حمد الله تعالى على إكمال ذلك المراد لأنه من النعم المتفضية للشكر من العباد وأتى بعده بالصلاة والسلام على نبينا وآله الكرام ورجاء بلوغ أمه في قبول عمله فقال:

فَأَحْسَنَ إِلَهِي عَلَى الْإِتِّمَامِ لِقَبْلِهِ وَالْأَفْئَالِ بِالشُّمَامِ
وَأَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ الْكَرَامِ

فأقول في تفسير ذلك: الحمد هنا بمعنى الشكر والصلاة من الله على نبيه بمعنى الرحمة المراد بها الإتمام والسلام من الله على نبيه هو زيادة التعظيم والنبه هو إنسان أوحى إليه بشرع وإن أمر بتبليغه ويصح أن يكون مهموزاً ثم حذفته همزته للضرورة فهو على هذا النبي لأنه مأخوذ من النبا الذي هو الخبر فالنبي حينئذ هو المخبر عن الله تعالى بما أمره أن يبلغه للعباد وأن يكون رسلاً لغيره فهو بمعنى اسم مفعول لأنه مخبر بما كلف به فيجمع على أنبياء بهمزة قبل الألف وهي لام الكلمة الموجودة في المفرد لأن ياء فاعيل محذوفة في الجمع لأن وزنه أفعلاء ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلْنَاكَ نَبِيًّا﴾ ويصح أن يكون بتشديد الياء فسكن بعد التخفيف للضرورة فأصله على هذا نبى بالواو لأنه مأخوذ من النبوة وهي ما ارتفع من الأرض لارتفاع قدره وعلو شأنه عند الله تعالى فاجتمعت الواو والياء مع سكن أولهما فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء كما يقول ابن مالك:

أَنْ يَكُنَ السَّابِقُ مِنْ وَلَوْ وَيَاء وَاتَّصَلَ مِنْ عَرُوضِ عَرِيَاء
فِيَاءُ السُّوَلِ أَقْلَهُنْ مَدْخِياً

فيجمع على أنبياء بياء قبل الألف وهي بدل لام الكلمة لأن ياء فاعيل محذوفة أيضاً في الجمع وأنه يُجْعَلُ في موضع الدعاء كل من آمن به قال عبد الحق في تهذيبه وأعرف لمالك أن آله من تبع دينه كما أن آل فرعون من تبعه وقال السيوطي في الخصائص آله يُجْعَلُ ولد علي وعقيل وجعفر والعباس ويطلق عليهم الأشراف والواحد شريف كذا مصطلح السلف وإنما حدث تخصيص الشريف بولد الحسن والحسين في مصر خاصة من عهد الخلفاء الفاطميين والكرام جمع كريم وهو من اتصف

بصفات الكرم من حسن الخلق والعبادة وغيرهما، وجملة البيت الثاني خبرة لفظاً إنشائية معنى أي فجميع أنواع الحمد الذي هو الوصف الجميل ثبت لله تعالى على إتمامه أي على إكماله لمهمات فقه الفرائض بنمامه ولمهمات أعماله الحسائية بنمامها في هذا النظم إذ هو المكمل لذلك في هذا المنظور وأما المعبد فلا أثر لغدوته في شيء من الأشياء وأفضل الصلاة وأفضل السلام كانتان على نبينا محمد ﷺ وعلى آله الموصوفين بالكرم أي اللهم صل أفضل الصلاة وسلم أفضل السلام على نبينا محمد وآله الموصوفين بالكرم أي زد لهم نعمة كاملة وتمظيهاً كاملاً على ما حصل لهم كان حاصلها لهم.

ثم أشار الناظم إلى عدد أبيات هذا النظم مع حمد الله الذي هو مطلوب عند ختم كل محبوب بقوله:

أَبْنَاءُ لَبِثَ بِلاَ غَفَاءِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِلاَ تَبَاهِ

فأقول في تفسير ذلك: الأبيات جميع بيت والعماد بالبيت هنا مجموع الشطرين بناءً على أن مثل هذا الرجز لا يقال فيه مشطور مزدوج لأن الحرف الذي كان في آخر الشطر الأول ليس بروي إذ لا يكون الروي إلا في آخر البيت وإنما وقع في آخر الشطر التزام ما لا يلزم في النظم من جعل آخر الأول موافقاً لآخر الشطر الثاني في الحرف الأخير كالسجع في النثر كما قال الزبيدي إن الرجز أنصاف أبيات مسجعة وهذا القول أولى أو متعين بدليل ما يستعمله أهل هذا الفن في مثل هذا النظم الذي هو حذف الساكن الأخير من مستغفلن وتسكين ما قبله ومن التذليل الذي هو زيادة التاء من الساكن فيؤدي لاجتماع ساكتين في آخر البيت ومن الترفيل الذي هو زيادة سبب خفيف في آخر البيت لأن القطع الذي كثر استعماله في الرجز إنما ذكره في أحد ضربي العروض الأولى التامة التي لم يقع فيها شطر ولا غيره والتذليل والترفيل اللذين ذكرهما ابن مرزوق في شرح الخزرجية على سبيل التدور في أنواع ضرب العروض الأولى التامة قائلاً ولعروض الرجز الأولى التامة ضربان نادران وهما المرغل والمذال انتهى وحيث ثبت للضرب ما ذكر جعلوا العروض التي هي آخر الشطر الأول مثل الضرب الذي هو آخر الشطر الثاني فيما استعمل فيه من قطع أو تذليل أو ترفيل وإن كان ذلك غير لازم كالسجع في النثر، وقبل له مثل هذا الرجز يقال فيه مشطور لذهاب شطره الأول وبقاء الثاني الذي هو محل الروي ومزدوج للالتزام وروي واحد منه في كل زوج من الأبيات، والبيت على هذا القول هو شطر واحد نزل منزلة شطرين لبت فعل ماضي وناء التانيث من ليه فلان يليه إذا واجهه وقابله بما أحبه إجابة له، ومعنى الشطر الأول أبيات هذا النظم مدلول لبت وهو إثنان وثلاثون وأربعمئة بلا وجود خفاء في عبارتها وإنما ذكر عددها مخافة أن يزداد فيها شيء أو ينقص منها وفي تلك الجملة إشارة إلى معنى آخر وهو أن أبياتها لبت قارئها بتبل ما يحبه منها أي لبت أي تواجبه وتقابله بفهم مقصوده منها إجابة لها بلا مشقة لسهولة عبارتها وسلامتها من التعقيد والحشو ومن الإيجاز المفرط، ومعنى الشطر الثاني أنواع الحمد الذي هو الوصف الجميل ثابت لله الذي وفقني على إكمال المقصود بلا وجود انتهاء لعدد أنواعه لأن كماله تعالى لا نهاية لها وإنما أعاد حمد الله على ذلك ليحصل ختم عمله بالحمد لأن الله تعالى شرع لبيه عليه الصلاة والسلام أن يقول عند اختتام الأفعال وانقضاء الأمور الحمد لله رب العالمين قال تعالى: ﴿وَقَدْ يَسَّرْنَا بِكُمُ الْيَقِينَ وَقَدْ لَكُنْهُ يَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ وقال تعالى في أهل الجنة: ﴿وَبِمَنْزِلِ تَقَرُّنَهُمْ لَكُمْ كُنْهُ يَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ وهذا آخر ما قصدنا بيانه في هذا الشرح الجامع، لما يحتاج إليه أهل هذا الوقت، من علم الفرائض النافع، نسأله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به المتعلمين والمعلمين النفع العيم، وقد بذلت في تخليصه جهدي، ومحضت لأهل الوقت نصحي

وودي، قاصداً بذلك وجه الله الذي لا يخيب من اعتمده، ولا يرد من قصده، فالله تعالى يجعله مقرباً لنا من رحمته، وقائداً لنا إلى جنته، بجاء نبيه وعبيده، صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه، وكان الفراغ من تقييده أواسط ذي القعدة الحرام الذي هو أحد شهور السادس عشر بعد مائة وألف من الأحرار، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين، والحمد لله رب العالمين، كمل الشرح المبارك بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم كثيراً، اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأشياخنا وجميع المؤمنين والمؤمنات والحمد لله رب العالمين وهو حسبتا ونعم الوكيل.

يسئول واجبي مولاي السوالي مصححه صالح مراد الهلالي
الحمد لله الذي أورت الكتاب عباده المصطفين، وخصهم أجل النعم فجعلهم أئمة وجعلهم الوارثين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين.

وبعد: فقد تم بفضل الله طبع كتاب «إيضاح الأسرار المصونة في الجواهر المكتونة في صدف الفرائض المستونة» تأليف الشيخ الفقيه العالم العلامة الحسوبي سيد أحمد بن سليمان الجزولي الرسمى روح الله وروحه وأنزل سبحانه الرضوان على ضريحه وذلك الطبع على نفقة من يشار إلى رفعة قدره بالبيان ومن سارت بمحاسن ذكره الركبان المتزوج بنجاح البلاغة والعلم المنسربل بجلابيب المفاخر والحلم عين أعيان السادة المزواربين السيد الحاج التهامي المزواربي باشا مراكش الحمرا ونواحيها جزاء الله عن العلم وأهله خير جزاء يليق بمثله وزاده من فضله مضاعفات الإحسان والأجر من عنده وقد تم الطبع على يد وكيله السيد قاسم الدكالي أسبغ الله علينا وعليهم سبب أن والمسلمين ما فاح مسك الختام وبدا بدر التمام في أوائل شهر محرم الحرام سنة خمسة وأربعين بعد الألف من هجرة سيد الكونين صلى الله عليه وآله وسلم أمين.

فهرس محتويات

الفهرس

٩	أسباب التوارث
١٥	موانع الإرث
٢٩	الوارثون من الرجال والنساء
٣٩	غذد القروض وأصحابها
١٠٧	صفة إزالة الإنكسار من السهام التي وقع فيها
١١٧	كيفية تصحيح مسائل فيها وارت مفقود
١٢٥	عمل تصحيح مسائل الملح
١٣٣	عمل تصحيح مسائل الإقرار
١٤٧	عمل تصحيح مسائل التنازع في الإستهلال
١٥٣	عمل تصحيح مسائل الخس المشكل
١٥٩	عمل تصحيح مسائل الرضاي
٢٢٥	فصل
٢٣٣	كيفية قسمة التركة المعلومه
٢٥٧	كيفية اختصار المسائل إذا لم يعرف قدر التركة
٢٦٩	فهرس محتويات

